



الجزء الاول من فيه - لى الاوطار من أسرار منتقى  
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام  
والمسلمين محمد بن على الشوكانى  
نفع الله به القاصى  
والدانى

م

وبهامشه كتاب عون البارى لحل أدلة البخارى للسيد الامام العلامة الملك المؤيد  
من الله تعالى أبى الطيب صديق بن حسن بن على الح - بنى القنوجى البخارى فسخ الله  
تعالى فى مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبى العباس الشيخ أحمد الشرجى الزيدى رحمه الله تعالى برحمته  
وأسكنه فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الاوطار من علوم السنه وأفاض على قلوبنا من  
أنوار معارفها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كل دجنه وجاها بحمة صفدوا  
بسلاسل أسانيدهم العداقة أعناق الكذابين وكنهاها بكفاة كفوا عنها كنف غير  
المتأهلين من المتأهلين المرتابين فغدا معينا الصافي غير متسذربا لا كدار وذلال  
عذبه الشافي غير مكدر بالاقذار والصلاة والسلام على المنتقى من عالم الكون  
والفساد المصطفى لحمل أعباء أسرار الرسالة الالهية من بين العباد الخصوص  
بالشفاعة العظمى في يوم يقول فيه كل رسول نفسى نفسى ويقول أنالها أنالها  
القاتل بعثت الى الاجر والاسود أكرم بها متالة ما قالها نبي قبله ولا نالها وعلى آله  
المطهرين من جميع الاناس والارباب الحافظين لمعالم الدين عن الانداس  
والانطاماس وعلى أصحابه الجالين باشعة بريق صوارمهم دياجر الكفران الخائضين  
بجبلهم ورجلهم لنصرة دين الله بيزيدى رسول الله كل معركة تتقاسم عنها الشجعان  
\*(وبعد)\* فانه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتقى من الاخبار فى الاحكام مما لم ينسج  
على يدع منواله ولا حرو على شكله ومثاله احدث من الأئمة الاعلام قد جمع من السنه  
لمطهرة عالم يحتج به فى غير من الاسفار وبلغ الى غاية فى الاطاعة باحدث الاحكام  
تتقاسم عنها الدفاتر الكبار وشمل من دلائل المسائل جله تافعة تفتى دون الظفر  
بعضها طوارى الاعمار وصار مرجعا لجله العلماء عدا الحاجة الى طلب الدليل  
لاستيفاء هذه الديار وهذه الاعمار فانها تراحت على ورده العذبة انظار المجتهدين

الحمد لله اعز الملك الجليل  
الذى أرسل محمدا صلى الله عليه  
 وآله وسلم بواضح الدليل وسواء  
 السبيل واذل لوطاته أهل  
 الشرك والباطل وبعثه من  
 خير القرون فى أشرف جيل  
 واعز قسيل ونوره بقدره وقدرهم  
 فى آى كثره من التنزيل وذات  
 مثلهم فى التوراة ومثلهم  
 فى الانجيل وأصلى وأسلم على  
 من هو كل الكمال وجل الجلال  
 وجله الجلال بالاجمال والتفصيل  
 وعلى آله وصحبه ورحمته أهل  
 الانوار ما ناهى هديل ورساء  
 وطنبيل وبعد فقد طامنا  
 خطر فى خاطر الكليل والطبع  
 العليل أن أعلق شرعا على كتاب  
 جليل من كتب الاحاديث

وتساقطت على الدخول في أبوابه اقام الباحثين من المحققين وغدا المجلد للنظار  
 بأورون اليه ومقرع الهاربين من ريق التقليد يعولون عليه وكان كثيرا ما يتردد  
 الناظرون في صحفة بعض دلائله ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عنده  
 تعارض بعض مستندات مسائله حل حسن الظن في جماعة من جملة العلم بعضهم  
 من مشايخي على أن التسوامي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنوا الى السلوك في  
 هذه المسالك الضيقة التي يتلون الخزيت في موعرات شعابها والهناب فأخذت  
 في القاء المعاذير وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع التقادير وقلت القيام به هذا  
 الشأن يحتاج الى جملته من الكتب يعز وجودها في هذه الديار والموجود منها محبوب  
 بايدي جماعة عن الابصار بالاحتكار والادخار كما تحجب الابكار ومع هذا فارقاني  
 مستغرقين بوظائف الدرس والتدريس والنفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين  
 في المعارف على كل نفيس وملكتي قاصرة عن القدر المعتبر في هذا العلم الذي  
 قد درس رسمه وذهب أهله منذ أزمان قد تضرمت فلم يبق ايدي المتأخرين الا اسمه  
 لاسما وثوب الشباب قشيب وردن الحداثة بمائهم اخصيب ولا ريب ان لعلو المس  
 وطول الممارسة في هذا الشأن أو فر نصيب فلما لم ينفعني الاكثر من هذا  
 الاعدار ولا خلصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع البكار صممت على النزوع  
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتيج لي أني من خدم السنة المطهرة  
 معدود وربما أدرك الطالع شأو النضيلع وعد في جملة العقلاء المتعاقل الرقيع وقد  
 سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار وحردته عن كثير من  
 التشريدات والمباحثات التي تنفي الى الاكثر لاسيما في المقامات التي يتل فيها  
 الاختلاف ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف وأما في مواطن الجدال والخسام  
 فقد أخذت فيها بنصيب من اطالة ذبول الكلام لانها معارك تتبين عندها مقادير  
 النحول ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابها الانحارير الاصول ومقامات تتكسر فيها  
 النصال على النصال ومواطن تلجم عندها أفواه الابطال بانحجار الجدال رمراكب  
 تعرق فيها جباه رجال حل الاشكال والاعضال وقدقت والله الحمد في هذه المقامات  
 مقاما لا يعرفه الا المتأهلون ولا يقف على مقدها ركنه من جملة العلم الا المبرزون  
 قدوثك يا من لم تذهب بعصر بصيرته أقوال الرجال ولا تندست فطرة عرفانه بالتبيل  
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وان خلف الجمهور واني  
 معترف بان الخطأ والزلل هما الغالبان على من خلقه الله من عجل ولكن قد نصرت  
 ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت اليه الملكة ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب  
 الذي هو بلاريب الهلكة وقد اقتصر في ما عدا هذه المقامات الموصوفات على  
 بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستفاد منه بكل الدلالات وضمت الى ذلك

الاجدية وصحيفة من صحف  
 السنن المحمديّة وكان كتاب  
 الجامع الصحيح للبخاري قد حاز  
 قصب السبق في مضمارة الاعتبار  
 وأظهر من صحيح الحديث وفنه  
 ما لم يسبق اليه ولا عرج أحد  
 عليه من الأئمة الكبار ولذا  
 تراه مرجح عن غيره من الكتب  
 بعد كتاب الله وأفضحت بالثناء  
 عليه السن العلماء الاعلام على  
 بصيرة منهم وانتباه لكني أجدني  
 أجم عن سري هذا المسرى  
 وأبصرني أقدم رجلا وأؤخر  
 أخرى لتعري في نفسي عن  
 بلوغ ذروة هذه الاسنسة  
 وقصوري عن سلوك جادة تلك  
 الرتبة العلية اذ أنا بعزل عن  
 هذا المنزل لاسيما وقد أغنى  
 اخ فط الامام الحجة هادي الناس  
 الى المحجة أبو الفضل هباب الدين  
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
 المصري العسقلاني قدس الله  
 روحه وجعل في الفردوس  
 غبوقه وصبوحة عصابة المسلمين  
 عن قضاء هذا الدين الثقل  
 وأني لم يأت به أحد من الأئمة  
 المتتمين فشني العليل وسقي  
 الغليل بماء السليل ومن ثم  
 حين قيل للقاضي الجته المطلق  
 العلامة الرباني شيخنا شهاب  
 علي بن محمد الشوكاني اليماني  
 توفيت كثيرا في السنة المطهرة  
 ولا توفيت شرحا للصحيح البخاري  
 اجاب به قوله لا هجرة بعد الفتح



واذا كان هذا جراب مبرع  
 الامجاد وبلغ رتبة الاجتهاد  
 فكيف ينشأ على قاصر الباع نذر  
 الاستعداد على ان كل من  
 تصدى لشرح الجامع الصحيح  
 للجاري صار عيالاً على فتح الباري  
 واقتصد صهره واقترع ذروته  
 وتوأخلاله وتنفأطلاله ولم  
 أزل على ذلك برهة من الزمان  
 حتى درج زمن الشباب واشتعل  
 الرأس مني شيبا وبان فوقفت  
 في أثناء تصفح الصحف على كتاب  
 النجريد الصريح لاحاديث  
 الجامع لصحيح للشيخ الرئيس  
 المحدث شهاب الدين أبي العباس  
 أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد  
 اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن  
 عمر الشرجي الزبيدي الملقب  
 المتوفى سنة ثلاث وتسعين  
 وثمانمائة وكان مدرسا بدينة  
 تهز وزيد كآبيه وجده وفرغ  
 من تأليفه في شعبان سنة تسع  
 وثمانين وثمانمائة رحمه الله  
 تعالى وقد وجدته متناجيا  
 انفراديه بتجريد زوائده وتجريدا  
 سديدا استوعب فيه مرفوعات  
 فوائده حتى جزم الراون  
 بعذوبة موارد وقطع المبرزين  
 بصحة مطالبه وقبول مقاصده  
 كما سيأتي بيان ذلك في ديباجة  
 كتابه هذا ولم أقف على شرح له  
 بقيد القاري ويرشد طالب العلم  
 النبوي الى سلوك هذه الجاري  
 الا ما يذكر من شرجي الشيخ

في غالب الحالات الاشارة الى بقية الاحاديث الواردة في الباب مما يهد كرفي الكتاب  
 لعلي بان هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أرباب الالباب من الطلاب  
 ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الاخبار لان ذلك مع كونه علما آخر  
 يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار وقد أشير  
 في النادر الى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه لاسيما في المواطن التي هي  
 مظنة تحريف أو تحريف لا ينبغي غير اليه وجعات ما كان للمصنف من الكلام  
 على فقه الاحاديث وما يستطرده من الادلة في غرضه من جملة الشرح في الغالب ونسبت  
 ذلك اليه ونعقبت ما ينبغي تعقبه عليه وتكلمت على ما لا يحسن السكون عليه مما  
 لا يستغنى عنه الطاب كل ذلك لمجبة رعاية الاختصار وكرامة الاملال بالتطويل  
 والاكثر رتقاء رغبات وقصور الهم عن المطولات وسميت هذا الشرح  
 لرعاية التناول الذي كان يجب المختار قبل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار والله  
 الموقر أن ينفعه معنى به ومن رام الاتقان من اخواني وان يجعه له من الاعمال التي  
 لا ينقطع عن نفعها بعد ان أدرج في اكنافه وقبل الشروع في شرح كلام المصنف  
 نذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الامام علامة عصره المجتهد المطلق  
 ابو البركات شيخ الحنابلة محمد بن عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن  
 الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية قال الذهبي في النبلاء ولد  
 سنة تسعين وخمسمائة تقريباً تفرغ لطلبه على عمه الخطيب وقدم بغداد وهو مهراق مع  
 السيد ابن عمه وسمع من أحمد بن سكينه وابن طبرزدو يوسف بن كامل وعدة وسمع  
 بحران من حنبل وعبد القادر الملقب بالعلامة على الشيخ عبد الواحد بن سلطان  
 حدث عنه ولده شهاب الدين والديمياطي وأمين الدين بن شقيق وعبد الغني بن منصور  
 ومحمد بن البزار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم وتفقّه وبرع واشتغل وصنف  
 التصانيف وانتهت اليه الامامة في انفقته ردرس القراءات وصنف فيها أرجوزة تلا  
 عليه الشيخ القيرواني وحج في سنة احدى وخمسين على درب العراق وابتهر علماء بغداد  
 بكائه وفضائله والتمس منه أسساً تاذار الخلافة محي الدين بن الجوزي الاقامة  
 عندهم فتعلل بالاهل والوطن قال الذهبي سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول كان  
 الشيخ ابن مالك يقول أئین للشيخ المجتهد الفقيه كما أئین لداود الحديقال الشيخ وكانت  
 في جدنا حدة اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسئلة فقال الجواب عنهما من سقين  
 وجهها الاول كذا والثاني كذا وسردا الى آخرها وقد رضىنا عنك باعادة أجوبة  
 الجميع فنضع له وابتهر قال العلامة ابن حجر ان كنت أطالع على درس الشيخ وما أبق  
 ممكفاداً أصبحت وحضرت نقل أشياء مغربية لم أعرفها قال الشيخ تقي الدين وجهه قدناه  
 بحمينا في سرد المتون وحفظ المذهب بلا كلنة وسافر مع ابن عمه الى العراق ليندمه

والشرقاوى والش - شيخ الغزى على  
 هـ ذا المن اكس لم يتيسر لى شئ  
 منهم الى الان الا ما أثبت  
 منهم ما متخبا على حاشية التجريد  
 بالتجريد والنقصان فاستدبت  
 لشرحه قائلا فان لم يكن وابل  
 فطل وأثبت بما عر عنده أولى  
 العلم وجل كاشفاً لدلته لطالبه  
 رافعا للنقاب عن محاماته  
 موضحا مشكله فاتحاه قفله  
 مقيما اهمه وشمرت ذيل العزم  
 عن ساق الحزم في ابداء هذا  
 المتصود الممود وطاعت ان  
 يكون آتيجى (١) أنى من خدم  
 السنة المطهرة معدود فأتيت  
 بيوت من أبواها وقت خطبا  
 بين محرابها مستدام كلام أمة  
 هذا الشأن ومفسر كتاب ذبال  
 فرسان هذا الميدان محمرا  
 لا قاوله معربا عن مجملاته  
 وتفاصيله وقد سلكت في هذا  
 النرح طريق الانصاف  
 وتجنبت مسلك الاعتراف  
 عند تراحم الاختلاف فدونك  
 شرحا يشرح الصدور ويثني  
 على سنان الدليل وان خالف  
 الجمهور أضأت به جنته فاخففت  
 منه كواكب الدرارى كيف  
 لا وقد فاض عليها الانوار من فتح  
 البارى وأشرق عليه من هذا  
 الجامع المبارك نوره اللامع  
 وصدع خطيبه بحججه القاطعة  
 القلوب والمسامع

(١) آتيجى له الشئ أى تسدر  
 اوهي كذا فى تاج العروس

وله ثلاث عشرة سنة فكان يبيت عنده ويسمعه يكرر مسائل الخلاف فيحفظ المسئلة  
 وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض وأبو بكر بن غنيمه شيخه في الفقه وأقام ببغداد سنة  
 أعوام مكاء على الاشغال ثم ارتحل الى بغداد اذ قبل العشرين وسثمائة فترى من العلم  
 وصنف التصانيف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنتين  
 وخمسين وسثمائة وانما قيل بجرانه تيمية لانه حج على رب تيماء فرأى هناك طفله فلما رجع  
 وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية يا تيمية فللقب بذلك وقيل ان أم جده كانت تسمى  
 تيمية وكانت واعظة وقد يلتبس على من لا معرفة لها بحوال الناص صاحب الترجمة هذا  
 بحفيده شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم شيخ ابن القيم الذى له المآلات التى طال  
 بينه وبين أهل عصره فيها الخصام وأخرج من مصر بسببها وليس الامر كذلك قال في  
 تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن المقتى عبد الحلیم ابن الشيخ الامام الجليل  
 عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني وعم المصنف الذى أشار الذهبي في أقول  
 الترجمة انه تفقه عليه ترجم له ابن خلكان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي  
 القاسم بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني الملقب بخز الدين  
 الخطيب الواعظ الفقيه الحنبلي كان فاضلا تفرغ في بلده بالعلم ثم قال وكانت اليه الخطابة  
 بجران ولم يزل أمره جاريا على سداد ومولده في آخر شعبان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة  
 بعد سنة حران وتوفي بها في حارى عشر صفر سنة احدى وعشرين وسثمائة ثم قال وكان  
 أبوه أحمد الأبدال والزهاد قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذى لم  
 يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شئ فقده تقديره) افتتح الكتاب بحمد  
 الله سبحانه وتعالى اداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر النعمة التى من آمارها تأليف  
 هذا الكتاب وعملا بالاحاديث الواردة فى الابتداء به كحديث أبي هريرة عنده عن أبي داود  
 والنسائي وابن ماجه وأبي عوانة والدارقطنى وابن حبان واليهى عنه صلى الله عليه وسلم  
 كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم واختلف فى وصله وارساله فرجح النسائي  
 والدارقطنى الا رساله واخرج الطبرانى فى الكبير والرهاوى عن كعب بن مالك عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع وأخرج أيضا ابن  
 حبان عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد الله فهو أقطع  
 وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفى رواية أخرى بتبدل أقطع وله  
 الفاظ أخر وأوردها الحفاظ عبد القادر الراوى فى الاربعين له وسيد ذكر المصنف رحمه الله  
 حديث أبي هريرة هذا فى باب اشتمال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة والحمد فى  
 الاصل مصدر منصوب بفعل مقدر حذف حذفاً قياسيا كما سرح بذلك الرضى ورجحه  
 أو سماعيا كما ذهب اليه غيره وعُدل به الى الرفع للدلالة على الدوام المستفاد من الجملة  
 الاسمية ولو جمعونة المتتام لامن مجرد العدول اذ لا مدخالة فى ذلك وحلى باللام لينفد

(ع)

وللارض من كائى الكرام نصيب  
والله أسأل ان ينفعني به ومن رام  
الانتفاع من اخواني وان يجعله  
من الاعمال اتى لا ينتفع عني  
فدعه بعد ان ادرج في أ كفاي  
وان يتوجهني في الدنيا بتاج  
القبول والاقبال ويجزني  
بجائزة الرضا في الحال والمآل  
وحيته يحسون البارى بجل  
أدلة البخارى واسمه هذا يظهر  
منه عام التأليف ويهدى طابعه  
الى محاسن هذا المؤلف اللطيف  
وبالله أقول وبه اجول واصول  
قال الزيدى رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده  
تعالى سبحانه اذ خلق بعض  
ما يجب عليه من شكر النعم  
التي من آثارها تحرير هذا  
الكتاب وعلا بالاحاديث  
الواردة في هذا الباب أعني  
الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه  
بالحمد فهو أجزم أخرجه أبو داود  
والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة  
والدارقطني وابن حبان والبيهقي  
والراجح انه مرسل وله ألقاظ  
وطرق مرفوعة وغيرها وأتى  
بالجملة الاسمية للدلالة على الدوام  
ولو معونة المقام وحلى باللام  
ليفيد الاختصاص الثبوتى  
وهو مستلزم للتصرف فيكون الحمد  
مقصودا عليه وكل أمر يؤل

الاختصاص الثبوتى وهو مستلزم للقصر فيكون الحمد مقصودا عليه تعالى اما باعتبار  
ان كل حمد غيره آيل اليه أو بمنزلة منزلة العدم مبالغة وادعاء أول كون الحمد له جل جلاله  
هو الفرد الكامل \* والحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى للتعظيم واطلاق  
الجميل الأول لادله وصفه تعالى بصفاته الذاتية فاه جده وتسميد الثاني بالاختيارى  
لاخراج المدح فيكون على هذا اعم من الحمد مطلقا وقيل هما اخوان وذكر قيد للتعظيم  
لاخراج ما يؤتى به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية ولكنه يستلزم  
اعتبار فعل الجنان وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونهما وأوجب بانهما  
فيه شرطان لا جزآن ولا جزئيان ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من ان الحمد أعم من  
الشكر متعلقا وأخص مورد الا كما زعم البعض من ان الحمد أعم مطلقا مساواة الشكر  
في المورد وزيادته عليه بكونه أعم متعلقا ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضى  
متعلقين هما الحمد ودبه والحمد ود عليه فالقول ما حمله عليه الحمد والثاني الحامل عليه  
كلمة الزيدى بالكرم في مقابلة الانعام وقد يكون التغير اعتباريا مع الاتحاد انا  
كالحمد متمكنا منهم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدور  
من المنعم محمديه ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقديم الحمد الذى هو المبتدأ  
على الله الذى هو الخبر لا بد من نكتة وان كان أصل المبتدأ التقديم وهى ترجيح  
مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم الشريف وان كان مستحقا للتقديم من  
جهة ذاته فرعاية ما يقتضيه المقام الصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد  
الذى هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم الا بجموع الموضوع والحمول لانه قول لفظ  
الحمد هو الدال على مفهومه فقدم من هذه الحيثية وان كان لا يتم ذلك الاثبات  
الا بجموع واللام الداخلة على اسمه تعالى تسميد الاختصاص الثبوتى وهو لا يستلزم  
القصر كما يـ... استلزمه الثبوتى \* والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد  
ولذلك أثره على غيره من أسمائه جل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع  
الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات الخصوصية هى المشهورة لانصاف بصفات  
الكمال فما يكون علما لها بالاعليها بخصوصها يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا  
لمفهوم كلى وان اختص في الاسم تعامل بها كالرحمن وهذا انما يتم على القول بان لفظ  
الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور ولا لا مفهوم كما زعمه البعض وأصله الاله حذف  
الهـ حزة وعوضت منها لام التعريف تخفيفا ولذلك لم يـ... ووصفه بنى الولد والشريك  
لان من هذا وصفه هو الذى يقدر على ايلاء كل نعمة ويستحق جنس الحمد ذلك أن يجعل  
نفي هذه الصفة التى يكون اثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف لكون الولد مخلة  
والشريك مانعا من التصرف رديفا لاثبات ضدها على سبيل الكناية وانما افتتح  
المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذه الآية مع امكان تأدية الحمد الذى يشرع

اليه والحمد هو الوصف الجليل  
 على الجليل الاختيارى للتعظيم  
 فهو أعم من الشكر متعلقا  
 وأخص منه موردا والله علم  
 للذات الواجب الوجود المستحق  
 لجميع المحامد لا للمنهوم كما هو  
 الحق وعليه الجمهور ولذلك آثره  
 على غيره من أسمائه جل جلاله  
 وعم نواله قال الحليمي على ما حكاه  
 البيهقي في كتاب الاسماء  
 والصفات هذا أكبر الاسماء  
 وأجمعها المعاني والاشياء به انه  
 كاسم الاعلام موضوع غير  
 مشتق ومعناه القديم التام  
 التدرة ولهذا لا يجوز ان يسمى  
 بهذا الاسم أحد سواه بوجه  
 من الوجوه وقال الخطابي بعد  
 ما حكى الاختلاف فيه وأحب  
 هذه الأقاويل الى قول من  
 ذهب الى انه اسم علم وليس  
 بمشتق كاسماء المشقة  
 والالف واللام من بنية هذا  
 الاسم لدخول حرف النداء  
 عليه فلا يقال يا الرحمن ولا  
 يا الرحيم كما يقال يا الله انتهى  
 ملخصا (البارئ) بالهمز من البر  
 وهو التهيئة للخلق وقيل هو  
 الذي يخلق الخلق برياً من  
 التنافر ولا شك ان نعمة خلق  
 الخلق من أعظم البواعث على  
 الحمد لتكون ذلك أول نعمة  
 أذن الله بها على الخادم قال  
 الحليمي معناه الموجد لما كان  
 في معلومه من أصناف الخلائق

في الاقتراح بغيرها المروي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الغلام من بني عبد  
 المطلب علمه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن  
 السني في عمل اليوم والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره ثم عطف على تلك الصفة النفسية صفة اثباتية مشبهة  
 على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدر هادقها ووجلها ولا شك ان نعمة خلق  
 الخلق وتقديره من أعظم البواعث على الحمد وتكريره لتكون ذلك أول نعمة أنعم الله  
 بها على الخادم (وصنى الله على محمد النبي الامي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى  
 آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله بالصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم  
 لكونه الواسطة في وصول الكمالات العلية والعملية اليها من الرفيع عز سلطانه  
 وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمال ونحن في نهاية النقصان لم يكن  
 لنا استعداد لقبول الفيض الالهي لتعلقنا بالعلاقات البشرية والعوائق البدنية  
 وتدنسنا بناس الذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية  
 التقديس فاحتجنا في قبول الفيض منه جل وعلا الى واسطة له وجهه تجرد ونوع تعلق  
 قبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق يفيض علينا وهذه الواسطة هم الانبياء  
 وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة تيننا صلى الله عليه وسلم فذكر عقب ذكره جل جلاله  
 تشريفا لشأنه مع الامثال لامر الله سبحانه وحديث أبي هريرة عنده الراوى بلفظ كل  
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع وكذلك التوسل بالصلاة  
 على الاكل والاصحاب بكرهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم فان ملازمة  
 الاكل والاصحاب بجنبه أكثر من ملازمة الصلاة في الاصل الدعاء وهي من الله الرحمة  
 هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله لنيته تشریف وزيادة تكريمه واسائر  
 عباد ربه قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعلمه في الدنيا باعلاء  
 ذكره واطهار دعوته وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره  
 ومثوبته وههنا أمر يشكل في الظاهر هو ان الله أمر نأبأ أن نصل على نبيه صلى الله عليه  
 وسلم ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامثال ان نقول  
 صلينا على النبي وسلمنا فما المكتبة في ذلك قال في شرح المنهاج فيه فكتبة شريفة كأننا  
 نقول يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصل صلاة تليق بجذبه لانا لا نقدر  
 قدر ما أتت عالم بقره صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان تصل عليه صلاة تليق بجذبه انتهى  
 \* ومحذور علم لذاته الشريفة ومعناه الوصفي كثيرا المحامد ولا مانع من ملاحظته مع العلية  
 كما تقرر في موطنه وآثر لفظ النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل  
 انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في الصحاح ان جعلت لفظ النبي مأخوذا  
 من ذلك فعناه انه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهزمة وهو فاعيل بمعنى مفعول

وهذا هو الذي يشير إليه قوله عز وجل من قبل أن نبرأها أو المعنى أنه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لا من شيء ثم خلق منها الأجسام المختلفة (المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته قال الحليمي معناه المهيئ لمناظر الاشياء على ما أراد من تشابه أو تخالف قال الخطابي المصور الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة ليعرف فوائدها ومعنى التصوير التخطيط والتشكيل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور وفي معناه الذارئ قال تعالى يذروكم فيه ويلزم من الاعتراف بالبره الاعتراف بالذرة (الخالق) قال تعالى وهو الخلاق العليم ومعناه الخالق خلدنا بعد خلقه ومعنى الخالق مصنف المبدعات والجاعل لكل صنف قدرا (الوهاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها لا عن استحقاق عليه وقال الخطابي لا يستحق ان يسمى وهابا الا من تصرف مواهبه في أنواع العطايا فكثر نوافله ودانت المخلوقات انما يكون ان يهبوا ما لا ونوا في حال دون حال ولا يملكون ان يهبوا شئاً لسقيم ولا ولد العقيم ولا عدى لفضل ولا عافية لذي بلاء والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك وسع الخلق جوده ورحمته فدامت مواهبه واتصلت منه عرائده

والنبي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فربعول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوامره والرسول قديس ون مراد قاله وقد يختص من هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتجديد شرع أو تقريره والرسول هو المبعوث لتجديد فظ وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامى من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف ما دح لمائة من الدلالة على صحة المعجزة وقوتها باعتبار صدورها من رها من هو كذلك وذكرا المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه مأمور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجدد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشتركا في أصل الدلالة على ذلك وابتار هذه الصفة أعنى ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشارك فيها غيره من الانبياء وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهاء فيه للمبالغة ويا من بحال من الناس لان الحال لا تتقدم على صاحبها الجبرور على الاصح وعند أبي علي وابن كيسان وغيرهما من النحويين انه يجوز تهديم الحال على صاحب الجبرور وقيل انه منصوب على صفة المصدرية والتقدير المرسل رسالة كافة ورد بان كافة لانه تعمل الاحالا والبشير النذير المبشر والمخبر وانما عدل بهما الى صيغة فعيل لقصد المبالغة والال أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه ولا يستعمل الا فيما له شرف في الغالب واختصاصه بذلك لا يستعمل تصغيره اذ يجوز تحوير من له خطر أو تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالنسبة الى من له خطر أعظم من ذلك وأيضاً لا يلزم بين التصغير وبين التحقير أو التقليل لانه يأتي للتعظيم كقوله

وكل أئمة سوف تدخل بينهم \* دويبة تصفر منها الانامل

وللتلطف كقوله \* يا ما أصيح غزلاً ناشد لنا \* وقد اختلف في نفسه يراد الال على أقوال يأتي ذكرها في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم من ابواب صفة الصلاة والصحب بفتح الصاد واسكان الحاء المهملتين اسم جمع لصاحب كركب راكب وقد اختلف في تهديم معنى الصحابي على أقوال منها أنه من رأى النبي مسلماً وان لم يرو عنه ولا جالسهم ومنهم من اعتبر طول المجاسة ومنهم من اعتبر الرواية عنه ومنهم من اعتبر ان يموت على دينه وبيان جميع هذه الاقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في الاصول وعلم الاصطلاح فلا تطول بذكره وذلك السلام بعد الصلاة امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا وافي معناه أقوال الاول انه الايمان أي التسليم من النار وقيل هو اسم من اسمائه تعالى والمراد السلام على حفظك ورعايتك متمول لهما وكنيل بهما وقيل هو المسألة والانتقاده (هذا كتاب يشتمل على جملة من الاحاديث النبوية التي يرجع أصول الاحكام اليها ويعتمد عليها أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب الحاضر في ذهن من المعاني الخصوصية أو المناظرات أو النقوش الفاظها والمعاني مع الالفاظ أو مع

(الفتاح) قال تعالى وهو الفتاح  
 العليم قال الحلبي هو الحاكم أي  
 يفتح ما يتعلق بين عباده ويميز  
 الحق من الباطل ويعلي الحق  
 ويخزي المبطل وقد يكون منه  
 ذلك في الدنيا والآخرة قال  
 الخطابي وسعى الفتاح أيضا  
 الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة  
 لعباده ويفتح قلوبهم وعيونهم  
 بسائرهم ليبصروا الحق والفتح  
 أيضا بمعنى الناصر وعن ابن  
 عباس قال ما كنت أدري ما قوله  
 افتح بيننا حتى سمعت ابنه ذي  
 الرزق يقول تعالى افتحني أي  
 أفاضني (الرزاق) قال تعالى  
 والله يرزق من يشاء بغير حساب  
 قال الحلبي معناه المفيض على  
 عباده المنعم عليهم بإيصال حاجتهم  
 من ذلك اليهم لتلايغص عليهم لذة  
 الحياة بتأخر عنهم ولا يفقدوها  
 أصلا لتقدمهم أيام قال الخطابي  
 الرزاق هو المتكفل بالرزق  
 القائم على كل نفس بما يصيها  
 من قوتها وكل ما وصل منه إليه  
 من مباح وغير مباح فهو رزق  
 الله غل معنى أنه قد جعله قونا  
 ومعاشا (المبتدئ) بالنعم قبل  
 الاستحقاق قال الخطابي ومن  
 كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ  
 بالنعمة من غير استحقاق  
 ويتبرع بالاحسان من غير  
 استئابة ويفغر الذنب ويعفو  
 عن المسيء وفي حديث ابن

النقوش أو الالفاظ والنقوش أو مجموع الاله ثلاثة وسواء كان وضع الديباجة قبل  
 التصنيف أو بعده اذ لا وجود لواحد منها في الخارج وقد يقال ان نقوش وجود النقوش  
 في الخارج خلاف المحسوس فكيف يصح جعل الاشارة الى ما في الذهن على جميع  
 التقادير ويحاج بان الموجود من النقوش في الخارج لا يكون الا شخوصا ومن المعلوم  
 ان نقوش كتاب المصنف الموجد حال الاشارة منه لا ليست المقصودة بالتسمية بل  
 المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الالفاظ المخصوصة أعم من ان  
 يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه في ذلك المقهور ولا شك انه لا حصول لهذا الكلي  
 فالاشارة على جميع التقادير الى الحاضر في الذهن فيكون اسم الله مال اسم الاشارة ههنا  
 مجازاتزويدا للمعقول منزلة المحسوس للترغيب والتشيط قال الدواني ومن ههنا علمت  
 ان اساسي الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق (انتقيتها من تعين البخاري  
 ومسلم وسند الامام أحمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لابي  
 عبد الرحمن النسائي وكتاب السنن لابي دارود والسنن لابي حنبل وكتاب السنن لابن ماجة  
 الترمذي واستغيت بالمرأى هذه المسانيد عن الاصلية كراسانيد) قوله انتقيتها  
 الائمة الاختيار المنتقى المختار \* ولتبرك به كبر بعض أحوال هؤلاء الائمة على أبلغ  
 جهة في الاختصار فتقول أما البخاري في وأبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن  
 المغيرة الحلبي البخاري حافظ الاسلام وامام أئمة الاعلام ولد ليلة الجمعة لثلاث عشرة  
 ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وتوفي ليلة القدر سنة ست وخمسين  
 ومائتين وعمره اثنتان وسون سنة الاثره عشرين يوما لم يعقب ولدا ذكر ارحل في طلب  
 العلم الى جميع محلات الامصار وكتب بخراسان والجلال والعراق والجزيرة والشام  
 ومصر وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكى بن ابراهيم الحلبي وعبدان بن  
 عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العباسي وأبو عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله  
 الانصاري ومحمد بن يوسف القريبي وأبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن المديني وأحمد بن  
 حنبل ويحيى بن معين واسمعيل بن أبي أريس المديني وغير هؤلاء من الائمة وأخذ  
 الحديث عنه خلق كثير قال الفربري مع كتاب البخاري ثمانون ألف رجل فابقي  
 أحاديثه عن غيره قال البخاري خرجت كتاب الحديث من زهاء مائة ألف حديث  
 وما وضعت فيه حديثا الا وصليت ركعتين وله رقائع وامتحانات وما جريات مبسوطة  
 في المطولات من تراجمه \* وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري  
 القشيري أبو حنيفة النيسابوري ولد ليلة السبت سنة أربع ومائتين كذا قاله ابن الاثير وقال  
 الذهبي في النبلاء سنة ست وتوفي ليلة يوم الاحد سنة ثمان وأربع وأربعين من  
 رجب سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة رحل الى العراق والجزيرة  
 والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقيس بن سعيد واسحق

عباس رفعه يا عظيم المن يا مبدئ  
 النعم قبل استحقاقها الحديث  
 ذكره البيهقي في كتاب الاسماء  
 والصفات (وصلاته وسلامه على  
 وسوله الذي بعده ليعتم مكارم  
 الاخلاق) التي جاءت بها الرسل  
 المكرام قبله اودف الحدة  
 بالتصلة على رسوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لكونه الواسطة  
 في وصول الكالات العلمية  
 والعملية النيامن الله تعالى عز  
 سلطانه وتعالى شأنه وذلك لان  
 الله تعالى لما كان في نهاية  
 الكمال وغاية الاجلال ونحن  
 في قصارى النقصان وقصوى  
 الحدثان لم يكن لنا استعداد  
 لقبول الفيض الالهى لتعلقنا  
 بالعلائق البشرية والعوائق  
 البدنية وتدنسنا بادناس اللذات  
 الحسية والشهوات الجسمية  
 وكونه سبحانه في اقصى التجرد  
 واكمل التقديس فاحتجنا في  
 قبول الفيض منه جل وعلا الى  
 واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق  
 فبوجه التجرد يستفيض من  
 الحق وبوجه التعلق يفيض  
 علينا ما جل ودق وهذا الواسطة  
 هم الانبياء عليهم السلام  
 ورفعهم منزلة واعلاهم مكانة  
 بيننا صلى الله عليه وآله وسلم  
 فذكره عقب جرده سبحانه وذكره  
 تعالى شأنه تشريفا له مبع  
 الامتثال لاهر الله تعالى والحديث

ابن راهويه وعلى بن الجعد وأحمد بن حنبل وعبد الله القواريري وشريح بن يونس  
 وعبد الله بن مسلمة القعنبي وحرمله بن يحيى وخلف بن هشام وغير هؤلاء من أئمة الحديث  
 وروى عنه الحديث خلق كثير منهم ابراهيم بن محمد بن سنيان وأبو زرعة وأبو حاتم  
 قال الحسن بن محمد الماسرجسي سمعت أبي يقول سمعت مسلما يقول صنعت المسند  
 الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة قال محمد بن يعقوب الاخرم قلما يقوت  
 البخارى ومسلما مما ثبت في الحديث حديث وقال الخطيب أبو بكر البغدادي انما  
 قننا مسلما لم طريق البخارى ونظر في علمه وحذا حذوه \* وأما أحمد بن حنبل فهو الامام  
 الكبير المجمع على امامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني رحل الى  
 الشام والجاز واليمن وغيرها سمع من سنيان بن عيينة وطبقته وروى عنه جماعة من  
 شيوخه وخلائق آخرون لا يحصون منهم البخارى ومسلم قال أبو زرعة كانت كتب  
 أحمد بن حنبل اثني عشر جلا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث  
 ولد في شهر ربيع الاول سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين  
 على الاصح وله كرامات جليلة وامتن المحنة المشهورة وقد طول المؤرخون ترجمته  
 وذكر وافها عائب وغرائب وترجمه الذهبي في النبلاء في مقدار خسين ورقة وأفردت  
 ترجمته بصنفات مستقلة وله رحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبع مائة  
 ألف حديث وخسين ألف حديث ولم يدخل فيه الا ما يحتج به وبالغ بعضهم فاطلقوا على  
 جميع ما فيه انه صحيح واما ابن الجوزي فادخل كثيرا منه في موضوعاته وتعبه  
 بعضهم في بعضها وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع احاديثه وانه أحسن انتقاء  
 وتحريرا من الكتب التي لم يلزم صنفوها النجعة في جميعها كملوطا والسنن الاربع  
 وليست الاحاديث الزائدة فيه على الصحيحين باكثر ضعفا من الاحاديث الزائدة في سنن  
 أبي داود والترمذي وقد ذكر العراقي ان فيه تسعة احاديث موضوعية وأضاف اليها  
 خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا  
 حديثا قال السيوطي وقد فاته احاديث أخرى أوردها ابن الجوزي وهي فيه وقد جمعها  
 السيوطي في جزء سماه الذيل المهد وذبح عنها وعدتها أربعة عشر حديثا قال الحافظ  
 ابن حجر في كتابه تهجيل المنفعة في رجال الاربعة ليس في المسند حديث لأصل  
 له الاثلاثة احاديث وأربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا  
 قال والاعتذار عنه انه مما أمر احمد بالضرب عليه فتركه سهوا قال الهيثمي في زوائد  
 المسندان مسند أحمد أصح صحاح من غيره لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته  
 وحسن سياقته قال السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه وكل ما كان  
 في مسند أحمد فهو مقبول فان الضعيف الذي فيه يترتب من الحسن انتهى  
 \* وأما الترمذي فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بفتح السين المهملة وسكون الواو

أبى هريرة رضى الله عنه عند  
الحافظ عبد القادر الراوى  
رفعه بلفظ كل أمر ذى بال  
لا يسدأ فيه بحمد الله والصلاة  
على نبيه وآله (وقضاه على كافة  
المخلوقين على الإطلاق حتى فاق  
جميع البرايا) أى الخلق لوفات  
الذين وجدوا (فى الاتفاق) جمع  
أقوي بضمين وهو الناحية من  
الأرض ومن السماء والأحاديث  
الواردة فى فضل النبي على جميع  
الخلق أكثر من أن تحصى وهو  
سيد ولد آدم وأول شافع ومشفع  
وخاتم الأنبياء وأكرم الرسل ولولم  
يكن فى الباب الاقوله تعالى وما  
أرسلناك الا رحمة للعالمين لكان  
كافيا فى ثبوت شرفه العلى وفضله  
الجلى وعلاؤه الوفى وخلقه الحفى  
وكرمه الصفى (وعلى آله الكرام  
الموصوفين بكثرة الاتفاق) أى  
اتفاق الخبرات المعنوية والحمية  
وبذلها على أهل الاتفاق (وعلى  
أصحابه أهل الطاعة) الكاملة  
(والوفاء) الشامل حيث اطاعوا  
الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا  
فى سبيلهما تناسل الأموال  
وجاهدوا فيها بالانفس والأرواح  
واقعدوا بالكتاب العزيز والسنة  
المطهرة ولم يقدروا على ما رأوا  
لهم أو لغيرهم فى منشط ولا فى  
مكروه وتمسكوا بالجمعة  
وهذا والناس الى الجمعة  
(صلاة دائمة مستمرة بالعشى  
والاشراق) أورد فى الصلاة على

وفتح الرأى المهمة محققه ابن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى بتبليغ الفوقية وكسر  
الميم أو ضمها بعد هاذال معجمة ولد فى ذى الحجة سنة مائتين ووثق فى تبرمذ ليله الاثنين الثالث  
عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا فى جامع الأصول وتذكر الحفظ وهو  
أحد الأعلام الحفظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى  
ومحمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد  
ابن المننى وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل البخارى وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم  
محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وغيره وله تصانيف فى علم الحديث وكتابها الجاسع أحسن  
الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس فى غيره من ذكر  
المذاهب وجوه الاستدلال والاشارة الى ما فى الباب من الأحاديث وتبيين أنواع  
الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب  
العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووى فى التقریب وتختلف النسخ من سنن  
الترمذى فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغى ان نعتنى بمقابلته أصلها باصول  
معتمدة ونعتمد ما اتفقت عليه انتهى قال الترمذى صنفت كتابى هذا فعرضته على علماء  
أباز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على علماء خراسان فرضوا  
به من كان فى بيته هذا الكتاب فكلما فى بيته نبي يتكلم \* وأما النسائي فهو أبو عبد  
الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي أحد الأئمة الحفظ والمهرة  
الكبار ولد سنة أربع عشرة ومائتين ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها  
روى الحديث عن قتيبة بن سعيد وإسحاق بن إبراهيم وحيد بن مدية وعلى بن خشرم  
ومحمد بن عبد الأعلى والحريث بن مسلمين وهناد بن السرى ومحمد بن بشار  
ومحمود بن غيلان وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ  
عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدولابي وأبو القاسم الطبري وأبو جعفر الطحاوى  
ومحمد بن هريرة بن شعيب وأبو الميمون بن راشد وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان  
وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها  
السنن وهى أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا قال الذهبي والتاج السبكي  
ان النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح \* وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث  
ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر  
الجيم والكسرا أكثر أئمة من رحل وطوف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين  
والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين ولد سنة ثنتين ومائتين ووثق بالبصرة  
لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وأخذ الحديث  
عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبى الوائلى الطيالسي  
وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسدد بن مسرهد ومجيب بن معين وأحمد بن حنبل



النبي صلى الله عليه وسلم التوسل  
بالصلاة على الآل والأصحاب  
لكونهم متوسطين بيننا وبين  
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم  
فإن ملامتهم بخاتبة الرفيع أكثر  
من ملامتنا بالصلاة في الأصل  
الدعاء وهي من الله الرحمة هكذا  
في كتب اللغة وقال القشيري  
هي من الله لنبيه تشريف  
وزيادة تكريمة ولسائر عباده  
رحمة والكلام في معانيها لغة  
واصطلاحاً واستعمالاً يطول  
جداً وليس في وسعنا أن نصل  
عليه صلاة تليق بجناحه العلي  
لأننا لا نقدر قدراً لله تعالى عالم  
بقدره وهو يقدر أن يصلي عليه  
صلاة تليق بجناحه صلى الله عليه  
 وآله وسلم فالله سبحانه ذلك  
ليكون أبلغ وأشمل وأجمع  
وأكمل وقد اختلف في تفسير  
الآل على أقوال لا تطون  
الكلام بذلك رهاً هنا وسياً  
ذكرها في محلها من هذا الشرح  
وكذلك اختلف في تفسير  
الصحابي ومعناه على أقوال منها  
أنه من رأى النبي صلى الله عليه  
 وسلم وإن لم يرو عنه ولا جالسه  
ومنه من اعتبر طول المجالسة  
ومنه من اعتبر الرواية عنه  
ومنه من اعتبر أن يموت على  
دينه وبيان حجج هذه الأقوال  
وراجعها من مرجوحها مبسوط  
في محله من كتب الأصول

وقتيبة بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وأخذ عنه الحديث  
ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي وأحمد بن محمد الخلال وأبو علي محمد بن أحمد  
اللوثي قال أبو بكر بن داسة قال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خمسائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمعت  
فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال  
الخطابي كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق  
القبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم فصار حكاية بين العلماء وطبقات  
المحدثين ولكل واحد فيه ورد ومنه شرب وعليه معقول أهل العراق ومصر وبلاد  
المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض قال قال أبو داود ما ذكرت في كتابي حديثاً  
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضاً هو أحسن وضعا وأكثر فقها من الصحيحين  
\* وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولى  
ربيع بن عبد الله ولد سنة تسع ومائتين ومات في الثلاثين ثمان بقين من رمضان سنة  
ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين وهو أحد الأعلام المشاهير الفسنة المشهورة وهي  
أحدى السنن الأربع راحدة الأمهات الست وأول من عدّها من الأمهات ابن  
طاهر في الأطراف ثم الحفاظ عبد الغني قال ابن كثير أنها كتاب مفيد قوي التعميم  
في النقص رحل ابن ماجه وطوف الأقطار وسمع من جماعة منهم أصحاب مالك والليث  
وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان (والعلامة لما رواه البخاري رمسلاً أخرجه  
ولقبه بهم رواد الخمسة ولهم سبعون رواد الجماعة ولا جد مع البخاري رمسلاً متفق عليه  
وفيما سوى ذلك أسمى من رواه منهم ولم أخرج فيما عرفت عنه عن كتبهم إلا في مواضع  
يسيرة ذكرت في ضمن ذلك شيئاً يسيراً من آثار الصحابة رضي الله عنهم ورتبت الأحاديث  
في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا لتسهيل على مبتغيها وترجيح لها أبو أيوب  
مادلت عليه من الفوائد ونسأل الله أن يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطأ وزلل  
أنه جواد كريم) قوله ولا جد مع البخاري الخ المشهور عنه بالجهد والتمتق عليه  
هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما والمصنف رحمه الله  
قد جعل المتنق عليه ما اتفقا عليه وأجد ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله ولم أخرج)  
هو من الخـ روح لا من التخريج أي أنه اقتصر في كتابه هذا على العزوا إلى الأئمة  
المذكورين وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالدارقطني  
والبيهقي وسعيد بن منصور والترمذي وأعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في  
أحدهما ما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلفت ما فيهما إلا ما  
بالقبول قال ابن الصلاح إن العلم اليقيني المفترى واقع بما أسنده لأن ظن المعصوم  
لا يحظى وقدسـ بجه إلى مثل ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحمن بن



ان هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب قال في البدر المنير ما لفظه وأحكام الحافظ بمجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمتقي هو كاسمه وما أحسنه لولا اطلاقه في كثير من الأحاديث العزوا إلى المتقدمين والتضعيف فيقول شـ لا رواه أحمد ورواه الدارقطني ورواه أبو دارود و يكون الحديث ضعيفا وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مينا ضعه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حراشي هذا الكتاب أو جمعها في مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور وانتهى وقد أعان الله وله الحمد على القيام بما أُرشد إليه هذا الحافظ مع زيادات إليها تشد رجال الطلاب وتفيقات تنقطع بتحقيقها علائق الشك والارتياب والمسؤل من الله جل جلاله الاعانة على التمام وتبلغنا بما لا يقيناه في تحريره وتقريره إلى دار السلام

## (كتاب الطهارة)

\*(أبواب المياه)\*

الكتاب مصدريه قال كتب كتابا وكأية وقد أسبغته بما يجمع شيئا من الأبواب والفصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الكيفية ويطلق على مكتوب القلم حقيقة لا نضمام بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعض وعلى المعاني مجازا رجع به كتب بضمين و بضم فسكون وقد اشتهر في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة من الكتب واعترضه أبو حيان بما حاصله ان المصدر لا يشتق من المصدر والطهارة يجوز ان تكون مصدر طهر لازم فتكون لا وصف القائم بالفعل وان تكون مصدر طهر متعدي فتكون للأنثر القائم بالفعل وان تكون اسم مصدر طهر قطهيرا ككلم تسكها وأما الطهور فتقال جهورا أهل اللغة انه بالضم للنسج الذي هو المصدر والفتح للماء الذي يطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة عن الجوهري وذهب الخليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى انه بالفتح فيه ما قال صاحب المطالع وحكي فيها الضم والطهارة في اللغة التظافة والتزج عن الاقدار وفي الشرع صفة حكمية تثبت لموصوفها جوار الصلاة أو فيه أوله ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بهاء وافتتاحهم والأبواب جمع باب وهو حقيقة لما كان حسيًا يدخل منه إلى غيره ومجازا لما كان جازمًا من المسائل المتناسبة والمياه جمع الماء وجمعه مع كونه جنسا للدلالة على اختلاف الأنواع

• (باب طهورة ماء البحر وغيره) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنال بإرسول

في أحاديث سيد المرسلين وقال الحافظ ابن كثير كان امام الحديث في زمانه والمفتدى به في أوائه والمفتدى به على سائر أجزائه وأقرانه وقال بن دار بن بشار هو أفضقه خلق الله في زمانه وقال زعيم بن حماد هو فقيه هذه الأمة وقال ابن خزيمة مات تحت أديم السماء اعلم بالحديث واحفظ لمنه وقال ابن حماد لو ددت أني كنت شعرة في جسده ضجرت ليلة السبت ليوم عبد النضر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما وكان أزدى ان يكفن في ثلاثة أبواب ليس فيه اقص ولا عمامة ففعل به ذلك ولما صلى عليه ووضع في لحده فاح من تراب قبره ريح المسك ودامت أياما انتهى ولنعم ما قيل فهذا الشذا آثار رفقة معي وامت بوردانما آثار به ولفظ الذهبي في تاريخ دول الاسلام تحت ذكر خلافة المهدي بالله ووليلة عبد النضر مات شيخ الاسلام وحافظ العصر محمد بن اسمعيل البخاري وله اثنتان وستون سنة رحمه الله تعالى انتهى قلت وقد حوت له ترجمة حافلة في كتابي الحطة بذكر الصحاح الستة وذكرت ثناء الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجعه (أبي عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم البخاري) الجعفي أمير

الله أنار كعب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توشأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته رواه الخمسة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک والدارقطني والبيهقي في سننهم ما رواه ابن أبي شيبة وحكى الترمذي عن البخاري صحيحه وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحا عنده لأخرجه في صحيحه رده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم الاستيعاب ثم حكى ابن عبد البر مع ذلك بصحة لتلقى العلماء له بالقبول فرده من حيث الاسناد وقبله من حيث المعنى وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه وصححه أيضا ابن المنذر وابن منده والبغوي وقال هذا الحديث صحيح متفق على صحته وقال ابن الأثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث صحيح جليل مروى من طرق الذي حضرناه منها تسع ثم ذكرها جميعا رأطال الكلام عليها وسيأتي تلخيصها وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع وجوه التعليل التي يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير ثقات وحاصلها كما قال فيه انه يعمل بأربع نواحيه ثم سرد هارطول الكلام فيها ومخلصها ان الوجه الاول الجهالة في سعيد ابن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المذکورين في اسناده لانه لم يرو عن الاول الاصفهوان بن سليم ولم يرو عن الثاني الا سعيد بن سلمة وأجاب بأنه قد رده عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي وأما المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي وحماد كما ذكره الحاكم في المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الأزرق ثم قال فقد ذرأت عنه الجهالة عوارجالا الوجه الثالث التعليل بالارسال لان يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الاصول وبعض أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاضراب أجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره وقد تلخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير فقال ما حاصله ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة قال قال الشافعي في اسناده هذا الحديث من لأعرفه قال البيهقي يحتمل انه يريد سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما ولم ينسرد به سعيد عن المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الانصاري الا انه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان ناسا من بني مدلج أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدلج وروى عنه عن المغيرة عن أبيه وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله او عبد الله

المؤمنين في علم الحديث الشريف برسى الله عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزهة له ورازله وما رآه (رحمه الله) تعالى رجة راسعة (من أعظم الكتب المصنفة في الاسلام) وأصحها بعد كتاب الله العزيز العلام بإجماع سلف الامة وأعتها الكرام وهو أول مصنف صنّف في الصحيح المجرد وأول الكتب الستة في علم الحديث وأجلها وأفضلها وأشهرها وأكرمها في الصحة والقبول عند الجوزور على المذهب المختار المنصور قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدى السارى مقدمة فتح الباري في ذكر السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعته ان أنار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وبكار تابعيه مدهفة في الجوامع ولا مرتبة لخصية أن يحتاط بعض ذلك بالقرآن العظيم ولحفظهم وسيلان أذهانهم ولان أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الاخبار لما انتشر العلاء في الامصار وكثر الابتداء من الخواارج والروافض ومنكري الاقدار قاول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون

كل باب على حدة الى ان قام كبار  
أهل الطبقة الثالثة قدروا  
الاحكام فصفه الامام مالك  
الموطأ وتوخى فيه القوى من  
حديث أهل الحجاز ومن جهة  
ياقوال الصحابة وفتاوى  
التابعين ومن بعدهم ووصف  
ابن جريج بحكمة والاوزاعي بالشام  
وسفيان الثوري بالكوفة  
وجاد بن سلمة بالبصرة ثم تلاهم  
كثير من أهل عصرهم في النسخ  
على منوالهم الى أن رأى بعض  
الأئمة منهم ان يفرد حديث  
النبي صلى الله عليه وسلم خاصة  
وذلك على رأس ثمانين فصفه  
عبد الله بن موسى العبدى  
الكوفى مسنده او صفه مسنده  
ابن مسرهد البصرى مسنده  
وأسد بن موسى الاموى مسنده  
ونعيم بن حجاج الخزاعى مسنده  
اقتنى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقل  
امام من الحفاظ الاو صفه  
حديثه على المسانيد كاحمد بن  
راهويه وعثمان بن أبى شيبة  
وغيرهم من النبلاء ومنهم من  
صفه على الابواب وعلى  
المسانيد معا كابى بكر بن أبى  
شعبة فلما رأى البخارى روى  
الله عنه هذا التصانيف ورأى  
واقتنى رايها واستجلى مجيهاها  
وجدناها بحسب الوضع جامعة  
بين ما يدخل تحت التعحيح  
واحصين والتضعيف والكثير  
منها يشمله التضعيف فلا يقال

ابن المغيرة وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بنى مدليج اسمه عبد الله  
روى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعا وروى عنه عن المغيرة عن  
عبد الله المدلىج هكذا قال الدارقطنى وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبى هريرة  
وكذا قال ابن حبان والمغيرة معروفة كما قال أبو داود رقه وثقه النسائى وقال ابن  
عبد الحكم اجتمع عليه أهل افرقية بعد قتل يزيد بن أبى مسلم فابى قال الحافظ فعلم من  
هذا غلط من زعم انه مجهول لا يعرف وأما سعيد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم  
في رأيه له عنه الجلاح بن كثير راهب جماعة منهم الليث بن سعد وعمر بن الحرث ومن  
طريق الليث راد أسنده راحلناكم والبيهقى وراه أبو بكر بن أبى شيبة في مصنفه عن  
جاد بن خالد عن مالك بن أسنده عن أبى هريرة في الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه  
وابن حبان والدارقطنى والحاكم بنحو حديث أبى هريرة قوله طريق أخرى عنه عند  
الطبرانى في الكبير والدارقطنى والحاكم قال الحافظ واسنده حسن ليس فيه  
الما يتخشى من التدليس انتهى وذلك لان في اسنده ابن جريج رابا الزبير وهما مدلسان  
قال ابن السكس حديث جابر اصح ما روى في هذا الباب عن ابن عباس عند الدارقطنى  
والحاكم يلفظ ماء البحر طهور قال في التلخيص ورواته ثقات ولكن صحح الدارقطنى  
رققه وعن ابن الفراسى عنه ابن ماجه بنحو حديث أبى هريرة رقه وأعله البخارى  
بالارسال لان ابن الفراسى لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عند الدارقطنى والحاكم بنحو حديث أبى هريرة في اسنده المثني الراوى له  
عن عمرو وهو ضعيف قال الحافظ رقه في رواية الحاكم الاوزاعى بدل المثني وهو غير  
محموظ عن علي بن أبى طالب عند الدارقطنى والحاكم باسناد فيه من لا يعرف  
وعن ابن عمر عند الدارقطنى بنحو حديث أبى هريرة وعن أبى بكر الصديق عند الدارقطنى  
وفي اسنده عبد العزيز بن أبى ثابت وهو كما قال الحافظ ضعيف وصحح الدارقطنى وقفه  
وابن حبان في الضعفاء وعن أنس عند الدارقطنى وفي اسنده ابان بن أبى ثوبان قال  
وهو متردد قوله سأل رجل وقع في بعض الطرق التي تقدمت ان اسمه عبد الله وكذا  
ساقه ابن بشكوال باسنده واد رده الطبرانى فيمن اسمه عبد وتبعه أبو موسى الحافظ  
الاصمغانى في كتاب معرفة الصحابة فقال عبد أبو زمعة البلوى الذى سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ماء البحر قال ابن منيع بلغنى ان اسمه عبد وقيل اسمه عبيد بالتصغير وقال  
السمعاني في الانساب اسمه العركى رغلط في ذلك وانما العركى وصف له وهو  
صلاح السفينة (قوله هو الطهور) قد تقدم في أول الكتاب ضبطه ونسبه ربه وهو عند  
الشافعية المطهور به قال أحمد بن حنبل بعض أصحاب أبى حنيفة عن مالك وبعض أصحاب  
أبى حنيفة ان الطهور هو الطاهر راجح الارلون بان هذه اللفظة جاءت في لسان الشرع  
للمطهر كقوله تعالى ماء طهورا رأينا السائل انما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

الطهر ماء البحر لا عن طهارته ويدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بئر  
ضاعة ان الماء طهور لانهم انما سألوه عن الوضوء به قال في الامام شرح الامام فان قيل  
لم يجزمهم نعم حين قالوا أفنتوضأ به قلنا انه يصير متيدا بحال الضرر رقة وليس كذلك  
وأيضاً فإنه ينـم من انه اقتصار على الجواب نعم انه انما يتوضأ به في طهارة ولا يتطهر به  
لبقية الامانة والانباس فان قيل كيف شكوا في واز لوضوء ماء البحر قلنا يحقل  
انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا حاكبا أو معتمرا أو غازيا في سبيل  
الله فان تحت البحر نار او تحت النار بحر أخرجه أبو دارد وسعيد بن منصور في سننه عن  
ابن عمر مرفوعا طهروا الماء لا يجزى التطهر به رقة روى موقوف على ابن عمر بلفظ ماء البحر  
لا يجزى من وضوء ولا جنباه ان تحت البحر نار انتم ثم نارا حتى عدسبعة أبحر وسبع  
آيسار وروى أيضا عن ابن عمر وب العاص انه لا يجزى التطهر به رقة حجة في أقوال  
الصحابية لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو اود  
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح  
وله طريق أخرى عند البزار وفيها البث بن أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في  
الخطاب يشجوزا الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد  
ابن السيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته ترد وكذا رواية عبد الله بن عمر  
وتعريف الطهور باللام الجنسية المنبذة للحصر لا ينفي طهورة غيره من المياه لو فزع  
ذلك جوابا لسؤال من شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم انه  
لا تخصيص بالسبب ولا يتصرف الخطاب العام عليه فقهوم الحصر المنبذ في الطهورة  
عن غير مانه عموم مخصوص بالمطوقات لصحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بها  
الحل ميتته فيه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره وبعابه وهو  
المصحح عند الشافعية وفيه خلاف سياتي في موسعه ومن فوائد الحديث مشروعية  
الزيادة في الجواب على سؤال السائل لتقصيد الفائدة وعدم لزوم الاقتصار وقد عتد  
البخاري لذلك بابا فقال باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله وذكر حديث ابن عمر أن رجلا  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس الحرم فقال لا يلبس قميص ولا العمامة ولا  
السراويل ولا البرنس ولا ثوبا ماسه الورس أو الزعفران فان يجسد العذر فليلبس  
الخفين وليقطعهما حتى يـكـونان تحت الكعبين فكأنه سأل عن حالة الاختيار فأجاب  
عنها وزاد حالة الاضطرار وايدت اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تنقض ذلك قال  
الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المقتضى اذا سئل عن شيء وعلم ان اسائل حاجة الى  
ذكر ما يتصل بمسئلته استحب فعليه اياه ولم يكن ذلك تكلفا لما لا يعنيه لانه ذكر الطعام  
وهم سألوه عن الماء لعلهم انهم قد به وزهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من  
الاصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقا لسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة

اغشيه من فجر دهمته بلج الحديث  
الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين  
وقوى عزه على ذلك ما سمعه  
من استاذة ابن راهويه لوجهتم  
كما اختصرا الصحيح سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في  
قلبه مأخذ في جمع الجامع الصحيح  
وعن البخاري قال رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وكانني  
واقف بين يديه ويدي مروحة  
ازب عنه نسأت بهض المعبرين  
فسال لي انت تذب عنه الكذب  
فهو الذي حملني على اخراج هذا  
الجامع الصحيح وعنه روى الله  
عنه هال ما ثبت في كتاب  
الصحيح حديثا الا اغتسلت  
قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه  
قال خرجت الصحيح من ستمائة  
الف حديث وعنه ايضا ما اخرج  
في هذا الكتاب الاصحها وما  
تركت من الصحيح أكثر حتى  
لا يطول قال محمد بن أبي حاتم  
رأيت محمد بن اسمعيل في ايام  
يحيى خلف النبي صلى الله عليه  
وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم  
يتمى فكلمه ارفع الي صلى الله  
عليه وسلم قدمه المباركة وضع  
الي يارى قدمه في ذلك الموضع  
ورأى نحوه بن فضل نحو هذا لما  
أيضا انتهى قلت وهذه منقبة  
عظيمة وتكرمة شريفة له ولان  
يعمل كتابه الصحيح ويقتدى  
بفعاله الصريح ولما ألف جامعه

عرضه على الامام أحمد بن حنبل  
ويحيى بن معين وعلى بن المديني  
وغيرهم من الأئمة الفحول  
فاستحسنوه وشهدوا بالصحة  
والقبول الأربعة أحاديث  
قال العقيلي والقول فيها قول  
البخاري وهي صحيحة وقد اتفق  
أهل العلم على أن كتابه هذا صحيح  
الكتاب بعد كتاب الله وتبناه  
سلف الامة وأئمتها بالقبول وان  
مسما صاحب الصحيح كان ممن  
يسسته في دينه ويعترف بأنه  
ليس له نظير في علم الحديث وهذا  
الترجيح هو المختار المعول عليه  
عند الجمهور ومن خالف ذلك  
فقد خالف الجمع عليه والمثهور  
فلا يعاباه ولا يلتفت إليه  
(وأكثرها فوائد) لانه ائتم مع  
صحة الاحاديث استنباط الاحكام  
الفقهية والنكاحات الحكمية  
واعتنى فيها بآيات الاحكام  
وترجم لكل باب باب ظاهرة  
وخفية ولذا شتهر ردة فتسه  
البخاري في تراجمه وهي حيرت  
الافكار وأدهشت العقول  
والابصار وأعيت مدرك  
النقهاء النظائر وانما بلغت  
هذه المرتبة لما روى أنه يصحها  
بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
ومنبره فهو المجتهد المطلق القنينة  
المتوقد والحدث الجيد والامام  
المستند وكتبه الجامع الصحيح  
أعم الكتب فوائد واجهها

بل المراد ان الجواب يكون مقيد بالحكم المسؤل عنه وللحديث فوائد غير ما تقدم قال  
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد  
مهمة قال الماوردي في الحاوي قال الحمدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الطهارة  
وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر قال تس  
الناس الوضوء فلم يجدوا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في ذلك الا يديه وأمر الناس أن يوضؤوا منه فرأيت الماء ينبع من تحت  
أصابعه حتى توضع من عند آخرهم متفق عليه ومتفق على مثل معناه من حديث جابر  
ابن عبد الله لفظ حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الركوة فجعل الماء ينور  
بين أصابعه كما مثال العيون فشرى بوضؤنا قلت كم كنتم قالوا ثمانمائة ألف لكننا ما  
قال كذا خمس عشرة مائة قوله وحانت الواو للعال بتقدير قد قوله الوضوء بفتح الواو أى  
الماء الذى يتوضأ به قوله فأتى بضم الهمزة على البناء للمفعول وقديين البخاري في رواية  
أن ذلك كان بالزوراء وهي سوق المدينة وقوله بوضوء بفتح الواو أيضا أى بانه فيه ماء  
ليتوضأ به ووقع في رواية البخاري بخارج رجل يقدح فيه ماء يسير فصغر أن يسط فيه  
صلى الله عليه وسلم كنهه فضم أصابعه قوله ينبع بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز  
كسرهما وفتحهما قاله في الفتح قوله حتى توضع من عند آخرهم قال الكرماني حتى  
للتدريج ومن للبيان أى توضع الناس حتى توضع الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم  
وعند بعضه في لان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون  
لمطلق الظرفية فساكنه قال الذين هم في آخرهم وقال التيمي المعنى توضع القوم حتى وصلت  
لنوبة الى الآخر وقال النووي من هنا بمعنى الى وهي لغة وتعقبه الكرماني بانهم اشادة  
ثم ان الى لا يجوز أن تدخل على عند ولا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى قال في الفتح  
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والحديث يدل على مشروعية المواساة  
بالماء عند الضرورة لمن كان في مائة فضل عن وضوئه وعلى ان اغتراف المتوضي من الماء  
القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها  
الاناء مذنب لاحتم وسبب في تحقيق ذلك قال ابن بطال هذا الحديث شمه جمع من الصحابة  
لانه لم يروا من طريق أنس وذلك لطول عمره واطلب الناس علموا السند وناقضه  
القاضي عياض فقال هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغنير  
عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو الحق  
بالقطعي قال الحافظ فانظر كم بين الكلامين من التفاوت انتهى ومن فوائد الحديث  
ان الماء الشريف يجوز رفع الحديث به ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه انه  
لا بأس برفع الحديث من ماء زمزم لان قصاره انه ماء شريف متميز به والماء الذي وضع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المثابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

في حديثه قال فيه ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ رواه أحمد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي بن مسند أحمد بن حنبل وافظه حديثا عبد الله يعني ابن أحمد بن حنبل حديث أحمد بن عبد البصري حديثا المغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه عن زيد بن علي بن حسين بن علي عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فذكر حديثا طويلا وفيه ثم أفاض فدعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ ثم قال انزعوا فلولان تغبوا عليهما الترتع الحديث وهذا السناد مستقيم لأن عبد الله بن أحمد ثقة امام وأحمد ابن عبد الصبي البصري وثقه أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقرريب ثقة جواد من الخامسة وأبو عبد الرحمن قال في التقرريب من كبار ثقات التابعين وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثامنة كما في التقرريب وقال ابن معين لا بأس به وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه وأما الامامان زيد بن علي ووالده زين العابدين فهما أشهر من نار على علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره وشربه صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الافاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جابر الطويل بلفظ فأتى يعني النبي صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب رهم يسار علي زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولان يعلمكم الناس على ستائيتكم لتزعت معكم فساووه ولو افترسب منه وهو في المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي رواية استسقى عبد المبيت فأتى به بدلو والسجل بين مهملة مفتوحة فخم ساكنة الدلو المملوء فان تعامل فليس بسجل ويأتي عام الكلام عليه في باب تطهير الارض والحديث الباب فوائد كثيرة خارجة عن قصود ما نحن بصدده فلنقتصر على هذا المقرر

\* باب طهارة الماء المتوضاه \*

(عن جابر بن عبد الله قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودي وأنا مريض لا أعتل فترضا وصب وضوء علي متفق عليه وفي حديث صلح الحديبية من رواية المورين مخزومة ومراد بن الحكم ما فتحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخامة الا وقعت في كف رجل فدلك بهما وجهه وجأده وادأوضا كادوا يقتتلون علي وصوته وهو بكاء لاجد والبخاري) قوله يعودي زاد البخاري في الطب ماشيا قوله لا أعقل أي لا أدهم وحذف مفعوله إشارة الى عظم الحال أو لغرض التعميم أي لا أعقل شيئا من الأمور وصرح البخاري بقوله شيئا في التفسير من صحبه وله في الطب فوجدني قد أغنى علي قوله وضوءه يحتمل أن يكون المراد صب علي بعض الماء الذي توضأ به ويدل علي ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ من وضوءه ويحتمل أنه صب عليه ما بقي منه والاول أظهر لقوله في حديث



وعلمه في كتب أصول الحديث من جد وجد ومن وحدته لله تعالى **مكررا** وتعظيما لقدرته على خلق مثل ذلك الامام وابتعاد مثل هذا الكتاب الرفيع الشأن اعترفا بفضل ومنه واطنه على أمة الانس والام (الأول الاحاديث المتكررة فيه متفرقة في الابواب رذا أرا الانسان ان ينظر الحديث في أي باب لا يكاتبه - يليه الابد جهد بل يغ (وطول نقش) قال الحافظ في مقدماته لنتج جميع احاديثه بالمكرر سوى المثلثات والمثلثات تسعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا والظاهر من ذلك بلا تكرار في احاديث وسقائة وحديثه وان انضم اليه المتون المعتمدة المروية التي لم يوصلها في موضع اخر منه وهي مائة وتسعة وخمسون حديثا صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبع مائة وأحد وستين حديثا وجملة ما فيه من المتابعين ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثا واكثرها مكررا مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم يخرج من هذا الكتاب ولو من طريق أخرى الامانة وسنن حديثا وجملة ما فيه من المكرر تسعة آلاف واثنان وخمسون حديثا وهذا

باب فتوضا وصحب وضوءه على ولاي داود فتوضا وصبه على فانه ظاهر في أن المصبوب هو الماء الذي وقع به لوضوء **أوله** ما تنخم التنخم دفع الشيء من الصدر والآنف وقد استدلل الجمهور بصحة صلى الله عليه وسلم لوضوئه على جابر وتقريره للحاجة على التبرك بوضوئه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه نجس واستدلوا على ذلك بأدلة منها حديث أبي هريرة باللفظ لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وفي رواية لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وسبأ في قالوا والبول نجس الماء فكذلك الاعتسال لانه صلى الله عليه وسلم لم يقدح في غسله منها والجماع على اضعافه وعدم الانتفاع به ومنها انه ماء أزيل به مانع من الصلاة فانتقل المنع اليه كغسله النجس المتغيرة ويجاب عن الأول بأنه أخذ بدلالة القرآن وهي ضعيفة وبقول أبي هريرة يتناولونه تناولا كما سبأ في فانه يدل على ان النهي انما هو عن الانغماس لا عن الاستعمال ولا لما كان بين الانغماس والتناول فرق وعن الثاني بان الاضاعة لا غناء غيره عنه لالنجاسة عنه وعن الثالث بان فرق بين مانع هو النجاسة ومانع هو غيره او بالمانع من كل مانع يصير له بدلية الحكيم الذي كان له قبل الاعتسال رأيا ضاهو غسلا بالقياس في مقابلة البص وهو اسد الاعتبار ويلزمهم أيضا تحريم شربه وهم لا يقولون به ومن الاحاديث الدالة على ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي حنيفة عند البخاري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فأتى بوضوء فتوضا فجعل الناس يأخذون من بصل وضوئه فيتمسحون به وحديث أبي موسى عنده أيضا قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم بتدح فيه ما فعل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال لها ميعني أبو موسى وبلا لا اشرب بامته وافرغ على وجهي كما ونحو ذلك عن السائب بن يزيد عنده أيضا قال ذهبت بي خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بن أختي وقع في مريض فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضأ فمسح به من وضوئه ثم فقت خلف ظهره الحديث فان قال لداهب إلى نجاسة المستعمل للوضوء ن هذه الاحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضاهه صلى الله عليه وسلم ولعل ذلك من خصائصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فان الأصل ان حكمه وحكم أمته واحد الا ان يقرم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل وأيضا الحكم يكون النقي نجباً حكم شرعي يحتاج إلى دليل يلتزمه الخصم فهاهو (وعن حديثه بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فغاد عنه فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنباً فقال ان المسلم لا ينجس رواد الجماعة الا البخاري والترمذي وروى الجماعة كلهم نحوه من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المشار اليه له الفاظ منها ان النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب فالتحنس منه فذهب فاعتسل ثم جاء فقال له أين كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً فكبرهت ان اجالسك وأنا على غير طهارة فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس قولوه وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وأما جنب وهذه اللفظة تقع على الواحد المذكر والمؤنث والاثني والجمع بلفظ واحد  
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنباً فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه  
وسلم إنى كنت جنباً وقد يقال جنبان وجنبون واجناب قولنا فطهروا أى مال وعدل  
قوله لا ينحس فيه لغتان ضم الجيم وقصها وفي ماضيه أيضاً لغتان نجس ونحس بكسر  
الجيم وضمهما فنكسرها فى الماضى فتحها فى المضارع ومن ضمها فى الماضى صمها فى المضارع  
أيضاً قال النورى وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية الأحراف مستفناة من  
الكسر قولنا إن المسلم غسك بماء فهو من بعض أهل الظاهر وحكاية فى البحر عن الهادى  
والقاسم والناسروم مالك فقالوا إن الكافر نجس عين وقولنا ذلك بقوله تعالى إنما  
المشركون نجس وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لا اعتياده  
مجانبة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بأن المراد أنهم  
نجس فى الاعتقاد والاستعداد وجنتهم على صحة هذا التأويل أن الله أباح نساء أهل  
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منهن بضاجهن ومع ذلك فلا يجب من غسل  
الكتانية الامثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة ومن جملة ما استدلل به القائلون بنجاسة  
الكافر حديث أنزاله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت فى المسجد وقريره لقول الصحابة  
قوم النجاس لما رأوا أنزلهم المسجد وقوله لا يثلمة لما قال له يارسول الله أنا بارض قوم  
أهل كتاب أفنا كل فى آيتهم قال إن وجدتم غيرهما فداؤا كلوا فيهم وإن لم تجدوا فاغسلوها  
وكلا فيهم وسيأتى فى باب آية الكفار وأجاب الجمهور عن حديث أنزال وقد ثبت بأنه  
حجة عليهم لا لهم لأن قوله ليس على الأرض من أنجاس القوم شئ إنما أنجاس القوم على  
أنفسهم بعد قول الصحابة قوم أنجاس صريح فى نفي النجاسة الحسية التى هى محل النزاع  
ودليل على أن المراد بنجاسة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أبي ثعلبة أن الأمر  
بغسل الآية ليس لتلوها برطوباتهم بل لطبخهم الخنزير وشربهم الخمر فيها يدل على ذلك  
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضاً بلفظ أن أرضنا أرض أهل كتاب  
وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآيتهم وقد ورههم وسيأتى ومن  
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب أن ذلك تنفير عن الكفار وإهانة  
لهم وهذا وإن كان مجازاً فمرتبته ما ثبت فى الصحاح من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من  
مزادة مشركة ورطب ثمامة بن أثال وهو مشرك بسارية من سوارى المسجد وأكل من  
الشاة التى أهدها له يهودية من خيبر وأكل من اللبن المجلوب من بلاد النصارى كما  
أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر وأكل من خبز الشير والاهل المادعاه الى ذلك  
يهودى وسيأتى فى باب آية الكفار وما سلف من مباشرة الكتابيات والابحاج على جواز  
مباشرة المسيية قبل اسلامها وتحليل طعام أهل الكتاب ونسأهم بآية المساندة وهى آخر  
ما نزل واطعماه صلى الله عليه وسلم وأهملناه للوفد من الكفار من دور غسل الآية

العتاخارجية عن الموقر .  
على الاحتباب والمنقطوعات عن  
التابعين ومن بعدهم وقد  
استوعبت وصل جميع ذلك  
فى كتاب تعليق التعليق وهذا  
الذى ورثه من عدة ما فى صحيح  
البخارى تحرير بالغ فتح الله به  
لاعلم من تقدمنى اليه وأنا مقر  
بعدم عصمة من المهور والخطا  
انتهى وعدد كتبه كما قال فى  
الكتاب مائة وستون  
وأب بدته ثمانية آلاف وأربعمائة  
ونحوه . وباب مع اختلاف قليل  
فى نسخ الأصول وعدد مشايخه  
الذين خرج عنهم فيه مائتان  
وثلاثة وعشرون ألفاً وعدد من  
تفر برأوية عنهم دون مسلم  
مائة وأربعون ألفاً وثلاثون  
أبواباً شامخ لم تقع الرواية عنهم  
كتباً أصحاب الكتب الخمسة  
الابالواسطة ووقع له اثنتان  
وعشرون حديثاً ثلاثيات  
الاستناد وأول جامع بعد  
البسملة باب كيف كابد الوحي  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقول الله عز وجل أنا وحينا  
اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين  
من بعده الآية كما سيأتى مختصراً  
(ومقتضود البخارى رحمه الله  
تعالى بذلك) أى بال تكرار (كثرة  
طرق الحديث وشهرته) ل  
الحافظ أبوا فضل محمد بن طاهر  
المداىنى أن البخارى كان يذكر

ولا أمر به ولم يتقلد في رطبوبات السكتار عن الساف الصالح ولو توفوها الشاع قال ابن  
عبد السلام ليس من التقشف أن يقول أشترى من سمن المسلم لمن سمن الكافر لأن  
الصحاب لم يلمفتوا إلى ذلك وقد زعم المتنبلي في المنار أن الاستدلال بالآية المذكورة  
على نجاسة الكافر وهم لأنه حمل الكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس  
في اللغة والنجس في عرف المشرعة عموم وخصوص من وجه فلا أعمال السيئة نجسة  
لغة لا عرفا والنجس نجس عرفا وهو أحد الاطمين عند أهل اللغة والعذرة نجس في العرفين  
فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفى أن مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الافراد  
لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة أن النجس ضد  
الطاهر قال في التمهيد بالفتح وبالكسر والتجريب وككتف وعضد ضد  
الطاهر انتهى فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به هو ما عرفناك  
وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحيا فاجماع وأما الميت ففيه خلاف  
فذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب إلى  
نجاسته وذهب غيرهم إلى طهارته واستدل صاحب البحر للأولين على النجاسة بنزح  
رمز من الحبشي وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول  
الصحابي رذعه لا ينتهض للاحتجاج به على الخصم محقق أن يكون للاستقذار لا للنجاسة  
ومعارض بحديث الباب وبحديث ابن عباس نفسه عند الشافعي والبخاري تعليقا بلفظ  
لمؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وبحديث أبي هريرة المتقدم وبحديث ابن عباس أيضا عند  
البيهقي أن ميتكم يموت طاهرا فحسبك أن تغسلوا أيديكم وترجع رأي الصحابي على  
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الغرائب التي لا يدري ما الحامل  
عليها وفي الحديث من لم وات مشروعية الطهارة عند ملازمة الامور العظيمة واحترام  
أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وانما ما حدثت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وانحنس أبو هريرة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتاد حمامة أصحابه  
إذا قهيم والدعاء لهم هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظن أن  
الجنب يتنجس بالحدث خشي أن يماصهما كعادته فبادر إلى الاغتسال وانما ذكر  
المصنف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضا به لقصد تكميل الاستدلال  
على عدم نجاسة الماء المتوضا به لأنه إذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجسا  
بمجرد مماسته له وسيأتي في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير  
لمصنف إلى هذا الحديث هنا

## \* (باب بيان زوال تطهيره) \*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو  
جنب فتألويا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولونه تناولا رواه مسلم وابن ماجه ولا جد

الحديث في كتابه في مواضع  
ويستدل به في كل باب بأسناد آخر  
ويستخرج منه بحسن استنباطه  
وعزارة فقهه معني يقتضيه  
الباب الذي أخرجه فيه  
ونل ما يورد حديثا في موضعين  
بأسناد واحد ومعنى واحد لفظ  
واحد وانما يورده من طريق  
أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها  
وبلغها إلى ثمان معان رزكر  
أيضا وجهه تطهيره الحديث  
في الابواب تارة واقعة صادرة  
على بعضه أخرى قال - فظ  
ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن  
طاهر وإذا تقررت ذلك أنه أنه  
لا يعيد الا للثابتة حتى ولو لم تظفر  
لأعادته فائدة من جهة الاستدلال  
ولامن جهة المقتل لكان ذلك  
لأعادته لأجل مغايرة الحكم  
الذي تشغل عليه الترجمة الثانية  
موجباً لا يعيد مكرراً بل لفائدة  
كيف وهو لا يخفيه من فائدة  
استنادية وهي إخراجها لما  
عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير  
ذلك وهذا بين لمن استقرأ كتاب  
وانصف من نفسه انتهى فت  
ويظهر تفصيل هذا الاجمال  
من الرجوع إلى فتح الباري  
(ومقصودنا) في هذا الجريد  
الصريح لأحاديث الجامع  
الصحيح (أخذ أصل الحديث)  
المرفوع دون غيره (ليكون قد  
علم أن جميع ما فيه) أي في كتاب

وأبي داود لا يولان أحد كم في الماء الدائم ولا يغتسل به من جنبه) قوله في الماء الدائم هو الساكن قال في الفتح يقال دؤم الطائر تدويمًا إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم للجنبه وإن لم يل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاغتسال فيه على انفراده وسباني في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بلانظ ثم يغتسل فيه وبأنى البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاغتسال فيه هذا لا وقد استدلل بالنهي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلاً لتطهيره لأن النهي ههنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وجوبه وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم لأن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله تعالى بالمسقطات والوضوء يقصد الماء كما يقصد الغسل وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر المعتزلة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبو حنيفة في رواية عنه واحتجوا بهذا الحديث وحديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة واحتج لهم في البحر بما روي عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء بما تساقط منه وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهي ليست كونه يصح استعماله بل مصيره مستحباً بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه ويؤثر ذلك قول أبي هريرة يتناولونه وتناولوا باضطراب منته وبأن الدليل اخص من الدعوى لأن غاية ما فيه خروج المستعمل للجنبه والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة يمنع كون الفضل مستعملاً ولو سلم فالدليل اخص من الدعوى لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يغتسل بفضل ميمونة وأخرجه أحمد أيضاً وابن ماجه بنحوه من حديثه وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديثه بلانظ اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ منها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله إنى كنت جنباً فقال إن الماء لا يجنب وأيضاً حديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة فيه مقال سباني بيانه في بابيه وعن الاحتجاج بتكميل السلف للطهارة بالتيمم لا بما تساقط منه لا يكون حجة إلا بعد تصحيح النقل عن جميعهم ولا يبيح ذلك لأن القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصري والزهرى والفضي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ونسبته ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر وبأن التساقط قد فني لأنهم لم يكونوا يتوضئون إلى أناء والملتصق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء وبأن سبب الترتيب بعد تسليم صحته عن السلف وامكان الانتفاع بالبقية هو الاستتذار

الصحاح الجامع للبخارى رحمه الله (ص ١٠٠) : ما في أعلى طبقات الصحاح التي لا يتصور المزيد عليها وقد عقد الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فصلاً مستقلاً في تقرير كونه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي وإطال في بيان ذلك إطالة حسنة مقدمة قال بن الصلاح أول من صنّف في صحيح البخارى ثم تلاه مسلم وكاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأما قول الشافعي ما لم في الأرض كتاباً في العلم أكثر من كتاب مالك وفي رواية أسح من الموطأ فأنما قال ذلك قال رجود كتابي البخارى وما لم ثم إن كتاب البخارى أسح الكتابين صحاحاً وأكثرهما فوائد قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى رحمه الله محمد بن اسمعيل فإنه آف الأصول يعنى أصول الأحكام من الأحاديث وبين للناس وكل من عمل بعده فأنما أخذ من كتابه كسالم انتهى فالتسام في الحديث عيال عليه والكلام في تقرير صحته وبيان أسبابه يطول جداً والأحاديث التي اتقدها عليها بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى منها أقل من ثمانين وباقى ذلك يختص بمسلم ولا شك أن ما قبل الانتقاد فيه أرجح مما كثر وأضاف المقدمة فصل خاص

في سياق الاحاديث التي اتت بها  
عنده حافظ عصره أبو الحسن  
الدارقطني وغيره من أهل التقيد  
وقد أجاب عنها الحفاظ حديثنا  
حديثا وأوضح أنه ليس فيها ما يخل  
بشرطه الذي حققه وكذلك  
ساق في فصل مستقل اسماء  
جميع من طعن فيه من رجاله على  
ترتيب الحروف المجهية والجواب  
عن ذلك الطعن بطريق الاثبات  
والعدل والاعتذار عن المصنف  
في التصريح لبعضهم ممن يقوى  
جانب القيد فيه امال كونه  
تجنب ما طعن فيه بسببه وان  
لكونه أخرج ما وافقه عليه من  
هو أقوى واما غير ذلك من  
الاسباب كما يتضح ذلك عند  
الرجوع اليه والحق الذي  
لا يحصى عنه أن المعتبر في الرجل  
الصديق والضبط فقط دون  
ما اعتبره أكثر أهل الاصول من  
العدالة وغيرها وشرطه في رتبة  
الاحاديث كما حققه السيد  
العلامة محمد بن اسمعيل بن روح  
الامير الجاني في مؤلفاته وعلى  
ذلك تندفع المطاعن كلها عن  
رجال الصحيح وحديثهم تعرفت أن  
جميع ما في الصحيح صحيح بلا شك  
وانه أصح الصحاح على وجه  
السهولة تحت أديم السماء لا  
يساويه كتاب وان صح في منزله  
ولا يدانيه جامع وان علا في مرتبه  
سوى صحيح مسلم الذي في الصحة

وبهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورية وتحتم البقاء على البراءة الاصلية  
لا سيما بعد اعتضادها بكليات وجزيئات من الادلة كحديث خلق الماء طهورا وحديث  
مسحه صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء كان بيده وسياقي وغيرهما وقد استدلل المصنف  
رحمه الله بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورية فقال وهذا الهوى  
عن الغسل فيه يدل على انه لا يصح ولا يجزى وما ذاك الا لغير رتبته مستعملا بول جزء  
يلاقيه من الغسل فيه وهذا محمول على الذر لا يحمل النجاسة فاما ما يحمله الغسل فيه  
مجرى فالحدث لا يتعدى اليه حكمه من طريق الاولى انتهى (وعن سفيان الثوري عن  
عبد الله بن محمد بن عقيل حدثني الربيع بن عتبة عن ابن عمر عن ابي بكر بن عبد الله  
صلى الله عليه وسلم وفيه ومسح صلى الله عليه وسلم رأسه بماء في مرقه وضوءه في يده مرتين بدأ  
بوتره ثم رده الى باصيته وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا رواه احمد وأبو داود ومجتهدا واسطه من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان بيده قال الترمذي عبد الله  
ابن محمد بن عقيل صدوق ولكن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وقال البخاري كان  
حمدا وصقوا الحميدي يحضون حديثه الخلاف بين الاثمة في الاحتجاج بحديث ابن  
عقيل مشهور وهو ابو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طاب واسكلام على اطراف  
هذا الحديث محله الوضوء ومحله الحجة منه مسح رأسه بماء في مرقه وضوءه في يده فانه مما استدلل  
به على ان المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز ان تطهر به قبل وقد عارضه مع ما فيه  
من لمقال أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بماء غير فضل يده كحديث مسلم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بماء غير فضل يده وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن  
زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوضأ وانه مسح رأسه بماء غير فضل يده وأخرج أيضا  
من حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ رأسه بماء جديدا وأخرج ابن حبان في  
صحيحه من حديثه أيضا نحوه وأنت خير بان كونه صلى الله عليه وسلم أخذ رأسه بماء  
جديدا كما وقع في هذه الروايات لا ينافي في حديث الباب من انه صلى الله عليه وسلم مسح  
رأسه بماء في مرقه وضوءه في يده لان اتمه يصح على شيء بصيغة لا تدل الا على مجرد الوقوع  
ولم يتعرض فيها للحصر على المنصوص عليه ولا ينافي لما عداه لا يستلزم عدم وقوع غيره  
والاولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية باللفظ خذ الرأس  
ماء جديدا فان صح هذا دل على انه يجب أن يؤخذ للرأس ماء جديدا لا يجزى مسحه  
بفضل ماء البدين ويكون المسح ببقية ماء البدين ان صح حديث الباب مختصا به صلى الله  
عليه وسلم لما تقررت في الاصول من أن ذلك صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص  
بالامة بل يكون مختصا به ولذلك لان امره صلى الله عليه وسلم للامة أمر اخصا بهم أخصر  
من ادلة الناس القاضية باتباعه في اقواله وافعاله فينبغي العام على الخاص ولا يجزى  
الناسي به في هذا الفعل الذي ورد أمر الامه باتباعه وما نحن فيه من هذا القبيل وان كان

تلاوه ولذا قال صاحب هجة الله

الدالة في باب طهقات كتب  
الحديث ما نطقه اما الصحبان  
فقد اتفق المحدثون على ان جميع  
ما فيه من المتصل المرفوع صحيح  
بالقطع وانما ما تواتر ان  
مصنفيهما وانما كل من يهون  
أمرهما فهو مبتدع متبع غير  
سبيل المؤمنين اه قلت وكان  
في هذه العبارة اشارة الى ما قاله

ابن الهمام الحنفى في التحرير  
وهو قوله كون ما في الصحابين  
راجعا الى ما روى برجالهما في  
غيرهما او على ما تحقق فيه من  
شرطهما بعد اامة المخرج فتحكم  
وزاد في فتح التدير شرح الهداية  
تحكم لا يجوز التقليد فيه الى  
آخر ما قال وهو هشوة منه واضحة  
وزلة فاضحة ولذا تعقبه جمع من  
أهل الدراية والرواية منهم السيد  
محمد بن اسمعيل الامير في بعض  
فتاواه وصاحب المنهج الروى  
في مصطلح الحديث النبوى  
والشيخ العلامة على بن قانى  
النضال محمد بن على الشوكانى  
رحمهم الله تعالى قال في الدراسات  
يريد معنى بن الهمام بهذا الكلام  
لانفادح فيما تالات عليه كلمة  
المحدثين سلفا وخلفا والقنهاء  
المتقدمين والمتأخرين لا الشيخ  
الذى كوروا من تبعه من تلامذته  
وبعض الحنفية المتأخرين من  
الترتيب المشهور بين صحاح  
الاحاديث وانما خمسة اقسام  
واعلاها ما اتفق عليه البخارى  
ومسلم ثم ما انفرد به البخارى

خطابا لواحد لانه يلحق به غيره اما لسياق أو بحديث حكى على الواحد كما حكى على  
لجماعة وهو واصل لم يكن حديثا معتبرا عند ائمة الحديث فتدبر ما قلنا حديثا اعتادوا  
لامرأة كقولنا لسان امرأة ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما نطقه  
وعلى تقدير ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقى من بال يديه فليس يدل  
على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل في محل التطهير من غير مقارعة الى غيرها  
فعمله وتطهيره باق وهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغير بالنجاسات والطهارات انتهى  
وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل

(باب الرد على من جعل ما يقترب منه المتوضي بعد غسل وجهه مستعملا)

(عن عبد الله بن زيد بن عاصم انه قيل له قوله صلى الله عليه وسلم  
فأبانا فأن كئنا منه على يديه فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجها فغسلها واستنشق  
من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل  
يده فاستخرجها فغسل يديه الى المرفقين مرتين ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل يديه  
فأدلى يديه وادبر ثم غسل رجله الى كعبين ثم قال هكذا وصو رسول الله  
صلى الله عليه وسلم متفق عليه وانظر لاحد) قوله فأ كئنا منه أى أطل وصب وفي رواية  
لمسلم كما منها أى لمطهرة أو لادواة قوله ثم أدخل يده هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل  
يده بلفظ الافراد وكذا في أكثر روايات البخارى وفي رواية لمسلم ثم أدخل يده فاستخرجها  
وفي أخرى له من حديث ابن عباس ثم أخذ غرفة فعمل بها هكذا أصافها الى يده الاخرى  
فغسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفي سنن أبي  
داود والبيهقى من رواية على عليه السلام في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
أدخل يديه في الاناء جميعا فأخذ بهما حفنة من ماء فغسل بها يديه فغسل يديه فغسل يديه  
في بعض ما يديه وفي بعض ما يديه فغسل يديه فغسل يديه فغسل يديه فغسل يديه فغسل يديه  
لامور الثلاثة وانما ساقه قال النورى ويجمع بين ذلك باب البي صلى الله عليه وسلم فعل  
ذلك في مرات وهي ثلاثة أو وجه صاحب الشافعى ولكن الصحيح منها والمشهور الذى قطع  
به الجمهور ونص عليه الشافعى في البويطى والمزنى ان المستحب أخذ الماء للوجه باليدين  
جميعا ليكونه أسهل وأقرب الى الاسباغ والكلام على أطراف الحديث باقى في الوضوء  
ان شاء الله وانما ساقه المصنف ههنا للرد على من زعم ان الماء يقترب منه بعد غسل  
الوجه يصير مستعملا لا يصلح للطهورية وهى ملة لا تطله يدها هذا الحديث وغيره وقد  
زعم بعض الفاتلين بخروج المستعمل عن الطهورية ان ادخال اليد في الاناء لغرفة التى  
يغسلها بها يصير مستعملا للحنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها  
أثارة من علمه وصيلا وتفسيرات عن الشريعة السمحة لم يزل يعزل وقد عرفت  
بما خلف ان هذه الملة أعنى خروج المستعمل عن الطهورية فية على شفا عرف

ثم ما انفرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطهما ولا يخرج واحد منهما ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما متوفى فيه الشروط المعتمدة في الصحة وعرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرح سفر العادة بعد ما مشى عشاء ورضى بالارتضاء تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم اياهم وهذا صريح في اقرارهم بان تأييد مذهب الحنفية لا يتأتى الا بتصحيح الصحيحين كغيرهما من الصحاح بابطال الخصوصية منهم ما صحه وثقة وان محاولة الانتداح المذكور في الترتيب المتقدمة انما هو لكون هذا المذهب في الاغلب على خلاف ما في الصحيحين اهـ ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه الى اوراق وأطال في ذلك طالة كابية شافية وأتى بما يقتضيه منه العجب العجيب فقله دره وعلى الله أجره حيث انعم الخصم الالدي بصحيح الجواب وفصل الخطاب (قال الامام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم وأما البخاري فانه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب منفردة متباعدة) لمعان كثيرة تصدى لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أي من الوجوه (يذكره في غير باب الذي يسبق اليه الفهم انه) أي الباب (أولى به) أي بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب

هـ رومن فوائد هذا الحديث جواز مخالفة بين غسل أعضاء الوضوء لانه اقتصر في غسل اليدين على مرتين بعد تنبذت غيرهما قوله فسمع برأسه لم يذكر فيه عددا كسائر الأعضاء وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصرح بواحدة في حديث علي عليه السلام عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند احمد وأبي داود وقد ورد التثنية في حديث علي عليه السلام من طريق خالف الحفاظ وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وردان وسيأتي بسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

### \*(باب ما جاء في فضل طهور المرأة)\*

(عن الحكم بن عمرو الغفاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة الا ان ابن ماجه والنسائي فالوضوء المرأة وقال الترمذي هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وقد روى بعده حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث الحكم) الحديث صحيح ابن حبان أيضا وقال البيهقي في سننه الكبرى قال البخاري حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي اتفق الحفاظ على تضعيفه قال ابن حجر في الفتح وقد اغرب النووي بذلك وله شاهد عند أبي داود والذائي من حديث رجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم لم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليعترف جميعا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات ولم أقف لمن اعلاه على حجة قوية ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لاراهم الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقبي ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح بإيمانه أبو داود وغيره وصرح الحافظ أيضا في بلوغ المرام بان اسناده صحيح والحديث يدل على انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقد ذهب الى ذلك عبد الله بن مرجس الصحابي ونسجه ابن حزم الى الحكم بن عمرو راوى الحديث وجوبية أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو أيضا قول أحمد واسحق الكندي ما إذا دخلت به وروى عن ابن عمر والشعبي ولا وزعي المنع لکن مقبدا بما إذا كانت المرأة حائضا ونقل الميموني عن احمد ان لا حديث الوارد في مع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جوازه مضطربة لکن قال صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا دخلت به وعورض بان الجواز أيضا نقل عن عدة من الصحابة منهم ابن عباس واستدلوا بما سيأتي من الأدلة وقد جمع بين الأحاديث بحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملا والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمع به الحافظ في الفتح من حمل النهي على التنزيه بقريشة أحاديث الجواز لاسية (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يغتسل بفضل ميمونة رواء احمد ومسلم وعن ابن عباس عن ميمونة ان رسول الله

جميع طرقه وحصول الثقة  
بجميع ما ذكره من طرق  
الحديث (لأنه يشك هل بقي لها  
نبي أو لا) ثم إن له طرقاً أخرى  
غير التي ذكرت في هذا الباب  
الذي وقف عليه (قال) أي  
النووي رحمه الله (وقد رأيت  
جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل  
هذا) بسبب عدم ادراك ذلك  
(فنفوا رواية البخاري أحاديث)  
أي على بعض الوجوه (هي  
موجودة في صحيحه في غير مظانها  
السابقة إلى فهمه ما ذكره  
النووي رحمه الله تعالى) وتفصيل  
ذلك يطلب من هدى الساري  
مقدمة فتح الباري حيث حصر  
القول فيها في عشرة أصول الأول  
في بيان السبب الجامع له على  
تصنيف هذا الكتاب والثاني في  
بيان موضوعه والكشف عن  
مغزاه والكلام على تحقيق  
شروطه وتقرير كونه من أصح  
الكتب المصنفة في الحديث  
لنبي ويلحق به الكلام على  
تراجم البديعة المنال المنيرة  
المنال التي انفردت بصدقها فيها  
عن نظرائه واشتهر بتحقيقها  
عن قرائمه الثالث في بيان  
الحكمة في تقطيع الحديث  
واختصاره وفائدة أعادته للحديث  
وتكراره الرابع في بيان السبب  
لابراذه الأحاديث المتعلقة والأشهر  
الموقوفة مع أنها تبين أصل  
موضوع الكتاب ويلحق به سياق  
الأحاديث المروعة المتعلقة  
والإشارة لمن وصلها على سبيل

صلى الله عليه وسلم توضاً لفضل غسلها من الجنابة رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عباس  
قال غتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم  
ابتواصنها أو يغتسل فقال لها يا رسول الله اني كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب رواه  
أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الأول مع كونه  
في صحيح مسلم قد اعادله قوم بتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حديث قال وعلى والذي يخطر  
على بالي أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بالتردد وأعل  
أيضاً بعدم ضبط الراوي ومخالفته والمحقق ما أخرجه الشيخان بالنظر في النبي صلى الله  
عليه وسلم وميمونة كآيات غسله من إناؤه واحد وحديثه الآخر أخرجه أيضاً الدارقطني  
وصحبه ابن خزيمة وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعادله قوم بسبب ما بين  
حرب رواه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقي لسكن قدر رواه شعبية وهو لا يعمل عن  
مشايخه الأصح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الياء التحتية وفي أخرى بضمها  
فالأولى من جنب بضم النون وفتحها وشيئة من اجنب قال في القاموس وقد اجنب  
وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يسـ توى للواحد والجمع اهـ وظاهر حديثي بن  
عباس وميمونة معارض لحديث الحكم السابق وحديث الرجل الذي من الصحابة ينعير  
الجمع بما سلف لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة  
لأننا نقول ان فعله الجواز بان الماء لا يجنب مشعر بعدم اختصاص ذلك به وأيضاً انه  
غير مختص بالامة لأن صيغة لرجل تشمل صلى الله عليه وسلم بطريق الظهور وقد تقرر  
دخول الخاص في خطاب نفسه نعم لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله صلى الله عليه وسلم  
مختصاً به من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النووي الاتفاق على جواز وضوء المرأة  
بفضل الرجل دون العكس وتعقبه الحفاظ بان الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف قال  
لمصنف رحمه الله تعالى قلت وأكثروا هل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة  
والأخبار بذلك أصح وكرهه أحمد وأصح إذا خلت به وهو قول عبد الله بن سرجس وحملوا  
حديث ميمونة على انها لم تخل به جمعاً بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة  
ووضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه قالت أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم من إناؤه واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت أغتسل أنا  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناؤه واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة متفق عليه  
وفي لفظ البخاري من إناؤه واحد نفترق منه جميعاً وسلم من إناؤه بيني وبينه واحد فيأدرني  
حتى أقول دع لي دع لي وفي لفظ النسائي من إناؤه واحد يأدرني وإناؤه حتى يقول دع لي  
وأنا أقول دع لي اهـ وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل  
 والمرأة من إناؤه الواحد جميعاً الطحاوي والقرطبي والنووي وفيه نظر لما حكاه ابن  
المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وحكاه ابن عبد البر عن قوم ومن جملة ما يدل على



الاختصار الخامس في ضبط  
الغريب الواقع في متنونه مرتبا  
على حروف المعجم بالخص عبارة  
واختصار اشارة لتسهيل مراجعته  
ويختف تكراره السادس في  
ضبط الاسماء المشكلة التي فيه  
وكذا البكئي والاناب وهو على  
قسمين الموثقة والمختلفة الواقعة  
فيه حيث تدخل تحت ضابط كل  
لتسهيل مراجعته ويختف تكرارها  
وما عد ذلك فيذكر في الاصل  
والثاني المفردات السابعة في  
التعريف بشيوخه الذين اهل  
نسبهم اذا كانت يكثر اشتراكها  
كمحمد لامن يقل اشتراكه كمد  
وفيه الكلام على جميع ما فيه  
من مهمل ومبهم على سياق  
الكتاب مختصرا الثامن في سياق  
الاحاديث التي انتقدتها عليه  
الدارقطني وغيره من النقاد  
والجواب عما احدينا حديثنا  
وايضاح انه ليس فيها ما يحل  
بشرطه الذي حقق انتفاع في  
سياق اسماء جميع من طعن فيه  
من رجاله على ترتيب الحروف  
والجواب عن ذلك اظن بطريق  
العدل والانصاف والاعتذار  
عن المصنف في التبرير معهم  
العاشر في سياق فهرسة كتابه  
بابا وعدة ما في كل باب من الحديث  
ومنه يظهر المكرر من احاديثه  
اوردته تبعا لالنووي تبركابه ثم  
اضاف اليه مناسبا لذلك مما  
استفاده من الباقي في رجه لله  
ثم اورد فيه بسياق اسماء الصحابة  
الذين اشغل عليهم كتابه مرتبا لهم

جوار الاعمال والصور للرجل والمرأ من الاماء الواحد جميعا ما أخرج أبو داود من  
حديث مصيبة الجهنمية قالت اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء  
من اماء واحد ومن حديث ابن عمر قال قال الرجال والنساء يتوضون في زمان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال مسدد من الاماء الواحد جميعا قال في الفتح ظاهره انهم كانوا  
يتناولون الماء في حالة واحدة وحكي ابن القبر عن قوم ان معنهم ان الرجال والنساء كانوا  
يتوضون جميعا في موضع واحد هؤلاء على حدة هؤلاء على حدة والزيادة المتقدمة في قوله  
من اماء واحد ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجاب  
وقد اجاب ابن القين عنه بما حكاه يحنون ان معنهم كان الرجال يتوضون ويذهبون ثم  
يأتى النساء وهو خلاف الظاهر لان قوله جميعا معناه ضد المنتزف كما قال اهل اللغة وقد  
وقع مصر جابو حدة الاماء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله  
عن نفع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون ولنا معناه  
من اماء واحد كلهم يتطهرون منه والاولى في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل  
نزل الحجاب وأما بعده فيخص بالمسارم والزوجات

\*(ب- حكم الماء اذا لاقته الجباسة)\*

عن أبي سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من ثم رضاء وهي تريلقي فيها  
الخص والحوم الكلاب وانتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجسه  
شيء رواه أحمد وأبو داود ولترمذي وقال حديث حسن قال أحمد بن حنبل حديث  
نصاعه صحيح وفي رواية لاجد وأبي ودان حديث حسن نصاعه وهي بئر تطرح فيها  
مخاض النساء ولهم الكلاب وعدا لداس وقد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الماء  
طهور ولا ينجسه شيء قال أبو داود وسعيد بن عبيد قال مات فم نصابا من عقه  
قلت كثر ما يكره فيها الماء قال في رواية لمقاتل قال قال أبو داود  
قد رت بئر رضاء برد في غدته عينا ثم ذرتمه فاذا عرنتها استدة أذرع وسالت الذي فتح لي  
باب البستان فادخلني الهل غير بناؤها عما كان عليه فقال لا ورايت فيها ماء غير  
للون الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الام والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
ولم يبق وقد صححه أيضا يحيى بن معين وابن حزم والحاكم وبقوله أبو اسامة وقل ابن  
الجوزي ان الدارقطني قال انه ليس بشايت قال في التلخيص ولم يزل في العمل له ولا في  
السنن وأعله ابن القطان بجها الراوية عن أبي سعيد واختلف الرواة في اسمه واسم أبيه  
قال ابن القطان وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقال ابن منده في  
حديث أبي سعيد هذا اسناده مشهور وفي الباب عن جابر عند ابن ماجة بلنظ ان الماء  
لا ينجسه شيء وفي اسناده أبو سنيان طريق بن شهاب وهو ضعيف متروك وعن ابن عباس  
عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه وعن سهل بن سعد عند الدارقطني وعن عائشة

على الحروف وعدم ما شكل واحد  
منهم عنده من الاحاديث ومنه  
يظهر تحوير ما شتم عليه من  
غير تكرير ثم ختم هذه المقدمة  
بترجمة كاشفة عن خصائصه  
ومناقبة جامعة لما اثره ليكون  
ذكره واسطة عقد نظامها وسرة  
صل ختامها فساق حديث  
الباب اولاً ثم ذكر وجه المناسبة  
بينها ان كانت خفية ثم استخرج  
ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح  
في ذلك الحديث من القوائد  
المتنية والاسنادية من تيمات  
وزيادات وكشف غامض  
وتصريح مدلس بجماع ومتابعة  
سامع من شيخ اختلط قبل ذلك  
منترماً كل ذلك من أمهات  
المسانيد والجوامع والمستخرجات  
والاجزاء والنوادر بشرط الصحة  
والحسن فيما أورده من ذلك  
ونالنا صل ما نقطع من معلقاته  
وموقوفاته وهنالك تلتئم زوائد  
النوادر وتنتظم شوارد النرائد  
وربما أضبط ما يشك من جميع  
ما تقدم اسماء واصفاً مع  
ايضاح معاني الالفاظ المعنوية  
والتنبيه على المكتبيات وضو  
دلائل وخامساً أورد ما استفدته  
من كلام الأئمة مما ستنبطوه من  
ذلك الخبر من الاحكام الفقهية  
والمواعظ الزهدية والاداب  
الشرعية مقتصر على الرابع  
من ذلك مختصراً للواضح دون  
المستعق في تلك المسالك مع  
الاعتناء بالجمع بين مظاهره  
التعارض مع غيره والتنبه به

عند الطبراني في الاوسط وأبي يعلى والبخاري وابن اسكن في صحاحه ورواه أحمد من طريق  
أخرى صحيحة لكنه موقوف وأخرجه أيضاً زيادة الاستدعاء الدارقطني من حديث  
نوبان واقطه الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة رشدين  
ابن سعد وهو متروك وعن أبي امامة مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً رشدين  
ورواه البيهقي بالنظر ان الماء طهوراً لا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه  
من طريق عطية بن بقمية عن أبيه عن ثور عن راشد بن سعد عن أبي امامة وفيه تعقب  
على من زعم أن رشدين بن سعد تفرد بوصوله ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق  
راشد بن سعد مرسل لا وصحح أبو حاتم ارساله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله  
وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه قال  
في البدو المنبر فتناص أن الاستدعاء المذكور ضعيف فتعين الاحتجاج بالاجماع كما قال  
الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الاجماع على أن المتغير بالنجاسة ريحاً أو لوناً أو طعماً نجس  
وكذا نقل الاجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا  
وقعت فيه نجاسة فغير له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس انتهى وكذا نقل الاجماع  
لمهدي في البحر قوله أنه متوضاً بين منثنان من فوق خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم  
كذا في التلخيص قوله المتنبون مفتوحة وتام متناهي من فوق ساكنة ثم نون قال  
ابن رسة بن ويغني ان يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو الشيء الذي له رائحة كريهة  
من قولهم نث الشيء بكسر التاء يثن بفتحها فهو نث ثلث بفتحها أهل اللغة يسمون  
الباء ويكسرونها والمخفوف في الحديث الضم قيل والحيض بكسر الحاء جمع حيضة  
بكسر الحاء أيضاً مثل سدرة وسدرة والمراد بها خرقه الحيض التي تمسحه المرأة بها وقيل  
الحيضة الخرقه التي تستنفر المرأة قولاً وعذراً الناس بفتح العين المهملة وكسر الميم  
المجتمعة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخمر وأصلها اسم لفساء الدار ثم سمي بها الخارج  
من باب تسمية المظروف باسم الظرف قوله الى العانة قال الازهرى وجماعة هي موضع  
منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قولاً دون العورة قال ابن رسلان يشبه أن يكون  
لمراد به عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة  
وركبة قوله ماء متغير اللون قال النووي يعني بطول المكث وأصل المنبع لا بوقوع شيء  
أجنبي فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً  
ولو تغير أو صافه أو بعضها لكنه قام الاجماع على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه  
بالنجاسة خرج عن الطهورية فيكان الاحتجاج به لا بترك الزيادة كما سلف فلا ينجس  
الماء بما لاقاه ولو كان قليلاً الا اذا تغير وقد ذهب الى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن  
البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري ودود الطاهري والخفي وجابر  
ابن زيد ومالك والغزالي ومن أهل البيت القاسم ولامام يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

على المنسوخ بنسخه والعام  
بمخبره والمطابق بمخبره والمجمل  
بمبينه والظاهر بقرينه والاشارة  
الى نكت من القواعد الاصولية  
وبين من القوائد العربية ونخب  
من الخلافات المذهبية بحسب  
ما اتصل بي من كلام الائمة وانسج  
له فهمي من المقاصد المهمة الى  
غير ذلك انتمى كلام الحافظ في  
المقدمة ومنه يظهر جلالة كتاب  
البحارى ونباله شرجه فتح البارى  
وقد راعت تلك المقاصد كلها  
في شرحى هذا لكن على وجه  
الايجاز دون الاطناب واتيت  
تحت غاب الاحاديث بقوائد  
نفيسة في كل باب (فما كان كذلك  
أحببت أن أجرد احاديثه من غير  
تكرار وجه علمها مخدوفة الاسانيد  
ليقرب انتوال الحديث) أى  
تناوله واخذه (من غير تعب) وما  
أحسن ما قال الخطيب في دياحة  
مشكاة المصابيح فأنى اذا نسبت  
الحديث اليهم كفى استندت الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لانهم قد فرغوا منه واغنوناعنه  
انتمى ولى ذلك يكفينان  
نقول هذا الحديث أخرجه  
البحارى أو مسلم ونحو ذلك ثم  
نهكت ولازنيده عليه تمامل  
(واذا اتى الحديث المتكرر رأيت  
في أول مرة وان كان في الموضع  
الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها  
والافلا) وبعبارة الماتن في امثال  
هذا المقام حديث فلان قد تقدم  
وزاد في هذه الرواية كذا ولا  
نعين الموضع الذي تقدم فيه ذلك

والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل واحق ومن أهل البيت الهادى والمؤيد بالله  
وأبو طالب والناصر الى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة وان لم يتغير أو صافه  
فقد عمل النجاسة باستعماله وقد قال تعالى والبرحان هجر ونجس الاسقية قاط وخبر الولوغ  
والحديث لا يولن أحدكم في الماء الدائم وحديث القلتين وترجح الخضر والحديث  
استمقت قلبك وان افتك المقتون عند أحمد وأبي يعلى والطبرانى وأبي نعيم مرفوعا  
وحديث دع ما يريك الى ما لا يريك أخرجه النسائى وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم  
والترمذى من حديث الحسن بن علي قالوا الحديث الماء طهور ولا نجسه شئ يخص به هذه  
الدلة واختلفوا في حد القليل الذي يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه فقل ماطن  
استعمالها باستعماله واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون القلتين  
على اختلاف في قدرهما واليه ذهب الشافعى وأصحابه والناصر والمنصور بالله  
وأجاب القائلون بان القليل لا ينجس بالملاقاة للنجاسة الا أن يتغير باستلزام الاحاديث  
الواردة في اعتبار الظن للدور لانه لا يعرف القليل الا بظن الاستعمال ولا يظن الا اذا  
كان قليلا وأيضا الظن لا يضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص وأيضا جعل ظن  
الاستعمال مناطا يستلزم استواء القليل والكثير وعن حديث القلتين بانه مضطرب  
الاسناد والمتن كما سبأى والحاصل انه لا معارضة بين حديث القلتين وحديث  
الماء طهور ولا نجسه شئ فما بلغ مقدر القلتين فصاءه فلا يحمل الخبث ولا ينجس  
بملاقاة النجاسة الا أن يتغير أحد أو صافه فنجس بالاجماع فيخص به حديث القلتين  
وحديث لا نجسه شئ وأما ما دون القلتين فان تغير خرج عن الطهارة بالاجماع وبمفهوم  
حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث لا نجسه شئ وان لم يتغير بان وقعت فيه  
نجاسة لم تغيره فحديث لا نجسه شئ يدل بعومه على عدم خروجه عن الطهارة لجرى  
ملاقاة النجاسة وحديث القلتين يدل بعفوه على خروجه عن الطهورية بملاقاتها  
فن اجاز لتخصيص بمنى هذا المفهوم قال به في هذا المقام ومن منع منه منعه فيه  
ويؤيد جواز التخصيص به هذا المفهوم لذلك العموم بقية الدلة التي استدل بها  
القائلون بان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم تغيره كما تقدم وهذا المقام من  
المضائق التي لا يهتدى الى ما هو الصواب فيها الا بالادراء وقد حقت المقام بما هو أطول  
من هذا وأوضح في طيب القنبر على المسائل العشر وللناس في تقدير القليل والكثير  
أقوال ليس عليها آثار من علم فلا نشغل بذكرها (وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يستل عن الماء يكون بالافلا من الارض  
وما ينوبه من السباع ولدوا فقال اذا كان الماء اثنين لم يحمل الخبث رواه الخمسة و  
لفظ ابن ماجه ورواية لا حمل نجسه شئ) الحديث أخرجه أيضا لشافعى وابن خزيمة وابن  
حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع

الحديث وهو هذا ما سمعته ظاهرة منه (وقد يأتي حديث مختصر ويأتي بعد في رواه أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول) بيان لقوله أبسط (فأكتب) الحديث (الثاني) الأبسط (واترك) الحديث (الأول) المختصر (لزيادة الفائدة) وكثرة الفائدة (ولا اذكر من الاحاديث الا ما كان مستندا) وهو ما اتصل بسنده من راويه الى منتهاه رفعاً وادفعاً وهو ما اتصل بمعنى وهذا القسم من الاحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة (واما ما كان مقطوعاً) هو ما جاء عن تابعي من قول او فعل موقوف عليه وليس بحجة في الراجح (او معنفاً) هو ما حذف من اول سنده أو جمعه لوسطه (فلا تعرض له) أي لا اذكره وان كان معلقاً بالخبر له الحكم الصحيح (وكذلك ما كان من اخبار الصحابة في بعدهم عما ليس له تعلق بالحديث ولا به ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) حتى يكون له حكم التقرير (فلا اذكره) لعدم الاحتجاج به (لحكاية مشي ابى بكر وعمر رضي الله عنهما الى سقيفة بني ساعدة) عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيه من المقاوله بينهم) أي في المشي من المنازعة في شأن الخلافة (وكقصه مقتل عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه ووصيته لولده في ان يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه

رواه واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ لا ينجس وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ومداره على الوليد بن كثير فقبل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهو هذا اضطراب في الاسناد وقدرى أيضاً بانظ اذا كان الماء قدر قلتي أو ثلاث لم ينجس كما في رواية لاجد والدارقطني ولفظ اذا بلغ الماء قلتة فانه لا يحمل الخبث كما في رواية للدارقطني وابن عدي والعميلي وبلفظ أربعين قلتة عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بانه على تقدير أن يكون محفوظاً من جميع تلك الطرق لا يعد اضطراباً لانه انتقال من ثقة الى ثقة قال الحافظ وعند التحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عمر المكبر وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمر المصغور ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم وله طريق ثالثة عند الحاكم جود اسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية أو ثلاث شاذة ورواية أربعين قلتة مضطربة وقيل انهم ما موضوعتان ذكر معناه في البدر المنير ورواية أربعين ضعفها الدارقطني بالقاسم بن عبيد الله العمري قال ابن عبيد الله في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على على حقيقة مبلغها في اثبات ولا إجماع وقال في الاستذكار حديث معلول رده اسمعيل القاضي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما نقل به لان مقدار القلتين لم يثبت وقال ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء ثم أجاب عن الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعاً الا من رواية المغيرة بن صفوان عند ابن عدي وهو منكر الحديث قال النفي لم يكن مؤثراً على الحديث وقال ابن عدي لا يتابع على عامة حديثه ولكن أصحاب الشافعي ثبوتاً كون المراد قلال هجر بكثرة استعمال العرب لها في اشعارهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد التقييد بهما في الحديث الصحيح قال البيهقي قلال هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه ما رآه ليله المعراج من تبقى سدره المنتهي بقلال هجر قال الخطابي قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقادير والقلال لفظ مشتق من لوبعصر فها الى أحد ما معلوماتها وهي الاواني تبقى مترددة بين الكبار والصغار والدليل على انهم امن الكبار جعل الشارع الحد مقداراً بعدد فضل على انه اشار الى أكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة ولا يخفى ما في هذا الكلام من التكلف والتعسف قوله ما ينوبه هو بالنون أي يرد عليه نوبة بعد أخرى وحكي الدارقطني ان ابن المبارك صحفه فقال ينوبه بالناء المماثلة قوله لا يحمل الخبث هو بفتحين النجس كما وقع

فحين يكون خليفة بعده (ربيعه عثمان رضى الله عنه ووصية الزبير لولده في قضاء دينه) بخلاف قصة جابر بن عبد الله الانصارى رضى الله عنه في قضاء دينه الكثير بجانب من التريسيير فان فيه امحزة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله ولم عظيمة) وما أشبه ذلك) لم يكن فيه حديث مسند وخبر مرفوع وأثر متصل (ثم انى اذ كرامهم الصحابي الذى روى الحديث في كل حديث لم يعلم من رواه) كانس وجابر وابي هريرة وغيرهم (والتمزم كثير الالطه) أى الفاظ الصحيح للبخاري (و الغالب) تا كيد لكثير (مثل ان يقول عن عائشة وتارة يقول عن ابن عباس وحينئذ يقول عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحينئذ يقول عن أنس وحينئذ يقول عن أنس بن مالك فاتبعه في جميع ذلك) اى مجموعه وكذا ما ياتي بقريئة قوله أولا كثيرا (وتارة يقول عن فلان يعنى الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يقول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فاتبعه في جميع ذلك فن وجد في هذا الكتاب ما يخالف الفاظه فله من اختلاف النسخ) والروايات وقد وجدت ذلك في بعض المواضع (ولى بحمد الله تعالى في الكتاب المذكور) أى صحيح البخارى (اسانيد كثيرة) جمع اسناد

تفسير ذلك بالنجس في الروايات المتقدمة والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه ولو كان المعنى انه يضعف عن حملها لم يكن للتقييد بالتلقين معنى فان ما دونهما أولى بذلك وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة وللغيب معان أخر ذكرها في الهاية والمراد ههنا ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القلتين لا ينجس علاقة النجاسة وكذا ما هو أكثر من ذلك بالاولى ولأنه مخصص أو مقيد بحديث الا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه وهو وان كان ضعيفا فقد وقع الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاحاديث ومن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذى لا يجري ثم يعتسل فيه رواه الجماعة وهذا لفظ البخارى واسط الترمذى ثم يتوضأ منه واسط البايع ثم يعتسل منه قوله الدائم تقدم تفسيره قوله الذى لا يجري قيل هو تقيير الدائم وايضاح لمعناه وقد احتراز به عن را كيد يجري بعضه كالبرك وقيل احتراز به عن الماء الرا كد لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر البخارى هذا القيد حيث جاء بلفظ الرا كد بدل الدائم وكذلك مسلم في حديث جابر وقال ابن الانبارى الدائم من حروف الاضدادية تنقل للساكن والدائر وعلى هذا يكون قوله لا يجري صفة مخصوصة لاحد معني المشترك وقيل الدائم والرا كد مقابلا للجارى لكن الدائم الذى له مع والرا كد الذى لا ينع له يولد ثم يعتسل فيه ضبطه النووي في شرح مسلم بضم اللام قال في الفتح وهو المشهور قال النووي ايضا وذكرا شيخنا أبو عبد الله بن مالك انه يجوز أيضا جزئه عطا على موضع يبولن ثم نصبه باضمار أن واعطاء ثم حكموا بالجمع فاما الجزم فلا مخالفة بينهما وبين الاحاديث الدالة على انه يحرم البول في الماء الدائم على انفراد والغسل على انفراد كما تقدم في باب بيان زوال تطهيره لدالته على تساوى الامر بين في النهى عنهما واما النصب فقال النووي لا يجوز لانه يقتضى ان المنهى عنه بلع يمسحادون افراد احد هما وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أم لا ووضعه ابن دقيق العيد بانه لا يلزم ان يدل على الاحكام المتعددة لنظروا احد فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث ان ثبتت رواية النصب ويؤخذ النهى عن الافراد من حديث آخر وتعقبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم رائعا أراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لافى المعية قال وايضا ما ورد انما جاء من قبيل المنهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزبحشرى في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وكم هو الحق كون تمسكوا بجزء ما وكونه منه وبامع أن النصب معناه النهى ه وقد اعترض الجزم القرطبي بما حمله انه لو أراد النهى عنه لقال ثم يقتضى ان بانا كيد وتعقب بانه لا يلزم من تا كيد النهى ان لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤ كد لاحتمال ان يكون للتا كيد معنى في أحد هـ ما ليس في الآخر هـ والحاصل انه قد ورد النهى عن مجرد الغسل من دون ذكر البول كحديث أبي هريرة المتقدم في باب بيان زوال تطهير الماء

وهو حكاية طريق المتن كحدثنا

فلان عن فلان (متصلة بالمصنف)  
وهو الامام الهمام سيد المحدثين  
محمد بن اسماعيل البخاري رضى  
الله تعالى عنه وأرضاه (عن  
مشايخه عده من ذلك روى عنه  
عن شيوخ الامة تيسر للدين  
أب الربيع سليمان بن ابراهيم  
العلوي رحمه الله تعالى اذ معنى  
عليه بعضه وسماها عنه أو من  
شخص آخر غير أبي يزيد ههنا  
طريق معتبرة عنه أهل ذلك  
الشان (كثرة اجزائه في الماقى  
بمدينة تعمر) كقتل فتح له  
وهي قاعدة لعين (سنة ثمان  
وشرين وثمانمائة) الهجرة  
القدسية على صاحبها الصلوة  
والتحية (قال أبو سليمان) أخبرنا  
بأوله اجازة وشيخنا الامام  
أبي بكر بن محمد بن موسى بن  
موسى بن علي الهادي في مشهور  
بأمره (في نسخة بسبع المجلد  
قراءة في علم الجعدي) في  
والده وشيخه (أخبر به الشيخ  
المستند) أي لم يصب منة  
الاسند (المعسر) بمع المعنى أي  
بالاسرار الالهية وبأسرها من  
طنين في السن (أبو العباس  
أحمد بن أبي طالب الجاراجارة  
للاول) أي قولاً على سبيل  
الاجازة للارل (وسماها للثاني)  
وهذا أحد الاسانيد (ومنها  
روايت له عن الشيخ الصالح  
الامام ولي الله تعالى أبي التيج  
محمد بن لاهم زين الدين أدي

وورد النهي عن مجرد البول مردون ذكره مسل كما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم نهى عن البول في الماء الراكد نهى عن كل واحد منهما على انفراد به يستلزم  
النهي عن فعله ما جاعل بالاولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما ما في حديث الباب  
ان صحته رواية النص والنهي عن كل واحد منهما في حديث عنه في راردر يدل  
عليه حديث الباب على رواية البرم واما على رواية الرفع فتدال الترطى نه فيه بذلك  
على ما آل الحال ومثله بقول صلى الله عليه وسلم لا يضر من أحدكم امرأته ضرب  
الامة ثم يضاجعها أي ثم هو يضاجعها والمراد النهي عن الضرب لان الزوج يحتاج في  
ما آل حاله الى مضاجعة فتتبع لساوته ليه اف يكون لمرادهما النهي عن البول في الماء  
لان الباءل يحتاج في ما آل حاله الى التطهيرة فيمنع ذلك للنجاسة قال لسوى وه  
انهم في بعض المياه للتحريم وفي بعضها الكراهة فان كان الماء كثيراً جازياً لم يحرم البول  
فيه ولا يمكن الاول اجتماعه وان كان قليلاً جازياً لم يحرم البول فيه ولا يمكن الثاني  
يكره والخمار يحرم انه يقدره وينجسه ولان النهي في حضي التحريم عند المحدثين  
ولا اكثر من من أهل الاول وهكذا اذا كان كثيراً كذا أو قليلاً كذا قال وقال العلماء  
من أصحابنا وغيرهم بكره الغسل في الماء الراكد قليلاً كثيراً كثيراً وكذا يكره الاغتسال  
في العين الجارية قل وهذا كالماء على كراهة التنزيه لا التحريم فتنبه وينظر ما القرينة  
الصارمة للنهي عن التحريم والفرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في  
أمامه أو خلفه فلا ظاهريه والنقطة كالبول في القبع لم يخالف في ذلك أحد الا  
ما حكى عن داود الظاهري قال النور وهو خلاف الاجماع وهو أقبح ما قيل عنه في  
الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حرم في الحلى وأردل لفقهاء الاربعة من هذا  
الجنس الذي أنكروا ما اعلمهم على داود ثانياً واسماً واعلم انه لا بد من اخراج هذا الحديث  
عن ظاهره باتخصيص أو التيميد لان الاتفاق واقع على ان الماء المستجر الكثير جداً  
لا يؤثر فيه النجاسة وحمله الشافعية على ما دون القليل لانهم يقولون ان قدر الزميتين  
فما فوقهما لا ينحس الا بالغير وقيل حديث القاتين عام في الانحس فينص يول الادنى  
ورد بان المعنى المقضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالمختص وهذا المعنى يستوي فيه  
سائر النجاسات ولا يتجه تخصيص بول الآدمي منها بالنسبة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ  
منه فيه دليل على ان النهي لا يختص بالغسل بل بالوضوء في معناه ولو لم يرد هذا المكان  
مما لو لا استواء الوضوء والغسل في المعنى المقضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا  
اللاظ ثابت أيضاً في البخاري من طريق أبي الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم  
يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من اللانطين يفيد حكمه بالنص وحكمه  
بالاستنباط انهم في ذلك لان الرواية بالنظ فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع  
التناول بالاستنباط والرواية بالنظ منه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث بضاعاً على  
نجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مسلوب الطهورية وقد تقدم الكلام على الجنتين قال

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القلتين حل هذا الخبر على ما دونهم ما وخبر بئر  
بضاعة على ما بلغهم ما جعلا بين السكك انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

• (باب اسرار البهائم) •

(حديث ابن عمر في القلعة زيد على نجاسة ثم اولا لا يكون التحديد القلتين في جواب

السؤال عن ورودها على الماء عينا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذو غ الكلب في اياه أحدكم ما يرقه لم يعل سبعة مرات رواه مسلم والنسائي الحديث

له الفاظ هذا أحدها وفي الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل وسياقي في باب اعتبار

العدد في الروع وحديث ابن عمر الذي أشادوا به المصنف في القلتين تقدم وقد استدلل به

على نجاسة أسرارهم ثم لما ذكره قولنا اذا واغ قال في الفتح يقال ولغ بلغ بالفتح فيها اذا

شرب بطرف لسانه فيه فخر كذا قال فعاب هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مانع

فيخرج كذا ابن دروسه ثم يشرب أو لم يشرب قال كي فان كان غير مانع يقال لعنه قولنا في

اناء أحدكم ظاهره العموم في الآنية وهو يخرج ما كان من المياه في غير الآنية وقيل

أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الاناء وغيره وقال العراقي ذكر الاناء

مخرج يخرج الاغلب لا للتقييد بقوله فليرقه قال النسائي لم يذكر ما يرقه غيره على بن مسهر

وقال ابن مندة قد يذكر لاراقه فيه على بن مسهر ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم

برجعه من الخجوه قال الحافظ ورد الامر بالاراقه عندهم من طريق الاعمش عن أبي

صالح وأبي رزين عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الاراقه وأخرجه ابن حبان

في صحيحه ورواه مسلم بزيادة أوله من بالتريب كما سيأتي والحديث يدل على وجوب

الغسلات السبع من رلوع الكلب راليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن

سيرين وطاوس وعروة بن دينار والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإمام

وأبو ثور وأبو عبيد وداد وذهبت المعترة والحنفية الى عدم الفرق بين لعاب الكلب

وغيره من النجاسات وحلوا حديث السبع على التسلب واحتجوا بما رواه الطحاوي

والدارقطني موقوف على أبي هريرة انه يغسل من ولوغه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل

سبعة فثبت بذلك نسخ السبع وهو مناسب لاصل بعض الحنفية من وجوب العمل

بتأويل الراوي وتخصيصه ونسخه وغيره مناسب لاصول الجمهور من عدم العمل به

ويحتمل ان أباهريرة أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو انه نسي ما رواه

وأيا قد ثبت عنه انه أفق بالغسل سبعة وأرواية من روى عنه موافقة بقيام روايته أرجح

من رواية من روى عنه مخالفتهم من حيث الامداد ومن حيث النظر أمان من حيث الاسناد

فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح

الاسانيد والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في

التقوية كما في قاله الحافظ في الفتح وأمان من حيث النظر فظاهر وأيا قد روى التسبيع غير

بكر بن الحسين المدي العثماني

سماعا عليه لا كثره واجزة

لجميعه والشيخ الامام خاتمة

الحفاظ شمس الدين أبي الخير

محمد بن محمد بن محمد الجزري

الدمشقي صاحب كتاب الحصن

الحصين في الدعوات (والقاضي

العلامة الحافظ تقي الدين محمد بن

أحمد الفامي الشريف الحسني

المكي قاضي السادة الماكية

بمكة المكرمة المشرفة زادها

الله تعالينا وتكراما اجازة

معينة منهم لجميعهم الله تعالى

قالوا لا تهم أنبا بابه الشيخ الامام

الحافظ شيخ الحديث أبو الحسن

ابراهيم بن محمد بن مسديق

الدمشقي المعروف بابن الرسام

قال أنبا بابه أبو العباس البخاري

وأخبرني به غالبا عما قبله

(الشيخ الامام زين الدين أبو بكر

ابن الحسين المدي المرائي ولد

شيخنا أبي الفتح وقاضي النضاة

محمد لدين محمد بن يعقوب

الشرقي (الزيرور آبادي صاحب

كتاب الساموس الخيط في العنة

المتوفى سنة سبع عشرة وثمانية

تلميذ الحافظ لواحد المتكلم

محمد بن أبي بكر بن التيم الجوزي

تلميذ شيخ الاسلام رئيس الموحدين

الاعلام أحمد بن عبد المليم بن

عبد السلام بن تيمية الحراني

رحمه الله تعالى ولا يجد شرح

على البخاري سماه مخ البخاري

بالشيخ الفسيح البخاري كل ربع

العبادات منه في عشرين مجلدا





شارح هـ ذا التين أبي الطيب  
 مديق حسن بر علي الحسيني  
 التتري بن الجبار عننا لله عنه  
 ما حناه واستعمله فيما يجب  
 ويرضاه أسانيد متعددة إلى محمد  
 ابن اسمعيل البخاري مؤلف  
 الجامع الصحيح وكذلك إلى بقية  
 أصحاب الكذب الخمسة وغيرهم  
 من صحف المعلوم العقلية من  
 التفاسير والآثار العقلية  
 الصناعية الآلية المذكورة  
 بالتفصيل في كتابه سلسلة العسجد  
 وذكر مشايخ السند طوى  
 الشيخ عن ذكرها هنا وما  
 للاختصار وفرار عن الأثر  
 وأثرنا في كتابه الخطة  
 بذكر الصحاح الستة على طريق  
 الأجمال وله سند بواسطة واحدة  
 إلى شيخ الإسلام العلامة إمام  
 المحدث المطلق الرباني قاضي  
 القضاة محمد بن علي الشوكاني  
 اليماني رضي الله عنه وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الإيمان بيمان والحكمة بحكمة  
 (ومع هذا الكتاب لما رآه)  
 له وعليه وفيه من جهة الصحة  
 الثامة والشهرة العامة والتبول  
 بالتجريد الصريح لأحاديث  
 الجامع الصحيح وهو اسم يشهر  
 عن مسماه وعلا يوضح ما به  
 (المسؤول من الله تعالى أن  
 يتفقد بذلك) التجريد الصريح  
 كما تفقد المسامحة بأصله الجامع  
 الصحيح (ويجعله خلاصا) غير  
 مشوب بشئ من السمعة والربا

بنحس اسم من ادوافين عليكم والطواقن رواه الخمسة وقال الترمذي حديث حسن  
 صحيح وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصفي إلى الهرة الماء حتى تشرب ثم  
 يتوضأ به صاها رواه الدارقطني الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي وصححه البخاري  
 والعتيلي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وأعله ابن منده بان حميدة الروية  
 له عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة قال ولم يعرف إلهما إلا هذا الحديث وتعقبه الحافظ  
 بان حميدة حديثا آخر في نشيت العاطس رواه أبو داود وأهلنا ثالث رواه أبو نعيم في  
 المعرفة وقد روى عنه اسمعيل بن يحيى وهو ثقة عند ابن معين فارتفعت جهالتها وأما  
 كبشة فتقبل انبهاية فان ثبت فلا يضرب الجهل بل بها على ما هو الحق من قبول  
 مجاهيل الصحابة وقد حقه ذلك في القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة  
 لرسول وفي الباب عن جابر عند ابن شاذان في المصح والمسنوخ مثله والحديث الثاني  
 الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد اختلف فيه على عبدربه وهو عبد الله بن سعيد  
 المقبري ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقدي وروى من طرق آخر  
 كلها إلهية والحديثان يدلان على دهاة فهم الهرة وطهارة سورهما وإليه ذهب الشافعي  
 والهادي وقال أبو حنيفة بل بنحس كل سبع لكن خفف فيه فذكره سورته واستدل بها  
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أن الهرة سبع في حديث أخرجه أحمد والدارقطني  
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بل يفظ السنور سبع وبما تقدم من قوله صلى الله  
 عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينويه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتي  
 لم ينحس شيء وأجيب بأن حديث الباب مصرح باسم البست بنحس فينحس به عموم  
 حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقتضي نجاسة السباع وأما مجرد الخكم عليها  
 بالسبعية فلا يسئلزم انما بنحس إذا ملازمة بين النجاسة والسبعية على أنه قد أخرج  
 الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض  
 التي تكون ببركة مكة والمدينة فقبل أن السكلاب والسباع ترد عليها فأنال لها ما أخذت في  
 بطونها ولنا ما في شراب وطهور وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة  
 وقار له أسانيد إذا سمع بعضها إلى بعض كانت قوية بملط أنتوصا بما أفضلت الحر قال  
 نعم وبما أفضلت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في بعض أنفاده فسار ليل فروا على رجل جالس عند مقراة وهي  
 الخوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر أولفت السباع عليك الليلة في مقراة فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقراة لا تخبره هذا متكاف لها ما حملت في بطونها  
 وإنما في شراب وطهور وهذه الأحاديث مصرحة بطهارة ما أفضت السباع وحديث  
 عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضا حديث أبي هريرة الذي استدل به  
 أبو حنيفة فيهم مقال ويمكن حل حديث القلتين المتقدم على أنه إنما كان كذلك لأن

وغيرهما (الوجه الكريم) أي  
ذاته المقدسة فهو سبحانه  
(وان يصلح المقاصد ولا يعامل)  
في الحال والمآل (بجاء سمدنا  
محمد) صلى الله عليه وآله وسلم  
(وآله) البررة (وصحبه) الخيرة  
(أجمعين) اكتبين بصحة  
اتبعين كاهن إلى يوم الدين (وهذا  
حين الشروع) في تجريد  
أحاث الصبيح (إن شاء الله)  
تباركوا (تعالى) كذلك في  
شرح هذا وهو الموفق الاتمام  
والمنعم بالاختتام قال صاحب  
التحرير رحمه الله المجيد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*) كيف كان بدء الوحي إلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذه في رواية أبي درر الأسدي  
بغير باب وثبت في رواية غيرهما  
وحكي عن بعض ومن تبعه فيه  
التنوين وتركه قال الكرمانى  
يجوز فيه لا كان على سبيل  
التعداد للأبواب ولا يكون له  
اعراب ولم يفتح الكتاب بالخطبة  
أكبر بالملوية عن التصريح  
حيث صرح الكتاب بترجيمه  
الوحي وبالحدث الدال على أن  
العمل دائر مع الية أو حمد  
وتنهائى عند وضع الكتاب  
ولم يـ تبـ ذلك قصارا على  
السملة ويؤيده أن أول شيء نزل  
مر القرآن الكريم اقرأ باسم  
ربك طريقتا تأمى به الافتتاح  
بالتمهية والاقتصار عليهم أو يؤيد  
أيضا وقوع كتب رسول الله

ورودها على المسامحة لا لانتهاها بالوال ولا لربل عليه قول فاصـ في إياها لما هو بالصاد  
المهملة بعد هـ غين مبهمة ذكره في الأساس وقال أصـ في إنا لله مرة أماله وفي القاموس  
وأصـ في اسقع وإليه مال بسعته وإنا لله مرة أماله قوله إنهم من الطوائف الخ تشبيه للهرة بخدم  
البيت الذين يطوفون للخدمة

\*) (أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها) \*

\*) (باب اعتبار العدد في الولوع) \*

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في ماء أحدكم  
فابعـ له سبع ماء متقى عليه ولا جدمـ لم تطهروا أنه حدكم إذا راع فيه الكلب أريعـ له  
سبع مرات أولا هن بالتراب وعن عبد الله بن معنيل قال أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بتل الكلاب ثم قال ما يلهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصبيد ركب لعنم  
وقال إذا ولغ الكلب في الماء فاعـ له سبع مرات وعنوه لثامنة بالتراب رداه الجماعة  
الترمذى والبخارى وروى به لمـ ولمـ رخص في كلب العنم والصيد والزرع الحديثان  
يدلان على أنه يعـ ل الماء الذى ولغ فيه الكلب سبع مرات وقد تقدم ذكر الخلاف في  
ذلك وبين ما هو الحق في باب أسرارهم ثم قوله أولا هن بالتراب انظر الترمذى والبر  
أولا هن أو آخرهن بلوى داود السابعة بالتراب وفي روايه صحيحه للشافعى أولا هن أو  
آخرهن التراب في رواية أبي عبيد الساسم بن سلام في كتاب الطهارة إذا ولغ  
الكلب في ماء غـ ل سبع مرات أولا هن أو حـ داهن بالتراب ونـ الدارقطى بلـ ط  
أحد هن أيضا واستاده ضعيف فيه الجارود بن يزيد هو متروك ولدى في حديث عبد الله  
بن معنيل المذكور في الباب بالنظر وعنفـ روه لثامته بالتراب أصح من رواية أحدها  
قال في الدر المنير إجماعهم وقال ابن منته أساده مجمع على صحته وهى زيادة ثمة فتعين  
لمصير إليها وقد أزم الطحاوى الشافعية بذلك واعتذار الشافعى بأنه لم يقف على صحة هذا  
الحديث لا ينفع الشافعية فقد وقف على صحته غير دلا سيما مع حديثه بالحديث إذا  
صح مذهبه فتعين حمل المطلق على المنهـ وما قول ابن عبد البر لا أعلم أسدا أفقى باز غـ له  
التراب غير أعمال السمع بالما غير الحسن فلا يدرج ذلك في صحة الحديث وتتم العمل  
به وأيضا قد أفقى بذلك أحمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك أيضا: كذلك الحياض ابن حجر  
وـ راب الميهقي عن ذلك بأن أبا هريرة أحفظ من غيره فروايتهم أربح وليس فيها هذه  
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن مغـ ل زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة  
بتعين المصير إليها دالم تنوع مناقبة وقد خالفت الحنفية واعتزى في رجوب التريب كما  
خالقوا في التسمية ووافقهم هذه المالكية مع إيجابهم التسمية على المشهور وعندهم  
قالوا لأن التريب لم يقع في رواية مالك قال القرائـ منهم قد صحت فيه الأحاديث فالحجب  
مهم كيف لم يقولوا بها وقد اعتذرنا لكون بان التريب غير واجب بان رواية التريب

صلى الله عليه وسلم الى الملوك  
وكتبه في التضايا منتجة  
بالتمسية دون الجدلة وغيرها  
كما في قصة هرقل وصلح المدينة  
وغير ذلك من الاحاديث وقد  
أجاب من شرح كتاب الصحيح  
باجوبة أخرى فيها نظر وقد  
استقر عمل الامة لمصنفين على  
افتتاح كتب العلم بالتمسية وكذا  
معظم كتب الرسائل واخلاف  
القدماء فيما ذا كان الكتاب  
كله شعرا فنعهد الشعبي وقال  
الزهري مضى السنة أن يكتب  
في الشعر بالتمسية رجوز سعيد  
ابن جبير ونابعه على ذلك الجمهور  
وقال الخطيب هو الختم وقال  
عباس بن عبد الرحمن روى بانه مر  
مع سكون لدال من الابداء  
وبعدهم مع ضم الدال وتشديد  
الواو من الظهور والاول هو الذي  
سمع من أنوار المشايخ وقد  
استعمل المصنف هذه العبارة  
كثيرا كبدا الخيض وبدا لذان  
وبدا الخلق والوحى في اللمعة  
الاعلام في خفاء وأبدا الكتابة  
والمكتوب والبعث والهم  
والامر والايام والاشرة  
والتصويت شيأ بعد شيأ وقبل  
أصله التمهيم وكل ما دللت به من  
كلام أو كتاب أو رسالة أو إشارة  
فهو وحى وفي الشرع ان دعاهم  
بالشرع وقد يطلق ويراد به  
الموحى وهو كلام الله المنزل على  
النبي صلى الله عليه وسلم والمراد  
من بدء الوحى حاله مع كل ما يتعلق  
بشأنه أي تعلق مكان وأنى

مضطربة لانها ذكرت بلفظ أولاهن ولفظ أخراهن ولفظ احداهن وفي رواية  
السابعة وفي رواية الثامنة والاضطرار يوجب الاطراح وأجيب بان المقصود حصول  
التعريب في مرة من المرات وبان احداهن مبهمة وأولاهن معينة وكذلك أخراهن  
والسابعة والثامنة ومقتضى حل المطلق على المتعبد ان تحمل المهمة على احدى المرات  
المعينة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحتفاظية ومن حيث المعنى أيضا  
لان تعريب الاخرى يقتضى الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي على  
ان الاولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التعريب في الغسلات السبع أو  
خارجا عنها اظهر حديث عبد الله بن مغفل انه خارج عنهم وهو أرجح من غيره لما عرفت  
فيما تقدم قوله ما بالهم وبال الكلاب فيه دلائل على تحريم قتل الكلاب وقد اشتهر في  
السنة اذنه صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب وسبب ذلك كما في صحيح مسلم انه وعده جبريل  
عليه السلام أن يأتيه فلم يأتيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما أخلفني فظل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نفسه جروكاب تحت فسطاط فأمر به فاخرج  
فأتاه جبريل فقال لقد كنت وعدتني أن تلتقاني البارحة فقال أجل ولكنك لا تدخل بيتا فيه  
كاب فصيح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكلاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
وسلم النهي عن قتالها ونسجه وقد عقد الحازمي في الاعتبار لذلك بابا وثبت عنه صلى الله  
عليه وسلم الترخيص في كلب الصيد والزرع والماشية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال من  
اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط وثبت عنه الامر بقتل  
الكلب الاسود البهيم أي النقطتين وقال انه شيطان وللبحث في هذا موطن آخر ليس هذا  
محلّه فلنقتصر على هذا المقدار وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

• (باب الخت والقرص والعنق عن الاثر بعدهما) •

(عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا ما  
يصيب قوبه من دم الحيضة كيف تصنع فقال تصفه ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصلي فيه  
متمنق عليه) قوله جاءت امرأة في رواية لشافعي انها اسماء قال في الفتح واغرب النووي  
فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاسناد لعله لاها ولا بعد في ان يهيم الراوى  
اسم نفسه قوله من دم الحيضة بفتح الحاء أي الخيض قاله النووي قوله تصفه بفتح  
لفوقانية وضم المهملة وتشديد المنة ان فوقانية أي تحكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد  
بذلك ازالة عينه قوله ثم تقرصه بفتح أوله واسكان القاف وضم لراء والصاد المهملتين  
وحكى القاضي عياض وغيره فيه ضم المنة من فوق وفتح القاف وتشديد الراء  
المكسورة أي تدلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب  
منه ومنه تقرص العجين قاله أبو عبيدة وسئل الاخفش عنه فضم اصبعيه الابهام  
والسبابة وأخذ شيأ من ثوبه بما وقال هكذا تفعل بالماء في موضع الدم وورد في رواية

كان القرص دوى ذلك الشيخ تقي الدين من روايه محمد بن اسحق بن يسار  
 منذ عن أسماء قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألته امرأة  
 بسبب ثوبها فقال اغسله وأخرجني الشافعي من حديث سفيان عن هشام  
 أسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب  
 ثم اقرصه بالماء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بن المنكدر  
 واه ابن ماجه بالنظر اقرصه واغسله وصلى فيه وابن أبي ثيبة بالنظر  
 غسله وصلى فيه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن  
 من حديث أم قيس بنت محسن انهم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصيب الثوب فقال سكره بصلع واغسله بماء وسدر قال ابن الزيات  
 الصحة ولا اعلم له علة والصلع بنتع اصاد المهملة واسكان اللام ثم عين هو  
 ظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قول وقال ووقع في بعض المواضع  
 بمة واعمله تصحيف لانه لا معنى يقتضى تخصيص الصلح بذلك لكن قال  
 ب في مادة ضاع بالمعجمة وفي الحديث حثيه بصلع قال ابن اعرابي الضلع  
 فبسه الاعوجاج ركذا ذكره الا زهرى في مادة اضاد المعجمة قوله ثم  
 ادا المعجمة اى تغسله قاله الخطابي وقول القرطبي المراد به الرش لان غسل  
 قوله تقرصه راما النصيح فهو لما شكت فيه من الثوب قال في الفتح  
 في تنصحه يعود على الثوب بخلاف حثيه انه يعود على الدم فيلزم منه  
 تردد على خلاف الاصل ثم ان الرش الى المشكوك فيه لا يبيد شيئا  
 فرا ولا حاجة اليه وان ان متنجسا لم يتطهر بذلك قال الحسن ما قاله  
 بث فيه دليل على أن الخبائث انما تزال بالماء دون غيره من المائعات قاله  
 ي قال في الفتح لان جميع الخبائث بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا  
 لمهوراى تعين الماء لازالة الخباسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز  
 بكل مائع طاهر وهو مذهب الداهي من أهل البيت واحتجوا بقول  
 حدثنا القوب واحد تخيض فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت  
 ظفرها وأجيب باسماء فعملت ذلك تحليه لاثاره ثم غسلته بعد ذلك  
 صلى في التطهير لوصفه بذلك كتابا وسنة وصنما مطلقا غير مقيد لكن  
 عدم اجزاء غيره يرد حديث مسح النعل وفرك المني وحمته واماطته  
 لان كثير ولم يأت دليل يقتضى بحصر التطهير في الماء ومجرد الامر به في  
 لا يستلزم الامر به مطلقا وغايته تعينه في ذلك المنصوص بخصوصه ان  
 ان يقال انه يطهر كل فرد من أفراد الخباسة المنصوص على تطهيرها بما  
 النص ان كان فيه حالة على فرد من أفراد المظهورات لكنه ان كان ذلك  
 ليه هو الماء فلا يجوز العدول الى غيره للمزية التي اختص بها وعدم

بالتصلي والتسليم على الرسول  
 الكريم امتثالا لامره سبحانه  
 صلوا عليه وسلوا تسليما وفي  
 حكم الصلاة عليه صلى الله عليه  
 ولم يشهره مذاهب والاحاديث  
 الواردة بالامر بالصلاة عليه  
 واسعة والامر حقيقة في الوجوب  
 وان لم يدل على التكرار ويستحب  
 الاكثر منها من غير تقدير قال  
 الطحاوي يجب كليا ذكر قال  
 المرالى انه لا حوط ومثله قال  
 جماعة من الحنفية والزمخشري  
 قلت ولا كلام في فضل الصلاة  
 عليه صلى الله عليه وسلم وقد  
 وردت في ذلك أدلة كثيرة وتطبع  
 لا نطوّل بذكرها واما كقيمة  
 العبارة فيها فكل عبارة تؤدي  
 ذلك بجزئية وافضلها ما علم أمته لما  
 سألوه عن كيفية تاديتها وقال  
 صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى  
 آله وهكذا اطر دلائل الحديث  
 في مؤانته في القديم والحديث  
 حذف الاكل عند الصلاة على  
 خاصة أهل الارسال وهم الذين  
 روي الناحية التعليم في صحاح  
 كتبهم التي يجب لها التعظيم  
 والتكريم ولا يتم الامتنال في  
 الاتيان بالصلاة على علماء صلى  
 الله عليه وآله وسلم أمته الا  
 بذكرهم والتسبيح عن قال  
 بوجوده عليه في التشهد في  
 الصلاة وتندب افييه على آله فانه  
 تدرى بين ذوى الارحام في  
 الاحكام واما أئمة الحديث فلعل  
 العذر لهم في عدم رقيم الصلاة على

والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى الله عليه وآله وسلم واخافوهم كل مخافة وشردوهم كل شرد كما وقع في عصر الاموية والعباسية والعباسية وان كانوا يهدرون انفسهم من الال فانه يقول منهم لسان الحال اقلوني ومالك

واقلوا ما لكامي فاقتدس رائمة الحديث وه في تلك الاعصار الى حذف الصلاة على الاكل في تصانيفهم الصغار والكبار وفي امة منهم في مجلس الرواية عند الخوض في علوم الدراية ولتنية تبيع مثل هذا على اننا نحمل اولئك الصالحين من ذلك السلف ممن حذف في الحديث واتفق انهم وان حذفوا الصلاة على الاكل خطاء يحدفونهم عند الكعبة لفظا ثم اذهبت التنية واقضت دول تلك الفرق الغوية وكنه قد شاب على ذلك الكبير وشب عليه الصغير فاستمر في الحذف الهم هلا واستمر واعليه خطا وقولا مع املاهم لحديث التعاليم في كل كتاب من كتب السنة كريم وارجوان هذا العذر الذي ذكرناه هو الحق وقد بسط السيد العلامة محمد بن اسمعيل بن صلاح الامير العمري رحمه الله الكلام على هذا في حواشي شرح العمدة وقال في جمع الشتيت سئل قديما عن ذلك فاجبت بجواب حاصله ما سبق قال مع أي لم أجده فيه

مساراة غيره له فيها وان كان ذلك الفرد غير المباح جازا اعدول عنه الى الماء لذلك وان رجده فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الاحالة في تطهيره على فرد من أفراد المطهرات بل مجرد الامر بمطلق التطهير فالاعتصار على الماء هو الاذم لحصول الامتثال به بالقطع وغيره مشكوك فيه وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا يحصر عن سلكها فان قلت مجرد وصف الماء بطاق الطهورية لا يوجب له المزية فان التراب يشارك في ذلك قلت وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن فلا مشاركة بذلك الاعتبار واعلم ان دم الحيض نجس باجماع المسلمين كما قال النووي وللعديت فوائد منها ما يأتي بانه في باب الحيض ومهما ذكره المصنف ههنا فقال وفيه دليل على ان دم الحيض لا يعنى عن بسيره وان قل اعمومه وان طهارة السترة شرط للصلاة وان هذه النجاسة وأمثالها لا يعتبر فيها تراب ولا عدد وان الماء متعين لازالة النجاسة اه وقد عرفت ما سلف (وعن بي هرة زخولة بنت يسار قالت يا رسول الله ابس لي الاثوب واحدا وأنا حيض فيه قال هذا طهرت فاعسلي موضع الدم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج أثره قال فيمك الماء ولا يضرك أثره رواه أحمد وأبو داود وعن معاذة قالت سألت عائشة عن الخاض يصيب ثوبها الدم فقلت تغسله فان لم يذهب أثره لم تعبر شي من صفة فاسد رافد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض جميعا لا أغسل لي ثوبا رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه الترمذي أيضا وأخرجه أحمد وأبو داود ولبني من طريقين عن زخولة بنت يسار وفيه ابن لهيعة قال ابراهيم الحاربي لم يسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه لطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الانصاريه قال ابن حجر أيضا واسناده أضعف من الاول والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارمي قوله ولا يضر ك أثره استدلل به على عدم وجوب استعمال الخواصر وهو مذهب الناصر والمنصور بالله وكثير من أصحاب الشافعي رأ كثر أصحاب أبي حنيفة وذهب الشافعي ورواه الامام يحيى عن العترة اني نديجب استعمال الخواصر المتعاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكيمه بضاع وغسله عاموسد قال ابن التتبان اسناده في غاية الصحة وأجيب بانه لا يفيد المطلوب لان الحديث إنما هو الفرق بالاصابع والتزاع في غيره ويرد بان آخر الحديث وهو قوله واغسل بماء وسدر يدل على وجوب استعمال الخواصر وكذلك قوله في حديث عائشة المذكور فقلت غيره بشي من صقرة وأجيب بان التفسير ليس بازالة ويؤيده ما في آخر الحديث من قواها واقد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض لا أغسل ويرد بان مجرد استعمال الصقرة يفيد المطلوب كاستعمال السدر وقيل يكون استعمال الخواصر مندوبا جعابا بين الادلة وسنة تقدم من قوله لا يضر ك أثره ان بقاء أثر النجاسة الذي عسرت ازالته لا يضر

كلاما لاحد من سبق فان قلت قد  
تقرر ان الصلاة على الال من  
جلة كيفية الصلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم وقد قررت انه  
حذف ذلك أئمة الحديث عند  
ذكرهم له صلى الله عليه وسلم لما  
ذكرته من العذر فاذا يصنع من  
يريد ان يلى ذلك لا يكتب مثل  
من يريد املاء صحيح البخارى  
هل يذكر لال فهو زيادة على  
ما فيه فيكون كاذبا لانه ليس في  
البخارى ام يحذفهم فليس  
بأنت للصلاة التي أمر صلى الله  
عليه وسلم ان يقولها قالت  
لا يتجاول على اما ان يريد حكاية  
ما قاله البخارى وان مراده قال  
الدارى صلى الله عليه وسلم فهمنا  
لا يأتي بالفظ الا لانه يكون  
كاذبا وان احق ان البخارى  
صلى الله عليه وسلم انما قلناه لكن  
الحكاية لا يكتب المتفق ثم نه  
لا يكون الملى هذا ما يمان  
نفسه عليه صلى الله عليه وسلم  
ولا ما جورا من صلى عليه  
وسلم لانه انما حكي عن غيره انه  
صلى والحاصلى لا ما جورولا  
ما زور وان كان مراد الملى  
انشاء الدعاء منه لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا الحكاية فينبغي له  
أن يأتي بالفظ الا لانه يكون أئمة  
بالصلاة المأمور بها والاحسن  
ان يلى الصلاة لما كتوبة حكاية  
ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة  
كاملة ليجمع له انه املى  
البخارى مثلا كله وانه صلى  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لكن بعد التغيير بنظران أو مرة أو غيرهما حتى يذهب لون الدم لانه مستهذور  
نسبهم من رآه الى التقصير في ازالته قوله لا أغسل الى ثوبه دليل على ان ما كان الاصل  
فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى تطهر فيه نجاسة فيجيب غسلها

• (باب تعين الماء لازالة نجاسة) •

عن عبد الله بن عمران ان ثعلبة قال يا رسول الله افتنا آية الجوس اذا اضطررنا اليها  
قال اذا اضطررتم اليها فاغسلوها بالماء واطبخوا فيها رواءا أحدا وعن أبي ثعلبة النخعي انه  
قال يا رسول الله انابارص قوم أهل الكتاب فخطب في قدورهم وشرب في انيتهم فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا غيرهما فاحضوا بالماء رواه الترمذى وقال  
حسن صحيح والرحض الغسل الحديث الثانی يشهد لصحة الحديث ان قول وهو متفق  
عليه من حديث أبي ثعلبة بالفظ قال قلت يا رسول الله انابارص قوم أهل كتاب أفنا كل  
في انيتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكافها وفي  
رواية لاسجدوا بى داود ان أرضنا أرض أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير  
ويشربون الخمر فكيف نصنع بانيتهم وقدورهم قال ان لم تجدوا غيرهما فاحضوا بالماء  
واطبخوا فيها واشربوا وفي لفظ الترمذى فقال أنقوها غسلا واطبخوا فيها وقد استدل  
المصنف رحمه الله بما ذكره في الباب على انه تعين الماء لازالة النجاسة وكذلك فعل غيره  
ولا يخفى ان مجرد الامر به لازالة النجاسة لا يثبت اجزاء ما عدا من المطهرات فيما عداها  
فلا حصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فاین دليل التعین المدعى وقد تقدم في باب  
الحل والقرص ما هو الحق وقد استدل بالحديث أيضا على نجاسة الكفار وقد تقدم في  
باب طهارة الماء المتوضأ ما فيه كفاية وسيأتى لذلك مزيد تحقيق ان شاء الله في باب  
آية الكفار

• (باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة) •

عن أبي هريرة قال قام اعرابي قبالي في المسجد فقام اليه الناس ليقعوا به فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم دعوه وأربقوا على بوله سبحانه ماء أو ثوبا من ماء فانما بعثتم  
ميسرين ولم تبعثوا معسرين رواه الجماعة الامسالة قوله قام اعرابي قال الحافظ في  
الفتح زاد ابن عيينة عند الترمذى وغيره في قوله انه صلى ثم قال اللهم ارحنى ومحمدا ولا  
ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجبرت واسعا فلم يلبث ان بال في  
المسجد وقد أخرج هذه الزيادة البخارى في الادب من صحيحه وروى ابن ماجه الحديث  
تماما من حديث أبي هريرة وحديث واثله بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المدينى أيضا  
من رواية سليمان بن يسار والاعرابي المذکور قبل هو ذوانخو بصرة اليماني ذكره أبو  
موسى المدينى وقيل هو الاقرع بن حابس التميمي حكاية التاريخي عن عبد الله بن نافع

وآله وسلم من لدن نفسه صلاة  
موافقة لما أمر به بل قيام من  
يقول بوجوب الصلاة على صلى  
الله عليه وآله وسلم كلما ذكر أنه  
يجب عليه بعد حكاية صلاة  
النجارى مثلا ان يصلى من عند  
نفسه لانه يصدق عليه انه قد ذكر  
عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ولا يصل عليه لانه انما حكي صلاة  
غيره والحاكمي غير متصل ومن  
قال بالاستحباب يستحب له أيضا  
انتهى وفيه يقال الا حسن ان  
يترك الصلاة المبتدعة ويبقى  
من تلقاء نفسه بالصلاة المندروعة  
وهو المطابق لغرض الحديث  
حيث تركوا ككـ الـ  
تقية وقد زالت فن ذكر الـ  
على جهة الحكاية لا يكون كادبا  
لانه أتى بالصلاة اتي نطق بها  
الحديث وان لم يكن بالاعتذر  
المذكور والله أعلم (عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول انما الاعمال  
بالنيات) زاد النجارى بابراد هذا  
الحديث في هذه الترجمة حسن  
فيه في هذا التأليف وقال الخطابي  
والاعمال على انه انما أورد للتبرك  
به فقط واستصوبه ابن منجد  
وقد تكافت مناسبة الترجمة  
فقال كل بحسب ما ظهر له قال  
ابن المير في اول التراجم كانت  
مقدمة النبوة في حق النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم الهجرة الى الله  
تعالى بالخلوة في غار حرا فتناسب  
الافتتاح بحديث الهجرة ومن

المدني وقيل هو عيينة بن حصن قاله أبو الحسين بن فارس قوله لية عوايه في رواية عند  
النجارى فزجره الناس وفي أخرى له فتأثر اليه الناس وفي أخرى له أيضا فتناوله الناس  
وله أيضا من حديث أنس فقال الصحابة معه وسبب أتى وللبهقي نصاح به الناس وكذا  
النسائي قوله لا يفتح المهمة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدلو ملائ  
ولا يقال لها ذلك وهي فارغة وقال ابن دريد السجل دلو واسعة وفي الصحاح الدلو  
اضخمه وقد تقدم اشارة الى بعض هذا في أول الكتاب قوله أو ذوبا قال الخليل هي  
الدو ملائ وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ما قريب من المله ولا  
يقال لها وهي فارغة ذنوب فتسكون أو للشك من الراوى أو لتخيير والمراد بقوله من ماء  
مع ان الذنوب من شأنها ذلك رفع الاشتباه لان الذنوب من تركه بينه وبين الفرس الطويل  
وغيرهما قوله فانما بعثتم اسناد البعث اليهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله  
عليه وسلم بما ذكرنا كنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم  
ذلك أو هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق  
كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي الحديث دله على ان  
الصب مطهر للارض ولا يجب الحفر خلافا للحنفية روى ذلك عنه م النورى والمذكور  
في كتبهم ان ذلك شتت بالارض الصلبة دون الرخوة واستدلوا بما أخرجه الدارقطني  
من حديث أنس بلفظ احفروا مكانه ثم صبوا عليه واعلم به تردد عبد الجبار به دون  
أصحاب ابن عيينة الحفاظ وكذا رواه عيينة بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن  
مقرن المزني وهو تابعي مرفوعا بالنظ خذوا ما بال عليه من التراب فاقوه وأهريقوا على  
مكانه ماء قال أبو داود وروى مرفوعا عنه في موصولا ولا يصح وكذا رواه الطحاوى مرسلا  
وفيه واحفروا مكانه قال الحفاظ في التلخيص ان الطريق المراد مع صحة اسنادها اذا  
سمعت الى أحاديث الباب اجدت قوة قال ولها اسنادان موصولان أحدهما عن أبي  
مسعود رواه الدارمي والدارقطني ولفظه فأمر بمكانه فاحفروا صب عليه دلو من ماء  
وفيه سمعان بن مالك وليس بالقوى قاله أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي  
زرعة هو حديث منكر وكذا قال أحمد وقال أبو حاتم لأصل له وثانيه ما عن واثله بن  
الاسقع رواه أحمد والطبراني وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي وهو منكر الحديث قاله  
لنجارى وأبو حاتم واستدل بحديث الباب أيضا على نجاسة بول الاذى وهو مجمع عليه  
وعلى ان تطهير الارض المتنجسة يكون بالماء لا بالحناف بالريح والشمس لانه لو كفى  
ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء وهو مذهب المعتزلة والشافعي ومالك وزفر وقال  
أبو حنيفة وأبو يوسف هما مطهران لانهم ما يحيلان الشيء وكذا قال الخراسانيون من  
الشافعية في لظل واستدلوا بحديث زكاة الارض يسما ولا أهل له في المرفوع وقد  
رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي الباقر واه عبد الرزاق من قول أبي قلابة بالنظ

الكتاب لما كان موضوعا لجمع  
وحي السنة صدره بيده الوحي  
ولما كان الوحي لبيان الاعمال  
الشريعة صدر به حديث  
الاعمال ومع هذه المناسبات  
لا يلبق الجزم بانه لا تعاق له  
بالتربة صلا وهذا الحديث  
أحد الاحاديث التي عليها مدار  
الاسلام وقد نواتر النقل عن  
لائمة في تعظيم قدر هذا الحديث  
واتفق ابن مهدي والشافعي  
وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود  
والدارقطني وحزرة الكافي على  
انه ثلث العلم ومنهم من قال  
ربعه واختلنوا في تعيين الباقي  
وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا  
انه يدخل في ثلاثين بابا من العلم  
وقال الشافعي يدخل في سبعين  
بابا في رواية انه يدخل فيه نصف  
العلم يحتمل ان يريد بهذا العدد  
المبالغة وقال ابن مهدي أيضا  
ينبغي ان يجعل هذا الحديث  
رأس كل باب ووجه البهيم كونه  
ثلث العلم بأن كسب العبد يقع  
بقائه ولسانه وجوارحه فانية  
أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها  
لانهم قد تكون عبادة مستقلة  
وغيرها يحتاج اليها ومن نور  
نية المؤمن خير من عمله وكلام  
الامام أحمد يدل على انه أراد  
بكونه ثلث العلم انه أحد لتواعد  
الثلاث التي ترد اليها جميع  
الاحكام عنده وهي هذا ومن  
عمل عملا ليس عليه أمر ناهي  
والحلال بين والحرام بين

جفاف الارض طهورها وفي الحديث أيضا دليل على جواز التمسك به - موم الى أن  
يظهر الخصوص اذ لم ينكر صلى الله عليه وسلم على الصلاة ما فعلوه مع الاعراب بل  
أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وفيه أيضا دليل على ما أشار اليه المصنف رحمه الله  
من أن الارض تطهر بالكثرة وعلى الرفق بالجاهل في التعليم وعلى الترغيب في التيسير  
والتنبيه عن التعسير وعلى احترام المساجد وتنزيهها لان النبي صلى الله عليه وسلم قررهم  
على الانكار وانما أمرهم بالرفق (وعن أنس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء اعرابي فقام يقول في المسجد فقال أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترموه دعوه فتر كوه حتى  
بال ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصلح ان يمس هذا  
البول ولا القذرا - هي لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فامر رجل من القوم فجاء بدلو من ماء فشنه عليه متفق عليه لكن  
ليس للجاري فيه ان هذه المساجد الى تمام الامر بتنزيهها وقوله لا ترموه أي لا تقطعوا  
عليه بوله) قوله اعرابي هو الذي يسكن البادية وقد سبق الخلاف في اسمه قولاً معه اسم  
فعل مبني على السكون معناه اكفف قال صاحب المطالع هي كلمة جبرأصاها ما - ذان  
حذف تخفيفا وقال مكرونة ومفردة ومثله به بالباء الموحدة وقال يعقوب هي لتعظيم  
الامر كنجيح وقد تنون مع الكسر وينون القول ويكسر الثاني بغير تنوين وكذا ذكره  
غير صاحب المطالع قوله لا ترموه بضم التاء الموقفة واسكان الزاي بعد هاء رأى  
لا تقطعوه والازرام انقطع قوله ان هذه المساجد الخ مفهوم الحصر مشعر بعدم جواز  
ماعد هذه المذكورة من الاقدار والقذى والبصاق ورفع الصوت والخصومات وبيع  
والشراء وسائر العتود وانشاد الصلوة والكلام الذي ليس بذكر وجميع الامور التي  
لا طاعة فيها وأما التي فيها طاعة كالجوس في المسجد للاعتكاف والقراءة للعلم وسماع  
الموعظة وانتظار الصلاة ونحو ذلك فهذه الامور وان لم تدخل في المحصور فيه لكنه  
أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه النووي فيخصص مفهوم الحصر بالامور التي فيها  
طاعة لا نفقة بالمسجد لهذا الاجماع وتبقى الامور التي لا طاعة فيها اذ اخلت تحت المنع وحكي  
لحافظ في الفتح الاجماع على ان مفهوم الحصر منه غير مبرم، وله قال ولا رب ان فعل  
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولى قوله فجاء بدلو فشنه عليه يروي بالشين  
المججمة والسين المهملة قال النوري وهو في أكثر الاصول والروايات بالمججمة ومعناه  
صبه وفرق بعض العلماء بينهما فقال هو بالمهملة الصب بسهولة وبالمججمة التفريق في  
صبه وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان  
النجاسة على الارض اذا استلكت بالماء فالارض والماء طاهران ولا يكون ذلك أمرا  
بتكثير النجاسة في المسجد انتهى



الحديث وقال أبو داود يكفي  
الإنسان بيته أربعة أحاديث  
الاعمال بالنية ومن حسن  
اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه  
ولا يكون المؤمن مؤمنا حتى  
يرضى لاختيه ما يرضى لنفسه  
والحلال بين والحرام بين وذكر  
غيره غيرها ثم ان هذا الحديث  
متفق على صحته أخرجه الأئمة  
المشهورون مسلم والترمذي  
والنسائي وابن ماجه وأحمد  
والدارقطني وابن حبان والبيهقي  
أبو الموطأ ووهب من زعم انه في  
الموطأ معترا بتخريج الشيخين  
له والنسائي من طريق مالك وفي  
صحاح ابن حبان الأعمال بالنيات  
بجذف النون وجمع الأعمال  
والنيات وفي كتاب الايمان  
لبخاري من رواية مالك عن  
يحيى الأعمال بالنية وفيه أيضا  
في الصحيح العمل بالنية  
بالافراد فيها والتركيب في كلها  
ينبغي هذا الحصر بألفاظ لمحققين  
لأن الأعمال جمع خلى بالالف  
واللام مفيد للاستغراق وهو  
مستلزم للحصر لأنه من حصر  
المبتدأ في الخبر يعبر عنه  
البيانون بقصر الموصوف على  
الصفة وربما قيل قصر المسند  
إليه على المسند والمعنى كل عمل  
بنية فلا عمل الا بنية واختلف  
في انما هل تفيد الحصر ام لا فقال  
أبو اسحق الشيرازي والغزالي  
والكاظمي والامام غفر  
الدين تفيد الحصر المشتمل على  
في الحكم عن غير المذكور

\*(باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة)\*

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بعله الاذى فان  
التراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بخصمه فطهوره التراب رواه ما أبو داود  
وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم المسجد فليتأب نعليه  
ولينظر فيه ما فان رأى خبثا فليمسحه بادره ثم ليصل فيها رواه أحمد وأبو داود  
الحديث الاول أخرجه أيضا ابن السكن والحاكم والبيهقي واختلف فيه على الاوزاعي  
ورواه ابن ماجه من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ الطريق يطهر بعضهم بعضا  
واسناده ضعيف والرواية الاولى المذكورة في حديث الباب في اسنادها مجهول لان  
أبا داود رواها بسند الى الاوزاعي قال أثبت ان سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن  
أبيه عن أبي هريرة ولم يسم الاوزاعي شيئا ولرواية الثانية منه فيها محمد بن عجلان وقد  
أخرج له البخاري في الشواهد لمسلم في المتابعات ولا يحتج به وقد وثقه غير واحد وتكلم  
فيه غيره واحد وعله الرجل الذي أمه الاوزاعي في الرواية الاولى لان ابا داود قال  
حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا محمد بن كثير يعني الصنعاني عن الاوزاعي عن ابن عجلان  
عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم وابن  
حبان واختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول وفي الباب عن أم سلمة  
عند الاربعة بلفظ يطهره ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف وعن امرأته من  
بني عبد الاشهل عند البيهقي كلها هذه الاحاديث في معنى حديث أبي هريرة وورد في معنى  
حديث أبي سعيد أحاديث منها عند الحاكم من حديث أنس وعنده أيضا من حديث  
ابن مسعود وعند الدارقطني من حديث ابن عباس واسناده ضعيف وعند الدارقطني  
أيضا من حديث عبد الله بن الشخير واسناده ضعيف أيضا وعند البزار من حديث أبي  
هريرة واسناده ضعيف، ولول هذه الروايات يقوى بعضها به افتقارها للاحتجاج  
بها على ان النعل يطهر بذلك في الارض رطبا أو يابس وقد ذهب الى ذلك الاوزاعي وأبو  
حنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور واسحق وأحمد في رواية وهي احاديث الروايتين  
عن الشافعي وذهب المعتزلة والشافعي ومحمد الى انه لا يطهر بذلك لارطبا ولا يابسا  
وذهب الاصبهاني الى انه يطهر بالذلل يابس الارطبا وقد احتج للاخيرين في البحر بحجة  
راهية جدا فقال بعد ذكر الحديثين السابقين قلنا محققان للرطوبة والنجاسة فتعين  
الموافق للقياس وهي الخاففة والثاني لا يسلم كالتوب قال صاحب المنايا حاصل كلام  
المصنف العاء الحديث انتهى والظاهر انه لا فرق بين أنواع النجاسات بل كل ما علق  
بالنعل مما يطلق عليه اسم الاذى فطهوره مسحه بالتراب قال ابن رسلان في شرح السنن  
الاذى في اللغة هو المستقذر طاهرا كان أو نجسا انتهى ويدل على التعميم ما في الرواية  
الاخرى حيث قال فان رأى خبثا فانه لا يخل مستحب ولا فرق بين النعل والخف

فهو انما قائم زيد أي لا عم - رو  
أدنى غير الحكم عن المذكور  
نحو انما زيد قائم أي لا فاعد  
وهل تنفيده بالمنطوق أو بالمفهوم  
أو بوضع أو بالعرف أو بالحقيقة  
أو الجواز قال البرماوى في شرح  
الانمية الصحيح انه بالمنطوق وبه  
صرح ابن النبطان وابو اسحق  
والغزالي بل قاله البلقي عن  
جميع أهل الأصول من المذاهب  
الاربعة الا اليسير كالأمدى  
وعلى العكس من ذلك أهل  
العربية والنسابة بتشديد الياء  
جميع نسبة من نوى ينوى من باب  
نضرب رعى لغة القصد وقيل هى  
من النوى بمعنى البعد والاول  
أولى وجمعت النية في هذه الرواية  
باعتبار تنوعها لان المصنف  
لا يجمع الإباحة تنوعه  
أو باعتبار مقاصد المناوى  
كقصدته تعالى أو تحصيل  
موعوده أو اتقائه وعنده وفى  
معظم الروايات النية بالافراد  
على الاصل لاتحاد محلها وهو  
القلب كما ان مرجعها واحد  
وهو الاخلاص للواحد الذى  
لا شريك له فتناسب افرادها  
بخلاف الاحمال فانها متعلقة  
بالظواهر وهى متعددة فتناسب  
جمعها وهى محمولة على معناها  
الغوى لمطابق ما بعده من  
التقريب فانه تفصيل لما أجل  
والأعمال تقتضى عاملين  
والقدير الأعمال الصادرة من  
المكانين وعلى هذا تخرج  
أعمال الكفرة لان المراد

لأنه نص على كل واحد منهما فى حديثى الباب ويلحق بهما كل ما يقوم مقامهما من  
الفارق قوله ثم ليصل فيهما سبأى الكلام على الصلاة فى النعائين فى باب مستقل من كتاب  
الصلاة ان شاء الله

\*(باب نضح بول الغلام اذ لم يطعم)\*

(عن أم قيس بنت محسن انها أتت بآبى لها صبي لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال على ثوبه فدعا عاباء فنضجه عليه ولم يغسله رواه الجماعة وعن علي بن أبي  
طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضح وبول  
الجارية يغسل قال قتادة وهذا لم يطعمه فاذا طعمه اغسله لا يجيء رواه أحمد والترمذي  
وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم صبي يحنكه فقال  
عليه قاتبعه الماء رواه البخارى وكذلك أحمد وابن ماجه وزاد اوله يغسله ولم يكن كان يؤتى  
بالصبيان فيعرك عليهم ويحنكهم فأتى به بي فبسل عليه فدعا عاباء فاتبه بوله ولم يغسله  
وعن أبي اسحق خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم  
يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام رواه أبو داود والشافعى وابن ماجه وعن  
مكرز الخزامية قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فقال عليه فأمر به بنضح وأنت  
يأمره فبالت عليه فأمر به فغسل رواه أحمد وعن أم كرز بن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل رواه ابن ماجه وعن أم الفضل بابية بنت الحرث  
قالت بل الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يارسول الله اعطني ثوبك  
والبس ثوبا غيره حتى أغسله فقال انما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الانثى رواه  
أحمد وأبو داود وابن ماجه) حديث على أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح  
لأنه من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الاسود عن أبيه عنه وأخرجه أيضا  
أبو داود وموقوفان حديث مسدد عن يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة بالاسناد السابق  
الى على موقوفا بلفظ يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ما لم يدع وأخرجه  
أيضا مرفوعا من حديثه بدون ما لم يطعم وجعله من قول قتادة وكذلك أخرجه عن أم سلمة  
انها كانت تصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية  
وحديث أبي اسحق أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه باللفظ كمت أخذ من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو بحسين فقال على صدره فغسلت أغسله فقال  
يغسل الحديث وصححه الحاكم قال أبو زرعة والبزار ليس لأبي اسحق غير هذا الحديث  
ولا يعرف اسمه وقال البخارى حديث حسن وحديث أم كرز الاول والثاني فى اسنادهما  
انقطاع لانهما من طريق عمرو بن شعيب عنهما وليد وكهما وقد اختلف فيه على عمرو بن  
شعيب فقبل عنه عن أبيه عن جده كما رواه الطبرانى وحديث أم الفضل أخرجه أيضا  
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبرانى قوله لم يأكل الطعام المراد بالاطعام ما عدا اللبن

بالاعمال اعمال العباد وهى  
لا تصح من الكافر وان كان  
مخاطبها به اجماعا قساعلى تركها  
ولا يرد العتق والصدقة لانهما  
بدليل آخر ثم لفظ العمل يتناول  
فعل الجوارح حتى اللسان  
فقد دخل الاقوال قال ابن  
دقيق العبد اخرج بعضهم  
الاقوال وهو بعيد ولا تردد  
عندى فى ان الحديث يتناولها  
وأما التروك فهي وان كانت  
فعل كف اسكن لا يطلق عليها  
لفظ العمل والتحقيق ان  
القول لا يدخل فى العمل حقيقة  
ويدخل مجازا وكذا التمسك  
لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه  
بعد قوله زحف لقول وأما عمل  
القلب كالتبعية فلا يتناولها  
الحديث لانه لا يلزم التسلسل  
والاعمال جميع عمل وهو حركة  
البدن بأكمله أو بعضه وربما أطلق  
على حركة النفس فعلى هذا  
يقال ان عمل احداث أمر قولا  
كن أو فعلا بالجراحة أو بالقلب  
لكن السابق الى انهم  
الاختصاص بفعل الجراحة  
لانحو التبعية والباء فى انميات  
تحمّل على المصاحبة والسببية  
أى الاعمال ثابت ثوابها بسبب  
النيات ويظهر أثر ذلك فى ان  
النية شرط أو ركن والاشبهه  
عند الغزالى انها شرط لان النية  
فى الصلاة مثلا تتعلق بها فتكون  
خارجة عنها والالك كانت متعلقة  
بنفسها وافتقرت الى نية أخرى  
والاظهر عند الاكثرين انها

الذى يرضعه والقر الذى يحنك به والعسل الذى يلمقه لعداوة وغير ذلك وقيل المراد  
بالطعام ما عدا اللبن فقط ذكر الاول النووي فى شرح مسلم ولم يشرح المذهب وأطلق فى  
الروضة تبعا لاصلها الشافى وقال فى نكته التنبيه ان لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به وما  
أشبهه وقيل لم يأكل أى لم يستقل بجعل الطعام فى فيه ذكره الموفق الجوى فى شرح  
التنبيه قال الحافظ ابن حجر والاول أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره قال ابن  
التميم يحتمل انها أرادت انه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انها انما  
جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيعمل النبي على عمومته قوله على ثوبه أى  
ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال المراد به ثوب الصبي  
قوله فنضجه فى صحيح مسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على ان نضح بالماء وله  
من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة فى صحيحه عليه قال الحافظ ولا  
تخاف بين الروايتين أى بين نضح ورش لان المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو تنقيض  
الماء فانتهى الى النضح وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم فى حديث عائشة من طريق  
جرير عن هشام فدعا عاباء فصبه عليه ولا يوعوانة فدسه على البول يتبعه اياه انتهى  
والذى فى النهاية والكشاف والقاموس ان النضح الرش قوله ولم يغسله ادعى الاصيلي  
أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند فنضجه قال  
وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شعبة قال فرشه لم يزد قال الحافظ  
فى الفتوح وليس فى سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق  
بنحو سياق ما لك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قاله اجماع ذلك الليث وعمر بن الحرث ويونس  
ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن  
وهب عنهم وهو لم يزد عن يونس وحده نعم زاد معمر فى روايته قال ابن شهاب قضت السنة  
ان يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هى التى زادها مالك ومن  
تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنهم اغيروا فلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شعبة فلا  
اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم  
وغيره وينما انهم اغيروا لرواية مالك قوله بول الغلام الرضيع هذا تقييد للفظ  
الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تقييد اللفظ للصبي والصغير والذكر الواردة فى بقية  
الاحاديث وأما لفظ ما لم يطعم فقد عرفت عدم صلاحيته لذلك لانه ليس من قوله صلى الله  
عليه وسلم وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذى ذكرى ذكر كان وهو اهمال للقد  
الذى يجب غسل المطلق عليه كما تقر فى الاصول ورواية الذكر مطلقة وكذلك رواية  
الغلام فانه كما قال فى القاموس لمن طر شارب أو من حين يولد الى أن يشب وقد ثبت  
اطلاقه على من دخل فى سن الشيخوخة ومنه قول على عليه السلام فى يوم النهر وان  
أنا الغلام القرشى المؤمن أبو حسين فاعلمن والحسن

من الاركان والسببية صادقة

مع الشرطية وهو واضح  
لوهو المشروط على الشرط  
ومع لركنية لان بترك جزء من  
الماهية تنقضي الماهية ولا بد من  
محدوف يتعلق به الجار والمجرور  
فقبل تعتبر وقبل تكمل وقبل  
نصح وقبل تحصل وقبل تستقر  
قال الطيبي كلام الشارع محمول  
على بيان الشرع لان مخاطبين  
بذلك هم أهل اللسان فكانهم  
خوطبوا باليس لهم به علم الا  
من قبل الشارع فتعين الحمل  
على ما يفيد الحكم الشرعي  
وقال ابن دقيق العيد الذين  
اشترطوا النية قدر واضحة  
الاعمال والذين لم يشترطوها  
قدره كمال الاعمال ورجح الاول  
بان الصفة أكثر لزوما للثبوت  
من الكمال فالحمل عليها أولى  
وفي هذا الكلام إيهامان بعض  
العلماء لا يرى باشتراط النية  
وليس الخلاف بينهم في ذلك الا  
في الوسائل وأما المقاصد فلا  
اختلاف بينهم في اشتراط النية  
لها ومن ثم خالف الحنفية في  
اشتراطها للوضوء وخالف  
الاوزاعي في اشتراطها في التيمم  
أيضا نعم بين العلماء اختلاف في  
اقتراح النية بأول العمل كما هو  
معروف في مبسوطات الفقه  
واظهار ان الالف واللام في  
النيات معاينة للضمير والتقدير  
الاعمال بنياتهم وعلى هذا فيدل  
على اعتبارية العمل من كونه  
مثلا صلاة أو غيرها ومن كونها

وهو اذ ذلك في نحو ستين سنة ومنه أيضا قول ليلى الاخيلية في مدح الحجاج أيام امارته  
على العراق

شفاها من الداء العضال الذي بها \* غلام اذ اهر القنطرة سقاها  
ولكنه مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد لا التحاء فان  
قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصبي قال الحافظ بظهر لي انه ابن أم قيس ويحتمل ان  
يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد  
حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بطن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى  
بوله ثم دعا بما فيه عليه ولا جد عن ليلى فحواه ورواه الطحاوي من طريقه قال فجئ  
بالحسن ولم يتردد وكذا الطبراني عن أبي امامة ورجح الحافظ انه غيره قوله فاتبعه بالمكان  
المنشأة من فوق أي تبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء  
قوله يحنكه قال أهل اللغة التحنيك أن تضع القم أو نحوه ثم تدلك به حنك الصغير قوله  
فببرك عليهم أي يدعولهم أو يمسح عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته وقد استدل  
بأحاديث الباب على ان بول الصبي يخالف بول الصبية في كيفية استعمال الماء وان مجرد  
النضح يكفي في تطهير بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول  
ان كثفا بالنضح في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن  
والزهري وأحمد وأصحق وابن وهب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية  
شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب  
والثاني يكفي النضح فيه ما هو مذهب الاوزاعي وحكى عن مالك والشافعي والثالث هما  
سواء في وجوب الغسل وهو مذهب المعتزلة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية  
وأحاديث الباب ترد المذهب الثاني والثالث وقد استدل في البحر لأهل المذهب الثالث  
بحديث عمار المشهور وفيه انما تغسل ثوبك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على  
ضعفه لا يعارض أحاديث الباب لانها خاصة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب  
ولكن جماعة من أهل الاصول منهم مؤلف البحر لا يبنون العام على الخاص الا مع  
المقارنة أو تأخر الخاص وأما مع الالتباس كمثل ما نحن بصدده فقد حكى بعض أئمة  
الاصول انه يبنى العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البحر ان الواجب الترجيح مع  
الالتباس ولا يشك من له أدنى السام بعلم الحديث ان أحاديث الباب أرجح وأصح من  
حديث عمار وترجيحه لحديث عمار بالظهور وغير ظاهر وقد جزم صاحب البحر في المعيار  
وشرحه بأن الواجب مع الالتباس الاطراح فتخالف كلامه وجزم صاحب المنار بأن  
العام متقدم والخاص متأخر ولم يذ كر ذلك دليلا لا في وأما الحنفية والمالكية  
فاستدلوا بالمذهبين اليه بالقياس فقالوا المراد بقوله ولم يغسله أي غسله بالغافيه وهو  
خلاف الظاهر ويعد ما ورد في الاحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فانهم

فرضا أو نفلًا طهرًا مثلًا أو عصرا  
مقصورة أو غير مقصورة وهل  
يحتاج في مثل هذا إلى تعيين  
العدد فيه بحث والراجح الاكتفاء  
بتعيين العبادة التي لا تنفك عن  
العدد المعين كالمسافر مثلا ليس  
لأن يقصر الأبنية لقصر لكن  
لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن لا  
هو مقتضى القصر والله أعلم  
(وانما السلك امرئ ما نوى) في  
القاسموس المزمع مثلثة الميم  
الانسان أو الرجل أى السلك رجل  
الذى نواه وكذا السلك امرأة  
ما نوت لان النساء شقائق الرجال  
قال القرطبي فيه تحقيق  
لاشترط النية والاخلاص  
في الاعمال فخرج إلى أنهما مؤكدة  
وقال غيره بل يفيد غير ما أفاته  
الاولى لأن الاولى نيت على أن  
العمل يتبع النية ويصاحبها  
فمترتب الحكم على ذلك والثانية  
أفادت أن العامل لا يحصل له  
الامتنان وعلى القول بأن ما  
للحصر فهو هنا من حصر الخبر  
في المبتدأ أو يقال قصر النية  
على الموصوف لان المقصور  
علمه في انما انما المؤخر وتوا  
هذه على السابقة بتقديم الخبر  
وهو يفيد الحصر كما تقرر قال  
ابن دقيق العيد الجملة الثانية  
تقتضى ان من نوى شيئا يحصل  
له بهن اذا عمله بشرائطه أو كان  
دون عمله ما نعتد بشرائطه  
عمله وكل ما لم ينو له يحصل له  
ومراد بقوله ما لم ينو أى  
لا خصوصا ولا عموما أما إذا لم

لا يصرقون بينهم والحاصل انه لم يعارض احاديث الباب شي يؤجب الاشتغال به

باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه \*

عن أنس بن مالك بن رطامس عكل وقال عريضة قدموا فاجتوا المدينة فامرهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها والباقيها  
متفق عليه اجتوا أى استخرجوها وقد ثبت عنه انه قال صلوا في مراض الغنم  
قوله من عكل ضم المهمل واسكان الكاف قبيلة من تيم قوله أو عريضة بفتح العين والراء  
المهملة من مصغرا ح من قضاء ع وحى من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن  
عتبة في المغازي والشك من حماد ورواه البخاري في المحاريب عن حماد بن رطامس من عكل  
أو قال من عريضة قال ولا أعلمه قال من عكل ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب بن  
رطامس من عكل ولم يشك في الزكاة ورواه من طريق شعبة عن قتادة ابن عامر عن عريضة ولم  
يشك أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضا البخاري في المغازي  
عن قتادة من عكل وعريضة بالواو المعطاة قال الخافض وهو الصواب ويؤيده ما رواه  
أبو عوف بن الطبراني من طريق سعيد بن شير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من  
عريضة فمروا من عكل وزعم ابن التين تبع الداردي أن عريضة هم عكل وهو غلط بل هما  
قبيلتان من فارتان فعسكن من عدنان وعريضة من قحطان قوله فاجتوا قال ابن فارس  
اجتوت المدينة اذا كدت المقة م فيها وان كنت في نعمة وقيد الخطابي بما اذا ضرر  
بالاقامة وهو المذهب لهذه القصة وقيل الاجتوا عدم الموافقة في الطعام ذكر القزاز  
وفيرداه من الوجه ذكره ابن العربي وقيل داء يصيب الجوف والاجتوا بالجيم قوله فامر  
هم بالاقاح بدم مكمورة وقاف فاء مهمل النون وان اللام واحدتها القعة بكسر اللام  
واسكان اذ قال أبو عمرو يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر شهي أبون والاقاح المذكورة  
ظاهر لروايات انه النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية للبخاري في الزكاة من طريق  
شعبة عن قتادة بلفظ فامرهم ان يأثروا ابل الصدقة قال الخافض والجمع بينهما ان ابل  
الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادف بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاحه  
الى المرمى طلب هؤلاء البقر لخروج قتادة ان يخرجوا فيشربوا في رواية للبخاري وان  
يشربوا أى رأمرهم ان يشربوا وفي أخرى له فخرجوا فيشربوا وفي أخرى له أيضا  
فرض لهم ان يأثروا فيشربوا قوله وقد ثبت الخ هو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند  
مسلم ومن حديث الراء عند أبي داود والترمذي وابن حبان قال أحمد بن حنبل واسحق  
ابن ابراهيم قد صح في هذا الباب حديث ابراهيم بن عازب وجابر بن سمرة وقد استدل بهذا  
الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه وهو مذهب المعتزلة والنخعي والاوزاعي  
والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقه من الشافعية ابن  
خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى أما في ابل فبالنصر وأما في غيرها

ينوشيا مخصوصا لكن كانت  
هناك نية عامة تشملها فهذا مما  
اختلفت فيه اقطار العلماء  
ويتخرج عليه من المسائل  
ما لا يحصل وقد يحصل غير  
المنوي لمدرك آخر كمن دخل  
المسجد فصلى القرض أو الرتبة  
قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية  
المسجد ونواها أول ينوها لأن  
القصد بالتحية شغل البقعة  
وقد حصل وهذا بخلاف من  
اعتسل يوم الجمعة عن الجماعة  
فانه لا يحصل له غسل الجمعة على  
الراجح لأن غسل الجمعة ينظر  
فيه الى التعبد لا الى محض  
التنظيف فلا بد فيه من قصد  
اليه بخلاف تحية المسجد وقال  
النووي أفادت الجملة الثانية  
اشتراط تعيين المنوي كمن عليه  
صلاة فائتة لا يكفيه ان ينوي  
الفائتة فقط حتى يعينها ظهرا  
مثلا أو عصرًا ولا يخفى أن محله  
ما إذا لم تقصر الفائتة وقال ابن  
السمعاني في أماليه أفادت ان  
الاعمال الخارجة عن العبادة  
لا تفيد الثواب اذا نوى بها  
فاعلم القربة كالاكل اذا نوى  
به القوة على الطاعة وقال غيره  
أفاد أن النيابة لا تدخل في النية  
فان ذلك هو الاصل فلا يرد مثل  
نية الولي عن الصبي في الحج فاما  
على خلاف الاصل في المواضع  
وقال ابن عبد السلام الجملة  
الاولى لبيان ما يعتبر من الاعمال  
والنسية لبيان ما يترتب عليها  
وأفاد أن النية انما تسترط في

مما يؤكل لحمه فبالقياس قال ابن المنذر ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الاقوام فلم  
يصب اذ الخصائص لا تثبت الا بدليل ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع ابعار الغنم في  
أسواقهم واستعمال أبوال الابل في ذوبيتهم ويؤيده أيضا ان الاشياء على الطهارة حتى  
تثبت النجاسة وأجيب عن التأييد الاول بان المختلف فيه لا يجب انكاره وعن  
الاحتجاج بالحديث بأن حالة ضرورية وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله  
لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ومن أدلة القائلين بالطهارة  
حديث الاذن بالصلاة في مريض الغنم السابق وأجيب عنه بأنه معلل بأنها لا تؤذى  
كالابل ولا دلالة فيه على جواز المباشرة والالزام بنجاسة أبوال الابل وبغيره اللهم عن  
الصلاة في مباركها ويرد هذا الجواب بأن الصلاة في مريض الغنم تستلزم المباشرة  
لأننا نأمر من أكلها بالتعليل بكونها لا تؤذى امرور ذلك والتعليل انتهى عن الصلاة  
في معاطن الابل بأنها تؤذى المصل يدل على أن ذلك هو المانع لا ما كان في المعاطن من  
الابوال والبعر واستدل أيضا بحديث لا بأس بيول مأكل لحمه عند الدار قطن من  
حديث جابر وابراهم مرفوعا وأجيب بأن في استناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو رواه  
جدا قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشئ وقال أبو زرعة وأبو الحديث وقال الأزدي  
ضعيف جدا وقال ابن عدي حدثت عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك وفي  
استناده أيضا يحيى بن العلاء أبو عمر الجلي الرزقي قد ضعفه جده قاله الدار قطن وكان  
وكيع شديدا للجل عليه وقال أحمد كذاب وقال يحيى ليس بثقة وقال النسائي والأزدي  
متروك واحتجوا أيضا بحديث ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم عند مسلم  
والترمذي وأبي داود ومن حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم سلمة  
وعند الترمذي وأبي داود من حديث أبي هريرة باقظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن كل دواء خبيث والتحريم يستلزم النجاسة والتحلل يستلزم الطهارة فتجلبل  
التداوى به ادليل طهارتها فأبوال الابل وما يلحق بها طاهرة وأجيب عنه بأنه محمول على  
حالة الاختيار وأما في الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للمضطر فالتنهى عن التداوى  
بالحرام باعتبار الحسالة التي لا ضرورة فيها واذن بالتداوى بأبوال الابل باعتبار حالة  
الضرورة وان كان خبيثا حراما ولو لم فالتداوى إنما وقع بأبوال الابل فيكون خاصا بها  
ولا يجوز الحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعا ان في أبوال الابل شفاء  
للذرية بطونهم ذكره في الفتح والذرب فساد المعادة فلا يقاس ما ثبت ان فيه دواء على  
ما ثبت ان في الدواء عنه على ان حديث تحريم التداوى بالحرام وقع في جواب من سأل عن  
التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره ولا يجوز الحاق غير المسكر به من سائر النجاسات لان  
شرب المسكر يجزى الى مفاسد كثيرة ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون ان في الخمر شفاء  
لجفاء السرع بخلاف ذلك ومحاب بأنه قصر للعام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العبادة التي لا تميز بنسبها وأما ما يميز بنسبه فانه ينصرف بصورته الى ما وضع له كالاذكار والادعية والتلاوة لام الا تردد بين العبادة والعبادة ولا يخفى أن ذلك انما هو بالنظر الى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة الى الله لكان أكثروا بها ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه فتحصل الثواب لانه خير من حركة اللسان بالغفلة بل هو خير من السكوت مطاقا اى المجرى عن التفكير قال وانما هو ناقص بالنسبة الى عمل القلب انتهى وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قوله هم أياق احدا شهوره وبؤبر أرايت لو وضعها في حرام واورد على اطلاق الغزالي انه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لانه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجنة فانه لا يحتاج الى نية محضة تخصه كنية المسجد وكن مات زوجها فلم يباغها الخبر الابعاد مدة العدة فان عدتها تنقضى لان المقصود حصول براءة لرحم وقد وجدت ومن ثم لم يحتج التروك الى نية ونزع الكرماني في اطلاق الشيخ محي الدين كون التروك لا يحتاج الى نية بأن التروك فعل وهو كف النفس

اللفظ لخصوص السبب واحتج السائلون بنجاسة جميع الابول والازبال وهم الشافعية والحنفية ونسبه في الفتح الى الجمهور ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من المؤلف بالحديث المنفق عليه انه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول الحديث قالوا فم جنس البول ولم يخصه ببول الانسان ولا أخرج عنه بول الماء كقول وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به وأجيب عنه بأن المراد به بول الانسان لما في صحيح البخارى بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخارى ولم يذكر سوى بول الناس فالتعريف في البول للعهد قال ابن بطال أراد البخارى ان المراد بقوله كان لا يستتر من البول بول الانسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الابول كلها قال في الفتح ومحصل الرد ان العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله من بوله أو الالف واللام بدل من الضمير انتهى والظاهر طهارة الابول والازبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكا بالاصل واستصحابا للبراءة الاصلية والنجاسة حكم شرعى ناقل عن الحكم الذى يقتضيه الاصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيها الا بدليل يصلح للنقل عنهم ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا كذلك وغاية ما جاؤ به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مراد به الخصوص كما ساف هو مطنى الدلالة لا ينتهض على معارضة تلك الادلة المعتضة بما ساف وقد طول ابن حزم الظاهرى في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم نجده لغيره لكنه لم يدر يحشمه على غير حديث صاحب القبر فان قلت اذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزيله لما تقدم حتى يرد دليل فما الدليل على نجاسة بول غير الماء كقول وزيله على العموم قلت قد تمسكوا بحديث انهم اركس قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة أخرجه البخارى والترمذى والشافعى وبما تقدم في بول الآدمى وألحقوا سائر الحيوانات التى لا تؤكل به بجامع عدم الاكل وهو لا يتم الا بعد تسليم أن علة لنجاسة عدم الاكل وهو منتقض بالقول بنجاسة زبل الجلالة والدفع بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستقذار منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستقذر كما ظاهر اذا صار منتقنا الا ان يقال ان زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا بالاستقذار بل لكونه عين النجاسة الاصلية التى جعلها الدابة لعدم الاستعمال التامة وأما الاستدلال به فهو حديث لا بأس ببول ما يؤكل لحمه المتقدم ففسير صالح لما تقدم من ضعفه الذى لا يصلح به الاستدلال به حتى قال ابن حزم انه خبر باطل موضوع قال لان في رجاله سوار ابن مصعب وهو متروك عند جميع اهل النقل متفق على ترك الرواية عنه يروى المروضات فالذى يتحتم القول به في الابول والازبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمى وزيله والروثة وقد نقل التيمي ان الروث محتص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته انهم اركس انهم اركس انهم اركس

وبأن التروك إذا أريد بها  
تخصيل الثواب بامتنال أمر  
الشارع فلا بد فيها من قصد  
التروك وتعقب بأن قوله التروك  
فعل مختلف فيه ومن حق  
المستدل على المانع أن يأتي  
بأمر متفق عليه وأما استدلاله  
الناسي فلا يطابق المورد لأن  
المبصوت فيه هل تلزم النية في  
التروك بحيث يقع العقاب  
بتركها والذي أورده هل يحصل  
الثواب بدونها والتفاوت بين  
المقامين ظاهر والتحقيق أن  
التروك المجرد لا ثواب فيه وإنما  
يحصل الثواب بالترك الذي هو  
فعل النفس فن لم تخطر المعصية  
بباله أصلاً ليس كمن خطر  
فكف نفسه عنها خوفاً من الله  
فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج  
إلى النية هو العمل بجميع  
وجوهه لا التروك المجرد والله أعلم  
وقد علم أن الطاعات في أصل  
صحتها وتضاعفها مرتبطة  
بالنيات وبما ترفع إلى خالق  
البريات (فن كانت هجرة إلى  
ديننا بصيهاً) أي بحصلها نية  
وقصد. الآن تخصيلها كاصابة  
الغرض بالسهم بجامع حصول  
المتصود والهجرة بترك الهاء  
التروك والهجرة إلى الشيء  
الاتقال إليه عن غيره وفي  
الشرع ترك ما نهى الله عنه  
وقد وقعت في الإسلام على  
وجهين الأول الانتقال عن دار  
الخوف إلى دار الأمن كما في  
هجرة في الحبشة وإهداء الهجرة

التي لا يؤكل لحمها فان وجدت في بول بعضها وزله ما يقتضي الحاقه بالنصوص عليه  
طهارة أو نجاسة ألحقته وان لم تجد فالمتوجبه البناء على الأصل والبراءة كما عرفت قال  
المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه فإذا أطلق الأذن في ذلك ولم  
يشترط حائل بقي من الأبوال وأطلق الأذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام  
جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بغسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا غيرهم مع  
اعتيادهم شربها دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى

\*(باب ما جاء في المذی)\*

(عن مهمل بن حنيفة قال كنت ألقى من المذی شدة وعناء وكنت أكثر منه الاغتسال  
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إنما يجزيك من ذلك الوضوء فقلت  
يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيمك أن تأخذ كفاً من ماء فتنضج به ثوبك  
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن  
صحيح ورواه الأثرم ولفظه قال كنت ألقى من المذی عناء فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكرت ذلك له فقال يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء فتغسل به ثوبك وعن علي بن أبي طالب  
قال كنت رجلاً مداماً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني المقداد  
ابن الأسود سأل فقال فيه الوضوء أخرجه ولم يغسل ذكره ويتوضأ ولا جدواي داود  
يغسل ذكره وأنتبيه ويتوضأ وعن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المذی وكل فخل يمدى فتغسل من ذلك فرجلك  
وأنتيمك وتوضأ وضوءك للصلاة رواء أبو داود الحديث الأول في اسناد محمد بن اسحق  
وهو ضعيف إذا عمن لكونه مدلساً ولكنه هنا صرح بالتحديث وحديث عبد الله  
ابن سعد أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحافظ في التلخيص في اسناده ضعف وفي  
الباب عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود  
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لأحمد والقسافي وابن حبان أنه أمر عمر بن ياسر  
وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجمع بينهم ابن حبان بتعدد الاستدلال ورواه  
أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أنتبيه وذكره وعروة يسمع من علي الكس  
رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسناده لا مطعن فيه قوله  
ألقى من المذی شدة في المذی لغات فتح الميم واسكان الذال المجهمة وفتح الميم مع كسر الذال  
وتشديد الياو بكسر الذال مع تخفيف الياو فالأوليان مشهورتان وأولاهما أفصح  
وأسمى والثالثة حكمها أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي والمذی ماء رقيق أي يضر لرج  
يخرج عنه الشهوة بلا شهوة ولا دنق ولا يعقبه قور وربما لا يحس بخروج وجهه ذكره  
النورى ومثله في الفتح قوله فتنضج به ثوبك قد سبق الكلام على معنى النضج في باب  
نضج بول الغلام وهكذا ورد الأمر بالنضج في الفرج عند مسلم وغيره قال النووي معناه



من مكة الى المدينة الثانية  
الهجرة من دار الكفر الى دار  
الايمان وذلك بعد ان استقر  
صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر  
اليه من أمكنه ذلك من المسابن  
وكانت الهجرة اذ ذلك تختص  
بالانتقال الى المدينة الى أن  
قصت مكة فانقطع الاختصاص  
وبقي عموم الانتقال من دار  
الكفر لمن قدر عليه باقيا ودنيا  
بضم الدال وحكى ابن قتيبة  
كسرها وهي فعلى من الدنوى  
اقرب سميت بذلك لسببها  
للاخرى وقيل لانوها الى الزوال  
واختلف في حقيقةتها فقبل هي  
ما على الارض من الهواء والحو  
وقبل هي كل الخلقوفات من  
الجواهر والاعراض والاول  
أولى لكونها فيه مما قبل قيام  
الساعة ونطلق على كل جزء  
منها مجازا ثم ان لفظها مقصور  
غير منون للتأنيث والعامة وحكى  
تنوينها وعزه ابن دحية الى رواية  
الكشميني وضعفها لانه لم يكن  
الكشميني ممن يرجع اليه  
في ذلك والصحيح جوازه وفي  
القاموس الدنيا قبض الآخرة  
وقد تنون وجمعها دما وقال  
النبي دينا هو تانيث الادنى ليس  
بمصرف لاجتماع الوصفية  
ولزوم حرف التأنيث ونعقب بان  
لزوم التأنيث للالف المقصورة  
كاف في عدم الصرف  
وأما الوصفية فقد ل ابن ماث  
استعمال دينا منكرافيه  
اشكال لانها فعل التفضيل

العسل فان الفضع يكون غسلا ويكون رشاً وقد جاء في الرواية الاخرى فاغسل وفي  
الرواية المذكورة في الباب يغسل ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الاخرى فتغسل من  
ذلك فرجل فتعين حمله عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية  
الاثرم بل فقط فترش عليه وليس المصير الى الاشد بمتعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد  
الشريعة المألوفة فيكون الرش مجزئاً كافلاً قولاً مذهباً صيغة مبالغتها من المني يقال  
مذي يمني كضى يضي ثانياً ويقال أمذى يمني كاعطى يعطى ومذرى يمني كغطى  
يغطي قولاً وانثييه أى خصيته قوله عن الماء يكون بعد الماء المراد به خروج المني  
عقب البول متصلاً به قوله وكل فخل يمني الفعل الذي كرم من الحيوان ويمني يفتح الياء  
وضهها يقال مذي الرجل وأمذى كما تقدم وقد استدلل بأحاديث الباب على أن الغسل  
لا يجب لخروج المني بل في الفتح وهو اجماع رعى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر  
بالوضوء من أول وعلى أنه يتعين الماء في تطهيره لقوله كناس ماء وحقة من ماء وتفو  
العلماء على أن المني نجس ولم يخالف في ذلك إلا بعض الامامية محبين بأمر النضج لايزيله  
ولو كان نجساً لوجب لازلة ويلزمهم القول بطهارة العذرة لان النبي صلى الله عليه  
وسلم أمر بمسح النعل منها بالارض والصلاة فيه او المسح لايزيلها وهو باطل بالاتفاق وقد  
اختلف أهل العلم في المني اذا أصاب الثوب فقال الشافعي واسحق وغيرهما لا يجزئيه  
إلا الغسل أخذوا برواية الغسل وفيه ما سلف على أن رواية الغسل غماهي في الفرج لافي  
الثوب الذي هو محل النزاع فانه لم يمارض رواية لمضغ المذكورة في الباب معارض  
فادكتفاه صحيح مجزئ واستدل أيضاً بما في الباب على وجوب غسل الذكر والانثيين على  
الممني وأما كمال محل المني بضمها ما ربه ذهب الاوراعى وبعض الحنابلة وبعض  
المالكية وذهب المعتزلة والشرقيتان وهو قول الجمهور الى أن الواجب غسل المحل الذي  
أصابه المني من البدن ولا يجب تعميم الذكر والانثيين ويؤيد ذلك ما عدا الاسماعيلي  
في رواية بالنظر قوساً وغسله وأعاد الضمير على المني ومن الحنابلة أن ابن حزم مع ظاهر ربه  
ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال يجب غسل كل شيء لامر عليه وهذا بعد أن  
روى حديث فليغسل ذكره وحديث واغسل ذكرك ولم يقدح في صحتهما واغاب عنه أن  
الذكر حقيقة لجميعه ومحار البعض وكذلك الانثى حقيقة لجميعه ما فكلان الآثار  
بظاهر ربه الذهاب الى ما ذهب اليه الاولون واختلف الفقهاء هل المني في معنول أو هو  
حكم تعبدى وعلى الثاني تنجب النية وقيل الأمر بغسل ذلك ليتخلص منه كقول  
الطحاوى

• (باب ما جاء في المني) •

(عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب

فيصلى فيه رواه الجماعة الا البخارى وداود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسل

فكان من حقها ان تستعمل  
باللام كالكبرى والحسنى قال  
الا انها خلعت عنها الوصفية  
وأجريت مجرى ما يمكن وصفها  
قط (أو إلى امرأة) ولا يذرو  
امرأة (يشكها) أي يتزوجها  
كافي (رواية الأخرى) فمجرته  
إلى ما هاجر إليه) من الدنيا  
والمرأة والجسلة جواب الشرط  
في قوله من والأصل تعار الشرط  
والجزاء وهو يتبع تارة باللفظ  
وهو الأكثر وتارة بالمعنى وفيهم  
ذلك من السياق وقال بعضهم  
إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر  
أو الشرط والجزاء علم منهما  
المباغاة في التعظيم أو في التحقير  
وقد اتهمنا سبب هذا الحديث  
قصة مهاجر أم قيس المروية في  
المجمع الكبير للطبراني بإسناد  
رجاله ثقات وذكر أبو الخطاب  
ابن دحية ان اسم المرأة قبيلة  
وأما الرجل فلم يسمه أحد من  
صنف في الصحابة فيما رأيت وهذا  
السبب وان كان خاص المورد  
لكن العبرة به عموم اللفظ  
لا بخصوص السبب والتنصيص  
على المرأة من باب التنصيص  
على الخاص بعد العام للاهتمام  
والتميز إذا كانت في سياق  
الشرط ثم ونسكتة الاهتمام  
الزيادة في التحذير لان الاقتتان  
بهما أشد وانما وقع الذم هنا على  
صباح ولا ذم فيه ولا مدح ليكون  
فاعله باطن خلاف ما أظهره  
خروجه في الظاهر ليس لطلب  
الدنيا وانما خرج في صورة طلب

المني من ثوبه بعرق الذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه وفي لفظ متفق  
عليه كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل  
في ثوبه بقع الماء وللدارقني عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً قلت فقد بان من مجموعصوص جوازاً ذميرين  
وعن اسامة بن يوسف قال حدثنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس  
قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم لم عن الماء يصيب الثوب فقال اغسلوه عنزة لمحاظ  
والصاق وانما يكفيك ان تمسحه بجرقة او باخرة رواد الدارقني وقال لم رفعه غير  
اسحق الأزرق عن شريك قال وهذا لا يضر لان اسحق امام مخرج عنه في الصحيحين  
فيقبل رفعه وزيادته) حديث عائشة ليسنده البخاري وانما ذكره في ترجمة باب وانظ  
إلى داود ثم يصلي فيه واقتطع الترمذي رحمه الله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأصابعي وفي رواية وأني لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يابساً بظفري  
وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقني عن عائشة انها كانت تحت المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي راخرح أبو عوانة في صحيحه وأبو بكر  
البراز من حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا  
كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً الحديث الباب وأعله البرزبالا رسال قال الحافظ وقد  
ورد الأمر بفرقه من طريق صحيحه روى ابن الجارود في المتقى عن محمد بن يحيى عن أبي  
حذيفة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحرث قال كان عند عائشة  
ضيف فاجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يأمر بأبعثته قال وأما الأمر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي  
والطحاوي مرفوعاً وأخرجه أيضاً البيهقي موقوفاً على ابن عباس وقال الموقوف هو  
الصحيح قوله أفرك أي لا قاله بعرق الذخر هو حشيش طيب الرشح قوله كنت  
أغسله أي أثر الجنابة أو المني قوله بقع الماء هو بدل من أثر الغسل وقد استدل به في  
الباب على انه يكتفي في إزالة المني من الثوب بالغسل أو الذرك أو الحث وقد اختلف أهل  
العلم في المني فذهب المعتز وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في  
تطهيره فركه إذا كان يابساً وهو رواية عن أحمد وقالت المعتز ومالك لا بد من غسله رطباً  
ويابساً وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه صلاة وقال الحسن بن صالح لا تعاد الصلاة  
من المني في الثوب وان كان كثيراً وتعاد منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم  
في المحلى وروى ما غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال  
الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته ونسبه إلى وروى إلى الكثيرين  
وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر  
وعائشة قال وقد غلط من أوهم أن لشافعي منفرد بطهارته احتج القائلون بنجاسته

فضيلة الهجرة ووقع في رواية  
الجدي هذه حذف أحد  
وجهي التقسيم وهو قوله فمن  
كانت هجرته الى الله ورسوله  
فهجرته الى الله ورسوله وقد  
ذكره البخاري من غير طريق  
الجدي وإنما اختار الابداء  
بهذا السياق الناقص مبالا الى  
جواز الاقتصار من الحديث ولو  
من اثباته كما هو الراجح وقيل غير  
ذلك وقد اتفق على انه لا يصح  
مسندا الا من رواية عمر وفيه  
اشارة الى أن من أراد الغنيمة  
صحح العزيمة ومن أراد المواهب  
السنية أخلص النية ومن  
أخلص الهجرة ضاعف  
الاخلاص أجرة فمن كانت  
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى  
الله ورسوله وإنما شال المطالب  
على قدره المطالب وإنما تدرك  
المقاصد على قدر عنا المقاصد (ع)  
على قدر أهل العزم تأتي العزائم  
واستدل بهذا الحديث على انه  
لا يجوز الاقدام على العمل قبل  
معرفة الحكم لان فيه ان  
العمل يكون منقضا اذا خلا عن  
النية ولا يوضح نية فعل الشيء  
الا بعد معرفة حكمه وعلى ان  
الغافل لا تكليف عليه لان  
القصد يستلزم العلم بالمقصود  
والغافل غير قاصد وعلى ان من  
صام تطوعا بنية قبل الزوال أن  
لا يحسب له الا من وقت النية  
وهو مقتضى الحديث لكن  
تمك من قال بنعطفها بدليل  
آخر ونظيره حديث من أدرك

بما روى في غسله والغسل لا يكون الا شئ نجس وأجيب بأنه لم يثبت الامر به له من  
قوله صلى الله عليه وسلم في شئ من أحاديث الباب وإنما كانت تفعله عائشة ولا حجة في  
فعلها الا اذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بنعائها وأقرها على ان عمله بنعائه  
وتقريره لها لا يدل على المطلوب لان غاية ما هنالك انه يجوز غسل المني من الثوب وهذا  
على خلاف فيه بل يجوز غسل ما كان متفقا على طهارته كالطيب والتراب فكيف  
بما كان مستقذرا وأما الاحتجاج بحديث عمار مر فوعا بلقط إنما تغسل الثوب من  
الغائط والبول والمذي والمني والدم والقيء أخرجه البزار وابو يعلى الموصلي في  
مسنديهما وابن عدى في الكامل والدارقطني والبيهقي وانه قيل في الضعفاء وأبو نعيم  
في المعرفة فأجيب عنه بأن الجماعة المذكورين كلهم ضعفاء الا ابا يعلى لان في  
اسناده ثابت بن حماد اتهمه بعضهم بالوضع وقال الدلائلي اجهوا على ترك حديثه  
وقال البزار لا يعلم لثابت الا هذا الحديث وقال الطبراني انقرذه ثابت بن حماد ولا يروى  
عن عمار الا به ذا الاسناد وقال البيهقي هذا حديث باطل انما رواه ثابت بن حماد وهو  
متهم قال الحافظ قلت ورواه البزار والطبراني من طريق ابراهيم بن زكريا عن حماد بن  
سالم عن علي بن زيد ابى ابراهيم ضعيف وقد غلط فيه انما يرويه ثابت بن حماد انتهى  
فهذا مما لا يجوز الاحتجاج به وله واحتج القائلون بالطهارة برواية الفرق ويجاب عنه  
بمثل ما سلف من انه من فعل عائشة الا انه اذا فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على  
ذلك أفاد المطلوب وهو الاكتفاء في ازالة المني بالفرق لان الثوب ثوب النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو يصلي فيه بعد ذلك كما ثبت في لرواية المذكورة في الباب ولو كان الفرق  
غير مطهر لما اكتفى به ولا صلى فيه ولو فرض عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على  
الفرق فصلاته في ذلك الثوب كافية لانه لو كان نجسا لنبه عليه حال الصلاة بالوحى كما به  
القدر لذي في الفعل وأيضا ثبت التمسك للربط والحذر لليابس من فعله صلى الله عليه  
وسلم كما في حديث الباب وثبت أمره بالتمسك وقال انما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو آخره  
وأجيب بأن ذلك لا يدل على الطهارة وانما يدل على كنية التطهير فغاية الامر انه نجس  
خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء والماء لا يتعين لازالة جميع النجاسات كما حرره  
في هذا الشرح سابقا والزم طهارة العذرة التي في العمل لان النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر به فيها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها قالوا قال صلى الله عليه وسلم انما هو  
بمنزلة الخاطو والبراق والبصاق كما في الحديث السابق وأجيب بأنه موقوف كما قال  
البيهقي قالوا الاصل الطهارة فلا تنتقل عنها الا بدليل وأجيب بان التعبد بالازالة  
غسلا او مسحا او فركا او حثا او مسحا او حثا ثابت ولا معنى لكون الشئ نجسا الا انه  
مأمور بازالته بما حال عليه الشارع فالصواب ان المني نجس يجوز تطهيره باحد  
الامور الواردة وهذا خلاصة ما في المسئلة من الادلة من جانب الجميع وفي المقام

من الصلاة ركعة فقد أدركها  
 أي أدرك فضيلة الجماعة  
 أو الوقت وذلك بالانقطاع  
 الذي اقتضاه فصل الله تعالى  
 وعلى أن الواحد الثقة إذا كان  
 في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك  
 المجلس شيئا لا يمكن غنائه عنه  
 ولم يذكره غيره أن ذلك لا يدح  
 في صدقه خلافا لمن أعل بذلك  
 لأن عاقبة ذكره عن عمر خطيبه  
 على المنبر ثم يصح من جهة  
 أحده غير عاقبة واستدل  
 بفهمه على أن ما ليس بعمل  
 لا يشترط النية فيه ومن أمثله  
 ذلك جمع التقديم فان الرجوع من  
 حيث النظرانه لا يشترط له نية  
 بخلاف ما رجه **كثير**  
 الشافعية وخالفهم شيخ الإسلام  
 وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل  
 الصلاة ويقوى ذلك أنه صلى  
 الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة  
 تبوك ولم يذكر ذلك للأمامين  
 الذين كانوا معه ولو كان شرطا  
 لأعلمهم به واستدل به على أن  
 العمل إذا كان مضافا إلى سبب  
 ويجمع متعده مضافا إلى نية  
 الجنس كمن اعتسق عن  
 كفارة ولم يعين كونها عن ظهار  
 أو غيره لأن معنى الحديث أن  
 الأعمال بنيةها والعمل هنا  
 القيام بالذي يخرج عن الكفارة  
 اللازمة وهو غير محجوج إلى تعيين  
 سبب وعلى هذا لو كانت عليه  
 كفارة وشك في سببها أجزأه  
 أخرجه بغير تعيين وفيه زيادة  
 النص على السبب لأن الحديث

تكملة  
 ١٩٥٨

مطاولات ومقاولات والمسئلة حقيقة بذلك ولكنه أفضى الأمر إلى تلخيص حجج واهية  
 كاحتجاج بشكرمة بن آدم وبكون الأذى طاهرا من جانب السائل بالطهارة  
 وكاحتجاج أنه فضله مستحيلة إلى مستقدروا بأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة  
 والمضى منها وبكونه جاريا من مجرى البول من جانب القائل بالنجاسة وهذا الكلام  
 في معنى الأذى وأما معنى غير الأذى ففيه وجوه وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا  
 نطول بذكرها \* (فائدة) \* صرح الحافظ في الفتح بأنه لا معارضة بين حديث الغسل  
 والفرق لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على  
 الاستصحاب للتطهير لا على الوجوب قال وهذا طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب  
 الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطبا والفرق  
 على ما كان اليابسا وهذه طريقة الحنفية قال والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل  
 بالخبر والقياس معا لأنه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله وإن الاكتفاء بفرقه  
 كالدوم وغيره فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن  
 خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كان يسلت المني من ثوبه بمرق الأذن ثم يصلي فيه  
 ويحتمه من ثوبه يابسا ثم يصلي فيه فإنه تضمن ترك الغسل في الحالتين انتهى كلامه  
 والحق ما عرفته

• (باب أن ما لانفس له سائله لم ينجس بالموت) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم  
 فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء ورواه أحمد والبخاري  
 وأبو داود وابن ماجه ولا جد وابن ماجه من حديث أبي سعيد نخوة) حديث أبي سعيد  
 لفظه في أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فإذا وقع في الطعام فامتلأ به فإنه  
 يقدم السم ويؤخر الشفاء وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من  
 حديث أنس نحوه عند ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال الحافظ واسناده صحيح قوله  
 فليغمسه هذا لفظ البخاري وعند أبي داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يتق بجناحه  
 الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه ورواه أيضا الدارمي وابن ماجه وانظر ابن السكيت  
 إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه أي يغمسه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر داء  
 أو قال سمما واستدل بالحديث على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لانفس له سائله فيه  
 إذ لم يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب والخنفساء الذين  
 وجدتهما صلى الله عليه وسلم ميتين في الطعام فأمر بأقائهما والتسمية عليه والاكل منه  
 ويدل على جواز قتل الذباب بالغمس لصيرورته بذلك عورة وروى على تميم كل المستحب  
 للأمر بطرحه ورواية أناء أحدكم تشمل إناء الطعام والشراب وغيرهما فهي أعم من  
 رواية شراب أحدكم والفائدة في الأمر بغمسه جميعا هي أن يتصل ما فيه من الدواء

سبح في قصة المهاجر لتزويج المرأة  
 فذكر الدينامع القصص زيادة في  
 التحذير والتفكير وذكر الحفاظ  
 ابن حجر رحمه الله فوائد هذا  
 الحديث في كتاب الايمان حيث  
 قال البخاري في الترجمة قد دخل  
 فيه العبادات والاحكام (عن  
 عائشة رضي الله عنها ان الحارث  
 بن عاصم قال لعائشة في الرسم فقط  
 تخفيني) (ابن هشام) هو الخزومي  
 أخو أبي جهل وشقيقة أسلم يوم  
 الفتح وكان من فضلاء الصحابة  
 واستشهد في فتوح الشام سنة  
 خمس عشرة (رضي الله عنه) سأل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم) بحمل ان تكون عائشة  
 حضرت ذلك فيكون من  
 مسندها أو الحارث أخبر بذلك  
 فيكون من مرسل الصحابة وهو  
 محكوم بوصله عند الجمهور  
 (فقال يا رسول الله كيف يأتيك  
 الوحي) (المسؤول عنه صفة الوحي  
 نفسه أو صفة حامله أو ما هو أعلم  
 من ذلك وعلى كل تقدير فانه  
 الاتيان الى الوحي مجاز لان  
 الاتيان حقيقة من وصف حامله  
 (فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أحياناً) جمع حين يطلق  
 على كثير الوقت رقبته والمراد  
 به هنا مجرد الوقت فكأنه قال  
 أوقاتاً وهو نصب على الظرفية  
 وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أي  
 يأتيني الوحي أحياناً (مثل صلصلة  
 الجرس) أو حال أي يأتيني مشابها  
 صوت صلصلة الجرس والصلصلة

بالطعام أو الشراب كما اتصل به الداء فيتعادل الضر والنافع فيندفع الضر  
 \* (باب في ان الآدمي المسلم لا يجنس بالموث ولا شعره واجباً ولا انفصال) \*  
 (قد أبلغنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا يجنس بالموث ولا شعره واجباً ولا انفصال) قال البخاري  
 وقال ابن عباس المسلم لا يجنس حياً ولا ميتاً وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لما رمى الجمرة ونحرت سكره وحلق ناول الحلاق شبهه بالإبر فحلقه ثم دعا أبو طلحة  
 الأنصاري فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الأيسر فقال احلقه فحلقه فأعطاه أبو طلحة وقال  
 أقسمه بين الناس متفق عليه وعن أنس قال لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
 يحلق الخمار رأسه أخذ أبو طلحة بشعر أحد شقي رأسه بيده فأخذ شعره فجاء به إلى أم سلمة  
 قال وكانت أم سلمة تدور في طيها رواءاً أحد دوعن أنس بن مالك أن أم سلمة كانت تسقط  
 للنبي صلى الله عليه وسلم نطعاً فيقبل عندها على ذلك الموضع فإذا قام أخذت من عرقه  
 وشعره فجمعتهم في قارورة ثم جمعتها في سكر قال فلما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى ان  
 يجعل في خنوطه أخرجه البخاري وفي حديث صالح الحديبية من رواية مسور بن مخرمة  
 ومروان بن الحكم ان عمرو بن مسعود قام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
 رأى ما يصنع به أصحابه ولا يلبسوا قالوا لا بدروه ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذوه  
 رواءاً أحد دوعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال أرساني أهلي إلى أم سلمة بقدر من ماء  
 فحافت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا أصاب  
 الناس عني أو شيء من ليها ناء فحلفت لا تشرب منه فاطلمت في الجبل فرايت  
 شعرات حمراء رواه البخاري وعن عبد الله بن زيد وهو صاحب الإذان أنه شهد النبي صلى  
 الله عليه وسلم عند المنبر ورجل من قريش وهو يتسم ضاحي فلم يصبه شيء ولا صاحبه  
 فحلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه في ثوبه فأعداء منه وقسم منه على رجال وقلم  
 أظنارهم فأعطى صاحبه قال وان شعره عندنا الخضوب بالخنا والكمم رواه أحمد  
 أحاديث الباب يشهد بعضها لبعض وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله في  
 ترجمة الباب قد أبلغنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا يجنس الخ قد تقدم الحديث في باب  
 طهارة الماء المتوضأ به وقد تقدم شرحه هنالك يقول وعن أنس سياتي هذا الحديث بنحو  
 ما هنأ في الحج في باب النحر والحلاق وقد روي بالفاظ منها ما ذكره المصنف هنا ومنها  
 ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فحلق  
 رأسه ودفع إلى أبي طلحة الشق الأيمن ثم حلق الشق الآخر وأمره أن يقسم بين الناس  
 والمسلم من رواية انه قسم الأيمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس اشعرة والشعرتين  
 وأعطى الأيسر أم سلمة وفي لفظ فأما الأيمن فوزعه أبو طلحة بأمره صلى الله عليه وسلم  
 وأما الأيسر فأعطاه أم سلمة زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم اتبعه في طيها قال

بعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت مندارك لا يعرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس يسكون الراء وهو الحسن وقد طال الكرماني في تعريف الجرس بما لا طائل تحته قيل والصلة المذكورة صوت الملك بالوحي وقيل صوت حفيف أجنحة الملك والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه متسع لغيره ولا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالقصد هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لفهامهم والحاصل ان الصوت له جهران جهة قوة وجهة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطنين وقع التنكير عنه (وهو أشده على) فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلني ورفع الدرجات ويفهم منه أن الوحي كله أشكل من القهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسماع وهي هنا اما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الاول واما باتصاف القائل بوصف السامع وهو

النودي فيه استحباب البداءة بالشق الايمن من رأس الملقوق وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الاذى وبه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وفيه المواساة بين الاصحاب بالعطية والهدية قال الحافظ وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنقيح من يتولى التفرقة على غيره واختلاف في اسم الحلق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الحلق بالحديثة وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهي طريقة العراقيين وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذارهم عنها بأن النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره اعتذار فاسد لان المكرمات لا تثبت الابدال قال الحافظ فلا يلتفت الى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم على الطهارة هذا كله في شعر الاذى وأما شعر غيره من غير المالك كقول فقيه خلاف مبني على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا فذهب جمهور العلماء الا انه لا ينجس بالموت وذهبت الشافعية الى انه ينجس بالموت واستدل بالطهارة بما ذكره ابن المنذر من انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من اجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت والحياة قوله تدوفه الدوف الخلط والبل بما ونحوه دفت المسك فهو مدوف ومدوف أي مبلول أو مسحوق ولا نظيره سوى مصوون كذا في القاموس ومثله في النهاية قوله قطع ابكسر النون وقصهما مع سكون الطاء وتحرى كيه ابساط من الادم الجيع انطاع ونطوع قوله في سلك بهمله مضمومة فكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوقا مضولا مججوبا بالماء ويعرك شديدا ويصح به من الخيري لئلا يلبصق بالاناء ويترك له ثم يسحق المسك ويعرك شديدا ويترك يومين ثم يشق بمسلة وينظم في خيط قنب ويترك سنة وكلما عتق طابت رائحته قاله في القاموس والرامك بالراء كصاحب شيء أسود يخط بالمسك والقنب نوع من السكان وفيه دليل على طهارة العرق لانه وقع منه صلى الله عليه وسلم التقرير لاسليم وهو مجمع على طهارته من الاذى قوله يججل بجيمين مضمومتين بينهما الام الجرس قال الكرماني ويحمل على انه كان عموها بضعة لانه كان كله فضة قال الحافظ وهذا ينبغي على ان أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آية الفضة في غير الاكل والشرب ومن أين له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز لا في الاكل والشرب لان الادلة لم تدل على غيرها بين الحالتين قوله خفضت بجاهين وضادين معجمات والخفضة تحريك الماء قوله والكنم هو نبت يخلط بالحذاء وسيأتي ضبطه وتفسيره

• (باب النهي عن الانتفاع بجلام لا يؤكل لحمه) •

(عن أبي الملق بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع

البشرية وهو النوع الثاني  
والاول أشد بلاشك وانظرا  
لا يختص بالقرآن كما في حديث  
لابس الجبة المتضخم بالطيب  
في الحج فان فيه أنه رآه صلى الله  
عليه وسلم حال نزول الوحي عليه  
وانه لم يغط (فينصم عن) الوحي  
أو الملك أي يتلع وينجلي  
فابغثاني من السكر والشدة  
قرئ يفهم بفتح الياء وسكون  
الفاء وكسر الصاد كذا في  
الوقت من باب ضرب وقرئ  
من أنصم المطرا اذا قلع رباي  
قال في المصابيح وهي لغة قليلة  
وقرئ مبنيا للمفعول والفاء  
عاطفة وأنصم انقطع من غير  
بينونة ومنه قوله تعالى لا انفصام  
لها و قيل المعنى ان الملك يفارقي  
ليعود الى وأنصم بالفتح  
انقطع بآبائه والجامع بينهما بقاء  
العلاقة (وقد وعيت) أي فهمت  
وجعت وحفظت (عنه) أي  
عن الملك (ما قال) أي القول  
الذي قاله وفيه اسناد الوحي الى  
قول الملك ولا معارضة بينهما وبين  
قوله تعالى حكاية عمر قال من  
الكفار ان هذا الاقول البشر  
لانهم كانوا ينكرون الوحي  
ويشكرون مجيء الملائكة وهذا  
الضرب من الوحي شبيه بما يوحى  
الى الملائكة على ما رواه أبو  
هريرة رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا  
قضى الله في السماء امر اضربت  
الملائكة بأجنحتها خضعانا  
لقوله كأنها سلسلة على صفوان

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وزاد أن يقتصر وعن معاوية بن أبي سفيان انه  
قال لنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتعلون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن جلود النور أن يركب عليها قالوا اللهم نعم رواه أحمد وأبو داود ولاحمد أنشدكم  
الله أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب صنف النور قالوا نعم قال وانا أشهد  
وعن المقدم بن معدي كرب انه قال لمعاوية أنشدك الله هل تعلم ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود والنسائي  
وعن المقدم بن معدي كرب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير والذهب  
ومبائر النور رواه أحمد والنسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تصعب الملائكة رفة فيها جلد نمر رواه أبو داود حديث أبي المليلج قال الترمذي لانهم  
قال عن أبي المليلج عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة وأخرجه عن أبي المليلج عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مرسل قال وهذا أصح وحديث معاوية أخرجه أيضا ابن ماجه وحديث  
المقدم الا قال رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي حديثا بقبية عن بجير عن  
خالد قال وقد المقدم اموز كرفيه قصة طويلة وبقية بن الوليد فيه مقال مشهور وحديثه  
الثاني اسناده صالح وحديث أبي هريرة في اسناده أبو العوام عمران القطان وثقه عنان  
ابن مسلم واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله النور في رواية الفار وكلاهما  
جمع نمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سميع  
اجر أو أخت من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود ويض وفيه شبهة من الاسد الا أنه  
أصغر منه ورأيت في طيبة بخلاف الاسد وبينه وبين الاسد عدة وهو بعد الوثمة  
فربما وثب أربعين ذراعا وانما نهى عن استعمال جلده لما فيه من الزينة والخيلاء ولانه  
زى العجم قوله صنف بالاصاد المهملة كصرد جمع صفة وهي ما يجعل على السرج قوله  
ومبائر النور المبائر جمع مبيثة والمبيثة بكسر الميم سكون التحتية وفتح المثناة بعدها راء  
ثم هاء ولا همزة فيها وأصلها من الوثارة وقد روى البخاري عن بعض الرواة انه فسرهما  
بجلود السباع قال النووي هو تفسير بابل لما أطبق عليه أهل الحديث قال الحافظ  
ليس يبطل بل يمكن توجيهه وهو ما اذا كانت المبيثة وطاء وصنعت من جلد ثم حشيت  
والنهي حديثنا عنها اما لانها من زى الكفار واما لانها لا تذكى غالبا و قيل ان المبائر  
مراكب تتخذ من الحرير والديباغ وسيأتي الكلام على الحرير في كتاب اللباس قوله  
لا تصعب الملائكة رفة الخ فيه انه يكره اتخاذ جلود النور واستصحابها في السفر وادخالها  
البيوت لان مفارقة الملائكة للرفة التي فيها جلد نمر تدل على انها لا تتجمع جماعة أو منزلا  
وجد فيه ذلك ولا يكون الا لعدم جواز استعمالها كما ورد ان الملائكة لا تدخل بيئاته  
نصا وير وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاوير وجعلها في البيوت وهذا الحديث والذي  
قبله يدلان على قوة تفسير المبيثة بجلود السباع وأحاديث الباب استدلت بها المصنف رحمه

فأذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا

قال ربكم قالوا الحق وهو العلي  
الكبير وفي الباب أحاديث  
على أن العلم بكيفية الوحي  
سر من الأسرار التي لا يدركها  
العقل وفيه دلالة على أن  
سماع الملك وغيره من الله تعالى  
يكون بحرف وصوت يليق بشأنه  
سبحانه وقد دلت الأدلة الصحيحة  
الكثيرة على ذلك خلافاً لمن  
أنكره فإرا عن التشبيه وأوله  
بخلق الله للسامع علماً ضرورياً  
والسنة المطهرة ترد كما هو مقرر

في محله وهذا أحد أنواع الوحي  
والضرب الآخر هو الذي أشار  
إليه صلى الله عليه وسلم بقوله  
(وأحياناً يقتل) أي بتصور  
(ل) أي لا تجلي فاللام تعليلية  
(الملك) أي جبريل (رجلاً)  
أي مثل رجل كدحية أو غيره  
وفيه دليل على أن الملك يتشكل  
بشكل البشر قال المتكلمون  
اللائكة أجسام علوية لطيفة  
تتشكل في أي شكل أرادوا  
وزعم بعض الفلاسفة أنها  
جواهر روحانية والحق أن تقتل  
الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته  
انقلبت رجلاً بل معناه أنه  
ظهر بتلك الصورة تأييداً لمن  
يخطبه والظاهر أن القدر  
الزائد لا يفي بل يخفى على الرافق  
فقط ولا ي الوقت يقتل الملك  
على مثال رجل (فيكم في فاعى  
ما يقول) أي الذي يقوله وقال  
في الأول وعيت لأن الوحي حصل  
قبل الفهم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الاتقاع بها وقد اختلف في حكمه انتهى فقال البيهقي  
يحتمل أن النهي وقع لما يلقى عليهما من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحتمل أن  
النهي عام لا يدبغ منها إلا جمل النجاسة أو أن النهي لا جمل إنما هو أكأهل السرف  
والخيلاء وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناء على  
أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية  
ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها واقتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كما لا  
ملازمة بين النهي عن الذهب والحريرونجاستهم ما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدباغ  
مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من  
أحاديث الباب الذي بعده من وجه لشعولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع وما كان  
غير مدبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه  
في اليابسات وتمنع دموعها طهارته بذكاة أو دباغ انتهى

\*(باب ما جاء في تطهير الدباغ)\*

(عن ابن عباس قال تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فمر بها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال هلا أخذتم إهابها فبغموه فاتفقتم به فقالوا إنها ميمونة فقال انما حرم أكلها  
رواه الجماعة ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعله من مسندها وليس فيه للجاري  
النسائي ذكر الدباغ بحال وفي النسخ لا أحد أن داجنا لميمونة ماتت وقال رسول الله  
ألا اتفقتم إهابها لا بغموه فإنه ذكاته وهذا تنبيه على أن الدباغ إنما يعمل فيما تعمل  
فيه الذكاة وفي رواية لا أحد والدارقطني يطهرها الماء والقرظ رواد الدارقطني مع غيره  
وقال هذه أسايد صحاح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني وفي  
إسناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان  
والدارقطني بلفظ أنه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجزون شاة لهم مثل الحمار  
فقال لو أخذتم إهابها فبغموه فقالوا إنها ميمونة فقال يطهرها الماء والقرظ وصححه ابن السكن  
والحاكم قوله أخذتم إهابها إهاب ككتاب الجلد أو ما يدبغ قاله في القاموس قال أبو  
داود في سننه قال النضر بن شميل إنما يسمى إهاباً ما لم يدبغ فإذا دبغ لا يقال له إهاب إنما  
يسمى شاة وقربة وسيد كره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والإهاب الجلد ما لم يدبغ  
وبقية الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن داجنا الداجن  
المتيم بالمكان ومنه الشاة إذا ألفت البيت قوله فإنه ذكاته أراد أن الدباغ في التطهير  
بمنزلة الذكاة في إحلال الشاة وهو تشبيهه بليسع وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن  
حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبلى بلفظ دباغ الأديم ذكاته قال الحافظ  
راسناده صحيح قال أحمد الجون لا أعرفه وهذاعله الأثرم قال الحافظ وقد عرفه غيره  
على بن المديني وروى عنه يعني الجون الحسن وقتادة وصحح ابن سعد وابن حزم وغير



الثاني أي لانه في حالة المكاملة ولا يتصور قبلها وأنه في الاول قد تلبس بالصفات الملكية فاذا عاد الى حالته الجلية كان حافظا لما قبل له فآخبر عن الماضي بخلاف الثاني فانه على حالته المعهودة وليس المراد حصر الوحي في هاتين الحالتين بل العال بجميته عليهما وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ونزول اسرافيل أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح والنكت في الروح والالهام والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة وقد ذكر الحلبي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي وجموعها يدخل فيما ذكره فقرأ فيعلمي مكان فيكلمني والظاهر انه تعجيف وزاد أبو عوانة في صحيجته وهو أهونه على (قالت عائشة رضي الله عنها) بمحذف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة وصرح به ابن مالك وهو عادة المصنف في المسند المعطوف وبإثباته في التعليق وحينئذ فيكون مسنداً يرجح أن يكون من تعاليقه ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل لان في الاول أخبر عن مسئلة الحوث وفي الثاني عما شاهدته تأييد الخبر الاول (ولقد رأيته) صلى الله عليه وآله وسلم هذا مقول عائشة والوارث للقصم واللام لتأكيده أي والله ليقداً بصيرته (ينزل) بفتح أوله

راحدان له صحبة وتعقب أبو بكر بن مفلح ذلك على ابن حزم وفي الباب أيضاً عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلة عنه بلفظ دباغ كل اهاب طهوره وأمه له في مسلم من حديث أبي الخير عن أبي وعلة بلفظ دباغه طهوره ورواه الدوالي في الكنى من حديث ابن عباس بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذكاة كل مسك دباغه ورواه البزار والطبراني والبيهقي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة ألا استعمتم باهاها فان دباغ الاديم طهوره وفي اسناده يعقوب بن عطاء مضمومة يحيى بن معين وأبو زرعة وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديثه أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يتوضأ من سقاء فقيل له انه ميمونة فقال دباغه يزيل خبثه أو نجسه أو رجسه وصححه الحاكم والبيهقي وعن عائشة عند النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ دباغ جلود الميتة طهورها وعن المغيرة بن شعبه عند الطبراني وعبد زيد بن ثابت عند الطبراني أيضاً وعند الحاكم أبي أحمد في الكنى وفي تاريخ يسابور وعن أبي امامة عنه أنه أيضاً عن ابن عمر عنه أيضاً وعند ابن شاهين وعن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عند البيهقي وأيضاً عن أنس عند ابن منده وعن جابر عنه أيضاً وعن ابن مسعود عنه أيضاً الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالدباغ نص في الشاة الميتة التي هي السبب أو نوعه على الخلاف وظاهر فيها عداؤه لان قوله انما حرم من الميتة كلها بعد قولهم انها ميتة يعم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسند ذكرها ههنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم اليه حجج الاقوال مع نسبة بعض المذاهب الى جماعات من العلماء يذكرونهم فتقول المذهب الاول انه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير والموتول من أحدهما ويطهر بالدباغ ظاهر الجلود باطنه ويجوز استعماله في الاشياء اليابسة والمائعة ولا فرق بين ما كوى اللحم وغيره الى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله فانه رجس وجعل الضمير عائداً الى المضاف اليه وقاس الكلب عليه بما مع النجاسة قال لانه لا جملته قال النووي وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن مسعود المذهب الثاني انه لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ قال النووي وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد واحدى الروايتين عن مالك ونسبه في البحر الى أكثر العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الا في بلفظ لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر فكان ناسخا لسائر الاحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والارسال كما سيأتي فلا ينتهض النسخ الاحاديث الصحيحة وأيضاً التاريخ بشهرين كما سيأتي

وكسر ثالثه ولا يذروا الاصيل  
ينزل بالضم والقح (عليه) صلى  
الله عليه وآله وسلم (الوحي  
في اليوم الشديد البرد) الشديد  
صفة جرت على غير ما هي له لانه  
صفة البرد لا اليوم وفيه دلالة  
على كثرة معاناة التعب  
والكرب عند نزول الوحي لما  
فيه من مخالفة العادة وهو  
كثرة العرق في شدة البرد فانه  
يشعر بوجود امر طارئ زائد  
على الطباع البشرية (فيفصم)  
أي يقطع (عنه وان جبينه  
يتقصد) بالصاد المهملة  
المشددة أي يسيل مأخوذ من  
الصد وهو قطع العرق لاسالة  
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق  
المقصود بمبالغة في كثرة  
العرق والجين غير الجهة وهو  
فوق الصدغ والصدغ ما بين  
العين والاذن فلانسان جبينان  
يكتمفان الجهة والمراد والله  
أعلم ان جبينيه معاينة تصدان  
وبتقصدها لتناف تصفيف وقع  
فيه أبو الفضل بن طاهر فرد  
عليه المؤمن الساجي بالناء وقال  
فاصر على التاف قال العسكري  
ان ثبت فهو من قواهم تقصد  
الشيء اذا تكسر وتقطع  
ولا ينجى بعده انتهى (عرفا)  
بنفع الرامو وشرح الجلد وانما  
كان ذلك ليلو صبره فتراض  
لاحتمال ما كلفه من أعباء  
النبوة وفي حديث الباب  
من الفوائد ان السؤال عن  
الكيفية اطلب العلم أي منه

معل لانه من رواية خالد الحذاء وقد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد ومع  
اعلال التاريخ يكون معارضا للحديث الصحيحة وهي أرجح منه بكل حال فانه قد  
روى في ذلك أعني تطهير الدباغ لاديم خمسة عشر حديثا عن ابن عباس حديثان وعن  
أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي امامة  
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على انه لا حاجة الى  
الترجيح بهذا الحديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فيبقى العام على الخاص  
أما على مذهب من يبنى العام على الخاص مطلقا كما هو قول المحققين من أئمة الاصول  
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخرنا صافح كونه مذهباً مبرجواً لانسلم  
تأخر العام هنا لما ثبت في أصول الاحكام والتجريد من كتب أهل البيت ان علياً قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنتفع من الميتة باهاب ولا عصب فلما كان من العدد  
خرجت فاذا نحن بسفلة مطروحة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه لو انتفعوا  
بها هم افقلت يا رسول الله أين قولك بالامس فقال ينتفع منها بأشئ ولو سلمنا تأخر حديث  
ابن عكيم لكان ما سلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الاهاب بالجلد الذي لم يدخ وما  
صرح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كما قدمنا من وجبا لعدم التعارض اذ  
لا نزاع في نجاسة اهاب الميتة قبل دباغه فالحق ان الدباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه  
معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور قال الحارثي  
وعن قال بذلك يعني جواز الاتقاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء  
ابن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشعبي وسالم يعني بن عبد الله وابراهيم التيمي  
وقتادة والضحاك وسعيد بن جبيرة ويحيى بن سعيد الانصاري ومالك والليث والاوزاعي  
والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه والحق الحنظلي وهذا  
هو مذهب الظاهريه كما ساقى المذهب الثالث أنه يطهر بالدباغ جلد ما كول اللحم ولا  
يطهر غيره قال النووي وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك وأبي ثور واسحق بن راهويه  
واختلوا بما في الاحاديث من جعل الدباغ في الاهد كالكاة وقد تقدم بعض ذلك وياتي  
بعض قالوا والذكاة المشبه بها لا يحل بها غير الماء كول فكذلك المشبه لا يطهر جلد غير  
الماء كول وهذا ان سلم لا ينفى ما استفيد من الاحاديث العامة للماء كول وغيره وقد  
تقرر في الاصول ان العام لا يقصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة  
المذهب الرابع يطهر جلود جميع الميتات الا الخنزير قال النووي وهو مذهب أبي حنيفة  
واختلوا بما تقدم في المذهب الاول المذهب الخامس يطهر الجميع الا أنه يطهر ظاهره دون  
باطنه فلا ينتفع به في المائعات قال النووي وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا  
عنه انتهى وهو تفصيل لادليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب والخنزير  
ظاهراً وباطناً قال النووي وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكى عن أبي يوسف وهو

لا يقصدح في البقطين وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره وإن المسؤل عنه إذا كان ذا أقسام يذكر المحيبي في أقول جوابه ما يقتضي التفصيل وروا هذا الحديث مديون الأشيخ المصنف رحمه الله وفيه تابعية والتحديث والأخبار والعنفنة وأخرجه البخاري في بدء الخلق ومسلم في الفضائل (عن عائشة أم المؤمنين) أي في الاحترام لافي الخلوة والنظر (رضي الله عنها) انها (قالت أول ما بدئ به) بضم الباء وكسر الدال (رسول الله صلى الله عليه وآله) (رسلم من الوحي) إليه من تبعيضه وقال القزاني بيانية (لرؤيا الصالحة) وفي رواية معمر بن راس الصادقة وهي لقي ليس فيها ضغث (في النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا المخصوصة بذكر زيادة الإفصاح والبيان أو دفع وهم من يتوهم ان الرؤيا تطلق على رؤية عين فهو صفة موصفة أولان غيرها يسمى حلما أو تنخيص دون الميتة والميتة ذبة لمساء باضغات الاحلام وأهل المعاني يسمونها صفة فارقة وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر فيما حكاه البيهقي وحينئذ فيكون استدعاء النبوة بالرؤيا حصل في شهر ربيع وهو شهر مولده وبدئ بذلك ليكون تهيدا بوطنة له فتنفذ ثم مهلة في البتة أيضا أثر في الضوء وجماع

الراجح كما تقدم لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقياس الكلب عليه لا يتم إلا بعد تسليم ان الضمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محل نزاع ولأقل من الاحتمال ان لم يكن رجوعه إلى المضاف راجحا والمحتمل لا يكون حجة على الخصم وأيضا لا يمنع أن يقال رجسية الخنزير على تسليم ثبوتها لجمعية لحاشعرا وجلدا وعظما مخصوصة بأحاديث الدباغ المذهب السابع انه ينفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها في المائعات واللباسات قال النووي وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا تعريج عليه ولا التفات إليه انتهى واستدل لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهري بقية الروايات وسائر الأحاديث وقدرته في البحر بمخانة الإجماع (وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما أهاب دبغ فقد طهر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال قال الحق عن النضر بن شميل أنما يقال الأهاب بجلد ما يؤكل لحمه وعن ابن عباس عن سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة قد دبغنا مسكها ثم ما زلنا نتبذ فيه حتى صار شئنا راء أحمد والسنائي والبخاري وقال ان سودة مكان عن وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ان ينفع بجلود الميتة إذا دبغت رواه الخمسة إلا الترمذي وللشافعي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال دبغها ما كاتها ولادار قطني عنها عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور كل أديم دبغه قال الدارقطني اسناده كلهم ثقات) الحديث الأول قال الترمذي حسن صحيح ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني بإسناد على شرط الحجة وقال انه حسن ورواه الخطيب في تخفيض المتشابه من حديث جابر والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والبيهقي قول بجلد ما يؤكل لحمه هذا يخالف ما قدمنا على أبي داود ان النضر بن شميل فسر الأهاب بالجلد قبل أن يدبغ ولم يخصه بجلد الماء كقول رواية أبي داود عنه أرجح لموافقة ما ذكره أهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها والمبحث لغوي فيرجع ما وافق اللغة ولم نجد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الأهاب بأهاب ما كول اللحم كما رواه الترمذي عنه قوله مسكها بفتح الميم واسكان السين المهملة هو الجلد قوله شئنا بفتح الشين المعجمة بعد هانوت أي قربة خلقة قوله دبغها ما كاتها استدلال به هذا من قال انه يطهر بالدبغ جلد ميتة لما كول فقط وقد تقدم الجواب عليه قوله طهور كل أديم وكذا قوله أيما أهاب دبغ يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما شامولا ظاهرا وقد تقدم البحث في ذلك

• (باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ) •

(عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلا تفنى

الصوت وسلام الحجر كما في مسلم وأوله مطلقا ما جمعه من بحيرة الراهب كما في الترمذي بسند صحيح (فكان) بالفاء لا ضملي ولا توي ذرو الوقت وابن عساكر وفي نسخة للاضملي وكان أي النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى رؤيا) بالانتوين (الاجات) مجبأ (مثل فلق الصبح) أي أنها شبيهة به في الضياء والوضوح أو التقدير مشبهة ضياء الصبح كروياه دخول المسجد الحرام وعبر بفتح الصبح لأن شمس الضوء قد كانت مبادي أنوارها الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم نورها والاشبه أن القرآن كله نزل يقظة وأن الذي كان يراه صلى الله عليه وآله وسلم هو جبريل (ثم حبب إليه الخلاء) بالمد مصدر بمعنى الخلوة أي الاختلاء وعبر بحبب المبنى لماسم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله أو تنبيه على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الإلهام وانما حبب إليه الخلوة لأن معها فراغ القلب والانقطاع عن الخلق ليجد الوحي منه متمكنا كما قيل أنا في هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبا خاليا فافتكا وفيه تنبيه على فضل العزلة لأنها تزيد القلب من أشغال الدنيا وتذره لله تعالى فيمتجبر منه يتابع الحكمة والخلوة أن يتخلو

الشاة فقال قلولا أخذتم مسكها قالوا أنا أخذنا مسك شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال الله تعالى قل لا آجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم بطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو حم خنزير وأنتم لا تطعمونه ان تلعبغره تنفعوا به فارسلت اليها فسلخت مسكها فادبغته فالتحذت منه قربة حتى تحرق عند هارواه أحمد بن حنبل (صحح) الحديث يدل على تحريم كل جلود الميتة وان الدباغ وان أرجب طهارتها لا يحال أكلها وعماليدل على تحريم الاكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس المتقدم انما حرم من الميتة أكلها وهذا عملا لا أعلم فيه خلافا ويدل أيضا على طهارة جلود الميتة بالدباغ وقد تقدم الكلام عليه

\*(باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ)\*

عن عبد الله بن عكيم قال كتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه الحنفية ولم يذكروا غير أحمد وأبي داود قال الترمذي هذا حديث حسن ولله دارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كأي هذا فلا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وللبخاري في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا شيخنا لنا من جهينة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليهم أن لا تنفعوا من الميتة بشيء وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن حبان وقال عبد الله بن عكيم ثم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة ومع مشايخ جهينة يقولون ذلك وقال البيهقي والخطابي هذا الخبر مرسل وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ليست لعبد الله ابن عكيم حجة وانما روايته كآبه وخالفه الحاكم وأثبت لعبد الله حجة قال الحافظ وأغرب الماورى فزعم أنه نقل عن علي بن المديني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولعبد الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام تضعيف من ضعفه ليس من قبيل الرجال فانهم كلهم ثقات وانما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد ومن الاضطراب فيه ما رواه ابن عدي والطبراني من حديث شبيب بن سعيد عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وانظروا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض جهينة اني كنت رخصت لكم في اهاب الميتة وعصبها فلا تنفعوا باهاب ولا عصب قال الحافظ اسناداه ثقات وتابعه فضالة بن المضل عند الطبراني في الاوسط ورواه أبو داود من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن انه انطلق هو وأناس معه إلى عبد الله بن عكيم فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلى واخبروني ان عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث هذا يدل على ان عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن ان وجد التصريح بسماعه منه حمل على أنه سمعه منه بعد ذلك وفي الباب عن ابن عمر رواه ابن شاهين في النسخ والنسوخ وفيه عدي بن الفضل وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زمعة وهو ضعيف

عن غيرة بل وعن نفسه بره  
وعند ذلك يصير خلتا بأن يكون  
قالبه مما لو اردت علوم الغيب  
وقلبه مقرا لها وخلقته صلى الله  
عليه وآله وسلم انما كانت  
لاجل التقرب لاعلى أن النبوة  
مكتسبة (وكان صلى الله عليه  
وآله وسلم يتخلو بغار حراء) بكسر  
الحاء المهملة وتخفيف الراء  
وبالماء وقصها والقصر لغبة وهو  
مصرف ان أريد المكان  
وممنوع ان أريد البقعة فهي  
أربعة التذ كبر والتأنيث والمد  
والقصر وكذا حكم قباه وحراء  
جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة  
أميال على يسار الذهاب الى  
منى والغار نسب فيه وجمعه  
غيران قال الشيخ مجسد الدين  
الفهرورز آبادي في سفر السعادة  
ولما قربت أيام الوحي أحب  
الخلوة والانفراد فكان يتخلى  
في جبل حراء به غار صغير طوله  
أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث  
في بعض المواضع وفي بعضها أقل  
اختار محل الخلوة هناك انتهى  
(فيبحث فيه) بالحاء المهملة  
وآخره مثناة وهو من الافعال  
التي معناها الساب أي اجتناب  
فاعلم المصدر هامل تأم وتجنب  
اذا اجتنب الاثم والحب أو هي  
بمعنى يتجنب بالنساء أي يتبع  
الحنيفة دين إبراهيم والنساء  
تبدل ثاء في كثير من كلامهم  
وقد وقع في رواية ابن هشام  
في السيرة يتجنب بالنساء (وهو  
التعبد) وهذا التفسير للزهرى

ورواه أبو بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى قال الشيخ الموفق اسناده حسن قال  
الحازمي في التامع والمنسوخ في اسناد حديث ابن عكيم اختلاف رواه الحكم مرة عن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ورواه عنه القاسم ابن مخيمرة عن خالد عن الحكم  
وقال انه لم يسمعه من ابن عكيم ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا واخبروه ولولا  
هذه العمل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم ثم قال وطريق الانصاف  
فيه أن يقال ان حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صح ولكنه كثير الاضطراب  
لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة ثم قال فالمصير الى حديث ابن عباس أولى لوجوه من  
الترجيح ويحمل حديث ابن عكيم على منع الاتضاع به قبل الدباغ وحينه ذبى اهابا  
وبعد الدباغ يسمى جادا ولا يسمى اهابا هذا معروف عند أهل اللغة وليكن جمعاً  
بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى ومحصل الاجوبة على هذا الحديث  
الارسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم  
سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن  
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشيخة من جهينة وتارة عن قرأ الكتاب ثم  
الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين أو  
أربعين يوماً وثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصح ثم القول بوجوبه  
بأن الاهاب اسم للجلد قبل الدباغ لا بعده حملة على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما  
ثم الجمع بين هذا الحديث والاحاديث السابقة بان هذا عام وتلك خاصة وقد سبق الكلام  
على ذلك في باب ما جاء في تطهير الدباغ مستكملاً قال المصنف رحمه الله وأكثر أهل العلم  
على ان الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة  
الينسخها قال الترمذي سمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحد بن حنبل يذهب الى هذا  
الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم ترك أحد هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روى بعضهم فقال عن  
عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة انتهى قال الخلال لما رأى أبو عبد الله تزلزل  
الرواة فيه توقف

### • باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح •

(عن سلمة بن الأكوع قال لما أمسى اليوم الذي فتحت عليه سم فيه خيبر اوقدوا نيرانا  
كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على أي شيء توقدون قالوا على لحم  
قال على أي لحم قالوا على لحم الحمر الانسية فقال اهرقوها واكسروها فقال رجل  
يا رسول الله أو نهر يدها ونفسها فقال أو ذاك وفي لفظ فقال اغسلوها وعن أنس قال  
أصبنا من لحم الحمر يعني يوم خيبر فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله  
ورسوله يزييانكم عن لحوم الحمر فانهم ارجس أو نجس متة عليهما) وأخرجهم أيضاً من



انه كان يعتكف شهر رمضان ولم يأت التصريح بصفة تعبدته صلى الله عليه وآله وسلم فيهمثل ان عائشة اطلقت على الخلوة بمجردها تعبدافان الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة وقيل كان يتعبد بالتفكير وعبادة الجسد في سفر السعادة وللعلماء في عبادته في خلوته قولان قال بعضهم كانت عبادته بالتفكير وقال بعضهم بالذكر وهذا القول هو الصحيح ولا نهريج على الاول ولا التفتان اليه لان خلوة طلاب طريق الحق على انواع الاول أن تكون خلوتهم لطلب مزيد علم الحق لا بطريق النظر والفكر وهذا غاية مقاصد أهل الحق لان من خاطب في خلوته ~~ك~~ ونام اه كوان أرفكر فيه فليس هو في خلوة قال شخص من طلاب الطريق لبعض الاكابر ان ذكرني عند ربك في خلوتك قال اذا ذكرتك فلست معه في خلوة ومن نهيه - اسرنا جالس من ذكرني وشروط هذه الخلوة ان يذكر نفسه وروحه لانيته ولسانه الثاني أن تكون خلوتهم اصناء الفكر لكي يصح نظرهم في طلب المعلومات وهذه الخلوة لتقوم بطلبون العلم من ميزان العقل وذلك الميزان في غاية اللطافة وهو بادني هواه يخرج عن الاستقامة وطلاب طريق الحق لا يدخلون في مثل هذه الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط واهله لم يبلغه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال بالكرهية دون التحريم وقد رجح عنه وتأوله أيضا صاحب التقريب ولم يحمله على ظاهره فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع أيضا ابن المنذر على تحريم الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قررة وقد أجيب من جهة القائلين بالكرهية عن الحديث بأنه لتزهيد بدليل انه الهم في الدنيا ولا يحكم في الآخرة ورد به حديث فانما يجرجر في بطنه نار جهنم وهو وعبد شديد ولا يكون الاعلى محرم ولا شك ان أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والتماس على الاكل والشرب قياس مع فارق فان علمه انتهى عن الاكل والشرب هي التشبيه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بأنيمة من فضة وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلا متخمتا بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك حلية أهل الجنة أخرجه الثلاثة من حديث بريدة وكذلك في الحرير وغيره والالزم تحريم التحلي بالخلي والافتراض للحرير لان ذلك استعمال وقد جوزوه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال وأما محاكاة النوى للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض أصحابه وقد اقتصر الامام المهدي في البحر على نسبة ذلك الى أكثر الامم على أنه لا يخفى على المنصف ما في حجية الاجماع من النزاع والاشكالات التي لا مخلص عنها والحاصل ان الاصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسلمه الخصم ولا دليل في المقام به - هذه الصفة فالوقوف على ذلك الاصل المعتمد بالبراهة الاصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يحط بسوطة هيبة الجهو ولا سيما وقد أيد هذا الاصل حديث ولكن عليكم بالفضة قاله جوابها اعبا أخرجه أحمد وأبو داود ويشهد له ما سلف أن أم سلمة جاءت بمجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله فحفظت الحديث في البخاري وقد سبق وقد قيل ان العامة في التحريم الخلاء أو كسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر النفيسة وغائبهم أنفسهم وأكثريتهم من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شد وقد نقل ابن الصباغ في الشامل الاجماع على الجواز وتبعه الرافي ومن بعده وقيل العلة التشبيه بالا عا جرم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لناعله وجرى التشبيه لا يصل الى ذلك وأما اتخاذ الاواني بدون استعمال فذهب الجمهور الى منعه ورخصت فيه طائفة (وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم متفق عليه ولمسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آية الذهب والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي يشرب في آية الفضة كأنما يجرجر في بطنه نار ارواه أحمد وابن ماجه) حديث أم سلمة أخرجه أيضا الطبراني وزاد الا أن يتوب وقد تفرد علي بن مسهر بزيادة آية الذهب الثابتة عنه - مسلم وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة والنوري

والثوري عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر هما الثوري صفية وأخرجه  
 أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة انما يجبر في جوفه نار او فيه  
 اخذ لاف على نافع فقبل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير واعد أبو زرعة وأبو  
 حاتم وقبل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد  
 العزيز بن أبي رواد قال والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعني عن  
 زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال الحافظ فرجع  
 الحديث الى حديث أم سلمة قوله يجبر جرجا جرجة صب الماء في الخلق كاتجبر جرج  
 والتجرج جرجا تجرجه جرجة كاتجبر جرجا تجرجه جرجة سقاء على تلك الصفة  
 قاله في القاموس وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجبر على الحقيقة  
 ولكنه جعل صوت جرج الانسان للماء في هذه الاواني المخصوصة لوقوع النهي  
 عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز والاكثر ان  
 عليه شراح الحديث وأهل الغريب والالغة النصب والمعنى كاتجبر جرجة نار جهنم قال  
 في الفتح وقوله يجبر جرج بضم التختانية وفتح الجيم وسكون الراء جيم مكسورة وهو صوت  
 يردده البعير في خنجرته اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الاثرية  
 والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة مختصر  
 من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

\*(باب النهي عن التصيب بهما الايسر الفضة)\*

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في اناه ذهب  
 أو فضة أو اناه فيه شيء من ذلك فانه يجبر في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني) الحديث  
 أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجارى عن زكريا بن ابراهيم بن  
 عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في روايته عن جده وقال  
 انه ساهم وقال الحاكم في علوم الحديث لم نكتب هذه اللفظة أو اناه فيه شيء من ذلك  
 الا بهذا الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في المصيب موقوف عليه ثم أخرجه  
 بسنده على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم  
 روى النهي في ذلك عن عافشة وأنس وفي حرف الباء الموحدة من الاوسط للطبراني  
 من حديث أم عطية نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب وتفضيض  
 الاقداح قال تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجارى  
 راوى تلك الزيادة قال البخاري يشكاهون فيه وقال ابن عدي هذا حديث منكرو  
 كذا في الميزان وفي الكاشف لبس بالقوى وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن  
 ابراهيم وليس بالمشهور الحديث استدل به من قال بتجريم الاكل والشرب في



لا تينة المذهب والمفضضة وقال أبو حنيفة يجوز اذا وضع الشارب فيه على غير محل ذهب وانفضه واستدل له بما سألني واجيب عن حديث الباب بما سأل من المقال فيه (وعن أنس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فالتخذه مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري ولا أحمد عن عاصم الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ضبة فضة) وفي انظر للبخاري من حديث عاصم الاحول رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان انصدع فسلله بفضة وحكى البيهقي عن موسى بن هرون أو غيره ان الذي جعل السلسلة هو أنس لان لفظه فجعلت مكان الشعب سلسلة وخزم بذلك ابن الصلاح قال الحافظ وفيه نظر لان في الخبر عند البخاري عن عاصم قال وقال ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد فاراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طهمة لا تغريه أصنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذا يدل على انه لم يغريه شيئا الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من فضة في اثناء الطعام والشراب وهو حجة لابي حنيفة والحديث السابق الذي فيه أو اناه فيه شيء من ذلك على فرض صحة لا يعارض هذا لان شيئا عام وهذا يخص له وكذلك حديث الترمذي عن تفضيل الاقداح السابق يخص به اذا فلا يعارض قوله الشعب هو الصدع والشق وقوله سلسلة السلسلة بفتح الفاء المراد به الاصل الشيء بالشيء

• (باب الرخصة في آية الصفر ونحوها) •

(عن عبد الله بن زيد قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحرجنا له ماء في نور من صرة فوضأ رواء البخاري و بوداودوار ما جبه وعن زيف بنت جشم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ في محض من صفر رواء أحمد) قيل في نور التوضؤ بفتح الميمنة لقومية يشبه الطشت وتبل هو الطشت والطشت بفتح الطاء وكسرهما باسقاط التاء لغات قول من صفر الصفر بصاد همزة مضمومة نوع من الخماس قوله في محض الخضب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعددها موحدة المشهور أنه لا ماء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الاناء صغرا وكبرا والحديث سابقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال آية الصفر للتوضؤ وغيره وهو كذلك وله فوائد محلها الوضوء

• (باب استحباب تحميم الاواني) •

(عن جابر بن عبد الله في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أولئك سقائك واذا كرام الله وخزائلك واذا كرام الله ولو أن تعرض عليه عود متفق عليه ولمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غطوا الاناء أو كوا السقاء فان في السنة ليلة ينزل فيها أو باليمن بانه ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكأنا نرى فيه سر

رضى الله عنها (فبئزوداها) أي لنيل الليالي وتخصيص خديجة بالذكر بعد ان عبر بالاهل يحتمل أنه نفس سير بعد الابهام أو إشارة الى اختصاص التزويج بكونه من عند هادون غيرها وفيه ان الانتطاع الدائم عن الاهل ليس من السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في الغار بالكلية بل كان يرجع الى أهله ضروراتهم ثم يخرج فحشمه (- في جاءه) الامر (الحق) وهو الوحى وفي التفسير - حتى جئته الحق أى بفته وان ثبت من مرسل عبيد بن عمير انه أرحى اليه بذلك في المنام أو لا قبل اليقظة امكن أن يكون مجيء الملائكة في اليقظة أعقب ما تقدم في المنام وسعى حلالا له وحى من الله تعالى (وهو في غار حراء فجاءه الملائكة) جبريل يوم الاثنين اسبع عشرة خلت من رمضان وهو ابن أربعين سنة (فتال) له (اقرأ) هذا الامر مجرد انتبيه والتيقظ لما سيقى اليه أو على باب من الطلب يستدل به على تكليف ما لا يطاق في المال وان قدر عليه بعد قال المجذ في سفر السعادة ينعم هو في بعض الايام قائم على جبل حراء اذ ظهر له شخص وقال أنشريا محمدانا جبريل وانت رسول الله هذه الامة ثم أخرج له قطعة غط من سرير مرصعة بالجوهر ووضعهما في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

(ما أنا بقارئ) وفي رواية ما حسن ان اقرأ وفي رواية عيسى بن عمير بن عبد بن اسحق ماذا اقرأ قال بعض المفسرين ان قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الكتاب الذي جاء به جبريل عليه السلام حين قال له اقرأ قال عليه الصلاة والسلام (فاخذني) - جبريل فغطني برقعين المجمة ثم بالمهمة اي شئني وعصرني وعند الطبري فغطني بالرقبة قبل الداء وهو حبس النفس ولا ي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن فاخذني فغطني (حتى بلغ مني الجهد) بفتح الجيم ونصب ابدال أي بلغ العظم مني غاية وهي وروي بالضم والرفع أي بلغ مني الجهد مبلعه وقد دلت القصة على انه اشأ من ذلك ودخله الرعب (ثم ارسلني) اي أطلقني (فقال اقرأ قلت) والوبى ذرو الوقت والاصلي فقلت (ما أنا بقارئ فاخذني) مرة أخرى، (فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد) بالفتح والنصب وبالضم والرفع كسابقه قيل ان جبريل بلغ في الجهد غاية ولم يكن في حال اعط على صورته الحقيقية التي تجلي بها عند سدرة المنتهى (ثم ارسلني) اي أطلقني (فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فاخذني فغطني الثالثة) وهذا الغلط لا قرعه عن النظر الى أمور الدنيا

ذلك الوبا الحديث ايضا خريجه أبو داود والترمذي والنسائي واقتضوا في ذلك واذا كرام الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلوقا وأطف مباحك واذا كرام الله وخبرناك ولو يعود تعرضه عليه واذا كرام الله وأولك ستايلك واذا كرام الله وله في أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحل وكاه ولا يكشف اناه وان النبوة تنضم على الناس بينهم أو يوتهم وأخرجها أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه وفي رواية له أيضا عن جابر قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقي فقال رجل من القوم الانسكيت نبذا قال بلى فخرج الرجل يشتد فغا به يتدح فيه نبذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخرته ولو ان تعرض عليه عودا واخرجها أيضا مسلم قوله أولك ستايلك أو كاه ككسار باط القربة وقد كاهوا وكاهها وربطه قوله وحبرناك التخمير المعطية قوله ولو ان تعرض عليه عودا أي تضعه على العرص وهو الجانب من الاناء من عرض العود على الاله والسيف على التخذ يعرضه ويعرضه فيه ما قوله وبأ الوبا بحركة الطاعون أو كل مرض عام قاله في القاموس والحديث يدل على شموهية التبرك بك كرام الله عند ايكاه السنة ومحميا الاناء وكذلك عند تغليق الباب واطفاء المصباح كما في الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فار الشيطان الى آخره ان في التسمية حرز عن الشيطان وانها تحول بينه وبين مراده والتعليل بقوله فان في السنة ليلة كما في رواية مسلم يشعر بان شريعة التخمير للوقاية عن بواب وكذلك الايكاه وقد تكلف بعضهم لتعيين هذه الليلة ولابد لعل على ذلك

### • (باب آئمة الكفار) •

(عن جابر بن عبد الله قال كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتصيب من آئمة المشركين وأسقيتهم فاستمتع بها ولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعن أبي نعيم قال قال رسول الله أنا بارض قوم أهل كتاب أفنا كل في آئيتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غلبوا فكلوا فيها امتن على ولا جدوا في داود ان رما رسا أهل الكتاب وانهم بما كلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف يصنع بآئيتهم وقد رهم قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا ولا ترمذي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور الجحوش قال أنقوها غسلا واطبخوها فيها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بعناه واستدل به من قال بطهارة الكافر وهو مذهب الجاهل من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على الاستمتاع بآئمة الكفار مع كونها مظنة للاستهم ومحلا للتمتع بدل من رطوبتهم مؤذن باطهارة وحديث أبي نعيم استدل به من قال بخباسة الكافر وهو مذهب الهادي والقاسم والناصر ومالك وقد نسب القرطبي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد أقرب وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورد بان الغسل لو كان لاجل

و يقبل بكلمته الى ما يلي اليه  
و كره للمبالغة واستدل به  
على ان المؤدب لا يضرب صبيها  
أكثر من ثلاث ضربات وقيل  
الغطة الاولى ليقتل عن الدنيا  
والثانية لتفرغ لما يوحى اليه  
والثالثة لانه وانسه ولم يذكر  
الجهد هنا انهم هو ثابت عنده في  
التفسير وعده بعضهم هذا من  
خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم  
اذ ينزل عن احد من الانبياء انه  
جرى له عند ابتداء الوحي اليه  
مثله ثم ارسلني فقال اقرأ باسم  
ربك الذي خلق قال الطيبي  
هذا أمر بيجاء القراءة مطلقا  
وهو لا يخص بمشروء دون  
مقروء اى اقرأ مفتحا باسم ربك  
اى قل اسم الله الرحمن الرحيم  
وهذا يدل على ان البسملة  
ما موربها في ابتداء كل قراءة  
وربك لدى خلق وصف مناسب  
مشعر بعالية لحكم بالسرعة  
والاطلاق في قوله خلق أولا على  
منوال يعطى وينسج وجعله  
توضيحا لقوله خلق الانسان من  
علق اقرأ وربك الاكرم الزائد  
في الاكرم على كل كريم وفيه  
دليل للجمهور على انه أول ما نزل  
وعن ابن عباس أول شيء نزل في  
القرآن خمس آيات الى ما لم يعلم  
وفي المرشد أول ما نزل من  
القرآن هذه السورة في غط فلما  
بالغ جبريل هذا الموضع ما لم يعلم  
طوى الغطاء ومن ثم قال القراء  
انه وقف تام قال من علق بجمع ولم يقل من علقه لان الانسان

النجاسة لم يجعله مشروطا بعدم الوجـد ان لغيرها اذا انقضاء المتنجس لافرق بينه وبين ما لم  
يتنجس بعد ازالة النجاسة فليس ذلك الا للاستعداد لورود ايضا بان الغسل انما هو لتلوئها  
بالخروج ولم الخنزير كما ثبت في رواية أى نعلبة عند أحد وأبي داود انهم يا كلون لحم الخنزير  
ويشربون الخمر ويمازكروا في البصر من انهم الوحرمت وطوبيتهم لاسـتفاضت نقل  
توقيتهم لقله المسابن حينئذوا كثرمتهم لاجلهم لا يخلو منها لمبوسا ومطعوما والعادة  
في مثل ذلك تقتضى الاستفاضة انتهى وأيضا قد أذن الله بكل طعامهم وصرح بجعله  
وهو لا يخلو من رطوباتهم في الغالب وقد استدل من قال بالنجاسة بقوله تعالى انما  
لمسركون نجس وقد استوفينا البحث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب  
طهارة الماء المتوضاه وهو الباب الثاني من أبواب الكتاب فراجعـه (وعن أنس ان

يـهـو ديا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى خبز شعير واهالة نسخة فاجابه رواء أحمد  
والاهالة الودن والسخنة الزنخة المتغيرة وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الوضوء من مزادة مشركة وعن عمر الوضوء من جرة نصرانية الكلام على فقه  
الحديثين قدسـ بقى قال في النهاية في حرف السين السخنة المتغيرة الريح ويقال بالزاي  
وقال في حرف الزاي ان رجلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم اليه اهالة زنخة فيها  
عرف أى متغيرة الرائحة ويقال نسخة بالسين انتهى قال المصنف رحمه الله تعالى وقد  
ذهب بعض أهل العلم الى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل اذا كانوا من  
لاتباح ذبيحته وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهر رافيه بأكل لحم الخنزير  
متمكنا فيه أو يذبح بالسن والظفر ونحو ذلك وانه لا بأس بآنية من صواهم جمعاً بذلك  
بين الاحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال حفظت من  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يريك الى ما لا يريـك رواء أحمد والنسائي  
والترمذي وصححه انتهى وصححه أيضا ابن حبان والحاكم

### • (أبواب أحكام التخلي) •

#### • (باب ما يقول التخلي عند دخوله وخروجه) •

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل  
الخلاء قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث رواء الجماعة ولسـ عبيد بن منصور في  
سنة كان يقول بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث) قوله اذا دخل الخلاء  
قال فى الفتح اى كان يقول هذا الذى ذكره داراة الدخول لابعده وقد صرح بهذا  
البخارى فى الادب المفرد قال حدثنا ابو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عبد العزيز بن  
صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يدخل  
الخلاء قال فذكر مثل حديث الباب وهذا فى الامكنة المعدة لذلك وأما فى غير هـا فبقوله  
فى أول الشروع عند تشييع الثياب وهذا مذهب الجمهور قوله الخبث بضم المعجمة

في معنى الجمع وخص الانسان  
بالدكرم بسين ما يتداوله الخلق  
لشبهه (فرجع بها) أي بالآيات  
أو بالآية رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم) إلى أهله حال  
كونه (يرجع) يضم الجسيم أي  
يخفق ويضطرب (فؤاده)  
قلبه أو باطنه أو غشاؤه لما جاءه  
من الامر المخالف للعادة والمألوف  
فتغير طبعه البشري وههنا ذلك  
ولم يتم كمن من التأمل في تلك  
الحالة لان النبوة لا تزال طبعاً  
البشرية كاه (فدخل) صلى الله  
عليه وآله وسلم على خديجة بنت  
خويلد (ام المؤمنين رضي الله  
عنها التي ألف تاييسها فاعاها  
بما وقع له) فقال (صلى الله عليه  
آله وسلم) (زملوني زملوني) بكسر  
الميم مع التكرار مرتين من  
التزمل وهو التلصيق وقال  
ذلك شدة مالحقه من هول  
الامر والعادة جارية بسكون  
الرعاة المذنب (فرملوه) بفتح  
الميم أي انموا (حتى ذهب عنه  
الروع) بفتح الراء أي الصرع  
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(لخديجة) رضي الله عنها  
(واخبرها الخبر) بجملة حالية  
(لقد) أي والله لقد خشيت  
على نفسي الموت من شدة  
الرب أو المرض كما جزم به في  
بهجة النفوس أو اني لأطيق  
حمل أعباء الوحى لما قبسته أو لا  
عند أئام الملك وليس معناه  
الشك في أن ما أتى من الله وأكد  
باللام وقد تنبهت على غمك

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غيره وتعب بانه يجوز اسكان الباء  
الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكثر قاله في الفتح قال النووي  
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة الا أن يقال ان  
ترك التخفيف أولى لا يشق به بالمصدر والخبث جمع خبث والخبثاء جمع خبيث قال  
الخطابي وابن حبان وغيرهما يريدون ان الشياطين وانما هم قال في الفتح قال البخاري  
ويقول الخبث أي باسكان الباء فان كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه وان  
كانت بمعنى المفرد فغناء كما قال ابن الاعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو  
الشم وان كان من المثل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من  
الشراب فهو الضار وعلى هذا قاله رادى الخبثاء المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة  
ليحصل التماسك قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار  
عن عمدة العزيز بن صهيب بالنظر الامر قال اذا دخلتم الخلافة قولوا بسم الله أعوذ بالله  
من الخبث والخبثاء واستناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره هذه  
الرواية انتهت وهذه الرواية تشبه لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور  
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من  
الخلاء قال غفرانك رواء الخمس الا لسانى) الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم قال في  
الدر المنير ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفرانك ما مفعول به  
منصوب بفعل مقدر رأى أسألك غفرانك أو أطلب أو مفعول مطلق أي اغفر غفرانك  
قبل انه استغفر لتركه الذي ذكر في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله الا في  
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيراً وذنبا يستغفر منه وقيل استغفر  
لتقصيره في شكر نعمة الله عليه باقداره على اخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث  
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواء ابن ماجه) الحديث  
رواه ابن ماجه عن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن اسمعيل بن مسلم عن  
الحسن وقتادة عن أنس فهرون بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقريب صدوق  
وعبد الرحمن المحاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقريب لا بأس  
به وكان يدرس قاله أحمد واسمعيل بن مسلم ان كان العبدى فقد وثقه أبو حاتم وان كان  
البصري فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن وقد رواه أيضاً النسائي وابن السني  
عن أبي ذرور من السيوطي بصحته وفي جملة من صلى الله عليه وآله وسلم اشعار بان هذه نعمة  
جليلة ومنه عزلة فان انحباس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي  
لا تتم الا بعد بدونها روى عن علي بن كل ما يشتهر منه من طيبات الاطعمة فسأله جوعته  
وحفظه بصحته وقوته ثم ما قضى منه وطره ولم يبق فيه نفع واستحال الى تلك الصفة

الخبينة المنة نخرج بسهولة من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جل جلاله اللهم اوزعنا شكر نعمك

• باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله •

(عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل البلد منزع خاتمه رواد الخبيثة الأجدد وصحبه الترمذي وقد صرح أن نقش خاتمه كان محمد رسول الله الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال النسائي هذا حديث غير محفوظ وقال أبو داود ومنكر وذكر أرقطني الاختلاف فيه وأشار لي شذوذ وأما الترمذي فصحة قال النووي هذا مر دود عليه ذكره في خلاصة وقال المندري الصواب عندي تصحيحه فان رواة ثقات أثبات وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الافتراح وعلمته أنه من رواة همام عن ابن جريج وابن جريج لم يسمع من الزهري وانما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر وقد رواه مع همام مرفوعا يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل أخرجهما الحاشيا كم والدارقطني وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام مرفوعا على أنس وأخرج له البيهقي شاهد أو أشار إلى ضعفه ورجاله ثقات ورواه الحاشيا كم أيضا وله أنه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلافة وضعه وله شاهد من حديث ابن عباس روى الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة ويظهر في سند من رجاله ثقات محمد بن إبراهيم الرازي فانه متروك قاله الحافظ قوله وقد صرح أن نقش خاتمه أخرجه البيهقي والحاكم قال الحافظ وهم النووي والمندري في كلامهم ما على المذهب فقام هذا من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح من طريق أخرى في أن نقش خاتمه كان كذلك والحديث يدل على نزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن دخاله الحشوش والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم دخول المصنف ابداه غير ضرورة وقد خاف في ذلك المنصور بالله فقال لا ينبغي نزاع الحاشيا الذي فيه ذكر الله لتأديته الى ضياعه رتد عن عن اضاعة المال والحديث يرد

• باب كف التخلي عن الكلام •

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبول فسلم عليه ولم يرد عليه روى الجماعة (أو البخاري) الحديث زاد فيه أبو داود من طريق ابن عمر غيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يميم ثم را على الرجل السلام ورواه أيضا من طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبول فسلم عليه ولم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذرا إليه فقال اني كرهت أن أذكر الله عز وجل الاعلى ظهر وقال على طهارة وأخرج هذه الرواية أيضا النسائي وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجبا كرد السلام ولا يستحق المسلم في تلك الحال جوابا قال النووي وهذا متفق وسيأتي بقية الكلام على الحديث في باب استحباب الطهارة

الخشية من قلبه المقدس وخوفه على نفسه الشريفة قال الحافظ في الفتح دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على انه حال حصل له من محبة الملك ومن ثم قال زملو في والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وان يكون ماراً من جنس الكهانة جامع صوابه في عدة طرق وابطله أبو بكر بن العربي وحسنه ان يبطل الكنساء الاسماء على ان ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له ان لذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى ثانياً اهاجس وهو باطل أيضا لانه يستقر وهذا المستقر وحصلت بينهما المراجعة فانها الموت من عدة الرعب رابعة المرض وقوة جزم به ابن أبي جمرة خامساً رعب المرض سادساً العجز عن اعياء الرسالة سابعاً هجر عن النظر الى الملك من الرعب ثامناً عدم اصبر على ذوقومه سعة ان يقتلوه عاشروا منه رقة لوس حادي عشرها تكذيبهم بأدبها عشرها تعبيرهم بآه واري هذه الأقوال باصوب وسهولة الأرتياب الثالث ولذا نعد وما عداها فهو عرس (فقال الله خديجة) سعة ثانياً النبي ولا بعد أي لا تتل ذلك أولاً خوف عليه (والله ما يزيك الله أبدا) بضم الياء من الخرى أي ما يفتحك الله وعن الشامي

بفتح أوله والهاء من الحزن يقال  
حزنه وأحزنه (الك) بكسر الهمزة  
لوقوعها في الابتداء قال البدر  
الدمميسي وفسكت هذه الجملة  
عن الأولى لكنها جوابا عن  
سؤال اقتضته وهو سؤال عن  
سبب خاص فحسن التأكيده  
وذلك انه لما أثبت الرسول بآفته  
الخرى عنه وأقصمت عليه  
انطوى ذلك على اعتقاده ان  
ذلك لسبب عظيم فيقدر السؤال  
عن خصوصه حتى كأنه قيل هل  
سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم  
الاخلاق ومحاسن الاوصاف  
كما يشير اليه كلامك فقالت انك  
(لنفس الرحيم) أي القرابة  
وصفته بانه ول مكارم العبادات  
لان الاحسان اما الى الاقارب  
أولى الاجاب واما بالبدن  
أو بالمال واما على من يستقل  
بأمره أو من لا يستقل وذلك  
كله مجموع فيما وصفته به  
(وتحمل الكل) بفتح لكاف  
وتشديد اللام وهو الذي  
لا يستقل بأمره كما قال تعالى  
وهو كل على مولاه أو الثقل  
بكسر المثناة واسكان القاف  
(وتكسب) بفتح التاء (المعدوم)  
أي نعطي الناس ما لا يجودونه  
عند غيرك والكسب يتعدى  
بنه الى واحد نحو كسبت المال  
والى اثنين فهو كسبت غيري  
المال وهذا منه وفي رواية من  
اكسب أي تكسب غيرك  
المال المعدوم أي تبرع به له  
أو نعطي الناس ما لا يجودونه

لذا كراهته فيه انه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال ان يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم ثم يرد  
وهذا اذا لم يخش فوت المسلم أما اذا خشي فوته فالحديث لا يدل على المنع لان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم تمكن من الرد بعد ان توضأ أو تيمم على اختلاف الرواية فيمكن ان  
يكون ترك ذلك طلبا للاشرف وهو الرد حال الطهارة ويبقى الكلام في الحد حال العطاس  
فالقياس على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعديل بكرهه الذكر الاعلى  
طهر يشعر ان المنع من ذلك وظاهر حديث اذا عطس أحدكم فليحمد الله بشعره بشعر عيته  
في جميع الاوقات التي منها وقت قضاء الحاجة فهل يخص عموم كراهة الذكر المستفادة  
من المقام بسيد العطاس أو يجعل الامر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص  
من وجه فيتمارضان فيه تردد وقد قيل انه يحمد بقلبه وهو المناسب لتشريفه مثل هذا  
الذكر وقطيعه وتنزيهه (وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
لا يخرج لرجل ان يضرب ان العائط كاشفين عورتهم ما يحدثنان فان الله يمتحن عليهما  
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث فيه عكرمة بن عمار العجلي وقد احتج به مسلم  
في صحيحه وضعف بعض الحفاظ - حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه  
للتضعيف بهذا فقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى واستشهد به حديثه الجاردي عن يحيى  
أيضا وفي الترمذي والترغيب والترهيب ان في اسناده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو  
في عداد المجهولين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بالفظ اذا  
تغوط الرجلان فليستوا بكل واحد منهما عن صاحبه ولا يمتحن - قال الحفاظ ابن حجر وهو  
معلول والحديث يدل على رجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعديل بقية الله يدل على  
حرمة الفعل المعال ووجوب اجتنابه لان المقت هو البغض كما في القاموس وررى انه  
أشد المعصية وقيل ان الكلام في تلك الحال كبره فقط والتقرينة الصارفة الى معنى  
الكراهة الاجماع على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدي في الغيث  
فان صح الاجماع صلح للصرف عند الثائ بحجته ولكنه يعدل على النهي على الكراهة  
ربطه بتلك العلة قوله يضربان العائط يقال ضربت الارض اذا أتيت الخلاء وضربت  
في الارض اذا سافرت روى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عيشان الى الغائط قوله كاشفين  
قال النووي كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ورقي في كثير  
من نسخ المذهب كاشفان وهو صحيح أي خبر مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والاول  
أصوب وذكر الرجلين في الحديث خرج فخرج الغالب والاقل أمان والمرأة والرجل  
أقبح من ذلك

• (باب الابعاد والاستتار للمغفل في الفضاء) •

(عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى  
يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا يروى دودا كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد)

ومكارم الاخلاق وشرائع الاحوال او تنكب المال وتضيق منه ما يجزئك عن تحصيله ثم تجوده وتنفقه في وجوه المكارم والرواية الاولى اصح وأولى كما قاله عياض ويطلق المعدوم على المعدم لكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له وعن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له قال في المصايب كانهم نزول وجود من لا مال له منزلة العدم والكسب هو الاستفادة فيكأنها قالت اذا رغبت غيرك ان يستفيد ما لا موجودا رغبت أنت ان تستفيد رجلا عاجزا فتعاونته قال اعرابي يدح انسانا اكسبهم لمعدوم وان طاهم لمحرور وكانت لعرب تتداح بكسب المال لاسيما قريش وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة محظوظا في التجارة (وتقصرى اضيف) أي تمهي له طعامه وزنه (وتعني على نواب الحق) أي حوادثه والنواب تذكر في الحق والباطل قال البيهقي نواب من خير وشر كلاهما فلا خير معدود ولا شر لازب ولذلك اضافتها الى الحق وفيه اشارة الى فضل خديجة وجزال ترأيا وهي كلمة جامعة لافراد ما تقدم وما لم يتقدم وانما أجابته بكلام فيه قسم وتأكيد بان واللام تزيل حيزه ودعشته واستدلت على ما أقدمت عليه بامر استقراني جامع لاصول المكرمات والمبرات

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي فقال البخاري يكتب حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقریب صدوق كثير الوهم وقد أخرجه أيضا النسائي وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث المغيرة بن يقظ كان اذا ذهب أبعد وأخرجه أبو داود من حديث جابر بن يقظ كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد وفي اسناده أيضا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي نزيل مكة وقد تكلم فيه غير واحد وقال في التقریب صدوق كثير الوهم من السادسة قوله لا يأتي البراز براز يفتح الباب اسم للقضاء الواسع من الارض كفى به عن حاجة الانسان كما كفى عنها بالعائط والحلاء والحديث يدل على مشروعية الابعاد لقاضي الحاجة والظاهر ان العلة اخفاء المستهجن من الخارج فيقاس عليه اخفاء الاجرا لان الكل مستهجن (وعن عبد الله بن جعفر قال كان احب ما استقر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الحاجة هدف أو حائش نخل رواه أحمد وسلم وابن ماجه وحائش نخل أي جماعة ولا واحد له من اقطعه) قوله هدف الهدف محركة كل مرتفع من بناء أو كتيب رمل أو جبل قوله أو حائش نخل بالحاء المهملة قال في ما من ثمانية تحتية فشير مجمعة هو في كتب اللغة كما ذكره المصنف والحديث يدل على استحباب ان يكون قاضي الحاجة مستترا حال الفعل بما يمنع من رؤية الغيرة وهو على تلك الصفة ولعل قضاءه صلى الله عليه وآله وسلم للحاجة في حائش النخل في غير وقت الثمرة لما عند الطبراني في الاوسط من طريق معمر بن مهران عن ابن عمر بن أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة أو على ضفة نهر جار وأكنه لم يروه عن معمر بن الاقرات بن السائب وفرات تروك قاله البخاري وغيره (وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى العائط فليسترقان لم يجد الا ان يجمع كتيب رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث رواه أيضا ابن حبان والماكرم والبيهقي ومدا رده على أبي سعيد الخدري في المحصى وفيه اختلاف وقيل انه صحابي ولا يصح والراوى عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة شيخ وذكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل والحديث فيه الامري باستهتر مع فلا بان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم وذلك ان الشيطان يحضر وقت قضاء الحاجة لئلا يولد عن الذكر الذي يطرد به فاذا حضر في ذلك الوقت أمر الانسان بكشف العورة وحسن له البول في المواضع الصلبة التي هي مظنة رشاش البول وذلك معنى قوله يلعب بمقاعدي آدم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاضي الحاجة بالتستر حال قضائها مخالفة للشيطان ودفع الوسوسة التي تسبب عنها النظر الى سوءة قاضي الحاجة الملقضى الى ان قوله الا ان يجمع كتيب رمل الكتيب بالناء المثلثة قطعة مستطيلة تشبه الرتبة أي فان لم يجد دعة فليجمع من التراب والرمل قدر ما يكون ارتفاعه بحيث يستتره

وتحاشن الاخلاق والصفات وفيه دليل على ان من طبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري في رواية ونصدق الحديث كما رواه المصنف في التفسير وهو من أشرف الخصال وفي رواية عروة وتوقى الامانة وفي هذه القصة من القوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر يذكر تيسره عليه وتمويهه عليه وان من نزل به أمر استحبابه ان يطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة رأيه (فانطلقت) أي مضت (به خديجة) رضى الله عنها مصاحبة له (حتى أتته ورقة) بفتح الراء تجتمع معه خديجة في أسد لانها بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان) ورقة أمراً (قد ترك عبادة الاوثان) (تنصر) ولاربعة وكان أمراً تنصر أي صار نصرانياً (في الجاهلية) وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو ابن نضيل لما كره عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألان عن الدين فامورقة فاجبسه دين النصرانية فتنصر وكان اتي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يسدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والبشارة الى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل وأما زيد فذكر الحافظ خبره في المناقب (وكان) ورقة أيضاً (يكتب الكتاب العبراني) أي الكتابة العبرانية وفي مسلم كالبحاري

قوله فليستدبره أي يجعله دبر ظهره وفيه ان السائر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظاهر

(باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها) \*

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس أحدكم للحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه أحمد ومسلم في روايه الخمسة الا الترمذى قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب بيمينه وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الرمي والرمية وليس

لاحد فيه الا امر بالاحجار) الحديث أخرجه أيضاً مالك وفي الباب عن أبي أيوب في الصحيحين كما سيأتي وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحرث بن جرف في ابن ماجه وابن حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي وزيادة لا يستطب بيمينه هي أيضاً في المتفق عليه من حديث أبي قتادة بلانظ فلا عس ذكره بيمينه واذا أتى الخلا فلا يتمسح بيمينه قال ابن منده يجمع على صحته وزيادة وكان يأمر بثلاثة أحجار أخرجهما أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة بلفظ ويستنج أحدكم بثلاثة أحجار وأخرجهما أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحهما من حديث عائشة بلانظ فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانهم تجزى عنه وأخرجهما مسلم من حديث سلمان وأبو داود من حديث خزيمة بن ثابت بلفظ فليستنج بثلاثة أحجار وعند مسلم من حديث سلمان بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تجترى باقل من ثلاثة أحجار والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك لافي البخاري ولا في البنيان وهو قول أبي أيوب الانصاري الصحابي ومجاهد وابراهيم الخفي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية كذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البخاري الا كثرة رواه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاوزاعي وعن الشافعي من الصحابة والتابعين المذهب الثاني الجواز في البخاري والبنيان وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الطاهري كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب الامير الحسين المذهب الثالث انه يحرم في البخاري لافي العمران واليه مذهب مالك والشافعي وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه صرح بذلك النووي في شرح مسلم أيضاً وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه لا يجوز الاستقبال لافي البخاري ولافي العمران ويجوز الاستدبار فيها وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروهاً واليه مذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله القاسم زيد المذهب



في الرؤيا الكتاب العربي ووجهه  
الزركشي باناسافهما (فيكتب  
من الانجيل بالعبانية ماشاء الله  
أن يكتب) أي الذي شاء الله  
كتابته فحذف العائد وذلك  
لتمكنه في دين النصارى ومعرفة  
بكتبتهم وفي رواية يونس ومعه  
بالعربية بدل العبرانية وذلك  
لتمكنه من الكتابين واللسانين  
ورقع ليهض الشراح هنا ضبط  
فلا يرجع عليه والعبرانية نسبة  
إلى العبر بكسر العين واسكان  
الموحدة زيدت الألف والنون  
في النسبة على غير قياس قبل  
سميت بذلك لان الخليل عليه  
السلام تكلم بالمعبر الفترات  
فأمر من غرر وقيل ان التوراة  
عبرانية ولا تخيل سرياني وعن  
سفيان ما نزل من السماء وحى  
الاباء العربية وكانت الانباء  
تترجمه لقومها وانما صنفه  
بكتابة الانجيل دون حفظه لان  
حفظ للتوراة والانجيل لم يكن  
متيسرا كغير حفظ القرآن  
الذي خصت به هذه الامة فلهذا  
جاء في صفتها اناجيلها صدورها  
(وكان) ورقة (شيخا كبيرا) حال  
كونه (قد عي فقالت له خذ بيعة)  
رضي الله عنه (ابن عم) هذا  
النداء على حقيقته ووقع في مسلم  
بعدم وهو وهم لانه وان كان  
فحيها لجواز ارادة التوقير  
لكن القصة لم تنعد ومخرجها  
واحد فلا يحتمل على انها قالت  
ذلك مرتين فتعين الحمل على  
الحقيقة وانما جوزنا ذلك فيها  
منه في العبراني والعربي لانه

الهادي عليه السلام ومنه في البحر الى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والنخعي  
واحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي أيوب الانصارى  
المذهب السادس جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح  
المذهب السابع التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي  
عن ابراهيم وابن سيرين ذكره أيضا في الفتح وقد ذهب الى عدم الفرق بين القبليتين  
لهاوية وامكنهم سرحو ابانه مكره فقط المذهب الثامن ان التحريم مختص باهل  
المدينة ومن كن على ستمها فاما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له  
الاستقبال والاستدبار مطلقا قاله أبو عوانة صاحب المزني هكذا في الفتح احتج أهل  
المذهب الاول بالاحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقا لحديث الباب وحديث أبي  
أيوب وحديث سلمان وغيرهما عن غيرهم كما تقدم قالوا لان المنع ليس بالحرمة القبلة وهذا  
المنع موجود في النصارى والبنين ولو كان مجرد الحائل كافيا لجاز في النصارى لوجود  
الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل وأجابوا عن حديث ابن عمر انه رأى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل الشام مستدبرا للكعبة بانه ليس فيه انه كان ذلك  
بعد النهي وبانه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منه وخصرح بذلك  
ابن حزم وعن حديث جابر الذي قال فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تستقبل  
القبلة يقول فرايته قبل ان يقبض بعام يستقبلها بان فيه أبان بن صالح وليس بالمشهور  
قاله ابن حزم وفيه انه قد حسن الحديث الترمذي والبراز وصححه البخاري وابن السكيت  
والاولى في الجواب عنه ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعارض القول الخاص بشا كما  
تقرر في الاصول وعن حديث عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا  
يكرهون ان يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال أو قد فعلوها حولوا معة بدي قبل القبلة  
بانه من طريق خالد بن أبي اسات رهو مجبول لا ندرى من هو قاله ابن حزم وقال الذهبي في  
ترجمته ان حديث حولوا معة بدي منكر وفيه انه قال النوري في شرح مسلم ان اسناده  
حسن واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر وجابر وعائشة وسأقي ذكر من أخرجهما  
في الباب الذي بعده هذا وقالوا انها باهضة للنهي واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن  
عمر وعائشة لان ذلك كان في البنيان قالوا وبهذا حصل الجمع بين الاحاديث والجمع بينها  
ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في الفتح وهو أعيدل الأقوال لانها جميع الأدلة  
نهي ويرده حديث جابر الا في فانه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان وقد يجاب بانها  
حكاية فعل لا عموم لها وسأقي بتحقيق الكلام في الباب الذي بعده هذا وما روى عن ابن  
عمر انه قال فلما نهى عن ذلك في القضاء كما سأني يؤيد هذا المذهب واحتج أهل المذهب  
الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم واما فيه الا نهى عن الاستقبال فقط وهو  
باطل لان النهي عن الاستدبار في الاحاديث الصحيحة وهو زيادة يتعين الاخذ بها واحتج

واختلفت الخارج فامكن  
التعدد وهذا الحكم بطردي  
جميع ما أشبهه (اسمع من ابن  
أخينا) تعني النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لان الأب الثالث لورقة  
هو الاخ للاب الرابع لرسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في  
الفتح لان والده عبد الله بن عبد  
المطاب و ورقة في عداد السب  
الذي قصي بن كلاب الذي يجتمعان  
فيه سواء فكان من هذه الحيفية  
في درجة اخوته أو قالت له على  
سبيل التوقير والاحترام لسنه  
وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة  
يتقدم بين يديه من يعرف بقدره  
من يكون أقرب منه الى الرسول  
ولذلك مستفاد من قول خديجة  
لورقة اسمع من ابن أخينا  
أرادت بذلك ان يتأهب لسماع  
كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وذلك أبلغ في التعليم (فقال له)  
عليه الصلاة والسلام (ورقة  
يا بن أخي ماذا ترى) فيه حذف  
يدل عليه سياق الكلام وقد صرح  
به في دلائل النبوة لابي نعيم بسند  
حسن الى عبد الله بن شداد في  
هذه القصة قال فأتته ورقة  
ابن عمها فاخبرته بالذي رأى  
(فاخبره رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم خبرا) وللاصلي وأبي  
ذر عن الكشميرى بنجر ما (رأى)  
فقال له ورقة هذا الناموس  
بالمون والسين المهملة وهو صاحب  
السر كما حرم به المواقف أحاديث  
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسياق ذكر ذلك قالوا إنها مصادفة  
للهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم إلى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه  
ليس فيها إلا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرّر في الأصول ولا شك  
أن قوله لا تستقبلوا القبلة خطاب للامة نعم أن صحيح حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل  
المذهب السادس بحديث ابن عمر لأن فيه أنه رأى مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه  
مسايق واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أن نستقبل القبلة بين يدي أو بغائط رواء أو بداء أو دواب من ماء جه قال الحفاظ في  
الفتح وهو حديث ضعيف لأن فيه راويا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك  
أهل المدينة ومن على سمعهم إلا أن استقباله بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة  
فألعله استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم  
تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة وفيه نظر لما ذكرنا  
ابراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسب في البحر إلى عطاء والزهرري ما صور بالله والمذهب  
واحتمل أهل المذهب الثامن بهوم قوله ثم قوا أو غربوا وهو استدلال في غاية لركنة  
والضعف إذا عرفت هذه المذاهب وأدلها لم يخف عليك ما هو الصواب منها رسماً بترك  
نصر محبة والقيام من معارك النظر فتم تدبره وفي الحديث أي داراً له على أنه يجب  
استنجاء بثلاثة أحجار ولا يجوز الاستنجاء بدونها إليه صلى الله عليه وآله وسلم علم عن  
الاستنجاء بثلاث ثمانية أحجار وأما ما كان كثير من ثلاث فلا بأس به لأنه أدخل في الانتفاء وقد  
ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء وثلاثة  
يجب أن يكون بثلاثة أحجار وثلاث مسحات وإذا استنجى للقبيل ولغيره وجبت  
مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والأفضل أن يكون بست أحجاره إن اقتصر  
على حجر واحد ست أحرف أجزاءه وكذلك تجزئ الخرقاة الصديقة التي إذا مسح بأحد  
جانبيه الإصبع البليل إلى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أحجار إن لم يحصل  
الانتفاء وذهب مالك ودาวود إلى أن الواجب الانتقاء فان حصل بمجر جزء وهو وجه  
لبعض أصحاب الشافعي وذهب العترة وأبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب وإنما يجب عند  
الهادوية على التيمم إذ لم يستنج بالماء لازالة النجاسة قالوا إذا دلّ على الوجوب كذا  
في البحر وفيه أنه قد ثبت الأمر بالاستنجاء والنهي عن تركه بل النهي عن الاستنجاء  
بدون الثلاث فكيف يقال لدليل على الوجوب وفي الحديث أيضاً النهي عن  
الاستطابة باليمين قال النووي وقد أجمع العلماء على أنه منهى عنه ثم الجمهور على أنه  
نهى تنزيهه وأدب للنهي تحريم وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام قال وأشار إلى  
تحريم جماعة من أصحابنا انتهى قلت وهو الحق لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارفه  
فلا وجه للحكم بالكراهة فقط وفي الحديث أيضاً دلالة على كراهة الاستنجاء بالرؤوس وقد

وقال ابن دريد هو صاحب سر  
الوحى والمراد به جبريل وأهل  
الكتاب يسمونه الناموس  
الكبر وزعم ابن طرفة  
ان الناموس صاحب سر الخبير  
والناموس صاحب سر النثر  
ولا قول الصبيح الذى عليه  
الجهور وقد سوى بينهما ابن  
الجباج أحد فصحاء العرب الذى  
نزل الله على موسى) زاد الاصل  
صلى الله عليه وسلم ونزل يستعمل  
فيه نزل نجوما وللكنهين أنزل  
الله ويستعمل فيما نزل جلة ولم  
يقبل على عيسى مع كونه نصرا  
لان كتاب موسى مشغل على أكثر  
الاحكام وكذلك كتاب نبينا  
صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف  
عيسى فان كتابه آمثال ومواعظ  
أرفقه بحقيقة الرسالة لان نزول  
جبريل على موسى متفق عليه  
عند أهل الكتاب بخلاف عيسى  
فان كثير من اليهود ينكرون  
نبوته أولان موسى بعث بالنعمة  
على فرعون ومن معه بخلاف  
عيسى وكذلك وقعت النعمة  
على يد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم بفرعون هذه الامة وهو أبو  
جهل بن هشام ومن معه يدر  
وأما ما عمل له السيمى من أن  
ورقة كان على اعتقاد النصارى  
في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه  
أحد الانبياء فهو محال لا يرجح  
عليه في حق ورقة واشباهه من لم  
يدخل في التبديل ولم يأخذهم  
بذل على انه قد ورد عند الزبير  
ابن بكار عن الزهري في هذه

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخارى انه قال انهار كس ولم يستجبر بها وكذلك  
الزمنة وهى العظم لانهم من طعام الجن وسيأتى الكلام على ذلك في باب التمسى عن  
الاستنجاء يريدون الثلاثة الاحجار (وعن ابى أيوب الانصارى عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا  
أو غربوا قال أبو أيوب وقد مضى الشام فرجدا ناهرا حبض قد بنيت نحو الكعبة فتصرف  
عنها واستغفر الله تعالى متفق عليه) قوله اذا أتيتم الغائط هو الموضع المطمئن من  
الارض كنواياتا بونه للحاجة فيكنوا به عن نفس الحدث كراهية منهم لذكره بخاص  
اسمه قوله ولكن شرقوا أو غربوا محمول على محل يكون التشرىق والتغريب فيه مخالفا  
لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما فى معناها من البلاد ولا يدخل فيه ما كانت  
القبلة فيه الى المشرق أو المغرب قوله مر احبض بفتح الميم وبالهاء المهملة وبالضاد  
المجتمعة جمع مرحاض وهو المغتسل رهو أيضا كناية عن موضع التخلي قول دون تغفر الله  
قيل يراد به الاستغفار لاني الكنف على هذه الصفة المنوعة عنده وانما وجب المصير  
الى هذا التأويل لان المخوف لا يحتاج الى استغفار والحديث استدل به على المنع من  
استقبال القبلة واستدل بقول أبى أيوب من لم يفرق بين الصغرى والبنيان وقد تقدم  
الكلام على فقه الحديث فى الذى قبله

### \*(باب جواز ذلك بين البنيان)\*

(عن ابن عمر رضى الله عنه قال رقيت يوما على بيت حنيفة فقرأت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم على حنيفة مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة رواه الجماعة) وقع في رواية لابن  
حازم مستقبلا القبلة مستدبرا الشام قال الحافظ وهى خطأ تعد من قسم المقلوب قوله  
رقيت رقى الى النسي بكسر القاف رقيار وقواصعد وترقى مثله وورقى غيره والمرقا والمرقا  
الدرجة ونظيره مستقاة ومستقاة ومثناة ومثناة للعبيل ومبناة ومبناة للعبية أو النطع يعنى  
بفتح الميم وكسرها فيها قاله ابن سيد الناس فى شرح الترمذى قوله على بيت حنيفة وقع فى  
رواية على ظهر بيت لشارفى اخرى على ظهر بيتنا وكها فى الصحيح وفى رواية لابن خزيمة  
سخت على حنيفة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع ان يقال أضاف البيت  
اليه على سبيل المجاز لكونها أخته وأضافه الى حنيفة لانه البيت الذى أسكنها فيه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضافه الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث  
حنيفة دون اخوته لكونه شقيقها الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء  
الحاجة وقد استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى انه ناسخ واعتقد  
الاباحية مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالصغرى كما تقدم ومن خص المنع  
بالاستقبال دون الاستدبار فى الصغرى والعمران ومن جواز الاستدبار فى البنيان وهى  
أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التى تقدمت ولكنه لا يحتج ان الدليل باعتبار الثلاثة

ما تقدم وفي سنده عبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولا أتت ابن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه لما بينه ناموس عيسى فعند اخبار خديجة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للمناسبة لتي قدمناها وكل صحيح والله أعلم (يا ليتني فيها) أي في مدة النبوة أو الدعوة (جذعا) بفتح الجيم والمجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت وخبر ليت قوله فيها أي ليتني كائن فيها حال الشيمية والقوة لانصر ك قاله الخطابي وللاصلي وأبي ذر عن الجوى جذع بالرفع خبر ليت كانه قال يا ليتني شاب فيها والرواية الاولى أشهر وأكثر والجذع هو الصغير من البهائم واستعير للانسان أي يا ليتني كنت شابا عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في نصرتك (ليتني) ولاصلي يا ليتني (أ) كون حيا اذ يخرجك قومك من مكة واستعمل اذ في المستقبل كذا قال ابن مالك وهو صحيح وغذل عنه أكثر النحاة وفيه دليل على جواز غنى المستعمل اذا كان في

المذهب الاول من هذه الاربعة أخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البنين وليس في الحديث الا الاستدبار وأما الثالث فلان المدعى جواز الاستدبار في الصحاري والعجمان وليس في الحديث الا الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنين وصف ملغى في طرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يقت في عضد هذا التأييد ان الواجب ان يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويبقى العام على مقتضى عمومه فيما بقي من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المخصوصة التي ورد بها الدلائل الخاص وهذا الفرض ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة تم الاستقبال والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة دلت على منع الاستقبال وصيغة دلت على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية لانه وارد في البنين وهي عامة لكل استدبار ويمكن أيضا تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنين يقاس على الاستدبار ولكنه يخدش فيه ما قاله ابن دقيق العيدان هذا تقدم للقياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وبأن شرط القياس مسابقة القرع الاصل أو زيادة عليه في المعنى المعبر بالحكم ولا تساوى ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فنعى الاستقبال وأجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغناء المفسدة المناقصة في القبح في حكم الجواز الغناء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز افتمى وفيه ان دعوى الزيادة في القبح ممنوعة ومجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يقيم دليل على جوازه كما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجع وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز لا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث جابر الآتي بلفظ انه رأى قبل ان يقبض بعامة مستقبلا القبله نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في القضاء ملحق بالاستدبار في البنين لان الامكنة أو صاف طردية ملغاة ويقدر فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه الا ما ذكرناه انه لا تعارض بين قوله الخاص بنا وفعله لاسيما ورؤية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصد منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يترتب على هذا الفعل حكم امامة الناس لبيده لهم فان الاحكام العامة لا بد من بيانها فليس في المقام ما يصلح للتسليم في الجواز الاحديث عائشة الا في ان يصلح للاحتجاج ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرامة التنزيه وفيه ما مر وبقي الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

فعل خير لان ورقة غني أن يعود  
 شابا وهو مستكمل عادة ويظهر لي  
 ان المراد به التنبيه على صحة  
 ما أخبر به والتنويه بقوة  
 تصديقه فيما يجي به أو قاله  
 على سبيل التحسر لتحقيقه عدم  
 عود الشباب والحياة (فدس)  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم أو) بفتح الواو (مخرجي)  
 هم) بشديد الياء منتوحة لان  
 أصله مخرجوني جمع مخرج من  
 الانخراج وهو خبرهم متداخلة  
 ابن ماله واستبعد النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه  
 لانه لا يمكن منه سبب يقتضي  
 الانحرار لما اشتمل عليه من  
 مكارم الاخلاق التي تقدم من  
 خديجة وصفها وقد استدل من  
 الدغمة بمثل تلك الاوصاف على  
 ان أبا بكر لا يخرج (قال) ورقة  
 (نعم) لم يأت رجل قط بمثل ما جئت  
 به من الرحي (الاعودي) من  
 الانخراج عن المؤلف موجب  
 له في رواية الأودى ومعه  
 دامل على ان يجيب بقوله  
 الدليل على ما يجيب به  
 اقتضاه المقام (وان يدركي)  
 بالجزم بان الشرطية (يدما)  
 بالرفع أي يوم اقتضت بقوت  
 زادي رواية يونس في التفسير  
 حينا ولا بن أمية ان أدركت  
 ذلك اليوم يعني يوم الانخراج  
 (أنصرك) بالجزم جواب الشرط  
 (نصرا) بالنصب على المصدرية  
 (موزرا) بضم الميم وفتح الزاء  
 المشددة اخره راء مهمله

جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نستقبل القبلة  
 يول فرأيتهم قبيل ن يسير عام يستقبلها راء الخمسة الا الساق (وأخرجه أيضا البزار  
 وابن الجوزي ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي ونقل  
 عن البحاري صحيحه وسنه أيضا البزار وصححه أيضا ابن السكن ووقف فيه النووي  
 لعنه ابن حبان وقد صرح بالحديث في رواية أحمد وغيره وضعفه ابن عبد البر بإبان بن  
 صالح القرشي قال الحافظ روهـم في ذلك فانه ثقة بالاتفاق وادعى ابن حزم انه مجهول  
 معلط والحديث متدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار في الصحاري والعمران  
 رجعه ناسا وفيه ما سلف الا ان الاستدلال به يظهر من الاستدلال بحديث ابن عمر لان  
 فيه انصرح بتأخره عن النبي ولا تصرح في حديث ابن عمر وعدم تقييده بالبنيان كما في  
 حديث ابن عمر لعدم ما يدل على ان الرؤية كانت اتفاقية بخلاف حديث ابن عمر وهو  
 يرد على من قال بجواز الاستدبار فقط سواء قيد بالبنيان كما ذهب اليه البعض أو لم يقيده  
 كما ذهب اليه آخرون وقد سبق ذكرهم في الباب الاول ويرد أيضا على من قيد بجواز  
 الاستقبال والاستدبار بالبنيان لعدم التقييد من جابر بوجوب بانها حكاية فعل لا عموم  
 لها فيجوز أن يكون لعذر وأن يكون في بنيان هكذا أجاب الحافظ ابن حجر ذلك في  
 التلخيص ولا يخفى ان احتمال أن يكون ذلك الفعل لعذر يقال مثله في حديث ابن عمر  
 فلا يتم لاشافعية ومن معهم الاحتجاج به على تخصيص الجواز بالبنيان وقد تقدم  
 الكلام على الحديث في الذي قبله وفي الباب الاول (وعن عائشة رضى الله عنها قالت  
 كر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فاسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفر وجهم  
 فقال وقد فعلوه حولوا مقعدتي قبل القبلة فراءد أحمد وابن ماجه) الحديث قال  
 ابن حزم في الخلل ان ساقط لان روايته خالد الخذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو  
 مجهول لا ندرى من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الخذاء عن كثير بن الصلت  
 وهذا بطل وأبطل لان خالد الخذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه حجة  
 لان نصه صلى الله عليه وآله وسلم يبين انه انما كان قبل النهي لان من الباطل المحال أن  
 يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم  
 يكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذر عتق وفي هذا الخبر اسكال ذلك عليهم  
 لو صح لكان منسوخا به ثم لو صح لما كان فيه الاباحة الاستقبال فقط لا اباحة  
 الاستدبار أصلا فبطل تعلتهم به انتهى وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي  
 الصلت ان هذا الحديث منكر وقال النووي في شرح مسلم ان اسناده حسن والحديث  
 استدل به من ذهب الى النسخ وقد عرفناك أنه لا دليل يدل على الجواز الا هذا الحديث  
 لانه لا يصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله أو قد فعلوها وأما  
 حديث ابن عمر جابر فقد قررنا ان فعله لا يعارض القول الخاص بالامة وقوله

مهمونا أي قويا بلغا وهو  
صفة لنصرا مأخوذة من الازر  
وهو القوة وأنكره القزاز وقال  
أوشامة بحمل أن يكون من  
الازار أشار بذلك إلى تشهيره في  
نصرته قال الاخطل (ع)

قوم اذا حاربوا شدوا ما زروهم  
وظاهر الحديث أن ورقة أقر  
بنبوته وأنه كان من قبل  
الدعوة إلى الاسلام ويكون  
مثله بجيرا وفي ثبات الحجة  
له نظر لكن في زيارات المعازي  
عن ابن اسحق فقال له ورقة  
أبشر ثم أبشر فانا أشهد أنك  
الذي شربه ابن مريم وأنت  
على مثل ناموس موسى وأنت  
نبي مرسل الحديث وفي آخره  
فلما توفي قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لقد رأيت  
النس في الجنة عليه ثياب  
الحريز لانه آمن بي وصعدني  
وأخرجه البيهقي من هذا الوجه  
في الدلائل وقال انه منقطع  
ومان البلقيني إلى أنه يكون  
بذلك أول من أسلم من الرجال  
وبه قال العراقي في نكته على  
ابن الصلاح وذكره ابن مندة في  
الخصاية (ثم لم ينسب) بفتح  
الياء والسين أي لم يلبث رأس  
النسب التعلق أي لم يتعلق بشيء  
من الأمور حتى مات (ورقة)  
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته  
عن هذه القصة واختلف في  
وقب موت ورقة وقال الواقدي  
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطابات الخاصة بهم فيكون فعله بعد القول دليل  
الاختصاص به لعدم شهر ذلك الخطاب له بطريق الظهور ولا صبغة تكون فيها  
النصوصية عليه وهذا قد تقرر في الاصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة الفحول  
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هزم من ذلك  
قال انصاف الحكم بالمنع مطلقا والخزم بالتحريم حتى ينتهض دليل يصلح لنسخ أو التخصيص  
أو المعارضة ولم ينتف على شيء من ذلك إلا أنه يؤنس بذهب من خص المنع بالعضاء ماسيا في  
عن ابن عمر من قوله انما سمى عن هذا في القضاء بالصيغة القضائية بمصر انهم في علمه  
وسما في ما فيه (وعن مروان الاصفر قال رأيت ابن عمر اذ خرا حمله مستقبلا القبلة  
يول إليها فقلت أبا عبد الرحمن انيس قد سمى عن ذلك فقال بئرا انما سمى عن هذا في  
القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس براه أبو داود) أخرجه وسكت عنه  
وقد صرح عنه انه لا يسكت لاعماله صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم  
عليه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في  
الفتح انه أخرجه أبو اود والحاكم باسناد حسن وروى البيهقي من طريق عيسى الخطيب  
قال قلت للشعبي اني لا أعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى  
بيت حفصة فحانت مني المفانة فقرأت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل  
القبلة وقال أبو هريرة اذا أتى أحدكم العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال  
الشعبي صدقاجيها ما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فان الله عبادا لا تسكت وجهه يصلون  
فلا يستقبلهم أحد يول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنسكهم هذه فانما هي بيوت بيوت  
لا قبلة فيها وأخرجه ابن ماجه مختصرا وقول ابن عمر يدل على ان النسي عن الاستقبال  
والاستدبار انما هو في الصحراء مع عدم الساتر وهو يصلح دليلا لمن فرق بين الصحراء والبنيان  
وليكنه لا يدل على المنع في القضاء على كل حال كما ذهب اليه البعض بل مع عدم الساتر  
وانما قلنا بصلاحيته للاستدلال لان قوله انما سمى عن هذا في القضاء يدل على انه قد علم  
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي  
شاهده ورواه فكانه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبرا للقبلة  
فهم ختمه أص النسي بالبنيان فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال  
به وأقل شيء الاحتمال فلا ينتهض لافادة المطلوب وقد سبقنا في شرح أحاديث هذا الباب  
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أجمعا لا تجدناها في غير هذا الكتاب  
رعلانا لا يحتاج بعد ادماه ان النظر فيها إلى غيره \* (فائدة) \* قال المنصور بالله والغزالي  
والصيمري انه يكره استقبال القهوين والنيرات قالوا الشرفها بالقسم فاشبهت الكعبة  
كذا في البحر وقد استوى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه  
روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله



اللہ عامہ و آلہ وسلم (فی حدیثہ

[illegible][illegible]



للانسان ما التعميب واقتصر  
على الانذار لان التبشير انما  
يكون لمن دخل في الاسلام  
ولم يكن اذ لم يس دخل فيه  
(الى قوله والرجز) أي اليونان  
(فاهجر) زاد الاربعة الآية  
وقد اوضحنا تفسير هذه الآية  
في كتابنا فتح البيان في مقاصد  
القرآن (لحمي) بفتح الحاء  
وكسر الميم أي فيه من نزول هذه  
الآية نثر (انوحى) أي نزوله  
وفيه من ابقه لتعبيره عن تأخره  
بافتقار ذلك انتهى الى انتصاع  
كل من فيوصف بالضر وهو البرد  
(وتتابع) وعن الكشميني  
وتواتر وهما بمعنى ونما لم يكتب  
بجملته لانه لا يستلزم الاستمرار  
والدوام والقواتر وهو معنى الشيء  
يتلو بعضه بعضا من غير تحلل  
ونخرج المصنف حديث الباب  
في التواريخ عن عائشة ثم عن جابر  
وزد فيه بعد قوله تتابع قل عروة  
وماتت خديجة قبل أن تنرض  
الصلاة فقال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم رأيت خديجة بينا  
أنى في الجنة من قصبى نؤنؤ  
لا سخب فيه ولا نصب وردة هذا  
الحديث كلهم مديون وأخرجه  
البحارى في ادب والتدبير  
ومسلم أيضا فيه (وعن  
ابن عباس رضى الله عنهما)  
وعمر بن عبد الله الحبري ترجمان  
القرآن أبو الخلفاء واحد  
العبادة الاربعة المتوفى بعد أن  
عمى بالطاغ سنة ثمان وستين  
وهو ابن احدى زوجة من سنة

البحارى التي يستنجي بها والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظل  
فأربعة الطريق لما في ذلك من الاذية للمسلمين والبراز قد سبق ضبطه في باب الابعاد  
راه استمرار والمراد بالموارد البحارى والطريق الى الماء واحدها مورد والمراد بقساعة  
الطريق أعلاه سمي بذلك لان المسارين عليه يتبعونه بعناهم وأرجلهم قاله ابن رسلان  
واراد بالظن الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا وينزلونه لا كل ظل (وعن

عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقول أحدكم في مستحمه ثم  
يترضا فيه فان عامة الوسواس منه رواه الخمسة لكن قوله ثم يتوضأ به لاحد وأبي داود  
فقط قال الترمذى حديث غريب وأخرجه الضياء في المختارة بنحوه قوله في مستحمه  
مستحم المغتسل سمي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به وأطلق على كل موضع  
يعتسل فيه وان لم يكن الماء حارا وقد صرح في حديث آخر بذكر المغتسل وانظروا قال  
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشيط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله  
أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول وجهالة  
الصحابي لانصر قوله عامة الوسواس هو بكسر الواو الاولى حديث النفس والشيطان  
بما لا تنفع فيه رأيا فتكها فاهم للشيطان والحديث يدل على المنع من البول في محل  
الاعتسال لانه يبقى أثره فاذا انتضح الى المغتسل شئ من الماء بعد وقوعه على محل البول  
نجسه فلا يزال عند مباشرة الاعتسال مخفلا لذلك فيفرض به الى الوسوسة التي عال صلى  
الله عليه وآله وسلم المسمى بها وقد قيل انه اذا كان بول مسلكا في فيه فلا كراهة وربط  
انهمى بهلة افشاء المنهى عنه الى الوسوسة يصلح قرينة لصرف المنهى عن التحريم الى  
الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يبال في الماء ارا كد  
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال  
تطهير الماء وفي باب حكم الماء فلم يرجع اليهما

\*(باب البول في الاواني للعاجزة)\*

عن أمية بنت ربيعة عن أمها قالت كن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيذان  
تحت مريد يبول فيه بالليل رواه أبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا ابن حبان  
والحاكم ورواه أبو ذر الهروي في مستدركه وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم  
والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الاسود بن قيس عن نبيج  
اعنزي عن أم أيمن قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل الى فخارقه  
في جانب البيت فبال فبعثت من الليل رأنا عطشانة فشربت ما فيها وأمالا أشعر فلما  
أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أم أيمن قومي فاهري في ماني تلك الفخارقه قلت  
تد والله شر بته قالت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال  
أما والله لا يبعث بطنك أبدا ورواه أبو أحمد العسكري بلفظ ان تشمتكي بطنك

في البخاري ما ثنا حديث وسبعة

عشر حديثا (في قوله تعالى)

وللاصين عرجا (لا تحرك به)

أي الذين (لسانك تتعجل به)

قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يعالج من

(التنزيل) القرآني لثقله عليه

(شدة) والمعالجة محاولة الشيء

بشقته (وكان) صلى الله عليه

وآله وسلم (عما) أي ربما كما

قوله في المصابيح (بحرك) زاد

في بعض الاصول به (شقيقه)

بالتقية أي كثيرا ما كان

يفعل ذلك قاله القاضي عياض

كالمرضى وكان يكثر من ذلك

حتى لا ينسى ولحلاوة الوحي

في لسانه وقال الكرماني أي

كان العلاج ناشئا من تحريك

الشفتين أي مبدأ العلاج

منه أو ما يعنى من الموصولة

وطلعت على من يدق مجازا

أي وكان من يحرك وتعقب بان

الشدة حاصلة قبل التحريك

وأجيب بأنهم أو ان كان كذلك

الا أنهم لم تظهر لا بتحريك

الشفتين اذهى أمر باطن

لا يدركه الرق الابيه قال سعيد

ابن جبير (فقال ابن عباس)

رضي الله عنهما (فأنا حركهما)

أي شفتي (لا) كذا لا ربة

وفي النسخة اليونانية لكم

(كما كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يحركهما)

والجمله هذه الى قوله فانزل الله

به نرضه بالقاء وقائدهم ازيادة

وأبو مالك ضعيف ونعيم لم يلحق أم أيمن وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريج  
اخبرت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عودان ثم يضع تحت  
سريره فخاف اذا القدح ليس فيه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة  
جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت شربته قال صحة  
يا أم يوسف وكانت تكفي أم يوسف فما مرضت حتى كان مرضها الذي ماتت فيه  
والحديث يدل على جزا اعداد الآية للبول فيه بالليل وهذا مما لا لم يمه خلافا  
قوله من عودان هو بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية طوال لخل  
الواحدة عودانة وفي القاموس كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عودانة  
يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أوصى الى على لقد عي باطشت لببول فيها فاختفت نفسه وما شعرت قال من  
أوصى رواه النسائي اختفت أي انكسرت وتفتت) الحديث أخرجه الشيخان أيضا من  
حديث الاسود بن يزيد قال ذكروا عند عائشة رضي الله عنها ان أمير المؤمنين عياضا  
الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت متى أوصى اليه وقد كنت  
مستندة الى صدرى فدعا باطشت فالتفت اختفت في جري وما شعرت انه مات فتي أوصى  
اليه تروا اختفت هو كما ذكر المصنف الانقضاء والانكسار وانرا بقوله في رواية  
الصحاحين اختفت أي استرخى فانفتحت اعنائه والحديث ساقه المصنف للاسناد بل  
على جواز البول في الآية مؤيد به الحديث الاول لما كان فيه ذلك المتعارف لكنه  
وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام  
عليه الى هذا لا وانكار الوصاية أمير المؤمنين على المفهوم من استنفذهم أم المؤمنين  
لا يدل على عدم نبرتها وعدم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في ذلك الوقت  
الخاص لا يدل على العدم المطلق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستندة لما  
سأل عن ذلك بعض العلماء

### \* (باب ما جاء في البول قائما) \*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال  
قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا جالسا رواه الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو  
أحسن شيء في هذا الباب واصلح) قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر  
انما روى من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ببول قائما فقال يا عمر لا تبول قائما فقلت قائما بعد  
قال الترمذي وانما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل  
الحديث ضعفه أبو السخيماني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
ما بول قائما منذ أسأت وهذا أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير





به وليكرمة والجوى جعلت في صدره بفتح الجيم واسكان الميم وزيادة في وهو يوضح الاول وفي رواية أبو ي ذر الوقت وابن عباس أيضا ما في الشرع كاصله جمعه له باسكان الميم اي جمعه تعالى لقرآن صدره وللاصلي وحده جمعه له في صدره بزيادة في (ر) قال ابن عباس أيضا في تفسير قرآنه اي (تقرأه) بفتح الهمزة في اليونانية وقال البيضاوي ثبات قرآنه في سائر وهو تعليل له (فإذا قرأناه) بلا سائر جبرين عليك (فاتبع قرآنه) قال ابن عباس في تفسيره فتم في (فاسمع له) ولا في الوقت فاتبع قرآنه فاسمع له من باب الافتعال المقضي للسعي في ذلك أي لا تكون قراءتك مع قراءته بل تابعة لها متأخرة عنها ونصت من انصت أو نصت اذا سمعت واستمع للعديت اي تكون دل قرآنه ساكنا والاستماع أحسن من الانصات لان الاستماع لا يلهو والانصات السكوت ولا يلزم من السكوت الاصغاء (ثم ان عباس يانه) فسر ابن عباس قوله (ثم ان علينا ان تقرأه) وفسره غيره ببيان ما اشكل عليه من ما فيه قال وهو دليل على جبر تأخير البيان عن وقت الخطاب اي لكن لا عن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الاصوايين ونص عليه الشافعي لما تقتضيه ثم من التراخي وأول من استدلل لذلك به هذه الآية القاضي أبو بكر

وفيه ان هذه الرواية قد بينت في رواية البخاري أن قوله ادنه كان بالاشارة لا باللفظ فدر يتم الاستدلال قاه الحافظ وقد استشكل كل بان قرب حذيفة منه بحيث يسمع نداه ويهيم اشارته مخالفا لما روي من عادته من الابعاد عند قضاء الحاجة عن أعين الناظرين وقد اجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولا بصالح المسلمين فلم يله طال عليه الجلباس حتى احتاج الى البول فلو أبعد انتظر روقيل فعل ذلك لبيان الجواز وقيل انه فعل ذلك في البول وهو أخف من الغائط لا احتياجه الى زيادة تكشف ولما يقرن به من الرائحة رقيق ان العرض من الابعاد المستر وهو يحصل بارخاء الدليل والدقوس اسائر الحديث يدل على جواز البول من قيام وقد سبق الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله رله لم يمس لم يمنع كان بها أو وجع كان به وقد روى الخطابي عن أبي هريرة ان نبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما من جرح كان بأبضه ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على غير حال العذرو المأبض ماتحت الركبة من كل حيوان وقد روى عن الشافعي انه قال كنت العرب نستشفي لوجع الصلب بالبول قائما فبقي انه لعله كان به اذ ذلك وجع الصلب ه وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهقي الحديث أبي هريرة في الحديث الاول من هذا الباب

#### باب وجوب الاستنجاء بالماء أو الماء

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ذهب أحدكم براغة فليطه بثلثة أحجار فانه تجزى عنه رواه أحمد والنسائي وأبو داود والدارقطني وقال سنن صحيح حسن الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والبيهقي وغيرهما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستنجاء بثلثة أحجار وفيه مخالف قد أسلفناه في باب نهى المتخلى عن استعمال القبلة قال في البحراء ستجمار بثلثة أحجار مشروعا جماعا وقوله فانه تجزى عنه أي تكفيه وهو دليل على ان كفاية الاستنجاء بالماء واليه ذهبت الشافعية والحنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء وسياق الكلام لي ذلك في اب الاستنجاء بما شاء الله تعالى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان امي صلى الله عليه وآله وسلم مرتين في غسل اميها بعد ن وما بعد ن في كبر ما حدهما وكان يستتر من بوله وأما الحرف فكان يمسه باليمين رواه الجماعة وفي رواية بخاري والنسائي وما بعد ن في كبر ثم قال بلي كان أحدهما وذكرا حديث قوله قال ابن عباس بان أعاد النعمير الى القبرين مجازا والمراد من فيهما نمله لا يستتر عنهما قبر من فوق الاولى متوحدة والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات قاله ابن حجر في فتح وفي رواية لمسلم وأبي داود يستتر بثوبه ساكنا بعد هازاي ثم هاء وفي رواية ابن عباس كبر يستتر بثوبه ساكنا كنه من الاستبراء فعلى الرواية الاولى معنى الاستتار

ابن الطيب وتبعوه وهذا لا يتم الا  
على تأويل البيان بتبيين المعنى  
وانما اذا حل على ان المراد استقرار  
حفظه بظهوره على لسانه فلا  
قال الامدي يجوز أن يراد  
بالسان الاظهار لا لبيان الحمل  
ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن  
والمحمل بعضه ولا اختصاص  
بعضه بالامر المذكور دون  
بعض وقال أبو الحسين البصري  
يجوز أن يراد بالبيان التفصيلي  
ولا يلزم منه جواز تأخير البيان  
الاجمالي فلا يتم الاستدلال  
وتعقب باحتمال ارادة المعنيين  
الاطهار والتفصيل وغير ذلك  
لان قوله ياتيه جنس مضاف فيعم  
جميع أصنافه من اظهاره وتبيين  
أحكامه وما يتعلق بهامن  
تفصيله وتعميمه ونسخ وغير  
ذلك وهذه الآية كقوله تعالى  
في ورة طه ولا تعجز بالقرآن من  
قبل ان يقضى اليك وحيه فهاه  
ع الاستحجال في تاتى الوحي من  
الملا وسأوقته في القرآن حتى  
يتم وحيه فكان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا  
ناه أجبريل ملك الوحي المفضل  
به على سائر الملائكة استمع فاذا  
انطق جبريل عليه السلام  
(قرأ النبي صلى الله عليه وآله  
و لم يكأقرأ) وفي رواية قرأ اي  
البران وفي رواية كما كان قرأ  
وا اصل ان الحسالة الاولى جمعه  
في صدره والثانية تلاوته والثالثة  
تدبره وايضا هو رواية هذا

أن لا يجعل بينه وبين بولستره يعني لا يحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانها من التنزه  
وهو الابداد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوق وهو مفسر للمراد وأجرامهم على  
ظاهره فقال معناه لا يستعورته وضعف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل  
الكشف بالسبيية واطرح اعتبار البول وسياق الحديث يدل على ان البول بالنسبة  
الى عذاب القبر خصوصية فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية  
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول اي بسبب ترك  
التحرز منه وقد صححه ابن خزيمة وسياق حديث تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر  
منه قال ابن دقيق العيد وأيضاً فان النظة من المأضيئت الى البول وهي ابتداء الغاية  
حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازاً فتتضمن نسبة لاستئثار الذي عدمه سبب  
العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذابه من البول واذا حان على كشف العورة  
زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية ترد مذهب من حمل البول على العموم واستدل  
به على نجاسة جميع أحوال الحيوانات وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول  
ما يؤكل لحمه قوله عشي بالنعمة قال النوري هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي  
من أقبح القبائح وتعقبه الكرماني فقال هذا لا يصلح على قاعدة الفتها فانهم يقولون  
الكبيرة هي الموجبة الحد ولا حد على المشي بالنعمة وتعقبه الحافظ بانه ليس قول  
جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين  
أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره  
عند تفصيل البكائر انتهى وللبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بل  
أي وانه لكبير وقد صرح بذلك البخاري في الادب من طريق بيه بن حميد عن منصور  
عن الاعمش ولم يخرجهما مسلم وهذه الزيادة ترد ما قاله بن بطال من ان الحديث يدل على  
ان التعذيب لا يختص بالبكائر بل قد يقع على الصغار وقد ورد مثلها من طريق أبي بكرة  
عند أحمد والطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة به قوله وما يذهب ان في كبير فقال  
أبو عبد الملك يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال  
بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب  
بان الخبر بالحكم يجوز أن يخضع وقيل يحتمل ان الضمير في قوله واه يعود على العذاب  
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذاباً يدا في ذنبيهن وقيل  
الضمير يعود على أحد الاثنين وهي النعمة لانها من البكائر بخلاف كشف العورة  
وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستئثار المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف  
وقال الداودي ان الكبير المنفي بمعنى اكبر والمنبت واحد البكائر أي ليس ذلك  
بأكبر البكائر كالقتل مثلاً وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى يس بكبير في الصورة لان  
تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحجارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

الحديث ما بين مكى وكوفى  
وبصرى وواسطى وفيه تابعى  
عن تابعى وأخرج به البخارى  
فى التفسير وفضائل القرآن  
ومسلم فى الصلاة والترمذى  
وقال حسن صحيح (وعنه) أى  
عن ابن عباس (رضى الله عنه)  
قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم أجود الناس)  
أى كان أجودهم على الطرق  
أى أكثرهم جوداً والجود الكرم  
وهو من الصفات المحمودة وقد  
أخرج الترمذى من حديث  
سعد بن ربيعة أن الله جواد يحب  
الجود الحديث وله فى حديث  
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم  
وأجودهم بعدى رجل علم علمه  
فنشر علمه ورجل جاد بنفسه فى  
سبيل الله (وكان أجود ما يكون)  
حال كونه (فى رمضان) أى كان  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
متصفاً بالأجودية مدة كونه فى  
رمضان مع أنه أجود الناس  
مطلقاً وقبل التقدير كان عليه  
السلام أجود شئ يكون أو كان  
جوده فى رمضان أجود شئ يكون  
فجعل الجود متصفاً بالأجودية  
مجازاً كقولهم شعر شاعر وفرد  
الجملة الإشارة الى أن جوده عليه  
السلام فى رمضان يفوق على  
جوده فى سائر أوقاته (حين يأتاه  
جبريل) عليه السلام أذنى  
ملاقاة زيادة تزيقه فى المقامات  
ويزيادة اطلاعه على علوم الله  
تعالى ولا يجمع مدارسة القرآن

أوفى اعتقاد المخاطبة وهو عند الله كبير وقيل أنه ليس بكبير فى مشقة الاحتراز  
كان لا يشق عليهم الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزم به البغوى وغيره ورجحه ابن  
دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير مجرداً وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ويرشد  
الحوذلة السياق فانه وصف كلا منهما بما يدل على تجرد ذلك منه واستمراره عليه للاتبان  
بصيغة المضارعة بعد كان ذكر معناه فى الفتح والحديث يدل على نجاسة البول من  
الإنسان ووجوب اجتنابه وهو اجماع ويدل أيضاً على عظم أمره وأمر النعمة  
ونهم ما من أعظم أسباب عذاب القبر قال ابن دقيق العيد وهو محمول على النعمة  
لمحرمة فإن النعمة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالغير أو فعلها نصيحة يستتضر  
الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما نقول فى الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة  
لم تمنع ولو أن شخصاً اطلع من آخر على قول يقتضى ابتاع ضرر بإنسان فادان قبل اليه  
ذلك القول أحترز عن ذلك الضرر لوجب ذكره لانه انتهى والحديث أيضاً يدل على إثبات  
عذاب القبر وقد جاءت الأحاديث المتواترة بإثباته وخلاف بعض المعتزلة فى ذلك من  
الباطليلى لئلا يستدلوا بالاجتراد الهوى (فائدة) لم يعرف اسم المقبورين ولا  
أحد من الظاهر أن ذلك كان عنى عدم الرواية لقصد الاستعظام وهو عمل مستحسن  
ويبقى أن لا يسأل فى التعذر عن تسمية من وقع فى حقه ما يذم به وما حكاها القرطبي فى  
التمذكرة وضعفه أن أحدهما عدل معاذ فقال الحافظ انه قول باطل لا ينبغي ذكره الا  
مقروناً ببيانته ومما يدل على اطلاق الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت فى الحديث الصحيح واما قصة المقبورين فى حديث  
أبي امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه  
م يحضرهم ما وقد اختلف فى المقبورين فتقبل كأننا كافرين وبه جزم أبو موسى المدينى  
واستدل به وقع فى حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بنى النجار  
ملكائى الجاهلية وفى الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بنى النجار  
مسلمين قال لانهم كانوا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان  
ذلك من خصائصه لبينه كما فى قصة أبي طالب قال الحافظ الظاهر من مجموع طرق  
حديث الباب أنهم كانوا مسلمين فى رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فأتى كونهما  
فى الجاهلية وفى حديث أبي امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بالقبيح فقال  
من دفنتم اليوم ههنا كما تقدم فهذا يدل على أنهم كانوا مسلمين لان البقيع متبررة  
المسلمين قال وبؤيده ما فى رواية أبي بصير عن أحمد والطبرانى بإسناد صحيح بعد بيان  
وما به مذبان فى كبير وبلى وما به مذبان الا فى الغيبة والبول فهذا الحصر ينفى كونهما  
كافراً كافرين لان الكافر يعذب على كفره بلا خلاف قال واما ما احتج به أبو موسى  
فهو ضعف كاعتراؤه وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سب  
التعذيب فهو من تخليط ابن الهيثم انتهى ملتمساً من الفتح (وعن أنس رضى الله عنه

(وكان جبريل يلقاه) اي الذي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وجبريل كان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه  
 القرآن فجمع موع ماذكر من  
 رمضان ومدارسة القرآن وملاقة  
 جبريل بتضاعف جوده لان  
 الوقت موسم الخيرات لان نعم  
 الله على عباده تربو فيه على غيره  
 واتحاد درسه بالقرآن لكي يتقرر  
 عنده ويرسخ ثم رسخ فلا ينساه  
 وكان هذا المنجازه وعده تعالى  
 لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم حيث قال له سنقرئك فلا  
 تنسى وفي الفتح الحكمة فيه ان  
 مدارسة القرآن تجدد له العهد  
 بزيادة غنى النفس والغنى سبب  
 الجود والجود في الشرع اعطاء  
 ما ينبغي لمن ينبغي وهو اعم من  
 الصدقة اه وقال الطيبي فيه  
 تخصيص بعد تخصيص على سبيل  
 الترتي فضل اولاجوده مطلقا  
 على جود الناس كلهم ثم فضل  
 ثانيا جوده كونه في رمضان مطلقا  
 ثم شبه جوده بالريح فقال  
 (فرسول الله أجود بالخير من  
 الريح المرسلة) أي المطلقة يعني  
 انه في الاسراع بالجود أسرع من  
 الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى  
 دوام هبوبها بالرحمة والى ٤ يوم  
 النفع بجوده عليه الصلاة  
 والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه  
 رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه  
 وصحح ارساله ونقل عن أبي زرعة انه المحفوظ وقال أبو حاتم روى عنه من حديث ثمانية عن  
 أنس والصحیح ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي لفظه له وللعاكم  
 وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في لوغ المرام وهو صحيح  
 الاسناد انتهى واعلم أبو حاتم فقال ان رفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن  
 حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى الفتات  
 وفيه لين ولفظه ان عامة عذاب القبر بالبول فتزهدوا منه وعن عبادة بن الصامت في  
 مسند البزار ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا ماسكم  
 شيء فاغسلوه فاني أظن ان منه عذاب القبر واسناده حسن وقال سعيد بن منصور حدثنا  
 خالد بن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا  
 من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث  
 ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التنزه  
 البعد قوله فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معظمه والمراد انه أكثر أسبابه  
 والحديث يدل على وجوب الاستنزاه من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلوة واليه  
 ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير متبديع كره من استنزهة مقدار درهم فانه  
 تخصيص بغير مخصص وقال مالك اذا الته في غير وقت الصلوة ليست بفرض واعتذر له  
 عن الحديث بان صاحب القبر انما عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور  
 لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو تقييد لم يدل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب  
 ولم يفيد بهالة مخصوصة

### • (باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجار) •

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلطان علمكم نبيكم كل شيء حتى الخرافة فقال سلطات  
 اجل نعمانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن يستنجي أحدهما  
 بأقل من ثلاثة أجزار أو أن يستنجي بجميع أو بعظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي  
 اما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتخلى عن استقبال  
 القبلة وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم أيضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال  
 النووي قد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجاهل على انه منهي تنزيه وأدب لانه منهي تحريم  
 وذهب بعض أهل الظاهر إلى انه حرام قال وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا  
 تعويل على اشارتهم قال قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين باليسر البني في شيء من  
 أحوال الاستنجاء الا بعد ذكر فاذا استنجى بما صبه باليمنى ومسح باليسرى وإذا استنجى  
 بجمع فان كان في الدبر مسح يساره وان كان في القبيل وأمكنه وضع الحجر على الأرض



جميع منتهى عليه وفيه جواز  
المبالغة في التشبيه وجواز تشبيهه  
المعنوي بالخشوس ليقرب منهم  
سامع به وذلك انه أثبت له أولا  
وصف الاجودية ثم أراد أن  
يصفه بازيد من ذلك تشبه جوده  
بريح المرسلة بل جعله أبلغ منها  
في ذلك لأن ريح قد تسكن وفيه  
استعمال أفعل التفضيل في  
الاستناد الحقيقى والجازى من  
الجود منه صلى الله عليه وسلم لم  
حقيقة ومن الريح مجاز فكله  
استعمال للريح جودا باعتبار  
مجيبها بالخير وهذا وإن كان لا  
يتغير به المعنى المراد من الوصف  
بالاجودية لانه نفوت به المبالغة  
لأن المراد وصفه بزيادة لاجودية  
على الريح مطبقا وحده  
المدحوسة ليكون ذلك نسبة في  
عرض القرآن على من هو - فقط  
منه والاجتماع عليه والاكثر  
منه وقال الكرماني التجريد  
لنظفه وقال غيره التجريد - نظفه  
وتعقب باب الحفظ كان - لا  
له والزيادة فيه تحصيله من  
الجماس وان يجوز أن يدل  
رمضان من غير إضافة وغير ذلك  
كما يظهر بالتأمل وفي هذا  
الحديث الحديث والاحبار  
والعقمة والتحويل وفيه عدد  
من المرازمة وأخرجه الجري  
أيضا في سنة النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وفصل القرآن وبه  
الخلق ومسلم في فضائل النبوة قال  
الذروي في الحديث فوائد منها

أو بين قدميه بحيث يتأق مسحه أمسك الذكري يساره ومسحه على الجروان لم يكنه  
راضطرا إلى حل الحجر حله بيمينه وأمسك الذكري يساره ومسح به ولا يحرك اليمنى هذا هو  
لشواب قال وقال بعض أصحابنا يأخذ الحجر يساره والذكري بيمينه ويمسح ويحرك  
ليسرى وهذا ليس بصحيح لانه يمس الذكر من غير ضرورة وقد نهى عنه ثم إن في النهي  
عن الاستجمار باليمين تنبيه على اكرامها وصيانتها عن الاقذار ونحوها اه والحاصل انه  
قد ورد النهي عن مس الذكري باليمين في الحديث المتفق عليه وورد النهي عن الاستجمار  
اليمين في هذا الحديث وغيره فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين وإذا دعت  
الضرورة إلى الانتفاع به في أحدهما استعملها فاضى الحاجة في أخف الأمرين في نظره  
وأما النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب نهى المتخلى عن استقبال  
السبل الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هناك طرفا من فقه هذه الجملة فلم يرجع اليه  
وقد قال بعض أهل الظاهر ان الاستجمار بالحجر متعين لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليها  
فلا يجوز غيره وهذا ذهب الجهد إلى أن الحجر ليس متعينا بل تقوم الحرقه والخشب وغير  
ذلك مقامه قال الذروي قد يكون له مفهوم كافي قوله تعالى ولا تقبلوا أولادكم من املاق  
ويدل على عدم تعيين الحجر نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن العظم والبعرة والرجيع ولو كان  
متعينا نهى عما سواه مطبقا وعلى الجملة كل جامد طاهر من يل للعين ليس له حرمة يجزئ  
الاستجمار به وأما النهي عن الاستجمار بجميع أو بعظم فقد ثبت من طرق متعددة  
والرجيع الروث وفيه تشبيه على النهي عن جنس النجس فلا يجزئ الاستجمار بنجس  
أو متنجس وقد ذهب المعتز والشافعي وأصحابه إلى عدم اجزاء العظم والروث وقال أبو  
حنيفة يكره ويجزئ اذا قصد تخفيف النجاسة وهو يحصل به ما ويدل الاول ما أخرجه  
الدارقطني رحمه من حديث أبي هريرة وفيه انه ما لا يطهران والنهي عن العظم  
انه كونه طعام الجن كما سبق وفيه تشبيه على جميع المطعومات ويلحق بها المحترقات  
كأجزاء الحيوانات ووراث كذب العلم وغير ذلك قول الخرافة هي العذرة قال في  
انقسام من خرى لسمع خرافة وبيع كسر وخروعة سلخ والخرافة بالضم العذرة  
نهي الخرافة المدودة فقط المذكور في الحديث ببوله علمكم الخ المراد بها  
العمل نفسه لا الخارج فينظر في تفسيرها به (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا رواه أحمد وعنه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يقل من استجمر فليوثر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد  
وأبو داود وابن ماجه) الحديث الاول فيه ابن لهيعة وقد أخرجه أيضا الضياء ابن أبي  
شبة ورواه النسائي في شيخ الزهري وابن مندة في المعرفة والطبراني من حديث أبي  
سنان محمد بن يحيى السكتاني عن أبيه ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب أخبرني خلاد  
بن السائب عن أبيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا انغوط الربل فليتمسح  
ثلاث مرات وله طريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوي عن هدية

الحث على الجود في كل وقت  
والزيادة منها في رمضان وعند  
الاجتماع باهل الصلاح وفيه  
زيارة لصلحاء واهل الخير وتكرار  
ذلك اذا كان المزور لا يكرهه  
واستحب الاكثر من القراءة  
في رمضان وكونها أفضل من  
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر  
أفضل أو مساويا لفعلاه قال  
الحافظ ابن حجر وفيه اشارة  
الى أن ابتداء نزول القرآن كان  
في شهر رمضان ولان نزوله الى  
السماء الدنيا جلة واحدة كان  
في رمضان كما ثبت من حديث ابن  
عاس فكان جبريل يتعاهده  
في كل سنة فيعارضه بمائتين  
عليه من رمضان الى رمضان فلما  
كان العام الذي توفي فيه عارضه  
به مرتين كما ثبت في الصحيح عن  
فاطمة رضي الله عنها وبهذا  
يجاب من سأل عن مناسبة ايراد  
الحديث في هذا الباب والله أعلم  
باصوابه (وعنه) أي عن ابن  
عباس (رضي الله عنه ان  
أرسفان) بتثنية السين  
يكنى أبا حنظلة واسمه صخر  
بالمهمل ثم المججمة (ابن عرب)  
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن  
أمية ولد قبل النبي بعشرين  
سنة وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائف  
وحنيناً وفققت عينه في الاولى  
والاخرى يوم اليرموك وتوفي  
بالمدينة سنة إحدى أو أربع  
وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة  
وصلى عليه عثمان رضي الله عنه

واعل ابن حزم الطريق الاولى بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه  
البضاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن  
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخدري الحديث الثاني فخرجه أيضا ابن  
صهابي قال الحافظ ولا يصح والراوى عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة  
شيخ وزكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث  
الاول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أحجار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه  
في باب نهى المتخلى عن استئصال القبلة والحديث الثاني يدل على الابتداء على استحبابه  
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا حرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الاسناد  
وقد أخذ بظاهرها القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقتلوا الاعتبار العدول الاعتبار الايتار  
وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث  
ويجوز بأكثر منها ان لم يحصل الانتقام بها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق  
وهو الذي لاح لي فقال وهذا محمول على ان التقطع على وترسنة فيما اذا زاد على ثلاث جمعا  
بين النصوص اه والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث  
وليس لمن جوز دليلا يصلح للتمسك به في مقابلتها وما في الكلام عليه وقد تقدم أيضا

\*(باب في الحاق ما كان في معنى الاحجار بها)\*

(عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن الاستطابة  
فقال بثلاثة أحجار ليس فيها جميع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سلمان قال أمرنا  
بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها جميع ولا عظم  
رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه  
عبد الله بن محمد النخعي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة  
ابن خزيمة عن خزيمة بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت  
الحنفية هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سيأتي وفيه  
فأخذ الجرحين وألقى الروثة قال الطحاوي هو دليلا على ان عدد الاحجار ليس بشرط لانه  
قد دللنا على ان مكان ليس فيه أحجار لقوله ناواني فلما ألقى الروثة دل على ان الاستجمار  
بالجرحين يجوز اذ لو لم يكن ذلك لقال ابغى ثانيا ورده الحافظ وقال قد روي أحمد فيه هذه  
الزيادة باسناد رجاله ثقات قال في آخره فألقى الروثة وقال انه اركس اثنى بجمع قال مع انه  
ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سلمان نص في عدم الاتصاف على  
مادونه ثم حديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا تعارض قدم القول اه  
وأيضاً في سائر الاحاديث الناصة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليها مع عدم  
مناقاتها بالاتفاق ولم تقع هنا منافسة فالأخذ بها مستحسن وقد تقدم الكلام على الحديثين  
في مواضع من هذا الكتاب فمن نعيده قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الحجر وما كان

فحرم في الانتقام **بمن** لاستثناء العظم والروث معنى ولا حسن لتعليل النهي عنهما  
بكونهما من طعام الجن وقد صرح عنه التعليل بذلك **أ** وهذا الكلام هو وجه ترجحة  
الباب بتلك الترجحة وهو حسن

• (باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة) •

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتمسح  
بعظم أو بعرة أو ماء أحد أو مسلم أو يود أو دوعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
نهى أن يستنجى بروث أو بعظم وقال إنهما لا يطهران رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح)  
النهي عن العظم قد تقدم في أحاديث متعددة في المتن والشرح والنهي عن البعرة ثابت  
في رواية جابر وغيره وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ ورواه البخاري  
بلفظ ولا تأتني بعظم ولا روث وزاد في باب المبعث أنهم من طعام الجن وهو عند  
مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من حديثه  
وأخرجه البيهقي مطولا وهو عند الطبراني من حديث الزبير بن عدي عنده ضعيف وعند أحمد  
باسناد واه من حديث سهل بن حنيف وعند أبي داود والنسائي من حديث رويته  
وعند الدارقطني عن رجل من الصحابة وفي الحديثين دليل على وجوب اجتناب العظم  
والروث وعدم الاجترار بهما وقوله إنهما لا يطهران يراد قول أبي حنيفة الذي أسلفناه  
من أنه يجزئهما غسل والعلة في النهي عن العظم للزوجة المصاحبة له التي لا يكاد  
يتمسك معها وقيل عدم خلوه في الغالب عن الدسومة وقيل لكونه طعام الجن وهذا  
هو المتعين لورود النص به فيلحق به سائر الأطعمة وأما الروث فعلة النهي عنه التحاسة  
والنجاسة لا تزال بها

• (باب النهي أن يستنجى بمطعم أو بماله حرمة) •

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني داعي الجن  
فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فانطلق بأه أرانا آثارهم وآثارنا منهم وسألوه  
الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لهما أو كل بعرة علف  
لداؤكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تستنجوا بها فأنهم أطعموا أخوانكم  
رواه أحمد ومسلم) الحديث رواه أيضا أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم وفي الباب  
عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسند ضعيف وعن سلمان رواه مسلم وعن جابر عند  
مسلم وغيره كما سلف وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرحة بالنهي عن العظم والروث  
قد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا ورواه أيضا أبو عبد الله الحاكم في  
دلائل النبوة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود ليس له الجن  
أو أهلك جن نصيين جاؤني فسألوني الزاد فقلت لهم بالعظم والروث قال وما يغني عنهم ذلك  
بارسول الله قال إنهم لا يجدون عظمه إلا وجدوا عليه لهما الذي كان عليه يوم أخذوا

(خبره أن) أي بآلة (هرقل)  
بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق  
وهو غير منصرف للجهة والعلمية  
وحكي فيه هرقل بسكون الراء  
وكسر القاف كخندق والاول  
هو الانهر والثاني حكاة  
البحري واقصر عليه صاحب  
الموعب والقزاز ولقبه قبصر  
قاله الشافعي وهو أول من ضرب  
الدنانير ومالك الروم إحدى  
وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي  
صلى الله عليه وسلم (أرسل اليه)  
أي إلى أبي سفيان حال كونه  
(في) أي مع (ركب) جمع راكب  
كصاحب وصاحب وهم أولو الأبل  
العشرة فافوقها (من قرش)  
من لبيان الجنس أو للتبعض  
وكان عدد الركب ثلاثين رجلا  
كما عند الحاكم في الأكليل وعند  
ابن السكن نحو من عشرين  
وعند ابن أبي شيبة بأسناد صحيح  
إلى سعيد بن المسيب أن المغيرة  
ابن شعبه منهم واعترضه الباقين  
بسبق إسلام المغيرة فأنه عام  
انخندق فيه بعد أن يكون حاضرا  
ويستمتع مع كونه مسلما  
(و) الحال أنهم (كانوا تجارا)  
بالضم والتشديد على وزن ناز  
وبالكسر والتخفيف على وزن  
كلاب وهو الذي في الفرع كاصله  
جمع تاجر أي متلبسين بهنة  
التجارة (بالشام) بالهمز وقد يترك  
وقد فسخ الشين مع المدة (في المدة)  
التي كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله (مسلم) بتشديد

المدال من مادد فادغم الاول في

الثاني من المئين وهو مدة صلح  
الحديبية سنة ست التي ماد (فيها  
أبا سفيان) زاد الاصل في ابن  
حرب (وكفار) أي مع كفار  
(قريش) على وضع الحرب عشر  
سنين كافي السيرة وعند أبي نعيم  
أربع وكذا أخرجه الحاكم في  
البيوع من المستدرک والاول  
أشهر لكنهم نقضوا فغزاهم سنة  
ثمان (فأثوه) أي أرسل اليهم  
في طلب اتيان الركب فجاء  
الرسول بطلب اتيانهم فوجدهم  
بغزة وكانت وجه متغيرهم كافي  
الدلائل لابي نعيم فاثوه وكذا  
رواه ابن اسحق في المغازي عن  
أبي سفيان ووقع عند المؤلف  
في الجهاد ان الرسول وجدهم  
بعض الشام (وهي) بالميم اي  
هرقل وجاعته ولا يوي الوقت  
وذعن الكشف في والا صلي  
هو (بالياء) بوزن ككبرياء  
وبالتصريح حكاة البكري والياء  
قال البرماوي بوزن اعطاهوا يلاء  
مثله لكن بتقديم الياء على اللام  
حكاة النووي واستغربه وايلاء  
بتشديد الياء الشامية والقصر  
حكاة البرماوي عن جامع الاصول  
ورأيت في النهاية والابلياء  
بالالف واللام كذا نقله النووي  
في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى  
الموصلي واستغربه قبل معناه  
بيت الله وهو بيت المقدس  
والياء بمعنى في وفي الجهاد عند  
المؤلف ان هرقل لما كشف الله  
عنه جنود فارس مشى من حصن

يجدون روثا الا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل فلا يستجى أحد لا بعظم ولا بروث  
وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أممك أن يستجوا بعظم أو روثه أو حمة فان الله تعالى جعل لنا  
 فيه ارضا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناده اسمعيل بن عياش  
 والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه على  
 النهي عن اطعام الدواب الجاسة اه لان تعليل النهي عن الاستجمار بالبعرة بكونها  
 طعام دواب الجن يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم اداوة لوضوئه وحاجته فيبينها ويبيعها قال من هذا قال أنا أبو هريرة قال ابغى  
 أجمارا استنفض بها ولا تاتني بعظم ولا بروثه فأنتبه باجمار أحدهما في طرف قوبي حتى  
 وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما  
 من طعام الجن وانه أتاني وقد جن نصيبين ونعم الجن فسألتني الزاد فدعوت الله لهم أن  
 لا يمر وابعثهم ولا بروثه الا وجدوا عليه اطعاما رواه البخاري الحديث ~~هكذا~~ اساقه  
 البخاري في باب ذكر الجن وهو أتم مما ساقه في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجه الذي  
 أخرجه منه مطولا قوله ابغى أجمارا بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء  
 أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال أبغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل انصب  
 بالاساق كذا في الفتح قوله استنفض بقامه ~~كسورة~~ وصاد مجمعة مجزوم لانه جواب  
 الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستنفاض النفض وهو أن يهز الشيء لطير  
 غباره وفي القاموس استنفضه استخرجه وبالجبر استجى قال الحافظ ومن رواه بالقاف  
 فقد صحف قوله ولا تاتني قال الحافظ كانه صلى الله عليه وآله وسلم خشي أن أباهريرة  
 فهم من قوله استجى أن كل ما يزيل الاثر وينقي ~~كاف~~ ولا اختصاص لذلك بالاجار  
 فنهى باقتضاره في النهي على العظم والروث على ان ماسوا هم ايجزى ولو كان ذلك مختصا  
 بالاجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن تخصيص هذين للنهي معنى وانما  
 خص الاجار بالذكر لكثر وجودها قوله همام من طعام الجن قال الحافظ الظاهر من  
 هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

• (باب ما لا يستجى به الجاسة) •

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط فأمرني أن  
 أتبعه بثلاثة أجمار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأنتبه بها  
 ،أخذت حجرين وأتيت الروثة وقال هذه ركس رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي  
 وزاد فيه أحمد في رواية له اتني بحجر) قوله فلم أجده في رواية للبخاري فلم أجده والضهير  
 للبخاري قوله فأخذت روثه زاذل بن خزيمة في رواية له في هذا الحديث انه كانت روثه حمار  
 ونقل الترمذي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير قوله وأتيت الروثة

الاب الرابع لنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي سفيان وحضر  
هرقل لأقرب الله منه وأنه أسمى  
بالأفلاح على ظاهره وباطنه أكثر  
من غيره ولأنه بعد لا يؤمن أن  
يتدخ في نفسه بخلاف الأقرب  
لأنه قد يقال أن أقرب منهم  
في الخبر عن نسب قريبه مما  
يقضي بغيره فإقرارنا بحدوث  
لداخونه في شرف النسب إجماع  
لهم في رواية ابن إسكن فتدلى  
هذا أقرب به نسباً وهو ابن عمه  
أخي أبيه وقد أوضح ذلك المصنف  
في الجهاد بقوله ما قرأنا منه  
قلت هو ابن عمي قال أبو سفيان  
ولم يكن في الركب من بني عبد  
مناف غيرة (فقال) ي  
هرقل وللأصلي وابن عمه أكر  
وأي ذكر عن الحموي قال (ذوه  
مضى) وأما أمر بآباء أبي سفيان  
ليمن في السؤال ريشني غيلة  
(رقيباً) صحبه في جملة من  
ظهره لئلا يستقيموا أن يوجهوه  
بالتكذيب ن كذب كما سرح  
به الواقدي في روايته (نقول)  
هرقل (ترجمته) قال الله أي  
لا صحب أبي سفيان (أي سائل  
هذا) أي أباسفيان عن هذا  
الرجل) أي أبي صلى الله عليه  
وآله وسلم راشار إليه إشارة  
أقرب الأقرب العهد به ذكره  
ولا لأنه معهود في أذهانهم  
(هو كذبي) بخفيف أي أن  
نقل إلى المذهب (ذوه)  
بالتشديد قال تبي لذت  
بأنخفيف يتعدى إلى فعله

رد لترمذي وابن ماجة الحديث قال لترمذي غريب وأخرجه البزار في مسنده من  
حديث ابن عباس بالنظر نزلت هذه الآية في أهل قبا فيه رجل يحبون أن يتطهروا والله  
يحب تطهيرهم فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا أما تبع الحجارة الماء قال  
أمر الله وسلم ثم أراد أن الزهري الأشجعي بن عبد العزيز ولا عنه إلا أنه قال حافظ  
ومحمد بن عبد العزيز صحفه أبو حاتم فقال ليس له ولا أخويه عمران وعبد الله حديث  
مستقيم وعبد الله بن شبيب لذي رواه البزار من طريقه ضعيف أيضاً وقد روى الحاكم  
هذا الحديث وليس فيه إلا ذكره استجبوا بالماء فغسلوا ثم مسحوا بالتراب ثم مسحوا  
الرأفة بأنفسهم في حديثهم كذا في معجمه ورواه ابن أبي عمير والماء ولا يوجد هذا في كتب  
الحديث وكذا قال المحقق الصوري ورواية البزار رارة عليهم راء كانت ضعيفة وحديث  
باب قول الخياط هو بسند ضعيف روى أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن  
عويم بن ساعدة نحوه وأخرجه الحاكم من طريق مجاهد قال لما نزلت الآية بعث النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم إلى عويم بن ساعدة فقار ما هذا انظروا الذي أئتم الله عليكم به  
قال ما خرج من أرباب ولا هم أذن الغائط الاغسل برة فقال صلى الله عليه وسلم هو هذا  
ورواه ابن ماجه راء من حديث أبي سفيان طلحة بن نافع قال أخبرني أبو أيوب وجابر  
بن عبد الله وأبو سلمة بن الأكوع أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال نافع من  
حديث محمد بن عبد الله بن سادة راء من حديث أبي نعيم في معرفة الصحابة الخلاف فيه على شهر  
ابن حبيب ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة وذكره الشافعي في الام بغير إسناد  
والحديث يدل على ثبوت استحباب الماء والثناء على فاعله لما فيه من كمال التواضع وقد  
انقدم الكلام عليه في قول ليا

(أ) وجوب تقديمه على غيره

عن سليمان بن يسار قال أرسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الرجل يجد المدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعسل ذكره ثم يمتوضأ رواه الأئمة الحديث قال ابن حجر منقطع وقد ساقه المصنف  
للإسناد لآله على وجوب تقديمه لاستحبابه في الوضوء وترجمه باب بذائه لأن لفظة  
تستعمل في ترتيب ويشتكل عليه ما وقع في الجار من تقديم الأمر بالوضوء على غسل قال  
الماط ووقع في العمارة نسبة ذلك إلى الجار وبالعكس قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من  
قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات توضأ وانضح فرجك جواز تأخير الاستنجاء عن  
الوضوء وقد سرح به بعضهم قال وهذا يتوقف على القول بأن الواو للترتيب وهو مذهب  
ضعيف انتهى وأنت خير بما حجة تدل ذلك البعض لا تتوقف على ما ذكره ابن دقيق  
عيد من كون الواو للترتيب بل يصح على المذهب المنهود وهو أن الواو اطلق الجمع من  
الترتيب لا لعمدة لأن الواو على ما تدل على جواز تقديمه ما قبلها إلى ما بعده

من صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

وصدقني الحديث وكذب  
بالتشديد يتعدى الى مقبول  
واحد من غرائب الانفاظ  
لخصائص الغرائب التي تليها  
تناسب الزيادة وبالعكس  
واحد من هذا الباب العكس (قال) أي أبو  
سفيان وسقط لفظ قال للمكرمة  
وأما الوقت كذا هي ساقطة من  
اليونانية مطلقا فاشكل ظاهره  
وبإثباته يزول الإشكال (فوالله  
لولا الحياء) وفي نسخة كريمة لولا  
ان الحياء (من ان يأتروا على)  
بضم المثلثة وكسرها وعلى معنى  
عنى أي رفيق يروون عني (كذبا)  
بالتذكير وفي غير النسخ وأصله  
الكذب فاعاب به لانه قبيح ولو  
على عني (ليكذب عنه) أي  
لاخبرت عن حاله بكذب ابغضني  
اياه ولاصيل وأبوى الوقت وزر  
عن الحوى الكذب علمه ونبيه  
دليل على أنهم كانوا يستحقون  
الكذب اما بالاذعن الشرع  
السابق أو بالعرف وفي قوله يأتروا  
دون قوله يكذبوا دليل على أنه  
كان وانقامهم بعدم التكذيب  
ان لو كذب لاشتراكهم معه في  
عداوة النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لا كنه ترك ذلك استحياء  
وانفسه من أن يذنبوا بذلك  
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي  
ذلك كذبا وفي رواية ابن اسحق  
التصريح بذلك وانظره فوالله  
لو كذب ما روى على ولكني  
كنت امرأ سديدا اتكرم عن  
الكذب وعلمت أن أيسر ما في

وعكسه وإيقاع الامر من معانيها يمكن فيه ذلك راجع مطلوب ذلك المستدل الاجواز  
التقديم والعطف بالواو الخامة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها  
للتقريب ويمكن أن يقال في جواب ذلك لاشكال على حديث الباب بان رواية حديث  
الباب مقبولة والروايات الواردة بالواو مطابقة في حمل المعلق على المتبوع ويصح استدلال  
المستف رحمه الله وقد تقدم الكلام على الذي في باب ما جاء في الذي من أبواب تذهيب  
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم  
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصل اخرجه) الكلام على الحديث محله  
الغسل وسأقي الخلاف في نسبه وعدمه والمصنف رحمه الله أورده هنا للاستدلال به على  
وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لتربيته الوضوء على غسل مامس المرأة منه قال رحمه  
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ رسمه كفي موضعه انتهى

\*(أبواب السوان وسنن الفطرة)\*

\*(باب الحث على السواك وذكرا ما بنا كدعته)\*

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السواك مطهرة من  
مرضاة لرب رواه أحمد والنسائي وهو للجاري تعليق) وخبره أيضا ابن حبان موصولا  
ن حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو  
عنه في هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي خنافة زحل اساقط انما هو من رواية ابنه  
عبد الله عنها قال ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنها وقد طول الكلام عليه في  
التلخيص فوالله أبواب السواك وسنن الفطرة قال أهل اللغة السواك بكسر السين وهو  
يطلى على الفعل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الليث وتوثقه العرب  
قال الازهرى هذا من غليظ الليث اقيمت وذكرا صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر  
والسواك فعلك بالسواك ويتبال سلكه يسوكه سوكا فان قلت استلهم تذكرا فم  
وجع السواك نسوك بضمير ككتاب ركتب وذكرا صاحب المحكم انه يجوز سوك بالهمز  
قال الثوري ثم قيل ان السواك مأخوذ من ساء اذا دلك فقل من جاء الابل تستاك  
أي تتمايل هذا هو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاستسنان ليذهب  
لصفرة وغيرها عن اوما الفطرة فقد اختلف العلم في المراد بها هنا قال الخطابي ذهب  
أكثر العلماء الى انها السنة وكذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الذين حكاه في النسخ  
عن طائفة من العلماء به جزم بونه عيم في المستخرج قال الراغب أصل الفطرة الشق  
طولا ويطلق على لونه وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الخلقة المتعددة  
ومنه فاطر السموات والارض أي ما ابتدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه اشارة الى قوله تعالى فطرة  
الله التي فطر الناس عليها والمضى ان كل واحد من ولدته وما يؤديه اليه نظره

زاعا اراكم ان يحفظوا  
 ذلك عنى ان يحفظوه فلم كذب  
 وزر بن محق في روايته قال  
 ابو سفيان فوالله ما رأيت من  
 رجل قط كان ادهى من ذلك  
 لا ينف بعنى هرقل (ثم كان  
 أول ما سألتى عنه) بصب أول  
 وبه جئت الرواية ويجوز رفعه  
 على اسمية الحارثي كنعني  
 وروى درية ولم يصرح بي في النسخ  
 (ان قول كيف نسبه) عليه الصادة  
 و - دم (فيكم) أي صاحب نسبه  
 أهرس شرفكم لم لا قلت هو  
 فينا ذو نسب) أي صاحب نسب  
 ناضيم فتبين لنا عظيم رأيت كل  
 هذا على عرض الشرحين وهذا  
 وجهه هرقل (هرقل) قول قول  
 هذا قول منكم) أي من قريش  
 أو عرب دية - فتقدمه ن  
 ارمشيم لانه لم يرد لمخاطبين  
 فتطرد قولوه فهو قتلوه  
 وقوله بماذا امركم نسبي  
 (أحد قط) تشديد لطاء المضومة  
 مع فتح التاء وتدينمان د  
 تحذف طاء وتفتح ائاف ولا  
 يستعمل الا في الماضي لمشي  
 واستعمل هنا بغير اداة تنفي  
 وهو راجع واجب بأن لاستفهام  
 حكمه حكمه في كانه قول هرقل  
 قول هرقل قول أحد لم يقه  
 أحد قط (قبله) بالنصب على  
 ظرفية وللإصلي والكشيميني  
 وكرية تون ساكر مثله بدل قوله  
 قبله وحيد يذكون بدلا من قوله  
 هذا القول قال ابو سفيان (قلت لا)  
 أي يقيه احد قبله (قال) هرقل

إلى الدين الحق وشو اتوحيده ويؤيده أيضا قوله تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا  
 بطرقة الله واليه يهتدون في بسية الحديث حيث عتبه بقوله فاقم وجهك لله ونصرته  
 واحد يثبيل على مشروعية السر له لانه بسبب تطهير الدم وموجب لرضا الله على  
 به رقة أطلق فيه السر والوليم صه بوقت معين ولا بحالة مخموصة فاشهر بطلق  
 شريعته وهو من استغنى لمؤكد وليس بواجب في حال من الاحوال للمسايق في حديث  
 في هريرة قولنا نأشوق على امتي لامرهم بالسراك ونحوه قال النووي باجماع من يعتد  
 به في اجماع وحكي أبو حامد الاسفرايني عر داود الظاهري انه أوجب في الصلاة وحكي  
 ساردي عنه به واجب لا تبطل الصلاة بتركه وحكي عن اصحق بن راهويه انه واجب  
 تبص السيرة بتركه - قال اموري قد نكرهنا متأخرون على الشيخ أبي حامد  
 رغبه قتل لوجب عن داود وقال مذهبه انه سنة كالجماعة ولو صح ايجابه عن داود لم  
 يصرح بعتبه لاعتبار الاجماع على الخار لذي عليه المحققون والا كثر من قال وأما  
 اصحق فلم يصح هذا الحكم عنه انتهى وعدم الاعتماد على داود مع علمه وورعه وأخذ  
 جماعة من الأئمة الاكبر عذبه من النعصيات التي لا مستند لها الا بمجرد الهوى  
 عذبه وقد كثر هذا جنس في أهل المذهب وما درى ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء  
 الذقنين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين فان كان لما وقع منه من المقالات المستبعدة  
 فهي بالنسبة إلى مقدمات غير المؤسسة على محض الرأي المضادة لصريح الرواية في حيز  
 هذه المتباعدة فالتهويل على رأي وعدم الاعتماد بعلم الادلة قد قضى بقوم إلى  
 قذهب عده لا يوفق النيرة منها لا لتبديل المادروا مادارد في مذهبه من  
 المدح أو تعهدهم تم كذا به وجوده عليه هي في غاية الدرة ولكن الهوى  
 لندرس سيرته وادله قال الاموي والسؤال المستحب في جميع الاوقات يكن في خمسة  
 رقت أو ستحبا - أحدها عند الصلاة - كأنه متطهر أو غير متطهر  
 كى لا يجز ما مر ترابا الثاني عند الوضوء الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند  
 استيقاظ من النوم الخامس عند تعبير انهم وتعيره يكور بأشياء منها ترك الاكل والشرب  
 ومنها كل ماله رائحة كريهة ومنها طول السكون ومنها كثرة الكلام وقد قامت  
 الادلة على استحبابه في جميع هذه الحالات أي ذكر وسياق ذكر بعضها في هذا الباب قال  
 ومذهب الشافعي ان السؤال يكبر للصائم بعد زوال الشمس ثلاثا لرائحة الخلوفا  
 المستحبة وسياق الكلام عليه في باب السؤال لصائم ان شاء الله ويستحب ان يستأذ  
 بعد من ترك وبأى شيء استأذ به من غير ان يعير حصل السؤال كالخرقة الخشن  
 والاشنان والفتنه في السؤال بدهيات لا ينبغي لاطن الاغتراب شي منها الا أن  
 يكون موافقا لما ورد عن الشارع ولقد كرهوه في أوقات وعنى حالات حتى كاد يفتنى ذلك  
 لى ترك هذه السنة الجليلة واطراحها وهي أمر من أمور الشريعة ظهر ظهورا هار

(فهل كان من آباءه من يكسر الميم)

ر - جر (ملاك) بفتح الميم وكسر  
 اللام - نسخة وهذه رواية  
 كريمة والاصح في باب الوقت  
 وابن عساكر ررواه ابن عساكر  
 في نسخة وبوذور عن الكشميني  
 من نسخ الميم اسم موصول وملاك  
 فعل ماض ولاي ذكر في الفتح  
 فهل كان من آباءه من يكسر الميم  
 من ر - رن أشهر وأرجع راعني  
 في الثرته واحد (قيل لا قال)  
 هرقل (قيل شرأ الناس بقرهونه  
 أم صعة وهم) وعند المؤلف في  
 التفسير أيتبعه انشرف الناس  
 بأبنة همرة استهفاهم ولا يبعه  
 فاشراف الناس اتبعوه قال بو  
 سفيان (سئل) ولغير الاربعة  
 قتلت (بل صعدواهم) أي  
 اتبعوه واشرف على واحد  
 والمجد والحمد لله  
 ر - قد اشرف بانضم فهو شريف  
 رقوم شرفاء وارشاف المراد  
 هما اهل الخوة والتكبر بهم  
 لا كل شريف حتى يرد مثل أبي  
 بكر وعمر واما الهامان اسم قبل  
 هذا السؤال كذا في الفتح وتعبه  
 العيني بانهم من وحزة كانوا  
 من اهل الخوة يقول أبي سفيان  
 جرى على الغالب ووقع في رواية  
 ابن حنبل تبعه من الصنف  
 ولما كبر والاحداث واما ذرو  
 الانساب والشرف فبما تبعه منهم  
 احد قال الحافظ وهو محمول على  
 الاكثر الاغلب (قال هرقل  
 ابن زيدون ام يتقصون) هم همزة  
 الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران باسقاطها وجرم ابن مالك بجوازه مطلقا خلافاً لخصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بن

وقبله من سكان البصرة أهل النجادة والاعوان تزل مشهورة للشم المطهرة بكسر الميم  
 وفتح قال في الديوان الفتح أفصح (وعن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لولا أن أشق على أمتي لأحرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ولا مرتهم بأ) حولك عند كل  
 صلاة ررواه أحمد و الترمذي وصححه الحديث ررواه الحاكم من حديث أبي هريرة بالنظر  
 لقرضت عليهم السؤا مع الوضوء ولا حرت صلاة العشاء إلى نصف الليل وروى النسائي  
 بالجملة الأولى ورواه يعقوب بن أبي نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سفيان بن عيينة ورواه ابو  
 داود ومسلم بالنظر لولا أن أشق على المؤمنين لا مرتهم بتأخير العشاء والسؤا عند كل  
 صلاة ورواه أيضاً أبو داود عن زيد بن خالد بالنظر الذي في الكتاب ورواه البزار وأحمد من  
 حديث علي بن خنوة وروى الجماعة الأولى أيضاً الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن  
 حبان من حديث أبي هريرة وناظر الترمذي إلى ثلث الليل ونصفه ونقط أحمد ابن  
 حبان إلى ثلث الليل ولم يشذ وروى الجماعة الثانية للنسائي وأحمد بن حنبل عن حديث  
 أبي هريرة وعلقها البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤا مع الوضوء عند كل  
 صلاة وروى ابن أبي حنيفة في تاريخه بسند حسن عن حماد بن عيسى لولا أن أشق على أمتي  
 لأمرتهم بالسؤا عند كل صلاة كما يتوضون والحديث يدل على ندية تأخير العشاء إلى  
 ثلث الليل لأن لولا امتناع الثاني لوجود الأول فاذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع  
 الثاني وبقي التذلل ومحمل الكلام على هذه الجملة الصلاة أن شاء الله تعالى ويدل أيضاً على  
 ندية السؤا لثبوت ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يستحب السؤا في صلاة  
 وقد ذهب في البحر إلى أنه كثير من مذهب الظاهرية قائلين بالوجوب أن يحسن عنهم وقد  
 سبق كلام النووي في ذلك (وعر أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دل دلان

أشق على أمتي لا مرتهم بالسؤا عند كل صلاة ررواه الجماعة وفي رواية أحمد مرتهم

بالسؤا مع كل وضوء وللبخاري تعليقا لا مرتهم بالسؤا عند كل وضوء قال يروى

نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده اسناده  
 مجمع على صحته وقال النووي غلط بعض الأئمة البخاري في أن البخاري لم يحرمه وهو  
 خطأ منه وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وإيسر  
 هو في الموطأ من هذا الوجه الحديث عن ابن شهاب عن جابر عن أبي هريرة قال  
 رلأن أشق على أمتي لا مرتهم بالسؤا مع كل وضوء ولم يصرح رفعه قال ابن عبد البر  
 وحكمه الرفع وقد ررواه الشيخ عن مالك مرفوعاً وفي الباب عن زيد بن خالد عند  
 الترمذي وأبي داود وعن علي بن أحمد عن أم حبيبة عند أحمد أيضاً وعن عبد الله بن  
 عمرو وسهل بن سعد وجابر أنس عن أبي نعيم قال الحافظ واسناد بعضها حسن وعن  
 ابن الزبير عند الطبراني وعن ابن عمر وجهه من أبي طالب عند الطبراني أيضاً والحديث

الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران باسقاطها وجرم ابن مالك بجوازه مطلقا خلافاً لخصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بن



يزيدون قال) هرقل (فهـ ل يرتد  
 احـد منهمـ مـ خطـة لـينه بعد  
 أن يدخل فيه مخطـة بضم اوله  
 وقصـه كذا في الفتح وتعقبه  
 اعمـى في فتـال لـخطـة بالـاء  
 اعمـى في فتح فقط والسـخط بلا  
 تا يجوز فيه بضم رانفتح مع  
 ن فتح يافى نسخ احـاء والسـخط  
 بضم يجوز فيه ارجـهان  
 ضم الخاء معه راء كـانها  
 انتهى وفي رواية الجـوى  
 والسـخط مخطـة بضم السين  
 وسكون الخاء واخرجهم لـذان  
 ارتد مكره اوله خطـة لـين  
 اهـ لـام بل لرغبة في غـيه خطـة  
 نفسـى في رفع لعـيه لله بنـحـث  
 اى هـ ل يرتد احـد منهمـ كـرة  
 وعدم رضا راء خطـة لـين  
 سـنـيت (قلت) راء سـال عن  
 الدردن د ن من دخل على صـة  
 في مـر محـق لـ يرجع عنه بخلاف  
 من اخل في باطل (قل) هرقل  
 (فذكر كـم تمـهـدونه بكـذب)  
 على الناس رقبـه راء بقول  
 ما قل) قل يوسفـيان (قلت  
 لا وثـه راء عن السـوال عن  
 نفسـه كـذب الى السـوال عن  
 اتـمة تقرير الهم على صدقه ون  
 التـمة اذا انتفت انتفى سببـه  
 وايداعته بالسـوال عن العذر  
 (قل) هرقل (فهـ ل يغدر) أب  
 ينقض بهـد قل أبوسـفيان  
 (قتل) وعن منه) اى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم (في مـدة)  
 انـه مـد سـلـح مـدة أو غـيبته  
 وانقضاء أخباره عما (لانـدى ما هو فاعل فيها) اى في المدة وفيه

يدل على أن السواد شير واجب ر على شرعيته عند الوضوء وعند الصلاة لانه اذا ذهب  
 وجوب بقى الغلب كما تقدم وعلى أن الامر للوجوب لان كلمة ولا تدل على انتفاء الشيء  
 وجوده غيره يدل على انتفاء الامر لوجود المشقة والمنفى لاجل المشقة انما هو الوجوب  
 الاستحباب فان استحباب السؤال ثابت عند صل صلاة فيقتضى ذلك ان الامر  
 وجوب وفيه خلاف في الاصول على أقوال ويدل الحديث أيضا على أن المندوب غير  
 أمر رب المثل ما ذكرناه وفيه أيضا خلاف في الاصول منه هو ويدل أيضا على أن للنبي  
 صلى الله عليه وسلم ان يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على الصلح لعله المشقة سببا  
 لعدم الامر منه ولو كان الامر متوقفا على الصلح لكان سبب عدم الامر منه عدم  
 نصرا مجرد المشقة وفيه احتمال للبحث والتاويل كما قال ابن قتيب العبد وهو أيضا  
 يدل بعدمومه على تحباب السؤال للصائم بعد الزوال لان الصلاة الواقعتين بعده  
 اخلت تحت عموم الصلاة فلا تتم: عرى الكراهة لا بدليل يحدد هذا العموم  
 ويبقى الكلام على ذلك (ومن المقدم مـر شرعي عن أبيه قل قلت لعائشة رضى

الله عنها بأى شيء كن يمدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل بيته قالت بالسؤال  
 روى الجماعة ادا بخارى والترمذى الحديث روى ابن حبان في صحيحه وفيه بيان  
 فضيلة السؤال في جميع الاوقات رتبة احكامه بدو تكراره لعدم تقييده بوقت الصلاة  
 والوضوء (وعن حديثه رضى الله عنه قل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام  
 من الليل يشوص فده بالسؤال لـراه الجماعة الى اعمدى راء شوس لذلك ولـسافى عن  
 حديثه قل ذنوبم بالسؤال اذا قمان الليل) الحديث متفق عليه من حديث حذيفة  
 المذنب كان ذنوبم من انوم يشوص فده بالسؤال وفي لفظ لمسلم كان اذا قام ليتعبد  
 يشوص فده بالسؤال را تعقب ابن منده هـ هذه الزيادة وقد رواها الطبرانى من وجه آخر  
 باللفظ ذنوبم بالسؤال اذا قمان الليل ورواه أيضا النسافى كما في حديث الباب ورواه  
 مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس في قصة نومه عند النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال فلما استيقظ من منامه فى ما هو راء فآخذ سواكه فاستأذنى فى رواية  
 ابن ارمـه صـر شـع بـكـر رـذـلـت فى رواية طبرانى كان يستأذن من الليل مرتين أو ثلاثا  
 فى رواية له عن الفضل بن عباس لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم الى الصلاة  
 بالليل الا استأذن ورواه أبو داود من حديث عائشة باللفظ كان يوضع لسواكه ووضوءه فاذا  
 قام بالليل تحلى ثم استأذن وصحبه ابن منده ورواه ابن ماجه والطبرانى من وجه آخر عن  
 ابن أبي مليكة عمه او صحبه الخكم وابن السكن ورواه أبو داود عن عائشة أيضا باللفظ كان  
 يرفع من الليل راء راء فيستيقظ الانسوة قبل ان يتوضأ وفيه على وزيد فى الباب عن  
 ابن عمر عن أحمد وعن معاوية عند الطبرانى راء سناه ضعيف وعن أنس عند البيهقى وعن  
 أبي ذؤيب عـ أبى نعيم قال لما نظروا كاهها ضعيفة قوله يشوص بضم المجهمة وبسكون

قال ابو سفيان (ولم يمكنني)  
 بقوله (لم يمكنني) (ولم يمكنني)  
 انقصه به غير هذه الكلمة) على  
 ان التقدير هنا امر نسبي لان  
 من قطع بعدم قدره ارفع رتبة  
 من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة  
 وقيل صلى الله عليه وآله وسلم  
 معروف فعنده الاستقراء من  
 عادته انه لا يغدو لكان لما كان  
 الامر مغيبا لانه مستعمل آمن  
 أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى  
 الكذب وهذا أوردته على التردد  
 ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا  
 التدرج وقد صرح ابن اسحق  
 في روايته بذلك (قال هرقل  
 (فعل قائلته) نسب ابتداء  
 القائل اليهم لم ينسبه اليه صلى  
 الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه  
 من أن النبي صلى الله عليه وآله  
 ولم لا يبدأ قومه بالتمثال حتى  
 يقتالوه قال أبو سفيان (قلت  
 نعم) قائلته (قال هرقل  
 فكيف كان قتالكم اياه) وهذا  
 أوضح من قتالكموه باتصال  
 الضمير فلذلك فصله ووصوه العيني  
 تبعاً لنص الزمخشري قال ابو  
 سفيان (قلت) (للاصلي قال  
 (الحرب بيننا وبينه مجال)  
 بكسر أوله والحرب اسم جنس  
 واسمه اسم جمع وهذا جعل  
 خبر حرب كذا في الفتح وتعقبه  
 العيني بان المجال ليس اسم  
 جمع بل هو جمع وبينهما فرق  
 ووزان يكون مجال بمعنى  
 المساجلة فيرد السؤال أصلاً

الواو شاصه يشوصه وماصه يموصه اذا غسله والشوص بالفتح غسل والتنظيف كذا في  
 الصحاح وقيل الغسل وقيل التيمية وقيل الدلك وقيل الامرار على السنان من أفل  
 الى فوق وتكسه الخطأى فقال هو ذلك الاسمان بالسوالك ولاصابع سرضا والحديث  
 يدل على استحباب السوالك عند القيام من النوم لانه مقتضى لتعير النعم باليتصاعد  
 اليه من أبخرة المعدة والسوالك يتظنه ولهذا ارشد اليه وظاهر قوله من المثل ومن  
 النوم العموم لجميع الاوقات قال ابن دقيق العيمد وقيل ان يحسن بما اذا قام الى  
 الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية الجار باقظ اذا قام للتجديرا ثم نحوه انتهى  
 فيحمل المطابق على المقيد ولكن بعد معرفة العلة التي تظيف لايتم لانه مندوب  
 اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 يردد يلا ولاهما را فيستيقظ التسوك رواه احمد و بوداود الحديث اخرج به أيضا  
 ابن ابر شيعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

\*(باب تسوك الموضي بصبغه عند المضمضة)\*

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكنيته ثلاثا  
 وعضض ثلاثا فادخل بعض أصابعه فيه واستنشق ثم ثار غسل ذراعيه ثلاثا ومسح  
 رأسه واحدة رذ كر بابي الحديث وقال هكذا كان رضوه بي الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 رواه أحمد الحديث يأتي الكلام على اطرائه في الوضوء رقد انه المصنف للاستدلال  
 بقوله فادخل بعض أصابعه فيه على أنه يجوز التسوك بالاصبع وقد روى ابن عدي  
 والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن اشعث عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك  
 بالفظ يجوز من السوالك الاصابع قال الحافظ وفي اسناده نظر وقال يضا لا يرى  
 به منه بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن لمثني عن بعض اهل بيته عن أنس بن مالك ورواه  
 ابو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة وفيه المثنى بن الصباح روى ابو نعيم ايضا  
 من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده كثير ضعفتو قال الحافظ  
 راجع من ذلك ما رواه احمد في مسنده من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر  
 حديث الباب وروى ابو عبيد في كتاب المهور عن عثمان أنه كان اذا وضأ بسوك فاه  
 بصبغه وروى الطبراني في الاوسط من حديث عائشة تلمت يا رسول الله الرجل يذهب فوه  
 أيسه لك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه ر امبا سنا وفيه عيسى بن عمر  
 الله الانصاري وقال لا يروى الا بهذا الاسناد قال الحافظ وعيسى ضعفته ابن حبان وذكر  
 له ابن عدي هذا الحديث من منا كيره

\*(باب السوالك للصائم)\*

(عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو  
 صائم رواه أحمد و ابو داود والترمذي وقال حديث حسن) قال الحافظ روه أصحاب

وفي هذه الجملة تشبيه بليغ شبه  
الحرب بالسجال مع حذف أداة  
التشبيه لقصد المبالغة كقولك  
زيد سحر راد بالسجال الثوب  
يعني الحرب بينهما وبينه ثوب  
نربة لما نوبة له كما تقيين اذا  
كان بينهما الحرب حتى أحدهما  
يخسر والاخر يلد (ينال منها  
وينال منه) اي يصيب منها  
رنصيب منه شارح بوضوح  
بذلك ان ما وقع بينهما في غزوة بدر  
وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو  
سفيان يوم أحد قال البلقيني  
هذه الكلمة فيها دسيسة أيضا  
لأنهم لم يباذروا منه صلى الله عليه  
وآله وسلم قط رغبة في غزوة  
أحد اربعض اثنائين قتل  
وكانت الغزوة مصرة لمؤمنين  
وتعطف بأحد وقوت لمثاله  
بينه صلى الله عليه وآله وسلم  
وبينهم قبل هذه التصة في ثلاثة  
مور من بدر وحند نخندق  
فصوب المسلمون من مشركين  
في دروعكسه في أحد راصب  
من اهل المشركين ناس قليل  
في حندق فصاح قول أبي سفيان  
يصيب منا ويصيب منه وحيث  
فلا دسيسة هنا في كلامه كالايجني  
والجملة تفسيرية لا محمل لها من  
الاعراب (قال) هرقل (ما) وفي  
بعض الاصول بما وفي نسخة  
(يا امركم) أي ما الذي يأمركم به  
وفيه دلالة على ان لرسول من شأنه  
ان يأمر قومه قال أبو سفيان  
(قلت) بديل عبد الله (خادمه)  
فانه ان لا امر سمعته مرة وولاه

السني وابن خزيمة وعائقة البخاري وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال ابن خزيمة  
رأنا ابرأ من عهدته لكن حسن الحديث غيره وقال الحافظ أيضا سنده حسن والحديث  
يدل على استحباب السؤال للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت وهو يرد على الشافعي  
قوله بالكرهية بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الخلوفا الذي سياتي وقد نقل الترمذي  
اي الشافعي قال لا بأس بالسؤال للصائم أول النهار وآخره واختاره جماعة من أصحابه منهم  
بوزامة وابن عبد السلام والنووي والمزني قال ابن عبد السلام في قواعد الكبرى  
وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة رائحة الخلوفا على ازالته بالسؤال مستدلا بأن  
نوابه أطيب من ريح المسك ولا يوافق الشافعي على ذلك اذ لا يلزم من ذكر ثواب العمل ان  
يكون أفضل من غيره لانه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرحمان بالفضيلة الا ترى ان  
الوتر عند الشافعي في قوله الجدي أفضل من ركعتي النجم مع قوله عليه السلام ركعتا  
النجم خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة قد أتى الشارع عاها واذ كفضيلتها وغيرها  
أفضل منها وهذا من باب تزحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما فان السؤال نوع  
من التطهر المشروع لجل الرب سبحانه لان مخاطبة العظماء مع طهارة الافواه تعظيم  
لا شك فيه ولا جله شرح السؤال وليس في الخلوفا تعظيم ولا اجلال فكيف يقال ان  
فضيلة الخلوفا تربي على تعظيم ذي الجلال بتطبيب الافواه الى أن قال والذي ذكره  
الشافعي رحمه الله تخصيص للعام بغير الاستدلال المذكور المعارض بما ذكرنا قال الحافظ  
في التلخيص استند من أصحابنا بحديث خلوفا فم الصائم على كراهة الاستئذان بعد الزوال  
لم يكون صائما فيه نظرا لذكر في رواية للدارقطني عن أبي هريرة قال لك السؤال الى  
العصر فإذا صليت فالله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خلوفا فم  
الصائم الحديث قال وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة يعني حديث الباب وقال وفي  
الباب حديث علي اذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فانه ليس من صائم  
يمس شفتيه بالعشي الا كتاله نورا بن عبيد بن عمير يوم القيامة أخرجه البيهقي قال الحافظ  
راسداه ضعيف انتهى وقول أبي هريرة مع كونه لا يدل على ان الطلوع لا حجة فيه على ان  
فيه عمر بن قيس وهو متروك وكذلك حديث علي مع ضعفه لم يصرح فيه بالرفع فالحق انه  
يستحب السؤال للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة (وعن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير خصال الصائم السؤال  
رواه ابن ماجه قال البخاري وقال ابن عمر سنة لا أول النهار وآخره الحديث قال  
الشيخ هو ضعيف ورواه ابو نعيم من طريقين آخرين عنها وروى النسائي  
في الكبرى والعتيلي وابن حبان في الضعفاء والبيهقي من طريق عاصم عن أنس يستألك  
لصائم أول النهار وآخره برطب السؤال ويأبسه ورضعه وفيه ابراهيم بن عبيطار  
المورزمي قال البيهقي انفراد ابراهيم بن عبيطار وبتل ابراهيم بن عبد الرحمن قاضي

أتى بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه المسئلة لأن أبا سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم (ولا تشركوا به شيئاً) بالواو وفي رواية المستقلى بالسيناء الواو فتكون تأكيذا لقوله وحده وهذه الجملة من عطف المنفى على المثبت وعطف الخاص على العام على حد تنزل الملائكة والروح فان عبادته تعالى أعم من عدم الاشتراك به (واتر كوا ما يقول آباءكم) من عبادة الأصنام وغيره فهي كلمة جامعة لتلك ما كانوا عليه في الجاهلية وانما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له لان الآباء قدوة عند القريبين أى عبادة الاوثان والنصارى (ويأمرنا بالصلاة) المعهودة المفتحة بالكسرة والختمة بالتسليم وفي نسخة بزيادة الزكاة واقتران الصلاة بالزكاة معنادا في الشرع وفي يأمرنا بعدد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى أن المغيرة بين الامرين لما يترتب على مخالفتهم اذ يخالف الاول كافر والثاني عاص (والصدق) وهو القول المطابق للواقع وفي رواية اللواتف بالصدقة بدل الصدق ورجحها الباقين قال الحافظ ويقويه رواية الموائف في التفسير والزكاة وقد ثبت عنده من رواية أبي ذر عن شيخه الكشي عن السرخسي اللقطان الصدق والصدقة (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكروه ابن الجوزى في الموضوعات قال الحافظ قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس ومجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسوك وهو صائم الحديث يدل على أن السؤال من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم الكلام على ذلك في الحديث الا قبل (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراء من حديث علي وابن حبان من حديث الحرث الأشعري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر قوله خلوف بضم الخاء قال القاضي عياض قيدناه عن المتقين بالضم وأكثرا الحديثين يقتضون خاءه وهو خطأ وعنه الخطابي في غلطات الحديثين وهو تغير رائحة الفم وقد استدل الشافعي بالحديث على كراهة الاستبالة بعد الزوال للصائم لانه ينيل الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستدلال لا يفتض لتخصيص الاحاديث القاضية باستحباب السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

### • (باب سنن الفطرة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة الاستحداد والختان وقص الشارب وتقليم الاظفار ورواء الجماعة) قوله خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من الفطرة في حديث الباب ان هذه الاشياء اذا فعلت انصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحشهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة وقد ردت البيضاوى الفطرة في حديث الباب الى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال هي السنة القديمة التي اختارها الانبياء وانفقت عليها الشرائع فكأنها أمر جبلي ينطوون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس انه صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها وأعلى الاضافة أى خمس خصال ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس قوله الاستحداد هو خلق العانة سمي استحدادا لاستعمال الحديدية وهي الموسى وهو مة بالاتفاق ويكون بالخلق والقص والتنشف والنورة قال النووي والافضل الخلق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكرك الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن سريج انه

بفتح العين أى الكف عن  
 المحارم وخوارم المسروقة  
 (والصلة) لا درحام وهى كل ذى  
 رحم لا تخل ممساكته لو فرضت  
 الاثوثة مع الذكورة أو كل ذى  
 قرابة والصحيح عمومته فى كل  
 ما أمر الله به أن يوصل كالمصدق  
 والبرهان نعمام قال فى التوضيح  
 من تأمل ما ستراه هرقل من  
 هذه الاوصاف تميزه حين  
 ما استوصف أمره واستبرأه من  
 حاله ولله درهم من رجل ما كان  
 أعقله لو ساعدته المقادير بتخاذل  
 مالكه والاتباع (فقال) هرقل  
 (لترجمان قل له أى لابي سفيان  
 (سألتك عن) رتبة (نسبه)  
 فيكم هو شريف أم لا) فذكرت  
 أنه فيكم ذو) صاحب (نسب)  
 شريف عظيم (مكذبت) بالفاء  
 وللازمة وكذلك الرسل تبعث  
 فى) أشرف (نسب قومها)  
 اظاهر أن اخبار هرقل بخزم  
 كان عن العلم المترددة فيه فى  
 الكتب السابقة (وسألتك عن  
 قال أحد) ولابي ذر بسقط هل  
 منكم هذا القول) زاد فى  
 نسخة قبله (فذكرت ألا  
 فقلت) أى فى نفسى وخلقى  
 على حديث النفس قولاً لو كان  
 أحد قال هذا القول قبله لكانت  
 رجل يأتى بقول قيل قبله) أى  
 يقتدى ولابي ذر عن الكشيء ينى  
 يأتى (والمكذبت) هل كان من  
 آتته من مكذبت) وللكشيء ينى من  
 مكذبت بفتح الميم (فذكرت أن لا  
 قات) وللاصلي وابن عساكر

الشعر الثابت حول حلقة الدبر قال النووى فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع  
 ما على القبل والدبر وحولهما انتهى وأقول الاستعدادان كان فى اللغة حلق العانة كما  
 ذكره النووى فلا دليل على سنية حلق الشعر الثابت حول الدبر وإن كان الاحتلاق  
 بالحديد كما فى القاموس فلا شك أنه أعم من حلق العانة ولكنه وقع فى مسلم وغيره بدل  
 الاستعداد فى حديث عشر من الفطرة حلق العانة فيكون مبيهاً لاطلاق الاستعداد فى  
 حديث خمس من الفطرة فلا يتم دعوى سنية حلق شعر الدبر أو استحبابه الا بدليل ولم  
 نقف على حلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه قوله  
 والختان اختف فى وجوهه وسماى الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا والختان  
 قطع جميع الجلدة التى تقطى الحشفة حتى تنكشف جميع الحشفة وفى المرأة قطع أدنى  
 جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج قوله وقص الشارب هو سنة بالاتفاق والقاص مخبر  
 بين أن يتولى ذلك بنفسه أو بولاه غيره لحصول المتصود بخلاف الأبط والعانة وسماى  
 مقدار ما يتقص منه فى باب أخذ الشارب قوله وتتف الأبط هو سنة بالاتفاق أيضاً قال  
 النووى والافضل فيه التفان قوى عليه ويحصل أيضاً بالحلق والنورة وحكى عن  
 يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على شافعى وعنده المزين يحلق أبطه فقال الشافعى  
 علمت أن السنة انتف ونف كن لأقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالأبط الا عين  
 الحديث لتيمن وفيه كان يعجبه التيمن فى تعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وكذلك  
 يستحب أن يبدأ فى قص الشارب بالجانب الايمن لهذا الحديث قوله تقليم الاظفار ووقع  
 فى الرواية الاتية فى صحيح مسلم وغيره قص الاظفار وهو سنة بالاتفاق أيضاً والتقليم  
 تنعيل من القدم وهو القطع قال النووى ويستحب أن يبدأ باليمين قبل الرجلين فيبدأ  
 بمسجته يده اليمنى ثم الوسطى ثم المنيصرة ثم الايمن ثم يعود الى اليسرى فيبدأ  
 بيمينها ثم يمينها الى آخره يعود الى الرجل اليمنى فيبدأ بيمينها ويختم بخمس  
 اليسرى انتهى (وعن أنس بن مالك قال وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الاظفار  
 وتتف الأبط وحلق العانة ألا لا تترك أكثر من أربعين ليلة رواه مسلم وابن ماجه ورواه  
 أحمد والترمذى والنسائى وأبو داود وقالوا وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قوله وقت لنا فى الرواية الاولى على البناء للمجهول وقد وقع خلاف فى علم الاصول  
 والاصطلاح هل هى صيغة رفع أو لا والاكثر أنها صيغة رفع الى النبي صلى الله عليه وآله  
 ولا إذا قالها الصحابى مثل قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وقد صرح فى الرواية الثانية  
 من حديث الباب بأن الوقت هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحتمال لكن  
 فى اسنادها صدقة بن موسى أبو المغيرة ويقال أبو محمد السلى البصرى الدقيقى قال يحيى بن  
 معين ليس بشئ وقال مرة ضعيف وقال النسائى ضعيف وقال الترمذى ليس بالحافظ  
 وقال أبو حاتم الرازى ابن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى وقال أبو حاتم

والكشمير في فقلت (فلو) ولا في الوقت لو (كان من آياته من ملك قات رجل يطلب ملكاً إليه) قال آية بالافراد ليكون أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو قال ملك آياته أو المراد بالاب ما هو أعم من حقيقة نفسه ومجازه نعم في سورة آل عمران آياته بالجمع وانما لم يقل هرقل فقات الا في هذين الموضعين لان هذين المقامين مقامان فكرر ونظر بخلاف غيره من الاستسالة فانهم اقاموا نقل قال هرقل لابي سفيان (وسألتك هل كنتم تهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف انه لم يكن يا ذر) الا لام فيه لام الجود لما لزمتها النفي وفائدتها تأكيدهم انهم لم يقولوا بغير ما قالوا (الكذب على الناس) قبل أن يظهر رده الله (ويكذب) بالنصب (على الله) بعد اظهارها (وسألتك أشرف الناس اتبعوه أم ضعفائهم فذكرت أن ضعفائهم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالباً لانهم أهل الاستكانة لأهل الاستبكار الذين أصروا على الشقاق بغيا وحسداً كما في جهل وأشباعه الى أن أهلكتهم الله تعالى وأنت بعد حين من أراد سعادته منهم ويؤيد استناده على ذلك قوله تعالى قالوا أنؤمن لك واتبعك الذين المنصرون بأنهم الضعفاء

ابن حبان كان شيخا صالحا الا ان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقيسبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك بذلك اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر وقال أبو عمر بن عبد البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكفي في وثوقه احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى قوله أن لا تترك قال النووي معناه ترك الاحتجاج به أربعين لانه وقت لهم الترك أربعين قال والختم انانه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال حلق انتهى قلت بل المختار انه يضبط بالاربعة التي ضبط بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا بعد مخالفا لاسنة من ترك القص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية (وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الابط وحلق العانة واتقاص الماء يعني الاستنجاء قال زكريا قال مصعب ونسيت معاشره الا ان تكون المضغضة رواء أحمد ومسلم والنسائي والترمذي) الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكن قال الحافظ وهو معلول ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى واذ بتي ابراهيم ربه بكلمات قال خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب والسواك وقص الاظفار وتنف الابط وحلق العانة قوله واعفاء اللحية اعفاء اللحية توفيرها كما في القاموس وفي رواية للجاري وفروا اللحية وفي رواية أخرى لمسلم أوفوا اللحية وهو عفاها وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر باعفاها قال القاضى عياض يكره حلق اللحية وقصها وتخييقها وأما الاخذ من طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكرر في قصها وجزها وقد اختلف السلف في ذلك فمنهم من لم يجد يجد بل قال لا يتركها الى حد الشهرة وبأخذ منها أو كره مالك طولها اجدا ومنهم من حد بما زاد على القبضة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في حج أو عمرة قوله واستنشاق الماء سياق الكلام عليه في الوضوء قوله وغسل البراجم هي بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجة بضم الباء والجم وهي عقد الاصابع ومعاطفها كلها وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزيله بالمسح ونحوه قوله واتقاص الماء هو بالقاف والصاد المهملة وقد ذكر المصنف تفسيره بأنه الاستنجاء وكذلك فسره وكيع وقال أبو عبيد وغيره معناه اتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مدا كبره وقيل هو

علي العصه قال هرقل لاني  
سفيان (رسالتك أريدون أم  
ينقصون فذكرت انهم يريدون  
وكذلك أمر الايمان) فانه  
لا يزال في زيادة (حتى يتم)  
بالأمور المعتبرة فيه من صلاة  
وزكاة وصيام وغيرها ولهذا  
نزل في آخر سنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم اليوم أكملت لكم  
دينكم وأتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً ومنه  
ويأى الله الآن يتم نوره قال  
الحافظ في الفتح وكذا جرى  
لاتباع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل  
بهم ما أراهم الله من طهارتيه  
ونعم نعمته فله الحمد والمنة  
انتهى أقول وكذا وقع لاهل  
الحديث النبوي فمنهم لا يزالون  
يريدون في أقطار الارض  
وأصهارها على قوة أضعف  
حتى ظهر بهم الحق من الباطل  
وامتار التحقيق الحقيقي بالاتباع  
من التقليد المبني على الابتداع  
ولله الحمد (وسألتك أريد أحد  
ضفة لدينه بعد أن يدخل فيه  
فذكرت أن لا وكذلك الايمان  
حين) بالنون وفي بعض النسخ  
حتى وفي آل عمران وكذلك  
الايمان اذا خالط قال في الفتح  
وهو يرجح ان رواية حتى وهم  
والصواب حين وهو رواية  
الاكثر (تخالط) بالقاء (بشاشته  
الغلوب) اي بشاشته الايمان  
الغلوب التي تدخل فيها وللعموم  
والمستعمل يخالط بالياء وبشاشته

الانتضاح وقد جاء في رواية بدل الانتقاض الانتضاح والانتضاح نضج الفرج بما قليل  
بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس وذكر ابن الاثير انه روى انتقاض بالقاء والصاد المهملة  
وقال في فصل الفاء قبل الصواب انه بالقاء قال والمراد نضجه على الذكركم قولهم لنضج  
الدم القليل نفصة وجمعها نفص قال النووي وهو مذاق له شاذ قوله ونسبت العاشرة  
الا ان تكون المضمضة هذا شك منه قال القاضى عياض واعلمها الختان المذكور مع  
الخمس الاولى قال النووي وهو أولى وسبأنى الكلام على المضمضة في الوضوء وقد  
استدل الرافعي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة وروى الحديث بالنظر عشر  
من السنة وردة الحافظ في التلخيص بأن لنظر الحديث عشر من القطر قال بل ولو ورد  
بلفظ من السنة لم يمتض دليل على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة  
لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولى قال وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً المضمضة  
والاستنشاق سنة رواه الدارقطني وهو ضعيف

• (باب الختان) •

(عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اختن ابراهيم خليل  
الرحمن بعد ما أت عليه غمانون سنة واختن بالقدم متفق عليه الا ان مسالم يذكر  
السنين) قوله الختان بكسر المجهمة وتخفيف المنة مصدر ختن أى قطع والختن بفتح ثم  
سكون قطع بعض لحمه ووص من عضو مخصوص والاختنان اسم لفعل الختان  
والموضع الختان كما في حديث عائشة اذ التقى الختانان قال الماوردي ختان الذى كقطع  
الجلدة التي تغطي الحشفة والمستحب ان تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل  
ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يغشى به وقال امام الحرمين المستحق في الرجال قطع القلفة  
وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شئ يتدلى وقال ابن الصباغ حتى  
تتكشف جميع الحشفة وقال ابن كنج فيما نقله الرافعي يتأذى الواجب بقطع شئ مما فوق  
الحشفة وان قل بشرط ان يستوعب القطع تدوير رأسها قال النووي وهو شاذ والاول  
هو المعتمد قال الامام والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم وقال الماوردي  
ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكركم كالتواء أو كعرف الديك  
والواجب قطع الجلدة المستعينة منه دون استئصاله قال النووي ويسمى ختان الرجل  
اعذارا بذال مبهمة وختان المرأة خنضا بخاء وضاد مبهمتين وقال أبو شامة كلام أهل  
اللغة يقتضى تسمية الكل اعذارا والخنض يختص بالنساء قال أبو عبيد عذرت  
الجارية والغلام وأعذرتهم ما خنتهم اراختنتهم ما وزنا ومعنى قال الجوهري والاكثر  
خنض الجارية قال وتزعم العرب أن الولد اذا ولد في القمر اتسعت قلفته فصار كالخنثون  
وقد استحب جماعة من العلماء فيمن ولد خنثونا ان يمر بالموسى على موضع الختان من غير  
قطع قال أبو شامة وغالب من يكون كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة

بالنصب والقيلوب بالجر على  
 الاضافة اى يخالط الايمان  
 انشراح الصدور والفرح  
 والسرور وزاد المصنف في  
 الايمان لا يسخطه أحد وزاد  
 ابن السكن يزاد به عجباً وفرحاً  
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك  
 حلاوة الايمان لا تدخل قلباً  
 فتخرج منه (والتذلل هل يغدر  
 فذكرت ان لا وكذلك الرسل  
 لا تغدر) لانها لا تطلب حفظ  
 الدنيا الذي لا يالى طالبه بالغدر  
 بخلاف من طالب الآخرة ولم  
 يعرج هرقل على المدينة التي  
 دسها أبو سفيان كما تقدم  
 (والتذلل بما أمركم فذكرت  
 انه يأمركم) ذكر ذلك بالاختصاص  
 لانه ليس في كلام أبي سفيان  
 ذكر الامر بل صيغته (أن تعبدوا  
 الله وحده ولا تشركوا به شيئاً  
 و) انه (ينهاكم عن عبادة  
 الاوثان) جمع وثن وهو الصنم  
 واستفاده هرقل من قوله ولا  
 تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول  
 آباءكم لان مقولهم الامر بعبادة  
 الاوثان (و) انه (يأمركم بالصلاة  
 والصدق والعفاف) وسقط من  
 هذه الرواية ايراد تقرير السؤال  
 العاشر والذي بعده وجوابه  
 وقد ثبت الجميع في رواية  
 المؤلف في الجهاد ثم قال هرقل  
 لابي سفيان (فان كان ما تقول  
 حقاً) لان الخبر يحتمل الصدق  
 والكذب (فسيحلت) أى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم (موضع  
 قدمي هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تكميله قوله بالقدم بفتح القاف وضم الدال وتخفيفهما آلة  
 التجربة وقيل اسم الموضع الذي اختن فيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل  
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية ابي هريرة مع ذكر السنين وأورد  
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين  
 وهو مذهب الجمهور وليس بواجب في حال الصغر وللشافعية وجه انه يجب على الولي أن  
 يختن الصغير قبل بلوغه ويرده حديث ابن عباس الآتي ولهم أيضاً وجه انه يحرم قبل عشر  
 سنين ويرده حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من  
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر  
 قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن في اليوم  
 السابع من ولادته وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواء فيه وجهان  
 أظهرهما استحباب انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة  
 والشافعية وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك وأبي حنيفة  
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيهما وقال الناصروالامام يحيى  
 انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاقوال بما سبأني من حديث عثيم بلفظ ألق عندك  
 شعركم وكفروا ختن وهو لا ينفذ للعجبة لما فيه من المقال الذي سنينه هنالك  
 وبحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختن وقد ذكره  
 الحافظ في التلخيص ولم يضعفه وتعقب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه  
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية وكانت خافضة بلفظ اشهى ولا تنكح عند الحاكم  
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحاك بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك  
 ابن عمير فقبل عنه عن الضحاك وقيل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقيل عنه عن  
 أم عطية رواه أبو داود وفي السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه مجهول ضعيف وتبعه  
 ابن عدي في تجهيله والبيهقي وخالفهم عبد الغني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب  
 في الزندقة ورواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو البزار من حديث نافع  
 كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ يا نساء الانصار اختضبن غمساواختفضن ولا  
 تنهكن واياكن وكثر ان النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم مندل بن علي وهو ضعيف  
 وفي اسناد ابن عدي خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من مندل ورواه الطبراني وابن  
 عدي من حديث أنس بن مالك حديث أبي داود قال ابن عدي تفرد به زائدة وهو منكر قاله  
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث  
 الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الجراح بن ارطاة  
 عن أبي المليح بن اسامة عن أبيه والجراح مدلس وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا وتارة  
 رواه بن زيادة شداد بن أسود بعد والده أبي المليح أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في



العلل والطبراني في الكبير ونارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب أخرجه أحمد وذاكر ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه أنه خطأ من حجاج أو من الراوي عنه وهو عبد الواحد ابن زياد قال البيهقي هو ضعيف منقطع وقال ابن عبد البر في التمهيد هذا الحديث يدور على حجاج بن أرطاة وليس من يحتج به قال الحافظ وله طريق أخرى من غير رواية حجاج فقد رواد الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا وضعفه البيهقي في السنن وقال في المعرفة لا يصح رفعه وهو من رواية الوليد بن أبي ثوبان عن ابن عجلان عن عكرمة عنه ورواته موثقون إلا أن فيه تدليسا أه ومع كون الحديث لا يصلح للاحتجاج له حجة فيه على المطلوب لأن لفظة السنة في لسان الشارع أعم من السنة في اصطلاح الاصميين واحتج المنصرون لجوبه على الرجال بصحج القول الاقول ولعدم وجوبه على النساء بما في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله مكرمة في النساء والحق أنه لم يتم دليل صحيح يدل على الوجوب والتمتع في السنة كما في حديث خمس من الفطرة ونحوه والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه قال البيهقي أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة المذكور في الباب أن إبراهيم اختن رهو ابن ثمانين سنة وقد قال الله تعالى ثم أوحينا إليك أن تبع معه إبراهيم حنيفا وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأتتهن هن خصال الفطرة ومنهن الختان والابتلاء غالباً المتابع بما يكون واجبا وتعب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا أن كن إبراهيم فعلة على سبيل الوجوب فأنه من الجائز أن يكون فعلة على سبيل النسخ فيحصل امتثال الأمر بتابعه على وفق ما فعل وقد تقرر أن الأفعال لا تبدل على الوجوب ويضاف إلى الكلمات العشر ليست واجبة وقال الماوردي أن إبراهيم لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله والحاصل أن الاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أنه كان عليه واجبا فان ثبت ذلك استقام الاستدلال (وعن سعيد بن جبير قال سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ محتون وكانوا لا يحتنون الرجل حتى يدرك رواه البخاري) قوله حتى يدرك الإدراك في أصل اللغة بلوغ الشيء وقته وأراد به ههنا البلوغ والحديث يدل على ما أسلفناه من أن الختان غير مختص بوقت معين وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله ومن فوائد هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ وسبأ في ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي صلى الله عليه وسلم في باب ما ينقطع الصلاة بروره من أبواب السترة (وعن ابن جريج قال أخبرني عن عقيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد أسلمت قال أتى عندك شعرك الكفر بقول الحق قال وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحرقوا عنك شعرك الكفر واختمين رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الطبراني وابن عدي والبيهقي

الاشياء التي سألت عنها هرقس ليست قاطعة على النبوة إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك (وقد كنت أعلم أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خارج) وما أورده احتمال الجزم به ابن بطال وهو ظاهر وفي رواية سورة آل عمران فإن كان ما تقول حقا فإنه في وفي الجهاد وهذه نسخة نبي ووقع في أمالي لحسامي عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذته ورسا معه في تجارة فذكر القصة مختصرة دون الكتاب وزاد في آخرها قال فأخبرني حل تعرف صورته إذ رأيته قلت نعم قال فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أدر ثم أدخلت أخرى فاذا أنا بوردة ومحمد وصورته أبي بكر (لم) بأسقاط الواو وابن عساكر في نسخة ولم (أ) كرطن أنه منكم) أي من قريش أو من العرب (فلأني أعرفني) وسقطت أي الأولى في نسخة ولابي الوقت أنني (أخص) بضم اللام أي أصل ينال خلص إلى كذا أي وصل (إليه) لتجتمعت) بالحليم والشين المنجمة أي لتكلفت الوصول إليه وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستند ذلك بالتجربة كما في قصة ضعاطر الذي أظهر لهم

اسلامه فقتلوه (انقاه) على

ما فيه من المشقة وهذا الجسم كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد كانت فرضا قبل الفتح على كل مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لاعلم انه نبي مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعتهم ونفخهم عند الطبراني بسند ضعيف فقد خاف هرقل على نفسه أن يقتله الروم كما جرى غيره وخفي عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم الا اني أسلمت فلو حل الجزاء على عومي في الدارين لاسلم ولو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى (ولو كنت عنده) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لغسلت عن قدميه) قاله صاحب الغنى في الخدمة وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس الى الاسلام والنبوة ولو كنت عنده لغسلت قدميه وفي رواية عن عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان لو علمت أنه هو لمشيت اليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه وهي تدل على أنه كان نبي عنده بعض شك وزاد فيها ولقد رأيت جبهته يتهدر عرقها من كرب الصيفة يعني لما قرئ عليه الكتاب أي كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتفتية قدميه رواية أبي ذر الوقت وابن عساکر والاصيلي وفي رواية قدميه بالافراد وفي اقتصاره على ذكر القدمين

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبوه مجهولان قاله ابن القطان وقال عبدان هو عثم ابن كثير بن كليب والصحابي هو كليب وانما نسب عثم في الاستناد الى جدته وقد وقع مبينا في رواية الواقدي أخرجه ابن منده في المعرفة وقال ابن عدى الذي أخبر ابن جرير به هو ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم فاء مثلثة بالنظر التصغير والحديث استدله من قال بوجوب الختان لما فيه من لفظ الامر به وقد تقدم الكلام عليه \* (قائدة) \* اختلف في ختان الخنثى فقيل يجب ختانه في فرجه قبل البلوغ وقيل لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكران فان كانا عاملين وجب ختانهما وان كان أحدهما عاملا دون الآخر ختن واذا مات انسان قبل أن يختن فلا صاحب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يختن كبيرا كان أو صغيرا والثاني يختن والثالث يختن الكبير دون الصغير

\*(باب أخذ الشارب واعفاء اللحية)\*

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من شارب فليس منا رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأرخوا اللحي خالفوا الجوس رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا اللحي واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عمر إذا حج أو أعمر قبض على لحيته فافضل أخذه) الكلام على ألفاظ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد اختلف الناس في حذم ما يقص من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله وحلقه لظاهر قوله احفوا وانهم كوا وهو قول الكوفيين وذهب كثير منهم الى منع الحلق والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم انه قال احفوا الشارب مثله قال النووي المختار انه يقص حتى يبدو طرف السنة ولا يحف منه أصله قال وأما رواية احفوا الشوارب فعنها احفوا ما طال عن الشفتين وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف السنة قال ابن القيم وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فمكن مذهبهم في شعر الرأس والشوارب ان الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذهب أبي حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه الذين رأيناهم المنزني والريعي كانوا يحفون شواربهم ويدل ذلك انهم ما أخذوا عن الشافعي وروى الاثرم عن الامام أحمد انه كان يحف شاربته احفاء شديدا وسمعته يسأل عن السنة في احفاء الشارب فقال يحف وقال حنبل قيل لابي عبد الله ترى للرجل يأخذ شاربته ويحفيه أم كيف يأخذ قال ان احفاء فلا بأس وان أخذ قصا فلا بأس وقال أبو محمد في المغني هو مخير بين أن يحفيه وبين أن يتقصه وقد روى النووي في شرح مسلم

وصل إليه سالما ولا ولاية ولا منصب وإنما يطلب ما يحصل له به البركة قال أبو سفيان (ثم دعا) هرقل (بكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من وكل ذلك إليه وله هذا عدى الكتاب بلباء كذا قرره في الفتح وقال العيني الأحسن أن يقال ثم دعا من أتى بكتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوز زيادة الباء أي دعا لكتاب علي سبيل الجواز أو ضمن دعا معنى طلب الذي بحث به دحية) بكسر الدال وفتحها ابن خليفته الكلبي صحابي جليل كان من أحسن الناس وجها وأسد قديما يقال الدحية الرئيس بأمة ابن ومات دحية في خلافة معاوية ولا يدور في الوقت وابن عباس كرهه مع دحية وكان في آخر سنة ست بعد أن رجع من المدينة وكان وصوا إلى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي (الذي عظيم بصري) بضم الواو وحده مقصورا مدينة حوران أي أميرها الحرث ابن أبي شمر الغساني (قدفعه إلى هرقل) فيه مجاز لأنه أرسل به إليه صحبة عدى بن حاتم كافي رواية ابن السكن في الصحابة وكان عدى إذ ذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا فقرأ هرقل بنفسه أو التبرجان بأمره وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة فدعا التبرجان الذي يقرأ

عن بعض العلماء أنه ذهب إلى التخيير بين الأمرين الأحقاف وعدمه وروى الطحاوي الأحقاف عن جماعة من الصحابة أبي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمرو وجابر وأبي هريرة قال ابن القيم واحتج من لم يرافع الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين عشر من الفطرة فذكر منها قص الشارب وفي حديث أبي هريرة أن الفطرة خمس وذكر منها قص الشارب واحتج المحققون بأحاديث الأمر بالأحقاف وهي صحيحة وبحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحني شاربته انتهى والأحقاف ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحقافا ماطال عن الشفتين بل الأحقاف الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة ورواية القص لا تنافي لان القص قد يكون على جهة الأحقاف وقد لا يكون ورواية الأحقاف معينة للأمراد وكذلك حديث الباب الذي فيه من لم يأخذ من شاربته فليس منا لا يعارض رواية الأحقاف أرجح لأنهم في الصحيحين وروى الطحاوي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من شارب المغيرة على سواك قال وهذا لا يكون معه أحقاف ويحجب عنه بأنه محتمل ودعوى أنه لا يكون معه أحقاف ممنوعة وهو أن صح كذا لا يعارض تلك الأقوال منه صلى الله عليه وآله وسلم قوله وأرخوا للعي قال النووي هو يقطع الهمزة والنهاء المجهمة ومعناه أتركوا ولا تتعرضوا لها بتعقيب قال القاضي عياض وقع في رواية الأكثرين بالنهاء المجهمة ووقع عند ابن ماهدان أرجوا بالجمع قبل هو بمعنى الأول وأصله أرجئوا بالهمزة فحذفت بضمها ومعناه أخروها وأتركوها قوله وفروا للعي هي إحدى الروايات وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات أعفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا وفروا ومعناها كلها مترادفة على حالها قال ابن السكيت وغيره يقال في جمع اللعنة لحي ولحي بكسر اللام وضمها الغتان والكسر أنصح قوله خالفوا الجوس قد سبق أنه كان من عادة الفرس قص اللعنة فنهى الشرع عن ذلك قوله فافضل بضم الفاء والاضاد المجهمة ويجوز كسر الاضاد كهم والانهار الفتح وقد استدل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة لزمه ولكنه قد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ من لحية من عرضها وطولها وقال غريب قال سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول عمر بن هرون يعني المذكوري في أسناده مقارب الحديث لأعرف له حديثا ليس له أصل أو قال يتقدمه إلا هذا الحديث لأنه عرفه إلا من حديثه انتهى وقال في التقريب أنه متروك وكان حافظا من كبار التاسعة انتهى فعلى هذا انتهى لا تقوم بالحديث حجة (فائدة) قال النووي وقد ذكر العلماء في اللعنة عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض الخضاب بالسواد لا لغرض الجهاد والخضاب بالصفرة تشبها بالصالحين لا لتباعد السنة وتبنيهم بالكبرياء وغيره

استحجبالا للشيوخه لاجل الرياسة والتعظيم وايها من ابي المشايخ وتنفها اول طلوعها  
ايشار للمرودة وحسن الصورة وتنش الشيب وتصنيفها طاقة فوق طاقة تصنعها  
تستحسنه النساء وغيرهن والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين من  
الصديغين أو أخذ بعض العذارى في حلق الرأس وتنش جانبي العنقه وغير ذلك  
وتسريحها تصنع لاجل الناس وتركها شعثة منتفشة اظهار للزهادة وقلة المبالاة  
بنفسه هذه عشر والحادية عشرة عقدها وضفرها والثانية عشرة حلقها الا اذا نبت  
للمرأة لحية فيستحب لها حلقها

\*(باب كراهة شيب الشيب)\*

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تفتنوا  
الشيب فان نور الملم من مسلم يشيب شيبة في الاسلام الا كتب الله له بها سنة ورفعه  
به ادرجة وخط عنه بها خطيئة رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن  
والقاسمي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة  
عن أنس بن مالك قال كان كره أن يتقف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته وفي رواية  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقال معروف عند المحدثين والحديث يدل على تحريم  
تت الشيب لانه مقتضى النهي حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية ومالك الكعبة  
والحنابلة وغيرهم الى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخلال في جامعه عن طارق  
ابن حبيب ان رجلا أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيبة في لحيته  
فأهوى بيده اليها أخذها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيبة في  
الاسلام كانت له نورايوم القيامة ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيبة في الاسلام كانت له نورايوم  
القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلا يفتنون لشيب فقال من شاء فليفتن نور  
قال انووي لو قيل لي يحرم التنفل للنهي الصريح الصحيح لم يعبد قال ولا فرق بين تنفله  
من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذارى من الرجل والمرأة قوله فانه نور  
المسلم في تعليله بأنه نور المسلم ترغيب بلمس في ابتائه وترك التعرض لزالته وتعقيب  
بقوله ما من مسلم يشيب شيبة في الاسلام والتصريح بكتب الحسنه ورفع الدرجة  
وخط الخطيئة نداء بشرف الشيب وأهله وأنه من أسباب كثرة الاجور واعياء الى أن  
الرنوب عنه بفتنه رغوب عن المثوبة العظيمة وقد أخرج الترمذي من حديث كعب  
ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيبة في  
الاسلام كانت له نورايوم القيامة وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عبسة  
وقال حسن صحيح غريب

\*(باب تغيير الشيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة الاسود)\*

بالعربية فقرأه (فاذا فيه بسم  
الله الرحمن الرحيم) فيه  
استجاب تصدير الكتب  
بالبسملة وان كان المبعوث اليه  
كافرا فان قلت قدم البسملة باسمه  
على البسملة يقال انه انما ابتدأ  
بها وكتب اسمه عنوا بالعبادة  
لان بالقيس انما عرفت كونه من  
سليمان بقراءة عنوانه المعهود  
ولذا قالت انه من سليمان وأنه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
فالتقديم واقع في حكاية الحال  
(من محمد) فيه ان السنة أن يبدأ  
الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور  
بل حكى فيه الخماس اجماع  
الصحابة والحق اثبات الخلاف  
وفي ان من لا بداء الغاية تأتي  
من غير الزمان والمكان كذا  
قائد أبو حيان والظاهر انه هنا  
لم يخرج عن ذلك لكن بارة كتاب  
مجاز (عبد الله ورسوله) حذف  
نفسه الشريعة بالعبودية  
تعمير بالبطان قول النصارى  
في المسيح انه ابن الله لان الرسل  
مستوون في انهم عباد الله  
وللاصلي وابن عساكر من محمد  
ابن عبد الله ورسول الله (الى  
هرقل عظيم) أهل (الروم) أي  
المعظم عندهم وصفه بذلك لمصلحة  
التأليف وعدل عن ذكره بالمالك  
أو لامرأة لكونه معز ولا يحكم  
الاسلام ذكر المديني ان القاري  
لما قرأ من محمد رسول الله غضب  
اخوه هرقل واجتذبت الكتاب  
فتال له هرقل مالك فتال لانه  
بدأ بنفسه وسماه صاحب الروم



بالكلمة الداعية اليه وهي  
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا  
رسول الله والبايع بعدى الى اى  
أدعوك اليه وفي الفتح الدعاية  
من قولك دعايدعو دعاية نحو  
شكايك شكوكا (أسلم) بكسر  
اللام (تسلم) يفتكها وهذا غاية  
الاختصار ونهاية الإيجاز في  
البلاغ وفيه نوع من البديع وهو  
الطناس الاشتقاق وهو ان يرجع  
اللفظان في الاشتقاق الى أصل  
واحد (يؤتلك الله أجزأك مرتين)  
بالجزم في الاول على الامر رضى  
الثاني جواب له والثالث بحذف  
حرف العلة جواب ثان له أيضا  
أو بدل منه واعطاء الآخر  
مرتين لكونه مؤمنا بنبية ثم  
آمن بمحمد صلى الله عليه وآله  
وسلم أو من جهة ان اسلامه  
يكون سببا لاسلام اتباعه وعند  
المرلف في الجهاد أسلم تسلم  
والم يمتكرار أسلم مع زيادة الواو  
في الثانية فيكون لامر الاول  
للدخول في الاسلام والثاني  
للدوام عليه على حديثيها الذين  
آمنوا آمنوا بالله ورسوله كما في  
الفتح وعورض بان الآية في  
حق المنافقين أى يأبىها الذين  
آمنوا نفاقا آمنوا اخلاصا  
والباب بانة قول مجاهد وقال  
ابن عباس في مؤمنى أهل الكتاب  
وقال جماعة من المفسرين  
خطاب للمؤمنين وتأويل آمنوا  
بالله فبموا ودوموا وأبتموا على  
إيمانكم واستنبط البلقيني  
من هذه الجمل أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وابي بردة  
وآخرين قال الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بتغيير الشيب بالحناء والكتم كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير لمن شيبه  
كشيب أبي خنافة والنهي لمن له شعط فقط قال واختلاف السلف في فعل الامرين بحسب  
اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم  
يشكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا يسيرا  
ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكتم متفق عليه وزاد أحد قال وجاء أبو بكر  
بابي خنافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى بكر  
لو أقررت الشيخ في بته لا تيناه بكره لابي بكر فأسلم ولحيته ورأسه كالغمامة يباع فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيرهما وجنبوه السواد) قصة أبي خنافة قد تقدم  
الكلام عليها وفي هذه الرواية زيادة الامر بتغيير لباس النخبة وحديث أنس وانكاره  
لخضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعارضه ما سياتى من حديث ابن عمر ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يصقر لحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان  
يصبغ بالصفرة وما في الصحيحين وان كان أرجح مما كان خارجا عنهم ولكن عدم علم  
أنس بوقوع الخضاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم العدم ورواية من أثبت  
أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأيضاً قد ثبت في صحيح البخارى  
ما يدل على اختضابه كما سياتى على انه لو فرض عدم ثبوت اختضابه لما كان قادحا في سنة  
الخضاب لو ردد الارشاد اليها فولا في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلف الصحابة  
في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة خضب وقد روى  
جماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا  
قال حماد وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم عند أنس بن مالك مخضوبا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم عابا ~~كثيرا~~ الطيب قد احرش عره فكان يظن مخضوبا ولم يخضب انتهى وقد أثبت  
اختضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو رمنة كما سياتى قوله الكتم في القاموس  
والكتم محركة والكتمان بالضم ثبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر انتهى وهو ثبت  
المعروف بالوسمة يعنى ورق النيل وفي كتب الطب انه ثبت من نبت الجبال ورقه كورق  
الآس يخضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة  
فاخرجت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم  
واه أحمد وابن ماجه والبخارى ولم يذكر بالحناء والكتم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

بدين أهل الكتاب كان في حكمهم  
 في المذحكة والذباح لان هرقل  
 ونومه ايسو من بني اسرائيل  
 وهـ من دحر في النصرانية  
 بهذا التبديل وقد قال له ولقرمه  
 يا أهل الكتاب خذوا فلان خص  
 ذلك من اسرائيلين أو من علم  
 ان لانه من دخل في اليهودية  
 أو النصرانية قبل التبديل والله  
 أعز (فمن قريت) أي أعرضت  
 عن اسمهم (فمن عيت) مع اثنتي  
 (انهم ليسين) بتحتين الأولى  
 من موحدة وثانية ساكنة بينهما  
 ر فمكة وردت في مفسر مفسر  
 تحنية كنهه من نون جمع يريس  
 ع وزن كريمة وفي رواية الأريسين  
 وفي أخرى ليريسين جمع يريس  
 وهي التي في نفع كاهله عن  
 الأربعة والرابعة وهي لدا صلي  
 كما في يونانية الأريسين  
 بتشديد الياء بعد السين  
 والمعنى ما راك عليه انه  
 اذا تبع بسبب ايماءه لم يلى  
 استقرار الكثرة فلا يكون عليه  
 ثم نفسه أول ولا يعارض هذا  
 بقوله سبحانه ولا ترزوا مني  
 أخرى لان زرا لا يثمنه  
 غير الاثمين والذين انقاع  
 المتسبب والمتسبب بالسمات  
 يتحمل من جهتين جهة فعله  
 وجهة تسببه والأريسين  
 الأكارون أي القلاحون  
 والزراون أي عايك انهم رعاياك  
 الذين يتبعونك ويتقادون لامرك  
 ونسبهم على جميع الرعايا لانهم  
 الاغلب في رعاياه وأسرع انتقادا  
 فاذا أسلم أساوا إذا منع امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس النعال السبتية ويصفر لحية بالورس والزعفران وكان  
 ابن عمر يفعل ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول يدل على ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم خضب وفقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بان الحديث ليس فيه بيان  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يحتمل ان يكون آخر بعده لما خاطبه  
 من طيب فيه مصفرة وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الجسد اذا طال العهد يؤل  
 سوادها الى الحرة كذا قال الحافظ وأيضا هذا الحديث معارض لحديث انس المتقدم  
 وقد سبق البحث عن ذلك وقال الظهري في الجمع بين الحديثين من جزم بانه خضب فقد  
 حكى ما شاهد وكان ذلك في بعض الاحيان ومن نفي ذلك فهو محمول على الاكثر الاغلب  
 من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه  
 من ان معروف رهوي صحيح البخاري بطول من هذا ذكره في أبواب الوضوء ولكنه لم يقل  
 بصفر لحية بل قال وأما المصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها  
 فانما أحب ان صبغ بها الحديث وأخرجه أيضا مسلم في باب السببية بكسر السين جلود  
 النضر وكس جلود يوغ أرب بشرط ذكره في القاموس وانما قيل لها سببية أخذ من  
 نسبت وهو الخلق فان شعرها قد خلق عنها وازيل قوله ويصفر لحية قال الماوردي لم  
 ينفر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صبغ شعره وأعلمه لم يقف على هذا الحديث وهو مبين  
 للصبغ المطلق في الصحاحين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يصبغ بالصفرة لانيابه ورده ان قدامة في المعنى قوله بالورس والزعفران الورس  
 بفتح الواو ز أفقر يزرج بالين ويصبغ به والزعفران معروف وطاهر العطف انه كان  
 يصبغ لحية بالزعفران ويحتمل ان يكون التقدير انه كان يصفر لحية بالورس وثيابه  
 بالزعفران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على ان ابن عمر كان يصبغ لحية  
 وثيابه بالصفرة ونظفه ان ابن عمر كان يصبغ لحية بالصفرة حتى غلا ثيابه فقبل له في ذلك  
 فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها  
 كان يصبغ ثيابه بها حتى غمامته والحديث يدل على ان تغيير الشيب سنة وقد تقدم الكلام  
 عليه (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احسن ما  
 غيرتم بهذا الشيب الحناء والكتم رواه الجماعة وصححه الترمذي وعن أبي هريرة رضى الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اليهود والنصارى لا يصبغون فحالفهم  
 رواه الجماعة الحديث الاول يدل على ان الحناء والكتم من أحسن الصباغات التي يغير  
 بها الشيب وان الصبغ غير مقصور عليهم بالدلالة صيغة التفضيل على مشاركة غيرهما من  
 الصباغات لهما في أصل الحسن وهو يحتمل ان يكون على التماق وبمحتمل الجمع وقد  
 خرج مسلم من حديث أنس قال اختضب أبو بكر بالحناء والكتم واختضب عمر بالحناء  
 بختما أي من شردا وهذا شعر بان أبو بكر كان يجمع بينهما ما دنا والكتم نبات بالين يخرج  
 الصبغ اسود جميل الى الحرة وصبغ احناه أخر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحرة

وقال ابو عبيد المراد بالفلاحين  
 أهل مكنة لان كل من كان يزرع  
 فهو عند العرب فلاح سواء  
 كان يزرع لنفسه أم بغيره وعند  
 كراعهم الاجراء وعند الله  
 العشارون يعني أهل المكس  
 وعند أبي عبيد الخدم والغول  
 يعني لصده اياهم عن الدين كما  
 قال تعالى ربنا اننا طعنا ما دننا  
 الا به والا قول أظهر وقيل كان  
 أهل السواد أهل فلاحه وكانوا  
 مجوسا وأهل الروم أهل صناعة  
 فاعلموا بانهم وان كانوا أهل كتاب  
 بأن عليهم ان لم يؤمنوا بالانتم  
 مثل انتم المجوس الذين لا كتاب  
 لهم وفي قوله فان توليت استعارة  
 تبعية لان حقيقة لتولي اعما  
 هرب بالوجه ثم استعمل مجازا  
 في الاعراض عن الشيء كأن  
 المعروض تولى عنه بوجه القلب  
 قال ابن سيده الارس الاكار  
 عند ثعلب وعند كراع هو الامير  
 وقال الجوهري هي لغة شامية  
 وانكر ابن فارس ان تكون  
 عربية وقيل في تفسيره غير ذلك  
 لكن هذا هو الصحيح هنا وقد  
 جاء مصرح به في رواية ابن  
 اسحق عن الزهري بلفظ فان  
 عليك انم الاكارين زاد  
 البرهاني في روايته يعني الخرائين  
 ويؤيده رواية المدائني مرسله  
 فان عليك انم الفلاحين وكذا  
 عند أبي عبيد من مرسل ابن  
 شداد وان لم تدخل في الاسلام  
 فلا تحل بين الفلاحين وبين  
 الاسلام وقال الخطابي ابرادان

واستقطب ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديث جابر ان الخضب بالسواد كان  
 من عاداتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شريعة الباغ وتغيير الشيب هي مخالفة  
 اليهود والنصارى وبهذا يتأكد استحباب الخضب وقد كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم بالغ في مخالفة أهل الكتاب وبأمرهم بهذه السنة قد كثرت استغالات السلف بها  
 ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يحضب وكان لا يحضب قال ابن  
 الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلا  
 قد خضب لحيتته اني لارى رجلا يحيي ميتا من السنة وفرح به حين رآه صبغ بها قال  
 النووي مذهبنا استحباب خضب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ويحرم خضابه  
 بالسواد على الأصح قال والخضب فائدتان احدهما تنظيم الشعر مما تعلق به والثانية  
 مخالفة أهل الكتاب قال في الفتح وقد رخص فيه أي في الخضب بالسواد طائفة من  
 السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجابر وغير واحد  
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضب وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم  
 يحضون بالسواد لا يجدون ريح الجنة بانه لا دلالة فيه على كراهة الخضب بالسواد بل  
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بانه ليس في حق كل  
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد  
 سود الله وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الاول بان يقال  
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وقد وصف القوم المذكورين بانهم يحضون  
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بانه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكما على  
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يزل قد خضب بالحناء وقال ما أحسن هذا فرآه آخر قد خضب بالحناء  
 والكتم فقال هذا أحسن من هذا فرآه آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا  
 كما رواه أبو داود وابن ماجه في اسنادهما حديث بن وهب القرشي الكوفي وهو منكر  
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب  
 خطأه صوابه حتى يستحق الترتيب وهو ممن يحتج به الاجماع فقد كذا قاله المنذرى والحديث  
 يدل على -- ان الخضب بالحناء على انفرادها فان انضم اليه الكتم كان أحسن ويدل  
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه  
 من الحناء على انفرادها ومع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم خضب بالصفرة وتقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يحضب بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد  
 وفي لفظ لا حمدا والساني وأبي داود أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم مع أبي رزمة  
 بهار دمع من حمراء بالعبير الملهمة أي الطبخ يقال به ردغ من دم أو زعفران وفي لفظ



من حديث أبي رزمة أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن لي فقال ابنك قلت  
نعم شهدي فقال لا تجني عليه ولا يجني عليك قال ورأيت الشيب أحر قال الترمذي هذا  
أحسن شيء روي في هذا الباب وأفسره لأن الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لم يبلغ الشيب قال حماد بن سلمة عن سماعة بن حرب قيل لخابر بن سمرة أكان في  
رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب قال لم يكن في رأسه شيب إلا شعرات  
في مصرق رأسه إذا دهن واراهن الدهن قال أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يكثر دهن رأسه ولحيته قوله لم يكسر اللام وتشديد الميم هي الشعر المجاوزة  
الأذن كذا في القاموس وفي رواية لابي داود من هذا الحديث وكان يعني النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قد لطح لحيته بالحناء قوله ردع هو بالراء المهملة المفتوحة والذال  
المهملة الساكنة

\*(باب جواز اتخاذ الشعر وكرامه واستحباب تقصيره)\*

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق  
الوفرة ودون الجمة رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وانقط ابن ماجه فوق الجمة  
قال الترمذي هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه وقد روي من غير وجه عن عائشة  
نما قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد ولم يذكروا  
فيه هذا الخرف وكان له معروف الجمة وانما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو وثقة  
حفظ انتهى وعبد الرحمن مدني سكن بغداد وحدث بها إلى حين وفاته وثقه الامام مالك  
ابن أنس واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله فوق الوفرة بفتح الواو قال في  
القاموس الوفرة الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأذن من منه أو ما جاوز شحمة  
الأذن ثم الجمة ثم اللمة والجمع وفرو قال في الجمة انما المجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد  
الميم قال ابن رسلان في شرح السنن انها قريب المنكبين قال المصنف رحمه الله الوفرة  
الشعر إلى شحمة الأذن فاذا جاوزها فهو اللمة فاذا بلغ المنكبين فهو الجمة انتهى والحديث  
يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس إلى ان يبلغ ذلك المقدار (وعن أنس بن مالك)

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب شعره منسكبيه وفي لفظ كان شعره وجلاليس  
بالجعد والسبط بين اذنيه وعاتقه أخرجاه ولا جدومسلم كان شعره إلى أنصاف اذنيه  
قوله كل شعره وجلال برامهملة مفتوحة وجيم مكسورة هو الشعر بين السبوط  
والجعودة والسبط بسين مهملة مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر قال في  
القاموس وهو تقيض الجعودة وفي المشارق وهو المسترسل كعصر العجم والجعد قال  
في القاموس خلاف السبط وفي المشارق هو المتكسر فاذا كان شديد التكسر  
فهو القبط مثل شعر السودان والحديث يدل على استحباب ترك الشعر وارهه بين  
المنكبين أو بين الأذنين والعاتق وقد أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

اذ لم يسلموا تقليد له لان  
الاصغر اتباع الاكابر قلت  
واما في متقاربة (وبما أحسن  
الكتاب) كذا في رواية عبدوس  
وانسني والقابسي بالواو عطفا  
على أدعوك أي وأدعوك بقوله  
تعالى أو تلو أو أقر أعليك  
يا أهل الكتاب وعلى هذا فلا  
تكون زائدة في السارة لان  
أروغما خلت على محذوف  
وز محذوف وفيه وقيل انه صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يرد له ودل  
أرد شاطبتهم بم بدت وحينئذ  
فلا شك وعورض بان العلماء  
استدلوا بهذا الحديث على جواز  
قصة ما جنب الآية أو لايتين  
وعلى جواز كتابة الآية  
ولايتين يبر إلى أرضهم  
ولو ان لمرا الآية لمصح  
الاستدلال بهم أقوم وأعرف  
وبنه لوليد الآية لقال فن  
قوتيتهم وفي الحديث فان تولوا  
لكن يمكن الاتصال عن هذا  
الاخير بأنه من باب اهل التقات  
واغرب ابن بطال وادعى ان ذلك  
نسج بالتمسح عن السفر بالترآ  
إلى أرض العدو ويحتاج إلى  
اثبات التاريخ بذلك أو يقاس  
المراد بالقرآن في حديث النسي  
عن السفر به المصحف وأما  
ابن جبلة لم ان يقال اذ لم  
يقصد التلاوة جاز على أن في  
الاستدلال بذلك من هذه القصة  
نظر فانها وقعة عين لا هموم  
فما يقتضيه الجواز على ما اذا

وقع استحباب الى ذلك كالا بلاغ  
والانذار كافي هذه القصة وأما  
الاراضة فالحاجة لا ضرورة  
فلا يجب كذا في القح وفي  
رواية الاصيلي وأبي ذر كما قاله  
عباس يا أهل الكتاب باسقاط  
الواو فيكون بيانا لقوله بدعاية  
الاسلام وقوله يا أهل الكتاب  
يتم أهل الكتابين وقد قيل انه  
صلى الله عليه وآله وسلم كتب  
ذلك قبل نزول الآية فوافقت  
الظن له لفظها لانها نزلت في  
وقد نجران سنة تسع رقعة أبي  
سنيان قبل ذلك سنة ست  
وقيل بل نزلت في اليهود وجوز  
بعضهم نزولها امرتين وهو بعيد  
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة  
التي تضمنها هذا الكتاب على  
الامر بقوله أسلم والترغيب  
بقوله تسلم ويؤتلك والزجر  
بقوله فان توليت والترهيب  
بقوله فان عليك والدلالة بقوله  
يا أهل الكتاب وفي ذلك من  
البلاغة ما لا يقادر قدره وكيف  
لا هو كلام من اوتي جوامع  
الكلم صلى الله عليه وآله وسلم  
(تعالوا) بفتح اللام (الى كلمة  
سواء) أي مستوية (فينا  
وبينكم) لا يختلف فيها القرآن  
والتوراة والانجيل وتفسير  
الكامة (أن لا نعبد الا الله)  
أي نوحده بالعبادة ونخلص له  
فيها (ولا نشرك به شيئا) ولا  
نجعل غيره شريكا له في  
استحقاق العبادة ولا نراه اهلا  
لأن يعبد (ولا يتخذ بعضنا

ماجه من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لمعة أحسن في حلة حرام من رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا  
رواه اسمرائيل عن أبي اسحق عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شحمة اذنيه  
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان  
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف اذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو  
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ  
شحمة اذنيه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذي يبلغ شحمة  
اذنيه وهو الذي بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منه ككبيه وقيل كان ذلك  
لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيره بالعت المنكب واذا قصرها كانت الى  
انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود) الحديث قال في اللغة  
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضا وسكت  
عنه أبو داود والمنذري وقد صرح أبو داود أيضا انه لا يسكت الاعما هو صالح  
للاحتجاج ورجال اسناده أئمة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن  
والتسريح واعفائه عن الحلق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود  
النسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولى  
شعر طويل فلما رأي قال ذباب ذباب قال فرجعت فخرزته ثم أتيتهم من انفسد فقال اني لم  
أعذك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحرابي وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال  
الامام أحمد لا بأس بمجديته وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يحتج به اذا  
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم نائرا  
الرأس واللحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه يأمره باصلاح شعره  
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نائرا  
الرأس كأنه شيطان والثائر الشعث بعيد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن  
المغفل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجل الاغبار واه الخمسة الا ابن  
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صححه ابن حبان قال المنذري ولكن أخرجه النسائي  
مرسلا وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قولهما وقال أبو الوليد  
الباجي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل  
فيها انظر وفيما قاله نظر فقد قال الامام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن سمع  
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الترجل الترجل  
والترجيل تسريح الشعر وقيل الا قول المشط والنسائي التسريح وقوله الاغباء أي في كل  
اسبوع مرة كذا روى عن الحسن وقسره الامام أحمد بان يسرحه يوما ويدعه يوما

بعضاً أرباباً من دون الله فلا تقول عزيزاً من الله ولا المسيح ابن الله ولا تطيع الأحرار والرهبان أي العلماء والمشايع وافقه قراء والصوفية فيما أحذوهم من التحريم والتحليل وابتدعوه من التشريع ورتبوا عليه الثواب أو العذاب لأن كلامهم بشر مثلنا قال إسماعيل بن روى أنه لما نزلت اتخذوا الحبارهم وrehبانهم أرباباً من دون الله قال عدي بن حاتم ما كنا نعلمهم يارسول الله قال ليس كانوا يملكونكم ويحرمون فتأخذون بقولهم قال نعم قال هوذا أنتهي وهذا يدل على أن أخذ قول لعالم أو مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متسكلم أو فاسق يخالف قول الله وقول رسوله **حكمكم** اتخاذ الرب من دون الله وهو كالعبادة له ففي هذه الآية الكريمة والحديث الشريف أبلغ حجة على المتأدبة لمذهب المجتهدين والعلماء والمشايع وأشد انكار على فاعل ذلك فتأمل تجدوها نصاً قاطعاً وبرهاناً قاطعاً على رد التقليد وكون أهل مبتدع غيرهم من الله عما يكرهه ولا يرماء (فان تولوا) عن التوحيد واتباع السنة المظهرة (فقلوا اللهم) بأناس ملون أي لزمتمكم الحجة فعرفوا بأناس ملون تاركون للتقليد دونكم أو اعتدوا بأنكم كاهنون بما نطق به الكتب وتطابق عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغب في إيراد الأبل أن ترد الماء يوماً وتدعه يوماً في القاموس الغب في الزيارة أن تكون كل أبعوع ومن الحى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من الترفه وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عن أبي داود قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينها عن كثير من الأرفاء وفي ترك الترجيل الأيام نوع من البذاءة وقد ثبت عن أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عنده الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسمعون ألا تسمعون أن البذاءة من الإيمان أن البذاءة من الإيمان قال أبو داود في سننه أن البذاءة التثعلل وفي النهاية قيل إذا الترقى جلد به بعضه من الهزال والبلاء انتهى والأرفاء الاستكثار من الزينة وأن لا يزال يهيئ نفسه وأصله من الرفه وهو أن ترد الأبل الماء **كل يوم** فإذا وردت يوماً لم ترد يوماً فذلك الغب قاله الخطابي في المعاني وحديث أبي امامة في أسناده محمد بن إسحق ولم يصرح بالحديث بل عنعن وفيه مقال مشهور وقال أبو عمر الفري أنه اختلف في أسناده هذا الحديث اختلافاً طامعاً الاحتجاج ولا يصح من جهة لاسماده (وعن أبي قتادة أنه كانت له جمة فضمة فقال

نبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهم أن يحسن اليها راب يترجل كل يوم رواد الناس) الحديث رجال أسناده كلهم رجال الصريح وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ ولفظ الحديث عن أبي قتادة قال قلت يارسول الله إن لي جمة أفارجلها قال نعم وأكرمها فكان أبو قتادة رجمادها في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم نعم وأكرمها وعلى هذا فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجيل إلا غلبان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مجرد الإذن بالترجيل والأكرام وفعل أبي قتادة ليس بحجة والواجب حمل مطلق الأمر بالترجيل وإذا كرام على المتقدم لكن الإذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي عن لترجيل الأغنياء فان لم يمكن الجمع وجب الترجيح وقد تقدم ذكر حديث الأكرام المشعور وقد تقدم أيضاً نهى الجمة والترجيل

\*(باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس)\*

(عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القزع وقيل لنافع ما القزع قال إن يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض متفق عليه) وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه وذكر أبو داود في سننه بعد ذكره نفسه القزع بمثل ما في المتن تفسير آخر فقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القزع وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لأنه قد أخرج أبو داود عنه من حديث أنس بن مالك قال كانت لي ذؤابة فقالت لي أمي لا تجرها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعنها وبأخذها ففسر القزع في القاموس يحلق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير

وتظاهرت به الأدلة من اتباع السنة وترك الابتداع وأخذ الترخيم ورفض الاشرار وقيل في الحديث الذي يلى ان هرقل وضع هذا الكتاب المبارك القديم في قصة من ذهب تعظيمه وانهم لم يروا رواية وارثونه كبارا عن كبار في ارض مكان وما أحقه بذلك واجد ربنا هناك وحكى ان ملك القريش في دولة الملك المنصور قلاوون الصالحى أخرج لسين الدين قسلي صندوقا مصفيا بالذهب واستخرج منه مقلة من ذهب فأخرج منها كتابا زائدا أكثر حروفه فتال هذا كتاب نبيكم الى جدي قبصر ما زلنا توارثه الى الآن وأوصانا آباؤنا به ما دام هذا الكتاب عندهما لا ينزل الملك فينا فحصى تحفظه في الحديث ثم يحيى الاسامى فيقول رب أنت السلام وأنا لاسلام فيقول انك على خيربك اليوم اخذوك اعطى اخرجته عجم الطبراني في الاوسط عن ابي هريرة قال الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فليس يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين والاسلام لغة الانبياء والمراد به هنا ما فسر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث جبريل عليه السلام وهو أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت الحديث أخرجه مسلم والاسلام

مخلوقة تشبهها بقزع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد مدة يومين وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي فسر به نافع وعبيد الله هو الاصح قال والقزع خلق بعض الرأس مطلقاً ومنهم من قال هو خلق مواضع متفرقة منه والصحح الاول لانه تفسير الراوى وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي البخارى في تفسير القزع قال فاشارنا لعبيد الله الى ناصيته وجاني رأسه وقال اذا خلق رأس الصبي تركه ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للعلام فلا بأس بهما وكل خصله من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد به ههنا شعر الناصية يعنى ان خلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال النووي المذهب كراهيته مطلقاً كما سيأتى وأخرج بوداود من حديث أنس قال كان لى ذؤبة فتالت أى لا تأخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدها يأخذها وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده على ذؤابته وسمعت عليه ودعاه ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زياد بن ثابت مع العلماء له ذؤابتان ويمكن الجمع بان الذؤابة الجائز تخالفاً لما يفرق من الشعر فيرسل يجمع ما عداهما بالصفير وغيره والتي تمنع أن يخلق الرأس كله ويترك الباقي وسطه فيتخذ ذؤبة وقد سرح الخطاى بان هذا مما يدخل في معنى الترع انتهى من انفتح والحديث يدل على المنع من القزع قال النووي وأجمع العلماء على كراهية تنزيهه وكرهه ما لث في الجارية والعلام مطلقاً وقال بعض أصحابه لا بأس به للعلام ومذهبنا كرهه مطلقاً للرجل والمرأه لعموم الحديث قال العلماء والحكمة في كراهته انه يشوه الخلق وقيل لانه زينة هل الشر وقيل لانه زينة ليهود وقد جاء هذا مصرحاً به في رواية لابي داود انتهى وانظروا في سنن أبي داود ان الحاج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثني اخي المغيرة قالت وأنت متذغم ولك قرفاء أو قصتان فسمع رأسك وترك عليك وقال احلقوا هذين أو قصوهما فان هذا زينة اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى صبياً قد خلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا كله أو ذروا كله رواه أحمد وأبو داود والنسائي باسناد صحيح) قال المنذرى وأخرجه مسلم بالاسناد الذي أخرجه أبو داود ولم يذكر لفظه وذكر أبو مسعود الدمشقي في تعليقه ان مسلماً أخرجه بهذا اللفظ والحديث يدل على المنع من خلق بعض الرأس وترك بعضه وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله وهو مؤيد لتفسير القزع ما فسر به ابن عمر في الحديث السابق وفيه دلائل على جواز خلق الرأس جميعه قال الغزالي لا بأس به لمن أراد التنظيف وفيه رد على من كرهه لما رواه الدارقطني في الافراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا توضع النوادي الا في حج أو عمرة واقول عمر اضيق لو وجدتكم مخلوقا لضربت

[illegible]

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الكحل فليوتر من فعله وسد  
حسرو من لا فدرج روى أحمد وأبو داود وابن ماجه هذا طرف من حديث طويل  
والله من أكل الكحل فليوتر من فعله فليوتر من لا فدرج ومن استجبر فليوتر من  
فعل الله حسرو من لا فدرج ومن أكل فليوتر من فعله فليوتر من لا فدرج  
فليوتر من لا فدرج ومن أكل فليوتر من فعله فليوتر من لا فدرج  
من روى الحديث برفق الشيطان يلعب بقلبي آدم من فعل الله حسرو من لا فدرج  
خرج في سنة ١٠٠٠ هـ أبو عبد الله الخبر الجليل الراوى عن أبي هريرة قال بوزرعة الراوى  
لأخيه وقيل له عجبا قال الحنفى يصح والراوى عمه حسين الخبر الراوى هو جوهول  
وقال بوزرعة شيخنا بن حبيب في الثقات وذكره في الأختاف في أهل  
رفه أخرجه الحديث ابن حبان ورواه في الميهني وهو يدل على مشروعية الإتيان في  
الكحل وهو هدمه عدمه فليوتر من فعله فليوتر من لا فدرج  
عليه وآله قال ابن رسلان وفي كيميته ليرتقى إلى الكحل وجهان أحدهما أن يضع  
في كل عين ثلاث مرات وهذا هو الأصح الحديث ابن عباس الثاني والثاني يضع في العين  
ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع وترا في عين ثلاث مرات وفي عين  
أربع مرات وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان له مكحلة يدكحل بها  
كل ليلة ثلاثا في هدمه واه بن ماجه والترمذي وأحمد ونظفه كان يكحل  
بها كل ليلة قبل أن ينام وكان يكحل في كل عين ثلاثا أميال الحديث حسرو  
له قال الراوى من غيروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عليكم  
أنفوله وأما عند فليوتر من فعله فليوتر من لا فدرج  
بالأند

يبتغ غير الاسلام ويشاغلن يقبل منه من ربي عطية اسنى منه وهو الذي ربه الله تعالى ابريه فقال ورضيت لكم الاسلام دينا واى منحة اجل منه وبه كل من فى السموات والارض متصفون اغيبر دين الله تبغون وله اسلم من فى السموات والارض طوعا وكرها واليه ترجعون قال ابن عباس من فى السموات والارض ومن فى الارض من ولد على الاسلام واى حلة انخر من حلة الاسلام اذا لبس الله تعالى من هده وهى حلة خليل ربنا وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين واى حياء اسنى ان حياء الله بالاسلام وقد امر تعالى خير خلقه ورسله عليه السلام والصلاة والسلام ان يقول وانا اؤل المسلمين وجعلها من اذكار اشرف طاعات المؤمنين بل جعلها فى مفتاح اشرف العبادات يكررها القائل فى اليوم خمس مرات وكيف لا يكون الاسلام عظيم العطايا واسنها وبه النجاة غذا من أهوال يوم القيامة وعناه وبالاسلام تبيض الوجوه حين تسود وجوه من اعرض عن هداية وبالاسلام يشرب من حوض سيد ولد عدنان حين يذاد عنه أهل العصيان وبالاسلام يجوز على الصراط اذا تهاقت الاشياء منه الى الميزان وبالاسلام

بالاغدق فانه يجلو البصر ويثبت الشعر ثم ذكر انها كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة الخ وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يعقوب عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال وفى الباب عن جابر وابن عمر والحديث يدل على استحباب أن يكون الاحكام فى كل عين ثلاثة أميال وأن يكون الاغدق وهو بالكسر حجر للكل معروف وأن يكون فى كل ليلة وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيموتوا كم واث خيرا كما لكم الاغديجوا بالبصر ويثبت الشعر وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصرا وايس فيه ذكر الكحل وفى رواية لطبرانى فانه منبهة لشعر مذهب للتقوى مصفاة للبصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبب الى من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عيني فى الصلاة واه انساقي) وأخرجه أيضا أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه وفى اسناده فى سنن انساق سبب ابن حاتم وسلام بن مسكين ومن طريق سيار رواه أحمد فى الزهد والحاكم فى المستدرک ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد والبخاري وأبو يعلى وابن عدى فى الكامل وأعله والعقيلي فى الضعفاء كذلك وقال الدارقطني فى علاه رواه أبو المنذر سلام بن ابى الصهباء وجعفر بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وخالد بن جناد بن زيد بن ثابت مرسل وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصري والمرسل أشبه بالصواب وقد رواه عبد الله بن أحمد فى زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت موصولا أيضا ويوسف ضعيف وله طريق أخرى معلولة عند لطبرانى فى الاوسط عن محمد بن عبد الله الحضري عن يعقوب بن عثمان الحرابي عن الهبل بن زياد عن الاوزاعي عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مثله قال الحافظ فى التلخيص ان اسناده حسن وقال فى تخریج الكشف والتلخيص ليس فى شئ من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع حبيب الى من دنيا كم الساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على ان الامام أبابكر ابن فورك شرحه فى جزءه فربا ثباتها وكذلك أورده العزالي فى الاحياء واشتهر على الاسنة انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة ليست من حب الدنيا وقد وجه ذلك السعد فى حاشية الكشف فقال وقرة عيني مبتدأ قصد به الاعراض من حب الدنيا وما يحب فيها وايس عطفا على الطيب كما سبق الى انهم لانها ليست من حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من المعنى فى قال وقد جات كذلك فى قوله تعالى ماذا خلقتوا من الارض أى فى الارض ورده صاحب الثمرات بانه قد حجب اليه أكثر من ذلك نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى رمث ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام زين الدين العراقي فى اماليه وصرح بان لفظ ثلاث ليس فى شئ من كتب الحديث وانها متسدة للمعنى وكذلك قال الزركشى وغيره وقال الدماميني لا اعلمها ثابتة من طريق

فيما لمسلم عن الجرم واماز ومن  
 زحزح عن اماروا دخل الجنة  
 فقد فاز وبلاسلام يثبت الله  
 اعبد في الجواب على ملائكة  
 ربه حين يسألونه وهو تحت التراب  
 فيقول لله رب والاسلام ديني  
 محمد نبي الخديث أخرجه ابن  
 أبي عاصم في السنة وابن مردويه  
 وابيهق عن جبر رضى الله عنه  
 والعلمين نزل روح القدس  
 هدى وبشرى كما قال تعالى قل نزل  
 روح القدس من ربك بالحق ينزل  
 الذين آمنوا وهدى وبشرى  
 لهم امن ولاجل لاسلام جعل  
 الله اعباده من انعم ما لا يحصى  
 ما فيه قلام العباد فقال تعالى  
 جعل لكم من بونكم سكة في  
 آخر لا تبتغي في قوله كذلك يتم  
 نعمته عليكم اهكم تسألونكم  
 اشملت فان الآيات على تعداد  
 نعم لا يفي بالعباد عنها فان بل  
 لو تكلم عليهم ما على ان ارادهم ما  
 لاحتمل الجملد بالمتفرق عدة  
 اوقات وازمان فالجدة لله لدى  
 من علمنا بالاسلام وهداياه  
 بفضلها والانعام وما كنتم تبتغي  
 لولا ان هدايا الله كتبت صافية  
 يقولها المسلمون في دار السلام  
 ونما طلت فيما بينه النضر  
 والافليس بتطوين فان التعريف  
 بتقدار نعمة الاسلام يقتصر الى  
 موافق جليل لاني رأيت غالب  
 أهل الاسلام لا يعرفون نعمته  
 ولا يشكرون منته بل لا يحيطون  
 بآل أكثرهم نعمة الاسلام انما  
 نظروهم حطام الدنيا ومناعها

صحيحة والحديث يدل على ان الطيب وانساء محبة الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 رسول الله قد ورد ما يدل على ان الطيب محبة الى الله تعالى فاخرج الترمذي عن ابن المسيب  
 انه كان يقول ان الله تعالى طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم  
 جواد يحب الجود فمظنة واؤفنتكم ولا تشبهوا باباهود قال يعنى الراوى عن ابن المسيب  
 فذكرت ذلك لهما جبر بن مسمار فقال حدثني عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب وخالد بن الياس يضعف ويقال  
 ابن يس رعن دافع قال كان ابن عمر يستحجر بابه لوة غير مطراة وبكافور يطرحه مع  
 لوة يقول هكذا كن يستحجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه النسائي ومسلم  
 انه رآه يعود الذي يتجربه) يقول يستحجر الاستحجار هما التجز وهو استفعال من المجرة  
 روى التي توضع فيها النار قوله الا لوة ينسخ لوة مرة وشهها ونهم اللام وتشديد الواو  
 وقصها اورد الذي يتجربه كما قال المصنف وحكى الازهرى كسر اللام قوله غير مطراة  
 أى غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجز  
 بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المذوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضى الله  
 عنه ن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف  
 لمحل طيب الرائحة روى أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) لم يخرجهم مسلم بهذا اللفظ بل  
 بلنظ من عرض عليه ريحان فلا يرد وهكذا أخرجه الترمذي بلنظ اذا أعطى أحدكم  
 الريحان فلا يرد فانه خرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق  
 حنان قال ولا يعرف لحنه غير هذا الحديث انتهى وهو أيضا امر سهل لانه رواه حنان  
 عن أبي عثمان النهدي وبوعثمان وأبو زرعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه  
 لم يره ولم يسمع منه حديث الباب بخبره ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن غمامة بن  
 عبد الله قال كن أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند  
 البزار بلنظ ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فردة قال الحافظ في الفتح  
 ورواه حسن وعن ابن عباس عند الطبراني بلنظ من عرض عليه طيب فليصبر منه  
 وقد يوب البخارى لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بلنظ كان لا يرد الطيب  
 والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولم يمتحجب انهم به لانه قد اتفقوا وجبات الرد لانه باعتبار ذاته خفيف لا ينقل  
 حمله وباعتبار عرضه طيب لا يأتى به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الرد فان كل ما  
 من هذه السنة محبة الى كل قاب مطلوب لكل نفس قوله المحل قال القرطبي هو يفتح  
 الميم ويعنى به الحل وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو  
 أطيب طيبكم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

وافقد جهل الحقيقة وتكذب  
عن الصراط المستقيم من  
الطريقة ذكر لك السيد  
اعلم محمد بن محمد بن الامير  
البحري رحمه الله قال في سفیان  
فقال (هرق) ما قال) أي الذي  
قاله السرور والجواب أوفى  
الشيء التي ذكرها بن السامري  
بعد والصحيح تركه نحو على  
هرق (هرق من اهل الكتاب)  
المبني وما برحسته (كثير  
منه ما صحب) بالصواب وحده  
المدة وحتي في عطف كافي مسلم  
وهو اختصار ما مر في  
الاصول راد في جهل الانبياء  
مقار (رشدت من)  
بنت (الحيرة) اسم امة  
اسم ل (الملك) في  
وعند المؤلف في الجبل حين  
خلت من رايته (تدبر) مع  
أوله مقصود وشرطي أي  
عظم وكبر (أب) أي كبشة)  
بسكر الميم أي شأنه وكبشة بفتح  
الكاف وادون الموحدة قال  
ابن جني اسم من يجلي ايس عوث  
الكبش لان مؤنث الكبش  
من غير لظمه يريد النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لانها كنية آية من  
الرضا ع الحزن بن عبد العزيز  
فيما قاله ابن ما كولا وغيره وعند  
ابن بكير انه سلم وكان له بنت  
تسمى كبشة فكفي بها وهو  
والدحلية مرضعته أو ذلك نسبة  
الى جد جدده وهب لان أمه  
أممة بنت وهب وأم جد وهب

رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب قالت نعم بذكارة الطيب  
المسك والعنبر ورواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث  
عائشة بلانظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب بذكر كارة الطيب المسك  
والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك رحديث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر  
وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله وقواها بذكارة الطيب الذكارة بال كسر للمعجمة  
ما يصلح للرجال قاله في الهابة والمراد الطيب الذي لا لون له لان طيب الرجال ما ظهر ريحه  
وخفي لونه وقواها المسك والعنبر يدل من ذكارة الطيب والحديث الذي يدل على ان  
المسك خير الطيب وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب الطيب ترغيب في  
التطيب به وإشاره على ما ترا أنواع الطيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال ان طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه  
رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بعد ان ذكر الحديث طريق  
أخرى عن الجري عن أبي نضرة عن الطفاوى عن أبي هريرة الا ان الطفاوى في نمرته  
الافى هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين  
بلفظ ان خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي  
ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال أسناده عند النسائي مجهول ثم يه  
سناد آخر بأنه الطفاوى وهو أيضا مجهول كما سبق والحديث يدل على انه يذخي للرجال  
ان يتطيبوا بما له ريح ولا يظهر له لون كالسك والعنبر والعطر والعود وانه يذكره الله  
التطيب بما له لون كالزباد والعنبر ونحوه وان النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية لمرأ  
التي غر بالجاس لها طيب له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي  
من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عينة زانية والمرأ اذا  
استعطرت فحرت بالجاس فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

\*(باب الاطلاء بالنورة)\*

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اطل بدأ بعورته فطلاها بالنورة  
وسائر جسده أهل رواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي أله في  
الحمام بعد ان ذكر حديث الباب هذا اسناد جيد وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق  
أخرى عن أم سلمة وقد رواه عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من سبلاب اسناد جيد قاله الاسيبوطي وقد أخرجه الخرائطي في مساوي  
الاخلاق من طريقين عن أم سلمة وثوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق  
ثوبان بالنظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه  
ابن عساكر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق واثله بن الاسقع انه صلى  
الله عليه وآله وسلم اطل يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن ابراهيم قال كان





عَمِيمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْهَمِّ وَغَيْبِ

الصحة أكثر لزوما للحققة فالحمل عليها أولى لان ما كان ألز لشئ كان أقرب الى خطوئته

1. DATE OF BIRTH \_\_\_\_\_



المذكور وعند تمام العشرين  
الثانية محمى جبريل عليه  
السلام بنوحى وعند تمام  
الثالثة فتح خبير وعمرة القضية  
التي جرت فتمت ظهور  
الاسلام وفى تلك الايام رأى  
هرقل ما رأى وليس المراد بذلك  
هذه التقوية قول المتحجج بل  
المراد البشارات به عليه الصلاة  
والسلام على لسان كل فريق  
من انبياء ورجال محق ومبطل  
وهذا من أبدع ما يشير اليه عالم  
أو يحتاج اليه محقق وقد قيل ان  
الخزاعه هو الذى ينظر فى الاعضاء  
في خبء لان الوجه فيحكم على  
صاحبها بطريق الفراسة وهذا  
ان ثبت فلا يلزم منه حصره في  
ذلك بل الاثني بالسياق في حق  
هرقل ما تقدم والجملة السابقة  
من قوله قال ابن الناطور اعتراض  
بين سؤال بعض البطارقة  
وجواب هرقل اياهم الى قوله  
(فقال) هرقل (اهم) أى لبعض  
بطارقه (حين سألوه انى رأيت  
المسألة حين نظرت فى النجوم  
ملك الختان) بفتح الميم وكسر  
اللام ولغير الكشميهنى ملك بالضم  
ثم الاسكان (قد ظهر) أى غلب  
يعنى دله نظره فى حكم النجوم  
على أن ملك الختان قد غلب  
وهو كما قال لان فى تلك الايام كان  
استدأ ظهوره صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذ صالح الكفار  
 بالحديبية وأنزل الله تعالى سورة  
 الفتح ومقدمة الظهور وظهور

والام يكن كلاما مفيدا وأجيب بأن التقدير فى كانت هجرته الى الله ورسوله لينة وقصد  
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد فى الشرط والجزاء  
والمبتدأ والخبر قصد التعظيم أو التحذير كانت أنت أى العظيم أو الحقير ومنه قول أبى  
النخعم وشعرى شعري أى العظيم وقيل الخبر محذوف فى الجملة الاولى منها أى فهجرته الى  
الله ورسوله محمودة أو مثاب عليها وفهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو مبيضة أو غيره قبوله  
قوله دنيا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهى فعلى من الدنو أى القرب  
سميت بذلك اسبقها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف فى حقيقة ما قبل ما على  
الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا  
على بعضها كفى الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر  
ما يعمها وغيره للاهتمام بها وتعقبه النورى بأن لنظ ديانا كره وهى لاعم فى الاثبات  
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها انكراه فى سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام الزيادة  
فى التحذير لان الافتتان بها أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب فى تخصيص  
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة فى النسب فلما  
جاء الاسلام سوى بين المسلمين فى مناهجهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها  
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بانه يقتضى ان يقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت  
المرأة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاءة  
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب فى الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة  
بعد ذلك لما شملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب  
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية فى أعمال الطاعات وان ما وقع من  
الاعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف فى ذلك وفى الحديث فوائد مبسطة فى  
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على اقتضائه حقيق بان يفرد له صنف مستقل

## \* (باب التسمية للوضوء) \*

(عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلواتى ولا وضوء ولا وضوء لمن  
لا يذكر اسم الله عليه وراه أحد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد  
ابن زيد وأبى سعيد مثله والجميع فى أسانيدهم قال قريب وقال البخارى أحسن ثنى فى  
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعنى حديث سعيد بن زيد وسئل اسحق بن راهويه  
أى حديث أصح فى التسمية فذكر حديث أبى سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا  
الترمذى فى العلل والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى  
الخزوعى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبى هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا  
الوجه فقال يعقوب بن أبى سلمة وادعى انه المباحشون وصححه لذلك فوهم والصواب انه  
اللبنى قاله الحافظ قال البخارى لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبى هريرة وأبوه



والالم يكن كلاما مقيدا أو اجيب بان التقدير في كانت هجرته الى الله ورسوله لنية وقصد  
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجزاء  
والمبتدأ والخبر لقصد التعظيم أو التحقير كانت أنت أي العظيم أو الحقير ومنه قول أبي  
النجم وشعري شعري أي العظيم وقيل الخبر محذوف في الجملة الاولى منها أي فهجرته الى  
الله ورسوله محمودة أو مثاب عليها وفهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة  
قوله دنيا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهي فعلى من الدنو أي القرب  
سميت بذلك اسبقها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة ما قبل ما على  
الارض من الهوا والحو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض واطلاق الدنيا  
على بعضها كما في الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر  
ما يعمها وغيره لالا اهتمام بها وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا مكررة وهي لاتعم في الاثبات  
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها مكررة في سياق الشرط فتم وتكنى الهمام الزيادة  
في التحذير لان الافتتان به أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب في تخصيص  
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاة في النسب فلما  
جاء الاسلام سوى بين المسايين في مناحيهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها  
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بأنه يقتصر الى نقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت  
امراة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفائة  
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة  
بعد ذلك ما يشملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب  
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية في أعمال الطاعات وانما وقع من  
الاعمال بدوهم اغير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد مبسطة في  
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على اقتراحه حقيق بان يرد له مصنف مستقل

• (باب التسمية للوضوء) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلوا لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن  
لا يذكر اسم الله عليه واه أحد وأبو داود وابن ماجه ولاحد وابن ماجه من حديث سعيد  
ابن زيد وأبي سعيد مثله والجميع في أسانيدهم قال قريب وقال البخاري أحسن شيء في  
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد وسئل اسحق بن راهويه  
أي حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا  
الترمذي في العلل والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن موسى  
الخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا  
الوجه فقال يعقوب بن أبي سلمة وادعى انه الماسجون وصححه لذلك فوهم والصواب انه  
البيهقي قاله الحافظ قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وأبوه

(من يحتن من هذه الامة) اي  
من أهل هذا العصر واطلاق  
الامة على أهل العصر كله -  
فيه يجوز في رواية يونس بن  
يختن من هذه الامة (قائلا)  
يجيبين لاستفهامه اياهم (ليس  
يختن اليهود) اجابوا بقتضى  
عالمهم لان اليهود كانوا ابايهم  
تحت الدلة مع النصارى بخلاف  
العرب (فلاهم منك) من أهم  
الذين لا يتناقضك (شأنهم) واكتب  
الى مدائن ملكك) - لهم زوق  
يتروك (فيقتلوا من فيهم من  
اليهود) وفي رواية أبوى ذر  
والوقت والاصيلي وبن عساكر  
فليقتلوا بالدم (فيقتلواهم) بايم  
وأصله بين فاشعت الفضة فصار  
ينانم زيدت عايتها الميم وفي رواية  
الاربعة فيينا بغير ميم ومعناها  
واحد وهم مبتدأ خبره (على  
أمرهم) مشورتهم التي كانوا  
فيها (أتى هرقل برجل) أي  
بينهم أوقات أمرهم اذ أتى  
برجل لم يسم الرجل ولا من  
أرسل به (أرسل به ملك غسان)  
بالسبى المشددة والمالك هو  
الحارث بن أبي شهر صاحب بدمري  
وغسان اسم ماء نزل عليه قوم  
من الازد فنسبوا اليه أو ماء  
بالمثل (ينجبر عن خير رسول الله  
صلى الله عليه) وآله (وسلم)  
فقال كما عند ابن أبي اسحق خرج  
بين أظهر نار رجل يزعم أنه نبي  
فقد اتبعه ناس وصدقوه وخالفه  
ناس فكانت بينهم ملاحم في  
مواطن وتركتهم وهم على ذلك

ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأوه - هذه عبارة عن ضعفه فانه قليل الحديث  
جاء اول مروية عنه - روى ولده فاذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة  
قال ابن الصلاح انقلب اسناده على الحالك فلا يثبت لمبونه بتخرجه له وتبعه النووي وله  
طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة بالنظر ما تروا من ليد كراسم الله  
عليه رماصلى من لم يترضا وفي اسناده محمود بن محمد الظفري وليس بالقوى وفي اسناده  
أبضا أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير وقد روى يحيى بن معين عنه انه لم يسمع من  
يحيى بن أبي كثير الا حديثا واحدا غير هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يأبأ هريرة اذا تروضا فقتل باسم الله والحمد لله  
فان حفظت لئلا تزل تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء قال تفرد به مروى بن  
أبي سلمة عن ابراهيم بن محمد عنه واسناده واه وفيه أيضا من طريق الاعرج عن أبي هريرة  
رفعه اذ السنية قاضاكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ويسمى قبل أن  
يدخلها تفرد به هذه الزيادة عبد الله بن محمد عن هشام بن عروة وهو متروك وفي الباب عن أبي  
سعيد وسعيد بن زيد كما ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سيرة وأم سيرة وعلى وأنس  
فحديث أبي سعيد رواه أحمد والدارمي والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن  
السكن والبخاري والدارقطني والحاكم والبيهقي بالنظر حديث الباب وزعم ابن عدى أن  
زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد قال الحافظ وليس كذلك فقد رواه الدارقطني من  
حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد قال ابن  
معين ليس بالقوى وقال أبو زرعة صدوق فيه لين وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس  
بالقوى يكتب حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد وربيح  
قال أبو حاتم شيخ وقال البخاري منكر الحديث وقال أحمد ليس بالمعروف وقال المروزي  
يصححه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال البزار كل ما روى في هذا الباب فليس بشيء  
وذكر انه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة وقال العقيلي الاسانيد  
في هذا الباب فيها لين وقد قال أحمد بن حنبل انه أحسن شيء في هذا الباب وقد قال أيضا  
لا أعلم في التسمية حديثا صحيحا وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع وقال  
اصح هذا يعني حديث أبي سعيد أصبح ما في الباب وأما حديث سعيد بن زيد فرواه  
الترمذي والبخاري وأحمد وابن ماجه والدارقطني والعقيلي والحاكم وأعل بالاختلاف  
والارسال وفي اسناده أبو ثمال عن رباح مجه ولان فالحديث ليس بصحيح قاله أبو حاتم  
وأبو زرعة وقد أطال الكلام على حديث سعيد بن زيد في التلخيص وأما حديث  
عائشة فرواه البزار وأبو بكر بن أبي شيبة في مسندهما وابن عدى وفي اسناده حارثة  
ابن محمد وهو ضعيف وأما حديث سهل بن سعيد فرواه ابن ماجه والطبراني وفيه  
عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعيد وهو ضعيف وتابعه أخوه أبي بن عباس وهو

وهذا بيان ما أجمل في حديث

الباب لأنه يوهم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فلما استخبره هرقل) وأخبره بذلك (قال) هرقل بل جماعته (أذهبوا فانظروا) إلى الرجل (أتحقق هو أم لا فنظروا إليه) وعند ابن إسحق فجردوه فإذا هو محتسب فقال هذا والله الذي رأيته أعطه ثوبه (فخدوه) أي هرقل (أنه محتسب) بفتح التاء الأولى وكرر الثانية (وسأله عن العرب) هل يحتسبون (فقال) أي الرجل (هم يحتسبون) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر في نسخة محتسبون بالميم قال العمري كالحافظ والاول أفيد وأنمل (فقال هرقل هذا) الذي نظرت في النجوم (ملك هذه الامة) أي العرب (قد ظهر) بضم الميم وسكون اللام كذالا كثر الرواة ولما بسى ملك بالفتح ثم الكسر فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الكشميني وحده يلك فعل مضارع أي هذا الرجل يلك هذه الامة وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت (ثم كتب هرقل إلى صاحب له) يسمى ضفاطر الاستنف (برومية) بالتحفيف أي فيها وفي رواية ابن عساكر بالرومية وهي مدينة برباسة الروم وقيل إن دورسورها أربعة وعشرون ميلا (وكان نظيره) وفي رواية ابن عساكر والأصيلي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة فرواه الدولابي في المكنى والبغوي في الصحابة والطبراني في الاوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث علي فرواه ابن عدى وقال اسناده ليس بمستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن حبيب الاندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الاحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي ولا يجزئ هذا الباب من حسن صحيح وغير صحيح والاحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكونها أقرب إلى الذات وأكثر زوما للعقيقة فيستلزم عدمها عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجزى ولا يقبل ولا يعتمد به وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترتب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقضية العترة والظاهرية وإسحق وأحمد بن حنبل واختلفوا هل هي فرض مطلقا وعلى إذا كرفاعة على إذا كروا والظاهرية مطلقة وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة وهو أحد قول الهادي إلى أنه أسنة احتج الأولون بأحاديث الباب واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعا من توضع كراسم الله عليه كان ظهور الجميع بدنه ومن توضع لم يذ كراسم الله عليه كان ظهور الأعضاء وضوئه أخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله ابن إبان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن مسعود وفي أسناده يحيى بن هشام السهمي وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث قرينة لتوجه ذلك النبي إلى الكمال لا إلى العجمة كحديث لاص لاجار المسجد الأبي المسجد فلا وجوب يؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن سمي أولم يسم واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله وتقريره أن التمام لم يتوقف على غير الاستسباغ فإذا حصل حصل واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضوءا فلم يجد فقال هل مع أحد منكم ماء فوضع يده في الإناء فقال توضعوا باسم الله وأصله في الصحاح يذوق قوله توضعوا باسم الله وقال الزوي يمكن أن يحتج في المسئلة بحديث أبي هريرة كل امرئ بال لم يدأ فيه بيسم الله فهو أجزم ولا يخفى على الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب وما في الباب أن صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القائل بالقضية لما قدمنا وكنه صرح ابن سبيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوء كاملا وقد استدله الرافعي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبتت هذه الزيادة من وجه معتبر



وكان هرقل نظيره (في العلم وسار هرقل الى حص) مجروح بالفتنة لانه غير منصرف للعبادة والتأنيث على الصحيح للعلمية والجمعة لانهم لا تمنع صرف الثلث في وجوز بعضهم صرفه كعدهه نحو هذه وغيره من الثلاثي الساكن الوسط ولم يجعل للجمعة اثر او غنا سار هرقل الى حص لانهم ادار ملكه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فقهاها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حص) أي لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح آؤه وكسر الراء وقال الداودي لم يصل اليها (حتى آناه كآب من صاحبه) ضفاطر الرومي (يوافق رأي هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ظهوره (وانه نج) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرا بذوقه نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لكن هرقل لم يسلم على ذلك ولم يعمل بقتضاه بل شخ بملكه ورغب في الرياسة فآثرهما على الاسلام بخلاف صاحبه ضفاطر فانه أظهر اسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثيابا بيضا وخرج الى الروم فدعاهم الى الاسلام وشهد شهادة الحق فقاموا اليه فضربوه حتى قتله (فأذن) بالقتل من الاذن والمسئلة وغیره فأذن بالامد أي أعم

فلا أصرح منها في افادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال بالوجوب على اذا كرهت بحدوث من تضافد كرايم الله كان طهورا لجميع بدنه وقد تقدم الكلام عليه قالوا فحملنا أحاديث الباب على اذا كره وهذا على الناسي جمعاً بين الأدلة ولا يخفى ما فيه

• (باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتنا كيدته لنوم الليل) •

(عن أوس بن أوس الثقي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفاً فاستوكف ثلاثاً أي غسل كفيه رواه أحمد والفساني) الحديث رجاله عند الفسافي ثقات الا احمد ابن مسعدة فهو صدوق قوله أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد ذكره أبو عمر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفاً نحو وضوء في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث عثمان أيضاً بلفظ أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما الى الكوعين وثبت نحوه أيضاً من حديث علي عليه السلام وعبد الله بن زيد عن أهل السنن والحديث يدل على شرعية غسل الكفين قبل الوضوء وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد أقواله والمؤيد بالله وإبي طالب والمنصور بالله والشافعية والحنفية انه مستنون ولا يجب الحديث توفاً كما مر في الله وليد كفيه غسل اليدين وقال القاسم وهو أحد قولي الهادي واليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيعاظ الذي سبأني بعد هذا وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فانه لا يدري أين باتت يده وانه لم يحل النزاع غسلهما قبل الوضوء وحديث الاستيعاظ الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المطلوب ومجرد الأفعال لا تدل على الوجوب وسبأني الكلام على ما هو الحق في الحديث لذي بعد هذا ان شاء الله (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده رواه الجماعة الا أن البخاري لم يذكر لعدد وفي لفظ الترمذي وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الأمان حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده وأبو طاف يده رواه الدارقطني وقال اسناد حسن) للحديث طرق منها ما ذكره المصنف ومنها عند ابن عدي بن زيادة فليقره وقال انها زيادة منكرة ومنها عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بن زيادة أين باتت يده منه قال ابن منده هذه الزيادة رواها ثقات ولا أراها مخنوعة وفي الباب عن جابر بن عبد الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواه ابن ماجه وابن خزيمة بن زيادة لفظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه وهم قوله من نومه أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد وداود بنوم

(هرقل لعظماء الروم في دسكرة)

بفتح الاول وسكون الثاني وفتح الكاف والراء هي القصر الذي سوله بيوت (له بمص) أي فيه وكان قد دخل القصر (ثم أمر بأبوابها) أي الدسكرة (فعلقت) بتشديد اللام لا يذر وكانه فتح أبواب البيوت التي حولها وأذن للروم في دخولها ثم أغلقتها (ثم اطلع) عليهم من علو غياطهم وانما فعل ذلك خشية أن يشبوا به كما وشبوا إلى ضغاطر وشكروا مائة فيقتلوه (فقال يامعشر الروم هل اكرم) رغبة (في الفلاح والرشد) بالنعم ثم السكون أو يستحقن خلاف التي (وان يثبت) أي وهل لكم في ثبوت (ملككم) لانهم ارتمادوا على الدسركان سببا لذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الاخبار السنية (فتبايعوا) وفي نسخة فبايعوا وفي رواية الاصيل تباع وفي اخرى لابي الوقت تباع وشكسهم في فتبايعوا فالله ان اول من البيعة والتي بعدها من لتباع كالرواية الاخرى لا ير عساكر في نسخة فتبوع (هذا النبي) ونقل ان في التوراة ونبي مثلك أرسله أي انسان لم يقبل كلامي الذي يذوقه عني فأي هلكة (لخاصوا) بهم ملتين أي شروا (حيصة جمر الوحش) أي كحيصة اشبههم بالوحش لان نرتما أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالجرذون غيرها

الليل لقوله في آخر الحديث بات يده لان حقيقة الميتة تكون بالليل ويؤيد ما ذكره المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه: أخرجهما أيضا أبو داود وساق مسلم اسنادها وما في رواية لابي عوانة ساق مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين يصبح ليكن التعليل بقوله فانه لا يدري أين بات يده يقضى بالخاف نوم النهار بنوم الليل وانما خص نوم الليل بالذكور لليلة قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا ومذهب الحقين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المعتبر الشك في نجاسة اليد في شك في نجاستها كره له غمسها في الماء قبل غسلها سواء كان قام من نوم الليل أو النهار أو شك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى الماء الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالأمر عند الجهور على الندب وحمله أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر الجهور عن الوجوب بأن لتعليل بأمر يقتضي الشك فريضة صارفة عن الوجوب الى الندب وقد دفع بأن التشكيك في العلة لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين بات يده ليس تشكيكا في العلة بل تعليل بالشك وانه يستلزم ما ذكره من جعله ما اعتذر به الجهور عن الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم نوضا من الشن المعلق بعد قيامه من النوم ونمى رواه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس وتعتب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاص الامر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكره ورد بأنه صح عنه صلى الله عليه وسلم غسل يديه قبل ادخاله ما في الاناء حال اليقظة فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه ابيان الجواز ومن الاعذار للجهور أن التقييد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على لندية وهذه الامور اذا ضمت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث منتهزا للوجوب ولا التحريم الترك ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في الحديث ان أهل الحجاز كانوا يستنجون بالاجارو بلادهم حارة فاذا نام أحدهم عرق فلا يامن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب مرجوح قلت سلمنا عدم القصر على السبب فليس في الحديث الانهى المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا يصلح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نشكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن الثالثة بالاحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره وكما في الحديث الذي في أول الباب ولا منازعة في سنيته انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بالحديث

من الوحش لما مضى الجهل  
وعدم النعمة بل هم أفضل (الى  
المربوب) المعهود فوجدوها  
قد غشت بكسر ادم لشددة  
(فـ) رى هرقن نفرتهم وآيس  
بهمزة ثم تخفية جـ لـ حـ لـ يـ مـ  
بـ تـ يـ رـ قد رى روايه اـ صـ يـ لـ  
وـ رـ عـ رـ عـ اسـ كـ شـ مـ يـ رـ  
وهم معنى و لـ رـ مـ قـ لـ و ب ر  
الذى نى قـ مـط (مـ رـ اـ يـ مـ رـ  
أى من ايتـ نهم لـ مـ هـ و رـ و مـ  
ايتـ لـ كـ و مـ شـ عـ مـ لـ كـ و كـ  
بـ مـ اـ نـ بـ طـ يـ عـ و دـ يـ سـ مـ رـ  
و يـ سـ مـ رـ يـ سـ و رـ فـ يـ سـ مـ  
ايتـ مـ لـ لـ لـ رـ طـ مـ اـ رـ اـ و  
و اـ فـ تـ لـ كـ قـ دـ رـ عـ لـى اـ نـ يـ رـ  
عـ نـ مـ رـ يـ نـ لـ مـ لـ Kـ و غـ مـ مـ  
عـ مـ رـ اـ Lـ و Lـ مـ Rـ (فـ  
رـ Dـ مـ عـ لـى و قـ اـ لـ اـ و مـ نى قـ لـ تـ  
مـ تـ اـ نى آـ مـ قـ رـ يـ Mـ مـ مـ  
كـ مـ رـ اـ Mـ و قـ مـ تـ قـ صـ و هـ و  
نـ صـ عـ لـى مـ Rـ فـ يـ مـ نى قـ مـ تـ  
مـ Tـ aـ مـ مـ مـ عـ مـ حـ لـ و تـ  
(حـ مـ مـ) نى مـ Mـ Rـ Mـ  
شـ Mـ Mـ) أـ و رـ Sـ و حـ Kـ مـ سـى  
Dـ يـ Kـ Mـ قـ Mـ Rـ يـ Tـ شـ Mـ Mـ  
حـ Mـ لـ Mـ Mـ عـ و لـ لـ Mـ Mـ مـ Sـ Mـ  
و عـ Mـ Mـ Mـ و Lـ Nـ Mـ Mـ Mـ Mـ  
Rـ yـ Tـ Mـ Mـ Mـ Mـ لـ Nـ حـ Mـ Mـ  
(فـ Mـ Mـ و Lـ) حـ Mـ Mـ Mـ Eـ Lـى عـ Mـ Mـ  
Mـ Mـ Kـ Mـ أـ Rـ Qـ Lـ لـ اـ Rـ Mـ Mـ Mـ  
لـ aـ Nـ Mـ Rـ Mـ Kـ Mـ  
الـ Mـ Mـ (و رـ Mـ و اـ Mـ Mـ فـ Kـ aـ  
ذـ Lـ Mـ Mـ) بـ aـ Lـ Vـ Mـ Mـ Kـ aـ  
(مـ Rـ Qـ Lـ) فـ Mـ aـ Mـ Eـ Lـى Mـ Mـ  
اـ Mـ Mـ Mـ Mـ Mـ Mـ Mـ Mـ

عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا أبا نافع فأمره على كفيه ثلاث مرات فغسلهما  
ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى السكعين ثم قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسح برأسه وضوء وضوء هذا ثم قال من توضأ نحو وضوء هذا ثم صلى  
ركعتين ركبهما ما غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله فأمره على كفيه ثلاث مرات هذا دليل على أن غسله في أول الوضوء سنة قال النووي وهو  
كذلك باتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا قولاً بضعض  
المضضة هي أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجعه قال النووي وأقلها أن يجعل الماء في فيه  
وأن يشترط إدارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أن  
لا يشترط والمعقول عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضضة لغة وعلى ذلك  
ينبغي معرفة الحق والدى في القاسوس وغيره أن المضضة تحريك الماء في الفم قوله

فانه قد وقعت له امور من تجهيز الجيش الى موته وتبوك ومحاربته للمسلمين - هذا أوجه وظاهر هذا يدل على سرده على الكثرة لكن يتصل مع ذلك انه كان يضرب الأيمان و يفعل هذه المعاصي سرعاة لمصلحة وخوف ان يقتله قومه الا ان في مسند احمد انه كتب من تولى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني مسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو علي نصرانيته الحديث قال المداوي في فتح مسم الخباري هذا الباب الذي استفتحه بجوابه ليعمل بالنيات كانه قال نصدقت بيته اتبع بها في حجة والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لما بينهما حديث الأعمال المصدريه الباب ويؤخذ للمصنف من آخره انظر في القصة براءة المصنف وهو واضح انتهى وقال العسطلاني وفي هذا حديث من ادانف الاسماء راية حمدي عن حمدي عن شامي عن مدي وخرجه منته البخاري هنا وفي الجهاد والتفسير في موضعين وفي الشهادات في الحرية والادب في وضعين وفي الايمان والعلم واحكام والمغازي وخبر ابو حمد والاستئذان وأخرجه مسلم في المعازي وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان

واستنقر في رواية البخاري واسم منق والاسم منقار أعظم قاله في الفتح قال النووي قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستنثار هو اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق وقال ابن الاعراب وابن قتيبة الاستنثار هو الاستنشاق قال قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي وغيره هي الانف والمشهد رال قال قال الزهري روى سلمة عن القراء أنه يقال نثر الرجل واتثر واستنثار إذا حرا الثمر في الطهارة انتهى وفي القاموس استنثار استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف كاتثر وقال في الاستنشاق استنشق الماء أدخله في أنفه إذا تقررت المضمضة والاستنثار والاستنشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحد واضح وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار وبه قال ابن أبي ايلي وحماد بن سليمان وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب أبي ثور وأبي عبيد ودود الطاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة فيهما وما نقل من الاجماع على عدم وجوب الاستنثار متعقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة منها انه من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمر بها وبحديث أبي هريرة المتفق عليه اذا نوى أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يمتثر وبحديث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلفظ اذا نوى أن فاتر وبعاً أخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأهل السنن الاربع من حديث لقيط بن صبرة في حديث طويل وفيه وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائماً وفي رواية من هذا الحديث اذا نوى أن يغتسل فخرجها أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان اسناده صحيح وقدر الحافظ أيضاً في التلخيص ما أعل به حديث لقيط من أنه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة الا اسمعيل بن كثير وقال ليس بشئ لانه روى عنه غيره وصححه الترمذي وبلغوى وابن القطان وقال النووي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما باسناد الصحيح ومن أدلة لقائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب بلفظ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق عند الدار قطنى وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث والحسن البصري والزهري وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحاكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والاسمر من أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن علي من أهل البيت عليهم السلام الى انه ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غسله من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عشر من سنن المرسلين وقدره الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلفظ عشر من السنن بل بلفظ من القطرة ولو ورد لم ينتهض دليل على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة

والتساق في التفسير ولم يخرج  
ابن ماجه وزجه مناجبة ذكر  
هذا الحديث في هذا الباب انه  
مشتمل على ذكر رجل من اوصاف  
من يوحى اليه والباب في كيفية  
بدء الوحي وايضا فان قصة هرقل  
متضمنة كيفية حاله صلى الله  
عليه وآله وسلم في ابتداء الامر  
ولما فرغ المؤلف من باب الوحي  
الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب  
الجامع شرع يذكر المقاصد  
الدينية وبدأ منها بالايان لانه  
ملاك الامر كله لان الباقي منى  
عليه ومشرط به وهو اول  
واجب على المكلف فقال  
مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)  
كما ذكر كتب هذا الجامع  
تبركا وزيادة في الاعتناء بالنسك  
بالسنة واختلفت الروايات في  
تقديمها هذا على كتاب او تأخيرها  
عنه ولكل وجه وجه ثاني  
بانه جعل الترجمة قائمة مقام  
تسمية السورة ووجه الاول  
ظاهر

هذا (كتاب الايمان)

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق  
وشرعا تصديق الرسول فيما جاء  
به عن ربه وهذا القدر متفق  
عليه ثم وقع الاختلاف هل  
يشترط مع ذلك مزيدا من  
جهة ابداء هذا التصديق  
باللسان المعبر عما في القلب  
والخنان او من جهة العمل  
بالادكان بما صدق به من ذلك  
الشان قال القسطلاني هو كما  
قال التفتازاني ادعان لحكمه

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي وقد ذكرنا ذلك فيماتة تقدم واستدلوا ايضا بحديث  
ابن عباس مرفوعا بالفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواه الدارقطني قال الحافظ وهو  
حديث ضعيف وبحديث تواتر كما أمر الله وليس في القرآن ذكر المضمضة  
والاستنشاق والاستنثار ورد بان الامر بغسل الوجه أمر بها كما سبق وبأن وجوبها  
ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه أمر من الله بدليل وما آتاكم  
لرسول فخذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن مناقشة هذا بأنه انما يمتثل لوأحاله  
فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره واما بالنظر الى تمام الحديث وهو فاغسل وجهك  
ويديك وامسح برأسك واغسل رجليك فبصير نصا على أن المراد كما أمر الله في خصوص  
آية الوضوء لاني عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخلا  
تحت قوله لا اعرابي كما أمر الله فيمتصر في الجواب على أنه قد صح أمر رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بها والواجب الاخذ بما صح عنه ولا يكون الاقتصار على البعض في  
مبادئ التعاليم ونحوها موجبا لصرف ما ورد بعده واخراجها عن الوجوب والالزم  
قصر واجبات الشريعة بأمرها على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة مثلا  
لاقتصار على ذلك المقدار في تعليمه وهذا خرق للاجماع واطراح لا كثيرا لاحكام  
الشريعة وعلى ما سلف من أن الامر بغسل الوجه أمر بها وهذا وان كان مستبعدا في  
بادي الرأي باعتبار ان الوجه في لغة العرب معلوم المقدار لكنه يشتمل على عضد دعوى  
الدخول في الوجه أنه لا موجب لخصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب  
يسمى وجها فان قلت قد أطلق على خرق الفم والانف اسم خاص فليس في لغة العرب  
وجها قلت وكذلك أطلق على الخدين والجهة وظاهر الانف والحاجبين وسائر أجزاء  
الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجها وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل  
الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتصار  
الشارع في البيان على غسل ما عدا وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ما نزل اليه فادوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ انه أدخل بهما مرة واحدة كما  
ذكره ابن القيم في الهدى ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب  
الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن  
الناصر والشافعي انه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسيأتي ممسك لمن قال بذلك  
في باب تعاهد الماقيين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال  
بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار قال الحافظ في الفتح وذكر ابن  
المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به الا بكونه لا يعلم  
خلافه في أن تاركه لا يعبد وهذا دليل فقهي فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة  
والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيد الناس في شرح

الخبر وقبوله وجعله صادقا فاعمال من الامن انتهى قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧) لتباين مدلولي الامر والتصديق

الان لا نذنيه بمعنى مجازي  
فيقال ان اسد قد ان امنه  
التكذيب بالخالفه يعدي باللام  
كافي قرله تعالى وما انت عوف  
اساي مصدق لنا وبالباء كما  
في قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
ايمان أن تؤمن بالله الحديث  
قال القسطلاني فليس حقيقة  
التصديق أن يقع في القلب  
نسبة التصديق الى الخبر أو  
الخبر من غيرا كان ومبول بل هو  
اذعان وقبول لذلك حيث يقع  
عليه اسم التسليم على ما سرح به  
الامام الغر لي رحمه الله تعالى  
اتهمى والكتاب مصدريه قال  
كتب يكتب كاية وكايا ومادة  
كتب دالة على الجمع والضم  
ومن ثم استعمل جامعا للابواب  
والقصود الجامعة المسائل  
و ضم فيه بالنسبة الى الحروف  
المكتوبة حقيقة وبالنسبة  
الى المعاني المرادة منها مجازا ولم  
يستفتح المصنف بدء الوحي  
بالكتاب لانه كالمقدمة ومن ثم  
بدأ به لان من شأن المقدمة  
كونها امام المراد وايضا فان  
من الوحي عرف الايمان وغيره  
(عن ابن عمر) بن الخطاب  
عبد الله (رضي الله عنهم - ما)

هاجر به أبوه واستصهر يوم  
أحد وشاهد الخندق وبيعة  
الرضوان والمشهد وكان واسع  
الم من الدين وأقر الصلاح  
كامل الاتباع المستقر له سنة  
(قاله لد رسول الحسن الخطيب)

الترمذي بعد ان ساق حديث ابيط بن صبرة ما لفظه وقال أبو بشر الدولابي فيما جمعه  
من حديث الثوري حدثنا محمد بن بشار أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي هاشم عن  
عاصم بن ابيط عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم تؤضات فأبلغ في المضمضة  
والاستنشاق الا أن تكون صاعقا قال أبو الحسين بن الشيطان وهذا صحيح فهذا امر صحيح  
صريح وانضم اليه موافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت ذلك عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قولاه لعلنا مع المواظبة على الفعل انتهى ومن جملة ما أورده في شرح  
الترمذي من الأدلة القاضية بوجوب المضمضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهقي  
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي  
لا بد منه وقد ضعف بمحمد بن الأزهرى الجوزجاني وقد روى البيهقي لامن طريقته فرواه  
عن أبي سعيد أحمد بن محمد الصوفي عن ابن عدي الحافظ عن عبد الله بن سليمان الاشعث  
عن الحسين بن علي بن مهران عن عاصم بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن  
سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها اذا تقرر هذا علمت أن المذهب الحق وجوب  
المضمضة والاستنشاق والاستمرار في غسل وجهه ثلاث مرات وكذلك سائر  
الأعضاء الا الرأس فانه لم يذكر فيه العدد فيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح  
الرأس على واحدة لان المطلق يصدق بمرة وقد صرحنا الاحاديث الصحيحة بالمرة وفيه  
خلاف وسبب أني الكلام على ذلك في باب هل يسن تكرار مسح الرأس وقد أجمع العلماء  
على ان الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وان الثلاث سنة اثبتت الاقتصار من فعله صلى  
الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرتين وسبب أني لذلك باب في هذا الكتاب وقد استدلل  
في حديث الباب من الترتيب بتم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وقال ابن  
مسعود ومكحول ومالك وأبو حنيفة وداود والمزني والثوري والبصري وابن المسيب  
وعصم والزهري والنخعي انه غير واجب ولا يفتض الترتيب بتم في حديث الباب على  
الوجوب لانه من انظر الراوى وغاياته انه وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلك  
الصفة والفعل مجردة لا يدل على الوجوب نعم قوله في آخر الحديث من تؤضأ فحوضوق  
هذا هم صلى ركعتين لا يحدث فيه ما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه يشعر بترتيب المغفرة  
المذكورة على وضوء مرتب على هذا الترتيب واما انه يدل على الوجوب فلا وقد استدلل  
على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على افادة الواو للترتيب وهو خلاف ما عليه  
جمهور النحاة وغيرهم وأصرح أدلة الوجوب حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم تؤضأ على  
الوالة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال لا أظنه ينتقض معه وقد خلط  
فيه بعض المتأخرين فخرجهم من طرق وجهه لبعضها اشاهد البعض وليس الامر كما ذكر  
فليراجع الحديث في مظانته فان التكلم على ذلك ههنا يفضي الى تطويل يخرجنا عن  
المتصور وسبب أني التصريح بما هو الحق في الباب الذي به - وهذا قوله الى المرفقين

١٨ نيل ل ثلاث وسبعين وله في البحارى مائتان وسبعون حديثا

رآه (وسلم في الاسلام) الذي هو (١٢٨) الانقياد وفيه استعارة والقرينة في الاسلام شبه ثبات الاسلام واستقامته على

هذه لركن الخمسة ببناء البناء  
على هذه الاعمدة الخمسة ثم  
تسرى الاستعارة من المصدر الى  
الفعل او تكون مكنية بآ  
تكون الاستعارة في الاسلام  
والقرينة بنى على التخييل بان  
شبهه الاسلام بالبيت ثم خيل  
كأنه بيت على المبالغة ثم أطلق  
الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل  
له ما يلزم الخباء المشبه به  
من البناء ثم ثبت له ما هو لازم  
لبيت من البناء على الاستعارة  
التخييلية ثم نسبها اليه ليكون  
قرينة مانعة من ارادة الحقيقة  
ويجوز أن تكون استعارة  
بلكية لأنه شبهه لاسلام بمعنى  
لدهائم وذكر المشبه وطوى  
ذكر المشبه به وذكر ما هو من  
خواص المشبه به وهو البناء  
ويسمى هذا استعارة ترشيدية  
ويجوز أن تكون استعارة  
تخييلية فإنه مثل حالة اسلام  
مع أركانه الخمسة بجمالة الخباء أقيم  
على خمسة عمد وقطبها التي تدر  
عليه هو لشهادت وبقية شعب  
الايمان كالواتاد للخباء (على  
خمس أي خمس دعائم وشرح به  
عبد الرزاق في روايته وفي رواية  
مسلم على خمسة أي أركان وفل  
بعضهم على معنى من أي من  
خمس وبهذا يحصل الجواب  
عمامة لان هذه الخمس هي  
الاسلام فكيف يكون الاسلام  
مبنيا عليهم او المبني لا بد أن يكون  
غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع وغير كل واحد من أركانه رتب

المرفق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر الفاء والثاني عكسه اغتمت وانفق العلماء  
على وجوب غسلهما لم يخالف في ذلك الا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري فن قال  
بالوجوب جعل الى في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتهاها الغاية واستدل  
لغسلهما أيضا بحديث انه صلى الله عليه وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء  
لم يقبل الله الصلاة الا به عند الدارقطني والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القاسم  
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكر وضعفه أحمد  
ابن معين وانه دابن حبان يذكره في الثقات ولم يلتفت اليه في ذلك وصرح بضعف  
هذا الحديث المنذر وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك  
أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ يؤضآن حتى أشرع في الغسل ثم قال  
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا ينتمض بمجرد على  
الوجوب وأجيب بأنه بيان للعجمل في تنفيذ الوجوب ورد بأنه لا اجال لان الى حقيقة  
في انتهاها اعلاية مجاز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكافية  
وغيره فلم يرجع اليه واستدل أيضا بذلك انه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه  
اختلاف في الأصول معروف وسيعقد المصنف لذلك بابا سيأتي ان شاء الله قوله الى  
اليعنيين هما العظماء الثابتان بمنصل السابق والقدم باتفاق العلماء ما عدا  
الامامية ومحمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الغسل  
ويكفي المسح وسيأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما تنسبه قال  
النووي المراد لا يحدثه بشئ من أمور الدنيا لوعرض له حديث فأعرض عنه حصلت له  
هذه الفضيلة لان هذا ليس من فعله وقد غفر له هذه لامة ما حدثت به نفوسها هذا معنى  
كلامه قال في النسخ ووقع في رواية للعكيم الترمذي في هذا الحديث يحدث نفسه بشئ  
من الدنيا هي في لذه لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والقاضي  
عياض المراد بحديث العبدس لمجذب والمكتسب وأما ما يقع في الخطا طرعا بل فليس هو  
المراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه اشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه  
لاضافته اليه قال ابن رقيق العبدان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يحجم  
الحج ما يتعذر رفعه عن النفس والثاني ما تسترل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكر  
أما محل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الاول لعدم اعتباره ويشهد لذلك  
انظ يحدث نفسه في يقتضي تركه بامنه وتعلل هذا الحديث قال ويمكن حمله على  
البيان مع الى آخر كلامه والحاصل ان الصيغة مشعرة بشئين أحدهما أن يكون  
غير مغلوب بورود الخواطر النفسية لان من كان كذلك لا يقال له يحدث لتفاء الاختيار  
الذي لا بد من اعتباره ثانيهما أن يكون مريدا للتصديق طابا له على وجه التكلف  
ومن وقع له ذلك هجوم ما بغتة لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله ما تقدم من ذنبه

غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه رتب

(شهادة) أي منها أو أحدها شهادة (أن لا اله الا الله) قدم النبي على الاثبات ولم (١٣٩) يقل الله لا اله الا هو لانه اذا اتى أن يكون

ثم اله غير الله فقد فرغ قلبه مما  
سوى الله بلسانه ليوافق القلب  
وليس مشعولا بشئ سوى الله  
تعالى فيكون نفي الشريك عن  
الله تعالى بالجوارح الظاهرة  
والباطنة ولا هي النافية للجنس  
وفي هذه المسئلة متباحث  
طويت الكشع عنها خوف  
الاطالة ثم ان هذا التركيب  
عند علماء المعاني يفيد القصر  
وهو في هذه الكلمة من باب  
قصر الصفة على الموصوف  
لا اله الا الله فان الله في معنى  
الوصف (و) شهادة (أن محمدا  
رسول الله) ولم يذكر الايمان  
بالانبياء والملائكة وغير ذلك  
فما تضمنه سؤال جبريل عليه  
السلام لان المراد بالتمهيد  
تصديق الرسول فيما جاء به  
فيستلزم جميع ما ذكر من  
المعتقدات وقال الاسماعيل  
ما يحصل هو من باب تسمية  
الشيء ببعضه كما تقول قرأت  
الحدوتري يد جميع القاتحة وكذا  
تقول مثلا شهدت برءاله محمد  
وتريد جميع ما ذكر والله  
أعلم (واقام الصلاة) أي  
المداومة عليه والمراد الايمان  
بمبشر وطهارا وكانهم (وايتاء  
الزكاة) أي اعطائهم مستحقها  
باخراج جرم من المال على وجه  
مخصوص (والحج) الى بيت الله  
الحرام (وصوم) شهر (رمضان)  
ولم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية

رتب هذه المنوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاته الركعتين المقيدة  
بذلك القيد فلا تحصل الا بمجموعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص  
بالصغائر ولو رد مثل ذلك مقيدا لحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى  
رمضان كفارات لما بينهما اما اجتنبت الكبائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا بوضوء  
فتمضمض واستنشق ونثر يده اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهور نبي الله صلى  
الله عليه وآله وسلم رواه أحد والنسائي الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا حدثنا  
موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا حسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن  
عبد خبير عن علي قدس سره فوسى بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي  
فهو ثقة وان كان الحلبي الانطاكي فهو صدوق يقرب وكلاهما روى عنه النسائي  
وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وبقية  
رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على  
المضمضة والاستنشاق والاستنثار قد تقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله  
دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستثمر باليسرى نتهى (وعن أبي هريرة رضي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر  
ستفق عليه) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان  
عن حماد بن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق رواه الدارقطني قد سلف الكلام على المضمضة  
والاستنشاق تفسيره وكما قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعني الدارقطني لم يسنده  
عن حماد غير هدية وداود بن المغيرة وغيرهم ما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لا يذكر أباه في قوله قلت وهذا لا يضر لان هدية ثمة مخرج عند الصحيحين  
فيقبل رفعه وما ينفرد به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي  
منسوبا الى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكلم على ما فيه وهن

\*(باب ما جاء في جوارنا خيرهما على غسل الوجه واليدين)\*

(عن المقدم بن معد يكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ  
وغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم مضى واستنشق  
ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرا وباطنا ثم رآه أبوداود وأحمد وزاد وغسل  
رجليه ثلاثا ثلاثا) الحديث اسناده صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على  
عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان  
وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن  
ماجه وابن حبان والبخاري وغيرهم مصرحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه  
واليدين والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح

ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل



الحسن واغرب ابن بطار فزعم ان (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظري بل هو خطأ لأن

حديث عثمان وحديث الربيع الآتي بعدهما يدل أيضا على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على ان لفظة ثم ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة وقد ذكر الفاضل الشلبي في صدر حواشيه على شرح المواقيت ان المحققين من النحاة نصوا على ان وجوب دالة ثم على تركي مخصوص بعطف المفرد وقد ذكره أيضا في حواشي المطول وقد ذكر الرضوي في شرح كفاية وابن هشام في المغني انهما قد اتفقا في مجرد ترتيب فظهر به انهما مشتركة بين المعنيين لأنهما حقيقة في الترتيب ولكن لا يخفى عليك ان هذا التأويل وان نفع القائل بوجوب ترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي اباي أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق كما يدل هذا على تأخيرهما فدعوه وجوب الترتيب لأنتم الاباء اراذيل علمائهم من المصير اليه وقد عرفنا في شرح حديث عثمان عدم اتها من ما جاء به مدعي وجوب الترتيب على المطلوب نعم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدأ بما بدأ الله به بلفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر يصلح للاحتجاج به على وجوب الترتيب لانه عام لا يقتصر على سببه عند الجمهور كما تقر في الاصول وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم (وعن العباس بن يزيد عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن الربيع بن ميمون عن عطاء قال أتيت دأرجا في اثناء وقت في هذا وقت أخرج الوضوء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمرا في غسل يديه قبل أن يدخلهما ثلاثا ثم يتوضأ فيعسل وجهه ثلاثا ثم يمضمض ويستنشق ثم يغسل يديه ثم يمسح برأسه مقبلا ومدبرا ثم يغسل رجليه) قال العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه قبل المضمضة والاستنشاق وقد حدثت به أهل بدر منهم عثمان وعلى انه بدأ بالمضمضة والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني عن شيخه ابراهيم بن حماد عن العباس المدكور وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وله عنها طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عتيق وفيه مقال وهو يدل على عدم وجوب ترتيب بين المضمضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذي قبله ما هو الحق

(باب المبالغة في الاستنشاق)\*

عن ابي طيبة بن صبرة قال قلت ليار ول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخال بين اصابعه وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه الخمسة وصححه الترمذي الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق اسمعيل بن كثير المدي عن عاصم بن ابيط عن أبيه مطولا ومختصرا قال

اختلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولا قاله النووي وجملة في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه التلأل

فرض جهاد كان قبل وقعة بدر وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية وفيه افرض الصيام وان كان بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح ووجه الخصر في خمسة من العباد اما قولية أرغبرها الاولى النهماتان والثانية مازكية أو فعلية اولى الصوم والثانية اما بدنية أو مادية لاولى الصلاة والثانية ان كذا ومركبة منهم ما وهى الخج وقد ذكره مقدمة ما على الصوم وعليه بي المصنف ترتيب جاءه هذا الك عندهم سلم عن ابن عمر تأخير الصوم عن الخج فقال رجل وهو يزيد بن بشر اسكسكي والخج رصوم رمضان فقال بن عمر لا صيام رمضان وحي هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيجوز أن يكون حذلة روه هذا بمعنى ان يكون لم يسمع رذا ابن عمر بن زيد أو سمعه ونسبه نعم رواه ابن عمر في مسلم من أربع طرق تارة بالتقديم وتارة بالتأخير ومن اطائف اسناد هذا الحديث جمعه للتحدث والاختصار والنعنة وكل ربه مكين الا عبد الله فانه كوفي وهو من الرايعيات وأخرج مته البصري أيضا في التفسير ومسلم في الايمان خامسي الاسناد (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه غير هرة عبد الرحمن بن مضر الدوسي

مع المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خيبر وشهدا (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

لزمه وواظبه حتى كان أحفظ  
أصحابه زورى عنه صلى الله  
عليه وآله وسلم فكثر ذكره  
ابن شداد روى خمسة آلاف  
حديث وثلاثمائة وأربعة  
وسبعين حديثا وله في البخاري  
أربعمائة وستة وأربعون  
حديثا وهذا أول حديث وقع  
له في هذا الجامع الصحيح قال  
ابن عبد البر لم يختلف في اسم  
في الجاهلية والاسلام مثل  
ما اختلف في اسمه اختلف على  
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي  
في التلخيص منها ثمانية عشر رجعا  
الحافظ في ترجمته في تهذيب  
التهذيب (عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) انه (قال  
الايمان بضع) بكسر الواو  
وقد تفخ قال الفراء هو خاص  
بالعشرات الى التسعين فلا يقال  
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي  
القب موسى هو ما بين الثلاث  
الى التسع أو الى الخمس أو ما بين  
الواحد الى أربعة أو من أربع  
الى تسع أو هو سبع وإذا جاوز  
العدد ذهب البصع لا يقال بضع  
وعشرون أو يقال ذلك ويكون  
مع المد كرهاء ومع المؤنث  
بغيرها فتقول بضعه وعشرون  
رجلا بضع وعشرون امرأة ولا  
تعكس وفي رواية أبي ذر وأبي  
الوقت والاصيلي وابن عساکر  
بضعة ويحتاج الى تأويل  
(وستون شعبة) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو  
عنه غير اسمعيل قال الحافظ وليس بشي لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي  
وابن القطان وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير  
عن عاصم بن لقيط عن أبيه وروى الدؤلابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن  
مهدي عن الثوري ولفظه وبالغ في المضمضة والمستنشق إذا نزلت صائما  
وفي رواية لابن داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلفظ اذا  
توضأت فتمضمض قال الحافظ في الفتح اسناد هذه الرواية صحيح وقال النووي  
حديث لقيط بن صبرة اسانيد صححة وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم  
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقه أبو حاتم ومن عدا  
هذين من رجال اسنادهم فخرج له في الصحيح قاله ابن سيدي الناس في شرح الترمذي وقد  
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس في ليل بين أصابعه وقال هذا حديث حسن  
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي الى تحسين هذا الحديث  
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوى عنه موسى بن عقبة  
وسمعه منه قبل أن يحتاط وأخرج الترمذي أيضا من حديث المستورد قال رأيت  
سول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ ذلك أصابع رجليه بمنصره وقال حديث  
حسن غريب لا نعرفه الا من حديث ابن أبي عذرة غرابته والذي قبله ترجع الى الاسناد  
ولا ينافي الحسن قاله ابن سيدي الناس وقد شارك ابن أبي عمير في روايته عن يزيد بن  
عمر والليث بن سعد وعمر بن امارث قال حديث ابن جريج سالم عن الغربة وفي الباب  
مما ليس عنه الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عمرو وعائشة  
وأبي رافع حديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضا  
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع  
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اسباغ الوضوء والمرا به  
الانقاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءا يصح عنده الجميع وغسل  
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فاذا كان التمثيل مأخوذاً في مفهوم الاسباغ فليس  
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرتين وان كان مجرد الانقاء  
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضا على وجوب تحليل الاصابع فيكون حجة  
على الامام يحيى القاتن بعدم الوجوب ويدل أيضا على وجوب الاستنشق وقد تقدم  
الكلام عليه في حديث عثمان وانما كرهه المبالغة للصائم خشية أن ينزل الى حلقه  
ما يقطره واستدل به على عدم وجوب المبالغة لان الوجوب يستلزم عدم جواز الترك  
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنشقوا مرتين بالغتين  
أو ثلاثا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن الجارود

عن ابن دينار وبضع وسبعون على الثلث وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح الميهقي رواية

بحار يعدم شك سليمان وعورص (١٤٢) بوقوع الشك منه عند أبي عوانة ورجح لانه المتيقن وماعداه مشكوك فيه

لا يشال بترجيح رواية تضع  
وسبعون لكوم ازبادة ثقة لان  
الذي زهنا لم يستمر على الحزم  
سماهيه مع اتحاد الخبر وهل  
لمر دحيمة العدا دام المدا لعة  
قل الطيبي الاظهر معنى الكثير  
ويكون ذكر اضع للترقي يعنى  
ان شعب الايمان اعدادهم ممة  
ولان اية كثرتها ولو اراد  
المؤيد به وقال آخرون  
لمراد حقيقة العدد يكون  
الص وقع اولا على البضع  
والستين كونه الواقع ثم  
تجددت العشر الرتبة فنص  
عليها والشعبة بالنظم معناها  
قطعة والمراد نخلة أو بخرة  
(وخيه) بالمر في اللغة تعبير  
ونكسار يعترى الانسان من  
خوف ما يعاب به وقد يطلق على  
مجرد ترك الشئ لسبب ترك  
عاده من لوزمه في الشرع  
خلق يعث على اجابة التبع  
ويتبع من المقصير في حق ذي  
الحواله ذاجاه في الحديث  
الاخر لحياه خير كله (شعبة  
من الايمان) وانما خصه هنا  
بالذكر لانه كالادعي اى باقى  
الشعب لانه يبعث على الخوف  
من فضيحة الدنيا والاخرة بما غر  
وينزجرون تأمل معنى الحياه  
وتظرفي قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم استحيوا من الله حق الحياه  
فوا امانه نصي من الله يا رسول  
الله والمحدثه قال ليس ذلك

ارحمه ابن القطان وذكره الحافظ في التلخيص وم يذكره بضعف وكذلك المنذرى في  
تخريج السنن عزاه الى ابن ماجه ولم يتكلم فيه والحديث يدل على وجوب الاستئثار  
وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغتين اسم ما في أعلى  
خفيه المستنار من قولهم بلغ المنزل وأما تبيد الامر بالاسه فتشريعين أو ثلاثا  
فيكون الاستدلال على عدم وجوب الشايه والثالثه بحديث الوضوء مرة ويمكن القول  
بوجوب مرتين أو ثلاثا لانه خاص وحديث الوضوء مرة عام واماله قول خاص بنا  
ولا يعارضه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول والمقام لا يخلو عن مناقشة  
في كلا الطرفين

\*(بب غسل المسترسل من الاعية)\*

(عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم من رجل  
يترب وضوءه فيتمه فتنص ويستشقي فيفتتر لاحت خط يافيه وجبا شبهه مع الماء ثم اذا  
غسل وجهه كما امره الله لاحت خطا يارجه من أطراف لحينه مع الماء ثم يغسل يديه  
الى المرفقين تحت خطا يارديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه لاحت خطا يارأسه  
من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين تحت خطا يارجليه من  
أنامله مع الماء أخرجه م لم رواه أحمد وقال فيه ثم يمسح رأسه كما مر الله ثم يغسل  
قدميه الى الكعبين كما مره الله) ثم لاحت خطا يارأسه أى سقطت وانحر والحرور السقوط  
أو من علوان سدل والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله  
حديث أبي هريرة مرفوعا عند مسلم ومالك والترمذي بالنظر اذا توضأ العبد المسلم أو  
المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر  
الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء  
فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاها مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى  
يخرج نقيها من الذنوب ومثله حديث عبد الله الصنعاني عنده مالك وانساني ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فغسل وجهه خرجت الخطايا من  
فيه فاذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى  
يخرج من تحت أشفاه عينية فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من  
تحت أطراف يديه فاذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه فاذا  
غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى يخرج من تحت أطراف رجله ثم كان  
مشبه الى المسجد وصلاته نافله له والمراد بالخطايا قال النووي وغيره الصفات وظاهر  
الاحاديث العموم والتخصيص بما وقع في الاحاديث الاخر بلانظ ما لم تغش الكبار  
وبالنظر ما اجتنب الكبار قد ذهب اليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد  
بالحرور والخروج مع الماء الجواز عن الغفران لان ذلك مختص بالاجسام والخطايا

ولكن الاستحاضة من الله حق الحياه أن يفظ الرأس وما حوى والبطن وما حوى ويذكر الموت والبلا ومن أراد است

الآخرة تزيينة الدنيا وآثر الآخرة على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استجيبا (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قال الخليل الحياء تولد من رؤية الآخرة رؤية التقصير فلهذا من نفع النفل من الله ورزق الطمع أسلم معنى أفرد الحياء بالذكر بعد خوله في الشعب كأنه يقول هذه شعبة واحدة من شعبه فهل تخصني وتعد شعبها هيئات ولا يقال إن الحياء من الغر ثم لا يكون من الإيمان لانه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا إلا أن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية فمن كان من الإيمان مع كونه باعثا على الطاعات واجتناب الخلفات وفي هذا الحديث دلالة على قبول الإيمان الزيادة لأن معناه كما قال الخطابي أن الإيمان الشرعي أهم لمعنى أجراه له أدنى وأعلى والاسم يتبعان ببعض تلك الأجزاء كما يتعلق بكلها وقد زاد مسلم على ما في البخاري فأفضلها قول لا اله الا الله وأدناها امانة الاذى عن الطريق وتسنن به القائلون بأن الإيمان فعل الطاعات بأسرها والقائلون بأنه مركب من التصديق والقرار والعمل جميعا وأجيب بأن المراد شعب الإيمان قطعا لأنفس الإيمان فان امانة الاذى عن الطريق ليس دخلا في أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا بد في الحديث من تقدير مضاف ثم إن في هذا الحديث تشبيه

ليست متجسمة وفي حديث الباب وما بعده رد المذهب الامامية في وجوب مسح الرجلين وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المستتر من اللحية لقوله فيه الآخر خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب أن أمكن التخليل بدونه وذهب أبو العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على شعر الحاجبين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المستتر وقد استنبط المصنف رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فتعال فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف اللحية وفيه دليل على أن داخل القم والانتف ليس من الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين أن المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب في الوضوء لانه وصفه مرتبا وقال في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهت وقد قدمنا الكلام على أن داخل القم والانتف من الوجه وعلى الترتيب وسيماني الكلام على مسح الرأس

\*(باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب)\*

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه تضاف غسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم غرغرة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ رواه البخاري قوله فغسل وجهه التاء تفصيلية لانها دخلت بين المجرى والمفضل قوله فأخذ غرفة هو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جهة غسل الوجه لكن المراد بالوجه أوجها ولا ما هو أعم من المفروض والمأمون بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه قوله أضافها بيان لقوله فجعل بها هكذا فغسل بها أي الغرفة وفي رواية يقيم سمأى الدين قوله ثم مسح برأسه لم يذكر له غرفة مستقلة قال الحافظ قد يمتثل به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نفض يده ثم مسح برأسه زاد النسائي وأذنيه مرة واحدة قوله فرش أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسلها وفي رواية لابي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيه النعل ثم مسحها بيديه يذوق القدم ويدفح النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يستوعب العضو وأما قوله تحت

الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب ومبناه على الجبال لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشرع تصديق القاب

والسار ونظامه رجا بالاطاعات فيمنه (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه بضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل والاعمال فروع منه واطلاق الايمان على الاعمال مجاز لانها تكون عن الايمان وهذا مبني على القول بقبول الايمان الزيادة والنقصان اما على القول بعدم قبوله لهما فليست لاعمال داخله في الايمان واستدلوا بأن حقيقة الايمان القصديق ولانه قد ورد في الكتاب والسنة عصف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مع لقطع بأن العطف يقتضي اعادة وعدم دخول العطف في معطوف عليه وقد ورد ايضا جعل الايمان شرط صحة اعمال كفي قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع لقطع بان المشروط لا يدخل في الشرط لا متبعا لشرط اشئ لذاته وورد ايضا ان الايمان ان ترك بعض الاعمال كفي قوله تعالى وان طائفة من المؤمنين قتلوا مع الطمع بانه لا يتحقق الشئ بدون كنه ولا يخفى ان هذه لوجود نما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأي المعتزلة لاعلى مذهب من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

النعيل فان لم يجعل على التجوز عن التقدم فهي رواية شاذة ورواهها هشام بن سعد لا يمتنع بانه رديه فكيف اذا خالف قاله الحافظ والحديث ساقه المصنف الاستدلال به على عدم وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان كث اللحية وان الغرفة الواحدة وان عظمت لا تنكفي غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل جميع لوجهه فلم انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق عام واحد انتهى أما الكلام على وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كث اللحية فقد ذكر القاضي عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة كما قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عظم اللحية وفي رواية كث اللحية وفهم من حديث هند ابن أبي هالة مثله ومن حديث عائشة مثله وفي حديث أم معبد المشهورة في لحيته كذا قاله الحافظ في التلخيص

### • (باب استحباب تخليل اللحية) •

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمل لحيته رواه ابن ماجه واخره ترمذي وصححه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أتوا صا أحده كنه من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عز وجل رواه أبو داود أما حديث عثمان فأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان وفيه عام ابن شقيق ضعفه يحيى بن معين وقال البخاري حديثه حسن قال الحاكم لا نعلم فيه طعنا بوجه من لوجهه رآه شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي أسناده الويلد بن زوران وهو مجرول الحال قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس منها ما روي عنه في نو ثدي جعفر بن الجعفي ومستدركا لما كورجالة ثقات لضعفه معلوا فانما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس أخرجه ابن عدي وصححه ابن القطاين طريق أخرى وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات وهو معلول وصححه الحاكم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم تقدر هذه المعلولة عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي امامة وعمار وابن عمر وجابر بن جبر وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكرمة وأبي الدرداء أما حديث علي فرواه الطبراني فيما اتفق عليه ابن مردويه واسناده ضعيف ومنقطع قاله الحافظ وأما حديث عائشة فرواه أحمد قال الحافظ راسناده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعميلي والبیهقي بإسناد كان اتوصا خلل لحيته وفي أسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال الحافظ واسناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معلول وأما

بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ولا يقدح عدم (١٤٥) معرفة ذلك على التفصيل في الايمان

اتى قال في الفتح ولم يتفق من  
عدد الشعب على غلط واحد  
واقرهم الى نصوص طريقة  
ابن حبان لئلا يكتف على بيانها  
من كلامه وقد خلصت عما أورده  
ما ذكره وهو ان هذه الشعب  
تتفرع عن أعمال القلب  
وأعمال اللسان وأعمال الابدان  
فأعمال القلوب فيها المعتقدات  
والنيات وتشغل على أربع  
وعشرين خصلة الايمان بالله  
ويدخل فيه الايمان بذاته  
وصفاته وأنه ليس كمثل شيء  
واعتماد حدوث ما دونه والايمان  
بعدم تكلمه وكتبه ورسله والقدر  
خبره وشهره والايمان باليوم  
الاخر ويدخل فيه المسألة  
في القبر والبعث والنشور  
والحساب والميزان والصراط  
والجنة والنار ومحبة الله  
والحب والبغض فيه ومحبة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
واعتماد تعظيمه ويدخل فيه  
الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة  
والاخلاص ويدخل فيه ترك  
الرياء والنفاق والتوبة والخوف  
والرجاء والشكر والوفاء والصبر  
والرضا بالقضاء والتوكل والرجعة  
والتواضع ويدخل فيه توقيف  
الكبير ورجعة الصغير وترك الكبير  
والعجب وترك الحسد وترك الحقد  
وترك الغضب وأعمال اللسان  
تشغل على سبع خصال التلطف  
بالتوحيد وتلاوة القرآن

حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الاوسط واسناده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه  
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بالفظ كان اذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك  
ثم يشبك لحية باصابعه من تحتها وفي اسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف  
فيه على اوزاعي وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اسمر بن غياث وهو متروك  
الحديث قاله النسائي وفي اسناده انقطاع قاله ابن حجر وأما حديث جريفر فرواه ابن عدي  
وفيه ياسين الزيات وهو متروك وأما حديث ابن أبي اوفى فرواه أبو عبيد في كتاب  
الطهور وفي اسناده ابو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني وأما حديث ابن عباس  
فرواه العقيلي قال ابن حزم ولا يتابع عليه وأما حديث عبد الله بن عتبة فرواه  
الطبراني في الصغير بلانظ التخليل سنة وفيه عبد الكريم أبو امية وهو ضعيف وأما  
حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بلانظ توضأ فخلل لحية مرتين وقال هكذا  
أمرني ربي وفي اسناده تمام بن نجيع وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس  
في تخليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في تخليل اللحية شيء ولكنه يعارض هذا صحيح الترمذي والحاكم وابن القطان لبعض  
أحاديث الباب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على مشروعية تخليل اللحية وقد  
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن  
سليح وأبو ثور وانظارية كذا في البحر واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلانظ هكذا  
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تخليل اللحية ليس  
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي  
وأبو حنيفة وأصحابهم ما والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور  
وداود والطبري وأكثر أهل العلم ان تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في  
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله أعلم  
لتوجه صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شجرة جنابة قبلوا الشعر وأفقوا البشر واستدلوا  
لعدم لوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقدرى  
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلى وسعيد بن جبيرة وأبي قلابة ومجاهد وابن سيرين  
والضحاك وابراهيم النخعي انهم كانوا يخللون لحاهم وعن روى عنه انه كان لا يخلل  
ابراهيم النخعي والحسن وابن الحنفية وأبو العالمية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد  
والقاسم وابن أبي ليلى ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسناده اليهم والانصاف ان أحاديث  
الباب بعد تسليم انها لا تحتاج وصلاحيها للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها  
أفعال وما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي  
لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به وهو يخرج على الخلاف المشهور  
في الاصول هل يعم الأمة ما كان ظاهرا لاختصاص به أم لا والقرائن لا تثبت الايقين  
والحكم على ما لم يفرضه الله بالنظرية كالحكم على ما فرضه بهدمها لا شك في ذلك لان

وتعلم العلم بعلمه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار

واجتناب الثغور • وأعمال البدن (١٤٦) تشمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعيان وهي خمس

عشرة خصلة • لا تطهر بها  
وحكم ويدخل فيه اجتناب  
بجاسات وسفراة العورة والاصلة  
فرضا وثلا والزكاة كذلك وفك  
الرقب والجود ويدخل فيه  
اطعام الضعفاء وكرام الضيف  
واصبام فرضا وثلا والنج  
واحدة مرة كذلك والطواف  
ولا اعتكاف والقمار لانه  
اقدروا الفراء من الدين ويدخل  
فيه الهجرة من دالشرك ولو ف  
بالسدر وتخرى في الايمان واد  
الكنزات ومنها ما يتعلق بالاتباع  
وهي ست خصال التعفف  
بالسكاح والقيام بحق العيال  
وبر الولدين وفيه اجتناب  
العقوق وتربية الاولاد وصلة  
لرحم وضاعة اسادته لرفق  
دعبيد ومنها ما يتعلق باعادة  
وهي سبع عشرة خصلة القيام  
بامر متع عدل ومتابعة  
اجاعة وطاعة أولى الامر  
ولا صلاح بين الناس ويدخل  
فيه قتل الخوارج وابعدة  
والمعاونة على البر ويدخل فيه  
الامر بالمعروف والنهي عن  
منكر واقامة الحدود والجهاد  
ومنها المراقبة وأداء الامانة  
ومنها أداء الخمس والقرض مع  
وفائه وكرام الجار وحسن  
المعاملة وفيه جمع المال من  
حله وانفاق المال في حقه ومنه  
ترك التبذير والاسراف ورد  
السلام وتشميت العاطس وكف

كل واحد من مامن التقول على الله بما لم يقل ولا شك ان الغرفة الواحدة لا تسكن في كث  
النجية لغسل وجهه وتحليل لحيمته ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ثم  
لاحتياط والاخذ بالادنى ولا شك في اولوية لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب  
قوله الحنك هو باطن أعلى القم والاسفل من طرف مقدم اللحيين

• (باب تعاهد المأقن وغيرهما من غشون الوجه بزيادة ما)

اعني في امامة انه وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا  
قل وكان يتعاهد المأقن رواه أحمد الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي  
مامة أيضا بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان  
يسبح المأقن وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره ولا ضعهنا وقال في جمع  
الروايات رواه الطبراني في الكبير من طريق جميع عن أبي امامة واسناد حسن وجميع  
ذكره ابن حبان في الثقات وقال لا أدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتقد في  
توثيقه على غيره قوله المأقن موق العين مجرى الدمع منه أو مقدمه أو مؤخرها كذا  
في القاموس قال الازهرى اجمع أهل اللغة ان الموق والمأق مؤخر العين الذي يلي  
لأنف انتهى والمراد به ما في الحديث مخصر العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى  
في التبريد غشون الوجه وهي ما تعطف من الوجه ما قاما على المأقن واما استدلاله  
بما في الحديث الا في من قوله ثم أخذ بيديه فصلبهما وجهه والاول أظهر وقد ورد  
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بلفظ اذا توضأت فامشروا أعينكم  
من الماء وهو من حديث البخاري بن عبيدة بالوحدة والمجوعة وقد ضعفوه كلهم  
فلا يقرب به حجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وثقه وكيع وقال ابن  
عدي لا أعرف له حديثا منتهى لكنه لا يكون ما تشر به حجة لوقوع الاختلاف  
فيه فقد قيل انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال البخاري يخالف في حديثه  
على أنه لم يقر به البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفوة الصوف من طريق ابن أبي  
العمري لكنه قال ان الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتدوا بالبحث عن حاله اصلا  
وتبعه الثوري وعن ابن عباس ان عليا رضى الله عنه ما قال يا ابن عباس الا أتوا لك

وصوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قلت بلى فذلك في وامي قال موضع اناء فغسل  
بيديه ثم مضى واستنشق سدف ثم أخذ بيديه فصبهما على وجهه والقم اياهما  
ما قبل من ذيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كف يده اليمنى فامرغها على باصيته  
ثم أرسلها على وجهه ثم غمر يده اليمنى الى المرفق ثلاثا ثم يده الاخرى مثل ذلك  
ودكر بنية الوضوء رواه أحمد وأبو داود لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله  
لفظ أحد وساقه أبو داود في سننه بهما وتعام الحديث ثم مسح رأسه وظهور رجليه ثم  
أدخل يديه جميعا فاخذ ذنبتة من ماء فغضب بها على رجله وفيه التعميل ففتهاها ثم

وقد حاول جماعة عدها بطريق  
الاجتهاد واللبث وعمد الجليل (١)  
كتاب شعب الايمان انتهى قلت  
والسيد محمد المرتضى البكركرامى  
الزبيدى المصرى رحمه الله رسالة  
في ذلك سماها عقد الجمان لخص  
فيها الكتابين المذكورين ومن  
لطائف اسناد حديث هذا  
الباب ان رجاله كلهم مديون  
الى العقدى فانه بصرى والا  
المسندى وفيه تابعى عن تابعى  
وهو ابن دينار عن ابي صالح وهو  
رواية الاقران فان وجدت  
رواية ابي صالح عنه صار من  
المديح وأخرج منه ابو داود  
في السنة والترمذى في الايمان  
وقال حسن صحيح والنسائى في  
الايمان أيضا وابن ماجه (٢) عن  
عبد الله بن عمرو (أى ابن العاصى  
القرشى السهمى المتوفى بمكة  
أو الطائف أو مصر في ذى الحجة  
سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين  
أو اثنين أو ثلاث وسبعين وكان  
ألم قبل أبيه (رضى الله عنهما)  
وكان بينه وبينه فى السن احدى  
عشرة سنة كما جزم به  
المزى وله فى البخارى ستة  
وعشرون حديثا (عن النبى  
صلى الله عليه وآله وسلم) انه  
(قال المسلم) الكامل (من سلم  
المسلمون) وكذا المسلمات  
وأهل الزمة الا فى حديث أو تعزير  
أو تأديب وذكر المسلمين هنا خرج  
مخرج الغالب لان محافظة المسلم

• (باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة لغرة) •

(عن عثمان رضي الله عنه انه قال لم اتواكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وغسل وجهه ويديه حتى مس اطراف العضدين ثم مسح براسه ثم امر يديه على اذنيه  
ولحيته ثم غسل رجله رواه الدارقطني) الحديث في اسناذه ابن اسحق وقد عن قولده لم  
اسم فعل بمعنى قرب جاء لازما كقولته تعالى لم البنا ومنه ديا كقوله لم شهداكم ويستوى  
فيه عند الجازين الموحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيقول لم ياربجل وهم ياربجال  
وهلم يا امرأة وفي لغة بني تميم يتغير كتغير امر المخاطب نحو هلموا وهلموا وهلمى  
اطراف العضدين فيه دليل على وجوب غسل المرفقين وقد قدمنا طرفا من الكلام  
عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه وقوله ثم مسح براسه اطلاق المسح يشعر بعدم  
التكرار وسبق في الكلام عليه قوله ثم امر يديه على اذنيه دليل على مشروعية مسح  
الاذنين وسبق في الباب في هذا الكتاب قوله ولحيته قد بسطنا البحث فيه في باب استحباب

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي المعروف بالنصري اهـ



على كف اذى عن اخيه المسلم اشد (١٤٨) ناكيرا ولان الكفار يقاتلون وان كان فيهم من يحب الكف عنه

تحليل العجبة (وعن أبي هريرة انه توضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضة ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في العضة ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه اليمنى حتى أشرع في الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال شكرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوصأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أتم العرا محجلون يوم القيامة من أسبغ الوضوء فن استطاع منكم لم يطل غرته ونجم له رواءه - لم) قول أشرع في العضة وأشرع في الساق معناه أدخل الغسل فيه ما فاته النوى قول أتم العرا محجلون قال أهل اللغة الغرة يياض في جهة النرس والتجمل يياض في يدها ورجلها قال العلماء سمي النور الذي يكون على مواضع وضوء يوم القيامة غرة وتجب لا تشبهها بغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح باستصحاب تطويل الغرة والتجمل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس أو ما يليها وزا الوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله والتجمل غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهذا مستحبان بالاختلاف واختلف في القدر المستحب على أوجه أحدها أنه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني إلى نصف العضة والساق والثالث إلى الكعب والركبتين قال النووي وأحد أئمة الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطال الماسكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبه الاختلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خاف كان محجورا عليه من الصلوة الصريحة وأما احتجاجهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من زاد على هذا أوتى نص فقد أساء وظلم فلا يصح لأن المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطال في شرح البخاري وتبعه القاضي تفرّد أبي هريرة بهذا يعني الغسل إلى الأباط وادّعى بجيده فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن اعمري عن نافع ان ابن عمر كان رجعا بلغ بالوضوء ابطينه ورواه أبو عبيد بن أسامة أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع قوله فن استطاع منكم تعليق الامر بباطلة بكرة التجمل بالاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأن نص كتاب بحة وهو يحمل فيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لحمل الكتاب ومجاوزته للمرفق ليس في محال الاجمال يجب بذلك انتهى وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

\*(باب محريك الخاتم وتحليل الاصابع وذلك ما يحتاج إلى ذلك)\*

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ حرك خاتمه ورواه ابن

والاتبان يجمع التذكير للتعجب كما شره إليه وفيه من أنواع مدح تعجبنا منه شدة في وهو كثير (من لسانه) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عنه في النفوس (رويه) لأن كثرة الافعال بها وهذا من جوامع الكلام يردى لم يبق اليه وعبر به لسان ون القول بدخل فيه من أخرج لسانه استنزاه بصاحبه وقدمه على ايدلان ايداهما كثر وقوعا واشد نكايه وخص اليد مع ن الذم على قد يحصل بغيره من سلطنة الافعال انما تظهر بها ذمها ببطش ولقطع والوصل وانه خذ والمنع ومن ثم غشت فقبيل في كل عمر هذا مما علمت بينهم ومن كان منه ذرا لوقوع بها فالمراد بالحديث ما هو اعم من الجارحة كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايداء ليكن ليس باليد الحقيقية ولا يقال هذا يستلزم ان من اتصف به هذه خاصية كان مالم كاملا لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسابن كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أي المهاجر حقيقة ولفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كما سافر أو هو على باب لان من لازم كربة هاجر أو انه مهجور من وطنه (من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ذكر بان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الامارة

بالسوء والشيطان والظاهرة القرار بالدين من الفتن وكان المهاجرين (١٤٩) حوطينا بذلك فلا يتكلموا على مجرد النحول

ماجه والدارقطني) الحديث في اسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان وقد ذكره البخاري تعليقا عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ما تحته من الاوساخ وكذلك ما يشبهه لخاتم من الاسورة والحليمة ونحوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأت فخل

أصابع يدين ورجليه رواه أحمد و ابن ماجه و الترمذى و عن المستور بن شداد:

قال رأيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لم اذا توضأ خلال سبع رجليه بمحمصره

رواه الخمسة الا جدوعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وفيه ما يلزم من التهمة وهو ضعيف ولكن حذره البخاري لأنه من رواة متهمين

عقبه عن صالح وسماع موسى منه قبل ان يختلط واما حديث المستور دين شدا دافو

استفاد من الجمعية لكن تابعه الامير بن سعد وعمر، وبن الحرث اخرجهم اليه حتى وابو بشير  
الدملاوي والادق ط فغارت فيهم الامور حتى انهم خرجوا من مكة الى المدينة

القطان واما حدیث عبد الله بن زید فهو واحدی روایات حدیثه المشهور وفي الباب

من حديث عثمان عند الدارقطني باللفظ انه خال اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسولا

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّاهُ وَمَنْ حُدِّثَ الرَّيْعُ بِفِي مَعْرِعَةِ الطَّبْرَانِي  
الْأَوْسَطِ قَالَ الْحَافِظُ وَأَسْمَاءُ ضَعُفَ وَمَنْ حُدِّثَ عَائِشَةُ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ وَفِيهِ عَمْرُ

قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند لطبراني في الكبير قال الحافظ

وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة باللفظ اذا توقأت فخل الاصابع وفد

أن تنبكه النار قال ابن أبي حاتم رفعه عنكم قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف

وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً ومن حديث أبي أيوب

عند أبي بكر بن أبي شيبة في المصنف ومن حديث أبي هريرة عند الدارقطني بالنقل خلا

بين اصابعكم لا يحلها الله يوم القيامة بالمار ومن حديث ابي رافع عمه اجد والدار فطو  
من حديث معمر بن محمد بن عيسى اقره بن ابي رافع قال انضاري هو منكم الحديث

والاحاديث تدل على مشروعية تخليد اصابع المدين والرجلين واحاديث الباب يقوى

بعضها بعضاً فتمتنع للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في  
باب الاستئذان فإنه رحمه الله تعالى والغوى وابن القطان قال ابن سبويه

الثامن قال اصحابنا من سنن الوضوء تحليل اصابع الرجلين في غسلها قال وهذا اذا كان

الماء يصل اليها من غير تخليل فلو كانت الاصابع ملتفة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل فحينئذ

يجب التخليص لا الذنابة لكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرحت بوجوب  
التخليل ومقتضى قوله هو الله عليه وآله وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء

فَالْمَدِينَةُ (وَمِنْهَا الْقُرْبَى) أَيْ الْمَدِينَةُ الْعَامَّةُ (أَوْ مِنْهَا الْقُرْبَى) أَيْ الْقَرْيَةُ الْعَظِيمَةُ (قَالَ فُ

في الرواية (وكان عبيد بن حمزة) اي بن شاذي (وحيي بن عبيد بن حمزة)

ولاستقال من دارهم أروقع  
 ذلك بهدانة طاع الهجرة طيبيا  
 به من لم يدرك ذلك والاول  
 أرو، وقد اشقت هاتان الجمعتان  
 على جوامع من معاني الحكم  
 والحكم وفي اسناد هذا الحديث  
 الحديث لعنعة وأخرجه  
 البخاري أيضا في الرقاق وهو مما  
 انفرد به عنه عن مسلم أخرج  
 مسلم به في صحيحه وأخرجه  
 أبو داود والنسائي وابن حبان  
 وحاكم وزاين حديث أنس  
 صحيح لمؤمن مر آمنه الله من  
 وكأنه اختصر هذا لتضمنه لعنناه  
 والله أعلم (عن أبي موسى)  
 عبد الله بن قيس بن سليم بضم  
 السين الأشعري نسبة إلى أشعر  
 له ولد أشعر الملقب بالكوفة سنة  
 خمس أو إحدى أو أربع وأربعين  
 وله البخاري سبعه وحسن  
 حديثنا رتب الله عنه) وأرضاه  
 (قال قالوا) وعنده مسلم قلنا  
 وعند ابن منده قلت (بارسول  
 الله أي) شرط أي أن تدخل على  
 متعدد وهو ههنا مقدور أي  
 أي أصحاب (الاسلام افضل)  
 وعنده مسلم أي المسلمين افضل  
 (قال) عليه الصلاة والسلام  
 (من سلم المسلمون من لسانه ويده)  
 أي افضل من غيره لكثرة ثوابه  
 ومن اطابق اسناد هذا المتن  
 فيه الحديث والعنعة وكل رجاله  
 كوفيون وأخرج عنه مسلم  
 والنسائي في الامان والترمذي

ذو (سأل النبي) روى رواية أبو ذر والوقت (١٥٠) وإن عـ: كر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصال

بدون تحليل وعدمه ولا يبي أصابع المدين والرجلين فاتقيدها بأصابع الرجلين أو بعدم  
أصابع وصول الماء لدليل عليه

• باب مسح الرأس كله وصفته وما جازي مسح بعضه •

روى عبد الله بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه يديه فأقبل بهما  
و. ريد أقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه رواه  
البيهقي (قوله) مسح رأسه زاد ابن الصغ كاه وكذا في رواية بن خزيمة قوله فأقبل بهما  
وأبرقدا احتلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فقيل يدهما أقدم الرأس  
لدى إلى الوجه ويذهب بهما إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ  
شعر ريد هذا قوله بدأ أقدم رأسه إلا أنه يشك على هذه الصفة قوله فأقبل بهما  
وأدبر لأن الواقع فيها بالعكس وهو أنه أدبر بهما وأقبل لأن الذهاب إلى جهة القفا أدبر  
واجيب بن النوار أنه يقتضي الترتيب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية  
عبد الله بن زيد باللفظ فدبر يديه وقبل ومخرج الطريقين متحد فلهما بمعنى واحد  
واجيب أيضا بحمل قوله أقبل على البداية بالقبيل وقوله أدبر على البداية بالدبر فيكون  
من تسمية الله عز وجل يديه وهو أحد القولين لأهل الأصول في تسمية الفعل هل يكون  
ببدايته وبانتهائه فله ابن سديد الناس في شرح الترمذي وقد اجيب بغير ذلك وقيل  
يبدأ بأختر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر  
وكنه يعارضه قوله بدأ أقدم رأسه وقيل يبدأ بأختر رأسه ويذهب إلى ناحية الوجه  
ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية وفي هذه الصفة  
محافظة على قوله بدأ أقدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فإن الناصية مقدمة الرأس  
والذهاب إلى ناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو  
مستحب. فتدقق العلماء قوله النوى وعال ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول  
الماء إلى جميع شعره وقد ذهب إلى وجوبه أكثر المعتزلة ومالك والشافعية والحنابلة وأحمد  
لرواية ابن عمر بن حنبل وابن عتبة وقال الشافعي يجوز مسح بعض الرأس ولم يحده  
بوجه قال ابن سديد الناس في شرح الترمذي وهو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب  
لربع وقيل لنوري والأوزاعي والليث يجوز مسح بعض الرأس ومسح المقدمة وهو  
قول محمد بن زيد بن علي والناصر والباقر والصادق وأجاز الثوري والشافعي مسح الرأس  
بمسح راحة واختفت الظاهرية منهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي  
بمسح الخ لولا حديث الباب وحديث أنه مسح برأسه حتى بلغ القذال عند  
أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن مصرف ورد بأن الفعل مجرد لا يدل على الوجوب  
وفي حديث طلحة بن مصرف مقال سيأتي تحقيقه قالوا قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
ورأس حنيفة أمم لجميعه والبعض مجاز ورد بأن الباء للتبعيض واجيب بأنه لم يثبت

(الاسلام) خيب قال وفي  
رواية أبو ذر الوقت فقال ي  
لبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(نظم) خلق (اطعام) أي  
هو نظم والتدبير هو اطعام  
الماء ولا يتل توكيل اطعام  
وتحوي ذلك منه الاطعمه يشمل  
الأكبر والشرب والوق  
رغضا مائة والعطاء وغير ذلك  
(ونقرأ) مصارع قرأ (اسلام  
عن من عرفت ومن تعرف) من  
المسكين فلا يخص به أحد  
تلك وتجب بل عم به كل حد  
لأن المؤمن لله خوة  
وحذف العائد في موضعين  
له عليه وتقدير على من عرفته  
ومن منعه وهو يقسم نسلم  
حتى يتناول سلام يبعث  
بالخشب منظم للسلام وفي  
هاتين الموضعين اجمع بين نوعي  
المكرمة لمائة وأبدية دعاء  
والسلام وفي هذا الحديث  
الحديث ومعنونه وكل رونه  
مصريون وهم من عبد  
ورواته كهم تحت اسم  
رأى جرحه جرحا أيضا في باب  
الآيات بعد هذا الباب يوب  
وفي الاستئذان ومما في الآيات  
وعد في نفسه أيضا وأبو ذر  
في الأدب وبين ما جاز في الاطعمة  
في (عن انس) بن مالك بن أنس  
الاصاري البخاري خادم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع  
مئة أو ثمان مئة أو ثمان مئة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية أبوي الوقت وذروا الاصيلي وابن

عساكر (احدكم) وفي رواية  
اخرى في ذرايح وفي اخرى  
لابن... رعبداي لا يؤمن من  
يدعي لايمان الكمال رحتى  
بحسب لاختيه) المسلم وكذا المسألة  
مثل (ما يجب لنفسه) من الخير  
وهذا رد مورد لمخالفة  
والا فديمن بقية امر كان ولم  
نص على ان يفيض لاختيه ما يفيض  
لنفسه لان حب الشيء مستلزم  
لبعض تفضيله والنووى المحبة  
الميل الى ما يوافق الحب فاب  
المراد بالميل هنا الاختيارى دون  
الطبي والقسمى والمراد ايضا  
ان يجب ان يحصل لاختيه ما حصل  
له مع سلبه عنه ولا مع بقائه  
بهية ذقيام الجوهر والعرض  
بمعين محال ويحتمل ان يكون لفظ  
اختيه شاملا لا لشيء ايضا بل يجب  
له اسلام مثلا ويؤيده حديث  
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم من يأخذ  
عروة الكهات فيعمل بهن  
أو يعلم من يعمل بهن فقال ابو  
هريرة قلت اني ايا رسول الله فاخذ  
يدني فقلت خسا قال اتق المحارم  
تمكن اعبد الناس وارض بما  
قسم لك ثم كن اغنى الناس  
واحسن الى جارئك تكن مؤمنا  
وأحب للناس ما تحب لنفسك  
تمكن مسلما الحديث رواه  
الترمذي وغيره من رواية الحسن  
عن ابي هريرة وقال لم يسمع  
من ابي هريرة ورواه البزار  
يعول من واثلة قال الترمذي

كونه بالتبعض وقد أنكره سيبويه في خمسة عشر موضعا من كتابه ورد ايضا بان الباء  
تدخل في الالة والمعلوم ان الالة لا يراد استيعابها كصحت رأى بالمندبل فلما دخلت  
الباء في الممسوح كان ذلك الحكم اعني عدم الاستيعاب في الممسوح أيضا قاله  
الفتناني قالوا جارا لله. طلقا وحكم على المطلق بأنه مجمل وبينه النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بالاستيعاب وبين المجمل الواجب واجب ورد بان المطلق ليس بمجمل لصدقه  
على الكل والبعض فيه كون الواجب مطلق المسح كالأوبعضا وأيا ما كان وقع به  
الامتثال ولو سلم انه مجمل لم يتبعه من مسح الكل لو ورد البان بالبعض عند أي داود من  
حديث أنس بانظ انه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة مسح مقدم  
رأسه ولم ينقض العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ انه  
صلى الله عليه وآله وسلم نفضا مسح ناصيته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم انه لم يصح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض رأسه البية  
ولا يكن كان اذا مسح ناصيته كدل على العمامة قال رأما حديث أنس فتصود أنس  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب من الشعر كله ولم يتف  
التمكيد على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكون نس عنه لا يدل على نفيه  
وأيضاً قال الحفاظ ان حديث أنس في اسناده نظر واجيب بان النزاع في الوجوب  
احاديث التعميم وان كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة لكن أين دليل الوجوب  
وليس الا مجرد انعال ورد بانها وقعت بيلا بالمعجل فافادت الوجوب والانصاف ان الالية  
يست من قبيل المجمل وان زعم ذلك الزمخشري وابن الحاجب في مختصره والزر كشي  
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة آلة الفعل بجميع اجزاء المنعول كما لا تتوقف في قولك  
ضربت عمرا على مباشرة الضرب لجميع اجزائه فصح رأسه هو جد المعنى الحقيقي بوجود  
مجرد المسح للكل او البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل  
النزاع في ايقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يبقا في وجوده وجود المباشرة ولو  
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد الا بمباشرة الحال لجميع المحل لنقل وجود الحقائق في هذا  
الباب بل يكاد يلحق بعدم فانه يستلزم ان نحو ضربت زيدا وابصرت عمرا من الجواز عدم  
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه واوردته مستدل به على كثرة الجواز والحاصل  
ان الوقوع لا يتوقف وجوده معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل  
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فننظر الى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالجواز  
ومن نظر الى جانب الوقوع جزم بالحقيقة وبعده هذا فلا شك في اولوية استيعاب المسح  
جميع الرأس وصحة احاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب منها وزوعتاب (وعن الربيع  
بن معقود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفضا مسح برأسه فمسح  
الرأس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرل الشعر عن هيئته  
والبيهقي ينحوه في الزهد عن ملبول عن واثلة عن ابي هريرة وقد سمع معكول من واثلة قال الترمذي

تجمل كوفيون فوقع التمسك  
في الحديث الثلاثة على الوجه  
وفيه التصديق والاعتناء  
وخرجه مسلم والترمذي  
واساقى (عن أبي هريرة) نقيب  
من اصناف وسيد المحدثين وأدقته  
المجتهدين من العناية (رضي الله  
عنه - رسول الله) وفي رواية  
ذرع نبي (صلى الله عليه) والله  
(وسقاه والدي) والله لهي  
كذلك في رواية أبي ذر وخلف  
ووصلي وابن عباس كرو  
رواية فولد بالدي نفسي  
بعدة كريمة وأبدا من  
صحة صحابه وفي نسخة  
عن أبي حنيفة رحمه الله يدر  
من رواية تسمية عن  
بعضهم في رواية كماله  
التي في علي ما زاد وسك  
عن الخوض في تأويله فنقول  
يدعي ما رده كيد الخلق  
واسم كيد أو يؤخذ منه  
جوزا لسم على الأمر انهم  
لنا كيد ونذكره  
صحة ما واثق عليه فناداه  
(لا يؤمن أحدكم) ايما كيدا  
مكتفا (حتى أكون أحب)  
فعل تفضيل يعني المفعول وهو  
مع كثرته على خلاف القياس  
ووصل بينه وبين مفعوله بقوله  
(البه) لانه يتوسع في الظرف  
ما يتوسع في غيره (من والده)  
أيه أي وانه واكتفى به عنها  
(وولده) ذكرنا أو أني وقدم  
الوالد لا كثره لان كل أحد له

والله لا كذب له لان كل احد له والدم غير عكس ولم يتحتم

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من افراد البخاري (١٥٣) عن مسلم ونظر الى جانب التعظيم أو لبقه في

الزمان وعند الناس تقديم الولد  
لمزيد الشفقة وخصمها بالذكور  
لانهم ما أعز على الانسان غالباً من  
غيرهم اوربما كانوا أعز على ذى  
اللب من نفسه فالثالثة محبة  
رحمة وشفقة والثانية محبة  
اجلال وكرام والاولى هي  
محبة الرسول صلى الله عليه وآله  
وسلم محبة احسان وامتنان وقد  
ينتهي المحب في المحبة الى أن  
يؤثر هوى المحبوب على هوى  
نفسه فضلاً عن ولده بل يحب  
أعداء نفسه لمشابهتهم محبوبة  
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبيهم  
اذ صار حظي منك حظي منهم  
اللهم اجعل حبك وحب رسولك  
أحب الى من كل محبوب لدى  
الناس وارزقني اتباع كتابك  
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه  
الامة وأعمت الأيكام (وعن  
أبي رضى الله عنه الحديث  
بعينه) وفي رواية من أهله وماله  
يدل من والده وولده عنه وابن  
خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره  
والناس أجمعين) هو من باب  
عطف العام على الخاص وهل  
تدخل النفس في عموم الناس  
انظروا نعم وقيل اضافة المحبة  
اليه تقتضى خروجه منهم فانك  
اذا قلت جميع الناس أحب  
الى زيد من غلامه يفهم منه  
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال الحافظ في اسنا. منظر انتهى وذلك لاربابه قبل الراوى عن انس مجهول  
وبقية اسناده رجال الصحيح وأورده المصنف ههنا للاستدلال على الاكتفاء بمسح  
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب فهو قطرية بكسر القاف وسكون  
الطاء ويروى بفكهها وهي نوع من البرود فيها حمة وقيل هي حلل تحمل من البحرين  
موضع قريب عمان قال الازهرى ويقال لتلك القرية قطر يفتح لثاق والطاء فلما دخلت  
عليها ياء السببة كسروا القاف وحذفوا الطاء قوله وأدخل يده فظ ابى داود فأدخل  
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكتفين جميعاً قوله فمسح مقدم رأسه  
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية وقد نقل عن سلمة بن الأكوع انه  
كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ

\* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) \*

(عن أبي حبة قال رأيت علياً رضى الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى ألقاهما ثم مضى  
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذرأ عينيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه  
الى الكعبين ثم قال أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وآله  
سليم رواه الترمذى وصححه) وأخرجه أيضاً ابن ماجه وروى عن سلمة بن الأكوع مثله  
ومن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبراني في الاوسط من حديث انس بلنظ ومسح  
برأسه مرة قال الحافظ واسناده صالح ورواه أبو يعلى بن السكر من حديث رزيق بن  
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبراني من حديث عثمان طولا وفيه مسح  
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد في  
الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده قال الحافظ وفي رواية يعنى من حديث  
عبد الله ومسح رأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الا في بعده فانه قبل المسح  
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه  
ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج  
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذى من  
حديث الربيع بلنظ انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قالت مسح  
رأسه ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة وقال حسن صحيح وفي صحيحه  
نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي من حديث الحسين بن علي عن أبيه  
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام أحمد ولبيق من حديث عبد خير عن علي  
بلنظ مرة واحدة ورواه البيهقي من حديث زبر بن حبيش بلنظ ومسح رأسه حتى لما  
يقطر الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعابها الوضوء رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ومسحت رأسها مسحاً واحدة والحديث يدل على أن السنة في  
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاء وأكثر العترة

النفس في حديث عبد الله بن هشام وانظره عند (١٥٤) المصنف في الايمان والندوران عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه

وآله وسلم لم أنت يا رسول الله  
أحب أو من كل شيء إلا من  
نفسى فقال له ولذى نفسى بده  
حتى أكون أحب اليك من  
نفسى فقال له عمر إنك الآن  
وانته أحب الى من نفسى فقال  
الآن يا عمر والمرارة هنا المحبة  
التي بيني وبينكم وهي اتباع المحبوب  
له الطبيعية ومن ثم لم يحكمم  
بإيمان أبي طالب مع حبه له صلى  
الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى  
لحققة لايمان لا تتم ولا تحصل  
الابتصاف علا قدره ومنزته  
على كل والد الولد ومحسن ومن  
لم يعتقد حقه فليس بمؤمن قال  
القسطنطيني وفي المواقف  
الدينية بلح محمد بن ماجة في  
ذلك ما يشفي ويكني قار الخطاب  
لما ردهما حب لاختيار لا حب  
الطبع وقال البغوي فيه تلح  
لى قضية النفس الامارة  
والمطمئنة فن من رجع جانب  
المطمئنة كان حبه للنبي صلى  
الله عليه وآله وسلم راجعا ومن  
رجح جانب الامارة كان حكمه  
بالعكس انتهى ومن علامة  
الحب المذكور ان يمرض على  
المراة لو خد يربين فقد غرض  
من اغراضه أو فقدر رؤية أبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أو لو  
كانت ممكنة فان كان فقد هاشد  
عاليه من فقد غرضه فقد اتصف  
بالأحبة المذكورة ومن لا نلا  
وليس إلا محصورا في الوجود والقد بر يائ منله في عصر سنته والذبح عن شريعة وقع

والشافعي الى أنه يستحب تثلث مسحه كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بما في  
حديث علي وعثمان انهما مسحوا ثلاث مرات وفي كلا الحديثين مقال أما حديث علي  
فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن خالد بن  
عائمة عنه وقال ان أبا حنيفة خالف الحافظ في ذلك فقال ثلاثا وانما هو مرة واحدة  
وهو أيضا عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سباع عن عبد خير باللفظ ومسح برأسه  
وأزيد ثلاثا ومنها عند البيهقي في الخلافيات من طريق أبي حنيفة عن علي وأخرجه البزار  
أيضا ومنها عند البيهقي في السنن من طريق محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن  
علي في سنة الرضوء وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحافظ وهو  
ضعيف وأما حديث عثمان فرواه أبو داود والبزار والدارقطني باللفظ فمسح برأسه ثلاثا  
وفي اسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم مابة بأس وقال ابن معين صالح وذكره ابن  
حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة أخرجه البزار وأخرجه أيضا من طريق  
عبد الكريم عن جرار واسناده ضعيف ورواه أيضا من حديث أبي عائشة مولى ابن  
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عامر  
ابن قتيوب باللفظ ومسح برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل  
من هذا وأما من شقيق مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن وفي اسناده  
ابن داود مجهول الحار ورواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه  
اقتطاع ورواه الدارقطني وفيه ابن أبي عمير وهو ضعيف جدا عن أبيه وهو أيضا ضعيف  
ورواه أيضا بن سنان وفيه الحسن بن يحيى وليس بالقوى ورواه البزار عن عثمان باللفظ ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسح برأسه ثلاثا ثلاثا واسناده حسن وهو عند مسلم والبيهقي من  
وجه آخر هكذا بدون تعرض لذكر المسح قال البيهقي روى من أخرجه عن عثمان  
وفيها مسح الرأس ثم ثلثا الا انها مع خلاف الحافظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة  
وان كان بعض أصحابنا يخرجهم او من له مذلة أبي داود التي سبذ كرها المصنف آخر الباب  
ومال ابن الجوزي في كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن  
سلام لانهم أحد من السلف جاء عنه استحكال الثلاث في مسح الرأس الا عن ابراهيم  
التميمي قال الحافظ وقد رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبيرة وعطاء وزاذان وميسرة  
وأورده أيضا من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يذكرونه ان  
الشيخ أبا حامد الاسدي في حكي عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن  
ابن أبي ليلى وذهب مجاهد والحسن البصري وأبو حنيفة والمؤيد بالله وابو نصر من  
أصحاب الشافعي الى أنه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحتجوا بما في الصحيحين من  
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من اطلاق مسح الرأس مع ذكر تثلث غيره من الاعضاء  
وبحديث الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرة الواحدة والانصاف ان

تحالفهم او يدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحبة

المذكورة تعرف به وذلك ان محمور الانسان ما نفسه واما غيرها اما نفسه فهو ان يريد دوام بقائها سالمة من الاكفات هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذ حقق الامر فيه فانما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وما لا فاداة امل النفع الحاصل له من جهة لرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من نكبات الكفر الى نور الايمان اما بالمباشرة واما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الابدى في انعيم السمى وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق بذلك أن يكون حظه من محبته أو فر من غيره لان النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتناوون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه واشتراك في السببية رضي الله عنهم من هذا المبنى أتم لان هذه المعرفة وهمهم أعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمانا صحيحا لا يحلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة غير انهم متناوون ففهم من أخذ من تلك المرتبة بالخط الاوفى ومنهم من أخذ من بالخط الاوفى فمن كان مستغرقا في

الحديث الثلاث لم يبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم التسليم المافيا من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تقدمه في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد أساء وظلم الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمتع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور وفي هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صحته على ارادة الاستيعاب بالمسح لاسيما مسحات مستقلة بل جمع الرأس جميعا بين الدلة \* (فائدة) \* ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند انفساق من رواه عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عن الترمذي وابي داود وفيه لم قال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوضأ فذكر الحديث

كله ثلاثا ثلاثا ومسح برأسه واذنيه مسح واحدة رواه أحمد وأبو داود وولابي داود عن عثمان رضي الله عنه أنه رأى مثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) الحديث الاول اعلاه الدارقطني وتقدمه ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلاه ليس علة وانه اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتقدم عليه بذكر العدد ثلاثا ثلاثا في الرأس قال أبو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تبدل على مسح الرأس انه مرة منهم ذكر الوضوء ثلاثا وقالوا فيها مسح رأسه ولم يذكروا عددا كما ذكر في غيره انتهى

\* (باب ان الاذنين من الرأس وانهم ما يمسحان بهما) \*

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه ولا بأس بما جهر من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بهذا حديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بلفظ مسح برأسه واذنيه مسح واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وليس اسما بذلك القائم وعن عبد الله بن زيد قواه المنذرى وابن دقيق العيد قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلاه الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني واختلاف في وقفه ورفعته وصوب الوقف قال الحافظ هو متسلع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضا وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه محمد بن الازهر وقد كذب احمد وعن انس عند الدارقطني أيضا من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود ما في الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواهي والحديث يدل

الشهوات محبوبا في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق الى رؤيته



بصحة يؤثرها على قدره وولده وماله ورده (١٥٦) ويبدل نفسه في الأمور الخطيرة ويجدد ذلك من نفسه ويجدد انما لئلا تزداد فيه

وقد شوهد من همد جنس من  
يؤثر زيادة قربه ورؤية مواضع  
أثره على جميع ما ذكر لما وقرق  
فجرهم من محبته غير ان  
يرفع لزول بولي لعذمت  
انتهى قلت فاعتبار محبة هذا  
احسن منهم لان المعتبر بحسب  
المختيار له حب الطبيعة كما تقدم  
ونذكر لمؤلف من حبه صلى  
الله عليه وآله وسلم من الايمان  
اي من ثمرته ردفه بما يوجد  
حلاوة ذلك فقال (واعنه) ي  
عن "نس وفي رواية الاصل  
وابن عساكر زيادة بن ماث  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) انه قال  
(ثلاث) يثبت خصال (من  
كن فيه وجد) ي اصاب ولدت  
اكتفى بفعله واحد واحد  
فهي تامة حلاوة لايمان اي  
استلذاذه بطباعت عند قوة  
النفوس باهتات و اشرح  
احد له بصيرة بالخلق ودمه  
فيتمهل في أمر الدين لمشتات  
ويؤثر ذلك على اعراض الدنيا  
الدينية وهل هذا الدوق محسوس  
ومعروف بل بكل قوم ويشهد  
للاول قول بلال حداد حين  
عذب في قه اكراه على الكبر  
فرب مرارة العذاب بحلاوة  
الايمان وعدمونه أهله يقولون  
واكرهه وهو يتول واطرباه  
غدا اني الاحبه محمدا وصحبه  
فخرج مرارة الموت بحلاوة لقاء وهي حلاوة الايمان قلب السليم من أمر من العفلة

عن أن اذنين من لرأس فيمسخان معه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما  
من الوجه ومنهم من قال المتقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك الى  
الاذنين في باب تعاهد المأقن قال الترمذي والعمل على هذا يعني كون الاذنين من  
رأس عمدا كثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه  
يرون سنيار وابن لم ير راجد مصور واعتذرا لكانون بأنهم ما ليس تامن الرأس  
خلف الاحاديث في فيها ذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح ان ضلعها كثير  
ويجبر بكثرة طرق ورد بان حديث ابن عباس قد شرح أبو الحسن بن القطان ان  
معه يد الرقطة ليس بعلة وصرح أنه اما صحيح أرحسن واختلف في مسح الاذنين  
هو واجب أم لا فذهب القاسمية والحق بن راهويدي راجد بن حنبل الى أنه واجب  
رذهب من عداهم الى عدم الوجوب راجدوا بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم مسح اذنيهما بايديهما وخال بينهما امية الى ظاهرهما فمسح ظاهرهما  
وباطنهما أخرجه نسائي ابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وصححه ابن  
خزيمة وابن ماجة وقال ابن ماجة لا يعرف مسح الاذنين من وجهه يثبت الامن هذه  
الطريق وبحديث لربيع طه من مصرف والصنابحي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال  
لا تدل على الوجوب فترا احاديث الاذان من الرأس بعضها يتولى بعضها وقد تضمنت  
انها من لرأس فيمسخان الرأس امر ايمسهما فيثبت وجوبه بانصر  
انترآى واحبب بعدهم انتم من الاحاديث الواردة لذلك والمتيقن الاستحباب فلا يصار  
الى الوجوب لا بدليل رخصه كمن من القول على الله بما لم يقل (عن الصنابحي

ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ان يمسحها ومن يتمضمض خرجت الخطايا  
من فيه وذكرا حديث رفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من  
اذنيه ورواه مالك وثقه في وابن ماجه الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرناه في باب  
غسل ما ترسل من النجاسة والكلام على اطرافه قد سبق هنالك وقد افقه المصنف هنا  
للاستدلال به على أن الاذنين مع الرأس قال وشوله تخرج من اذنيه اذا مسح  
رأسه لعل على أن الاذنين داخلان في مسماه ومن جلته انتهى وقد اختلف الناس في  
ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلفوا هل يسحار بيته ماء لرأس أو عما جديد فذهب  
مالك والشافعي والحداد وابو ثورو لمؤيد بالله الى أنه يؤخذ بهما ماء جديد وذهب الهادي  
ورأوى وروحيته الى أنهما يسحان مع الرأس بما واحد قال ابن عبد البر وروى  
عن جماعة مثل هذا القول من لعنابة والتابعين والحق الاقول بما في حديث عبد الله  
ابن زيد في سنة ومو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه توضأ فمسح اذنيه بما غير الماء  
لذي مسح به الرأس أخرجه الحما كمن طريق حرملة عن ابن وهب قال الحافظ  
اسناده طاهر الجماعة وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

والهوى يذوق طعم الايمان ويتنعم به كما يذوق التمتع طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذذات لا طعمة ويتنعم بها ولا يذوق

ذلك و... به الامن كان الله  
ورسوله احب اليه مما سواهما  
من نفس وولد ووالد واهل مال  
وكل شيء وعلى الثاني فهو على  
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة  
للمؤلف على استدلاله بزيادة  
الايمان وتنقصه لان في ذلك  
قليل الى قضية المريض والصحيح  
لان المريض الصنواوي يجب  
طعم العسل مرارا بخلاف  
الصحيح فكلما نقصت الصحة  
نقص دوقه بقدر ذلك وتسمى  
هذه الاستعارة تخيلية وذلك  
انه شبه دغبه المؤمن في لايمان  
بالعسل ونحوه ثم اثبت له لازم  
ذلك وهي الخلاوة وأضافه اليه  
فأمره لا يؤمن الا (ان يكون

لله عز وجل (ورسوله)  
الاكرم لا يجزل عليه الصلاة  
والسلام (أحب اليه مما  
سواهما) في التثنية اشارة الى  
أن لمعتبر هو المجموع المركب  
من الحبطين لا كل واحدة منهما  
فأمره واحد لا عية اذ لم ترتبط  
بالاخرى فن يدعى حب الله مثلا  
ولا يجب رسوله لا يتفقه ذلك ولا  
يعارض تنبيه الضمير هنا بقصة  
الخطيب حيث قال ومن يعصمها  
فتدغوى فقال له عليه الصلاة  
والسلام بنفس الخطيب أنت  
فأمره بالافراد شعارا بأن كل  
واحد من العصي اثنين مستقل  
باستلزامه الغواية اذا العطف  
في تقدير التكرير والاصول  
استقلال كل واحد من المعطوفين فهو في قوة قوله من عصي الرسول فقد غوى ويؤيد ذلك

ابن وهب بلقظ فأخذ لاذنيه ما خـلاف الماء الذي أخذ رأسه وقال هذا اسناد صحيح  
لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام انه رأى في رواية ابن لمقبري بن ابن  
قتيبة عن حرملة بهذا الاسناد ولسظه ومسح برأسه بماء غير فضل بيده لم يذكر الاذين  
قال الحافظ قلت كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرملة وكذا رواه الترمذي  
عن علي بن خشرم عن ابن وهب وقال عبد الحو ورد الامر بتجديد الماء للاذنين من  
حديث عمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه ابن نطقان بأن  
لذي في روايه جارية بلقظ خذ للرأس ماء جديدا رواه البزار والطبراني وروى في الموطأ  
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا توضأ يأخذ الماء باصبعيه لاذنيه وصرح الحافظ في  
بلوغ المرام بعد ان ذكر حديث البيهقي السابق أن الحنوف ما عند مسلم من هذا الوجه  
بلقظ ومسح برأسه بماء غير فضل بيده واجاب القائلون انه ما يمسح به الرأس بماء  
من اعلال هذا الحديث قالوا فوقف على ما ثبت من مسحه مع الرأس كما في حديث  
ابن عباس ولربيع وغيرهما قال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه انه اخذ له ماء جديدا  
وانما صح ذلك عن ابن عمر

#### \* (باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما) \*

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما  
رواه الترمذي وصححه ولاساقى مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسحبتين وطهرهما  
بأبيهم) وصححه ابن خزيمة وابن منده وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي بالفاظ  
متة للفظ الكتاب قال ابن منده ولا يعرف مسح الاذن من وجه يثبت الامن هذه  
الطريق قال الحافظ وكأنه عني بهذا التفصيل والوصف وفي المستدرک للحاكم من  
حديث الربيع بنت معوذ باللفظ الذي مر في باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من  
حديث أنس مر دوعا والصواب انه عن ابن مسعود موقوفا وخرج بوداود والطحاوي  
من حديث المتقدم بن معاذ يكرب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوئه  
رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه في صمختي أذنيه قال الحافظ واسناده  
حسن وعزاه النووي تبعه لابن الصلاح الى التساقى وهو وهم وفي لباب عن عثمان عند  
أحمد والحاكم والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوي  
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وقد تقدم الخلاف فيه في  
الباب الذي قبل هذا ولم يذكر فيه للاذنين ماء جديدا وبه تمسك من قال يمسحان بيقية ماء  
لرأس وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله

#### \* (باب مسح الصديقين وانهم من الرأس) \*

(عن الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مسح برأسه  
ومسح ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه ابوداود والترمذي وقال

قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الامر منكم لم يعد أطيعوا في أولى الامر كما أعاده في حق الرسول

حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم ان مدار جبيع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال قوله وصدغيه الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وان مسحهما مع الرأس وانه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

### \* باب مسح العنق \*

(عن ابى ثعلبة عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه احمد) الحديث فيه ابى ثعلبة بن ابي سليم وخوضه عفيف قال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل وبأقن عن الثقات عافيس من حديثه ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين واحمد بن حنبل قال المورى في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره غيره عن ابن حنبل قال كان ابن عيينة ينكره ويقول ابى ثعلبة هذا طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سألت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة وقال الدوري عن ابن معين الحديثون يقولون ان جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته يقولون ليست له صحبة وقال الخلال عن ابى داود سمعت رجلا من ولد طلحة يقول ان جده صحبة وقال ابن ابي حاتم في العلل سألت ابى عنه فلم يشبهه وقال ان طلحة هذا يقال انه رجل من الانصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يختلف فيه وقال ابن الدبان علة الخبر عندي الجهم لي بحال مصرف بن عمرو والطلحة وسرح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب ولاد الخلد بن ويعقوب بن سفيان في تاريخه وابن ابي خزيمة ايضا وخلق وفي انساب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف عن ابى صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح نهج هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وايس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في الهدى ليصح عنه في مسح العنق حديث البتة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفا مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال حافظ ابن حجر في التلخيص فيجوز أن يقال هذا وان كان موقوفاً له حكم الرفع لان هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا امر سهل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ اصبهان قال حدثنا محمد بن احمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خرزاذ حدثنا عمر بن

ليز بن أنس أنه لا استعجال لهم في اطاعة استعجال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل انه من الخصائص فيمنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لان غيره اذا جمع وهم تنسوية بخلافه دو صلى الله عليه وآله وسلم فان مصه لا يطرق اليه بهام ذلك وقال بما لم يقل عن ايم العاقل وغيره وذا جربة أخرى ذكرها لفظ في الفتح والمراد به هذا الحب كما قال البيهقي اعقل وهو يشار ما يقتضى العذل رجحانه ويسمى اختباره وان كان على حذف هو اء ألم ترى ان لم ير يعاف الدوم ويزرع عنه ضبعه ولكنه يميل به به بختياره ويهوى ترويه عنه حتى عفا له بعد ان صلاحه فيه فارتامل المرء أن اشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضى رجحان جانب ذلك فحذر على ائمة ر بأمره بحيث يصير جوابه له ويلتذ بذلك انما اذا اعتلوا اذا الالتذذ العقل ادرالك ما هو كمال ربحا من حيث هو كذلك وعبر الشارع عن هذه الحسنة بالحدو لانها أظهر الالذوذ اغدوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا للكمال الايمان لان المرء اذا تأمل أن

هو الذي بين له مراديه اقتضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يجب (١٥٩) الا ما يجب ولا يجب من يجب الا من أجله

ون يتيقن أن جملة ما وعد  
وأولها - نتيقننا ويجعل الله  
المؤمنين - كالأقويح فيجب أن  
مجانس الذكر رياض الجنة وان  
العود الى الكفر القاء في النار  
انتهى ملخصا وشاهد الحديث  
من القرآن قوله تعالى قل ان  
كان آباؤكم وأبناؤكم  
أحب اليكم من الله ورسوله ثم  
هتد على ذلك وتوعد بقوله  
فتربصوا قال النووي هذا  
حديث عظيم وأصل من أصول  
الدين وفيه دليل على انه لا بأس  
بهذه التسمية قال القسطلاني  
ومن علامات هذه الهبة نصردين  
الاسلام باقول والفعل والذب  
عن الشريعة المقدسة والتخاقل  
باخلاق الرسول صلى الله عليه  
 وآله وسلم في الجود والابتنار والحلم  
 والصبر والتواضع وغير ذلك مما  
 ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب  
 المواهب اللدنية فن جاهد نفسه  
 على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن  
 وجدها استذا الطاعات وتحمل  
 في الدين المشقات بل ربما ياتذ  
 بكنية من المولمات ولذلك تقرير  
 طويل فليمنظر في كتاب المواهب  
 والله يحب لمن يشاء ما يشاء انتهى  
 (و) من محبة الله تعالى ورسوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم (أن  
 يجب) المتلبس به (المسرة) حال  
 كونه (لا يحببه الله) سبحانه  
 وتعالى قال يحيى بن معاذ حقيقة

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان اذا  
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه  
لم يغفل بالاغلال يوم القيامة والانصارى هذاواه قال الحافظ قرأت جزأراه أبو الحسين  
ابن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من توضأ ومسح يديه على عنقه وفي الغسل يوم القيامة وقال ان شاء الله  
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وفليح مفارقة فليمنظر فيها انتهى وهو في كتب  
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح التبريد بإسناده متصل بالنبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولكن فيه الخيز بن علوان عن ابني خالد الواسطي بالنظم من توضأ ومسح  
سالتبه وقناه أمن من الغل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والشفاء  
ورواه في التبريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل  
 وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الطهور افعل كذا على هذا  
 وبجميع هذا تعلم أن قول النووي مسح الرقبة بدعة وان حديثه موضوع مجازفة  
 وأعجب من هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص  
 وطائفة يسيرة فانه قال الروياني من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالحرمان لفظه قال  
 اصحابنا هوسنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث  
 قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الاخبار واثر لان هذا لا مجال للقياس فيه قال  
 الحافظ ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر  
 حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا  
 قال وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة  
 المتضمنة لمسح العنق حسنة ثم قال فان المقدسي وليت متمكلم فيه واجاب عن ذلك بأن  
 مسلما قد اخرج له واختلف الناس في استحباب مسح الرقبة هل مسح بيديه ماء الرأس  
 او بما جدد يد فتسال اهادي والقاسم مسح بيديه ماء الرأس وقال لمؤيد بالله والمتصور  
 بالله ونسبه في البحر الى الفريتين انه ان مسح بما جديد

#### \* (باب جواز المسح على العمامة) \*

(عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته  
 وخفيه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم على الخفين والجار رواه الجماعة الا البخاري وابادود وفي رواية لاجدان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والجارو عن المغيرة بن شعبه قال توضأ  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين و لعمامة رواه الترمذي وصححه)  
 أخرج حديث المغيرة بن شعبه بضامس لم في صححه باللفظ فصح بصحته وعلى العمامة  
 وعلى الخفين ولم يخرج البخاري قال الحافظ وقد وهم المنذري فعزاه الى المتفق عليه

الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالحناء (وأن يكره أن يعوى) أي العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج بعد

اذن الله منه والانتفاء اعم من ان يذكر (١٦٠) بالعصمة منه ائمة ايمان يولد على الاسلام ويسقروا بالاخراج من

خلفه الكفر الى نور الايمان كما وقع لكذب من الصحابة وعلى الاقل بحمد قوله يعود على معنى الصبر وروية بخلاف الثاني فان العود فيه على ظاهره وعدى اعودني لتضمنه معنى الاستمرار فكانه قال يستمر فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا ان نعود فيه قاله الحافظ والكرمانى ونعقبه العقبى فقال فيه تعسف وانما في هذا معنى الى كقوله تعالى اراهم عودن في ملتنا أى اليها كما يكره ان يذف أى مثل كرهه القذف (في النار) وهذه النتيجة دخول نور الايمان في القلب بحيث يفتح باطنه بالعلم والهدى واستدراكه من محاسن الاسلام وقبح الكفر وشبهه وفي حديث اشارة الى اخذ على التخلي بالتضائل والتخلي عن لذائذ فالقول من لا قول ولا آخر من الثاني وفي الثاني اخذ على الكتاب في الله تعالى واستدبره على فضل من أكره على الكفر فترك التمسك الى ان قتلى وأخرج به البخارى من هذا الوجه في الادب وانظر حتى ان يذف في لتأرباب اليه من ان يرجع الى الكفر بعد اذ أنه الله منه وهى أبلغ من اصط حديث الباب لانه سوى فيه بين الامرين وهناك على الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذى أنقذه الله بالظهور من نار الاخرة وكذا رواد مسن من هذا الوجه وأخرجه

وتبع في ذلك ابن الجوزى فوهم وقد تعقبه ابن عبد الهارى وصرح عبد الحق في الجمع بين الصحيحين انه من افراد مسلم وقد اعل حديث عمرو بن امية المذكور في الباب بتفرد الازاعى بذكر العمامة حتى قال ابن بطال انه قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الباب من خطأ الازاعى لان شيبان وغيره روه عن يحيى بن وهب فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعه معمر فليس فيه اذكر العمامة وهى ايضا مرسله لان أباسلمة لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سمعته منه يمكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابوسلمة مديني ويوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما توقعه عمرو وقد أخرجه ابن منده من طريق معمر بن ثابت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الازاعى بذكرها لا يستلزم ذلك بطلانها كون من ثقة حافظ غير منساق لرواية رفيقه فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرذ الروايات الصحيحة بهذه التعاليل الواهية وقد أطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذى فايرجع اليه وفي الباب عن أبي امامة عند الطبراني بالمنظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين واعمامة في غزوة تبوك وعن أبي موسى الاشعري عن الطبراني أيضا بالمنظ أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الجوربين والتعالي والعمامة قال الطبراني تفرد به عيسى بن سنان وعن خزيمة بن ثابت عن الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين والنجار وعن أبي طلحة في كتاب مكارم الاخلاق لغرناطى بالمنظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النجار والخفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سلمان وثوبان وسياق ذلك وقد خالف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جواز الازاعى وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداود بن علي وقال الشافعي ان مسح الخفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول قال الترمذى وهو قول غير واحد من أهل العلم مر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنس ورواه ابن رسلان عن أبي امامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى الخلال بسنده عن عمارة قال من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الشيخ عن الطدى وابن خزيمة وابن المنذر واحتجوا بهل يحتاج المسح على العمامة الى لبسها على ظهره أو لا يحتاج فقال أبو ثور ولا يمسح على العمامة والنجار الا من لبسها على طهارة قبله اعلى الخفين ولم يشترط ذلك السابقون وكذلك اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور أيضا ان وقته كوقت المسح على الخفين وروى مثل ذلك عن عمرو الباقون لم يوقتوا قال ابن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والنجار ولم يوقت ذلك بوقت وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخدين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في اسناده مروان أبو سلمة قال ابن أبي حاتم ليس بالقوى وقال البخارى منكر الحديث وقال الازدي

ابن

ابن

النسائي والترمذي والشافعية وأخرجهم البخاري أيضا (١٦١) بهـ من أبواب ورواؤه هذا الحديث

كاهـ مـ بصريون أئمة أجلاء  
(وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال آية الإيمان) أي علامة الايمان الكامل والآية بالهمزة الممدودة والفتحة المستوحدة والايان مجرور بالاضافة هذا هو المعنى في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والاسانيد وقال العكبري انه يعني ان أي ان الشأن وهذا تعريف منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك قلت ولا يستقيم انه الايمان أيضا على تركيب النصوص فصاحة المبني فضلا عن المبني (حب الانصار) وهم الاوس والخزرج جمع قلة واستشكل بانه لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف والجواب ان القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع وأما في المعارف فلا فرق بينهما واللام فيه للعهد أي انصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابني قبيلة بالانصار والفتحة فتسألهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالانصار فصارت تلك علماءهم وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه المنيعة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من ابواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه والقيام

ليس بشئ وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس يصح استدلال القائلون بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب من الاحاديث وذهب الجمهور كما قاله الحافظ في الفتح الى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ونسبه المهدي في البحر الى الكثير من العلماء قال الترمذي وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا مسح على العمامة لان مسح برأسه مع العمامة وهو قول فتيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعية واليه ذهب أيضا أبو حنيفة واحتجوا بأن الله فرض المسح على الرأس والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس وروايته أجزأ المسح على الشعر ولا يسمى رأسا فان قيل يسمى رأسا مجازا بعلاقة المجاورة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة فانه يقال قبلت رأسه والتقبيل على العمامة والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت فقصر الاجزاء على بعض ما ورد لغيره موجب ليس من أدب المنصفين يقولون وانما هو بكسر الخاء المجهمة النصف وكل ما شتر شيئا فهو خاره كذا في القاموس والمراد به هنا العمامة كما صرح بذلك الثوري في شرح مسلم قال لانها تحمر الرأس أي تعطيه ويؤيده الحديث الذي بعد هذا وعن سلمان انه رأى رجلا قد أحدث وهو يريد ان يخضع خفيه فامر سلمان ان يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه

وعلى خماره وعن ثوبان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار رواهما أحمد وعن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصرية فاصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من البرد فامرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين رواه أحمد وأبو داود والعصائب العمامة والتساخين الخفاف) حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذي في العلل ولكنه قال مكانه وعلى خماره وعلى ناصيته وفي اسناده أبو شريح قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عنه ما سمع فقال لا أدري لأعرف اسمه وفي اسناده أيضا أبو مسلم وولي زيد بن صوحان وهو مجهول قال الترمذي لأعرف اسمه ولا أعرف لغه يروى هذا الحديث وأما حديث ثوبان الاول فخرجه أيضا الحاكم والطبراني وحديثه الباقي في اسناده راشد بن سعد عن ثوبان قال الخلال في علله ان أحمد قال لا ينبغي ان يكون راشد بن سعد مع من ثوبان لانه مات قديما والاحاديث تدل على انه يجوز المسح على العمامة وقد تقدم الكلام عليه وتدل على جواز المسح على الخلف وسألت في قوله العصائب هي العمامة كما قال المصنف وبذلك فسرها أبو عبيد سميت بذلك لان الرأس يعصب بها فكل ما عصب به رأسك من عمامة أو منديل أو عصابة فهو عصابة قولوا والتساخين بفتح التاء الفوقية والسين المهملة المخففة وبالناء المجهمة هي الخفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان

بأمرهم - وهو واسمهم - بانفسهم - (١٦٢) وأموالهم - واثارهم اياهم في - كثير من الامور على انفسهم - فكان

ويقال أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خوف وجوب ونحوهما ولا واحد لهما من  
لفظها وقيل واحدها تسخن وتسخن هكذا في كتب اللغة والغريب

• (باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة) •

(عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تضافح بناصيته وعلى العمامة  
والخمين متفق عليه) قد قدمنا ان البخاري لم يخبر به وان المنذري وابن الجوزي وهما  
في ذلك كما قاله الحافظ والمصنف قد تسعهما في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب اليه الشافعي  
ومن معه من أنه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لابد مع ذلك من المسح على الناصية  
وقد تقدم في الباب الاول ذكر الخلاف والادلة وما هو الحق

• (باب غسول الرجلين وبيارأيه الفرض) •

(عن عبد الله بن عمر قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة فادركنا

وقد أدهقنا العصر فجلسا نتروضا ونسبح على أرجلنا قال فنادى بأعلى صوته وبلى

لأعقاب من النار من أين أو ثلثا متفق عليه أدهقنا العصر آخر ظاهراً ويرى أدهقنا

العصر بمعنى ذاقنا في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب منها عن

عائشة عندهم - لم وعن معية قيب عند أحمد وقد عاى وقيل ليس بنى وعن خالد بن الوليد

ويزيد بن أبي سفيان وشريح بن جهم وعمر بن العاص عند ابن ماجه بللفظ أعوا

الوضوء وبلى للأعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عند ابن أبي شيبة وعن أبي امامة

عند ابن أبي شيبة أيضاً وقد روى من حديث أبي امامة ومن حديث أخيه ومن

حديثهم معاً ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس وعن عمر بن الخطاب

عندهم - لو عن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمية وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عند

أحمد قوله في سيرة وقع في صحيح مسلم أسما كانت من مكة الى المدينة تنزل أدهقنا قال

الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالفاء عليه كذا لا يذرى وفي رواية كريمة

بأكان اناف والعصر منه موب بالفاء عليه ويقوى الاول رواية الاصيلي أدهقنا بفتح

القاف بعد هاء مناة ساكنة ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كان

العداءة أخر الأصابة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلاوا

معه فلم يأتوا الوقت بادروا الى الوضوء والجلوس لم يسبقوه فادركهم على ذلك فانكروا

عليهم قولهم ونسبح على أرجلنا انتزع منه البخاري ان الانكار عليهم - كان بسبب المسح

لأبواب الاقتصار على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها

وفي أفرادهم - لم فأنتم بنا اليهم وأعتابهم يرض تلوح لم يمسها الماء فتسكبهم - ثم من يقول

بإجراء المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمّل

هذه الرواية عليهم باقاً يدل وهو أن معنى قوله لم يمسها الماء أى ماء الغسل جميعاً بين

الروايين وأدحر من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بأمرهم - وهو واسمهم - بانفسهم - (١٦٢) وأموالهم - واثارهم اياهم في - كثير من الامور على انفسهم - فكان  
صنيعهم لذلك موجباً للمعاصاة - ثم  
جميع الفرق الموجودين  
من عرب وبهم والعداوة  
تجبر انبغض ثم كان ما  
اختصوا به مما ذكره موجباً  
للعداوة والمديح البغض فلذا  
بالتكثير من بعضهم والترغيب  
في حبهم حتى جعل ذلك آية  
الايان وعلامة النفاق كما قال  
(آية النفاق) الذي هو ظاهر  
الايان وبطلان الكفر (بغض  
النصار) اذا كان من حيث  
انهم أصداء صلى الله عليه وآله  
وسلم لانه لا يجتمع مع النصديق  
وفي رواية به عظيم فضاهم  
وتنبه على كرم فعلهم وان كان  
من شاركهم في معنى ذلك فشاركوا  
له في الفضل المذكور كل بقسطه  
وفي صحيح مسلم عن أبي أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال له  
لا يجيك المؤمن ولا يغضبك  
الامناف قال صاحب المنهم -  
وأما الحروب الواقعة بينهم فاب  
وقع من بعضهم - بغض لبعض  
فذلك من غير هذه الجهة بل  
للامر الطارئ الذي اقتضى  
الخاتمة ولذلك لم يحكم بعضهم  
على بعض بالنفاق وانما كان  
سألهم في ذلك حال الجهل - بن  
في الاحكام للمصيب أجزان  
والخطي أجزوا حداتها ولما  
كان الكلام هنا فيمن ظاهره  
الايان وباطنه الكفر ميزهم  
عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل

رأى

وآية الكفر كذا اذ هو ليس بكافر ظاهراً وقد الحديث وقع للبخاري رباى الاسناد ولم

خاسية وفيه راو وافق اسمه اسم آية وفيه الحديث والخبار بالجمع (١٦٣) والافراد وأخرجه البخاري أيضا

في فضائل الانصار ومسلم  
والناسي (عن عبادة)  
بضم النون (ابن الصامت) بن  
قيس الانصاري الخ زرجي  
المتوفى بالرملة سنة أربع وثلاثين  
وهو ابن اثنتين وسبعين سنة وقيل  
في خلافته معاوية سنة خمس  
وأربعين وله في البخاري تسعة  
أحاديث (رضي الله عنه) وكان  
شهيدا وهو أحد القبايل  
العتبية يعني (أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال وحوله)  
بفتح اللام على الظرفية (عصابة)  
بكر العين الجماعة ما بين العشرة  
الى الاربعين ولا واحد لها من  
لفظها وقد جئت على عصاب  
وعصب (من أصحابه) أشار الراوي  
بذلك الى المبالغة في ضبط  
الحديث وأنه عن تحقيق واتقان  
ولذا ذكرنا أنه شهيد راو أنه أحد  
القبائل والمراد به القوية فان  
الرواية تخرج عند المعارضة  
يفضل الراوي وشرقه ومقول  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
(يا يعوني) أي عاقدوني وزادني  
باب وفود الانصار تعالوا يا يعوني  
والمبايعة عبارة عن المعاهدة  
سميت بذلك تشبيها بالمعاهدة  
المالية كما في قوله تعالى ان  
الله اشترى من المؤمنين  
انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة  
(على التوحيد) ان لا تشركوا  
بالله شيئا أي على ترك الاشراك  
وهو عام لانه ذكر في سياق النهي  
كان في وقته على مبايعته لانه الأصل (و) على ان (لا تشركوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنا ولا تقتلوا

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل جاز لا تشركوا بالله ذكره لانها دعاء  
والويل وادنى جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا والعقب  
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن العين بالعقب بالذات لانها التي لم  
تغسل أو أراد صاحب العقب حذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين  
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلف الناس على مذهب فذهب جميع  
الفقهاء من أهل الفتوى في الاعصار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع  
الكعبين ولا يجزى مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحمد  
يعتديه في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن  
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور  
وادمي الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال  
محمد بن جرير الطبري والجبائي والحسن البصري انه مخير بين الغسل والمسح وقال بعض  
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة  
الجز في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا وهي قراءة صحيحة سبعة  
مستفيضة والقول بالعطف على غسل الوجوه وانما قرئ بالجر للجوار وقد حكم بجوازه  
جماعة من أئمة الاعراب كسيبويه والاختش لاشك انه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز  
عمل المتنازع فيه عليه قلنا أوجب العمل عليه مداومة صلى الله عليه وآله وسلم على غسل  
الرجلين وعدم ثبوت المسح عنهما من وجه صحيح وتوعد على المسح بقوله ويل لاعتقاب  
من النار ولا امره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بلفظ أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ للصلاة ان يغسل أرجلنا ولشبهت ذلك من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك  
في باب غسل المستتر من اللبنة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن توضأ وتوضأ  
غسل فيه قدميه فن زاد على هذا ونقص فقد أساءوا وظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن  
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل  
نقص وبقوله للاعرابي توضأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين  
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحل تلك القراءة على ذلك  
الوجه المأدر قالوا أخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه قلنا في  
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعلاه ابن القطان بالجهالة في عطاءه وبان في الرواية  
من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين  
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم

كان في وقته على مبايعته لانه الأصل (و) على ان (لا تشركوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنا ولا تقتلوا



أولاً ثم خص السائل بالاولاد لان قتيل (١٦٤) وقطيعه رحمة رحمهم فالغاية بانتهى عنه كد اولانه كان شاة عافيم وهو وداينات أو قتل البنين خشية الاملاق أو منهم بصد أن لم يدفعوا عن أنفسهم قاله التيمي (ولاناؤا) بحذف الون ولغير الاربعة ولاناؤون (بهتان) أي بكذب بهت سامعه أي يدعشه لفضاءه كالرمي بالزنا والنسبة واله (تترويه) من الافتراء أي تخلفونه (بين أيديهم) وأرجلكم) أي من قبل أنفسكم فكفى بالبد والرجل عن الذات لان معظم الافعال بهم ما اذا كانت هي احوال والحوامل للمباشرة والسعي ولذا يسمون الصنائع بالايدي وقديع قب الرجل بجنابة قولية فيقال هذا بما كسبت يداؤا وان انهم تان فاشئ عبيته قلبه الذي هو بين الايدي والارجل ثم يبرزه بالانه أو المراد لانهم توا الناس بالاعباب كفاها مواجعة كما يقال قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وقته نظر له كر الارجل وقال الكرماني المراد الايدي والارجل تأكد أو المراد بين أيديكم في الحسان وأرجلكم في المصنف لان السعي من أفعال الارجل أو كفى بذلك عن نسبة المرأة الولد الذي تربيته أو تلقطه الى زوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج الى حله على غير ماورد فيه أولا والله أعلم (ولا تصوا) العصيان مخالفة الامر (في معرف) وهو ما عرف من الشارع جسمه منها وأمر اوقيدبه تطيبا

لقلوبهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر الابيه والتمنييه - له للتمنييه - على (١٦٥) انه لا يجوز طاعة مخلوق في مصلية

احادق وفي رواية الامم اعلمني  
لانه سوني وهو مطابق للآية  
وخص ما ذكر من المناهي بالذكر  
دون غيره من الأمور للاهتمام  
به اذ الكف أيسر من انشاء  
العمل لان اجتناب المقاسم مقدم  
على اجتلاب المصالح والتخلي عن  
الردائل قبل التخلي بالتضائل (فن  
وفي منكم) بالتحذير والتشديد  
أي ثبت على العهد (فأجره على  
الله) فضلا ووعدا أي بالجنة كما  
وقع التصريح به في الصحيحين من  
حديث عبادة في رواية الصنابحي  
وعبر بلفظ على وبالاجر للمبالغة  
في تحقيق وقوعه وتعيين حله على  
غير ظاهره للدلالة القاطعة على  
انه لا يجب على الله شيء بل الاجر  
من فضله عليه اذ كرا المبايعة  
المقتضية لوجود العوضين أثبت  
الاجر في موضع أحدهما (ومن  
أصاب) منكم أي المؤمنون  
(من ذلك شيئا) غير الشرك وشيا  
تذكره يقيد العموم لانه في سياق  
الشرط وقد صرح ابن الحاجب  
بانه كالنفي في افادته وحديثه  
فيشمع اصابة الشرك وغيره  
واستشكل بان المرتد اذا قتل  
على ارتداده لا يكون قتله كفارة  
والجواب ان عموم الحديث  
مخصوص بقتله تعالى ان الله  
لا يغفر لشرك به أو المراد به  
لشركه الا صغره وهو الرياء  
وفيه ضعف والواضح ان المراد  
الشرك وأنه مخصوص وقال

أيضا وابن خزيمة الا انه قال الحافظ ان أبا داود ورواه من طريق خالد بن معدان عن بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحوه قال البيهقي هو مرسل وكذا قال ابن لقطان  
وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا اسناد جيد قال نعم قال فقلت له اذا  
قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه  
فالحديث صحيح قال نعم وأعله المذنب ذري بان فيه بقبية وقال عن بغير وهو مدلس وفي  
المستدرک تصریح بقبية بالتحديث وأطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد قال  
الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال اجار رجل وقد  
توضأ وبقى على ظهر قدمه مثل ظفر ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ارجع  
فاتم وضوءك فتعل فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن صقلاب  
عن الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقيل  
في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يتابعه عليه الامثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود  
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ  
بعض جسده فقال يغسل ذلك المكان ثم يصل وفي اسناده عاصم بن عبد العزيز وروى  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بأعادة الوضوء وأعله ابن أبي حاتم بالارسال  
وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتنوني وانظمه فقال ارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على  
وجوب الاعادة اذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء أي الكلام على  
ذلك في باب المواالات وهذه الاحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام  
على ذلك في أول الباب

### • (باب التيمن في الوضوء) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن  
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه) الحديث صحيحه ابن حبان وابن  
منذوه له ألقاظ ولفظ ابن حبان كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترجل والاتعال  
وفي لفظ ابن منذره كان يحب التيامن في الوضوء والاتعال وفي لفظ لابي داود كان يحب  
التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس  
النعال وفي ترجيل اليسرى وتسريحه وفي الطهور وفيبدأ يمينه اليمنى قبل اليسرى  
وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالجانب الايمن من سائر البدن في الغسل قبل اليسر  
والتيامن سنة في جميع الاشياء لا يختص بشيء دون شيء كما أشار الى ذلك الحديث بقوله  
وفي شأنه كله وتنا كسد الشأن بلفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول  
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استنباط البداهة باليمين  
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحب فيه التيسر قال وأجمع  
الماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته النفل وتم وضوءه قال الحافظ

قوم بالوقف الحديث أبي هريرة المروي عنه البزار والحاكم وصححه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود وكفارة

لا هاهنا أم لا والجواب ان حديث (١٦٦) الباب أصبح اسنادا وحديث أبي هريرة وردا أولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى  
آخرا والاول أولى (فهو قوب)  
به كجرواه أحمد أي بسببه (في  
الدنيا) أي بان أقيم عليه الحد  
(فهو) أي العقاب كقنارته فلا  
يعاقب عليه في الآخرة وزد  
البصاري من وجه آخر وطهور  
وفي رواية الاربعة بحذفه  
وقيل ان قنل القاتل حد  
وارد عن غيره وأما في الآخرة  
فطاب لمقتول قائم ونعتب  
بأنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن  
القاتل والذي ذهب اليه أكثر  
الفتهاء أن الحدود كسارت  
لطاهر الحديث وفي الترمذي  
وصححه من حديث علي بن أبي  
طالب مرفوعا نحو هذا الحديث  
وفيه من أصاب دنيا فعوقب به  
في الدنيا ففقه أكرم من أن يفي  
اعتوبة علي عبده في الآخرة  
وأصل في الفتح في بيان تعارض  
هذين الحديثين والجمع بينهما  
وقال انه اطلت في هذا الموضع  
لا في ثم أمر من أزال اللبس فيه  
على الوجه المرتضى والله  
الهادي ويستفاد من الحديث  
ان اقامة الحد كفارة للذنوب  
ولولم يتب المحذود وهو قول  
الجمهور وقيل لا بد من التوبة  
وبذلك جزم بعض التابعين  
وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن  
حزم ومن المفسرين البغوي  
وطائفة يسيرة واستدلوا باستفناء  
من تاب والجواب انه في عقوبة

في الفتح ومراده بالعلم أهل السنة والافذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم  
فسمي له شافعي وكانه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في  
اليدين ولا في الرجلين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال ووقع في البيان للعمراني نسبة  
القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يوهم  
ان أحمد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني لانهم في عدم  
الوجوب خلافا وقد نسب اليه المهدى في البحر الى العترة والامامية واستدل لهم بالحديث  
الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما عوا الحق (وعن أبي هريرة روى الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال اذا البستم راذا توأتم فابذوا بياضكم رواء أحمد وأبو داود)  
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير  
عن الاعمش عن أبي صالح عنه قال ابن دقيق العبد هو حقيق بان يصح ولان شافعي  
والترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا  
بدأ بياضه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد  
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبله هذا ولكنه كادل على وجوب التيامن في  
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا فقد روى عن علي عليه  
السلام انه قال ما أبلى بدأت يميني أو بشمالى اذا أكلت الوضوء وراه الدارقطني قال  
جامر جل الى علي عليه السلام فدأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأمر طبه  
على أي صوت يمينه يستتر ثوبا بالسائل ثم دعا بياضه وبدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي  
من هذا الوجه انه قال ما أبلى بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توأمت وبهذا المذهب رواء  
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في الطهور ان أبا هريرة كان يبدء بياضه فبأخ ذلك عليا  
فبدأ بياضه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال حافظ وفيه انقطاع وهذه الطرق  
يقوى بعضها بعضا وكلام علي عند أكثر المعتزلة الداهية الى وجوب الترتيب بين اليدين  
والرجلين حجة وحديث عائشة المصرح بحجة التيمن في أمور قد اتفق على عدم الوجوب  
في جميعها الى اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المتضمن بالتيامن في  
اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران  
ون كانت ضعيفة لكنهم لا تقصر عن الصلاحية للصرف لاسيما مع اعتضادها بقول علي  
عليه السلام وفعله وبدعوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها) •

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال توضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة  
رواه الجماعة الامامية في الباب أحاديث عن عمرو وجابر وبريدة وابي رافع وابن النساكه  
وعبد الله بن عمرو وعكر اش بن ذؤيب المرمى فحديث عمر عند الترمذي وقال ليس بشئ  
ورواه أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث بريدة عند الجزار

ابن عساکر وعزاها الحافظ للكرامة زيادة عليه (فهو مفوض الى الله تعالى) (١٦٦) (ان شاء عقابته) بفضله

(وان شاء عقابته) بعده قال  
المساري فيه مرز على انخوارج  
الذين يكفرون بالذنوب وورد على  
المعتزلة الذين يوجبون تعذيب  
الناسق اذا مات بلا توبة لان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل  
لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه  
إشارة الى الكف عن الشهادة  
بالنار على أحد أو بالجنة لاحد  
الامن ورد النص فيه بعينه  
قلت أما الشق الأول فواضح  
وأما الثاني فالإشارة اليه انما  
تستفاد من الحل على غير ظاهر  
الحديثين وهو متعين والمشبهة  
أيضا تشمل من تاب ومن لم يتب  
وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور  
الى أن من تاب لا تبقى عليه  
مواخذة ومع ذلك فلا يأمن  
مكر الله لانه لا اطلاع له هل  
قبلت توبته أولا وقيل يفرق  
بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب  
وفصل بعض العلماء بين ان  
يكون معانا بالصبر فيستحب  
ان يعان بتوبته والا فلا  
(فبايعناه على ذلك) وقد صدرت  
مبايعات اخرى منها هذه  
البقية التي في حديث الباب في  
الزجر عن القواض المذكورة  
وانما وقعت بعد دفع مكة وفي  
هذا الحديث دلالة على أن  
البيعة سنة في الدين واستفاض  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أن الناس كانوا يبايعونه

وحديث أبي رافع عند البزار أيضا وحديث ابن الفاكه عند البيهقي في صحيحه وفيه عدى  
ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر آخر جه البزار وحديث عكر اش ذكره  
أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة لهذا اقتصر عليه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ  
محبي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الاعضاء مرة واحدة وعلى ان  
الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين وثلاثا  
وثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان  
الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم توضأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري) في الباب عن أبي هريرة وجابر أما حديث  
أبي هريرة فاخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل  
وقد روى له الجماعة ولكنه تفرد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا  
قال أبو داود لا بأس به وكان على المظالم يفتاد وقال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال  
أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم  
الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرضعيف ومرة لا بأس به وفيه كلام  
طويل وأما حديث جابر فإشارته الى الترمذي والحديث يدل على ان التوضؤ مرتين  
يجوز ويجزى ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو  
أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي  
الباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية  
وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي وقاب والبخاري للوضوء ثلاثا وذكر حديث  
عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان التثنية سنة بالاجماع (وعن عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله  
عن الوضوء فإراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء فن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم  
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ  
بن طرق صحيحة وصرح في الفتح انه صحيحه ابن خزيمة وغیره وهو في رواية أبي داود بلفظ  
فن زاد على هذا ونقص فقد أساء وظلم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من  
رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند الحديثين ولم يتعرض له من تكلم  
على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الفسادات من الاعتداء  
في الظهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في  
الظهور والدعاء وان فاعله مسي مؤظالم أى أساء بترك الاولى وتعدى حد السنة وظلم أى

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة أركان الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

الفواحش والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب وتارة على القسك ما السنة والاجتناب عن البرعة والحرص على الطاعات

وضع الشيء في غير موضعه وقد أشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ أو نقص على جماعة • قال المافظ في التلخيص تنبيهه يجوز أن تكون الاساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعا من نقص وإن زاد ويجوز أن يكون على التوزيع فالاساءة في النقص والظلم في الزيادة فهذا شبه بالوعد والاول أشبه بظاهر السياق والله أعلم انتهى  
ويكن ترجيه الظلم في المنقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها من الثواب الذي يحصل بالتأجيل وكذلك الاساءة لأن تارك البرعة مسمى مؤامرا لا اعتداه في النقصان فشكل  
ولا بد من ترجيحه الى الزيادة وهذا لم يجتمع ذكر الاعتداه والاعتصان في شيء من روايات الحديث ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن اذا زاد في الرضوخ على الثلاث ان يأنم وقال أحمد وأصحق لا يزيد على الثلاث الا رجل مبتلى

• (باب ما يقول اذا فرغ من رضوخه) •

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم آمن منكم من أحدث بوضايب يرفع لوضوئه ثم يقول اللهم لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمد عبده ورسوله وفتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه أحمد ومسلم

وأبو داود ودود ورواه في رواية من توضحا فاحسن الوضوء ثم رفع نظره الى السماء فقال وساق حديث) رواية أحمد وأبي داود في اسناد هارجل مجهول والحديث أخرجه أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعاني من لنوابين واجعاني من لمظهرين لكن قال الترمذي وفي اسناده اضطراب ولا يصح فيه كثير شيء قال المافظ لكن رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض والزائدة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج الحديث أيضا ابن حبان وأخرجه ابن ماجه من حديث نس وزاد النسائي في عمل اليوم وليلة بعده قوله من المظهرين بحالكم اللهم وحده ذلك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك ولما كتم في المستدرک من حديث أبي سعيد وزاد كتب في ررق ثم طبع بطاع فلم يكسر الى دم القيامة واختلاف في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة لان الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن شعبة الا يحيى بن كثير قال المافظ ورواه أبو اسحق المزكي في الجزء الثاني بخبرج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرده عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم رجع الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال النووي في الاذكار حديث أبي سعيد هذا ضعيف الا انه موقوف ومرفوعا قال المافظ أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله رجال الصحيحين فلامعني لحكمه عليه باضة علف والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم بم يقال عند غسل الوجه اللهم يفضو وحى الخ

كما يبيع نسوة من المنصار على ان لا يخرن وبابيع ناسا من فقراء المهاجرين على ان لا يسهنوا الناسا. أفكان أحدهم يسهن سروضه فيمنزل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحد رواه ابن ماجه في سننه وقد انطقت به الكتب اعز يز كما قال تعالى ان الذين يابعدونك انما يريدون الله وليد الله فوق أيديهم فمن تكث فأنما يكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فليس يؤتيه اجرا عنيما وقوله تعالى اذا جاءك المؤمنات يابعدنك الآية ومحمد لا شك فيه ولا شبهة به ادلت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل على سبيل العبادة والاحتساب بشأه فانه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بنى الله صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة لله في أرضه وعلما به نزل الله ناهي من القرآن والحكمة معلما للكتاب والسنة هزك لامة فباعه له على جهة الخلافة كن سنة لخلفاء وما فعله على جهة كونه معلما للكتاب والحكمة ومزكا للامة كن سنة لعلماء الراضين وهذا صحيح البخاري شاهد على انه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على من يرضع بمبايعته والتصح لكل مسلم وأنه يبيع قوم من الانصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويتولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الامراء والملوك بالدوا لانكار الى غير ذلك وكل ذلك من باب التزكية ولا امر

بالمعروف والنهي عن المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بجبل

التنبيه ومنها بيعة الهجرة  
وحيثما كانت بيعة التوثيق في  
الجهاد وكانت بيعة الاسلام  
متروكة في زمن الخلفاء أما في  
زمن الراشدين منهم فلان دخول  
الناس في الاسلام في أيامهم  
كان غالباً بالقهر والسيف  
لأنه لا يأتى إلا بالظفر واطهار البرهان ولا  
طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم  
فلاهم كانوا في الاكثر ظلمة فسنة  
لاهم عون وكذلك بيعة التمسك  
بجبل التنقيب كانت متروكة  
أما في زمان الخلفاء الراشدين  
فلا كثرة الصحابة الذين استناروا  
بصحبة النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وتأدبوا في حضرة فكأنوا  
لا يحتاجون الى بيعة الخلفاء  
وأما في زمن غيرهم فحقوقهم  
افتراق الكلمة وأن يظن بهم  
مبايعة الخلافة فتهدج الفتنة  
لما ندرس هذا في الخلفاء فتبرز  
أكابر العلماء والمشايع الفرصة  
وتعكوا بسنة البيعة وأما الذي  
اعتاده الصوفية من مبايعة  
المتصوفين ففقه ما يتقبل وما يرد  
ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب  
والسنة فما وافق منها الكتاب  
والسنة فهو الصواب وما خالفها  
فهو الخطأ والتهاب وانما هذه  
البيعة سنة وليست بواجبة  
لأن الناس يابعدوا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وتقرّبوا  
به الى الله تعالى ولم يدل دليل  
على تأييد تاركها ولم ينكر أحد

فقال الرافعي وغيره ورد به هذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال النووي في الروضة  
هذا الدعاء لأصله وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ روى فيه من  
طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً أو ردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه  
وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق  
السبيعي عن علي وفي اسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق  
أبي زرعة الراوي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه بإسناده الى علي ورواه ابن حبان في  
الضعفاء من حديث أنس فخر هذا وفيه عباد بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري  
أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بطوله واسناده واه ولكن روى عباد بن يحيى بن معين  
ونفي عنه الكذب أحمد بن حنبل وصدقه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدى  
ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية وكل حديث في اذكار الوضوء  
الذي يقال عليه فكذب مخلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولا علمه  
لأنه لا يثبت عنه غير التسمية في أوله وقوله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين  
في آخره

#### \*(باب الموائد في الوضوء)\*

(عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه ملعة قدر الدرهم لم يصم الماء فأمره رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعيد الوضوء واه أحد وأبو داود وزاد واصلاة قال الاثر  
قلت لا جد هذا اسناده جيد قال جيد وعن عمر بن الخطاب ان رجلاً لا يؤضأ فترك  
موضع ظهره على قدميه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك  
قال فرجع فتوضأ ثم صلى رواه أحمد ومسلم ولم يذكر في فتاوى الحديث الاول أعلاه المنذرى  
ببقية بن الوليد وقال عن يحيى وهو ضعيف اذا عمن لتدائسه وفي المستدرک تصریح  
بقية بالحديث وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان  
البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فوصله وجهالة الصحابي غير قاطعة وتسام كلام الاثر وبقية الكلام على  
الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك  
الباب أيضاً وفي الباب عن أنس مرفوعاً عن أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة  
والدارقطني وقد تقدم لفظه هنالك أيضاً والحديث الاول يدل على وجوب إعادة الوضوء  
من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على  
وجوب إعادة لانه أمره ببقية بالاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل  
ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بشي من الاحسان فالحديث الاول

الكنية لباطنة وازالة لذائل  
والكتاب الحامية متعبدا بظاهر  
التسري الكريم والحديث  
الشريف ومن لم يكن عالما بها  
علاجه جرحا لم يتصور منه  
ذلك اذ قد انقضت كلمة الميثاق  
على أن يتكلم على الناس من  
كتب الحديث وقرأ القرآن  
رأيه اعدالة رلتقوى  
وسدق رفسه فيجب أن  
يكون حجة بان الكتاب غير مصر  
على الصلح ثم ما شأنا أن يكون  
زاهدا في الدنيا راعيا في الآخرة  
موظبا على الطاعات فوكدة  
وذلك في سورة المدكورة في  
صحاح الاحاديث وموظبا على ما  
قلب الله سبحانه ريعه  
ياون أمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر متعبدا برأيه لا معنة  
يسر له رأى وهو أمر مد مررأه  
وقل لم يعقد عليه في كماله  
بأمر به وينهى عنه قدرته على  
من ترضون في ذلك بصواب  
البيعة خامسة أن يكون صاحب  
علم بالكتاب والسنة واتباع  
بهم دهر اطويلا وأخذهم  
اعلم بظاهر وانوار البص  
والكمينة وهذا الانسنة له  
بحر بأن الرجل لا يطلع اذ  
رأى المنقلب ولا يشترط في ذلك  
دهوراه كرمات رخو رق  
معدات ولا ترك الاكتساب  
لان كمال معرفة الجاهل  
لان ط الكمال والشاخصان

يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة لان الامر بالاعادة للوضوء كمال الاخلال بها  
بترك التعمية وهو لاوزاعي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني  
وحديث انس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم العترة وأبو حنيفة  
والشافعي في قول له والتمسك للوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله  
عليه وسلم نوه على الزلاء قال هذا وضوء يقبل الله الصلاة الابه أظهر من التمسك بها  
ذكر المصنف في الباب لولا انه غير صالح الاحتجاج كما عرفناك في شرح حديث عثمان  
لا سيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الابه وقد روى باللفظ هذا الذي افترض الله عليه  
بعد أن توضح أمره ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث  
رااه مكره ضعيف وقول مرة لأصل له وامتنع من قراءته ورواه الدارقطني في غرائب  
مالك قال اسلفا لم يرو مالا قد ورد باللفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره أخرجه ابن  
الساكن في صحيحه من حديث أنس وقد اجيب عن الحديث على تسليم صلاحيته  
للاحتجاج بالاشارة هي الى ذات الفعل مجردة عن الهيئته والزمان والالزم وجوبها  
ولم يقل بأحد

• (باب جواز الموالاة في الوضوء) •

عن غير ذلك مع أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وأنه ذهب  
لحاجة له راعيا مقبلا يحمل ينسب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه  
رمسح عن حبين أخرجه الحديث تنقلا عليه باللفظ كمت مع النبي صلى الله عليه وآله  
وروى في قدره بامعة تخذ دوة فخذتها ثم خرجت بعد انطلق حتى توارى عن  
حتى قدى حجه ثم جاء عليه حجة شامية ضيئة الكمين مذهب يخرج يده من كفا  
وضا فخرج يده من أسافلها فصبت عليه فتوضأ وضوء الله صلاة ثم مسح على خفيه  
الحديث يدل على جواز الاستعانة بغير في الوضوء وقد قال بكراهته العترة النقهة  
قال في الخبر ان ابن جبراج عا ذهبوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال  
اعز الى وغيره من أصحاب الشافعي انه انما استعان بالجلض في الكمين وانكره ابن  
الاصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة مطلقا لانه غسل وجهه أيضا وهو يصب  
عليه وذكر بعض النقاد ان الاستعانة كانت بالسفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة قال  
الافظ في تحريض وفيه نظر واستدل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه  
وسلم اعمروا قدرا يصب الماء على يديه انما الاستعانة في وضوء باحد قال النووي  
في شرح لمذهب هذا الحديث باطل لأصل له وقد أخرجه البزار وأبو يعلى في مسنده  
من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عقبه بن علقمة والنضر ضعيف مجهول  
يحتاج به قال عثمان الدارمي قال لابن معين النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه  
ابن أبي معشر تعرفه قال هؤلاء حاله الخطب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

واذا تقررا! هذا عرفت ما هو صاف مما هو كره فإني قد بينت عليه ولا تفتت الى ١٧١ غير ما ذكرنا والله التوفيق وحديث

الباب رجال اسناده كلهم  
شيوخون وفيه الحديث  
والاخبار والعنعنة وفيه رواية  
قاص عن قاض أبو ادريس  
وعباد ورواية من رآه عليه  
الصلوات والسلام عن رآه لان  
أبا ادريس له رؤية واخرجه  
البخاري أيضا في المغازي  
والاحكام وفي وفود الانصار وفي  
الحدود ومسلم في الحدود أيضا  
والترمذي والنسائي وأما ظاهرهم  
مختلفة (عن أبي سعيد) سعد  
ابن مالك بن سنان الخزازي  
النضاري (الحدري) بضم الخاء  
وسكون الدال نسبة الى خذرة  
جده الاعلى أو بطن المتوفى  
بالمدينة سنة أربع وستين أو  
أربع وسبعين وله في البخاري  
سنة وستون حديثا زاد في رواية  
أبي ذر (رضي الله عنه) انه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه  
واله (وسلم يوشك) بكسر الميم  
وفتحها الغم رديثة وهي من أفعال  
المقاربة أي يقرب (أن يكون خير  
مال المسلم غنما) الغنم اسم مؤنث  
موضوع للجنس (يتبعها)  
بالتشديد من اتبع اتباعا ويجوز  
من تبع يتبع أي يتبع بالغنم  
(شعف) بفتح شين جمع شعفة  
بالتحريك أي رزق (الجمال  
ومواقع) بكسر القاف أي  
مواضع نزول (القطر) أي المطر  
والمراد بذلك بطون الاودية  
والصغرى خصها بالذكر لانهم

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الى أحد أخرجه ابن ماجه والدارقطني  
وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف وثبت انه صلى الله عليه وسلم استعان باسامة بن زيد  
في صب الماء على يديه في الصحيحين وانه استعان بالربيع بنت معوذ في صب الماء على  
يديه أخرجه الدارمي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثها وعزاه ابن الصلاح الى أبي  
داود والترمذي قال الحافظ وائس في رواية أبي داود الا أنها أحضرت له الماء حسب  
وأما الترمذي فلم يتعرض فيه للامام بالكلية نعم في المستدرک انها صبت على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم الماء فتوضأ وقال لها الكبي فسكيت وروى ابن ماجه عن أم  
عياش أنها قالت كنت أؤضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعة وهو قاعد قال  
الحافظ واسناده ضعيف واستعان في الصب بصقوان بن عسال وسيأتي وغاية ما في هذه  
الاحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت انه يجمع على جواره وانه لا كراهة  
فيه انما النزاع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء والاحاديث التي فيها ذكر  
عدم الاستعانة لاشك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل  
غسل أعضاء وضوئه الى أحد وكذلك لم يأت من أنواله ما يدل على جواز ذلك بل فيها أمر  
المعلمين بأن يغسلوا وكل أحد منأما وربما الوضوء فمن قال انه يجرى عن المكلف نيابة غيره  
في هذا الواجب فعليه الدليل فالظاهر ما ذهبت اليه الطاهرية من عدم الاجزاء وليس  
المسلوب مجرد الاثر قال بعضهم بل ملاحظة لتأثير في الامور التكليفية أمر لا بد منه  
لا يرتفع الطلب لشيء بذات قاض بلزوم ايجاد هاله وقيامه به الفة وشرعا الدليل يدل  
على عدم اللزوم فما وجد من ذلك مخالفا لهذه الكلية فلذلك (وعن صقوان بن عسال  
قال صببت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السحر والخضر في الوضوء رواه ابن ماجه)  
الحديث أخرجه البخاري في تاريخ الكبير قال الحافظ وفيه ضعف قلت واعل وجد  
الضعف كونه في اسناده حذيفة بن أبي حذيفة وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير  
في الصب وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله

#### \* (باب المنديل بعد الوضوء والغسل) \*

(عن قيس بن سعد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فامر له سعد  
بغسل فوضعه فاغتسل ثم ناوله ملحمة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رواه أحمد  
وابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالتمس فيها حتى روى أثر الورس على عكته ولفظ  
ابن ماجه فكأنه أنظر الى أثر الورس على عكته وأخرجه أيضا الدارقطني في عمل اليوم  
والليلة قال الحافظ واختلف في وصله وارسله ورجال اسناد أبي وادرجال الصحيح  
وصرح فيه الوليد بالسماع ومع ذلك فذكره النووي في الخلاصة في فصل الصل الضعيف  
والحديث يدل على عدم كراهة التشبه وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان  
والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث وقال عمر وابن أبي ليني والامام يحيى والهادوية بكره

مظان المارعي (بشر) أي طاب كونه يرب (بدينه) أي بسببه أو مع دينه (من القتن) ابتداء ثيابه أو جنسية أو تبعية ثيابه والاول أولى



أى بشر منها طلبا لسلامته لانه قد دنيوى ١٧٢ قاله زلة عند النشئة ممدوحة الالقادى على ازالها تقبب الخلطة عيناً أو

كذابة بحسب الحال والامكان  
 رختلف فيها عند عدمها فذهب  
 الشافعى فنضلى الصعبة لتعلمه  
 وتعلمه وعبادته وادبه وتحسين  
 خفيه بحله واحتمال رتاضع  
 ومعرفة احكام لازمة وتكثير  
 موار المسلمين وعبادة مريضهم  
 وتشجيع جوارتهم وحضور الجمعة  
 والجماعات واختار آخرون العزلة  
 لسلامة المحقة وليعمل بماء  
 وبأنس بدوام ذكره بالصعبة  
 والعزلة كمال المراءىم تجب العزلة  
 انقيسه لمسلم دينه بالصعبة  
 وتجب الصعبة لمن عرف الحق  
 فاتبعه وابطال فجنبه  
 ويجب على من جهل ذلك يتعلمه  
 قد واختر الصعبة والعزلة  
 تدارتان بحسب الاشخاص  
 والاحوال فممن من تصح له  
 الصعبة ومنهم من تنبى له العزلة  
 وسكن رغبة هو مواليها واستاد  
 رجل هذا الحديث كهم مدبرون  
 وفيه صحابي ابن صحابي وهو من  
 أفراد بخارى عن مسلم وفرد  
 رواه البخارى أيضا في الفتن  
 ولفاف وعلامات النبوة وكتاب  
 الفتن أبقى المواضع به وكلام  
 حافظ عليه مستوفى هنا فى  
 فتح البارى وأخرجه أبو داود  
 وابن سني (عن عائشة) م  
 المؤمنين (رضي الله عنها) قالت  
 كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذا أمرهم أى الناس  
 بعد (أمرهم) كذا فى معظم  
 الرايات ورقي فى بعضها أمرهم مرة واحدة (من الاعمال بما) وفى رواية أبى الوقت ما (يطبقون) للمساير

واسد لواء رواه ابن شاهين فى النسخ والمنسوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمندى بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا على ولا ابن  
 مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف فى الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت  
 كان النبى صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء وفيه أبو داود وهو ضعيف  
 وقال الترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه نهي وأخرجه الحاكم  
 وأخرج الترمذى من حديث معاذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح  
 وجهه بطرف ثوبه قال الحافظ واسناده ضعيف وفى الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه  
 قال ابن أبي حاتم وروى عن أنس ولا يثبت ان يكون مسندا ورواه البيهقى عن أنس عن  
 أبى بكر وقال المحفوظ المرسل وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على أنس والخطيب مرفوعا  
 كلاهما من طريقين ثبت عن رزيق عن أنس وفى الباب حديث اذا توضأتم فلا تنفضوا  
 ايديكم فانما امر روح الشيطان ذكره ابن أبي حاتم فى كتاب العلم من حديث البخارى بن  
 عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد فى أوله اذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء ورواه  
 ابن حبان فى الضعفاء فى ترجمة البخارى بن عبيد وقال لا يحل الاحتجاج به ولم ينفرد به  
 البخارى فقد رواه ابن طاهر فى صفوة الصوف من طريق بن أبى السرى وقال ابن  
 الصلاح لم أجده الا فى جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلا وتبعه النووى قوله بغسل  
 بضم العين اسم للماء الذى يعتسل به ذكره فى النهاية قوله ملحنة بكسر الميم

• (أبواب المسح على الخفين) •

\* (باب فى شرعيته) \*

(عن جرير نه بل ثم توضأ ومسح على خفيه فقبل له تهل هكذا قال نعم رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يحجبهم هذا الحديث  
 لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وزاد فقال جرير لما  
 سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسلمت الا بعد المائدة وكذلك رواه الترمذى  
 من طريق شمر بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعددها فقال جرير ما أسلمت الا  
 بعد المائدة وعند الطبرانى من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان فى حجة الوداع قال  
 الترمذى هذا حديث مفسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبى صلى  
 الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء لاقى فى المائدة فيكون منسوخا  
 والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال  
 ليس فى المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد  
 روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا  
 عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه باثباته وقد أشار الشافعى فى الامالى  
 انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الا ان قولان الجواز مطلقا ثانيا هما

الدوام عليه بغير العمل مادام عليه صاحب به وان قل ولا يخفى أن البكرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقسط في صورة

للمسافر دون المقيم وعن ابن نافع في المسوطة ان ما كانما كان يتوقف فيه في خاصة  
نفسه مع افتائه بالحوار قال ابن انذر اختلف العلماء ايها افضل المسح على الخفين  
أوزعهما وغسل القدمين والذي اختاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل  
البدع من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه الخالفون من السنن أفضل  
من تركها انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسح على الخفين خلافا لا يحصور  
من الصحابة قال الحسن حدثني سيعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين اخرجه عنه ابن أبي شيبه قال الحافظ  
في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم روايته  
لخاويزو الثمانين منهم العشرة وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعا  
وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحمد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن منذر  
أصحاه من رواه في تركه فكانوا ثمانين صحابيا وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما من  
جماعة وقد نسب القول بجمع الخفين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك وماروى  
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من انكار المسح فقال ابن عبد البر لا يثبت قال أحمد  
لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة  
القول بالمسح وما أخرجه ابن أبي شيبه عن علي أنه قال سبق الكتاب الخفين فهو منه  
وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وماروى عن  
عائشة أمهات قالت لأن أنقطع رجلى أحب الى من أن أصبح عليهما ما دهم محمد بن هاجر  
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الأمير الحسين في الشفاء فيها  
لمراجعة الطويلة بين علي وعمر واستشهاد علي لاثنتين وعشرين من الصحابة شهدوا  
بان المسح كان قبل المائدة فقال ابن بهران لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث  
وبدل لعدم صحته عند الثمنا أن الامام المهدي نسب القول بجمع الخفين في البحر الى علي  
عليه السلام وذهبت العترة جميعا والامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى  
أنه لا يجزى المسح عن غسل الرجلين واسندوا بآية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان  
عليه واغسل رجلك وليذكر المسح وقوله بعد غسلها لا يقبل الله الصلاة من دونه وقوله  
ويل للاعقاب من النار قالوا والاخبار بجمع الخفين منسوخة بالمائدة وأجيب عن  
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعدها كما في حديث جرير المذكور  
في الباب وأما حديث واغسل رجلك فغاية ما فيه الامر بالغسل وليس فيه ما يشعر  
بالعصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصا بحديث المسح المتواتر وأما حديث  
لا يقبل الله الصلاة بدونه فلا ينتهض للاحتجاج به فكيف يصلح لمعارضته الاحاديث  
المتواترة مع انما لم يجد به هذا اللفظ من وجه معتد به وأما حديث ويل للاعقاب من النار

ناقض المبدأ فامرهم الثانية  
جوابه اول الشبهة الثانية قوله  
(قالوا بالناسك كهيئة من) بفتح  
الهـ أى ليس حالنا كذلك وغير  
بأنه يمتنع كذا وقال الكرمانى  
أهية الحالة والصورة وليس  
المردنى تشبيه ذواتهم بحالته  
عليه السلام فزيد من تأويل  
في أحد الظرفين فتبديل المراد  
من هيئة ترك ذلك أى كذا تلك أو  
كنفسك (يا رسول الله ناله)  
تعالى رقة ذلك ما تقدم من ذلك  
وما أخرجه (معه المعنى رآه أعلم  
أى حال ينسبك وبين الذوب فذا  
تأني الان اعترى استرشدوا ما بين  
العبد والذنب رما بغير الذنب  
وعسوة فلا تلتق بالانبياء الارل  
وامهم اثنى وله ابر ما يرى رقا  
غيره لم أره من ترك لادنى  
والأفضل بالعدول الى العاصل  
وترك لأفضل كانه ذنب بالحيلة  
قدرة الانبياء عليهم السلام  
(في غضب حتى يعترف) بالنسبة  
المضارع والمراد منه الحال وفى  
بعض النسخ فعنبت حتى عرف  
(الغضب) بالرفع (في وجهه)  
الكرام (ثم يقول ان اتقاكم  
واعلمكم بالله) عز وجل (انا)  
كلمهم قالوا أنت مغفور لك  
لاحتجاج الى عمل ومع ذلك تواظب  
على الاعمال فكيف بنامع كثرة  
ذوبنا فرد عليهم بقوله أنا أولى  
بالعمل لان اتقاكم واعلمكم وأشار  
بالاول الى كماله بالقوة العلمية  
وبالثانى الى القوة العلمية ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على مخاطبين فيما ذكر وليس هو منهم قطعا وقد قدق بشرط استعمال

المرد لتوصيفه كمن اشترط  
 داره ريجوز في هذا المعون  
 تيمنه لي جماعة هو أحدهم  
 فهو يينا عليه لصلاة واسم  
 أسس قريش وان تضيئه الى  
 جماعة من جسده ليس داخل  
 فيه نحو يوسف أحسن اخوة  
 ر تضيئه الى غير جماعة و  
 لا ر عه رأت أعز من سوه  
 وهو مختصر ببعدها دلالة  
 مسكنه ومنشؤه هذا الحديث  
 كما أنه اذا انفرد من أفراد لمص  
 وهو من غير تضيئه لا عربي  
 الامم هذا ترجمه وهو مشهور  
 من هذه في مدحهم من حديثه  
 من أبيه من عتشة وروى عنه  
 حله ما يبرجاري روه في ركوني  
 في هذا الحديث فو قد الاول  
 ان روه صاحبه ترقى صاحبه  
 في روه صاحبه من روه  
 الدرجات روه الخدييات لانه  
 صلى الله عليه وآله وسه في فكر  
 عليهم استدلالهم ولان عليا لهم  
 من هذه الجهة بل من جهة  
 الاخرى انه اية ان اهله  
 بلغ العتبة في اعبادة وقرآنه  
 ذلك دعى له المواظبة عليها  
 سبقاء للمعصية والزيادة بها  
 بال شكر عليها الثائفة الزوق  
 عند محد الشارح من عتبة  
 رخصة واعتقاد ان الاحد  
 لا رفق لار فو لشمره أولى من  
 لشي خالفه الرابع من  
 في من عتبة التحد

وهو وعيد لمن مسجرجليه ولم يعاملها ولم يرد في المسح على الخنفر فان قلت هو عام فلا  
 يتصر على السبب قلت لان سلم شمله ان مسح على الخنفر فانه يدع رجسه كله ولا يدع  
 العقب فقط سلماء حديث المسح على الخنفر محصاة للماسح من ذلك الوعيد وأما دعوى  
 انه جواب ان الآية عامة أو مطلقة باعتبار حالي ليس الخنفر وعدمه فتكون  
 حديث الخنفرين محصاة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقر في الاصول رجحان القول ببناء  
 العام على الخاص مطلقا وأما من يذهب الى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك الابعاد  
 تصحيح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها وحديث ج بر نص في موضع النزاع  
 رات مسح في ج بر بأنه فارق عليا عن ذوق فنه لم ينفارقه وانما احتبس عنه بعد ارساله الى  
 معاريفه عد ر على أنه قد نقول ان امام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الاجماع على قبول  
 رواية فسق انوار في عواصمه وقواصمه من غير طرق ونقل الاجماع أيضا من  
 صرق كابر تمة آل وأتباعهم على قبول رواية الصحابة قبل الفتنه وبعدها  
 ولا يفرح الى الخنفر عن حديث المسح بالقدح في ذلك الصحابي الجليل بذات  
 لمرم لم يقبل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الاسلام وصرح الحافظ  
 في الفخر بأية المائدة زلت في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وسه ياتي  
 كن في غزوة تمولك وتمولك متأخرة بالاتفاق وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث  
 مغيرة في غزوة تمولك وقد ذكر ابرار ان حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم  
 ان في المنة منعا من دعوى النسخ لم يفته له أحد في ما علمت وهو أن الوضوء ثابت  
 بر نزول المائدة به اتفاق فان كان المسح على الخنفر ثابتا قبل نزولها فو روه  
 يقتض بر أحد الامر بر اعنى العمل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ  
 المسح على الخنفر لاسيما اذا صح ما قاله البعض من أن قراء الجهر في قوله في الآية  
 وأرجحه مراد به المسح الخنفر وما اذا كان المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسخ  
 قطع بممكن أن يثبت على التفسير الاول ان الامر بالغسل ليس نهي عن ضده والمسح  
 على الخنفر من أخذ الغسل المأمور به لكن كون الامر بالشئ نهي عن ضده محال  
 زاع وخلاف وكذلك كون المسح على الخنفر ضد الغسل وما دن به هذه المثابة حقيق  
 بال لا يعمل عليه لاسيما في ابدال مثل هذه السخنة التي سطعت أنوار شمسها في سماء  
 اشريعة المصهرة والعتبة الكور في هذه المسألة نسبة القول بعدم اجزاء المسح  
 على الخنفر الى جميع العترة لمصهرة كما فعله الامام المهدي في البحر واكمه من خطب  
 بان امامهم وسه هم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب من القائلين بالمسح على الخنفرين  
 وأيضا هو اجماع ظني وقد صرح جماعة من الامة منهم الامام يحيى بن حزمة بأنها تجوز  
 لحدائمه وأيضا فالحجة اجماع جميعهم وقد تفرقوا في البسيطة وسكنوا الاقاليم المتباعدة  
 عنذهب كل واحد منهم عنذهب أهله فمعرفة اجماعهم في جانب التعمد وأيضا

رلاظهر البقي الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطالبهم ١٧٥ الازيد من الخير السادسة مشروعية

اعضد عند مخالفة الامر  
السريع ولا كاد على احاذق  
المتأمل انهم المعنى ان اقصر  
في انهم تحريره الى عى التيقظ  
سابعة جواز تحدث امره  
بما فيه من فضل بحسب الحاجة  
للا عند امر من من المباشرة  
والعاطف الثامنة بيان ان  
لرسول الله صلى الله عليه وآله  
رسلم رتبة لكل الانسان له  
منصبة في الحكمين العلمية  
والعملية وقد اشار الى الاولى  
بدولة علمكم والى الثانية بتقونه  
انما كم ووقع عند أبي نعيم  
بربادلام الكيد وفي رواية أبي  
اسامة عند الاسماعيلي والله ان  
أبركم واقفا كم نأوي عن أبي سعيد  
اعدرى رضى الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم انه  
(قال يدخل اهل الجنة الجنة أى  
فيها غير بالمضارع لغاها من  
بين الاستقبال المتعدي للعلم  
التحذير وقوع الادخال (ر) يدخل  
(اهل النار النار) بعد دخولهم  
فيها (رسول الله تعالى) وفي رواية  
عز وجل لللائحة (أخرجوا)  
أس من الاحراج زاد في رواية  
أ. صلي من النار (من) أى الذى  
(كان في قلبه) زيادة عن أصل  
التوحيد (مثقال حبة) فتح الحاء  
المهملة ويشهد لهذا قوله أخرجوا  
من النار من قال لا اله الا الله وعمل  
من الخير ما يزن كذا أى مقدار  
حبة حاصلة (من خردل) حاصل

لا يحق على المنصف ما ورد على اجماع الامة من الايرات التي يرد بها ادنى من مض معها  
للحجة بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء حجة الاعم يستلزم انتفاء حجة الاخص والمصحح  
شروط وصفات وفي وقته اختلاف وسيد ذكر المنصف رحمه الله جميع ذلك والخلف  
نعل من ادم يغطي الكعبيين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه والجورب أكبر من

الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعد حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
يسبح على الخفي وان ابن عمر سال عن ذلك عمر فقال نعم اذا حدثك سعد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم شيا فلا تسأل عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد)  
الحديث أخرجه أحمد أيضا من طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن أبي  
وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين توضع أفا نكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال  
لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كنا  
ونحن مع نبينا نسمع على خفافنا لا نرى بذلك بأسا قولا فلا تسأل عنه غيره قال الحافظ فيه  
دليل على أن المنصنات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن  
التي اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الاشخاص المتعددة وقد تنبه العلم عند البعض  
دون البعض وعلى ان عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف عما كان عند  
توعد ريبه في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الصحبة قديم في علمه  
الاور الخليله في الشرع ما يطالع عليه غيره لان ابن عمر نكر المسح على الخفين مع غيره  
صحبه وكثرة روايته وقد روى القصة في الموطأ أيضا الحديث يدل على المسح على الخفين  
وقد تقدم الكلام عليه في الاى قبله (و بن المعيرة بن عبد الله قال كتب مع النبي صلى الله  
عليه وسلم في سفر فقدمي حاجته ثم وصا ومسح على حذيه لما يارسول الله أنه سئلت قال بر

أنت نسيت بهذا امرني ربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود ودوال الحسن البصري روى  
المسح بعون نفسه فعلا منه وقولا) الحديث اسناده صحيح ولم ينسكهم عليه أبو داود ودوال  
المذموم في تحريج السنن ولا غيره ما وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هذبة بن خالد عن  
هـام عن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن أوفى كلاهما عن المغيرة وفي رواية أبي عيا  
الرملي عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال  
الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع عما بعة زرارة وقد تقدم الكلام عليه في  
اول الباب

\* (باب المسح على الموقبين وعلى الجوربين والنعلين جميعا) \*

(عن بلان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الموقبين والخمار رواه أحمد  
ولابي داود كان يخرج يقضي حاجته فأتته بالماء فيمضو ويصيح على عمامته وموقفه  
واسعيد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
امسحوا على النصف والموق وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من إيمان) بالتمسك بلي في يد التقاليد والآلهة المتبررة انتفاء البر على ما يكفي لال لال إيمان به ضرورة ان يجب الايمان به

مختلفة علم من عرف الشرح ان المراد ١٧٦ الايمان الحقيقية للمعهودة وفي رواية الاصل والحوى والمستقلى من

الايمان بالتعريف ثم ان المراد  
بتوابعه من خردل لتقبل  
فيكون عبارات المعرفة لاني لوزن  
حقيقة لان الايمان ليس بجسم  
فيه صفة الوزن وسكيل يمكن  
ميشكر من المعقول قد يرد الى  
عبد محسوس ليعلم ويشبه به  
لعل قوله خطائي والتحقق فيه  
ان يجعل عمر العبد وهو عرض  
في جسم على مقدار العمل عند  
العمل في ثمره كبحر حبه في قوله  
ركز في قلبه من الخير من زبرة  
أوتنخل الاعمال بجوهر فتجمل  
في كفة حسنة جوهريه  
منزلة وفي كفة السيئات  
جوهريه سود مظلمة ووزون  
الذواتهم وما ثبت من أمور  
الآخرة بالشرح لدخل لعل  
فيه وفي رواية خردل من خبر  
وفي حديث لرد على المرجئة  
ما تضمنه من بيان ضرر المعاصي  
مع الايمان على المقابلة قال  
ان المعاصي موجبة لغسل  
في النار وقد استنبط الغزالي  
من هذا الحديث نجاة من ادين  
بالايمان وحال بينه وبين المظنونة  
انوت قول وأما من قدر على النطق  
ولم يشهد حتى مات مع ايقانه  
بالايمان بما به فيجتمعل ان يكون  
امتناعه منه بمنزلة امتناعه عن  
الصلاة فلا يخلف في النار ويقتل  
خلافه ورجح غيره الثاني فيحتاج  
الى تأويل قوله في قلبه في قوله  
فيه منقول تقديره منضمما الى  
التعاقب مع القدرة عليه ومنشأ

بعضهم على الجور بين وانهم لم يروا الخمسة الا التناقى وصححه الترمذى حديث  
بال اخرجه ايضا الترمذى والطبراني وأخرجه الضياء في المختارة بالنظر لاول وحديث  
المغيرة قال أبو داود كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن  
المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال أبو داود ومصح على الجور بين  
على بن أبي طالب ابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو امامة وسهل بن سعد  
وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث  
عربي موسى الاشعري وليس بالمتصل ولا بالقوى ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وانما  
قال أبو داود انه ليس بمتصل لانه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى قال البيهقي  
لم يثبت سماعه من ابي موسى وانما قال ليس بالقوى لان في اسناده عيسى بن سنان ضعيف  
يخرج به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي وارس بن أبي  
أوس عند أبي داود وانما انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على نعليه وعلى  
ابن أبي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصغار وعن أنس عند البيهقي والحديث  
بجميع رواياته يدل على جواز المسح على الوقيين وهما ضرب من الخفاف قاله ابن سيده  
والزهري وهو مقطوع الساقين قاله في الضياء وقال الجوهري الموق الذي يلبس فوق  
الخف قيل وهو عربي رقيق فارسي معرب وعلى جواز المسح على النجار وهو العمامة كما  
قاله النووي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز  
المسح على الصيف وهو أيضا النجار قاله في الضياء وعلى جواز المسح على الجورب وهو  
نفاقة الرجل قاله في الضياء والقماموس وقد تقدم انه الخف الكبير وقد قال بجواز  
المسح عليه من ذكره أبو داود من الصحابة وزاد ابن سيده الناس في شرح لترمذى عبد  
نهر بن عمر وسعد بن أبي وقاص وابو مسعود البصري عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب  
ابن ابي عمير المسح على الخفين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على النعلين قيل  
وانما يجوز على النعلين اذا لبسهما فوق الجوربين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجوربين  
الا أن يكونا نعلين يمكن متابعة المشي فيهما

\* (باب شترط اظهارة قبل الابس) \*

عن معاوية بن شعبة قال كنت مع ابي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافترغت  
عليه من الادوية فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهوى بيت لا نزع خفيه  
وقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما مائة مرة على ابي داود وع الخفين فاني  
أدخلت التمدنين الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبة قال قلنا  
يا رسول الله امسح احدنا على الخفين قال نعم اذا دخلهما وهما طاهرتان روى الحميدي  
في مسنده حديث المغيرة ورد بالفاظ في الصحيحين وغيرهما هذا الحديث قد ذكرنا فيما  
سلف أنه رواه متون صحاحها كما صرح به البزار وانه في غزوة تبوك وهي بعد المسألة

بالاتفاق

لا تخلف بين الخلاف في ان النطق بالايمان شرط فلا يتم الايمان الا به

وهو مذهب جمهور المحققين وهو احتياط الشيخ أبي منصور والنصوص معاصرة بذلك قاله المحقق التفتازاني (فيخرجون منها) أي من المار حال كونهم (قد اسودوا) أي صاروا سودا كالجم من تأثير النار (فيلاقون) من باب اللفعول (في نهر الحيا) بالقةصر كريمة وغيرها أي المطر وبه جزم الخطابي (أو الحيا) وهو النهر الذي من غمس فيه حي ورواية الاصيلي الحيا بالماء ولا وجه له والمعنى على الاولى لان المراد كل ما تحصل به الحياة وبالمطر تحصل حياة الزرع والنبات بخلاف النبال فان معناه الخلل ولا يخفى بعده عن المعنى المراد فيفتون) ثانيا (كما تنبت الحبة) بكسر الحاء وتشديد الباء أي كنبات بزراعتها قال للجنس أو للعهد والمراد البتة الحقاء لانها تنبت سريرا قال أبو المعالي الحبة بالكسر بزور الصمراء مما ليس بقوة والحب هو الحنطة والشعير واحدها حبة بالفتح أيضا وانما افترقا في الجمع (في جانب السيل) لم تر خطاب لكل من يتأق منه الرؤية (اسم الترح) حال كونها (صغرا) نسر الناظرين وحال كونها (ماتوية) أي منعطفة مثنية وهذا مما يزيد الراحين حسنا باعتزازه وقلة فائقه من حيث الامراع والحسن

بالاتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة قوله ثم أهويت أي مددت يدي قال الاصمعي أهويت بالثني إذ أو مأت به وقال غيره أهويت قصدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الاهواء الامالة قوله فاني أدخلتهما طاهرتين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعليقه عدم النزاع بأدخالهما طاهرتين وهو مقتضى ان ادخالهما غير طاهرتين يقتضي النزاع وقد ذهب الى ذلك الشافعي ومالك وأحمد واسحق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو نوري وداود يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته بالجهور ورجلوا الطهارة على الشرعية ولفهم داود فقال المراد اذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدل به على ان اكمال الطهارة فيما شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخلف لم يجز المسح سرح بذلك النووي وغيره قال في الفتح عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني ومطوف وابن المنذر وغيرهم انه يجزئ المسح اذا غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم الاخرى لصديق انه أدخل كلا من رجله الخلف وهي طاهرة وتقع بآن الحكم المرتب على التسمية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان احتمال اق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تتبعه حتى يصرح بأنه لا يمنع ان يعبر بهما العارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة قال بل ربما يدعى انه طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما نعم من روى فاني أدخلتهما طاهرتين قديم كبروايته هذا القائل من حيث ان قوله أدخلتهما يقتضي كل واحدة منهما فقولوه طاهرتان يصير حالا من كل واحدة فيكون التقدير أدخلت كل واحدة منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نوضا ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلين لم تغسلهما قال اني أدخلتهما وهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمر نايعة النبي صلى الله عليه وسلم أن تمسح على الخفين اذا فخن أدخلتهما على طهر ثلاثا اذا سافرا ويوما وليلة اذا أقاما ولا تغسلهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا تخلعهما الا من جنابة رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في اسناده رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهه والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والترمذي وابن خزيمة وصحاه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وحكى الترمذي عن البخاري انه حديث حسن ومداره على عاصم بن أبي النجود وهو صدوق سي الحفظ وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين فاسأله ابن منده والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الايام للمسافر واليوم والليله للمقيم وقد اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن اس

بضافي لايمان وهو من عولى  
 الجارى على مـ لم بدرجة  
 أخرجه انساق أيضا وليس  
 دوفى الموط وهو هنا فاعه من  
 حديث الطويل (وعنه) أى  
 رأى عبد الله بن مالك الخدرى  
 رضى الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله (وسلمنا)  
 بغيرهم (أنا ثم رأيت الناس)  
 من رؤيا الحلية على لاظهر أو  
 من الرؤيا البصرية (يعرضون  
 على) أى يظهر روى (وعليهم  
 قص) بضم الاو اين جمع قصص  
 والواو لعل (منها) أى من  
 القصص (ما) أى الذى (يلغ  
 التلى) بضم التاء وكسر الل  
 وتـ مديد نيا جمع تدى يذك  
 وبؤث امرأة ورجل والحديث  
 يرد على من خصه به ولعل فقل  
 هذا يدعى انه أصح فى الحديث  
 مجازا وفى رواية أى ذر التلى  
 بفتح واـ كان الدال (ومنها) أى  
 من القصص (مادون ذلك) أى لم  
 يمل للتلى قصصه (وعرض على)  
 مبنيا للمفعول (عمر بن الخطاب)  
 رضى الله عنه (وعليه قصص  
 يجز أطوله (قالوا) أى العصابة  
 ولابن عـ كرفى نسخة قال أى  
 عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل  
 أبو بكر الصديق كما جاء فى التعبير  
 (فما قلت) أى عبرت (ذات  
 يا رسول الله قال) صلى الله عليه  
 وآله وسلم أوت (الدين)  
 والحديث يدل على فضـ له  
 الشاير يوق لكن لا يلزم منه أفصلية على الصديق ادا النسمة غير جاسرة ديجوز رابع وعلى تعدد المصير

خفيه وهو طاهر مسح ما بداهه والسافر والمقيم فى ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر بن  
 الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصرى وقال أبو حنيفة وأصحابه  
 والثورى والاوزاعى والحسن بن صالح بن حى والشافعى وأحمد بن حنبل وأصحق بن  
 راهويه وداود الطاهرى ومحمد بن جرير الطبرى بالتوقيت للمقيم يوما وإليه وللمسافر  
 ثلاثة أيام وإليه بن قال ابن سـيد الناصر فى شرح الترمذى وثبت التوقيت عن عمر بن  
 الخطاب وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وابن عباس وحـ ذينة والمغيرة وأبى زيد  
 الانصارى هؤلاء من الصحابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاسمى وعطاء  
 ابن أبى رباح والشعبى وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثرا التابعين  
 والنفهاء على ذلك وهو الاحوط عندى لان المسح ثبت بالتواتر واتفق عليه أهل السنة  
 والجماعة واطمأنات النفس الى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز المسح للمقيم أكثر  
 من خمس صلوات يوم وإليه ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام  
 وإليه قالوا لوجب على العالم أن يؤدى ثلاثة يمين والبقين الغسل حتى يجتمعوا على  
 المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق ليوم للمقيم اهـ وحديث الباب يدل  
 على ما قاله الآخرون ويرد مذهب الاو اين وكذلك حديث أبى بكر وحديث على وحديث  
 خزيمة بن ثابت الآتى فى هذا الكتاب وفى الباب أحاديث عن غيرهم ولعل متمسك أهل  
 لقول الاول ما أخرجه أبو داود من حديث أبى بن عمارة انه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم مسح على الخفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم  
 وما شئت وفى رواية حتى بلغ سبعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال  
 أبو داود وقد اختلف فى اسناده وليس بالقوى وقال البخارى نحوه وقال الامام أحمد  
 رحمه لا يعرفون وأخرجه الدارقطنى وقال هذا اسناد لا يثبت وفى اسناده ثلاثة مجاهيل  
 عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب  
 اختلافا كثيرا وقال ابن حبان استأخذ على اسناده خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت  
 وأيس له اسناده قائم وبلغ الجوز فانى فذكره فى الموضوعات وما كان بهذه المرتبة لا يصلح  
 بـ احتجاج به على فرض عدم المعارض فالحق توقيت المسح بالثلاث للمسافر واليوم  
 واليلة للمقيم وفى الحديث دليل على ان الخلاف لا تنزع فى هذه المدة المقدرة لشي من  
 الاحداث اللجبانية (وعن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه رخص للمسافر ثلاثة أيام وإليه بن سـيد الناصر وللإمام أحمد بن حنبل وخفيه أن مسح  
 عليهم ما رواه الاثرم فى سننه وابن خزيمة والدارقطنى قال الخطابى هو صحيح الاسناد)  
 الحديث أخرجه الشافعى وابن أبى شيبه وابن حبان وابن الجارود والبيهقى والترمذى  
 فى العمل وصححه الشافعى وغيره قاله الحافظ فى الفتح وكذلك نقل البيهقى عن الشافعى  
 وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على قته فى الذى قبله

التواتر المعنوي الدالة على أفضلية  
الصدقة فلا تعارضها إلا حد  
ولئن سلمنا التواتر بين الدليلين  
لكن إجماع أهل السنة والجماعة  
على أفضليته وهو قطعي فلا  
يعارضه ظني وفي هذا الحديث  
التشبيه بالمبلغ وهو تشبيه  
الدين بالقميص لأنه يستعرة  
الإنسان وكذلك الدين يستعره من  
النار وفيه الدلالة على التفاضل  
في الإيمان كما هو منهوم تأويل  
القميص بالدين مع ما ذكره من  
أن اللابسين يتفاضلون في لونه  
ورجاله كلهم مدينون كالسابق  
ورواية الثلاثة من التابعين أو  
تابعين وصحابين وأخرجه  
البخاري أيضا في التعبير وفي فضل  
عمر ورؤاه مسلم في الفضائل  
والترمذي والنسائي (عن) عبد  
الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم من) أي اجتاز (على رجل  
من الأنصار وهو) أي حال كونه  
(يعط أخاه) في الدين أو النسب  
قال الحافظ في مقدمة الفتح ولم  
يسمها بجيعة (في) شأن (الحياة)  
بالمدة هو تغير وانكسار عند  
خوف ما يعاب أو يذم قال  
الرب وهو من خصائص  
الإنسان ليرتدع عن ارتكاب  
كل ما يشتمى فلا يكون كالبهيمة  
والوعظ النصيح والتخويف  
واتد كبير وقال الحافظ والاولى  
أن يشرح بما عند المؤلف في

\*(باب توقيت مدة المسح)\*

(قد أسلفنا فيه عن صفوان وأبي بكر وروى شريح بن هانئ قال سألت عائشة رضي الله  
عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم بهداني كان يسافر مع رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسافر ثلاثة  
أيام وللبالين وللمقيم يوم وإيلة رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام  
وللبالين وللمقيم يوم وإيلة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام  
على حديث صفوان وأبي بكر في الباب الاول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي  
وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها  
المصنف وهي ثابتة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلفظ ولو استغذناه لرادنا  
وفي لفظ ولو مضى السائل على مسئلته لم يجعلها نجسا وأخرجه الترمذي بدون الزيادة  
قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة وذكروا  
عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاثرة  
برواية التميمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة وقال ابن أبي حاتم في العلم قال  
أبو زرعة الصحيح من حديث التميمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة من روى  
والصحيح عن التميمي عن الجدلي بلا واسطة وادعى الثوري في شرح المذهب الاتفاق على  
ضعف هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان له يرد عليه والجدليان يدلان على  
توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وإيلة للمقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق  
في الباب الذي قبل هذا والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال  
بها على مذهب من لم يجد المسح بوقت لولا ما عارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق بمن  
عهده على ضعفها وأيضا قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي لو ثبت لم تنقم بها حجة لان  
الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لم يسلوا زادهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا  
ولا زيدوا فكيف ثبتت زيادة بخبر يدل على عدم وقوعها اهـ وغاية ما بعد تسليم ضعفها  
ان الصحابي ظن ذلك ولم يتعبد بمثل هذا ولا قال أحدها حجة وقد ورد توقيت المسح  
بالثلاث واليوم والليل من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة وورد ذكر  
المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحافظ ثم قال  
قد روى عن أنس مرفوعا بسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث  
الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

\*(باب اختصاص المسح بظهر الخف)\*

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه  
لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود  
الادب المفرد يلفظ يعاتب أخاه في الحياة يقول انك تستحي حتى كأنه قد أضربك قال ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ



فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ١٨٠ لكن المخرج متصداً فالظاهر انه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد ان كل

الذي يتوهم مقامه آخره  
وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث  
البيعة فان معنى الوعد الرجوع  
ومعنى العقب الوجد يقال عتب  
عليه اذا وجد على ان الروايتين  
تدلان على معنيين جليين ليس  
في ردهم ما خفاء حتى ينسر  
أحدهما بالآخر وغايته انه وعظ  
نحوه في استكمال احياء وعائنه  
عليه وراوى حكى في احدى  
رواياته بلانظ الوعد في الاخرى  
بلانظ المعانيه وقال النبي معناه  
الزجر به - فزجره ويقول له  
لا تسخى وذلك انه كان كذيب  
الحياه وكان ذلك يبعده من  
استقامته فوقعه فوعظه أخوه  
على ذلك (فتل) له رسول الله  
صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)  
أى اتركه على حياته (فان الحياه  
من لايمان) لانه يمنع صاحبه  
من ارتكاب المعاصي كما يمنع  
الايمان فسمى ايماء كما يسمى  
الشيء باسم ما قام مقامه قاله ابن  
قتيبه ومن تهيبه كقول في  
الحديث الآخر الحياه شعبة  
من الايمان والمعنى من مكملات  
الايمان ونفى الكمال لا يستلزم  
نفي الحقيقة والظاهر ان الواعظ  
كان شاكلاً بل كان منكراً ولما وقع  
التاكيد بان ويجوز ان يكون  
من جهة ان القصة في نفسها مما  
يجب أن يتم به ويؤكد عليه  
وان لم يكن ثمة انكار أو شك  
ورجل هذا الحديث كله

والدارقطني الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده حسن وقال في التلخيص  
اسناده صحيح قلت في اسناده عبد خير بن يزيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن  
عبد الله الجعفي وأما قول البيهقي لم يحتج به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث  
يدل على ان المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو  
حسين والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والزهرى وابن  
المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز لى أنه مسح ظهرهما  
وبطونهما قال مالك والشافعي ان مسح ظهرهما ما دون بطونهما أجزأه قال مالك من  
مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجز وكار عليه الاعادة في وقت واحد وروى  
عنه غير ذلك ولمشور عن الشافعي ان من مسح ظهرهما واقتصر على ذلك أجزأه ومن  
مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجز وأبو حنبل قال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان  
من مسح بطونهما ولم يمسح ظهرهما أجزأه والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث  
أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخف وروى عن الشافعي ان الواجب  
ما يسمى مسحاً قال الحافظ في التلخيص لما ذكر حديث علي عليه السلام والمحقوظ عن ابن  
عمرانه كان يمسح أعلى الخف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في صفة ذلك  
انه كان يضع كفه ليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الاصابع ويمر اليسرى  
على أطراف الاصابع من أسفل ويمر الى الساق واستدل من قال بمسح ظاهر الخف  
وباحنه بحديث المعيرة المذكور في آخر هذا الباب وفيه مقال سند كره عند كره وليس  
بين الحديثين تعارض غاية الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح نارة على باطن الخف  
وظاهره ونارة قهصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من احدى الصفتين فكان  
جميع ذلك جائزاً وسنة (وعر المعيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يمسح على ظهور الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولقطه على الخفين على ظاهرهما  
وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث  
رجاء بن حيوة الآتي في الباب عن عمر بن الخطاب عند أبي شيبة والبيهقي واستدل  
بالحديث من قال بمسح ظاهر الخف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن  
يزيد عن رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله رواه الخمسة الا الترمذي وقال الترمذي هذا

حديث معلول لم يسنده عن ثور بن زهير لوليد بن مسلم وسألت أبا زرعة ومحمد بن سعد  
الحديث فقالا ليس بصحيح) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود وقال الاثرم  
عن أحمد انه كان يضعه ويقول ذكرته للمهدي بن مهيدي فقال عن ابن المبارك  
عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة قال أحمد وقد كان نعيم بن حماد  
حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يقول هذا الوليد

(وعنه) أي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أمرت أن) أي أمرني الله

بأن (أقاتل الناس) أي بمقاتلة الناس وهو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالناس المشركون من غير أهل الكتاب ويدلله رواية النسائي لم يفظ أمرت أن أقاتل المشركين أو المراد مقاتلة أهل الكتاب (حتى) أي إلى أن (يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكره فتضاءل من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقي الأحكام والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله لا يجزئ الإسلام يدخل فيه جميع ذلك (و) حتى (يقوموا الصلاة) المقروضة بالمدارمة على الاتيان بها بشروطها (و) حتى (يؤتوا الزكاة) المقروضة أي يعطوها لمستحقها وعبارة القسطلاني والتصديق برسالته عليه الصلاة والسلام يتضمن التصديق بكل ما جاء به وفي حديث أبي هريرة في الجهاد الاقتصار على قول لا إله إلا الله فقال الطبري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في وقت قتاله للمشركين أهل الأوثان الذين لا يقرون بالتوحيد وأما حديث الباب ففي أهل الكتاب المتبرين بالتوحيد الجاحدين لتوبته ع وما وخصوصا وأما حديث أنس في أبواب أهل القبلة وصلوا وصلاتنا واستقبلوا

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولم يذكر المغيرة فقال لي نعم هذا حديث الذي أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادفقه مطبق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا سمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة حديث الوليد ليس بحفوظ وقال موسى بن هرون لم يسمعه ثور من رجاء ورواه أبو داود الطيالسي عن عمرو بن المغيرة عن أبيه وهذا كذا أخرجه البيهقي قال الحافظ بعد أن ذكر قول الترمذي أنه لم يسنده عن ثور غير الوليد قلت رواه الشافعي في الام عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقد وقع في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيد تصريح ثور بأنه سمعه رجاء قال الحافظ وهذا ظاهر أن ثورا سمعه من رجاء فتزول العلة ~~و~~ كن رواء أحمد بن عيسى الصفار في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء فهذا الاختلاف على داود يمنع من القول بصحة مسنده مع ما تقدم من كلام الأئمة والحديث استدله من قال بمسح على الخف وأسندله وتقدم الكلام على ذلك

• (أبواب نواقض الوضوء) •

• (باب الوضوء بالخارج من السبيل) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشتمل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضرموت ما الحديث يا أبا هريرة قال فساو أو شراط متفق عليه وفي حديث صفوان في المسح لكن من غائط وبول ويوم وسند كره) قوله لا يقبل المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة بمنزلة رافة لما في الذمة وهو معنى الصحة لانها ترتب الاثمار وسقوط القضاء على الخلاف وتزول الآثار موافقة الامر ولما كان الاتيان بشروط الطاعة مظنة اجرائها وكان القبول من ثمراته عبر عنه به مجازا فالمراد لا تقبل لتجزئ قال الحافظ في الفتح وأما القبول المتني في مثل قوله صلى الله عليه وسلم لم من أتى عراقالم تقبل له صلاة فهو والحقيقى لانه قد يصح العمل ويختلف القبول لما منع ولهذا كان بعض السلف يقول لان تقبل لي صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لان الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين ومن فسر الاجزاء بمطابقة الامر والقبول بترتيب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي الصحة لان القبول أخص من الصحة على هذا فكل مقبول صحيح وايسر كل صحيح مقبول لا قال ابن دقيق العيد الآن يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فاذا اتفقت فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في الاحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة كحديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بجماع عند أبي داود والترمذي وحديث اذا أبى العبد لم يقبل له صلاة عنده مسلم وحديث من أتى عرا فاعند أجدوا البخاري وفي شارب النحر

قبلنا وذهبوا ديبجتنا فقمين دخل الاسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجماعة والجماعة فيه قال حتى يذعن لذلك انتهى

ونصر على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة ١٨٢ اعظمهما والاهتمام بأمرهما لانهما أتم العبادات البدنية والمالية

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين  
ولزكاة قطرة الاسلام قال  
النوى في هذا الحديث ان من  
ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر  
اختلاف المذاهب في ذلك وسئل  
الكرماني هنا عن حكم تارك  
لزكاة وأجب بأن حكمه ما  
واحد لا شتر اكهما في النية قال  
الحافظ وكذا أراد في المقابلة  
أما في القتل فلا ولنسرق ان  
المحتنع من ايتاء الزكاة يمكن  
أن تؤخذ منه قهرا بخلاف  
الصلاة فان انتهى الى حبس  
القتال كمنع الزكاة فترسل  
وبهذه الصورة قاتل الصديق  
ما نعى الزكاة ولم يقتل انه قتل  
أحدا منهم صبورا وعلى هذا  
الاستدلال بهذا الحديث على  
قتل تارك الزكاة نظر لنسرق  
بين صبغة قاتل واقتل وقد  
أظن ابن دقيق لعيد في شرح  
العمدة في الانكار على من  
استدل بهذا الحديث على ذلك  
وقال لا يلزم من اباحة المقابلة  
اباحة القتل لان المقابلة مفاعلة  
تستلزم وقوع القتل من  
الجانين ولا كذلك القتل وحكي  
البيهقي عن الشافعي انه قال ليس  
انقتال من القتل لانه قد يتوكل  
قتال الرجل ولا يحل قتله (فذا  
فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية  
وأطلق على القول فعلا لانه فعل  
السان أو هو من باب تغليب  
الاثني على الواحد (عمهوا)  
أي حفظوا ومنعوا وأصل العمدة العماد وهو الخيط الذي يشد به قم القربة ليمتنع سيلان الماء

عند الطبراني الى تاويل أو تخريج جواب قال على انه يرد على من قسر القبول بكون  
العبادة مثابا عليها أو مرضية أو مأشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي  
القبول نفي الصحة ان يتناول القواعد الشرعية ان العبادة اذا أتى بها مطابقة للامر كانت  
سببا لنواب والدرجات والجزاء والطواهر في ذلك لا تخصي قوله اذا أحدث المراد  
بالحدث الخارج من أحد السيلين وانما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيه ابا لاخف  
على الاغلط ولانهم ما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وهذا أحد معاني الحدث  
الشيء خروج ذلك الخارج المثلث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك  
لخروج واعا كان الاول هو المراد هنا ففسر أبي هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج  
ولا بالنفع والحديث استدلال به على ان ما عدا الخارج من السيلين كالتى والطهارة ولمس  
الذكر غير ناقض ولكنه استدلال بتفسير أبي هريرة وليس بحجة على خلاف في الاصول  
واستدل به على ان لوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل في القبول عمدا الى غاية هي  
الوضوء وما بعد غاية مخالف لما قبلها فيقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا  
وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا قاله ابن دقيق العبد واستدل به على  
بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا واضطراريا قوله وفي حديث  
صديق ذكره المصنف ههنا لما طبقته لترجمة لما فيه من ذكر قبول والغائط وذكره  
في باب لوضوء من النوم لما فيه من ذكر النوم

• (باب الوضوء من الخارج النجس من غير السيلين) •

(عن معمر بن أبي طهة عن أبي اسداه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ياه فتوضأ  
فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فدكرت له ذلك فقال صدق انا صليت له وضوءه رواه أحمد  
والترمذي وقال هو أصح شيء في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن  
الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم  
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاه فافطر قال معمران فلقيت ثوبان في مسجد  
دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق انا صليت عليه وضوءه قال ابن  
منبته اسناده صحيح متصل وتركه الشيطان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسين  
المعلم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي هذا  
حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على التي عامدا وقال في موضع آخر اسناده  
مضطرب ولا تقوم به حجة وهو بالنظر الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتيسير  
منسوبا الى أبي داود والترمذي والحديث استدلال به على ان التي ممن نواقض الوضوء وقد  
ذهب الى ذلك العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقيدوه بقيود الاول كونه من المعدة الثاني  
كونه ملء الفم الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر  
والصانق الى أنه غير ناقض وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويردبان

(من قدامهم وأموالهم) فلا تزدواؤهم ولا تشبأح أموالهم بعد عقبتهم ١٨٣ بالاسلام لسبب من الاسباب (الابح

الاسلام) منة على نفس أو أحد  
أو غرامة بمئات أو ترك صلاة  
(وحسابهم) بعد ذلك (على الله)  
في أمر سرائرهم وأمانهم فأنما  
تحكم بالظاهر فنعاملهم بمقتضى  
ظواهر أقوالهم وأفعالهم أو  
المعنى هذا القتال وهذه العصمة  
أنه ما باعتبار أحكام الدنيا  
المتعلقة بنا وأما أمور الآخرة  
من الجنة والنار والثواب  
والعقاب ففوض الى الله تعالى  
واقظة على مشورة بالايجاب  
وظاهره غير مراد فاما أن  
يكون المراد حسابهم الى الله أو  
له أو انه يجب أن يقع لانه تعالى  
يجب عليه شئ خلافا للمعتزلة  
التالين بوجوب الحساب عقلا  
فهو من باب التشبيه بالواجب  
على العباد في أنه لا بد من وقوعه  
ويؤخذ من هذا الحديث قول  
الاعمال الظاهرة والحكم بما  
يقضيه الظاهر والاكتفاء في  
قبول الايمان بالاعتقاد الجازم  
خلافا لمن أوجب تعلم الأدلة  
وترك تكفير أهل البدع المقرين  
بالتوحيد المقتزمين للشرايع  
وقبول توبة الكافر من غير  
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن  
فان قيل مقتضى الحديث قتال  
كل من امتنع عن التوحيد  
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية  
والمعاهد فالجواب عنه من أوجه  
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان  
النرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها الغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضهم بما جاز فلا يصاد  
اليه الابعلاقة وقرينة قالوا القرينة انه استقاء بيده كما ثبت في بعض الالفاظ والعلاقة  
ظاهرة وأجابوا أيضا بأنه فعل وهو لا يقتض على الوجوب واستدل الاولون أيضا بحديث  
اسماعيل بن عياش الآتي بعده هذا وسيأتي انه لا يصلح لذلك ما فيه من انفال الذي سنده كره  
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث على الوضوء كتبه الله علينا من الحديث قال صلى  
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودسعة تلاءم قالوا معارض بما في كتب الأئمة أيضا  
في الإقتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء  
من التقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا مشهور وحديثنا منطوق  
وله مقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يقيده الابعاد بصحيح الحديث  
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمنصف ولا تقيده فان كل أحد لا يجوز عن مثل  
هذه المقالة وهي غير نافعة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك

الكتاب (وعن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله

نہا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا ف أو قل أو مذى

أصرف فليتوضأ ثم يمين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني

وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج ورواه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسمعيل بن عياش عن ابن

جرير وهو حجازي ورواية اسمعيل عن الطحايزين ضعيفة وقد خالفه الحافظ من أصحاب

ابن جريج فرواه مراسلا كما قال المصنف وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني

في العلل وأبو حاتم وقال رواية اسمعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد

الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الدارقطني من

حديث اسمعيل بن عياش أيضا عن عطاء بن عجلان وعباد بن كثر عن ابن أبي مليكة عن

عائشة وقال بعده عطاء وعباد ضعيفان وقال البيهقي الصواب إرساله وقد رفعه أيضا

سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدى والطبراني

بلفظ إذا عرف أحدكم في صلاته فليتصرف فليغسل عند الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل

صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلفظ

إذا قام أحدكم أو عرف وهو في الصلاة أو أحدث فليتصرف فليستوي ثم ليحيي قلبه على

ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوف على

على وإسناده حسن قاله الحافظ وعن سلمان نحوه وعن ابن عمر بن مالك في الموطأ انه كان

إذا عرف رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويحيي قلبه وفيه الشافعي من قوله نحوه قوله تلس

هو يفتح القساف واللام ويروي بسكونها قال الخليل هو ما خرج من الخلق من القم

أو دونه وليس بقي وإن عاده هو التي وفي النهاية التلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب في كانه قال حتى يسيرا او يتزيرا ما يؤدبهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الإجماع عن النبي ١٨٤ وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وفيه الحديث

والعمدة والسمع وفيه الغريبة  
مع انه قد استجيب على تصحيحه  
لانه تفرد بروايته شعبة عن واقد  
قوله ابن حبان وأخرجه البخاري  
أيضا في الصلاة وليس هو في  
مسند أحمد على معناه وفي الفتح  
وقد استبعد مدقومه منته بان  
الحديث لو كان عند ابن عمر  
ترى أبا بنارح يكره في قتال  
منه انزكاة ولو كانوا يعرفونه  
لم يكن أبو بكر يكرهه عمر على  
الاستدلال بقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس  
حتى يقولوا لا اله الا الله ويقتصر عن  
الاستدلال بهذا النص في القياس  
اذ قال مقاتل من فرق بين  
الصلاة والزكاة فلا هافر بينهما  
في كتاب الله والجواب انه لا يلزم  
من كون الحديث المذكور  
عند ابن عمر ان يكون استخفزه  
في ذلك حاله ولو كان مستحضرا  
له فقد يحتمل ألا يكون  
حضر المنظرة المذكورة ولا  
يمنع أن يكون ذكرها ما بعد ولم  
يستدل أبو بكر بالقياس فقط  
بل أخذ أيضا من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم في الحديث الذي  
رواه انه يحق الاسلام قال أبو  
بكر والزكاة حق الاسلام في  
القصة دليل على ان السنة قد  
تحقق على بعض أكابر الصحابة  
ويطلع عليها آحادهم لهذا  
لا يلتفت الى لآراء ولو قويت  
مع وجود سنة مخالفتها ولا  
يقال كيف خفي ذا على فلان والله الموفق انتهى مسئل شيخنا العلامة الشافعي محمد بن علي الشوكاني بالفظه الحديث

كلام الطليل والحديث استدلل به على ان النبي والرافع والقلبي والمذني نواقض للوضوء  
وقد تقدم ذكر الخلاف في النبي والخلاف في الرافع مثله وأما الرافع فهو ناقض للوضوء  
وقد ذهب الى أن الدم من نواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد  
ابن حنبل وإسحق وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس والناصر ومالك والشافعي وابن  
نبي وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة الى أنه غير ناقض استدلل  
الأولون بحديث الباب ورد بان فيه المذكور واستدلوا بحديث بل من سبغ  
لذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا ورد بان لم يثبت عند أحد من أئمة الحديث  
المعتبرين وبما عارضه بحديث أنس الذي سياتي وأجيب بان حديث أنس حكايه فعل  
فلا يعارض القول ولكن هذا يتوقف على صحة القول ولم يصح وقد أخرج أحمد  
والترمذي ومعه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت  
أوريج قال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق الشيطان على اخراجه عنه من حديث  
عبد الله بن زيد ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء  
الا من ريج أو سماع وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه  
عن أبي هريرة مرفوعا لا وضوء الا من صوت أوريج فقال أبي هذا وهم اختصر شعبة  
متن الحديث وقال لا وضوء الا من صوت أوريج ورواه أصحاب سهيل بلفظ اذا كان  
أحدكم في الصلاة فوجد ريجاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريجاً وشعبة  
مأم فلفظ واسع لرؤية وقد روى هذا للفظ بهذه الصيغة المشتملة على المحصور دينه  
وامامته ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الاصلية  
لمنعضة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث فلا يصار الى القول بأن الدم أو النبي  
ناقض للدليل ناهض والجزم بالوجوب قبل صحة المستند الجزم بالحرمان قبل صحة  
الباقول واسكن من القول على الله بما يقبل ومن المويذات لما ذكرنا حديث ان عباد بن  
شر أصيب بسهم وهو يصلي فاستمر في صلاته عند البخاري تعليقا وفي داود وابن خزيمة  
ويشهد أن لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مثل هذه الواقعة لعظمة ولم يقل انه  
أخبره بان صلاته قد بطلت وأما المذني فقد صحت لادلة في إيجابه للوضوء وقد أسلفنا  
الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذني من أبواب تطهير النجاسة وفي الحديث دلالة على ان  
الصلاة لا تنفسد على المصلي اذا سببه الحدث ولم يتعمد خروجه وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة  
وصاحبه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قوله الشافعي والخلاف في ذلك للهادي  
والناصر والشافعي في أحد قوليهم فان تعمد خروجه فاجماع على انه ناقض واستدل  
على النقص بحديث اذ انما أحدكم فليصبر ولا يتوضأ وليستأنف الصلاة أخرجه أبو  
داود ولعله يأتي في الصلاة ان شاء الله تمام تحققت البحث (وعن أنس قال احتجم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محجه ورواه الدارقطني)

الحديث

فما حكم الاعراب كان البادية الذين لا يفقهون شيئا من الشرعيات (١٨٥) المجرد التكلم بالشهادته هل هم كفار أم لا

فاجاب رحمه الله في كتابه ارشاد  
السائر ان ادلة المسائل بمناصه  
من سنن نازك لا تركب الاسلام  
وجميع قرائنه رافضا لما يجب  
عليه من ذلك من الاقوال  
والافعال ولم يكن لديه لا مجرد  
التكلم بالشهادتين فلا شك  
ولا ريب ان هذا كافر شديد  
الكفر حلال الدم والمال فانه  
قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان  
عصمة الدماء والاموال انما  
تكون بالقيام باركان الاسلام  
فانما يجب على من يجاور هذا  
الكافر من المسلمين في المواطن  
والمساكن ان يدعوه الى العمل  
باحكام الاسلام والقيام بما يجب  
عليه القيام به على التمام ويذل  
تعليمه ويأمره بالقول ويسهل  
عليه الامر ويرغبه في الثواب  
ويخوفه العقاب فان قبل منه  
ورجع اليه وعول عليه وجب  
عليه ان يذل نفسه بتعليمه فان  
ذلك من اهم الواجبات واكدها  
او يوصله الى من هو اعلم منه  
باحكام الاسلام وان اصر ذلك  
الكافر على كفره وجب على من  
يلفقه امره من المسلمين ان يقتلوه  
حتى يعمل باحكام الاسلام على  
التمام فان لم يعمل فهو حلال  
الدم والمال وحكمه حكم اهل  
الجاهلية وما أشبه الية  
بالبارحة وقد ابان لنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً  
وفعلاً ما نعتمد في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى  
ابن العربي ان الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس  
بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينقض  
الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح عن  
جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه وما قبله على  
الكثير الفاحش كذهب أحمد ومن وافقه جماعة بينهما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه  
الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء  
الأب أن يمسك ويداسا مثلاً ولكن فيه محمد بن النضر بن عطية وهو متروك قال الحافظ  
واسناده ضعيف جدا ويؤيده أيضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة  
والبيهقي انه عصر بقرعة في وجهه فخرج شيء من دمه فمسكه بين اصبعيه ثم صلى ولا يتوضأ  
وعلمته البخاري وعنه أيضا انه كان اذا احتجم غسل أثر المحاجم ذكره في التلخيص لابن حجر  
وعن ابن عباس أنه قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى  
ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا وعن جابر بن عبد الله  
البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود من طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة نرجلين  
ذين حرسا فرجى أحدهما بسهام وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان  
في جهالة قال في الكشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال  
الحافظ لم أقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صح  
عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

• (باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة) •

(عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سنرا  
ان لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولما ليمن الامن جنابة لكن من غائط وبول ونوم رواه أحمد  
والنسائي والترمذي وصححه) الحديث روى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف  
في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرنا هذا ان مداره على عاصم بن أبي  
النجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا نزع خفافنا من  
غائط وبول وانظر الحديث في باب اشتراط الطهارة ولا تخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم  
ولا تخلعهما الا من جنابة فذكر الاحداث التي ينزع منها الخف والاحداث التي لا ينزع  
منها وعدم جلتها النوم فاشعر ذلك بانه من نواقض الوضوء لا سيما بعد جعله مقتربا بالبول  
والغائط اللذين هما ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم نافض وقد  
اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح مسلم الا قول ان النوم  
لا ينقض الوضوء على اي حال كان قال وهو محكي عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن  
المسيب وأبي مجلز وحيد الاعرج والشيعة يعني الامامية وزاد في الجرح عمرو بن دينار

بل هذا المر هو الذي بهت الله سبحانه (١٨٦) فيه وسوله وأنزل لاجله كتبه والتطويل في شأنه والاشتغال بنقل رهانة

من باب اوضح الواضح وتبيين  
اليزوبلحة فذاصح الاسرار  
على انفسهم فالدار ارحب  
بلاشذ ولاشبهة ولاحكام  
لاحكام وقد اختلف المسامون  
في عروا كذا الى ديارهم هل  
بشترط فيه الامام الاعظم اذ  
والحق الحقيق بقبول ان ذلك  
واجب على كل فرد من أفراد  
المسلمين والآيات القرآنية  
والاحاديث النبوية مظلمة غير  
مقيدة انتهى (ع) أبي هريرة  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله (وسلم) سئل: بهم  
السائل وهو أبو ذر وحديثه في  
اعتقادي (في العمل أفضل) أي  
كثرت في عند الله تعالى (قول)  
وغيره رتبة وكربة فقال صلى  
الله عليه وآله وسلم هو (اليمان  
به ورسوله) فيه دليل على ان  
الاعتقاد واسطق من جملة  
ادعاء (قبل ثم ماذا) أي أي شيء  
أفضل بعد الايمان بالله ورسوله  
(قول) صلى الله عليه وآله وسلم  
هو (الجهاد في سبيل الله) لاء  
كله الله أفضل ابذله نفسه في  
سبيله (قبل ثم ماذا) قال حج مبرور  
ان مقبول لا يخاطبه اثم ولا ربه  
فيه وعلامة القبول أن يكون  
حاله بعد الرجوع خيرا مما قبله  
وقد وقع هذا الجهاد بعد الايمان  
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج  
وذكر العتق وفي حديث ابن  
مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم  
الجهاد وفي الحديث السابق ذكر

واستدلوا بحديث أنس الاني المذهب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله  
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام  
وصح بن راهويبه وهو قول غريب لشافعي قال ابن المنذرويه أقول قال وروى عنه  
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر الى العترة الا أنهم يستنون الخنفقة والخنفقين  
واستدلوا بحديث ثباب وحديث علي ومعاوية وسبأ ثيان وفي حديث علي بن عامر  
فبينوا ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثيرا النوم ينقض بكل  
حال وقليله لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وربيعة والارزاعي  
رمات وأحمد في حدى الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الاني فانه محمول على  
لقيل وحديث من استحق انوم فعليه الوضوء عند البيهقي أي استحق ان يسمى بأما  
فان أريد به قليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخنفقة والخنفقين فهو غير مذهب العترة  
وان أريد به الخنفقة والخنفقتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على شبة من هياآت  
المصلي كرا كع والساجد واقام والقاعد لا ينقض وضوءه واه كان في الصلاة أو لم  
يكمل وان نام مضطجعا أو رما فبإبائي قضاءه ينقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة  
ودارد وهو قول لشافعي غريب واستدلوا بحديث اذ نام العبد في سجوده بأهوى الله  
به لا شك زوجه لبيهقي وقد ضعف وقاسوا سائر الهياآت التي للمصلي على السجود  
المذهب الخامس انه لا ينقض لانوم الزا كع والساجد قال النووي وروى عن هذا  
عن أحمد وأهل وجهه ان هيئة الركوع وسجود منظمة لا تتنازع وقد ذكر هذا المذهب  
صاحب البدر لتمام وصاحب سبل السلام بلنظ انه ينقض لانوم الزا كع والساجد  
بحذف لا واستدلوا بحديث اذ نام العبد في سجوده قالوا قاس الركوع على السجود  
والذي في شرح مسلم للنووي بلنظ انه لا ينقض باثباته فليست المذهب السادس  
انه لا ينقض لانوم الساجد قال النووي يروى أيضا عن أحمد رعل وجهه أن منظمة  
لأنه قاس في السجود ثم منتهى الزا كع المذهب السابع انه لا ينقض لانوم  
في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيد بن علي وأبي حنيفة  
واستدلوا بما صاحبه بحديث اذ نام العبد في سجوده وأهل سائر الهياآت المصلي مقاسه  
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا لم ينقض من الارض لم ينقض سواء قل  
ونوم سواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعنده ان  
النوم ليس حدثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الریح ودليل هذا القول حديث  
علي وابن عباس ومعاوية وسأقي وهذا أقرب المذاهب عندى ربه يجمع بين الأدلة وقوله  
ان النوم ليس حدثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشعر بأنه من الاحداث  
باعتبار اقترانه بما هو حدث بالاجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار  
عند أئمة الاصول والتصريح بان النوم منظمة استطلاق الوكاه كأي حديث معاوية

الجهاد وفي الحديث السابق ذكر السلامة من اليد واللسان وكلها في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

في ذلك لاختلاف الاحوال والاشخاص ومن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام (١٨٧)

في حديث هذا الباب وقد يقال  
خبر الاشياء كذا ولا يراد انه  
خير من جميع الخوف في جميع  
الاحوال والاشخاص بل في حال  
دون حال وانما قدم الجهاد على  
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام  
وتعريف الجهاد بالدم دون  
الايمان والحج اما لان المعروف  
بلام الجس كالتسكيرة في المعنى  
على انه وقع في سنة الحارث  
ابن ابي اسامة ثم جهاد بالتكبير  
هذا من جهة النحو وامان  
جهة المعنى فلان الايمان والحج  
لا يتكرر وجوبهما فلو بالافراد  
والجهاد قد يكرر ورفع  
والتعريف للكمال وفي اسناد  
هذا الحديث أربعة كلهم  
مدينون وفيه شيخان للجاري  
والحديث والعنونة وأخرجه  
مسلم في الايمان والسنن  
والترمذي باختلاف بينهم في  
القساطه (عن سعد بن أبي  
وقاص) بتشديد العاف أحد  
العشرة المبشرين بالجنة المتوفى  
آخرهم بقصره بالعقيق على عشرة  
أميال من المدينة سنة سبع  
وخمسين وحمل على رقاب الرجال  
الى المدينة ودفن بالبقيع رله  
في البضاري عشرون حديثا  
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص  
مالك والراوى عن سعد هو ابنه  
عامر القرني المتوفى بالمدينة  
سنة ثلاث وأربع ومائة (ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم اعطى رهطا) من المؤلفة  
قلوبهم شيئا من الدنيا لما سألوه عنه

واسترخاء المقام كافي حديث ابن عباس مشعر أتم اشعار بني كونه حديثا في نفسه  
وحديث ان الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون  
ولا يتوضئون من المؤيدات لذلك ويعده جهل الجميع منهم كونه ناقضا والمحصل ان  
الاحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيمة بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات  
بلفظ الحسروا المقال الذي فيه مخير بحاله من الطرق والشواهد وسأق ومن المؤيدات  
لهذا الجمع حديث ابن عباس الا في بلفظ فجعلت اذا اغتيت يأخذ بشحمة اذني  
وحديث اذا نام العبد في صلاة لله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين  
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد  
رفي جميع طرقه مقال وحديث من استحق النوم وجب عليه الرضوخ عنه البيهقي من  
حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا ولا يصح وقال  
الدارقطني رفته أصح وقد سراسخ في النوم بوضع الجنب \* (فائدة) قال النووي  
في شرح مسلم بعد ان ساق الا قول الثمانية التي أسلفناها بالفظه وانفتوا على ان  
زوال العقل بالجنون والاسماء والسكر بالخرأ والبمذ أو البخ أو لدواء نقض الرضوخ  
سواء قل أو كثر وسواء كان ممكن المتعدة أو غير ممكنها انتهى وفي الجران السكر  
كالجنون عند الأكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش \* (فائدة) أخرى قال  
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا ركن من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
انه لا يتنقض وضوءه باليوم مضطجعا الحديث الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سقط غطيته ثم صلى ولم يتوصا انتهى رفيه انه أخرج  
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون  
للاصلاة حتى لا يسمع لاسدهم غطيته ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي  
داود زيادة عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأق الكلام عليه (وعن علي

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العين وكاء لسه من نام فليمتوضا

رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

العين وكاء لسه فاذا نامت العين استطلق لو كاء رواه أحمد والدارقطني السه اسم

خفيقه الدبر وسئل أجم عن حديث علي ومعاوية في ذلك وماال حديث علي أثبت وأقوى

اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عنه الجميع من رواية بقيقة عن الوضين

ابن عطاء قال الجوز جاني وامرأ أنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة

عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي الكن قال أبو زرعة لم يسمع منه

قال الحافظ وفي هذا التي نظر لانه يروى عن عمر كء ماجزه البخاري واما حديث

معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بقيقة عن أبي بكر بن أبي مريم وهو

ضعيف وقد ضعف الحديث أبو حاتم وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووي حديث



فأعطاه فترك رجل منهم كما عند الاسماعيلي (١٨٨) لبتانهم لضعف ايائهم والرهط العدد من الرجال لاهم افة فيهم من ثلاثة

وسبعة في عشرة رزم دون  
العشرة ولا راحة له من انظفه  
وجعه رهط وراحت وراهط  
وأراهط وراهط لرجل بنوايه  
لأدى وقيل قبيلته (وسعد  
جاس) ولم يقل وأرجس كما هو  
أصل بل جرد من نفسه شخصاً  
وأخرج عنه بلطوس أو هو من باب  
الانقذت من التسكام الذي هو  
متنصلي المنتم الى الغيبة كما  
هو قول صاحب المفتح ونظفه  
في الزكاة وأما جاس فمأقه بلا  
تجريد ولا انقذات وزاد فيه  
فتمت الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسير فارتد وغفل  
بعضهم فلهذا زيادة في مسلم  
فقط قال سعد (فترك رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً)  
سأله أيضاً مع كونه أحب اليه  
من أعطى وهو جميل بن سرقه  
الخضري الذي جرى كما جاء الواقدي  
في المغازي (هو أعجمي الى) اي  
أعجمهم وصلحهم في عقادي  
وكان لسياق يقتضي أن يقول  
أعجمهم اليه لأنه قال وسعد جاس  
بل قال الى على طريق الانقذات  
من العيبة الى التسكام (فقلت  
يا رسول الله ما لك عن فلان) اي  
أي سبب لعدولك عنه الى غيره  
وانظ فلان كتابة عن اسم اجسم  
بهذا ذكر (فوالله في لراه)  
بفتح الهمزة أي أعلمه وبضمها  
بمعنى أطنه وبجرم القرطبي  
في المنهم (مؤمناً) اقسام على  
ويجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على ان الامر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر

على قول ذكره الله التوكيد بكسر الراء واخبط الذي يربط به الحريطة والله يفتح السين  
المهملة وكسر الهاء لخنقة الدبر والمعنى البتة وكاء الدبر اي حافظه ما فيه من الخروج  
لانه مادام مستيقظاً أحس بما يخرج منه راحته يشانيد لان على ان النوم مظنة للنقص  
لانه بنسبه نقص وقد تقدم ان كلامه على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال بت

عند خاتمي ميمونة فقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتمت الى جنبه الايسر فاخذ  
بيدي فجعلني من جهة اليمين فجعلت اذا أغثت ياخذ بشعمة اذني قال فسلمي احدى  
عشرة ركعة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيطان على  
خراجه وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها فربما اذا اغثت الاغشاء النوم  
والعباس ذكره معناه في التماموس وفي الحديث دلالة على ان النوم ليس بحال الصلاة  
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أمهم رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء اذ تخرجه حتى تخفق رؤسهم ثم يمشون ولا يتوضئون رواه  
أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الامرو مسلم وترمذي قال أبو داود زاد  
شعبة عن قتادة عن علي بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانظ لترمذي من طريق  
شعبة انه سألته عن رجل نسي ان يصلي في صلاة فذكر ان الله عليه وآله وسلم لا يقفون للصلاة حتى اى  
لا يسمع لاحدهم غطيط ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عهدنا  
رحمه جلوس قال البيهقي وعني هذا عبد الرحمن بن مهدي ولفافه وقال ابن القطن  
هذا الحديث يماقه في مسلم يحفل أن ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزل أكثر الناس  
ليكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواه البيهقي بن القطن عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان  
نصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فنهضوا  
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يحتمل على النوم الخفيف لكن يعارضه  
رواية لترمذي التي ذكر فيها الغطيط وقد رواه أحمد بن حنبل في طريق يحيى الطار والترمذي  
عن بن داود بن يثرب يضعون جنوبهم وأخرجه به تالك لزيادة البيهقي والبرار والخلال  
قولاً تخفق رؤسهم في التماموس خفق فلان ترك رأسه اذا نهض والحديث يدل على ان  
يسير النوم لا ينقض الوضوء ان ثبت التثريب لاهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي

القاسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من نام ساجداً  
وضوء حتى ينشطج فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله رواه أحمد بن حنبل وهو الدالاني

قال احمد لا بأس به قات وقد ضعف بعضهم حديث الدالاني هذا لارساله قال شعبة اعما  
مع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث فذكرها ليس هذا منها) الحديث أخرجه  
أيضاً أبو داود والترمذي والدارقطني بالنظ لا وضوء على من نام قاعداً انما الوضوء على من  
نام منطبعاً فان نام مضطجعا استرخت مفاصله وأخرجه البيهقي بالنظ لا يجب الوضوء

على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على ان الامر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) يسكون الواو فقط به في الاضرب (١٨٩) على قول سعد وليس الاضرب هنا

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه النهي عن القطع بإيمان من لم يحتجب بحاله الخيرة الباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالأولى التعبير بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذكور وهي قوله لا تخطي الرجل وغيره أحب الى منه وفي التفتح وقيل هي للتوبيخ وقال بعضهم هي لتشريك وأنه أمره أن يتقواهم ما مع الله أنه أحوط وفيه بعد بين وترده رواية ابن الاعرابي في مجبه في هذا الحديث فقال لا نقل مؤمن قل مسلم قال سعد (فسكت) سكوتاً قليلاً ثم غلبني ما أي الذي (اعلم منه فعدت) أي فرجعت (لمقاتي) مصدر مجي بمعنى القول أي لقولي وثبت لابي ذروا بن عساكر فعدت وسقط للأصيلي وأبي الوقت انقط لمقاتي (فعدت) يارسول الله (ملاك من فلان فوالله اني لأراه) باللام وضبط الهجزة كذا رواه ابن عساكر ورواه أبو ذرأراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً فسكت) سكوتاً قليلاً وسقط للحموي قوله فسكت قليلاً (ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وليس في رواية الكشميهني اعادة السؤال ثانية ولا الجواب عنه وانما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد في جعله لأنه لم يخرج محجج

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداره على يزيد أبي خالد الدالاني وعليه اختلاف في ألفاظه وضعف الحديث من أصنه أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفردة وضعفه أيضاً أبو داود في السنن وأبراهيم الحاربي في عله والترمذي وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا معناه من قتادة وقال الترمذي رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ولم يذكر أبا العالية ولم يرفعه يزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائي ليس به بأس وكذلك قال أحمد كما حكاه المصنف وقال ابن عدي في حديثه لين وأفرط ابن حبان فقال لا يجهز الاحتجاج به وقال الذهبي في المغني مشهور حسن الحديث وروى ابن عدي في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً راكعاً وفيه مهدي بن هلال وهو منهم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البلخي وهو متروك ومن رواية قتاتل بن سليمان وهو منهم ورواه البيهقي من حديث حذيفة بن النضر قال كنت في مسجد المدينة جالساً أختنق فاحتضني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقات هل وجب على الوضوء يارسول الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به بحرين كنين وهو متروك لا يحتج به وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المتقي التائم ولا على القائم التائم وضوء حتى يضطجع فإذا اضطجع يضطجع أسناده جيد وهو موقوف والحديث يدل على أن النوم لا يسكون ما قضا الا في حالة الاضطجاع وقد سلف أنه الراجح

#### • (باب الوضوء من مس المرأة) •

(قال الله تعالى أولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا قرئاً أو استمس وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رجل فقال يارسول الله ما تقول في رجل أتى امرأته ففعلها فليس بأبي الرجل من أمر أنه شياً الا قد أتاه منها غير أنه لم يجامها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرقي النهار وزياداً من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضحاً ثم رواه أحمد والدارقطني الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والبيهقي جميعاً من حديث عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ هكذا عندهم جميعاً موصولاً لذكر معاذ وفيه انقطاع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأيضاً قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً فذكره مرسلًا كما رواه النسائي وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الأمر بالوضوء والصلاة والآية المذكورة استدلل بها من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب علي وابن عباس الشهادة وانما هو مدح له وتوسل في الطلب لاجله وإلهذا نقشه في لفظه نعم في الحديث نفسه ما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١٩٢) ان يكون مخاطبا فهو على سبيل المجاز (ثم رأيت منك شيئا) قل لا يوافق

المس بمرسوم لانتقض وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط  
مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى للمس ينقض الشهوة انتهى

• (باب الرضوخ من مس التمل) •

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى

يتوضأ رواه الخمسة وصححه الترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي رواية

لأحمد والنسائي عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس لذكره وهذا مثل ذكر نسبه وذكر غيره) الحديث أخرجه أبضا مالك والشافعي

وبن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لأحمد حديث بسرة ليس

بصحيح قال هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن

الشرقي تلميذه مسلم وبيهقي والحاكمي قال البيهقي هذا الحديث وإن لم يخرج به الشيخان

لاختلاف وقع في سماع عروة منها أن مروان فقد احتج بجميع رواياته وقال الاسماعيلي

يلزم البخاري أخرجه فنفذ أخرجه نظيره وغاية ما قدح به في الحديث أنه حدث به مروان

عروة فاستقر أبداً لعروة فأرسل مروان إلى بسرة رجلاً من حرمه فعاد إليه بانها ذكرت

ذلك بواسطة بين عروة وبسرة أمام مروان وهو مطعون في عدالته أو حوسبه وهو

مجهول والجواب انه قد جزم ابن خزيمة وعبد الواحد بن عروة سمعه من بسرة وفي

صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت لي بسرة فساأني فصدقته ومثل هذا أجاب

الدارقطني وابن حبان قال المدوطم وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من سبب طرقه وبسرة الدارقطني الكلام عليه في تحوير كراستين ونقل البعض بأن

ابن معين قال الثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر لانكاح الابن وكل مسكر حرام

قال المدققي ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن مهدي

وقد ذكر مذهبنا في الرضوخ عنه وروى عنه الميموني انه قال انما يطعن في حديث

سرة من لا يذهب إليه وطعن فيه الطحاوي بأن هشام لم يسمع من أبيه عروة فنه رواه عنه

الطبراني فوسط بينه وبين أبيه أبابكر بن محمد بن عروة وهذا مندفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد وصرح في رواية الحاكم بأن أبيه حدثه وقد رواه الجمهور

من أصحاب هشام عنه عن أبيه فلهذا سمعه عن أبي بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه فكان

يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن

عمر وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن

طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة ربيعة وروى بنت أبي

أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمر وفيه ذكرها المصنف بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والترمذي قال ابن عبد البر استناده صالح

وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

والخطاب عام لكل من يتأق منه

مزاجها وشيئا حقيرا لا يهجمها

(قالت ما رأيت منك خيرا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المؤنس وتحريضه على الطاعة

ومراجعة المتعلم العالم والتابع

المتبوع فيما قاله لانه يظهـر له

معناه رجواز طلاق الكفر على

كفر النعمة وحجـد الحق وان

المعاصي تنقض الايمان لانه

يجعله ككفر ولا يرجع الى الكفر

الموجب لخلود في النار وان

ايمانهم يزيد بشكر نعمة الله

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواه هذا الحديث كلهم مديون

الابن عباس مع انه اقام بالمدينة

وفيه الحديث وانه نعمة وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف تارة وكذا

أخرجه في باب من ضل وقدامه

در وفيه خلق في ذكر الشمس

والقمر وفي عشرة للنساء وفي

العلم وأخرجه مسلم في العيـن

(عن أبي ذر) بالذال وتشديد

الراء جندب بضم الجيم وساد

وقد فتخ ابن جنادة بضم الجيم

الغفاري السابق في الاسلام

الراهد انما لبحرمة امـالـه

ما زاد من المال على الحاجة

المتوفى بل بركة منزل الحاج العراقي

على ثلاث مراحل من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال اني سأيت) اي سألت

(رجلا فغيرته به) اي نسبته الى

العدو وعند البخاري في الادب

المفرد وكذا انه أجمعه فقلت منها

وفي رواية فقات لها ابن السوداء (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأخرجه

يا ابا ذر اعيرته بامه) بالاستقهام على وجه الانكار التوبيخي ولعل هذا كان (١٩٣) من ابي ذر قبل ان يعرف تحريم ذلك

فكانت تلك الخصلة من خصال  
الجاهلية باقية عنده فلذا قال  
(انك امرؤ فيك جاهلية)  
والا فابوذ من الايمان بمنزلة  
عالية وانما وبخه بذلك على عظيم  
منزله تحذير له عن معاودة مثل  
ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعاً  
كما ذكره في الفتح ان الرجل  
المذكور هو بلال المؤذن وروى  
البرماوى انه لما ساء بلال الى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال له شمت بلالا وعيرته  
بسوادامه قال نعم قال حسبت  
انه بقى فيك شئ من كبر الجاهلية  
فالى ابو ذر خده على التراب ثم  
قال لا ارفع خدى حتى يطأ بلال  
خدى بقدمه زاد ابن الملقن  
فوطئ خده ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
(خوانسكم) اى فى الاسلام او  
من جهة اولاد آدم عليه لسلام  
فهو على سبيل المجاز (خوانسكم)  
يفتح الاول والثاني اى خدمكم  
او عبيدكم الذين يتقولون الامور  
اى يصلطونها وقدم الخسبر على  
الابتداء للاهتكام بشأن الاخوة  
او لتقديرهم اخوانكم وهم  
خولكم وقال الزركشى اى  
احفظوا وقال ابو البقاء انه  
اجود لكن رواه الضارى فى  
كتاب حسن الخلق هم اخوانكم  
وهو يرجع تقدير الرفع (جعلهم الله  
تحت ايديكم) مجاز عن القدرة  
او الملك اى وانتم مالكون  
اى من الذى ياكله ويلبسه ومن

فاخرجه الحاكم واما حديث عائشة فذكره الترمذى واعله ابو حاتم ورواه الدارقطى واما  
حديث أم سلمة فذكره الحاكم واما حديث ابن عباس فرواه البيهقى وفي اسناده الضعفاء  
ابن حزة وهو منكر الحديث واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطى والبيهقى وفيه عبد الله  
ابن عمر العمرى وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف  
واخرجه ابن عدى من طريق أيوب بن عتبة وفيه مهال واما حديث على بن طاق فخرجه  
الطبرانى وصححه واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وابي  
ابن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة واما حديث أروى بنت أبيس فذكره الترمذى  
ورواه البيهقى والحديث يدل على ان لمس الذكر ينقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك عمر  
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء الزهرى وابن  
المسيب ومجاهد وابان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعى واحمد والحق ومالك فى  
المشهور وغير هؤلاء واحتجوا بحديث الباب وكذلك من فرج المرأة حديث أم حبيبة  
الاتى وكذلك حديث عبد الله بن عمر والذى سيذكره المصنف فى هذا الباب وذهب على  
عليه السلام وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والعترة والثورى وأبو حنيفة  
وأصحابه وغيرهم الى ما غيرنا قض وقد ذكر الحازمى فى الاعتبار جماعة من القائلين بهذه  
المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الاولى من الصحابة والتابعين لم نذكرهم هنا فليرجع اليه  
واحتج الاخرى بحديث طاق بن على عند ابي داود والترمذى والنسائى وابن ماجه واحمد  
والدارقطى مرفوعا بالنظ الرجل لمس ذكره أعليه وضوء فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
انما هو بضعة منك وصححه عمرو بن على العلان وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة  
وروى عن على بن المدينى انه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوى اسناده  
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبرانى وابن حزم  
وأجيب بانه قد ضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطى والبيهقى وابن الجوزى  
وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبرانى وابن العربى والحازمى وآخرون وأوضح ابن حبان  
وغیره ذلك وقال البيهقى يكفى فى ترجيح حديث بسرة على حديث طاق أن حديث طاق لم  
يخرج الشيخان باحد من رواه وحديث بسرة قد احتجنا بجميع رواه وقد ايدت دعوى  
النسخ بتأخر اسلام بسرة وتقدم اسلام طاق ولكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين  
من أئمة الأصول وايد حديث بسرة بان حديث طاق موافق لما كان الامر عليه من قبل  
وحديث بسرة ناقل عنه فيصار اليه وبانه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من  
الأئمة والكثرة شواهد لان بسرة حدثت به فى دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون  
وايضاً قد روى عن طاق بن على نفسه انه روى من مس فرجه فليتوضأ أخرجه الطبرانى  
وصححه قال في شبه ان يكون مع الحديث الاول من النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا  
ثم مع هذا بعد فوافق حديث بسرة وايضاً حديث طاق بن على من رواية قيس ابنه قال

لنمبصر فلا اطعم عبده مما يقاان كان (١٩٤) قد اطعمه مما ياكاه ولا يلزمه ان يطعمه من كل ما كوله على العموم من الاذن

رطببات العيش لكن يستحب له ذلك (ولا تكلفوهم ما) اي الذي (يفعلهم) اي تعجز قدرتهم عنه ولهي فيه لتصريح (فمن كلفوهم) ما يفعلهم (فاعينوهم) ويلحق باجبه الاجبر والخم والمخيف والداية وفي الحديث النهي عن سب العبيد ومن في معانهم ونعيرهم بآبائهم واخذ على الاحسان اليهم والرفق بهم وان تفاضل الحقيقي بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يقيس الشرف بالنسب نسبه ذالم يكن من اهل التقوى ويثبت ارضيع بالنسب بالتقوى قد الله تعالى ان كرمكم عند الله انفاكم وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والحفاظة على الاصرب معروف وروى عن المذكر وفي رجله بصري وراسطي وكوفيان والتحديث والعفة واخرجه البخاري في العتق والادب ومسلم في الايمان والذود وأبو داود والترمذي باختلاف الناضية (وعن ابي بكر) تفييع بضم الذون ابن الحرث بن كادة المتوفى ببصرة سنة اثنين وخمسين وله في البخاري اربعة عشر حديثا (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا التقى المسلمان بسيماهما فضرِب كل واحد منهما الآخر (فان قاتل والمقتول في النار) اذا كان القتال منهما بغير تاويل

الشافعي قدس الله عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه وقال ابو حاتم وأبو زرعة قيس بن طلق من لا تقوم به حجة اه فاطاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك القول بنسب الموضوع ويرده ماسية في من التصريح بالوجوب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة ريل له بن عيون فوجهه ولا يتوضون أخرج الدارقطني وهو دعاء بالشرا لا يكون له على ترك واجب والمراد بالوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلوة لانه الحقيقة لشريعة وهي مقدمة على غيرها الى وهو الحق في اصول وقد اشترط في المس الناقض لرضوءه ان يكون بغيره بل ويدل حديث أبي هريرة الا في وسعي انه لا دليل لمن اشترط ان يكون المس ياطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقض ان وقع المس عمدا لان وقع وهو واحد في باب تردده ورفع الخطا بمعنى رفع اثمه لا حكمه (وعن ام حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه لم يمتو ضاروا ابن ماجه والترمذي وصححه أحمد وأبو زرعة) الحديث قال ابن السكيت لا أعلم له علته وانظ من يشمل الذكروا لاني والفظ التخرج يشمل القبل والظهر من الرجل والمرأة وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطني من حديث عائشة اذا مست احدا كن فرجها فالتوضأ وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا ضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد دوسيا في حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد تقدم ما سلك في لذي قبله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل من قضى بيده الى ذكره ليس (واستتر فتد وجب عليه الوضوء رواه أحمد) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عذول نقلته وصححه الحاكم وابن عبيد البر وأخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال ابن السكيت هو أجود ما روى في هذا الباب برواه النشاهي والبخاري والدارقطني من طريق يزيد بن عبيد الملك قال الساق متروك وضعفه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالندب وقد تقدم ويدل على اشتراط عدم الخائل بين البدن والذكر وقد استدل به الشافعية في ان النقض انما يكون اذا مس الذكرا ياطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء قال الحافظ في التلخيص لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا يطين الكف غير واحد قال ابن سبويه في الحكم افضى فلان لي فلاز وصل اليه والوصول أعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنه او قال بن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون باطنه او قال ولاديل على ما قاله يعني من التخصيص بالباطن من كآب ولا سنة ولا اجاع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي صحيح قال المصنف رحمه الله تعالى وهو يعني حديث أبي هريرة يمنع تاويل غيره على الاستصحاب ويثبت بعمومه النقض يطين الكف وظهره وينقبه بتهومه من ورا محائل وبغير اليد وفي لفظ لشافعي اذا افضى احدكم الى ذكره ليس بينهما وبينه شيء فليمتوضأ اه (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمار رجل مس

سائق اما اذا كانا يصحبا بين قاهرهما عن اجتماد وظن لا صلاح الدين فاصيب منهما له اجر وانما جعل فرجه

أبو بكر الحديث على عمومته في كل مسلمين التقياب... بينهم ما حسم الله (١٩٥) وقد رجع الأحنف الراوى عنه عن رأى

أبي بكر في ذلك، ومنه دمع على  
بأق حروبه ولا يقال أن هذا  
الحديث يشعز بذهب المعتزلة  
الثالين بوجوب العقاب للعاصي  
لأن المعنى أنهم ما يستحقان وقد  
يعنى عنهم ما أو واحد منهما فلا  
يدخلان النار كما قال تعالى فجزأوه

جهنم أى جزأوه تلك وليس يلزم  
أن يجزأى قال أبو بكر (فقلت)

ولأربعة وكريمة قلت (يا رسول  
الله هذا القاتل) يستحق النار

لكونه ظالماً (فبال المقتول)  
وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه

وآله وسلم (أنه كان حرباً على قتل  
ما حبه) مفهومه أن من عزم

على المعصية بقلبه ووطن نفسه  
عليها أثم في اعتقاده وعزمه

ولا تنافي بين هذا وبين قوله في  
الحديث ألا تخرأوا هم عبيدى

بشيئة فلم يعملها فلا تكتبوها  
عليه لأن المراد أنه لو طعن نفسه

عليها بل صرت بفساده من غير  
استقرار ورجال أسناد هذا

الحديث كاهم بصريون وفيه  
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم

عن بعض وهم أيوب والحسن  
والأحنف واشتغل على التصديت

والعذبة والسماع وأخرج  
البحارى أيضاً في الفتن ومسلم وأبو

داود والسناني (عن عبد الله بن  
مسعود رضى الله عنه عن النبي لما

نزلت) زاد الأصلي هذه الآية  
(الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم

بظلم) أى ظلم عظيم (اولئك لهم  
الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم

فرجه فليتوضأ وإيا امرأة ست فرجها فلتتوضأ رواه أحمد) الحديث رواه الترمذى  
أيضاً ورواه البيهقي قال الترمذى في العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفي أسناده  
بقيّة بن الوليد ولكنه قال حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حديثي عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده والحديث سريع في عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت أن القروج يتم  
القبل والدبر لانه العورة كما في القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علي في  
هذا الباب ولم تجرله عادة بذلك فانه يذكر الأحاديث المتعارضة وإن كان في بعضها ضعف  
وقد ذكرناه في شرح حديث أول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كناية

### • (باب الوضوء من لحوم الأبل) •

(عن رجل عن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من لحوم

الغنم قال إن شئت توضأ وإن شئت فلا تتوضأ قال أنتوضأ من لحوم الأبل قال نعم توضأ

من لحوم الأبل قال أصلي في مرائب الغنم قال نعم قال أصلي في مرائب الأبل قال لا رواه

أحمد ومسلم) الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر وكذلك

روى أبو داود والترمذى وهو يدل على أن الأكل من لحوم الأبل من جملة نواقض الوضوء

وقد اختلف في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء قال النووي عن ذهب إلى

ذلك الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة

وعاصم بن ربيعة وأبو امامة وجاهل من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم

وذهب إلى انتقاض الوضوء أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر

ابن المنذر وابن خزيمة واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً

وحكى عن جماعة من الصحابة كذا قال النووي ونسبه في البحر إلى أحد قول الشافعي وإلى

محمد بن الحسن قال البيهقي حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي أنه قال إن صح الحديث

في لحوم الأبل قات به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جبر بن سمرة وحديث البراء

قاله أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه احتج القائلون بالنقض بأحاديث الباب واحتج

القائلون بعدمه بما عند الأربعة وابن حبان من حديث جابر أنه كان آخر الأمرين منه

صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مست النار قال النووي في شرح مسلم ولكن هذا

الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الأبل خاص والخاص مقدم على العام وهو مبني

على أنه يبيى العام على الخاص مطلقاً كما ذهب إليه الشافعي وجماعة من أئمة الأصول وهو

الحق وأما من قال إن العام المتأخر ناسخ فيجعل حديث ترك الوضوء مما مست النار ناسخاً

لأحاديث الوضوء من لحوم الأبل ولا يخفى عليك أن أحاديث الأمر بالوضوء من لحوم

الأبل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبائهم نصيب ولا بالأنظار بل في حديث سمرة

قال له الرجل أنتوضأ من لحوم الأبل قال نعم وفي حديث البراء توضأ منها وفي حديث

ذى الغرة لا تقفنتوضأ من لحومها قال نعم فلا يصلح تركه صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء

الأمم وهم مهتدون) أى لم يخلطوه بشرك إذ لا أعظم من الشرك وقد ورد التصريح بذلك عند المؤلف عن الأعمش وأفظه قلوبنا

بارسول الله أينالم يظلم نفسه قال ايس (١٩٦) كما ترون بل لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك الم تسمعون الى قول لقمان فذكر الآية

لا تبتة نكن منح التبعي تصور  
خط الايمان بالشرك وحله على  
عدم حصول الله فخير لهم كفر  
متاخر عن ايمان متقدم أى لم  
يرتدوا والمراد انهم لم يجمعوا  
بينهما ظاهر وباطن اى لم ينافقوا  
وهو أوجه قال اصحاب رسول  
الله (ولا يصلي النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أينالم يظلم) مبتدا  
وخبر والجملة مقول القول (فنزّل  
الله) ولا نبى ذروا الاصلي عز وجل  
(ان الشرك لظلم عظيم) انما هو  
على العموم لان قوله انظلم نكرة  
في سياق النفي لكن عمومها  
بحسب الظاهر قال الهة قون ان  
دخل على انكارة في سياق النفي  
ما يؤكده العموم ويقويه نحو من  
في قوله ما جئني من رجل افاد  
تنصيص العموم والافانعموم  
متفاد بحسب الظاهر كما فهمه  
الصحابة من هذه الآية وبين لهم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان ظاهره غير مراد بل هو من  
العام الذي أريد به الخاص والمراد  
بالظلم اعلى أنواعه وهو الشرك وانما  
فهموا احصوا الامن والاهتداء  
فيمن لم يلبس ايمانه حتى ينتقيا  
عن ايس من تقدمهم على  
الامن في قوله اهم الامن اى لهم  
لا لغيرهم ومن تقدمهم وهم على  
مهادون وفي الحديث ان  
المعاصي لانسى شركا وان من  
لم يشرك بالله شيأ فله الامن وهو  
مهدوفيه أيضا ان فهم الصحابي  
بل الصحابة ايس حجة لا يقال ان المعاصي قديم فيها هذا الامن والاهتداء لدى حصل له لانه اجيب بأنه آمن من احد

مماست النار فاضالها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا  
ينمضه بل يكون فعله خلاف ما أمر به أمر اخاصا بالامة دليل الاختصاص به وهذه  
مسئلة مدونة في الاصول مشهورة وقل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح  
واعتيارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعد من المضائق  
وقد استرحنا بما حظمت من التعب في جل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات  
وسميرك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما نتفع به ان شاء الله تعالى وقد اسلفنا  
التبعية على ذلك فان قلت هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء مماست النار  
مطلقا لان الامر بالوضوء مماست النار خاص بالامة كما ثبت من حديث أبي هريرة  
مر فوعا عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلقط توضوا مماست النار وهو عند  
مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن  
نابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء مماست النار ناسخا للامر بالوضوء منه ولا معارضا  
امثل ما ذكرت في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الاجرد الفعل  
بعد الامر بالوضوء مماست النار فالحق عدم النسخ ونجتم الوضوء علينا منه  
واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأى ضيف في القذهب  
هذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن  
نابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بن حميد وأبو قلابه  
ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى شرح بذلك الحارمى في الناسخ والمنسوخ وقد  
نسبه المهدي في البحر الى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحارمى وذهب  
بعضهم الى ان المنسوخ هو ترك الوضوء مماست النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال  
رالى هذا ذهب الزهرى وجماعة وذكر لهم متمسكا ويؤيد وجوب الوضوء مماست النار  
ان حديث ترك الوضوء منه له علمان ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما ترك  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء مماست النار حتى قبض وان قال الجوزداني انه  
بطر فهو متأدي بما كن منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك  
دينا وجهيرا وان خالفه مرة أو مرتين اذ تقرر ذلك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو  
الوضوء الشرعى والحقائق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ولا ممسك لمن قال ان المراد  
بغسل اليدين واما لحوم الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصصة له من عموم  
مماست النار في حديث البراء الا لا يوضو امنها وفي حديث ذى الغرة افتتوضا من  
لحومها يعنى الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ وسياق  
تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء مماست النار (وعن البراء بن عازب قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال يوضو امنها وسئل  
عن لحوم الغنم فقال لا يوضو امنها وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها  
فانها امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فانها ابرك زوا





راحد من ثلاث لم يطق عليه منافي (١٩٨) راس كذلك بر يطاق عليه اسم المناق غير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

منافيا كسعد وأجيب بأنه ما ورد  
مصنف فنعيم كنه قال آياته ثلاث  
واحد في كل شيء (كذب)  
أي أخبر عنه بخلاف ما هو به  
فصنف له كتاب (واذا وعد)  
بغيره المستقبل (أخاف)  
ولم يثبت وهو من عطف الخ ص  
على ما كان نوع من  
الحدث وكان خلاف قوله  
والحدث ولكنه أفرد به بالذكر  
معطوف تبيينه على زيادة قبحه  
ولا يرد بأن الخ ص اذا عطف  
على العام لا يخرج من تحت  
العام وحينئذ تكون الآية ثنتين  
لا ثلاثا لان لازم الوعد الذي هو  
الاخلاف قد يكون فعلا ولم  
الحدث هو الكذب الذي  
لا يكون معد فيه الاعتبار  
المزوم من معاريض وخلاف الوعد  
لا يندرج الا اذا كان العزم عليه  
مقارنا وعد ما لو كان عزمه  
عرض له مانع وبدا انه رأى فهذا  
لا يوجد منه صورة المناق وفي  
حديث الصبراني ما شهد له حيث  
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه  
انه يخلف وكذا قال في باقي  
الخصال واسناده لا بأس به وهو  
عند الترمذي وأبي داود مختصرا  
بل قد اذا وعد الرجل ثم مر  
بنته أي لم يلف فلا انه عليه  
وهذا في الوعد بالخبر اما الشر  
فيجب اخذ لافه وقيل يجب  
(و) الثالثة من الخصال (اذا  
أشتر) على صيغة المجهول من  
دفع (ن) (ن) بان تصرف

للام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء بحكم مقامها على اصولها حتى  
يتبين خسه فذلك ولا يضرك الشك الطارئ عليها في ذلك مسئلة الباب التي ورد فيها  
الحديث وهي ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بمقامه على الطهارة ولا فرق بين  
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبهنا ومذهب جماهير  
العلماء من اهل السنة واختلف وحكي عن مالك روايتان احدهما انه يلزمه الوضوء ان كان  
شك خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحكي الرواية  
لاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ يحكى عن بعض اصحابنا وليس بنى قال اصحابنا  
ولا فرق في شكك بين ان يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه او يترجح أحدهما  
ويغلب في ضمه فلا وضوء عليه بكل حال قال اما اذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه  
يلزمه وضوءه بإجماع المسلمين قال ومن مسائل لقاعدة المذكورة ان من شك في طلاق  
زوجته أو في عتق عبده أو نجاسة الماء أو طهارة النجس أو نجاسة الثوب أو  
انطعام غيره أو ند صلى ثلاث ركعات أم أربع أم أنه ركع مجد أم لا أو انه نوى الصوم  
أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في اثنا هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة  
بكل هذه شكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والخلاف غير حالة الصلاة بها  
لا يصح أن يكون بالقياس لان الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطرأ من الشكوك  
بخلاف غيرها فاس تناديه من حديث أبي هريرة لعدم ذكر الصلاة فيه واما ذكر المسجد  
فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سياقه وهذا اللفظ عام في  
حل الصلاة وغيرها ه الى ان التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم انما وقع في سؤال  
السائل وفي جعله مقيد الجواب خلاف في الاصول مشهور

#### • (باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة  
من غلول رواه الجماعة الا البخاري) الحديث أخرجه الطبراني أيضا وفي الباب عن اسامة  
ابن عمار له أبي المليلج وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد  
الخدرى وغيرهم قال الحافظ وقد اوضح طريقة المناظرة في الكلام على أوائل  
الترمذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الوضوء بالخارج من السبيل  
قوله ولا صدقة من غلول العلول بضم الغين المججمة هو الخيانة واصد له السرقة من مال  
لعينة قبل القسمة قل النووي في شرح مس لم وقد أجمعت الامة على أن الطهارة شرط  
في صحة الصلاة قال القاضى عياض واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن  
الجهيم الى أن الوضوء كن في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجمهور بل  
كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح  
واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم الى الصلاة أم على الحدث خاصة فذهب

فيهم على خلاف الشرع ووجه الفرق ر على هذه الثلاث أن منية على ما عداها اذا صل على الديانة مختصر داهبون

في ثلاث القول والعمل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد (١٩٩) العمل بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف

وحديث لا يعارض هذا الحديث

بما وقع في حديث آخر أربع من كن فيه وفيه اذا عاهد غدر اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان لان الغدر خيانة وهذه الثلاث خصال تتناق لانفاق فهو على سبيل الجواز والمراد تنافق العمل لانفاق الكفر وارتضاه القرطبي أو المراد من اتصف بها وكانت له ديدنا وعادة ويدل عليه التفسير باذا المفيدة لسرر الفعل أو هو محمول على من علمت عليه هذه الخصال وتم اونها واستخف بأمرها فان من كان كذلك كان فاسدا لا يعتد غالبا أو المراد الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وارتضاه الخطابي أو الحديث وارد في رجل معين وكان منافقا ولم يصرح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريفة في كونه لا يواجههم بصريح القول بل يشير إشارة كقوله ما بال أقوام ونحوه أو المراد المناقون الذين كانوا في الزمن النبوي وهذه الاجوبة كلها مبنيّة على ان اللام في المانق للجنس ومنهم من ادعى انه اللهه قال الحافظ وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدنيون الا أبو الربيع وفيهم تابعي عن تابعي وفيه

ذاهون من السلف الى ان الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلاة الا يذهب قوم الى ان ذلك قد كان ثم نسخ وقيل الامر به على النذر وقيل لا بل لم يشرع الا لمن يحدث ولا يكن تجديده لكل صلاة مستحب قال النووي حاكيا عن القاضي وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومعه في الآية عندهم اذا قمتم محدثين وهكذا انه به الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما ثبث عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعات شيئا لم تكن تفعله فقال عمدا ففعله أي لبيان الجواز واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من حدث فالحق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلاة وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نفي فان الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى وقت الترخيص وهو أعم من أن يكون لحديث واخبره والآيات على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث وحديث لولان اشق على أمي لا مرهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء يسو الك عند أحد من حديث أبي هريرة مر فوعا من أعظم الأدلة على المطلوب وسيد كرام المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة الامامان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا وغير طاهرا وفي حديث عدم التوضي من لحوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير ناقض ثم قال للسائل عن الوضوء ان شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ فيه بغير الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله الا فحقت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث عتبة بن عامر وحديث انها تخرج خطاياهم مع الماء أو مع آخر قطر الماء عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشيئه الى المسجد نافله أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث اذا توضأت اغسلت من خطاياك كيوم ولدتك امك عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجمل بطالب الحق الراغب في الاجر ان يدع هذه الأدلة التي لا يحجب أنوارها على غير أكه والمثوبات التي لا يرغب عنها الا باله ويتمسك بأذيال تشكيك منار وشبهة مهدومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث فمن زاد فسد ساء وتعدى وظلم بعد أن يتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزية وان الاكتفاء بوضوء واحد صلوات متعددة

التحديث والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الوصايا والشها ان والادب ومسلم في الإيمان والترمذي والنسائي

عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٠٠) (رضي الله عنهم) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع أي أربع خصال

رخصة بل ذهب قوم الى الوجوب عند القيام للصلاة كما استنداد عنك هذا كله هذا  
ابن عمر بروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به  
عشر حجات أخرجه الترمذي وأبو داود فهل أنص على المطلوب من هذا هل يبقى بعد  
هذا التصريح اوتياب (وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمس القرآن الا طاهر رواء  
ابن ثرم والدارقطني وهو لما كتب في الموطأ مرسل عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن  
حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس  
انقرار الا طاهر وقال ابن ثرم واحتج أبو عبد الله في الحديث ابن عمر ولا يمس  
المصحف الا على طهارة الحديث أخرجه الحارثي في المستدرک والبيهقي في الخلافيات  
والطبراني في سناده سويدين أئجه حاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الاوسط انه تفرد  
به وحسن الحارثي اسناده وقد ضعف القوي وابن كثير في ارشاده وابن حزم حديث  
حكيم بن حزام وحديث عمر بن حزم جميعا وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني  
والطبراني قال الحافظ واسناده لا بأس به لكن فيه سليمان الاشدي وهو مختلف فيه  
رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر قال الحافظ ذكر الاثر ان احدا احتج به وفي الباب أيضا عن  
عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف وفي اسناده انقطاع وفي  
رأيه الطبراني من لا يعرف وعن ثوبان أو رده علي بن عبد العزيز في منتخب مسنده وفي  
اسناده حبيب بن بخدرو هو متروك وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر أن اخته قالت له  
قبل أن يسلم انه رجس ولا يمس الا المطهرون قال الحافظ وفي اسناده مقال وفيه عن سلمان  
موقوفا أخرجه الدارقطني والحارثي وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد  
البراء اشبه المتواتر تلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتابا أصح من هذا  
الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون  
رأيهم وقال الحارثي قد شتم عمر بن عبد العزيز والزهرى لهذا الكتاب بالصحة والحديث  
يدل على انه لا يجوز لمس المصحف الا من كان طاهرا وليكن الطاهر يطلق بالاشترار على  
المؤمن والطاهر من الحدث الا كبر والا صغر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لاطلاقه  
على الاول قول الله تعالى انما المشركون نجس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس  
المؤمن لا نجس وعلى الثاني وان كنتم جنبا فاطهروا وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم في المسح على الخفين دعوه ما قال في أدخاها طاهرتين وعلى الرابع الاجماع على أن  
الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد اطلاق ذلك في كثير  
من أجاز حل المشترك على جميع معانيه حمله عليها هذا والمسئلة مدونة في الاصول وفيها  
مداهب والذي يترجح أن المشترك يحمل فيها فلا يمس به حتى يبين وقد وقع الاجماع على  
انه لا يجوز للمس حدث حدثا كبر أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود واستدل المانعون

أربع (من كن فيه  
كان منافقا خالصا) أي في هذه  
الخصال فقط لا في غيرها أو  
شديد الشبهة بانما فقين ووصفه  
بخلوص يريد قول من قال ان  
المؤمن بل ينفق العمل لا الايماني  
او منافق لعرفي له الشرعي  
لان الخلوص بهذين المعنيين  
لا يلزم ~~ال~~ كقوله الملق في  
الدرك الاستدلال من الدار (ومن  
كانت فيه خصلة ممن كانت)  
ويلاحظ في نسخة كان (فيه  
خصلة من النفاق حتى يدعها)  
أي يتركها (اذا فعن) شيئا  
(خن) فيه (واذا حدث كذب)  
في كل ما حدث به (واذا عاهد)  
عهدا اغدر) أي ترك الوفاء بما  
عهده عليه (واذا حسم فخر)  
في خصومته شيء ما عن احو  
وقال الباطل وقد تحصل من  
الحديث خمس خصال الثلاثة  
السابقة في الاول والعقد في  
المعاهدة والتجور في الخصومة  
فهى متغيرة باعتبار تغير  
الارصاف والاوزم ووجه  
المصرف فيها أن اظهار خلاف  
ما في الباطن اما في المساليات  
وهو ما اذا اتقن واما في غيرها  
وهو ما في حالة الكدورة فهو  
اذا خسم واما في حالة الصفاء  
فهو ما مؤكدا باليمين فهو اذا  
عاهد أو لا فهو ما بالنظر الى  
المستقبل فهو اذا وعد واما  
بالنظر الى الحال فهو اذا حدث

لكن هذه الخمسة في الحقيقة ترجع الى الثلاث لان الغدر في العهد منطوق تحت الخيانة في الامانة والتجور للجنب

في المصنوعة داخل تحت الكذب في الحديث ورجال هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفيون الا اصحابي على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض والتحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الجزية ومسلم في الايمان واصحاب السنن (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من يقسم ليله القدر للطاعة (ايانا) أي تصديقاً بانه حق وطاعة (واحتساباً) لوجهه تعالى لا للرياء ونحوه أي مؤمناً محتسباً (غفرله ما تقدم من ذنبه) أي غير الحقوق الآدمية لان الاجماع قائم على انها تسقط الا برضاهم وفيه الدلالة على جعل الاعمال ايماناً لانه جعل القيام ايماناً وجعله غفرله جواب الشرط وقد وقع ما ضايف فعل الشرط مضارعاً وفي ذلك نزاع بين النحاة والاكثر على المنع وفي رواية بغفرله فإيغاب بين الشرط والجزاء قال في الفتح فظهر انه من تصرف الرواة فلا يستدل به لاقول بجواز التغاير في الشرط والجزاء ومن لطائف اسناد هذا الحديث ما قيل ان أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه وأخرجه البخاري أيضا في الصيام مطولاً وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه قال

الجنب بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير واجعاً الى القرآن والظاهر رجوعه الى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لانه الاقرب والمطهرون الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين ويوجه الرجوع الى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه الى القرآن على القعيين اسكان دلالة على المطلوب وهو منع الجنب من مسه غير مسلمة لان المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس بنجس دائماً الحديث المؤمن لا نجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل يتعين حمله على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث النهي عن السهر بالقرآن الى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثاً كبيراً أو أصغر فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجعلاً في معانيه فلا يعين حتى يبين وقد دل الدليل ههنا ان المراد به غيره الحديث المؤمن لا نجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته اسكان تعينه محل النزاع ترجيحاً بالمرجح وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشترك في جميع معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشترك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا نجس واستدلوا أيضاً بحديث الباب وأجيب بأنه غير صالح للاحتجاج لانه من صحيفة غير مصدقة وفي رجل اسناده خلاف شديد ولو اصلحته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفت قال السيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة أو من الحيض أو الحث الا صغراً لا يصح لاحقية ولا مجازاً ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال ورد عليه فان ثبت هذا فالؤمن طاهر دائماً فلا يتناوله الحديث - وإن كان جنباً أو حائضاً أو محدثاً أو على بدنه نجاسة فارقت اذا تم ما تريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤثك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اسم الأريسين ويأهل الكتاب تعالوا الى كلمة الى قوله مسلمون مع كونهم جامعين بين نجاسي الشرك والاعتناء بوقوع اللبس منه - لم معلوم قلت اجبه له خاصاً بمثل الآية والآيتين فانه يجوز تركين المشركين من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختلاطه بغيره لا يحرم اسمه ككتب التنسيير فلا يخص به الآية والحديث اذا تقررت لك هذا عرفت عدم انتقاض الدليل على منع من عد المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما المحدث حدثاً أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود الى انه يجوز له مس المصحف وقال القاسم وأكثروا الفقهاء والامام ي لا يجوزوا استدلالاً بما سلف وقد سلف ما فيه (وعن طاوس عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكلت لكن اطلبوا الرواية على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد المخرج كاف في تحطيمه انتهى والتدب من نذبت فلانا لكذا

فالتدب أي أجاب اليه وفي  
القاموس ونذبه الى الأمر دعاه  
رحمه أو معناه تكفل بكارواه  
لزياد في أو أخر الجهاد أو سارع  
بشوا به وحسن جزائه ولذا صلي  
وكرامة عز وجل (ان يخرج في  
سعيه) ح كونه (لا يخرج  
الايان) وفي رواية الا الايمان  
وعند الاسماعيلي كمالا  
ايمانا (بوصديق برسلي)  
الاستغناء مفرغ وانما عدل  
عن به الذي هو الاصل الى  
للافتات من الغيبة الى التكلم  
وقول ابن مالك في التوضيح كن  
الايان ايمان به ولكن التقدير  
قائلا لا يخرج الايمان ولا  
يخرجه مقول القول لان صاحب  
الحل على هذا التقدير هو انه  
رد ابن المرحل فثبت أنه في  
قوله كان الايق وانما هو من  
باب الالتفات ولا حاجة الى  
تقدير حل لان حذف الحال  
لا يجوز وقال الزركشي الايق  
أن يقال عدل عن نهي الغيبة  
الى الحضور يعني ان الالتفات  
يؤهم اجسمية فلا يطلق في كلام  
الله وهذا خلاف ما طبق عليه  
علماء البيان (أن أرجعه) أي  
برجعه الى بلده (بما نال من  
أجر) أي بالذي أصابه من  
النيل وهو العطاء من أجر فقط  
ان لم يغفوا وعبر بالمأني  
موضع المضارع في نال لتحقيق  
وعده تعالى (أو) أجمع  
(غنية) ان غفروا أو أن أجمع

صلى الله عليه وسلم قال انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طأتم فاقولوا الكلام رواه أحمد  
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي راجعا الى دارقطني من حديث ابن عباس  
وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى مرفوعا وموقوفا ولا  
يعرف مرفوعا الا من حديث عطاء ومدار على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن  
عباس واختلف على عطاء في رفعه ورفقه وروح الموقوف والنسائي والبيهقي وان الصلاح  
والمندري والنووي وزاد رواية الرفع ضعيفة قال المناظر في اطلاق ذلك نظر فان  
عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث مرفوعا نارة وموقوفا نارة فالحكم  
عنده هؤلاء بجماعة للرفع والنووي من يعتمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تعليل الحديث  
به اذا كان ارفع ثقة وقد أخرج الحديث الخ كمن رواية سفيان عن عطاء وهو  
من صحيحه قبل الاختلاط بالافتات والحديث يدل على انه في ث يكون الطواف على طهارة  
في التطيغ فليرجع اليه والحديث يدل على انه في ث يكون الطواف على طهارة  
كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

\*(أبواب ما يستحب الرضوء لاجله)\*

\*(باب استحباب الرضوء مما مسته النار الرخصة في تركه)\*

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارط انه وجد أب هريرة يتوضأ على المسجد فقال ثمار صا  
من آثاره قط كاتلأى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتوضأ مما  
مسته النار وعن عائشة عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يتوضأ مما مسته النار  
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ر راهن أحمد لم يسم والنسائي  
قولهم من آثاره قط الآثار جمع ثور وهي القطعة من لاقط وهي بالياء المثلثة والاقط  
لبن جمد مستحجر وهي مما مسته النار فيل يتوضأ على المسجد استدلال به على جواز  
الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المذخر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد  
والاحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسته النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب  
جماعة من الصحابة منهم اهلنا الاربعة وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء ابن عباس  
وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الاشعري وأبو  
هريرة وأبي بن عصب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو امامة المغيرة بن شعبه و  
ابن عبد الله وعائشة جاهل التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن  
المازلي وأحمد واهن بن راهب ويحيى بن يحيى وأبي ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري  
وأهل الحجاز وأهل الكوفة الى انه لا ينتقض الوضوء باكل مما مسته النار وذهب  
طائفة الى وجوب الوضوء الشرعي مما مسته النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من  
الحوم الابل استدلال الاقوال بالاحاديث التي سياتي ذكرها في هذا الباب واستدل  
الآخرون بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما مسته النار وقد ذكر المصنف بعضها

بلا حساب ولا مراخذة بذنوب اذ تكثرها الشهادة أو عند موته لقوله احياء (٢٠٣) عند ربه يزفون (ولو ان أشق) أي

لولا المشقة (على أمتي ما قدمت  
خلف) أي بعد (سرية) بل  
كنت أخرج معهما بنفسى لعظم  
أجرها ولولا امتناعي والمعنى  
امتنع عدم التعمد وهو القيام  
لوجود المشقة وسبب المشقة  
صعوبة تحلقهم بعده ولا القدرة  
لهم على المسير معه اضيق  
حالهم قال ذلك صلى الله عليه  
وآله وسلم شفقة على أمته جزاء  
الله عنا أفضل الجزاء (ولو ددت)  
أي والله أحيت (أنى أقتل  
في سبيل الله ثم أحياءم أقتل ثم  
أحياءم أقتل) بضم الهمزة  
في كل من أحياء وأقتل وهي  
خمس ألفاظ وختم بقوله ثم  
أقتل والقرار انما هو على حالة  
الحياة لان المراد الشهادة فتم  
الحال عليهم والأحياء للجزاء من  
المعلوم فلا حاجة الى ودادته لانه  
ضروري الوقوع وتم لتراخي  
في الرتبة أحسن من جعلها على  
تراخي الزمان لان المتنى حصول  
مرتبة بعد مرتبة الى الانتهاء  
الى الفردوس الاعلى ولا يقال  
ان تنبيه صلى الله عليه وآله  
وسلم أن يقتل تنبي وقوع  
زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع  
للقواعد لان مراده صلى الله  
عليه وآله وسلم حصول ثواب  
الشهادة لا تنبي المعصية للقاتل  
وفي الحديث استحباب طلب  
القتل في سبيل الله وفضل  
الجهاد ورجاله ما بين بصرى

هذه أو أجب الآزلون عن ذلك بجوابين الاول انه منسوخ بحديث جابر الآتي الثاني  
ان المراد بالوضوء غسل القم والكفين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذي حكيناه  
كان في الصدر الاول ثم أجمع العلم بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من أكل مامسته النار  
ولا يخذل ان الجواب الاول انما يتم بعد تسليم انه فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض  
القول الحسن بنوار بنسخه والمتقرر في الاصول خلافه وقد نبهنا على ذلك في باب  
الوضوء من لحوم لابل وأما الجواب الثاني فقد تقرر ان الحقائق الشرعية متقدمة  
على غيرها وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الاعضاء التي تغسل للوضوء فلا  
يخالف هذه الحقيقة الدلائل وأما دعوى الاجماع فهي من الدعوى التي لا يهاجمها طالب  
الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه ثم الاحاديث الواردة في ترك التوضي من لحوم الغنم  
مخصوصة لا عموم الامم بالوضوء مما است النار وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك

العموم (وعن ميرقات كل انبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتب شاة ثم قام فصلى

ولم يتوضأ عن عمر بن أمية الصمري قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجترس

كتف شاة كل منها وعى الى الصلاة ثم طرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق

عليهما) يقول يجترس كتف شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد تدعو  
الحاجة اليه لصلابة اللحم أو كبر القطعة قالوا يكره من غير حاجة فقول قد عى الى  
الصلاة في هذا دليل على استحباب استدعاء الأئمة الى الصلاة اذا حضروا وقتها والحديث  
يدل على عدم وجوب الوضوء مما است النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده

(وعن جابر قال أكلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر خبزاً والحافضوا

ولم يتوضأوا) أحمد وعس جابر قال كان آخراء من من رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ترك الوضوء مما است النار رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول أخرجه ابن

أبي شيبة والاضياء في المختارة والحديث الآخر أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وقال

أبو داود هذا اختصار من حديث قريب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً والحافضاً كاه

ثم دعا بالوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طعمه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ

وقال ابن أبي حاتم في الممل عن أبيه نحوه وزاد ويحك أن يكون شعيب بن أبي حمزة

حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحو ما قاله أبو داود وله عنه أخرى قال

الشافعي في سنن حرمه لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله

ابن محمد بن عتيق وقال البخاري في الاوسط حدثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان ان

أبا علقمة النخعي روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل

الحما ولم يتوضأ فقال احسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابراً قال الحافظ

ويشهد لاصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قت الجابر

الوضوء مما است النار قال لا والله حديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني

وكوفي خال عن العنقة وليس فيه الا التحدث والسماع وأخرجه البخاري أيضاً في الجهاد وكذا مسلم والنسائي (وعنه)

أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام بالطاعة صلاة التراويح

في الوسط وأفظه كل آخر أمره لحاشم صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم حديث جرح حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بإسنادهم الصحيحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما سئله النار وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص إنما تنفي الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال النووي له انترضا من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ. وروى ان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لانه امراف وتضييع لاهاء بغير فؤدة انتهى

• (ب) فضل الوضوء لكل صلاة •

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى على أشقى على أشقى لا مرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء رواه أحمد بإسناد صحيح الحديث أخرجه نحوه نسائي وابن حزيمة والبخاري وعليه ما من حديثه وروى نحوه بن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة وهو مذهب الاكثر بل حكى النووي عن النفاذي عما مضى انه أجمع عليه أهل الفتوى ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء للصلاة الاقرا الطواف ومس المصحف (وعن أنس قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة

قبل له وانتم كيف تصنعون قال كنا صلى الصلوات بوضوء وخدمام يحدث رواه الجماعة الامم) قوله عند كل صلاة قال الحافظ أي مقرر وضوء زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهرا من تلك كانت عادته قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم انه صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قل ويحتمل انه كان يفعل استحبابا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه بيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهو قبل الفتح بزمان قوله كيف كنتم تصنعون لقائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة لا بن ماجه وكان صلى الصلوات كلها بوضوء واحد واحد حديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمره للوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فثبت ذلك عليه أمر بالسؤال عند كل صلاة وضع عنه الوضوء الا من حدث وكان عبد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات رواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذي بإسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات) اما الرواية الاولى عن عبد الله بن حنظلة ففي اسنادها محمد بن اسحق وقد عمن وفي الاحتجاج به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر ففي اسنادها الاقر يقي عن أبي غطفان ولهذا قال المصنف بإسناد

أورعها من الطاعات في ليالي (رمضان) حال كون قيامه (إيمانا) أي مؤمنا بالله مصداقا به (و) حال كونه (احتسابا) أي محسبا لا بمعنى مصداقا ومريداه وجهه الله تعالى بخلوص نية وغفر له ما تقدم من ذنبه) من الصغائر وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغفران البكر أيضا وهو ظاهر السياق لكنهم اقتصروا على التخصيص بالصغائر كنظائره من اطلاق الغفران في أحاديث لما وقع من التقييم في بعضهم إجماعا اجتنب البكر زوجه لا تسقط الا بالتوبة أو الحدقت دل بعض الأحاديث على سقوطها بغير توبة كما حقهناه في غير هذا الموضع وأجيب عن استشكل مجيء الغفران في قيام رمضان وفي صومه وليسلة القدر وكثرة الصوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما يبر لمضائين الى غير ذلك مما ورد به الحديث فانها اذا كثرت بواحد فما الذي يكفوه الا أخر بأن كلا يكفر الصغائر فاذا لم توجد بان كفرها واحد مدكر وغنرت بالتوبة أرم تعدل للتوفيق المنعم به رفع له عمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض السيئات كإذهب اليه بعضهم وفضل الله واسع ورواه هذا الحديث صلواتهم أئمة أجلاء

ضعيف

مدنيون وفيه التحديث بصيغة الافراد والجمع والعنونة وأخرجه البخاري في الصيام أيضا ومسلم

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٠٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم من صام رمضان) كما عند  
القدرة عليه أو بعضه عند غيره  
وزية الصوم لولا المانع حال  
كون صيامه (إيماناً) حال  
كونه (احتساباً) أي مؤمناً

محتسباً بأن يكون مصداقاً له

راغباً في ثوابه طيب النفس

به غير مستثقل لصيامه ولا

مستطيل لأيامه (غفر له ما تقدم

من ذنبيه) الصغار تخصه صالماً للعام

بدليل آخر كما سبق رأيي باحتساباً

بعد إيماناً مع أن كلامهما يلزم

الآخر للتوكيد (وعنه)

أي عن أبي هريرة أيضاً رضي

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) أنه قال إن

الدين (أي الإسلام) يسر أي

ذو يسر قال البغوي وذلك لأن

الالتزام بين الموضوع والمحمول

شرط وفي منسـل هذا لا يكون

الابالتاويل وهو اليسر نفسه

كقول بعضهم في النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أنه عين الرحمة

مستدلًا بآية قوله تعالى وما أرسلناك

إلا رحمة للعالمين كأنه لكثرة

الرحمة المودعة فيه صارت نفسها

والتأكيديان فيه ودعي

منكر يسر هذا الدين فاما أن

يكون الخطاب منسكراً أو على

نقـد تفرقه منزلته أو على

تقدير المنكرين غير مخاطبين

أولكون القصة مما يهتم بها

قال الحافظ سمي الدين يسيراً

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أوضح الإسنـله أن توبتهم

ضعيف وهو كذا قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب  
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله  
عشر حسنات قال ابن رسلان يشبهه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوآت فان  
أقل ما وعده من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها وقد وعد بالواحدة مائة ووعده  
قوا بغير حساب

• (باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه) •

(عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه  
حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال أنه لم ينعني أن أرد عليك إلا أني كرهت أن أذكر الله

الأعلى طهارة رواه أحمد وابن ماجه بخومه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي

وهو يدل على كراهة الذكر للمحدث حديثاً أصغر واقظ أي داود وهو يول ويعارضه

ماسياً من حديث علي وعائشة فان في حديث علي لا يحجزه من القرآن شيء ليس الجناية

فاذا كان الحديث الأصغر لا ينعنه عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه

من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فان قولها كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه مشعر بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر لأنه من

جمله الأحياء المدكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك العموم

ويمكن حمل الكراهة على كراهة التبريه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتزل الجواب لأنه لم يحس فوت من سلم عليه فيكون دليلاً

على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مشتغلاً بالوضوء والهـ كن التعليل

بكرهته لذكر الله في تلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهيم بن الحرث قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر رجل فلقميه رجل

فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم

رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث

ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة وسند كرها) قوله بئر رجل مجيم وميم مفتوحتين

وفي رواية النسائي بئر الجمل بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة قوله حتى أقبل

على الجدار فمسح بوجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً لأمه حال

التييم فان التيميم مع وجود الماء لا يجوز للتأديرين على استعماله قال النووي ولا فرق

بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائز والعيد إذا خاف

فوتهم ما وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يتيمم مع وجود الماء

لصلاة الجنائز والعيد إذا خاف فوتهم ما انتهى وهو أيضاً مذهب الهادي وفي الحديث

دلالة على جواز التيميم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند

الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيميم بغير تراب وأجيب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أوضح الإسنـله أن توبتهم



تتألف من ثلث أعضائهم ونوبة هذه الامة (٢٠٦) بالام دلائع والعزم والدم (ولن يشاهد الدين أحد) من المشادة وهي المعالجة

أى لا يتعمق أحد في الدين  
و يترك الرفق (الغلبه) الدين  
و يحجزوا انتطع عن عمله كاه أو  
بعينه قار بن المنسفي هذا  
خديث عن من أعلام النبوة  
فقد رأينا ورأى الناس قبلنا  
**كل** متطوع في الدين  
يتنضع ريس المراد منع طاب  
المكمل في العبادة فانه من  
الامور المحموده بل منع افراد  
المردى الى الملأ أو الملباهة  
في التطوع المنضى لترك  
أو فذل وخراج الفرض عن  
وقته كمن بات يصلى لي يبر كله  
و يغيب النوم الى أن غلبته  
عبادة في آخر الليل فذاع عن صلاة  
أصبح في الجماعة ولى أن خرج  
الرفق احد رأوا الى ان طاعت  
الشمس فخرج وقت شريضة  
وفي حديث بحجن بن الادرع عند  
أحمد نكهم ان نالوا هذا امر  
بالغلبة وخير دينكم البسرة  
وقد استفاد من هذا الإشارة  
الى الاخذ بالرخصة الشرعية  
فان لاخذ بالعزيزية في موضع  
الرخصة تنفع كمن يترك التيمم  
عند العجز عن استعمال الماء  
فيمضي به استعماله الى حصول  
الضرر ولا سيد الامام العلامة  
محمد بن ابراهيم الوزير اليمني  
معاصر الحافظ ابن حجر رحهما  
الله تعالى كآب في هذا الباب  
معاه كآب البشرى في التيسير  
ليسرى وهو نفيس لطيف جدا  
(فسدوا) من السداد وهو التو

جاءوا عليه تراب وبعه دليلى على جواز التيمم لنوادى والفضائل كسجود التلاوة  
والشكر من المنصف ونحوها كالجواز للفرائض وهذا مذهب العلماء كافة قاله  
النورى وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يسحق جوابا وهذا متفق عليه  
قال النورى ويكره لقاعد على قضاء الحاجة ان يذكر الله بشئ من الذاكار قالوا فلا  
يسجد له بل ولا يردائه الام لا يشمت اعطس ولا يحمد الله اذا عطس ولا يقول  
مثل ما يقول النورن وكذلك ما يأتى بشئ من هذا الذاكار في حال الجماع واذا عطس  
في هذه الحرام يحمد الله تعالى في نفسه ولا يتحرك له اسنانه وهذا الذى ذكرناه من  
كراهية تركه هو كراهية تركه فلا يتم على ذلك والى هذا ذهب الشافعية  
والكثير من المجتهدين من المذاهب من عطاء ومعبد البهني وعكرمة وقال  
مرهيم النجاشي وابن سيرين لا بأس بدرك قضاء الحاجة ولو خلاف ان الضرورة  
تدفع الى الكلام كما اذا رأى شربا يقع في برأى حية تدنو من أسهى كالجانزا  
وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كمال المتخلى عن الكلام  
فقيل ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي بن سعيد كره منصف في باب تحريم  
القرآن على الحائض وجنب وفيه انه كان لا يجزئه عن القرآن شئ ليس الجنابة فأشهر  
بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة الجنابة والقرآن أشرف الذكركم فجاز غيره  
بالاخر ومن جملة الحالات حالة الحدث الاصح قول در حديث ابن عباس بت عند خاتني  
ميمونة محل اذ بدت منه قوله ثم قرأ العشر الايات أولها ان في خلق السموات والارض  
الى آخر سورة قال ابن بطل ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على  
غير طهارة لا صلى الله عليه وآله لا قرأه هذه الايات بعد قيامه من النوم قبل أن  
يتوضأ وتعبه ابن الميمر وغيره بأن ذلك مقدر على أن النوم في حقه ينقض رايه كذلك  
لانه قال تمام عيناى ولا يشام قلبي وما كونه توضأ عقب ذلك فله على جدد انوضوه أو  
حدث بعد ذلك فتوضأ قال الحافظ وهو تعقب جيد بالنسبة الى قول ابن بطل بعد قيامه  
من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهره  
في كونه أحدث لا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم  
نعم خصوصيته انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد وغيره الاصل عدمه  
وقد سبق الاجماع الى المعنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل حيائه ورواه الخمسة إلا النسائي وذكره  
 البخاري (بغير إسناد) الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث  
 أصل في ذكر الله بالتسبيح والتلهيل والتكبير والتحميد وشبههم من الأذكار وهذا  
 جائز بإجماع السلف وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض وسيأتي  
 الكلام على ذلك في باب تحريم القراءة على الحائض والجنب واعلم أنه يكره الذكرك في حالة

(وقاربوا) في العبادة أي ان لم تستطعوا الاخذ بالاكل فاعملوا بما يقرب منه (٢٠٧) (وأبشروا) من الاشارة في لغة بعضهم

المجلس على البول والغائط وفي حالة الجماع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا  
فيكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انا صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان يذكر الله تعالى مطهرا ومحمدنا وجه بارقا فاعادوه فطبعها وما شيا  
 قاله النوري

\*(باب استحباب الرضوء لمن اراد الصوم)\*

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اذأيت مضجعت فوضأ  
 رضوءا لثمة مرة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسألت نفسي اليك ووجهت  
 وجهي اليك رفوضت أمري اليك والجات طهرن اليك رغبة ورهبة اليك لاسلما

ولامخبي منك الا اليك اللهم آمنت بكك الذي أنزلت وببيك الذي أرسلت فان من من  
 ليلتك فانت على الفطرة واجعلها آخر ما تتكلم به قال فرددها على النبي صلى الله عليه

وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكك الذي أنزلت فقلت ورسولك قال لا ونبيك الذي

أرسلت رواه أحمد والبخاري والترمذي) ثم اقتضاها طاهره استحباب تجديد الرضوء لكل

من اراد النوم ولر كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كن محمدنا وقد روى

هذا الحديث الشيخان وغيرهم من طرق عن البراء ليس فيها ذكر الرضوء الا في هذه الرواية

وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث

عن علي أخرجه الزارولي عن واحد منهم ما على شرط البخاري قوله فأت على الفطرة

المراد بالفطرة هنا السنة قوله راجع لمن أخر ما تتكلم به في رواية الكشميهني من آخر

روى بين انه لا يمتنع أن يقول بعد هر شيئا من المشرع من الذكر قوله لا ونبيك قال

طائفي فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أسألت نفسي ونبيك

اني أرسلت الى ان كان الله قبل أن يكون رسولا ولانه ليس في قوله ورسولك الذي

أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع

ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه

اراد أن يجتمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة ليس يستلزم وصف النبوة أولان

ألفاظ الاذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير النوايا فربما كان في اللفظ سر ليس

في الآخر ولو كان رادفه في الظاهر أو له أوحى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو

ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة بخبريل وغيره من الملائكة لانهم أرسلوا أنبياء

فاعلمه أراد تخليص الكلام من اللبس أولان لفظ النبي أمدح من لفظ رسول لانه

مشتمل في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى

هذا فتقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله الحافظ واستدل به

بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بل لفظ قال رسول الله وكذا

عكسه قال الحافظ ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول

الشيخين من الشري بمعنى  
الآبشرا رأى أبشروا بالشواب  
على العمل وان قبل وأهم  
المشربة للتنبيه على تعظيمه  
وقنعيمه (رأستعينوا) من  
الاعانة (بالغدوة) وهي سير أول  
النهار الى الزوال أو ما بين صلاة  
الغدوة وطلوع الشمس كالغدوة  
والغدوة والمعنى بابقاعها في  
الافاق والمنشطة (والروحة)  
أهم لادقة من زوال الشمس  
الى الليل وضبطهما الحافظ ان  
يجر كل زكريا الكرماني بفتح  
أولهم وكذا البرماوى وضبطه  
العيني بضم أول الغدوة وفتح  
أول الثاني وكذا ابن الاثير  
وعبارته العشرة بالضم ما بين  
صلاة الغدوة وطلوع الشمس ثم  
عطف على السابق قوله (وشي)  
أي واستعينوا بشئ (من  
الدجلة) بضم الدال واسكان  
اللام سير آخر الليل أو الليل كله  
ومن ثم عبر بالتبعية ولان عمل  
الليل أشرف من عمل النهار وفي  
هذا استعارة الغدوة والروحة  
وشي من الدجلة لا وقت النشاط  
وفراغ القلب للطاعة فان هذه  
الافاق اطيب اوقات المسافرين  
فكانه صلى الله عليه وسلم خاطب  
مسافرا الى مقصده فنهيه على  
أوقات نشاطه لان المسافر اذا  
سافر الليل والنهار جميعا يجز  
وانقطع واذا تحرى السير في  
هذه الافاق المنشطة امكنته

المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الافاق بخصيصها روح

ما يكون فيها ابدن للعبادة  
رواه هذا الحديث ما بين  
مدني و هجري وفيه الحديث  
والعبادة واخرج البخاري طرف  
منه في الرقاق واخرجه النسائي  
عن ابن عباس بن خزيمة الرازي والما  
على لا شهر أبي عمرو أبي عامر  
ابن طنبيل وللصلي عن البراء  
بن عازب بن الحرث ان نصاري  
لاوي المتوفي بالكوفة  
سنة اثنتين وسبعين هـ في ابن  
صدي وله في البخاري ثمانية  
والمثون حديثا ما يخاف من  
تدليس أبي إسحق فهو مامون  
حيث ساقه البخاري في التفسير  
من طريق الثوري بل قد عن  
أبي إسحق سمعت البراء بن ربي  
الله عنه ان سبي صبي شهيد  
والله (رسول الله) كان قوما قد  
امدنته اذ صبيته منور في  
هجرة من مكة لم تفرقة برعي  
أجداده (قول) أني بواحق  
(اخو له من نصاري) كما هما  
صحيح على سبيل الجوز من أقداره  
من لانصار من جهة دمومة  
لأن أم جدده عبد المطلب منهم  
(والله) صلى الله عليه وآله وسلم  
(صلى قبل) بكسرا فاف وفتح  
لموحدة (بيت المقدس) مصدر  
مبني كالمراجع أي حل كونه  
متوجها اليه (سنة عشر شهرا  
أو سبعة عشر شهرا) على اختلاف  
رواية زهير هذا ولجباري عن  
امير ابل ولتعمدي أيضا وكذا  
المسلم من رواية أبي الاحوص  
الجرم بالاول فيكون أخذ من

رون لثاني لكون الاول أخص من الثاني لاننا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة  
دباي وصف وصفت تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم التصديق المخبر عنه ولو تبانت  
مع في الصفات لم يوبدل اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق للحديث فوالله مذكورة  
في كتاب الدعوات من انه فتح

\* باب تأكيدهم للجنب استحباب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة \*

(عن ابن عمر ان عمر قال يا رسول الله أينما أحدا وهو جنب قال نعم اذا توضأ وعز عائشة  
قالت كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه  
وتوضأ وضوءه لله صلاة رواها الجماعة ولا جد ومسلم عنها قالت قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اذا كنت جنبا فأراد أن يأكل أو يشام توضأ (قول) قال نعم اذا توضأ  
في رواية لجباري ومسلم للبتوف ثم ليتم وفي رواية لجباري ليتوضأ ويرقد وفي رواية  
لهم توضأ وغسل ذكره ثم وفي لفظ لجباري نعم ويتوضأ وأحاديث الباب تدل على  
أنه يجوز للجنب أن ينام وما كل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الادل كما سبأني  
في حديث أبي سعيد وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عامر وهذا كله مجمع عليه قاله  
نوري وحديث عمر بن الخطاب بصيغة الامر وجاء بصيغة الشرط وهو مقسك لما قال بوجوب  
لوضوء عن الجنب اذا أراد أن ينام قبل الاغتسال رحمه الظاهرية وابن حبيب من  
الساكنية وزهري اجهوري في استحبابه وعدم وجوبه وتساكوا بحديث عائشة الآتي  
في باب الذي بعده هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب  
ولا يمس ما رده وغيره صلح لثلاثين بمر وجود أحده ان فيه مقتضى الاستئذان معه  
لاستدلال وسببته في شرحه ان شاء الله تعالى وثانها ان قوله لا يمس ما ذكره في سيق  
التي فتم ماء غسل وماء وضوء وغيره ما وحديثها المذكور في الباب بل يفتقر  
لأنه أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه ويتوضأ وضوءه لله صلاة خلاص بمر لوضوء  
فيبقى ماء على احاسر ويكون المراد بقوله لا يمس ما غير ما لوضوء وقد صرح ابن  
سريج والبيهقي بأن المراد بلمس ماء غسل وقد أخرج أحمد عن عائشة قالت **ك**  
يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه لله صلاة ولا يمس ماء وثانها ان تركه صلى الله عليه وآله  
وسلم لمس الماء لا يعارض قوله خلاص بنا كما تقرر في الاصول فيكون التعلل على تسليم  
تموله الماء لوضوءه خاصا به **و** ترا أيضا بحديث ابن عباس مرفوعا انما أمرت  
بوضوء ارجلكم الى الصلاة أخرجه صحيح صحيح صحيح وقد استدل به ايضا على ذلك  
ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحه قال الحافظ طبرقي في هذا الاستدلال ابن زيد  
الملاح وهو ضحى قالت فيجب الجميع بين الأدلة بحمل الامر على الاستحباب ويؤيد  
ذلك انه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أينما أحدا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء والمراد بالوضوء هنا

شهر القُدوم وشهر التَّحْوِيل شهر أوَّلَى الأَيام واللبَّاز والزَّائِلَة والطَّهْرَانِي عَنْ (٢٠٩) تَحْوِيلُ عَوْفِ الْجَزْمِ بِالنَّاسِ كَغَيْرِهِمَا

فَكُنْ عَدَا شَهْرَيْنِ مَعَاوِمَ  
شَكَرْتُمْ فِي ذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّ الْقُدُومَ  
كَانَ فِي شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ بِإِذَا  
خِلَافَ وَكَانَ التَّحْوِيلُ فِي نِصْفِ  
رَجَبٍ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى  
الصَّحِيحِ وَبِهِ جَزْمُ الْجَهْوَرِ وَرَوَاهُ  
الْحَاكِمُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا  
وَبِلَا نِهَايَةٍ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ  
الْقُدُومَ كَانَ فِي ثَانِيِ عَشْرِ رَجَبِ  
الْأَوَّلِ وَقَالَ ابْنُ حَبَّابٍ كَانَ  
التَّحْوِيلُ فِي نِصْفِ شَعْبَانَ وَهُوَ  
الَّذِي ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي لِرُوضَةِ  
وَأَقْرَبُ مَعَكُمْ كَوْنُهُ رَجَبٌ فِي شَرْحِ  
مُسْلِمٍ رَوَاهُ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا  
لِكُونِهَا مَجْمُوعًا وَمَا بِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ  
وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي  
شَعْبَانَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ شَهْرَ الْقُدُومِ  
وَالْتَّحْوِيلَ وَسَقَطَ لَغْوُ ابْنِ  
عَسَاكَرٍ قَوْلُهُ شَهْرُ الْأَوَّلِ (وَكُنْ)  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (يَجِبُ بِهِ  
أَنْ تَكُونَ قَبْلَتَهُ قَبْلَ) أَيْ كَوْنِ  
قَبْلَتِهِ جَهْمَةَ (الْبَيْتِ) الْحَرَامِ  
(وَأَنَّهُ) بِالْفَتْحِ (صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ  
صَلَاةً) مَتَوَجِّهًا إِلَى الْكَعْبَةِ  
(صَلَاةَ الْعَصْرِ) وَسَقَطَ لَغْوُ  
الْأَرْبَعَةِ لَفْظِ صَلَّى وَلَا بِنِ سَعْدِ  
حَوَاتِ الْقِبْلَةِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ  
الْعَصْرِ عَلَى التَّرَدُّدِ (وَصَلَّى مَعَهُ  
قَوْمٌ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ  
صَلَّاهَا فِي بَنِي سُلَيْمَةَ لَمَّا مَاتَ بَشِيرُ  
ابْنُ الْبَرَاءِ مِنْ مَعْرُورِ الظُّهْرِ وَأَوَّلَ  
صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ  
الْعَصْرِ وَأَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَنْ

وَضَوْءُ الصَّلَاةِ لِمَا عَرَفْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّهُ هُوَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا وَقَدْ  
صَرَحَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الْمُتَقَرِّقِ عَلَيْهِ فَهُوَ يَرِدُ مَا جُفِيَ إِلَيْهِ الطَّاهِرِيُّ مِنْ أَنْ  
الْمَرَادُ بِالْوَضُوءِ التَّنْظِيفُ وَاجْتِنَابُ ابْنِ عُمَرَ رَأَى هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ كَانَ  
يَتَوَضَّأُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ نَافِعٍ وَيُرَدُّ بِضَابَانٍ مَخَالِفَةٍ  
الرَّوِيُّ لِمَا رَوَى لَا تَقْدَحُ فِي الْمَرْوِيِّ وَلَا تَصْلُحُ لِمَا عَرَضَتْهُ وَابْتِغَاءُ قُدُورٍ تَقْيِيدُ الْوَضُوءِ  
بِوَضُوءِ الصَّلَاةِ مِنْ رَوَايَتِهِ وَمِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ فَيَعْتَمِدُ ذَلِكَ وَيُجْعَلُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ لَغْسِلِ رِجْلَيْهِ  
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَمَّا ذُرِيَ إِلَى هَذَا ذَهَابُ الْجَهْوَرِ قَالَ الْخَالِظُ وَالْحَكِيمَةُ فِي الْوَضُوءِ أَنَّهُ  
يُخْتَفَى الْحَدَّثُ وَلَا يُسَمَّى عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَقْرِيقِ الْغَسْلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَارُوهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ الصَّحَابِيُّ قَالَ إِذَا أَجْنَبَ أَحَدٌ كَمْ مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ أَرَادَ  
أَنْ يَنَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنَّهُ نِصْفُ غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَقِيلَ الْحَكِيمَةُ أَنَّهُ لَمْ يَدَى الطَّهَارَتَيْنِ وَقِيلَ أَنْ  
يَنْشُطَ إِلَى الْعُودِ أَوْ إِلَى الْغَسْلِ (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَصَ  
لِلْجَنَابِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لِلصَّلَاةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ  
وَصَحَّحَهُ) الْوَضُوءُ عِنْدَ ارْتَادَةِ الْكُلِّ وَالنَّوْمِ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقَدْ  
تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَحَدُ الرِّوَايَاتِ وَعِزَّاهَا الْمَصْنُفُ إِلَى أَحَدِهِمْ وَمُسْلِمٌ وَعِنْدَ  
ارْتَادَةِ الشَّرْبِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ابْنُ عَدْنَانَ وَلَكِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَوْلُهُ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَدْ رَوَى الْوَضُوءُ عِنْدَ الْكُلِّ مِنْ حَدِيثِ  
جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَمِنْ حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الطَّيْبَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ  
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ضَلَمَةَ الْغَسْلِ لِأَنَّ الْمَرْيُومَةَ أَفْضَلُ مِنَ الرِّخْصَةِ وَالْخِلَافُ فِي الْوَضُوءِ  
لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ  
أَوْ يَشْرَبَ فَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْوَضُوءِ عَلَيْهِ وَحَكَى ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي  
شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ وَاجِبٌ (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
إِذَا أَقْبَضَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ) وَرَوَاهُ ابْنُ  
خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَزَادَ وَأَقَامَهُ أَنْشُطَ لِلْعُودِ فِي رَوَايَةِ اللَّيْبِيِّ وَابْنِ خُزَيْمَةَ فَلْيَتَوَضَّأْ  
وَضُوءًا لِلصَّلَاةِ وَيَقَالُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ لَا يُمَيِّتُ مِثْلَهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَاعْلَمْ قَفَّ عَلَى اسْتِنَادِ  
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَوَقَّفَ عَلَى اسْتِنَادِ غَيْرِهِ فَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ بِاسْتِنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ  
قَالَ الْخَالِظُ وَيُؤَيِّدُهُ هَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ  
يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بَغْسِلٍ وَاحِدٍ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ وَأَمَّا  
يَتَضَيَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا شَكَّ  
فِي اسْتِحْبَابِهِ قَبْلَ الْمَعَاوِدَةِ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّاحُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ اللَّيْلِ يَغْتَسِلُ عِنْدَهُ هَذِهِ وَهَذِهِ وَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
الْأَتَجْعَلُهُ غَسْلًا وَاحِدًا فَقَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ أَصَحُّ

٢٧ نِيل ل حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ بِأَهْلِ قَبَاوَهْلٍ كَأَنَّ ذَلِكَ فِي جِهَادٍ الْإِخْرَاجِ أَوْ شَعْبَانَ أَقْوَالُ (نُفْرَجُ رَجُلٌ

عن صلى الله عليه وسلم (وهو عاقل بشار بن) (٢١٠) قبطي أو عباد بن نبيك (أمر على أهل مسجد) من بني خازنة ويعرف الآن

بمسجد القباطين (وهم راكعون) حقيقة أو من باب إطلاق اللفظ وإرادة الكل (فقال أشهد) أي أحلت (بأنه لقد صليت مع رسول الله) ولابن عساكر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (لمكة) أي حال كونه متوجها إلى البيت أو التأكيد وقد تم تحقيق وجهه عند اعتراض

بين القول ومقوله (فداروا)

أي سمعوا كلامه فداروا

(كلهم) عليه (قبل البيت)

الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل

أنتموها إلى جهة الكعبة فصلا

صلاة واحدة إلى جهتين بديلين

شرعيين وفيه جواز النسخ

بغير الوحدوه قال المحققون

(وكانت اليهود قد أعجمهم) أي

النبي صلى الله عليه وآله وسلم (د

كان) عليه الصلاة والسلام

(بما قبل بيت مكة) أي

حال كونه متوجها إلى البيت وأهل

الكتاب) أي اليهود والنصارى

وأنهم بذلك ليس لكونه قبائهم

بل بطريق التبعية لهم (فلما رأى)

صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه)

الشريف (قبل البيت) الحرام

(أنكروا ذلك) فنزل به قول

الفرهام من الناس كما صرح به

البخاري في رواية من طريق

إسماعيل ومات على القبلة

المنوخة قبل أن تحول إلى

الكعبة رجال عشرة منهم ابن

شهاب الزهري بمكة والبرام

منه لا ينفي صحته وقد قال النووي هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاودة وكذا حديث الباب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب وجهه لو ما ثبت في رواية الخاء بل بلفظه أنه لا يعود صار ذلك الأمر إلى الندب ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ويؤيده أيضا الحديث المتقدم بلفظه إنما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة (قائدة) طوافه صلى الله عليه وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان برضاهن أو برضا صاحبة النوبة إن كانت نوبة واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان التمس واجبا عليه في الدوام كما يجب علينا وأما من لا يوجب به فلا يحتاج إلى تأويل فإنه لا يهمل ما شاء

• (باب جواز ترك ذلك) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو

جنب يغسل يديه ثمرًا كل ويشرب رواه أحمد والنسائي) هو طرف من الحديث ولفظه

في أني كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وإذا أراد أن يأكل أو

يشرب غسل يديه ثمرًا كل أو يشرب وقد ذكره الحافظ في التلخيص وابن سبيل الناس

في شرح الترمذي ولم يتكلموا عليه بوجوب ضعة أو هو من سنن النسائي من طريق محمد

بن عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن

عائشة فذكره ومحمد بن عبيد الله وبقية رجال الاسناد أئمة وأخرج ابن خزيمة في صحيحه

من حديثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطم وهو جنب غسل

يده ثم يطمع به استدلل من فرق بين الوضوء لإرادة النوم والوضوء لإرادة الأكل

وأشرب قال الشيخ أبو العباس القرطبي هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية

عن مالك وروى عن عبيد بن المسيب أنه قال إذا أراد الجنب أن يأكل أو يشرب

ومضمض فاعين مجاهد قال في الجنب إذا أراد الأكل أو يشرب غسل يديه وبأكل وعي

الزهري مثله واليه ذهب أحمد وقال لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم كذا في

شرح الترمذي لابن سبيل الناس وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة واستدلوا بما في

الصحيحين من حديثها بلفظه كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة

وبما سبق من حديث عمار ويجمع بين الروايات أنه كل تارة يتوضأ وضوء الصلاة وتارة

بقتصر على غسل اليدين لكن هذا في الأكل والشرب خاصة وأما النوم والمعاودة

فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيها بأنه كوضوء الصلاة

(وعنها أيضا قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان له حاجة إلى أهله أتاهم

ثم يعود ولا يمس مأمروا أحمد ولا يمس ما) الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو

رواه ينام وهو جنب ولا يمس ما) الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو

وقال

معروفا المدينة وقتلوا فلم يدبر الله ما يقولون فنزل وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم

واختلف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نسخ الأحكام

خلافاً للشهود وبغير الواحد  
واليه مال القاضي أبو بكر وغيره  
من المحققين وهو الحق وجواز  
الاجتهاد في القبلة وبين شرفه  
صلى الله عليه وسلم وكرامته على  
ربه لا عطائه ما أحب والرد على  
المرجئة في إنكاره - ثم تسمية  
أعمال الدين إيماناً وفيه انتمى  
تفسير بعض الأحكام جائز إذا  
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه  
بيان ما كان في الصحابة من  
الحرص على دينهم والشفقة على  
أخوانهم وقد وقع لهم ظهير هذه  
المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صرح  
من حديث البراء أيضاً فزادت  
ليس على الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات جناح فيما طعموا إلى  
قوله والله يحب المحسنين وقوله  
تعالى أفاضلهم أجر من أحسن  
عملهم وأرواه هذا الحديث أثمة  
أجلاء أربعة وفيه التحديث  
والعنونة وأخرجه المؤلف أيضاً  
في لصلاة والتفسير وفي خبر  
الواحد والنسائي والترمذي  
وابن ماجه (عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه أنه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم) حال كونه (يقول) بالمضارع  
حكايه حال ماضية (إذا أسلم  
العبد) أو الأمانة وذكر المذكر فقط  
تغليبا (فحينئذ أسلمه) وأسلامها  
بأن يدخل فيه بريئين من  
الشكوك أو المراد المبالغة في  
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله  
عنه) وتمام التكفير هو التغليب وهو في المعاصي كالاجبات والطاعات وقال الزمخشري التكفير إمالة المستحق من العقاب

وقال يزيد بن هرور هو خطأ وقال مهناعن أحمد بن صالح لا يحمل أن يروى هذا الحديث  
وفي علل الأثر لم يخالف أبا إسحق في هذا إلا إبراهيم وحده لكن في قال ابن مفلح وأجمع  
المحدثون أنه خطأ من أبي إسحق قال الحافظ وتساهل في نقل الإجماع فقد صححه البيهقي  
وقال أن أبا إسحق قد بين جماعة من الأسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح  
الترمذي تفسير غلط أبي إسحق هو أن هذا الحديث رواه أبو إسحق مختصراً أو اقتطعه من  
حديث طويل فأخطأ في اختصاره أياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال  
أتيت الأسود بن يزيد وكان لي أخو صديقاً فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتك عائشة أم  
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان يتم أول الليل ويحيي  
آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم يتم قبل أن يمس ما فإذا كان عند النداء  
لاقول ويؤب وربما قالت قام فافص عليه الماء وما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريدون  
بأم جنباً وتوضؤ الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل فيه وإن نام وهو جنب توضأ  
وتوضؤ الرجل للصلاة فهذا يدل على أن قوله ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم يتم قبل  
أن يمس ما يحتمل أحد وجهين إما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيها  
ثم يستحي ولا يمس ما هو يتم فان وطئ توضأ كما في آخر الحديث ويحتمل أن يريد بالحاجة  
حاجة الوطئ بقوله ثم يتم ولا يمس ما يعني ما لاغتسال متى لم يحصل الحديث على  
أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو إسحق أن الحاجة حاجة الوطئ فقل  
الحديث على معنى ما فهمه انتهى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا  
أراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الأول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك  
لوجه ذكرناهما قالت قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يناقض ما قبله بل يحمل على  
أنه كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز ويتعله غالباً لطلب الفضيلة انتهى وبهذا  
جمع ابن قتيبة والنووي

#### \*(أبواب موجبات الغسل)\*

قال النووي الغسل إذا أريد به الماء فهو مضموم الغين وإذا أريد به المصدر فيجوز بضم  
الغين وقصها الغتان مشهورتان وبعضهم يقول إن كان مصدر الغسل فهو بالفتح  
كضربت ضرباً أو كان بمعنى الغسل فهو بالضم كقولنا غسل الجمعة مسنون  
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه وأما ما ذكره بعض من صنف في الحن  
الفقه من أن قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لحن فهو خطأ منه بل الذي  
قالوه صواب كما ذكرنا وأما الغسل بكسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من  
خطمي وغيره

#### \*(باب الغسل من المني)\*

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاً فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعمّا وانكفرت هو التغليب وهو في المعاصي كالاجبات والطاعات وقال الزمخشري التكفير إمالة المستحق من العقاب

بنوب زائد الرواية في يكفر بالرفع كما قال (٢١٢) الحافظ في الفتح لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكم الاتجيزم

وما نهى عن العيب في بيان ما قاله  
الحافظ كلام من لم يشم من العربية  
شياً فليس في محله بل الامر  
بالعكس وقد صرح التتائي  
بمختصرات كابن آبروم في  
روايته التي يقرؤها صغاراً طلبة  
بان اذا التجيزم الا في ضرورة  
انتهى ولا ضرورة في الحديث  
وما سنده العيب من قول  
اشاعر

استعن ما اغناك ربك يا غنى  
واذا تصبى لك خصة فحمل  
فليس في محله لان الحافظ لم يقل  
ان لا تجزم مطلقاً وفي الشعر  
حتى يعترض عليه  
أوردناه مدوياً بعد مشتمل  
ما هكذا يابعد بتورد الابل  
لكن اتجيزم وهو من جناب الحفظ  
أو قومه فيما وقعوا انهم غنوا  
وقال ابن هشام ولا تعمل اذا  
الجزم الا في الضرورة كنول  
الشاعر الخ وشرط عملها ارادة  
معنى الشرط وكونها بمعنى متى  
كما في ارضي واستعمل الجوب  
مضارعاً وان كان الشرط بلفظ  
الماضي لكنه بمعنى المستقبل  
وفي رواية البزار كثر ارفاخي  
ينهما (كل شبهة كان زلفها)  
بختينف اللام المفتوحة وبه قرئ  
على الحافظ المنذرى وغيره ولا ي  
الوقت زلفها بتشديد ها وعزاء  
في التفتيح للاصلي ولا يذر  
اثرها وهم بمعنى كما قاله الخطابي  
وغيره في اسنادها وقدمها (وكان

المدى الرضوى في المي الغسل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا جد فقال اذا  
حدثت الماشا غفرت من الجنابة ما لم تكن حاذفاً لا تغسل قال الترمذي وقد روى  
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه وأخرج الحديث أيضاً أبو داود  
والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم من حديث علي مختصراً وفي اسناد الحديث الذي  
صححه الترمذي يزيد بن أبي زياد قال علي ويحيى ضعيف لا يحتج به وقال ابن المبارك ارميه  
وقال أبو حاتم لرازي ضعف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة وقال البخاري  
مشكراً الحديث ذاهب وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن حبان صدوق الا أنه لما  
كبر ما حفظه وتغير وكان يثبته ما لفتن فوقعت المنان كبر في حديثه فجمع من سمع  
منه قبل التغير صحيح والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها  
وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مسلم وفي حديث ان العباس دخل  
على النبي صلى الله عليه وسلم فمضاه وقرحاً أيضاً حديثه في حديث انهم ادخلت  
لعمرة في الخ فعمل الصحيح والتجيز من مشاركة الامور الخارجة عن نفس السند من  
اشتهار المتن ونحو ذلك ولا في يزيد ليس من رجال الحديث فكيف الصحيح وايضاً  
الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي وقد قيل انه لم يسمع منه وفي الباب عن المقداد بن  
أسود عدني داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي بن كعب عن ابن أبي شبة وغيره  
والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذي وان الواجب لوضوه وقد تقدم  
الكلام في ذلك في باب ما جاز في المذي من أبواب تطهير النجاسات ويدل على وجوب  
الغسل من المذي قال الترمذي وهو قول عامة هل اعلم من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم والله بعين وبه يقول ثمان والساهي واحمد رواه حتى قويد حدثت يروي بها  
المهمل والمهملة بعد هذا لجملة مفتوحة ثم فاه وهو الرمي وهو لا يكون به هذه  
صفة الانشودة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على ان ما يخرج لغير شهوة اما مرض او

بردة لا يوجب الغسل انتهى (وعن أم سلمة ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان الله يستحي  
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتملت قال نعم اذا واثت الماء ذوات ام سلمة وتحذر  
المرأة فقال زبت يدان فهايتهم ما ولداهما متفق عليه) للحديث الذي عند الشيخين  
ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سلمة ومن حديث عائشة أن امرأة سألت وأخرجه  
الترمذي والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان بسرة  
سألت أخرجه ابن أبي شبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوطى وعن خولة بنت  
حكيم أخرجه النسائي قولها ان الله لا ينجي جماعات هذا القول تهديد العذرها في ذكر  
ما يمسها من الماء بالحياء امعناه اللغوي اذ الحياء الشرى خير كاه والمراد ان الله  
لا يامر بالحياء في الحق ولا يجمع من ذكر الحق لان الحياء تغير وانكسار وهو مستحيل  
عليه وقبل انما يحتاج الى التاويل في الاثبات ولا يحتاج اليه في التثني قواه الاحتمال

وان كان السباق بقتضى المضارع تحقق الوقوع كما في نحو قوله تعالى ونادي (٢١٣) بحباب الجانية أى كتابة الجاز في الدنيا

(الاسنة بعشر) أى يكتب أو تثبت بعشر (أمثاله) حل كونها منتهية (الى سبع مائة ضعف) بكسر الصاد والضعف المثل الى ما زاد ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لانه زيادة غير محصورة قاله في القاموس وقد أخذ بعضهم فيما حكاه الماوردي بظاهر هذه الغاية فزعم ان التضعيف لا يتجاوز سبع مائة والجواب ان في حديث ابن عباس عند البخاري في الرقاق كتب لله عشر حسنات الى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة وهو يريد عليه وأما قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فيجتمه ان يكون المراد انه يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء بان يجعلها سبع مائة وهو الذي قاله السخاوي في الغيرة ويحتمل ان يضاعف السبع مائة بان يزيد عليها (والسبعة بمثلها) من غير زيادة (الآن يعجزوا الله) عز وجل (عنها) أى عن السبعة فيعجزوا عنه اوفيه دليل لاهل السنة ان العبد تحت المشيئة ان شاء الله تعالى تجاوز عنه وان شاء أخذ ورد على الناطع لاهل الكثرة بالمار كالمعتزلة وقول الحافظ ابن حجر ان أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسن تتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة فيعقبه العيني بأن الحسن من أوصاف الايمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات ايها لان الذات من حيث هي لا تقبل

الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وكون اللام وهو ما يراه السالم في نومه والمراد به هنا امر خاص هو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم ساييم انها قالت اذ ارأت ان زوجها يجامعها في المنام اتغسل قوله اذ ارأت الماء الى المني بعد الاستيقاظ قواها وتحتمل المرأة بحذف همزة الاستفهام وفي بعض نسخ البخاري باثباتها قوله تربت يدك اي افة تربت وصارت على التراب وهو من الافاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها قوله فيما يشبهها اولادها بالباء الموحدة واثبات ألفها لاستفهامية المجرورة وهو لغة والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بانزالها الماء قال ابن بطال والنووي وهذا الاختلاف فيه وقد روى الخلاف في ذلك عن النخعي وفي الحديث روى على من قال ان ماء المرأة لا يبرز

• (باب استحباب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل اذا جلس برشها لاربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل متفق عليه واسلم وجدها ولم ينزل) قوله اذا جلس الضمير المستتر فيه وفي قوله ثم جهدها الرجل والضمير البارز في قوله رشها جهدها المرة قوله رشها الشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء قبل المراد هنا يداه او رجلاه او قبل رجلاه ونخذاها وقيل ساقاها ونخذاها وقيل فخذاها واستكأها وقيل فخذاها وشقهرا وقيل فواحي فرجها الاربع قاله في الفتح قال الازهرى والاستكان ناحيتا الفرج والشقه فران طرف الناحيتين قوله ثم جهدها بفتح الجيم والهاء يقال جهد واجهدها بلغ المشقة قبل معناه كدها بجر كنه أو بلغ جهده في العمل به والمراد به اما معالجة الايلاج كفي به عن او الحديث يدل على ان استحباب الغسل لا يتوقف على الانزال بل يجب بمجرد الايلاج أو ملاقات الختان كما سيأتي وقد ذهب الى ذلك الخلفاء الاربعة والعقود والنفهات ووجهه والصحابة والتابعين ومن بعدهم وروى ابن عبد البر عن بعضهم انه قال انعقد اجماع الصحابة على استحباب الغسل من التقاء الختانين قال وليس ذلك عندنا كذلك ولكننا نقول ان الاختلاف في هذا ضعيف وان الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف انهم قد اجماعهم على استحباب الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختانين انتهى وجهه لو أحاديث الباب فاعلمة لحديث الماسم من الماء وخالف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن أبي وقاص ومعاذ ورافع بن خديج وروى أيضا عن علي ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية وقالوا لا يجب الغسل الا اذا وقع الانزال ونسخوا بحديث الماء من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور في الحديث على الانزال ولكنه لا يتم بهد التصريح بقوله وان لم ينزل في رواية مسلم واحمد وصرح من ذلك حديث عائشة الا في بعده هذا انصرح به بان مجرد من الختان للختان موجب للغسل

من أوصاف الايمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات ايها لان الذات من حيث هي لا تقبل



ذلك كما عرف في موضعه انتهى وهذا تعجب (٢١٤) عتلى ورد لتظاهر الحديث بمقتضى رأى نصرته للمذهب والذي رحمه

أصارى وغيره وهو الوارد عن  
السلف الذين اطلقوا ان الايمان  
قول وعمل ويريدون نقص وكذا  
نقله الدلائل كافي في كتاب السنة  
من الشافعى وأحمد بن حنبل  
ما صحق بن راهويه وغيرهم بل  
قال به من الصحابة عمر بن الخطاب  
وعلى بن أبي طالب وابن مسعود  
ومع بن جبل وأبو الدرداء وابن  
عباس وابن عمر وعمار وأبو  
هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم  
من التابعين كعب الاحبار  
وعروة وضاوس وعمر بن عبد  
العزيز وغيرهم وروى الدلائل كافي  
ايضا بسند صحيح عن البخارى  
قال اثبت أكثر من ألف رجل  
من علماء بلاد مصر انهم  
أحمد منهم يختلف في أن انهم  
قول وعمر ويريدون نقص فان  
قلت الايمان هو التصديق بقوله  
وبرسوله والتصديق شئ واحد  
لا يتجزأ فلا يتصور كماله نارة  
ونقصه أخرى أوجب بان قبوله  
الزيادة والنقص ظاهر على تقدير  
دخول القول والفعل فيه وفي  
الشاهد شاهد بذلك فان كل  
أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل  
حتى يكون في بعض الاحيان  
أعظم يقينا واخلاصا وتوقلا  
منه في بعضها وكذلك في التصديق  
والعرفة بحسب ظهور البراهين  
وكثرتها ومن ثم كان ايمان  
الصديقين أقوى من ايمان  
غيرهم وهذا ما ذهب اليه الحقوقيون  
وحكامه فضيل بن عياض عن أهل

ولكنها لا تتم دعوى الفسخ التي يزعمها الاولون الابعاد تسليم تأخر حديث أبي هريرة  
وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث أبي بن كعب وحديث رافع بن خديج  
لا استدلال بهما على الفسخ وهما صريحان في ذلك وسند كرههما وقد ذكر الحارثي  
في لنايح والمنسوخ آثارا تدل على السخ ولو فرض عدم التأخر لم ينقض حديث  
المؤمنين المأثورة حديث عائشة وأبي هريرة لانه مفهوم وهما منطوقان والمنطوق  
أرجح من المفهوم قال النووي وقد أجمع على وجوب الفسخ لم تنقض الحشنة في  
الفرج وانما كان الخلاف فيه بعض الصحابة ومن بعدهم ثم انهم قد اجماع على  
ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الاداد قوله فقد وجب  
عليه العمل هو يضم الغين المعجمة اسم للاغتسال وحقيقته افاضة للماء على الاعضاء  
وزادت اليها رواية مع الدلائل ولم نجد في كتب اللغة ما يشعربان الدلائل اخل في معنى  
العمل فواجب ما صدق عليه اسم العمل للمأمورية افة اللهم الا ان يقال حديث  
بلوا لشعروا انقوا البشر على فرض صحته مشعر بوجوب الدلائل لان الانقاء لا يحصل  
بمجرد افاضة لا يقال اذا لم يجب الدلائل لم يبق فرق بين الغسل والمسخ لان قول المسح  
الامر اعل على اشي باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب  
بمخالف الغسل فانه يجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ادا قد بئس شهما الاربع ثم من الختان الختان وقد وجب  
العمل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه واخطاه ادا جاوز الختان الختان وجب  
العمل) واهما حديث آخر يلتزم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعائشة أما  
وروى قوله صلى الله عليه وآله وسلم واعتلنا وأخرجنا الشافعى في الام والشافعى وصححه  
ابن حبان وابن الطان واعلم البخارى بان الاوزاعى اخطأ فيه ورواه غيره عن  
عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا واستدل على ذلك بان ابان الزناد قال سألت القاسم بن محمد  
سمعت في هذا الباب شيئاً قال لا والله عبد الرحمن قال عن أبيه واجاب من صحبه بانه  
يحتمل أن يكون القاسم كان نسبه ثم ذكر أو حدث به ابنه عبد الرحمن ثم نسي قال  
الحافظ ولا يحملوا الجواب عن نظر قال لا وروى هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تعبير  
وتبع في ذلك ابن الصلاح قوله بين: هما قد تقدمت فيه الشعب قوله الختان المراد  
به هنا موضع الختان والفتحة في المرأة قطع جلدة في اعلى الفرج مجاوزة للفرج الجول  
كمعرف الدين ويسمى الخناض قوله جاوز وورد بلفظ الجواز ولفظ الملافة ولفظ  
الملاسة ولفظ الازاء والمراد بالملافة الهاء قال القاضي أبو بكر اذا غابت  
الحشنة في الفرج فتسد وقعت الملافة قال ابن سبيل الناس وهكذا معنى من الختان  
الختان أى قاربه وداناه ومنه فى الزنى الختان بالختان الصاق به ومعنى المجاوزة ظاهر  
قال ابن سبيل الناس فى شرح الترمذى ما كياء من ابن العربي وليس المراد حقيقة

الحافظ ابن حجر لانه على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها والكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويل الذيل لا يحتمل هذا

المختصر فمن أراد استيفاء مباحثه  
فليراجع من محله وهذا الحديث  
لم يسنده البخاري بل علقه وقد  
وصله ابو ذر الهروي في روايته  
والنسائي في سننه والحسن بن  
سفيان في مسنده والاعماسي  
والدارقطني في غرائب مالك من  
تسع طرق والنسائي في مسنده  
قال ازفه اقد ثبت في جميع  
الروايات ما سقطه البخاري وهو  
كتابة الحسنات المتقدمة قبل  
الاسلام وانما اختصره البخاري  
لان قاعدة الشرع ان الكافر  
لا يناب هلى طاعته في شر كد لان  
من شرط التقرب كونه عارفاً بمن  
تقرب اليه والكافر ايس كذلك  
ورده النووي بان الذي عليه  
المحققون بل تنسل فيه بعضهم  
الاجماع ان الكافر اذا فعل  
افعالاً بجهة على جهة التقرب  
الى الله تعالى كصدقة وصلة رحم  
واعناق ونحوها لم يسل عليه  
على الاسلام ان ثواب ذلك يكتب  
له وحديث حكيم بن حزام المروي  
في الصحيحين يدل عليه ودعوى  
انه مخالف للقواعد غير مسالة  
لانه قد يفتديه من افعال الكافر  
في الدنيا ككفارة الظهار فانه  
لا يلزم اعادتها اذا أسلم وتجزئته  
قال ابن المنير المخالف للقواعد  
دعوى انه يكتب له ذلك في حال  
كفره وامانه تعالى يضيف الى  
حسناته في الاسلام ثواب ما كان  
صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا

الامس ولا حقيقة الملاقاة وانما هو من باب الجواز والكناية عن الشيء بما يشبهه وبينه  
ملازمة أو مقاربة وهو ظاهر وذلك ان ختان المرأة في اعلى الفرج ولا يمسها الذكر  
في الجماع وقد اجمع العلماء كما أشار اليه على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولج  
لم يجب الفسل على واحد منهم فلا بد من قدر زائد على الملاقاة وهو ما وقع مصرحاً به  
في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد  
وجب الفسل أخرجه ابن أبي شيبة والتمريض بلفظ الوجوب في هذا الحديث والذي  
قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الفاتلين بان مجرد ملاقات الختانان  
الختان سبب للفسل قال المصنف رحمه الله وهو يفيد الوجوب وان كان هناك حائل  
انتهى وذلك لان الملاقاة والمجاورة لا يتوقف صدقهما على عدمه (وعن أبي بن

كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون المما من الممة رخصة كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتقال بعد ما رواه أحمد وأبو داود

وفي لفظ انما كان المما من المما رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها رواه الترمذي  
الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد  
عن أبي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية أبي  
داود عن ابن شهاب حديثي بعض من أروى ان سهل بن سعد أخبره ان أبي بن كعب  
أخبره وجرم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن  
خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طريق أبي حازم عن  
سهل بن سعد عن أبي قال ان الفتيا وساقه بلفظ الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد  
ساقه ابن خزيمة أيضاً عن الزهري قال أخبرني سهل قال الحافظ وهذا يدفع قول من  
جرم بانه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد  
ابن جعفر الراوى له عن معمر عن الزهري قال الحافظ وأحاديث أهل البصرة عن معمر  
يقع الوهم فيها لكن في كتاب ابن شاهين من طريقه الى بن منصور عن ابن المبارك  
عن يونس عن الزهري حديثي سهل وكذا أخرجه بقى بن مخلد في مسنده عن أبي كريب  
عن ابن المبارك وقال ابن حبان يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم اتى  
سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم ثبت فيه أبو حازم ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة  
عن سيف بن وهب عن أبي حارب بن أبي الازود عن عميرة بن يقرب عن أبي بن كعب نحوه  
والحديث يدل على ما قاله الجمهور من النسخ وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة

رضي الله عنها ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجمع أهله ثم  
يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك انا وهذه

ثم تغسل رواه مسلم قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم الياء ويجوز فتحها  
يقال اكسل الرجل في جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل الكاف وكسر السين

مانع منه وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الحاربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين وقال

ابن بطال رحمه الله أن ينزل على عبده بما (٢١٦) شاه ولا اعتراض عليه واستدل غيره بان من آمن من أهل الكتاب

والدولى فصح وهو تصريح بما ذهب اليه الجمهور وقد لما ذكر الخلاف فيه (وعن  
رفع بن خديج قال نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بطن امرأتى فقامت  
ولم أنزل و غسلت وحجرت فاحسبته فقال له عليه السلام الما من الماء قال رفع ثم امرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك بأخذ لى رواه أحمد) الحديث حسنه الحازمى وفى  
حسينه نظر لان فى استناده رشدين وليس من رجال الحديث وفيه أيضا مجهول لانه قال  
عن بعض ولد رافع بن خديج فليكن ظرفا لظاهر ضعف الحديث لاحسنه وهو من أدلة  
مذهب الجمهور والى الباب عن على بن أبى طالب وعثمان بن لزيد وطهه وأبى أيرب وأبى  
عبد وأبى هريرة وغيرهم

(بب من ذكر احتلاما ولم يجد بالاداء بعكس)

عن حولة بنت حكيم أم سادات النبى صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها ما يرى  
لرجل فتدلى ليس عليه غلى حتى تنزل كما قال الرجل ليس عليه غلى حتى ينزل رواه أحمد  
والنسائى مختصرا وانقطعت نسائات النبى صلى الله عليه وسلم عن المرأة فتحة لم  
منامها فقال اذا رأت الماء المنعسل) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن أبى شيبة  
قال البيهقى فى الجامع الكبير وهو صحيح وذكره الحافظ فى الفتح ولا يتكلم عليه وهو  
متفق على معناه من حديث مسلمة وقد تقدم وعند مسلم من حديث أنس وعائشة وعند  
أحمد من حديث ابن عمر والسائى أنه عند هؤلاءى أم سلمة وقد سالت عن ذلك خولة كفى  
حديث لىاب وسهالة بنت مسلمة عند الطبرانى وبسرة بنت صفوان عند ابن أبى شيبة  
وقد قول ابن عباس حديث الما من الماء بالاحتلام أخرجه ذلك عنه الطبرانى وأصله  
فى الترمذى وانقطعت نسائات رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الما من الماء فى  
الاحتلام قول الحافظ وفى استناده ابن لانه من رواية شريك عن أبى الجحاف والحديث  
يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة اذا وقع الانزال وهو اجماع الاما يحكى عن  
الخصمى واشترطت الهادوية مع تيقن خروج المني تيقن الشهوة أو ظنهما وهذ  
الحديث وحديث أم سلمة لسابق وحديث عائشة الا ترى بذلك وتأنيدهم بان  
المنى انما يوجب عند الشهوة فى جميع الحالات أو غالبا تقييد بالعادة وهو ليس  
بنافع لان محلى النزاع من وجوب الماء ولا يذكر شهوة فالادلة قاضية بوجوب الغسل  
عليه والتقيد بتيقن الشهوة أو ظنهما مع وجود الماء بقضى به بدم وجوب الغسل  
الاهم الا أن يجعل لى مجرد وجود الماء محلا لظن الشهوة بطريق العادة بهدم انفس كالت  
أحمد ما عن لا آخر ولكنهم لا يقولون به (عن عائشة رضى الله عنها قالت سئل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجد الماء ولا يذكر احتلاما فقال يغتسل  
وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولم يجد الماء فقال لا يغسل عليه فقالت أم سلمة المرأة  
ترى ذلك عليها الغسل قال نعم انما النساء قاتن الرجال رواه البخارى)

بوفى أجره مرتين كما لى به  
القرآن والحديث الصحيح وهو  
لوسات على إيمانها الا قوله لم ينفعه  
شئ من عمله الصالح بل يكون هباء  
منثورا فدل على ان ثواب عمله  
الاقول يكتب له مضاف لى عمله  
الشأى وبه قوله صلى الله عليه وآله  
ولم يما الله عائشة عن ابن  
جدعان ما كان يصنعه من الخير  
أينذمه فقال انه لم يقل يوما رب  
اغفر لى خطيئتى يوم الدين فدل  
على انه لو قالها بعد ان سلم نفعه  
ما حله فى الكفر ورواه هذا  
الحديث أئمة أجماعهم وروى  
وهو مسلم بلانظ الاخبار على  
سبيل الانفة راد مع التصريح  
بإجماع الصحابة من الرسول صلى  
الله عليه وآله وسلم (عن عائشة)  
أم المؤمنين (رضى الله تعالى عنها)  
ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
دخل عيها (خال عندها امرأة  
فقل) وللاصلى بحذف الفاء  
(من هذه) المرأة (فات) عائشة  
هى (فزنه) بعد دم الصرف  
للتأنيث والعلية اذ هو كناية عن  
ذلك وهى الحولا بالماله والمد  
كفى مسلم بنت نويت به من  
مصغرا (تذكر) بفتح المنة  
القوية أى عائشة (من صلاتها)  
ولعب الاربعين كى بالياء التثنية  
المضمومة مبنيا على اسم فاعله  
أى يذكرون ان صلاتها كنيرة  
وتند البخارى فى صلاة الليل  
معان الانعام بالليل ولعل عائشة

أمنت عليها النفقة فدحت فى وجهها لكن فى مسند الحسن بن سفيان كانت عن أبى امرأة الحديث  
فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا يا عائشة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهى أعبد أهل المدينة

تظاهر هذه الرواية ان مدحها مكان في غيبها (قال) صلى الله (٢٢٥) عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم

وسكون الهمزة اسم للزجر في  
الكفر ثم اهاجر مدح المرأة  
بما ذكرته أو عن تكلف عمل  
مالا يطاق ولذا قال بعده (عليكم)  
من العمل (بما) وللاصلي  
ما (تطيقون) أي بالذي تطيقون  
المداممة عليه وحذف العائد  
للهلم به ومنطوقه يقتضي الامر  
بالاقتصار على ما يطاق من  
العبادة ومفهومه يقتضي  
الهمى عن تكليف ما لا يطاق  
وسبب وروده خاص بالصلاة  
والكن اللفظ عام فيشمل جميع  
الاعمال وعدل عن خطاب  
النساء الى خطاب الرجال طلبا  
لتهميم الحكم فغلب الذكور  
على الاناث في الذكر (فوالله)  
فيه جواز الحلف من غير  
استحلاف وقد يستحب اذا كان  
في تفهيم امر من أمور الدين  
أوحث عليه أو تنفير من محذور  
(لايل الله حتى) ان (تلاوا) بفتح  
الميم في الموضعين وهو من باب  
المشاكلة والازدواج وهو ان  
تكون احدي اللفظتين موافقة  
للاخرى وان خالفت معناها  
واللال ترك الشيء استنقالا  
وكرهية له به مدح وصحة  
فيه وهو محال على الله تعالى  
بالاتفاق قال الاسماعيلي وجماعة  
من المحققين هو على سبيل المجاز  
لانه تعالى لما كان يقطع نوابه  
عن قطع العمل ملا لا عبر عن  
ذلك باللال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح لا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو  
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين  
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في  
حديثه اضطراب أخرجه له مسلم مقرؤنا بابا خيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال  
يحيى القطان ضعيف وروى أنه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزرة مختلط الحديث  
وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعبد حتى غفل عن حفظ  
الاخبار وجودة الحفظ فوعدت المذاكير في حديثه فلما غش خطوه استحق التعلل  
وقد تفرده المذكور عند من ذكره المصنف من الخريجين له ولم يجده عن غيره وهكذا  
رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معلول بعائين الاولى العمري المذكور  
والثانية التفرّد وعدم المتابعات فتصرعن درجة الحسن والصحة والله أعلم والحديث  
يدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم الى ذلك ظن النسيئة أم لا وقد تقدمت  
الاشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة  
بمخرج المني

#### \*(باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم)\*

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه  
الترمذي لا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن  
وهو يدل على مشروعية الغسل ان أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطايع أحمد بن حنبل  
وذهب الشافعي الى أنه يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأه الوضوء وأوجبته  
الهادي وغيره على من كان قد اجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا اعدم صحة  
الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من اجنب ولم يغتسل حال  
كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المنصور بالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه  
من جنابة اصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب  
مطلحة بن عبيد الله الباب وحديث ثمامة الاني وحديث امره صلى الله عليه وآله وسلم  
لوائله وقتادة الراوى عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الخازن في تاريخ خيسابور  
قال الحافظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج القائلون بالاستحباب الامن اجنب بانهم  
يا امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به  
به ضادون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الامر الى التندب وأما وجوبه على المجنب  
فلا دلالة القاضية بوجوبه لانهم اختلفوا بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستحباب مطلقا  
لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والظاهر الوجوب لان امر  
البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الامر لمن عداهم لا يصلح ممتكالا لان غاية ما فيها  
عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (وعن أبي هريرة ان ثمامة أسلم فقال النبي صلى الله

باسم سببه قاله القرطبي أو معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تلاوا

هو الذي فتره دواني الرغبة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم لم اهبوا به الى حائط بي فلان فروه ان يغتسل رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد في الصحيحين وليس فيه ما لا امر بالاعتسال وانما فيه ما انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهاء

• باب الغسل من الحيض •

(عرائشة بن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فقالت النبي صلى الله عليه وآله

ومر قال ذلك عرق وايسر بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فدمعي الصلاة واذا أدبرت

تغتسل (رواه البخاري) الحديث متفق عليه بلانظ فاغسلي عنك الدم وصلي

قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر

المحدثين تركاهم وسلكاهم والكسر على رادة الحاء لكن الفتح هنا أظهر قاله

الحافظ وقال النووي هو متعين أقرب من المتعين وأما قوله فاذا أقبلت الحيضة

فيجوز فيه الوجهان مع اجواز احسن انتهى قال الحافظ والذي في رواية بفتح الحاء

في الموضعين قوله وصلي أي بعد الاعتسال وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات

البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض والحديث يدل على ان المرأة اذا ميزت

دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتغتسل على اقباله واذا باره فاذا انقضى

قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لا تصلي

بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة ومقضية اظاهر قوله توضئي لكل صلاة

قال الحافظ رحمه الله اقال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا

عند الهاوية ويدل على عدم وجوب الاعتسال لكل صلاة وفيه خلاف وسيأتي الكلام

عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض لان المصنف رحمه الله لم يورد هذا

الحديث مع سائر رواياته هنا لثبوتها وانما ساقه هنا لاسيما دلالة على غسل الحائض ولم

يأمرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعتسال الا في احوال الحيضة

• (ب) تحريم الفرائض على الحائض والجنب •

عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى حاجته ثم

يخرج فيقرأ نقرأ ويأكل كل معناه اللهم ولا يجيبه وربما قال لا يجيزه من القرآن شيء

اي الجنابة رواه الترمذي لكن انظر الترمذي مختصر كان يقرأ ما القرآن على كل حال لم

يكن جنبا وقال حديث حسن صحيح الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق

والبلغوني في شرح الحديث وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال شعبة

ما أحدث به حديث أحسن منه قال الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي انما قال

ذلك لان عبد الله بن لمعة راويه كان قد تغير وانما روى هذا الحديث بعدما كبر قاله شعبة

وقال الخطابي كان أحد يوهن هذا الحديث وقال النووي خالف الترمذي الا كثرون

هو الذي فتره دواني الرغبة اليه

يتناهى جهنم وهذا كله

ناه على ان حتى على باب في انتم

لغاية وما يسترب عليهم من

لفهوم وجنح بعضهم الى

نازيلها فصيل معناه لا يعمل الله اذا

لأن وهو مستعمل في كلام

العرب يقولون لا يفعل كذا حتى

يبيض القار أو حتى يشيب

اغراب وقال المازري قيل

ان حتى هنا جمع في الواو فيكون

التقدير يعمل وتعملون فنفي عنه

الملل وأثبتته لهم وقيل حتى بمعنى

حين والاول ابقى وأجرى على

الأنواع وانه من باب المقابلة

اللفظية وبؤيده ما وقع في بعض

طرق حديث عائشة بلاظ

اكافوا من العمل ما تطيقون

فان قوله لا يعمل من الثواب حتى

تتلوا من العمل لكن في سنده

موسى بن عبيدة وهو ضعيف

(وكان أحب الدين) أي لطاعة

(إليه) أي إلى الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم وفي رواية المسئلة

إلى الله وليس بين الروايتين

تخالف لأن ما كان أحب إلى

الله كان أحب إلى رسوله ومعنى

المجبة من الله تعالى الارادة

بالثواب أي أكثر الأعمال

ثوابا أدومها وفي رواية بي

الوقت والاصلي وكان أحب

بالرفع اسم كان (مادوم) أي

واظب (عليه صاحبه) وان قل

فيما لا دوامة على القلب لانه

الطاعة بخلاف الكثير الشاق

وربما ينو القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنقطع اضعاقا كثيرة وهذا من مزيد شدة حبه

صلى الله عليه وآله وسلم ورافقه بأمته حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما يستقيم الدوام عليه من غير مشقة جراح الله عنا ما هو

أهله والتعبير بأحب هنا يقتضى  
أن ما لم يداوم عليه صاحبه من  
الدين محبوب ولا يكون هذا إلا  
في العمل ضرورة أن ترك  
للإيمان كفر قاله في المصابيح  
قال ابن الجوزي إنما أحب  
الدائم اثنين أحدهما أن  
التارك للعمل بعد الدخول فيه  
كلمة عرض بعد الوصل فهو  
متعرض للذم وهذا ورد الوعيد  
في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن  
كان قبل حفظها لا تقع عليه  
ثانيهما أن مداوم الخير ملازم  
للخدمة وليس من لازم الباب  
في كل يوم وقتا ما كان لازم يوما  
كاملا ثم انقطع وزاد البخاري  
ومسلم عن عائشة أن أحب  
الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن  
قل وفي هذا الحديث الدلالة  
على استعمال الجواز وفضيلة  
المدامومة على العمل وتسمية  
العمل ديناً وقد أخرجه البخاري  
أيضاً في الصلاة ومسلم ومالك في  
موطئه (وعن أنس) هو ابن  
مالك (رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
يخرج من النار) بفتح المنة  
التي هي من الخروج وفي رواية  
الاصيلي وأبي الوقت بضمها  
من الإخراج في جميع الحديث  
(من قال لا إله إلا الله) مع قول  
محمد رسول الله فالجزء الأول علم  
على الجموع كقول هو الله أحد

فضحوا هذا الحديث وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن  
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن سالم يحدثنا عن روف وقته  
والحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على  
الجنب القاسم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب  
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذ ليس بقرآن وقال المؤيد بالله والامام أي  
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل لغير التلاوة كما مر من افتق لا تصد التلاوة  
احتج الأولون القائلون بالتحريم بحديث أبي وحديث ابن عمر الذي سيأتي وحديث  
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فإن أصابته فلا ولا حرفاً ويجب عن ذلك بأن  
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ترك التلاوة حال الجنابة ومثله لا يصلح مقسكال كراهة فكيف يستدل به على التحريم  
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره لا ينتقض معه الاستدلال وأما حديث  
أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرجه أبو  
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ شيئاً من  
القرآن ثم قال هكذا من ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله موثقون  
فارفع هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرجه البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ  
في القراءة للجنب بأساً ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح لتخصيص  
هذا العموم ولانقل عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث  
في استناده اسمعيل بن عياش وروايته عن الجواز بين ضعيفة وهذا منها وذكر البزار أنه  
تفرده عن موسى بن عقبة وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما البيهقي لكن رواه  
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجوه آخر وفيه مهم من  
أي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سبيل الناس طريق المغيرة  
وأخطأ في ذلك فإن فيه أعباد الملائكة من مسلمة وهو ضعيف ولو سلم منه لصح استناده وإن كان  
ابن الجوزي ضعفه بغيره بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فإن مغيرة ثقة وقال أبو حاتم  
حديث اسمعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا  
باطل أنكره على اسمعيل بن عياش والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد  
عرفت بما ذكرناه لا ينتقض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في  
الحديث الذي قبل هذا ويدل أيضاً على تحريم القراءة على الحائض وقد قال به قوم  
والحديث هذا والذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح سار إلى القول  
بالتحريم الدليل (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الحائض ولا

على السورة كلها وإن كان قبل منبر وعيبة ضمها إليه كما قاله العيسى والكرماني قال القسطلاني وفي ذلك نظر على

ما به في قلت القول أول كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا

النسب من الشرائع وأرواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك  
ومندوب لي نوضع وقد روى وقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي  
هذا له ثرايس بالقوى وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه  
في الخبرات بسند صحيح

• رتب الرخصة في اجتياز الجنب في المسجد ومنعه من اليبس فيه إلا أن يتوضأ •

عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ناولني الخمر من المسجد  
فقلت يا رسول الله فقال لا حيثك ليست في يدك رواه الجماعة إلا البخاري الحديث  
حسنة الترمذي وهو صحيح بمصحيح مسند أبيه كما قاله ابن سبويه الناس وأخراجه له في  
صحيحه وأما أبو الحسن الدارقطني فإنه ذكر فيه اختلافاً على الأعمش في هذا الحديث  
وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي  
ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد أن بين فيه وجه الصواب والكثرة تفرد به  
ثابت بن عبيد وهو وإن كان ثقة فليس في مرتبة الخط والافتقار الذي يقبل معه تفرد  
ويمكن أن يجاب عن إعلاله بالتفرد له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل  
عن الأعمش عن ثابت بن عبد الله بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد  
وعبد الرحمن الحارثي كلاهما عن ثابت بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر  
الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه مناهات لطريق  
ثابت بن عبيد وهي وإن كانت واهية فهي تحصل تقوية قوله انهرة الخمر بضم الخاء  
المهجة واسكان ايم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حر  
وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها  
لمصلي وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلي وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم  
أكبر من ذلك قولاً إن حيثك الخيضة فيدها الخطابي بكسر الخاء المعطلة يعنى الحالة  
والهيئة وقال المصنفون يفتقون الحاء وهو خطأ وصوب القاضي عياض الفتح وزعم  
أن كسر الحاء هو الخط لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ  
والثوري في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدل على جواز دخول الحائض  
المسجد للحاجة وإن كان يتوقف على تعلق الحمار والجور أعني قوله من المسجد بقوله  
ما وليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد  
للحاجة تعرض لها إذا لم يمكن على جدها نجاسة وإنها لا تنزع من المسجد إلا مخافة  
ما يكون منها وعلته طائفة أخرى بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
المسجد ما وليني الخمر على التقديم والتأخير وعليه المشهور ومن مذاهب العلماء أنها  
لا تدخل لأممية ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حول المسجد الحائض ولا جنب  
وسبأ في الكلام عليه في هذا الباب قالوا أولان حديثهم أغلظ من حديث الجنابة والجنب

ما به في قلت القول أول كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا  
النسب من الشرائع وأرواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك  
ومندوب لي نوضع وقد روى وقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي  
هذا له ثرايس بالقوى وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه  
في الخبرات بسند صحيح  
• رتب الرخصة في اجتياز الجنب في المسجد ومنعه من اليبس فيه إلا أن يتوضأ •  
عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ناولني الخمر من المسجد  
فقلت يا رسول الله فقال لا حيثك ليست في يدك رواه الجماعة إلا البخاري الحديث  
حسنة الترمذي وهو صحيح بمصحيح مسند أبيه كما قاله ابن سبويه الناس وأخراجه له في  
صحيحه وأما أبو الحسن الدارقطني فإنه ذكر فيه اختلافاً على الأعمش في هذا الحديث  
وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي  
ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد أن بين فيه وجه الصواب والكثرة تفرد به  
ثابت بن عبيد وهو وإن كان ثقة فليس في مرتبة الخط والافتقار الذي يقبل معه تفرد  
ويمكن أن يجاب عن إعلاله بالتفرد له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل  
عن الأعمش عن ثابت بن عبد الله بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد  
وعبد الرحمن الحارثي كلاهما عن ثابت بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر  
الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه مناهات لطريق  
ثابت بن عبيد وهي وإن كانت واهية فهي تحصل تقوية قوله انهرة الخمر بضم الخاء  
المهجة واسكان ايم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حر  
وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها  
لمصلي وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلي وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم  
أكبر من ذلك قولاً إن حيثك الخيضة فيدها الخطابي بكسر الخاء المعطلة يعنى الحالة  
والهيئة وقال المصنفون يفتقون الحاء وهو خطأ وصوب القاضي عياض الفتح وزعم  
أن كسر الحاء هو الخط لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ  
والثوري في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدل على جواز دخول الحائض  
المسجد للحاجة وإن كان يتوقف على تعلق الحمار والجور أعني قوله من المسجد بقوله  
ما وليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد  
للحاجة تعرض لها إذا لم يمكن على جدها نجاسة وإنها لا تنزع من المسجد إلا مخافة  
ما يكون منها وعلته طائفة أخرى بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
المسجد ما وليني الخمر على التقديم والتأخير وعليه المشهور ومن مذاهب العلماء أنها  
لا تدخل لأممية ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حول المسجد الحائض ولا جنب  
وسبأ في الكلام عليه في هذا الباب قالوا أولان حديثهم أغلظ من حديث الجنابة والجنب  
إن يدخله التقص وبافي البرة والشبهة من الزيادة على الذرة فأنما هو من زيادة الأعمال التي يكمل

التصديق بها وليست زيادة في نشر التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩)

وانما أضاف هذه الاجزاء التي في  
الشعيرة والبركة الزائدة على الذرة  
الى القلب لانه لما كان الايمان  
التمام انما هو قول وعمل والعمل  
لا يكون الا بنية واخلاص من  
القلب فلذا جاز ان ينسب العمل  
الى القلب اذ تمامه بتصديق  
القلب فان قلب التصديق للقلب  
كأن في الخروج اذا اؤمن لا يتخذ  
في النار وأما قوله لا اله الا الله  
فلا جرم أحكام الدين عليه فما  
وجه الجمع بينهما أوجب بان  
الملة شتات فيهما فتعال جماعة  
لا يكون مجرد التصديق بل لابد  
من القول والعمل أيضا وعليه  
الجزمي أو المراد بالخروج هو  
بموجب حكمنا به أي الحكم  
بالخروج لمن كان في قلبه ايمان  
ضام اليه عنوانه الذي يدل عليه  
اذ الكلمة هي شعار الايمان في  
الدين وعليه مدار الاحكام فلا بد  
منها حتى يصح الحكم بالخروج  
اتهي وقال ابن بطال التقاوت  
في التصديق على قدر العلم والجهل  
فن قل علمه كان تصديقه مثلا  
بقدر اذرة والذي فوقه في العلم  
تصديقه بقدر اذرة أو شعيرة الا  
أن التصديق الحاصل في قلب  
كل واحد منهم لا يجوز عليه  
النقصان ويجوز عليه الزيادة  
بزيادة العلم والمعاينة وبالجملة  
فحققة التصديق واحدة لا تقبل  
الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة  
على البركة لكونها أكبر جرما  
منها وأخر الذرة لصغرها فهو من  
قلبه

لا يمتك فيه وانما اختلفوا في عبوره والمشهور من مذهب العلماء منعه فالحائض أولى  
بالمنع ويحتمل ان يكون المراد بالمسجد هنا مسجد بيتته الذي كان يتغفل فيه فيسقط  
الاختصاص به في هذا الباب وقد ذهب الى جواز دخول الحائض المسجد وانما لا تمنع  
الانكشاف ما يكون منها زيد بن ثابت وحكام الخطاي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل  
الظاهر ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك  
(وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على احدانا وهي حائض  
فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدا بنا نجمره فتضعها في  
المسجد وهي حائض رواء أحمد والشافعي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا  
محمد بن منصور عن سفيان عن ميمونة عن أمه ان ميمونة قد كرهه ومحمد بن منصور ثقة  
وميمونة وثقة ابن معين وقد أخرجه بهذا الوجه هذا اللفظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة  
والضياء في المختارة وللحديث شواهد أما قراءة القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في  
الصحابين وغيرهما من حديث عائشة ولا يس فيها خلاف وأما وضع الخمرة في المسجد فهو  
محتمل لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للحاجة ومؤيداته ملق البخار والمجرو في  
الحديث الاول بقوله ناوليني لان دخولها المسجد لوضع الخمرة فيه لا فرق بينه وبين  
دخولها اليه لاخر اجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر  
ان جواربه كن يغسلن رجله ويعطينه الخمرة وهن حيض (وعن جابر قال كان احدا  
يعرف في المسجد جنبا محجرا رواء سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشربون في المسجد وهم جنب رواء ابن لندر)  
الحديث الاول أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال  
لما ذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والشافعي  
وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الا عابري سبيل والعابرون انما يكون في محل  
الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالشر لا دليل عليه بل الظاهر ان  
المراد مطلق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايصان القرآن عن مثله  
وقد أخرجه ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب ان رجلا من الانصار كانت ابوابهم الى  
المسجد فكانت تصيبهم جنبات فلا يجدون الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله  
تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبق بعد ريب  
وأما استدلاله القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه  
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وسيأتي دفع كونه فيه  
مقال سنيته هو عام مخصوص بأدلة جواز العبور وحمل الآية على من كان في المسجد  
واجنب تعسف ليدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وجوه بيوت أصحابه شريعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت من المسجد  
باب الترفي في الحكم وان كان من باب النزل واليهاري في آخر التوجيه عن أنس مرفوعا أدخل الجنب من كان في قلبه



نردفة ثم من كان في قلبه ادنى (٢٣٠) شئ فهو ذامع في الذرة وفي هذا الحديث الدلالة على زيادة الايمان وقصصانه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجا ن ينزل فيهم رخصة  
فخرج اليه فقال وجهو هذه البيوت عن المسجد فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب  
رواه أبو داود عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرحة هذا  
المسجد فنادى بأعلى صوته أن المسجد لا يحل للحائض ولا لجنب رواه ابن ماجه الحديث  
ثم روي صحيح كسباقي وأخرج الثاني أيضا الطبراني قال أبو زرعة الصحيح حديث عائشة  
وكلاهما من حديث قتات بن خليفة عن جسر وضمف ابن حزم هذا الحديث فقال بان  
أقلت مجهول الحال وقال الخطابي ضمه واهذا الحديث وأقلت راويه مجهول لا يصح  
له احتجاج به ونيس ذلك بسند يدين فان ثبت وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال  
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في  
الكشاف صدوق وقال في لبد المنيبر بل هو مشهور ثقة وأما جسر فقال البخاري  
ان عندها عجاب قال ابن القطان وقول البخاري في جسر ان عندها عجاب لا يكتفي في  
رد اخبارها وقال المحلى تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن  
لقطان حديث جسر هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس وأعمري ان  
التحسين لا قل مراتبه ثقة رواه وجود الشواهد له من خارج فلا حاجة لابي محمد يعني  
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا الى تصحيح ما رواه في ذلك لان هذا الحديث كاف في الرد قال  
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في وأحرشروط الصلاة أن قلت متروك فردود لأنه لم يقله  
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض  
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وينهى عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق  
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز مطلقا وقال أحمد بن حنبل وأصحق انه يجوز  
للجنب اذا توضأ ورفع الحديث لا الحائض ففنع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث  
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة قاله لكون الطواف بالبيت صلاة  
وقد تقدم والإبرمة الأصلية قاضية بالجواز ويجاب بان الحديث كما عرفت أما حسن أو  
صحيح وجرم ابن حزم بالبطلان مجازفة وكثيرا ما يقع في مثاها واحج من قال بجوازه  
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانظره وهذا يمنع بعمومه  
دخوله مطافا لكن خرج منه المجتزأ لما سبق والمتونى كما ذهب اليه أحمد وأصحق لما  
روى سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد  
بن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يجلوس في المسجد وهو يحنيون اذا توضأ وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق  
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقدون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل  
يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاسنادين هشام

ودخل طائفة من عصاة  
الموحدين النار وان الكبيرة  
لا يكدر من علمها ولا يخلد في النار  
ورواه كاهن ثقة أجاز بصريون  
وفيه الحديث والعنف وأخرج  
البخاري أيضا في التوضوء لم  
في الإجماع وتروى في سنة  
جهنم قال حسن صحيح (عن  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
اربع من اليهود) هو كعب  
الاحبار قبل ان يسلم بين ذلك  
مصدق في سنة الطبراني  
تفسيره والطبراني في الاوسط  
ولبخاري في المغازي عن قيس  
ابن مسلم ناسا من اليهود وله  
في التفسير من هذا الوجه يلاحظ  
قال اليهود فيحصل على اسم  
كانوا حين سؤال كعب عن ذلك  
بجاعة ونسبكم كعب على اسانهم  
(قال له) أى امر يا أمير  
المؤمنين وهو قول من نسب  
بذلك من الخلفاء الراشدين وروى  
أبو بكر بن قتيار لمخليفة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)  
مبتدأ أو ساغ مع كونه  
لخصه بالصحة وهي (في كآكم  
تقرؤنها) والخبر (لوعليها  
معشر اليهود نزلت) أى لوزنات  
عليها لان لولا تدخل الاهل الفعل  
لحذف الدلالة لفعل المذكور  
عليه ومعشر نصيب على  
الاختصاص أو أعنى معشر  
اليهود (لا يخذل ذلك اليوم هيدا)  
نقطه في كل سنة ونسرقه  
اعظم ما حصل فيه من كمال الدين والعرفه من العبود لان يعبد في كل عام (قال) ع- يرضى الله عنه

(أى آية هي قال) كره - (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والاطهار (٢٣١) على الأديان كلها أو بالتصبيص على

قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وفروع الأعمال وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز والسنة المظهرة (وأقامت عليكم نعمتي) بالله - داية والتوفيق أو بأكمل الدين بالكتاب والسنة أو بفتح مكة وهدم منارات الجاهلية (ورضيت لكم الإسلام) أى اخترته لكم (دينا) من دين لاديان وهو الدين عند الله (قال) وفى رواية الأربعة فقال (عمر) رضى الله عنه (قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى نزلت) وفى رواية الأصملى أنزلت (فيه على النبي) وفى رواية أبى ذر على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم وهو قائم) أى والحال أنه قائم (بعرفة) بعدم الصرف للعبادة والتأنيث (يوم الجمعة) وفى رواية يوم الجمعة ومعناه أما جامع الناس أو مجموع له وانما لم يقل عمر جعلناه عيداً يطابق جوابه السؤال لأنه ثبت فى الصحيح أن النبوة لم تكن بعد العصر ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار وقد قالوا إن رؤية الهلال بعد الزوال للقابلة ولا ريب أن اليوم اتى ليوم عرفة عيد للمسلمين فكانه قال جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقات ذلك اليوم للتعبد فيه ولة فى الفتح عندي أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة وإلا فرواية اسحق بن قبيصة قد نصت على المراد ولقظه يوم الجمعة

ابن سعد وقد قال أبو حاتم أنه لا يحتج به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائي وقال أبو داود أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من العبادة حجة ولا سيما إذا خالف المرفوع الآن يكون اجماعاً

\*(باب بطوف الجنب على نسائه بغسل وباعسال)\*

(عن أنس ابن النسي صلى الله عليه وآله وسلم) لم كان بطوف على نسائه بغسل واحد رواه الجماعة إلا البخارى ولا جرد والنسائي في ليلة بغسل واحد الحديث أخرجه البخارى أيضاً من حديث قتادة عن أنس. لفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قال قلت لأنس بن مالك أو كان يطيقه قال كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين ولم يذكر فيه الغسل قال ابن عبد البر ومعنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه في وقت ليس لواحدة منهن يوم معين معلوم فجمعهن يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم لأنهن كن سواهن وسقته صلى الله عليه وآله وسلم فيهن العدل بالقسم بينهما وأن لا يس الواحدة في يوم أخرى وقال ابن العربى إن الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق تكون مقطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهن وفى مسلم أن تلك الساعة كانت بعد العشاء واشتعل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد ألفتنا فى باب تأكيد الوضوء للجنب تأويل النووى فليرجع إليه والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من أراد معاودة الجماعة قال النووى وهذا باجماع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى استحبابه للحديث الا فى بعده هذا ولكن ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاور وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيد الوضوء للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه في ليلة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلات يارسول الله فلو اغتسلت غسلات واحدة فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذى قال الخافض وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لأنه لم ينف عنه الصحة قال النسائي ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا مرة وذلك أخرى وقال النووى هو محمول على أنه فعل الأمرين فى وقتين مختلفين والحديث يدل على استحباب الغسل فى المعاودة ولا خلاف فيه

\*(أبواب الاغتسال المستحبة)\*

\*(باب غسل الجمعة)\*

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل رواه الجماعة ولم إذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عبيد والطبرانى وهما النسايد وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس أن اليهود يأتون

ذلك فقال رزاق في يوم عيدين يوم (٢٣٢) جمعة ويوم عرفة فظاهر ان الجواب تضمن انه لم اتخذ ذلك اليوم

عيدا هو يوم الجمعة وتحتوا  
يوم عرفة عيد الله ليلة العيد  
وقال النووي فتد اجتماع في ذلك  
يوم ضيقان وشرفان معلوم  
تعميم الكبر منها اذا اجتمعا  
زاد تعظيم فضل ذلك ما لا  
ايوم عيد او عظمه مكبر وفي  
رجال حديث في ثبوت  
كوفيتون ورواية صحابي عن  
صحابي في حديث وانه حبار  
واحدة وخرجه البخاري في  
معزى وكتبه يروى لا ينعص  
ومس لم يتردد في قول حسن  
صحبه وكذا ساقى في الامتثال  
والحق وقد جزم السدي به  
يل به هذه الآية شي من  
حرم طهر وهو الذي يدعي  
ان يدل لمن قد حصل بقرآن  
واحد لا حاجة الى غيره  
في سلوكه سبل لا يمتنع بهما  
رتبه على حال التقابل  
واصحاب ارشاد عن طه من  
عبد الله بن عثمان القتيبي  
لتبني احدا عشرة بالمسرة جنة  
المتشول يوم الجمل لغرضه  
من حادي الاولى سنة  
وثلاثين ودفن بالبصرة وله في  
اجارى ربيعة احاديث روى  
انه عه يقول جابر بن جابر  
فهام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطال  
وافندي سدين بكر والحامل  
لهم عن ذلك ايراد مسلم النصف  
عقيب حديث طه ولان في كل

كثيرة وروى غير واحد من الثمثة وعد ابن حنبل من رواه عن مافع فباعه وافوق ثلثمائة  
نفس وعقد من رواه من الصحابة غير ابن عمر فبلغوا اربعة وعشرين صحابيا قال الخطيب  
وقد جفت طرقه عن مافع فبلغوا مائة وعشرين نسبا وفي الغسل في يوم الجمعة احاديث  
غير من كرام المصنف مافع جابر عند الساقى وعن البراء عند ابن ابي شيبة في المصنف  
وعن انس عند ابن عدي في الكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار ايضا  
وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني ايضا وعن ابن  
عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود  
عند بزار وعن حنيفة عند ابي داود وفي الباب عن جماعة من الصحابة ياتي ذكرهم  
في ابواب الجمعة ان شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس  
في ذلك قال النووي فحكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه  
قال اهل طاهر وحكاها ابن المذرك عن مالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري ومالك  
وحكاها بن المنذر وايضا عن أبي هريرة وعمار وغيرهما وحكاها ابن حزم عن عمرو بن  
من الصحابة من يروى عنهم وحكى عن ابن خزيمة وحكاها شارح الغنية لابن سريته  
قوله لا يفي وقد حكى الخطابي وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة  
واما تصحيدونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفتها لاصار الى انه  
مستحب قال القسني عياض وهو المعروف من مذهب مالك واصحابه استدلال  
الاخوان عن وجوبه بالا حادي اتي اوردوا المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب  
وفي بعضه التصریح بالنظر لوجوب وفي بعضه الامر به وفي بعضه انها حق  
على كل مالم الوجوب يثبت باقل من هذا واحتج الآخرون بعدم الوجوب  
بحديث من توصا فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له ما بين الجمعة  
في الجمعة وزيادة ثلاثة ايام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال انظر طي  
في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستنباط ما لفظه ذكر الوضوء وماله مرتبا  
عليه لنواب المقتضى لعمدة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من  
أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا ايضا بعدم الوجوب  
بحديث سمرة الا في لقوله فيه ومن اغتسل فالغسل أفضل فدل على انه ترك الغسل  
والوضوء في أصل الغسل وعدم تحتم الغسل وبحديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب  
وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقره عمرو من حضر ذلك الجمع  
هو أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لم تركه ولا لزومه وبحديث أبي سعيد الا في  
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وساقى في هذا الباب  
وجه دلالة جعله قريبا للتبكي والمشى والدخول من الامام وليست بواجبة فيكون مثلها  
وبحديث عائشة الا في وجه دلالة انهم انما امروا بالاغتسال لاجل تلك الروايع

القرطبي بان سماعهم ما مختلف واسمائهم متباينة قال وذعوى (٢٢٥) انهم اقصة واحدة دعوى فرط وتكلف

شطط من ضرورة وقواه بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام الا الاول وهذا غير لازم وقال الشاطبي هو ضمام أو غيره (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهل نجد) بفتح النون وسكون الجسيم وهو كافي العباب وغيره ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق وفي رواية أبي ذر جاء رجل من أهل نجد الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (نائر) أي متفرق شعر (الرأس) من عدم الرفاهية فحذف المضاف للقرينة العقلية أو أطلق اسم الرأس على الشعر لانه ثبت منه كما يطلق اسم السماء على المطر أو بمبالغة يجعل الرأس كأنها المنتفشة قال في الفتح فيه اشارة الى قرب عهد به بالوفادة (نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء وهو شدة الصوت وبعده في الهواء (صوته) فلا يفهم منه شيء كما قال (ولانفقه ما يقول) أي الذي يقوله وفي رواية ابن عساكر يسمع ولا يفقه (حتى دنا) أي الى ان قرب فحماه (فاذا هو يسأل عن الاسلام) أي عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق ويؤيده ما أخرجه المصنف عن أبي سهل قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الاسلام فدخل

الكريمة فاذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الاحاديث التي صرح فيها بالامرانها محمولة على التدب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الادلة المتعاضدة والجمع بين الادلة ما أمكن هو الواجب وقد أمكن به ذوا ما قوله واجب وقوله حق فالمراد متأكد في حقه كما يقول الرجل صاحبه حقه واجب على ومما صلتك حق على وليس المراد الوجوب المتكتم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكد حقيق بان لا يخجل به واستضعفه ابن دقيق العيد وقال انما يصار اليه اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به حديث من توضع يوم الجمعة ولا يوم سنده سنده هذه الاحاديث انتهى وأما حديث من توضع أحسن الوضوء فقال الحافظ في الفتح ليس فيه نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بإفظ من اغتسل في يوم الجمعة لا يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي فما أراه الاجابة على القائل بالاستحباب لانه لان انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير رجوع الحائرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الادلة القاضية بان اجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فأي تقرير من عمر ومن حضر بعده هذا وامل النوى ومن معه طنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ به ذلك الصحابي وذهب به الى المغتسل أو نقاله لتنف في هذا الجمع او اذهب فاغتسل فاباه فنظرك أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة وغاية ما كافئناه في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على انه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرار مولى عثمان ان عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء وغانم يعتذر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غسله بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بعناية عثمان وتوبيخ مثله على رؤس الناس ولو كان الترك مباحا لما فعل عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الاقربي فلهذا تضعف دلالة الاقتران ولا سيما يجنب مثل احاديث السباب وقد قال ابن الجوزي في الجواب على المستدلين بهذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان القائل أن يقول خرج بدليل فبقي ما عدا على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الا الاستدلال بالاقتران وأما حديث عائشة فلان سلم انها اذا زالت العلة زال الوجوب مسندين ذلك



والباقي بالقياس ولا يرد الحج لانه امتياز عن غيره بالمضي في فاسده (٢٢٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتياز بلزوم

الكفارة في تناسله كقصره على ان في استدلال الخفية نظرا لانهم لا يقولون بقصر ضمة الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الشرع منقطع لتباينهما وأيضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل منسكوت عنه أو الاستثناء متصل على الاصل واستدله على ان الشروع في التطوع يلزم اتمامه وقدره القرطبي من المالكية بانه نفي وجوب شيء آخر أي الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا قائل بوجوب التطوع فتعين أن يكون المراد الا ان قسرع في تطوع فيلزمك اتمامه وفي مسند احمد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت أصبحت أفاوح قصة صائمتين فاهديت لنا شاة فأكلنا فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرناه فقال صوما يوما مكانه والامر للوجوب فدل على ان الشروع ملزم والاول أولى (قال) وفي رواية أي الوقت والاصيلي فقال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع وفي رواية أبي ذر وصوم عطا علي خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الا لأن تطوع) شيئا من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوي طلبة ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصيلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

القاضي عياض محتمل لتكثيره ومحتمل لثبوت كيدته حتى يفعل بما أمكنه والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسؤال ومس الطبيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على انه أراد بلفظ الوجوب تأكيذا استحبابه كما تقول حقك على واجب والعدة دين بدليل انه قرنه بما ليس بواجب بالاجماع وهو السؤال والطبيب انتهى وقد عرفنا الضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغايتها صلاحية اصرف الاوامر وأما صرف لفظ واجب وحق فلا والكلام قد سبق مبسوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده متفق عليه) الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب وقد بين في الروايات الاخر ان هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان عمر ينهاه قائم في الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين فناداه عمر اية ساعة هذه فقال اني شغلت فلم انقلب الى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد على ان توضأت قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل متفق عليه) الرجل المذكور وهو عثمان كما بين في رواية مسلم وغيره قال ابن عبد البر ولا علم خلافا في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك توخيخا له وانكارا لآخره الى هذا الوقت قوله والوضوء أيضا هو منصوب أي توضأت الوضوء قاله الازهرى وغيره وفيه انكار ثان مضافا الى الاول أي الوضوء أيضا اقتضت عليه واختبرته دون الغسل والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتنويع التفضيل حتى تترك الغسل واقتضت على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه قال في الفتح واغرب السهميلي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يحوجه الى معنى الانكار يعنى والوضوء لا ينكر وجوابه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تنقيد الامام لرعيته وأمرهم بمصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في مجمع من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا فيما سبق عدم صلاحيتها لذلك (وعن سمرة بن جندب ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اعتدل فذلك أفضل رواه الجماعة الا ابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة) الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يهمل هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الحديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصيلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

عليه (غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٨) (لا الا ان تطوع قال) الراوى (فادبر الرجل) من الادبار أى تولى

(وهو يتولى) أى والخال  
انه يقول (والله لا يزيد)  
انصديق و لقبول (على هذا  
ولا انص) منه شيئاً أى قبلت  
كذلك فبأن لا يرضى عليه من  
جهة السؤال ولا نقصان فيه  
من طريق الاعتقال أو لا يزيد  
على ما تمت ولا نقص منه عند  
الابلاغ لانه كان وافداً فومه  
ليته لم يعلمهم لكن يعكروا عليهم  
رواية يعقيل بن جعفر حيث  
قال لا تطوع شيئاً ولا تنقص شيئاً  
فرض الله على شيئاً وهو أقرب لار  
تفهم حديث الحديث تولى  
من المكلف أو انما دأ غير صفة  
فرض كمن ينقص نظهر من لا  
ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر  
(قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم) (فمن) (رجل) أى فاز  
(ان صدق) فى كلامه ووقع عند  
م من رواية يعقيل بن جعفر  
أفهم وأبهر ان صدق وأدخل  
جنة وأبهر ان صدق ولا يبدد  
شهده لكن يخذل أو وذل الخلف  
كان قبل انتهى أو بانها كية  
جارية على اللسان لا يقصد بها  
خلف كما جرى على لسانهم  
عقري حلقى وما أثبت ذلك رقبته  
انصار اسم الرب كانه قال ورب  
أبيه وقبل هو خاص ويحتاج الى  
دليل وحكى السهم على عن بعض  
مشايخه انه قال هو تخفيف  
وانما بين الله فقصرت الامان  
و سنكر اقرطى هذا أقوى  
الاجوبة الاقوال واشتمل

منه شيئاً وانما يحدث من كتابه وروى من طريق الحسن بن أبي هريرة أخرجه البزار  
وهو وهم كما قال الخافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن بن جابر ومن طريق ابراهيم  
ابن ماهر عن الحسن بن أنس قال الخافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى  
قتادة بضع ضعف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن بن  
عمرة وكذا قول العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من  
حديثه فى لا وسط بسند امثل من ابن ماجه ورواه البيهقي بسند فيه نظر من حديث  
بن عباس وبسند فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبزار فى  
مسنديهما وكذلك صحيح بن راهويين حديثه بسند فيه ضعف من حديث أى سعيد  
وله طريق أخرى فى التمهيد فيها الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث دليل لمن قال بعدم  
وجوب غسل الجمعة فقد ذكرنا تثير الاستدلال به على ذلك والجواب عليه فى أول الباب  
قوله فيها ونعمت قال الازهرى منناه فى السنة أخذ ونعمت السنة قال الأصمعى انما  
ظهرت ناه التأييد لا ضمارة السنة وقال الخطايب ونعمت الحصلة وقيل ونعمت الرخصة  
من السنة اعسل قاله أبو حنيفة النضرى وقال بعضهم فى الفريضة أخذ ونعمت  
الفريضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم ومن  
العوالى فىأتون فى العباد فىصيبهم العبار والعرق فخرج منهم الرشح فأتى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ان من منهم وهو عندي فقال لنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لو أنك  
نظهرتم يومكم هذا متفق عليه) قوله ينتابون الجمعة أى يأتونها والعوالى هى القرى  
التي حول المدينة على أربعة أميال منها أقول فى العباد هو بالموقف العين الملهمة جمع  
عبادة بدموعها بباب لغتان منهم ورنان قوله لو أنكم نظهرتم لولتقى فلا تحتاج الى  
جواب وبشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسناً الحديث استدلال به من  
قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه فى أول  
الباب (وعن ابن أوس التقي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
من غسل وغسل يوم الجمعة وبكر وباتسكرومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلغ  
كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ورواه الترمذى ولينكر الترمذى ومشى  
وبكر (الحديث حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود والمذرى وقد اختلف  
فيه على أبي الأشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني  
بسند قال العراقي حسن عن أنس المذكور ورواه احمد فى مسنده عنه عن عبد الله بن  
عمر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روى بالتخفيف والتشديد قيل أراد  
غسل رأسه واغتسل أى غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فكانه  
غسلها واغتسل فى نفسه وقيل كره ذلك للتأكيده ويرجع التفسير الاول ما فى رواية أبي  
داود فى هذا الحديث بلانظر من غسل رأسه واغتسل وما فى البزارى عن طاوس قال

ولا المنهيات ولا المنسوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فأخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع

الاسلام وقال النوراني ثبت له الفلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه اذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفهوما لانه اذا أفعل بالواجب فذلك لا يوجب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال تعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استخلاف ولا ضرورة ورجاله كلهم مدينون وتسايل بالا قارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم

وفي ترك الحيل وأخرجه مسلم في الايمان وأبو داود في الصلاة والنسائي في اوفي الصوم (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من اتبع) بتشديد التاء وفي رواية الاصل في وابن عساكر تبع بكسر الباء (جنازة مسلم) حل كون ذلك (ايما نا واحتسابا) أى مؤمنا محتسبا لامكافاة وخفاقة (وكان معه) أى مع المسلم وفي رواية الكشميني معها أى الجنائزة (حتى يصلى) بفتح اللام وبكسر ها (عليها) ويقرغ من دفنها) فعلى الاول لا يحصل الموعود الا لمن توجه منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بغير اطين) مثني قيراط وهو اسم لمتعدا من الثواب يقع على القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل جبل) (احد) بضمين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

قلت لابن عباس ذكروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المصنف غسّل امرأته بغسلها غسلا كثر نكاحها وقال الزنجشيري ويقال غسل المرأة بالتخفيف والتشديد اذا جامعها وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضا وقبل المراد غسّل أعضاء الوضوء واغتسل للجمعة وقبل غسّل ثيابه واغتسل بالجمعة قوله بكر بالتشديد على المشهور أى راح في أول الوقت وابكر أى ادرك أول الخطبة ورجحه العراقي وقيل كره لنا كيد وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروع غسلة الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروع غسلة التكبيرة والمنى والدنوم من الامام والاستماع وترك اللغو وان الجمع بين هذه الامور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

### • (باب غسل العيدين) •

(عن الفا كبن سعد وكان له صحبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر وكان الشاك بن سعد يامر أهله بالغسل في هذا الايام رواه عبد الله بن احمد في المسند وابن ماجه ولم يذكرا الجمعة) الحديث رواه البزار - البغوي وابن قانع ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضا وفي رجال اسناد حديث الباب يوسف بن خالد السعدي وهو متروك بالمرة وكذبه ابن معين وأبو حاتم وفي اسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المغلس وحجاج بن نعيم وفي الباب من الموقوف عن علي عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير انه اغتسل يوم عيد وقال انه السنة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال للعيد حديثنا صحيحا وقال في البدر المنير حديث غسل العيدين ضعيف وفيه آثار عن الصحابة جيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مسنون وليس في الباب ما يقتض لا ثبات حكم شرعي وأما اشتراط أن يصلى به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجموع زبدين علي وأصول الاحكام والثناء عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح اسناده صلح لاثبات هذه السنة

### • (باب الغسل من غسل الميت) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتموضأ رواه الترمذي ولم يذكرا ابن ماجه الوضوء وقال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله ومتابعته فليتموضأ من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضا ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاشبه به موقوف القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل جبل) (احد) بضمين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد



ثبت هذه لرواها ان التبراطين غما (٢٣٠) يحصلان بمجموع الصلاة والدفن فان الصلاة دون الدفن يحصل بها

وقال علي بن المديني واحمد بن حنبل لا يصح في الباب شي وهكذا قال الذهبي فيما حكاه  
الحاكم في تاريخه ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل حديث صحيح وقال الذهلي لا اعلم فيه  
حديث ثابت ولو ثبت لم ينافي مع ما له وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث يثبت وقال  
ابن ابي حاتم في لعل عن ابيه لا يرفع الاثنيات انما هو موقف وقال الرازي لم يصح علماء  
حديث في هذا الباب شي امر فوعا قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان  
ورواه لدارقطني بسند روي عنه موثقون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روي من  
طريقين سليمان بن مهيل عن ابيه عن يحيى بن مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن جبر الصق  
مولى زائدة أخرجه له في حديثه في أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي  
سليم عن أبي هريرة فاسندها حسن لان الحناظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه  
موقوفاً والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ احواله أن يكون  
حسناً فانكار النوردي على الترمذي تحسینه منه تعرض قال الذهبي هو أقوى من عدة  
حديث احتجهم الخفها وفي الباب عن علي بن عدا جد وأبي داود والشافعي وابن أبي شيبة  
وأبي يعلى والبخاري والبيهقي وعن حديثه قال ابن أبي حاتم ودارقطني لا يثبت ورواه  
ثقات كما قال الحافظ وخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج  
بهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل  
ميت ورضوعه من جهة وقد اختلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحمد  
قوى لما سئلوا عما عليه من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث  
عائشة لا تأتي رذهب أكثر اعتراضه لما لا رخص الشافعي الى انه مستحب وحملوا الامر  
على التدبیر حديث ارميتهم ميت طاهر الخسبكم أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي  
وحسنه ابن حجر والحديث كالميت ميت فغسل من يغسل ومنا من لا يغسل أخرجه  
تحضيب من حديث عمرو بن دينار بن جبر أيضاً اسنده الحديث اسماء لا تأتي وقال الميت  
بأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب الحديث لا غسل عليكم من غسل الميت رواه  
دارقطني والحاكم مرفوعاً عن حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقته وقال لا يصح  
رفعه وقال بن عطاء لا تنجبوا موتاكم فان المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً اسنده صحيح  
وقد روي مرفوعاً أخرجه لدارقطني وكذلك أخرجه الحناكم وورداً أيضاً مرفوعاً عن  
حديث ابن عباس لا تنجبوا موتاكم أي لا تغسلوا موتاكم وقد تقدم حديث المؤمن  
لا نجس وسواء في حديث اسماء وهذا لا يقتصر عن تصرف الامر عن معناه الحقيقي الذي  
هو الرجوع الى معناه المجزئ أعني الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه  
مراجع بين دلالة بوجه مستحسن وأما قول بعضهم المجمع حاصل بغسل الأيدي  
فهو غير ظاهر لان الامر بالاغتسال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع  
من اطلاقه على الرضوع في بعض الاحاديث فجاز لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل

قوله واحد وهذا هو لمعتمد  
خلافه في تلك بظاهر الروايات  
مرفوعة لا يتصل بالمجموع  
مرفوعة لا يثبت حصول  
التبراطين من هنا يمكن يتفاوت  
تبراط ولا يقال يحصر التبراطين  
بشي من غير صلاة ثم بظاهر  
رواية لا تصلح لان المراد  
فيه معناه بين الروايتين  
وجوه لم يطالع على المتبراطين ومن  
صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن  
أي قبل الدفن (فانه يرجع  
بتبراط من الأجر فلا يصلح  
وذهب الى تبرطه ثم حضر  
الدفن لم يتحصر له التبرط لئلا  
يكون له مروي ويسفي  
حديث ما يقتضي أنه  
بمسرى من غير موت ورد منه وقد  
يحصرون التبراط بشهود من  
وحد يمكن قد ما يرجع حديثه  
بتفارت تبرط مرفوعة ولم  
يشبع رجع بالبراط لان كل  
ما قبل الصلاة وسيلة ايها  
يكون تبرط من صلى در تبرط  
من شيع مثلاً وصلى في مرفوعة  
اصغره مما مثل أحد وهو يدل  
على ان اقرار ربط تتفاوت وعند  
مسألة بعباس من صلى على جنازة  
ولم يتبعها فله تبرط لكن يحفل  
أن يكون المراد بالاتباع هنا ما  
بعد الصلاة ولو تبعها ولم يصل ولم  
يحضر الدفن فلا شيء بل حكى  
عن انساب كراهته وفي الحديث  
الحث على صلاة استنارة واتباعها

والعنفة وأخرجه الناس في الإيمان والجنائز (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب) بكسر السين وتخفيف الباء مصدر مضاف للمفعول أي شتم (المسلم) والتكلم في عرضه بما يهيبه ويؤله وفي رواية أحمد المؤمن فكانه رواء بالمعنى (فسوق) أي فجور وخروج عن الحق أو تشاققهما فسوق فيكون على بابه من المناهضة كالتشمال قال ابن هيم الحري السباب الشد من السب وهرن يقول في الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك غيبته والنسوق في الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال تعالى وكثر اليك الكفر والفسق والعصيان (وقوله) أي مقاتلته (كفر) فكيف يحكم بصوب قول المرحمة أن مرتكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالنسوق ومن قاتله بالكفر وقد علم بهذا خطأهم وليس المراد بالكفر هنا حقيقة التي هي الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر بما ألغى في التحذير معتمدا على ما تقر من التواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوي وهو الاسترانه بقتاله لستره له عليه

الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييده بما سلف من حديث فحسبكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل من أربع من الجمعة والخمسة والجمعة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود ولقظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي ومصعب المذكور ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الجنابة فظاهر وأما الجمعة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال الغسل من الجمعة سنة وإن تطهرت أجزأك وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم ولم يزعم أن يغسل محاجه وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن امرأة بنت عمر امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت

فسألت - حضرها من المهاجرين فقالت إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا رواه مالك في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضعت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء بن سعد بن إبراهيم وكها مراسيل وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من الثرائف الصرفة عن الوجوب فإنه يعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من الواجبات الشرعية وأهل الحاضر منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك الوقت لم يفرقوا كما تفرقوا من بعد

### \* (باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة) \*

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأهل الضعف لأن رجال أسنا مع عبد الله بن يعقوب المدني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكر على الترمذي تحسين الحديث أنه إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في أسناده أي عرف حاله والحديث يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكثر وقال الناصر أنه واجب وقال الحسن البصري ومالك بن نخل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء

من نحو الاعانة والنصر وكتب الأذني وفي هذا الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم

أئمة الجاهل ما بين بصري وواسطوري (٢٣٢) مع التحديث افراد اوجعوا والغنسة وانرجه البخاري

أيضا في الحديث ومسلم في الحديث  
وانتمدى وقال حسن صحيح  
رسالة في خاربه (عن عبادة  
ابن صامت) رضي الله عنه (ن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم لم يخرج من الحجرة يحبر)  
استنفذ وحل مقدرة من عبر  
بعد محروم على حد فادها  
تدوين اي تدوين الخلد بلديه  
قدرة في بتعينها (فتلاحي)  
بفتح ح من لتلاحي بك  
تدريج رجلان من مسلمين  
وهو فيما قاله بن دحية عبد الله  
ابن أبي حنبله وكعب بن مالك كان  
له على عبد الله بن فضالة فمنازعا  
وارتفع الصوت في مسجد فقام  
صلى الله عليه وآله وسلم (لم ي  
خرجت لا خبركم ليلة التدر)  
ابن زيد قد درى ليلة كذا  
(وانه تلاحي فلان وفلان) اي ابن  
أبي حنبله وكعب كما تقدم ابن دحية  
في المسجد وشهر رمضان تدوين  
هم تدوين كذا مع استمر  
ذلك ارتفاع الصوت بحضور الرب  
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عنه  
(فرقت) يرفع بتعينها عن ذكرى  
أولياها أو علمها عن قلوبهم  
نسبتهم ولأول هو الملقب قد هنا ويدل  
له حديث أبي سعيد المروزي  
ملا في رجلان يحققان بتدوين  
انف يدي كل منهما انه يحبر  
معهما شيطان فتدوينها قال  
القاضي عياض فيه دليل على ان  
الخاصة مدومة وانما سب في

عن أبيه عن ابن عباس قال غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما  
في ذلك الحيلة صلى ركعتين ثم تعد على بعيره فلما استوى على البداء أحرم بالحج ويعقوب  
ضعيف قاله الخ فظ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا أراد ان يحرم غسل رأسه بخطمي واشنان ودهنه بئى من زيت غير كثير رواه  
أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد أخرجه البزار والطبراني في الاوسط واسناد البزار  
حسن قوله بخطمي نبات قارفي انما موس لخطمي وينتخ نبات محلل منفع ابن نافع اعسر  
سول وكذا قوله وانما منافع قوله واشنان هو بالضم ولا كسر لانه مزنة قاله في القاموس  
او هو نبات واحد يثيدل على استحباب تظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الاحرام  
رسالة في الكلام على ذلك في الحبر رايى فيه الغسل لجميع البدن الذي يوجب المصنف له  
وعن عائشة قالت نكحت أسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر بأشجرة فامر رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بكران في مرها أن تغتسل وتسل رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود  
الحديث أخرجه الموصاعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت محمد  
بن أبي بكر بالبداية فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرها  
أن تغتسل ثم انزل قال الخ فظ وهو امر رسول وقال الدرقطني بعد ان ساق حديث عائشة  
لذي ذكره المصنف في العلل الصحيح قول مالك ومن وافقه يعني مرسله وأخرجه القسافي  
من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر قال الخ فظ وهو مرسل أيضا لان محمدا  
ثم يجمع من انبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه ثم يمكن أن يكون سمع ذلك من أمه  
لكن قد قيل ان القاسم أيضا سمع من أمه وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل  
بالفظ فخر جذا حتى اتينا ذا الخليفة فولدت أسماء بنت عيسى محمد بن أبي بكر فارسلت  
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصنع قال اغتسلي وادع تنفري بنوب  
يا حرمي الحديث قوله فتست بضم لا ون وكسر الاء الولادة وأما بفتح النون فالحيض  
ليس بمراد هنا الحديث يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الاطهال بالحج واكتنه بمحفل  
ان يكون لتدوين الناس فلا يصلح لادع تدليل بدع على مشروعية مطلق الغسل (وعن  
حضر بن محمد عن أبيه ان عليا كرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ويجم الجمعة ويوم  
عرفة واذا أراد ان يحرم رواه اشافعي وعن ابن همران كان لا يقدم مكة الا بات  
سدى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم اراويز كرم الله صلى الله عليه وآله  
وسلم انه فعله أخرجه مسلم ولما ارى معاه ولما سالت في الموطن عن نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يغتسل لاحرامه قبل ان يحرم ولادخول مكة ولو قوفه عشية عرفة) لفظ البخاري  
نه كان اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بئى طوى ثم يصلى الصبح  
بغتسل ويحدث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وأخرجه أيضا  
أبو داود والقاسم في الحديث يدل على استحباب لاغتسال لدخول مكة قال في الفتح قال

أن يكون) رفعها (خير لكم) اتزيدوا في الاجتهاد في طلبها فتكون (٢٢٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت معينة لا تقصر ثم

ابن المنذر الاعتسالة عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قديمة وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء في الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان بلسده دون رأسه وقالت الشافعية ان يجزئ عن الغسل ثم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف قوله بنى طوى بضم الطاء وفتحها

### \* (باب غسل المستحاضة لكل صلاة) \*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحييت زينب بنت جحش فقَالَ لها النبي صلى الله عليه وآله لم اغتسل ليكل صلاة رواه أبو داود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن المنذري بعض طريقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاعتسالة عليها لكل صلاة وقد ذهب إلى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح وروى هذا أيضا عن علي عليه السلام وابن عباس وروى عن عائشة انها قالت تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن قالتا تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر أبو داود صحيح هذه الأقوال في سننه وجعلها أبوابا باب الجهور إلى انه لا يجب عليها الاعتسالة شيء من الصلوات ولا في وقت من الاوقات الامرة واحدة في وقت انتطاع حيضها قال النووي وبهذا قل جهور العلماء من السنة نخلق وهو مروى عن علي عليه السلام وابن عباس وعائشة وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل الجهور ان الأصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النووي ولم يصح عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الامرة واحدة عند انتطاع حيضها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فلم يمس في شيء ثابت وقدير البيهقي ومن قبله ضعفتها راغا صحت في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما ان أم حبيبة بنت جحش استحييت فقَالَ لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فاعتسلي ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال النافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصلى وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال ولا أشك ان شاء الله ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما وما ذهب اليه الجهور من عدم وجوب الاعتسالة الا لادبار الحيضة هو الحق لا فقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الطجة لاسيما في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يكاد يقوم بعبادته في المشقة الا خلاص العباد

عليها فقل لكم وشذ قوم فسألوا برقه او هو غلط كما بينه بقوله (التسوها) اي اطلبوها اذ لو كان اراد رفع وجودها لم يأمرهم بالتسوها وفي رواية الاصيلي وابي ذر فالتسوها (في) ليلة (السبع) والعشرين من رمضان (والثسع) والعشرين منه (والخبر) والعشرين منه كما استقيد التدبير من روايات أخرى راية بقية السبع على السبع فان قيل كيف امر بطلب ما رفع علمه أجيب بان المراد بطلب التعبد في مظانها وربما يقع العمل مضافا لها لانه أمر بطلب العلم بعينه وفي الحديث ذم الملاحاة والخصومة وانما سبب العقوبة للعامة بذنب الخاصة والحن على طلب ليلة القدر ورواته ما بين البخاري وبصري ومدني ورواية صحابي عن صحابي والتحديث والخبار والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في الصوم وفي الادب وكذا النسائي (عن) أبي هريرة رضي الله عنه انه (قال كان النبي) وفي رواية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم بارزا) أي ظاهرا (يوما للناس) غير محتجب عنهم (فأناه رجل) أي ملك في صورة رجل وهو رواية الاربعة وفي رواية جبريل (فقال) بعد ان سلم يا محمد كما في مسلم وانما ناداه باسمه كما يناديه الاعراب تعمية بجماله أولان له دالة المعلم



الرسالة تزيد فيه التاماً كيد معني الجمع أولنا نيت الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية نورانية مشككة بمشادات

من الاشكال والايان بهم هو التصديق بوجودهم وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد مكرمون أي وان تؤمن بملكه (و) ان تؤمن (بملكه) أي برويته تعالى في الآخرة كما قال الخطابي وتعقبه النووي بأن أحدا لا يقطع لنفسه بها اذ هي مختصة بمراتب مؤمنات والمراد لا يرى بهم بختم له وأجيب بأن المراد انها حق في نفس الامر أو المراد الانتقال من دار الدنيا (و) ان تؤمن (برسالة) عليهم السلام والسلام أي التصديق بانهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر لتأخير إيجادهم لا لافضلية الملائكة وفي هامش فرع اليونانية زيادة وكتبه وهي نابتة في رواية الاصيلي هنا واتفق الرواة على ذكرها في التفسير أي تصديق بانها كلام الله وان ما اشتمت عليه حق (و) ان (تؤمن) أي تصديق (بالبعث) من القبور وما بعده كالصراط والميزان والجنة والنار والمراد بعثة الانبياء وقد قيل ان قوله وبلغائه مكر لانها داخله في الايمان بالبعث وتغايير تفسيرهما يحقق انهما ليست مكررة وانما أعادتا تؤمن لانه ايمان بما سيجد وما سبق ايمان بالوجود في الحال فهما نوعان ثم (قال) أي جبريل يارسول الله (ما الاسلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تطيعه مع خضوع وتذلل له تنظ:

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة قوله في مكن هو يكسر الميم الاجابة التي تغسل فيها الشياح والميم زائدة والاجابة بهم مزمنة مكسورة فجم مشددة قاف فنون ويقال الاجابة والاجابة بالياء المشددة من تحت بعد الهمزة أو بالنون قوله فاذا رأت صفرة فوق الماء أي الذي تقع فيه فانما تظهر الصفرة فوقه فعند ذلك يصب عليها الماء وفي شرح المغر في لبس الوغ المرام ما لفظه أي صفرة الشمس وفي نسخة صفرة أي اذا زالت الشمس وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفرة لان شعاعها يتغير ويقل فيضرب الى صفرة تتهي فينظر في صحة هذا التفسير

\*(باب غسل المغمى عليه اذا أفاق)\*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق قال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فذكرت ارساله الى أبي بكر وتقام الحديث متفق عليه) قوله ثقل بفتح الثاء وكسر القاف قال في القاموس ثقل كفرح، رثقل وثقل اشتد مرضه قوله في الخضب كسب قاله في القاموس وهو المكن وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينتفض بجهد ومثقة قوله فاعمى عليه ن غشى عليه ثم أفاق وتقام الحديث قالت والناس مكوف في المسجد ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلاً رقيقاً يا عمر صل بالناس قالت فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلي بهم أبو بكر ثلاث الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما العباس أصالة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب لينوء فاعمى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في الى جنبه فاجلسا الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو ياتم بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد والحديث له فوائد مبسطة في شروح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مقل بالمرض قد دل ذلك على تأكد استحبابه

\*(باب صفة الغسل)\*

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل

(ما الاسلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تطيعه مع خضوع وتذلل له تنظ:

بالشهادتين روى شريك بن  
 كنه شرح في مسند  
 أنس بن مالك على ما ينبغي وهو  
 روي عنه من بعض الخصاص على  
 لعنه وروى في الزكاة  
 مسروضة) قديمها احتراماً  
 من صدقة التطوع فهم زكاة  
 يعوب بن ثور من المعجزة أو من  
 العرب كانت تدفع المال للخصم  
 والجود فنيبه برض على رفض  
 ما كثر عليه قال الزركشي  
 وهو من أئمة كبرى روى  
 مسند الترمذي مسند مكتوبة  
 وتوفي زكاة لمروضة ونسوم  
 رمضان) استدل به على قول  
 رمضان من غير صدقة شهر رايه  
 وليد كرجي ما هو من نسبة نا  
 من روى ويدنه مجتبه  
 في روية كهمس ونحوه بيت  
 ان استصعب به سبيل وقيل  
 لم يثبت في فرض ودفع مال  
 في روية ابن مسعود روى شرط  
 لم يثبت في روية في آخر عمره  
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكر  
 الصوم في رواية عطاء شراف  
 واقتصر في حديث أبي عمر على  
 الصلاة والزكاة ولم يرد  
 في حديث ابن عباس على  
 اسم أدب روى سليمان التيمي  
 بعد ذكر جميع الحج والاعتماد  
 والاعتدال من الجبابرة وانما  
 ارضوه وقد وقع هنا التفريق  
 بين الايمان والاسلام فجعل  
 الايمان عمل للقلب والاسلام  
 عمل للجوارح فالإيمان لغة  
 التصديق مصنف في الشريعة

أصابه في قول الشعر حتى إذا رأى ان قداسه تبرأ حتى على رأسه ثلاث حشيات ثم  
 آثر على سائر حشده ثم غسل رجليه أخرجه في رواية لهما ثم يحال بيديه شعره حتى  
 لا يرى ما قد روى بشعرته فقص عليه المأثورات) قوله إذا اغتسل أي أراد  
 ذلك في شيء شرعي في العمل قبل وضوءه ليدرك فيه احتراماً عن الوضوء للعوى قال  
 الحنفية يحتمل ان يكون الابتداء بوضوءه وقبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل  
 أعضاء ارضوه مع تيمية بخبره ان يمكن يغسلها في الوضوء عن اعارة وعلى هذا  
 فيحتج الى تيمية غسل الخبث في أول غسول ثم يغسل أعضاء ارضوه ثم يغسلها  
 وصل له سورة الطه روي عن أبي بصير والأكبري والي هذا جرح لادري شارح المختصر  
 وقيل ان بدل لاجع عن الوضوء فيجب مع غسل وهو مردود فيذهب جماعة  
 منهم أبو ثور ودون غيرهما في أن غسل في روي عن ارضوه لم يحدث وهو قول أكثر  
 المعتمد في القول لأول معنى عدم جوب ارضوه مع الغسل ودخول الطهارة  
 أصغر تحت الأكبر ذهب زيد بن علي ولا خلاف في شرعية ارضوه مقدم على الغسل  
 ما ثبت به في الأحاديث الصحيحة وأما لزجوب فلم يدل عليه دليل والعمل بمجرده  
 لا يمتنع وجوبه فيمكن تأييد القول الثاني بالدلالة القاضية بوجوب الوضوء قوله  
 في قول الشعر في شعره روي عنه راية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه في يحال  
 من شعره لا يثبت قال في معنى صحيح بعضهم على تحال شعر اللحية في الغسل  
 ما يعمد قوته في قول الشعر وأما ما يثبت من على شعر الرأس قوله ثلاث حشيات فيه  
 سحاب التمثيل في غسل أنووي ولا يعرف فيه خبر فادما سرده المورى فانه  
 قوله يستحب تكرار في الغسل كذا قال الشافعي أبو علي السجني وكذا قال  
 الشافعي وحسن التمثيل في هذه الراية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس قوله  
 ثم غسل رجليه يدل على ان ارضوه لأول وقع بدو غسل الرجلين قال حافظ هذه  
 زيادة في روى أبو معاوية دون تحاب هشام قول البيهقي عريية صحيحة يمكن في رواية  
 أبي معاوية عن هشام من قال له ما هذا من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود  
 أمية الذي وفيه قد مر غسل رجليه ويحتمل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم  
 غسل رجليه أي غسل رجليه ما استيعب الغسل بعد ان كان غسلها ما في الوضوء وقد  
 وقع التفسير في تأخير الرجلين في رواية لجران بن نفط وضوءه لصلاته غير رجليه وهو  
 ما يذهب روي عائشة قول الحنفية ويان الجمع بينهما اما يجعل رواية عائشة على  
 بخار اما يجعلها على حدة أخرى ويحتمل اختلاف هاتين الحاشيتين اختلافت انظار  
 العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان  
 لمكان غير نظيف فليست تأخيرهما والافاق تديم وعند الشافعية في الافضل قولان  
 قال أنووي أحسنهما وأتمهما وختمهما ان يكمل وضوءه قال لأن أكثر الروايات

لا ينبغي وحده من النار وأما النطق فهو وحده اتفاق فتفسيره (٢٣٧) في الحديث الإيمان بالتصديق والاسلام

بالعمل انما قدم به ايمان

القلب والاسلام في الطاهر

لا الايمان الشرعي والاسلام

الشرعي والوفاء يرى انه ما

والدين عبارات عن واحد

المتنوع ان يحمل الخلاف اذا

افترق مطلقا أحدهما فان ليجتمعا

تغير كما وقع هنا ثم (قال)

جبريل يا رسول الله (ما الاحسان)

أي الاحسان المتكرر

في حرار تكريم المترب عليه

لثوبه ليعهد (قال) رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بحبها

له احسان (ان تعبد الله) أي

عبادتك الله تعالى حل كونك

في عبادتك له (كذلك تراه) أي

مثل حال كونك راتبه (فان لم

تمكن تراه) سبحانه وتعالى فاسفر

على احسان العباد (فانه) عز

وجل (يرائ) دأمار الاحسان

الاخلاص أو اجابة العمل

وهذا من جوامع كلمة صلى الله

عليه وآله وسلم اذ هو شامل لمقام

المشاهدة ومقام المراقبة

ويتضح لان ذلك بأن تعرف ان

للعبد في عبادته ثلاثة مقامات

الاول ان يفعلها على الوجه

الذي تسقط معه وظئفة

التكليف باستمضاء الشرائط

والاركان الثاني ان يفعلها

كذلك وقد استغفر في بحار

المكاشفة حتى كأنه يرى الله

تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه

وآله وسلم كما قال وجعلت قرة

عن عائشة وميمونة كذلك قوله ثم أقض الأفاضلة الاسالة وقد استدل بذلك على عدم  
وجوب الدلك وعلى ان مسمى غسل لا يدخل فيه ذلك لانهم اعبرت ميمونة بالغسل وعبرت  
عائشة بالأفاضلة والمعنى واحد والأفاضلة لا دلالة فيها كذلك الغسل وقال المذري  
لا يتم الاستدلال بذلك لان أقض بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكازم على ذلك  
في باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء  
من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيحة شريفة  
النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة انها صنعت غسل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من الخنابة الحديث رفيعه ثم يفيض ثلثا من ريسه ثم يشق ثلثا ويغسل  
وجهه ثلثا ويديه ثلثا ثم يفيض على رأسه ثلثا قال المصنف رحمه الله بعد ان سأل  
الحديث وهو يدل على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب غسله كائنتين  
(ومن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا غتسل من اية ما به عا

بشيء نحو الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بدفيه فلهبهما  
على رأسه أخرجهما) قول المصنف الحلاب بالماء الممكك ردة اللام الخفيفة ما يجب  
فيه قال المصنف قال الخطابي الحلاب انما يسع قدر حلبة ناقة انتهى وعلى هذا انه أكثر  
وضوحا لا زهرى بالحجم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ماء انورد وانكر ذلك عليه  
جماعة وقد اختلط شراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه الملاحظة والسبب في ذلك ان  
البخاري قال باب من يدأ الحلاب أو يطيب عند الغسل فتكلفت جماعة لمطابقة هذه  
الترجمة للحديث وجعل الحلاب بمعنى لطيب وقد أطل الحافظ في الشيخ الكلام على هذا  
قوله ثم أخذ بكفيه أشار الى العرفة لثلاثة كما مرحت به رواية أبي عوانة ووقع في بعض  
روايات البخاري كنهه بالافراد في بعضها بالثنية كما في الكتاب والحديث يدل على  
استحباب المداة بالماء من ولا خلاف فيه وفيه الاجتهاد بثلاث غرفات وترجم على ذلك  
ابن حبان قولنا فقال بهما هو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على  
القول في حديث لاحد الا في اثنتين قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي هذا النعمات مثل  
ما يفعل كذا في النسخ (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ماء يغتسل

به واورع على يديه فغسلهما ماء ثم اتى بثلاثين أفرع يمينه على شماله فعسل مدا كبره ثم  
دلك يده بالارض ثم مبعض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلثا ثم أفرع  
عن جسده ثم نضح من مقامه فعسل قدميه قالت فأتيته بحرقه لم يرد هاهو جعل ينفض  
الماء بيده رواه الجماعة وليس لاحد الترمذي نفص اليد) قولنا فافرع على يديه يحتمل  
ان يكون غسلها بالتنظيف من ما بهما من مستقذز ويحتمل ان يكون هو الغسل  
المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بالنظر قبل ان  
يدخلها ما الا انه قوله ماذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذكار قال الاخفش

هين في الصلاة لحصول الاستعداد بالطاعة والراحة بالعبادة وانما سألنا اللفظة الى الغيبة باستيلاء أنوار



و ضم من الرسوم الثالث ان  
 به عليها رقد غاب عليه ان الله  
 تعالى بشهده هو هذا هو مقام  
 المروقة فتقوله فان لم تكن  
 تره نزول عن مقام المشاهدة  
 و كاشفة الى مقام مراقبة  
 ان لم يولد وانت من اهل الزينة  
 انعوبة فعبادة و تجميت  
 انه يرك وكل من لفحات  
 انتم احسان ان الاحسان  
 روي هو شرف في صحة العبادة  
 ان هو الاول لان الاحسان  
 بلا حزين من صفة لخصوص  
 ويتعذر من كثرين وانما آخر  
 السؤل عن الاحسان لانه صفة  
 العمل و شرط في صحته و صفة  
 بعد موصوف و بيان الشرط  
 من آخر عن المشروط فله أبو  
 عبدالله الاب قال ابو روي هذا  
 اقدم من الحديث أصل عظيم  
 من أصول الدين وقاعدة مهمة  
 من قواعد المسلمين وهو عروة  
 الصديقين و بقية السالكين  
 وكثير ما روي و ذاب اصحابه  
 وهو من جوامع الكلم التي  
 أوتها صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقد ذهب أهل التحقيق الى  
 مجلبة الصالحين ليكون ذلك  
 مناعا من التلبس بشئ من  
 القاص احكامهم واستحياء  
 منهم فكيف بمن لا يزال الله  
 مطعنا عليه في ممره و علايته  
 انتهى قال في الخت وقد سبق لي  
 عمل هذا القاضي عياض وغيره  
 و دل على الحديث على أن  
 رؤية الله تعالى في الدنيا بالابصار  
 غير واقعة و اما ما روي صلى الله عليه وآله وسلم

هو من الجمع الذي لا واحد له وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الواحد  
 بنظراني ما ينصل به وأطلق على الكل - - - فكله جعل كل جزء من المجموع كذا ذكر  
 في حكم - - - قوله ثم ذلك يدعى بارض فيه انه يستحب للمستنجي بالماء اذا فرغ ان  
 يغسل يده بتراب أو شاة أو يذركها بتراب أو بالحائط المذهب الاستقذار منها قوله  
 و من قدميه قد تقدم الكلام على ذلك في حديث قول الباب قوله ثم تعني أي تحول الى  
 حبة قوله فلم يردعها من راحة من الردقة قد تقدم الكلام في كراهية التنشيف وعدمها  
 قهيد وجعل ينفض فيه جواز تنصا - - - من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء  
 روي حديث ضعيف و روي رافعي وغيره وانظروا في تنضوا أيديكم في الوضوء فانها  
 مروح لا يبطئ قول ابن اصلاح لم يجد دونه نووي وقد أخرجه ابن حبان  
 في ضعيفه و بن أبي حاتم في مل من حديث أبي هريرة و لم يرضه هذا الحديث  
 يمكن صالحا لا يفتح به قال نضيف رحمه الله وفيه دليل استحباب ذلك اليد بعد  
 لاستنجاها انتهى (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد  
 غسل روي - - -) الحديث قال يرمي حديث حسن صحيح وقال ابن سيد الناس  
 ثم تحتان نسخ الترمذي في تصحيحه و أخرجه البيهقي بسايد جيدة وفي الباب عن ابن عمر  
 مرفوع روي عنه موقوف قد قال لما سئل عن الوضوء بعد غسل وأي وضوء أعم من العمل  
 روي ابن أبي شيبة و روي عنه - - - نه قال رجل قال له أي أتوضأ بعد غسل فقال لقد  
 نعمت و روي عن حديثه انه قال أما يكره أن يغسل من قرأ الى قدمه حتى  
 يتوضأ و قد روي في حديث عن جماعة من اصحابه و من بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي  
 انه لم يختلف العلماء ان حصره دخل تحت الغسل وان طهارة الجنابة تأتي على طهارة  
 الحدث و تقضي عليها لان موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الغسل في طهارة  
 الا كثر و اجرت طهارة الا كبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب و تقدم الرد عليه  
 به قول أبي نوري و داود وغيرهما قال ابن سيد الناس ان داودا طاهري أو جب الوضوء  
 في غسل الجنابة لا اله بعده لكن لا يدخل عنده من الوضوء وحكا عنه الشيخ محيي الدين  
 النووي قال ابن سيد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه ليس فرضا  
 في العمل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال تذاكرنا غسل الجنابة عند  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما انما أخذ من كفي فاصب على رأسي ثم أفيض  
 بعد على سائر جسدي روي أحمد) الحديث رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه ايضا أحمد من  
 حديث جبير بن مطعم بالنظر أما أنا فاعني على رأي ثلاث حديث ثم أفيض فاذا أنا قد  
 طهرت قال الحافظ وقوله فاذا أنا قد طهرت لأصل له من حديث صحيح ولا ضعيف  
 كنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما بكفك  
 ن تعني على رأيك ثلاث حديث ثم تفيض الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

امامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واعلموا انكم ان تروا ربكم (٢٣٩) حتى تقوموا او اقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال (جبريل  
(مق) تقوم (الساعة) الام  
للعهد والمراد يوم القيامة  
(قال ما) أي ايس (المسؤل) زاد  
في رواية أبي ذر عنها (بأع) من  
السائل (بزيادة الموحدة في أعلم  
لنا كيد معني النفس والمراد  
نفي علم وقت الان علم بحقيقة مقطوع  
به فهو علم مشترك وهذا وان  
أشعر بالتساوي في العلم الآن  
المراد انه ماوى في العلم بان الله  
استأثر بعلم وقت مجيئه القوله  
بعد خمس لا يعلمون الا الله وليس  
السؤال عنها يعلم الحاضرون  
كالاسئلة السابقة بل لينزجروا  
عن السؤال عنها كما قال تعالى  
يسألك الناس عن الساعة فلما  
وقع الجواب بانه لا يعلمها الا الله  
تعالى كنوا. وهذا السؤال  
والجواب وقعا بين عيسى بن  
مريم وجبريل عليهم السلام كما  
في نوادر الجيديدى لكن كان  
عيسى هو السائل وجبريل هو  
المسؤل قال النووي يستنبط  
منه ان العالم اذا سئل عما  
لا يعلم يصرح بانه لا يعلمه ولا  
يكون في ذلك نقص من  
مرتبه بل يكون ذلك دليلا  
على مزبذو رعه (وسأخبرك عن  
اشراطها) بفتح الهمزة جمع شرط  
بالخبرك أي علاماتها السابقة  
عليها أو قدما تم الا المقارنة لها  
وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت  
ولادة الامة (ربها) أي مالكيها

في صحيح مسلم وذكر الحفاظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مطعم عند أحمد  
بلفظ أما أنا فآخذ من كني ثلاثا فاصب على رأسي ثم أفيض على جسدي ولم يكلم عليه  
وله شواهد في الصحيحين وغيرهما قال المصنف رحمه الله فيه مستدل لمن لم يوجب ذلك  
ولا المضغضة والاستنشااق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب تعاهد باطن الشعوب وما جاء في نقضها) •

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك  
موضع شعرة من جنبه لم يصب الماء فعلى الله به كذا وكذا من النار قال علي بن عمار  
شعري رواه أحمد وأبو داود وزاد وكان يجز شعره رضي الله عنه) قال الحفاظ واسناده  
صحيح لان من رواه عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط وأخرجه  
أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل ان الصواب وقفه على علي قال  
عبد الحق الا كثرون قالوا بوقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل الاختلاط  
ولحماد وأوهام وفي اسناده أيضا زاذان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة  
مرفوعا بلفظ بلوا الشعر وأنفقوا البشر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي  
ومداره عن الحرث بن جسيم وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه  
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا يعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس  
بذاك وقال الدارقطني في العلل انما يرى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا  
ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قد كره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة من قوله  
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره أهل العلم بالحديث البخاري  
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تخليل الشعر بالماء في الغسل ولا أحفظ  
فيه خلافا (وعن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنفضه

لغسل الجنابة قال لا انما يكفئك ان تحن على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيضين عليه الماء  
فتطهرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضفر  
رأسي بفتح الصاد المججمة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية  
الحديث والمستفيض عند الحديثين وهو الشعر المنتول ويجوز ضم الضاد والقاء جمع  
ضفيرة قوله ان تحن يقال حنيت وحنوث لغتان مشهورتان والحشية الحفنة وهو يدل  
على أنه لا يجب على المرأة نقض الضفائر وقد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو بكر  
ابن العربي قال جمهورهم لا ينقضه الا أن يكون ملبدا ملتقا لا يصل الماء الى أصوله  
الا ينقضه فيجب حيلة لمن غير فرق بين جنبه وحيض وروى عن المؤيد بالله وأبي  
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال القاضي فنقضه في الجنابة والحيض  
وقال أحمد فنقضه في الحيض دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدها وهو هنا كناية عن كثرة اولاد السراري حتى تصير الام كأنها أمة لابنها من حيث انها ملك أبيه أو ان الاماء يلدن المولود

فَنَصِرُ الْإِمَامَ مِنْ بَغَاةِ الرِّعَايَا وَالْمَلَأَ بِهِ رِعِيَّتَهُ (٢٤٠) أَوْثَابُهُ عَنِ فُسَادِ الْحَالِ لِكَثْرَةِ بَيْعِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ فَيَتَذَلُّوْنَ مِنَ الْمَلَأِ

فیه تری لرجل ثمه وهو لا بشعر  
أوهو یمن عن كثرة الحقوق بن  
بعمام بوله ثمه معاملة ایما  
ثمه فی لهفة بالسب  
واضرب والاضطام فطلق  
عالمه رمح محزاله و عورض  
به لوجه خصمه ثم بوله  
للمة لثان بثلث اند قرب و  
عقوق وعبد الباری  
فی تفسیر ربهم ثمه ساین عن  
معنی لهفة یتمثل له کر  
والعقوق یسل کرهة فی توب  
رجل العصب لهظ رب وعبر  
براله یمن علی جهل شرط  
محقق بقوق له عبر  
لوحی فی یفان فی قوت  
ببامه کن فی رب  
قوت محذور بدشعر  
فیبه و من شره  
فی حال عا  
فی حین فی رقت له  
البیقرت له یبارک له  
بسته ثمه علی لاهرقة  
أسد بدشعر منشی  
فی به فو عبارة فی  
الاس فی کعبیدو  
اجا بن وشیرهم وما حسر نور  
الذیل

حق المسائل بل بالأعلى  
فقد طابت مآدمة أمم  
وفيه إشارة إلى ناسع دین  
الاسلام كما ن الاول فيه ناسع  
الاسلام واستبلا هله على بلاد  
الكفر وسبی ذریعہ۔۔۔ قول  
البشای لان بلع الامم بال

[illegible]

• باب - خبر بئس الشراعت - يعص وتب مع ثلث للم فيه •

[illegible]

وغند التناهي يقصر المتطاول واليهم بالضم جمع الابهم وهو الذي لا شبهة له (٢٤١) رجع بهم وهي رواية أبي ذر وغيره وروى

عن الاصلي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسبي بالفتح أيضا ولا وجه له لانهم اصغار الضان والممزر وفي الميم الرفع نعمنا للرعاة أي السود أو الجهولون الذين لا يعرفون والجرعة اللابل أي رعاة اللابل الابهم السود وفيه عند الحديث من الاشرط علامتين والجمع يقتضي ثلاثة فاما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انه ان في بائتين لمصول المقصود به ما في علم انطراط الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملة (خمس) من الغيب (لا يعلمون الا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عنده علم الساعة) أي علم وقتها والسياق يرشد الى انه تلا الآية كلها وصرح بذلك الاسماعيلي وكذا في رواية عمارة ولمسلم الى خبير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع في البخاري في التفسير من قوله الى الارحام فهو تقصير من بعض الرواة وتعام الآية وينزل الغيث أي في ابانة المقدرة والمحل المعين له ويعلم ما في الارحام أذكر أم انثى تاما أم ناقصا وما تدري نفس ماذا تكسب غدا من خير أو شرور بما يعزم على شيء وفيه خلافه وما تدري نفس بأي أرض تموت أي كما لا تدري في أي وقت تموت قال القرطبي لا مطلق لاحد في علم شيء من هذه الامور الخفية لهذا

للجناية والحيض والنفاس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأجيب بأن الخبر ورد في مذروبات الاحرام والغسل في تلك الحال للتنظيف لا للصلاة والنزاع في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأته من الانصار سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فامرها كيف تغتسل ثم قال خذى فرصة من مسك فتطهرى بها قالت كيف أنظهر بها قال سبحان الله تطهرى بها فاجتذبت بها الى فقلت تغتسل بها أثر الدم رواه الجماعة الا الترمذي غيره أن ابن ماجه وأبو داود قالوا فرصة مسكة الحديث أخرجه أيضا الشافعي وسميها مسك لم اسماء بنت شكل وقيل انه تصحيف والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المهمات وقال المنذرى يحتمل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة مسكة في الصحيحين أيضا قوله فرصة هي بكسر الفاء واسكان الراء وبالصاد المهملة القطعة من كل شيء حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن أو الصوف مثلثة التمام المسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثر بفتح الميم وهو الجلد وفيه نظرا قوله في بعض الروايات فان لم يجد فمائه با غيره كذا أجاب به الرافعي قال الحافظ وهو متعقب فان هذا اللفظ الشافعي في الام ثم في رواية عبد الرزق يعني بالفرصة المسك أو الزريرة وليس في الحديث ذكر نقض الشعر وغاية ما فيه الدلالة على التنظيف والمبالغة في اذهاب أثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجاهلون المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

#### • (باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء) •

(عن سنيته قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يغتسل بالصاع ويتطهر بالماء رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذي وصححه) قوله بالصاع اربعة أمدا بد النبي صلى الله عليه وآله ولم والمدرطل وثلاث بالبغداد أي فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد قال النووي هذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرطلان انتهى والطر البغدادى على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في الماء للغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمدا بد ويتوضأ بالماء متقو عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواه أحمد وأبو داود) الحديث الثاني أخرجه الترمذي نحوه وقال غريب وهو من طريق شريك عن عبد الله بن عياض عن

الحديث في ادعى علم شيء منها غير مستند الى الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم - مكان كافي ( ٢٤٢ ) في دعواه وعن ابن مسعود قال أوتي نبيكم - لم كل شيء سوى هذه

انفس وعن ابن عمر - مرفوعا  
نحوه وأخرجه - أحمد وقطن  
ابواب زيادة على السؤل  
لهذه - مبدئ ارشادا للامة لما  
يقرب - على معرفة ذلك من  
المصلحة ثم ذكر ( لرجل السائل  
قوله ) - رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ( رده ) اى على  
فخذوا بركوه ( فلم يروا شيئا )  
لا عليه - ولا اثره - قول بن بريدة  
و - ل قوله رده - على ايضا  
نحوه - ينفذوا الى الله ملك  
له ثم رقبته ان الله يجوز ان  
يتنزل خير النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم رقبته وبشركم بحضرته  
وهو يسمع وقد ثبت عن عمار  
بن حصين انه كان يسمع كلام  
الله ( كذا قال ) صلى الله عليه  
وآله وسلم ( هذا ) وبكرية  
- هذا ( جبريل ) عليه السلام  
اجبه - لم الناس دينهم ) اى قوله  
دينهم بهى - له رقت حالا  
متدرة لانه يكن - لما وقت  
الحي - وأندالته عليهم ليه ون  
كان - مثالا لانه لما كان - باب  
فيه - الله اليه أوانه كان من  
غرضه وللا - ما - لي أرا ان تعلمو  
اذم تساروا في حديث أبي عامر  
والذي نفس محمد بيده ما جاني  
قط الا رأيت عرفه الا أن تكون  
هذه المرة وفي رواية سليمان  
لتبني ما شبه على مندا أناني قبل  
مرفق هذه وما عرفته حتى ولي  
قال ان لمير فيه دلالة على أن

عبد الله بن جبر عن - سر و كاهم ثقات وقد ثبت في - هذا الحديث لى خسة أمداد وفي  
حديث عائشة لا تقي كنت اعتدل أنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناه  
يقال له يفرق ووقع في رواية ثلاثة أمداد وقريب - من ذلك وفي رواية كان يعتدل من  
به واحد يقار له لفرق وفي أخرى قد عت باناه قدر اصاع فاغتسلت فيه وفي الاخرى  
كان يعتدل بحمير مكاكين ويتوضأ بمكوك وفي أخرى بعسله اصاع ويوضئه الممد وفي  
أخرى يتوضأ بالممد ويعتدل بالاصاع قال الشافعي وغيره الجمع بين هذه الروايات انها  
كانت اعة - المات في أحرار والفرق - باني تقديره وأما المكوك فهو بفتح الميم وضم  
الكاف اله ولي وثديده اوجهه مكاكين ومكاكى قال النووي واهل المراد بالمكوك  
ه - وعن موسى الجهني قال أتى محمد بن عبد الله - مدح حرزته غماية أرطال فقال حدثني

عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتدل بمنزل ه - دار واه الناساني  
لحديث ابنه - من الناساني هكذا أح - جبريا محمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن  
أب زائدة عن موسى الجهني فذكره وأحمد بن عبيد هو ابن - ان وهو من رجال الصحيح  
قد - بود وهو حجة ويحيى بن زكريا هو لاهام الكبير وحديثه في الصحيحين وغيرهما  
وموسى به - نى شرح له - ووثقه أحمد وغيره وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات  
قوله حرزته أى - مدرته قل احاطة - لى هذا بعض الحديثه ووجه - ل لفرق غماية  
أرطال والصحيح ان الفرق مقدره ما - باني ولحرزته يعارض به الله - مديد وأيضالم  
بصرح محمد - ان لانا امد كور صاع فيحتمل على اختلاف الروايات مع تقاربها  
وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزى من العسل الصاع ومن

الرصص - امدروا أحد والآخر ) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن حريمة وابن ماجه  
بخلافه وصححه ابن نطون وقوله يجزى الخ ظاهره انه لا يجزى دون الصاع والممد  
ويعارضه ما - باني ( وعن عائشة قالت كنت أعتدل بأدور رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم من - واحد من قدح يقول له ابرق مدفق عليه وانفرق ستة عشر رطلا بالعرى  
قوله ابرق قال بنات - بين بتسكين لراه قال الحافظ وروى شافعهها ووجهه بعضهم  
الامر بن قال - وروى فتح فصح وأشهر وزعم أبو الوليد - بابى انه اصواب قال  
وايس كما قال بل - حالهتان قال الحافظ لعل مستند البابى ما حكاه الازهرى عن ثعلب  
وغيره الفرق - لفتح والمحدثون بسكونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد - كى الاسكان  
أبو زيد وابن دريد وغيرهما وحكى ابن لاثير ان الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبلا اسكان  
مائة وثمانون رطلا قال الحافظ وهو غريب وقد ثبت تقديره في صحيح - عن سفيان  
بن عيينة فقال هو ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق ما عان قال  
الحافظ ان نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة

وقد اشهر قواهم حسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور الصحابة انه يريد ان يريهم انه صلى الله عليه وآله وسلم ملئ من العلوم وان علمه مأخوذ من الوحي فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بقوله جاء يعلم الناس دينهم وان الملاكة تنكث لباي صورة شاؤا من صور بني آدم وأخرجه البخاري في التفسير وفي الزكاة مختصرا ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بتمامه وفي الفتن بتمامه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذلك الترمذي وأحمد في مسندهما والبخاري بإسناد حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمر بن الخطاب ولم يخرج به البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته وبالجملة فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من بجل علمها وقال الطبري لهذه المكنة ستفتح به البغوى كناية المصالح ونرح السنة اقصد ما قرآن في افتتاحه بالفاتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداعا وحالا وما لا من أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتحقق من آفات

عن رطل اوله تريد انفاق أهل اللغة

• (باب من رأى التقدير بذلك استجب ابا وان مادونه يحزى اذا أسبغ) •

(عن عائشة انها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر الجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر وهو ان كان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسمى مستعملا أو الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر الجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مدا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن الهيثم وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مرفوعا كان يتوضأ بالله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهى (وعن عباد بن تميم عن أم عمار بنت كعب بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فأتى بها في اناء قدر نأى المد رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بن عطاء بن يسار عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو تروك وحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير ان عائشة قالت اقدر ايتنى أغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فادأ ووضوء مثل اصابع اودونه فذكر فيه جديا فافيض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أنقض لي شعرا رواه النسائي) الحديث اسناده في سنن انه أتى هكذا أخبرنا بنو زيد بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاه ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاغتسال بمقدار صاع من الماء لا شتران النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع اودونه والا كنهنا بمجرد الافاضة على الرأس من دون نقض الشعر وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقض الشعر على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتورق قد تقدم الكلام عليه

• (باب الاستئذان عن الاعين لا يغتسل وجواز تجرد في الخلو) •

(عن بهي بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراز فعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل يحب الحياء والستر فاذا غتسل أحدكم فليستر رءوسه وأرجله وأذنيه وأصابعه) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

لاعمال حتى ان علوم التريفة كلها راجعة اليه ومنشعبة منه انتهى كذا في الفتح والقسط لابي (عن النعمان بن بشير) بن

سمد الذماری الخزرجی وأمه عرة (٢٤٤) بنت رواحة وهو أول ولود ولد لآل زبارة - هذه الهجرة المتقول سنة

خسر - بتزوله في البخاري ستة  
أحاديث (رضي الله عنه قال)  
وقول أبو الخ... بن القباصي  
ونوفدي وبجى بن معين عن  
هل المدينة انه يصح للنعمان  
سماع من النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قوله هنا (- سمعت  
رسول الله صلى الله عليه) وآله  
(وسلم) وفي رواية النبي وسلم  
- - - - - علي من طريق  
ذكر يا أهوى النعمان بصبيبه  
لي أذنيه - يقول - سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم  
(يقول) وفيه دليل على صحة تحمل  
الصبي المميز لأن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لم مات ولت نعمان  
فثمان مئتين داخل بين أي ظاهر  
بالنظر إلى مدلول علمه بلا شبهة  
والخراج بين أي ظاهر بالنظر إلى  
مدلول علمه بلا شبهة وعجالة لفتح  
بين أي في عين - ما ووصفهما  
بأدنتهما الظاهرة (ويتم ما) أمور  
(مشبهات) بتشديد الواو وحدة  
أي شئت بخير - لم يتبين به  
حكمها على التعيين وفي رواية  
الاصيلي وابن عباس كرمشبهات  
بمثناء فوقية مفتوحة وهوحدة  
مكسورة أي اكتسبت الشبهة  
من وجهين متعارضين وفي  
رواية الاصيني مشبهات بوزن  
مفتحات ثمانية مفتوحة وعين  
خفيفة مكسورة وهي رواية  
ابن ماجه وهو لفظ ابن عون  
ورواه الدارمي عن أبي نعيم  
شيخ البخاري فيه لفظ وبينهما مشبهات

وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس موطوءة وقد ذكره الحافظ في الفتح  
ونميتكم عليه وهو يدل على وجوب الترحال لاغتسال وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي  
ليس وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وإيسر بواجب واستدلوا على ذلك  
بما يأتى وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه قال الحافظ والمذهب ورعده  
مقدمهم كغيرهم الكراهة فقط قوله بالبراز المراد به هذا القضاء والباء الظرفية قوله  
تعب يرميهم له مفتوحة وتام مشاة من فوق مكسورة وباء تحية ساكنة ثم راء مهملة  
قال في النهاية فعلى معنى فاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستنار حال الغسل  
ما أخرجه الشيخان من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فكان إذا أراد أن يغتسل قال واني فأرأيه قد أوى فاستتره به أخرجه الساقى وما  
أخرجه من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام  
الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة رضى الله عنها تستر به بنوب ويدل على مشروعية مطاق  
الاستنار ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث جابر بن حكيم عن أبيه عن جده قال  
قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها وما نذكر قال احفظ عورتك الامن زوجك أو  
مملكتك يمينك قالت يا رسول الله فالرجل يكون خاليا قال الله أحق أن يهتك منه من  
لسان (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال بينا أيوب عليه السلام  
يغتسل عريا ما خفر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فداد به ثوبه تركه وتعالى  
يا أيوب ألم أكن نعيتك عنما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بر كثير واه أحد  
وابن جاري والساقى قفى يحثي في رواية البخارى يحثي والحشية هي الاخذ باليد قوله  
لا غنى بي بالقدرة بلا وبين قول الحافظ وروى بالتثنية أيضا على أن لا معنى ليس قال  
ابن بطال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عاقبه على جمع الجراد ولم يعاقبه على  
لاغتسال عريا نافذ إلى جوازه وقال أيضا ووجه الاستدلال بهذا الحديث وحديث  
أبي هريرة الذى يأتى أنهم ما يعنى أيوب وموسى عن أمر بالاعتداء به قال الحافظ وهذا  
انما يأتى على رأى من يقول شرع من قبلنا شرع لنا الذى يظهر أن وجه الدلالة منه  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصتين ولم يعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما  
أشرعنا والافلو كان فيه ما شئ غيرة موافق لبينه فيجمع بين الأحاديث بحمل الأحاديث  
إلى فيها لا رشاد إلى التستر على الفضل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه  
السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر قال وذهب  
مره يغتسل ووضع ثوبه على حجر ففر الجراد بنوبه قال يجمع موسى عليه السلام بأثره  
يقول لوبي جبروبى حجر حنى نظرت بنو اسرائيل إلى سواهم موسى عليه السلام فقالوا  
والله ما يعنى بآمن قال فأخذ ثوبه فطفق بالجرح ضرر متفق عليه قوله كانت بنو اسرائيل

في رواية الترمذي وتظنه لا يدري كثير من الناس أن الحلال أم من الحرام (١٤٥) وهو مفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها

يمكن لكن لأقل من الناس وهم المجتهدون والله أعلم بما ينص أو قياس صحيح أو استصحاب أو غير ذلك فإذا تردد الشئ بين الحل والحرم ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد وألحقه بأحدهما بالدليل القوي فالمشبهات على هذا في حق غيرهم وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ في هذه المسئلة بالحل أو بالحرم أو يوقف وهو كالخلاف في الأشياء قبل ورود الشرع والأصح عدم الحكم بشئ إلا بالتكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع وقيل الحل والإباحة وقيل المنع وقيل الحوق وقد يكون الدليل غير خال عن الاحتمال فالورع تركه لا سيما على القول بأن المصيب واحد وهو مشهور ومذهب مالك ومنه ثلث القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضا وكذلك روى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يراي الخلاف ونص عليه في مسائل وبه قال أصحابه حيث لا نزاع فيه سنة عندهم (فن اتقى) أي حذر (المشبهات) بالميم وتشديد الباء والاختلاف في انظها نظير الذي قبلها لكن عند مسلم والاعمالي الشبهات بالنم جمع شبهة (استبرأ) ولا يدرى قد استبرأ بوزن استعمل من البراءة أي حصل البراءة (لدينه) من اختص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا صلب لعرضه دينه دية دليل على أن من لم يتوف الشبهة

أي جاءتهم قولاً بغيره لو نعره ظاهرة أن ذلك كان جائزاً في شرعهم والامساقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام بغيره وحده أخذ بالافضل قال الحافظ وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك قوله آدر هو بالمسد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهرى الادرة نفقة في الخصية قوله الجمع بالميم ثم الميم ثم الهاء المهملة أي جرى مسرعاً وفي رواية تخرج قوله نوى حجراناً خاطبه لأنه أجاز مجرى من يعقل لكونه فريثوبه فانتقل من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناداه فلم يرد عليه فوبه ضربه وقيل يحتمل أن يكون أراد بضربه اظهار المجزأة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحى قوله حتى نظرت ظاهراً ثم رأوا جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه مئزر لانه يظهر ما تحتته بعد البلل واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في الذي قبله

#### • (باب الدخول في الماء بغير ازار) •

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن موسى ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء يلقى قوبه حتى يوارى عورته في الماء رواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون إلا أن علي بن زيد مختلف في الاحتجاج به وهذا نوع من التردد المندوب اليه فهو مندرج تحت عموم الادلة القاضية بشروعية السر قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير ازار وقال الحق هو بالازار افضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخل الماء وعليهما بردان فقالا ان للماء سكايا قال امسحوا وان تجردا رجونا أن لا يكون انما واحتج بقصر موسى عليه السلام انتهى

#### • (باب ما جاء في دخول الحمام) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكراً أمراً فلا يدخل الحمام إلا بئزر ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من أنثى أمراً فلا تدخل الحمام رواه أحمد) الحديث في اسناده أبو خيرة قال الذهبي لا يعرف وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها قال المنذري وأحاديث الحمام كلها معلولة وانما يصح منها عن العصابة ويشهد الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعى فرأى منكراً من كتاب الوليمة وقد أخرج النصل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه إيهاب بن أبي سليم وقد رواه أحمد أيضاً من طريق ثانية من طريق ابن أبي عمير عن أبي الزبير عن جابر وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت نبي رسول الله صلى الله عليه

(لدينه) من اختص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا صلب لعرضه دينه دية دليل على أن من لم يتوف الشبهة



في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للظمن (٢٤٦) فيه وفي هذا الإشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المرواة (ومن وقع

في الشهات) التي أشبهت الحرام من وجه والخلال من وجه آخر وجواب الشرط محذوف في جميع نسخ الصحيح وقد ثبت ذلك في رواية الدرر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه ولنظفه قال ومن وقع في الشهات وقع في الحرام قال في الفتح حاصل ما فسر به العلماء الشهات أربعة أشياء أحدها تعارض الالفة ثانياً الاختلاف العلماء وهي منترعة من الأولى دللتها أن لم يرد بها قسم المكروه لأنه يجتنب به جنباً الفعل والعقل رابعها أن لم يرد بها المباح ونقل ابن المنير عن شيخه القباري عنه أنه كن يقول المكروه عقبة بين المنعبد وخرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى حرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق الى المنكروه وهو منزع حسن قال والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول ولا يبعد أن يكون كل من الوجهين مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فاعلم النطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ودوره تقع له التشبيه في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحول ولا يخفى ان المتكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يجهل

وآله وسلم الرجال والنساء عن دخول الحمام ثم رخص للرجال أن يدخلوه في المآزر لكنه من حديث حماد بن سلمة عن عبد الله بن شداد عن أبي عذرة عنها وأبو عذرة مجهول قال الترمذي لا نعرفه الا من حديث حماد بن سلمة واسناده ليس بذلك القائم وأخرج أبو داود الترمذي من حديثها انها قالت لذة ودخلن عليهن من نساء الشام لعلكن من الكورة اتي يدخلن نساها الحمام قلن نعم قالت أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امرأ تتخاض ثيابها في غير بيت زوجها الا هتكت ما بيننا وبين الله من حجاب وهو من حديث شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجهم عن أبي الملقح عنها وكلهم رجال الصحيح وروى عن جرير عن سالم عنها وكان سالم يدرس ويرسل وقال ترمذي بعد ذلك الحديث حسن وفي رواية لانساف عن جابر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام الا من عذر هكذا بلنظ الامن عذر في الجامع ولم يذ كر هذا الاستثناء الترمذي ولم يوجد الحديث في لانساف واعمل ذلك في بعض النسخ قال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير في بعض أجوبته واطاهر انه غلط ولم يذ كر الشريف أبو المحاسن في كتابه في الحمام ولم يذ كر الاستثناء في حديث جابر ولا عزاه الى انساف وقد رواه من حديث جابر بلنظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بغيره ورواه الشريف أبو الحسن في كتابه في الحمام من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي ازهر عن جبرو ليس في شيء من الطرق ذكر العذر وحديث الباب يدل على جواز لدخول لذة كور بشرط لبس المآزر وتحريم الدخول بدون مآزر وعلى تحريمه على انه مطاف واستثناء لدخول من عذر لهن لم يثبت من طريق تصلح للاحتجاج بها فاطاهر لم يصح مطلقاً ويؤيد ذلك ما سلف من حديث عائشة التي روت لئلا الكورة وهو صحيح ما في ابواب الامريضة أو نفقه كما سيأتي في الحديث الذي بعده هذا ان صح (وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انهم استفتح لكم أرض

الحجم واستجدون فيها وتايقال لها الحمامات فلا يدخلنهن الرجال الا بالازار وامنعوا النساء الامريضة أو نفقه ما رواه أبو داود وابن ماجه الحديث في اسناده عبد الرحمن بن أنعم الا فريقي وقد تكلم عليه غير واحد في اسناده أيضاً عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي افريقية وقد غمز البخاري وابن أبي حاتم وهو يدل على تقييد الجواز للرجال بلبس الازار ووجوب المنع على الرجال للنساء الا لعذر المرض والنفس وهذا أعنى استثناء المريضة والنفساء أخص من استثناء العذر المذكور في حديث انساف فيقتصر عليهما وقد عرفت ما فيه قال المصنف وفيه ان من حلف لا يدخل بيتاً فدخل حراماً حدث انتهى

### • (كتاب التيمم) •

التيمم في اللغة التمسد قال الازهرى التيمم في كلام العرب القصد يقال تيممت فلاناً

اسم فيه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه به يرمي مظل القلب فقد ان نور الورع (٢٤٧) فيقع في الحرام ولولم يختر الوترع فيه

(كرام) أي مثله مثل راع وفي رواية كرامى بالياء (يرعى) جله مستأنفة وردق على سبيل التمثيل للتبسيه بالشاهد على الغائب ويحتمل أن تكون من موصولة لا شرطية فتكون مبتدأ والخبر كرام وحينئذ لا حذف والتقدير الذي وقع في الشبهات كرام يرعى مواشيه (حول الحمى) بكسر الحاء وفتح الميم الحمى من اطلاق المصدر على اسم المفعول والمراد موضع الكلال الذي منع منه الغير وتوعد على من رعى فيه (يوشك) بكسر الميم أي يقرب (أن يواقع) أي يقع فيه وعند ابن حبان اجعلوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ومن ارتع فيه كان كالمترع الى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه فمن أكثر من الطيبات مثلاً فانه يحتاج الى كثرة الاكساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق فيقع في الحرام فيأثم وان لم يتعمد له قصيره أو يفضى الى بطر النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وأعلى الورع ترك الحلال مخافة سرام كترك ابن آدم اجرة اث كفى وقامه له وطوى عن جوع شديد وفي القطلاني بالله مالم تعلم حله يقيناً تركه كتركه صلى الله عليه وآله وسلم ثمرة خشية البقرة كافي البخاري

وتأمنه وبعته وأتمته أي قصده وفي الشرع التصدي بالصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قاله في الفتح وأعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وهي خصصة خصص الله تعالى بها هذه الامة قال في الفتح واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة ولا عذر وخصه

### \*(باب تيمم الجنب للصلاة اذا لم يجد ماء)\*

(عن عمران بن حصير قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فعلى بالناس فاذا هو برجل معتزل فقال ما منعك أن تصلي قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك متفق عليه) قوله فاذا هو برجل وقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن أن هذا الرجل هو خلافة رافع بن مالك الانصاري أخو رفاة شهد بدرا قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهو هذا يدل على انه عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماً على قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بالاخلاق وأما على قول غيره فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قبل يدر قوله أصابني جنابة ولا ماء بفتح الهمزة أي معي أي موجود وهو أبلغ في اقامة عذر لما فيه من عموم النفي كأنه نفي وجود الماء بالكلية قوله عليك بالصعيد الام لا عهد المذكر في الآية الكريمة ودل قوله يكفيك على أن التيمم في منسل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك أي لا ادائه لا يدل على ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنث وغيره وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا من السلف الاما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وحكي مثله عن ابراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل ان عمر وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جاز للجنب الاحاديث الصحيحة واذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال باجماع العلماء الا ما يحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الامام التابعي انه قال لا يلزمه وهو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله وبالا حاديث الصحيحة المنهورة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل بدنه اذا وجد الماء

### \*(باب تيمم الجنب للجرح)\*

(عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلنا من حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فقال أصحابه هل نجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل فغسل فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوهم قتلهم الله

الابوع أسير على الصراط يوم القيامة قالت أخت بشير الحنظلي لا جد بن حنبل اننا نغزل على سوط حنظلي فيرثنا مشاعل

الطاهرة ويضع اليدها على رأسها فيسبحها فقال من أنت عافاك الله قالت أخت نسر الحاقى (٢٤٨) لنا الغزل في شمعها

فبكي وقال - بن ية -  
 بخرج الورع الصادق لاتفزلي  
 في ماءها امكث مالا بن دينار  
 بالبه - اربعين سنة لم يأكل من  
 ثمرها حتى مات أقامت المدينة  
 بدبعة الايجية من أهـ ل عصرنا  
 هذا بكم أكثر من ثلاثين سنة  
 لم تأكل من الثوم والثمار  
 وغيرها المخلوبة من بجيله لما قيل  
 انهم لا يورثون النبات وامتدح  
 أبوه نور الدين من تاورغ  
 المدينة لما ذكر انهم لا يركون  
 من ترخص ندم ومن فواضل  
 الفضائل حرم رادعي بعضهم ان  
 القليل من كلام الشعبي وان  
 مدرج في الحديث كاحكامه أبو  
 عمرو الداني وتروى ابن عون في  
 رفعه لا يستمر كونه مدرجا من  
 الاثبات قد سجنوا بانصـ له  
 ورفع فلاقـ دحـ شك بعضهم  
 فيه وكذلك سقوط المثل من  
 رواية بعض الرواة كابي فرو  
 عن الشعبي لا يقدح فبين ثبت  
 لانهم حفاظ واعل هذا هو الـ  
 في حذف البخاري قوله رفع  
 الحرام يصير قبل المـ  
 مرتبطابه فيسلم من دعوى  
 الادراج وما يقوى عـ  
 الادراج رواية ابن حبان المـ  
 (الا) بفتح الـ مزة وتحفيظ  
 كلام أي ان لا يمر كما تقدم (او)  
 لك مـ (بكسر الـ من ملـ  
 العرب (حي) مكانا مـ  
 حفره لـ وانشه وتوعدم

الا انهم اذ لم يعلموا فافترضوا انهم ائمتنا اي الائمة كان يكفيه ان يتيم ويضع رأساً ويصعب  
 على جرحه ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده رواء أبو داود والدارقطني الحديث  
 رواء أيضاً بن ماجه وصححه ابن السكن وقد انفرد به الزبير بن خريق وليس بالقوى قاله  
 لدارقطني وخافه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحافظ  
 رواء أبو داود أيضاً من حديث الاوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه  
 الحاكم عن بشر بن بكر عن الاوزاعي حديث عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني  
 اختلف فيه عن الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو  
 زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الاوزاعي من عطاء انما سمعه من اسمعيل بن مسلم عن عطاء  
 ونقل ابن السكن عن ابن أبي داود ان حديث الزبير بن خريق أصح من حديث  
 الاوزاعي وقد رواء ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن أبي  
 رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً والوليد بن عبيد عن الدارقطني  
 وقواه من صحيح حديثه قوله الي بكسر العين هو النصير في الكلام قيل هو ضد البيان  
 والحديث يدل على جواز اعادة دول الى التيمم لخشية الضرر وقد ذهب الى ذلك العترة  
 وماتت وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد  
 قوليه الى عدم جواز التيمم لخشية الضرر وقالوا لا نه واجد والحديث وقوله تعالى وان  
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الماء أو بدل الحديث أيضاً على وجوب المسح على الجائر  
 ومثله حديث علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسح على  
 الجائر وقد اتفق الحنابلة على ضعفه وقد ذهب الى وجوب المسح على الجائر المؤيد  
 بالله وإلهادي في أحد قوليه وروى عن أبي حنيفة والشافعي والشافعي في أحد قوليه  
 قال الشافعي لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لا يكون تحتها من الصحيح الا ما لا بد  
 منه والمسح المذکور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو  
 أحد مدقولي إلهادي وروى عن أبي حنيفة انه لا يمسح ولا يخل بل يمسح كما بادة فذكرت  
 ولان الجيرة كعتن وآخر وآية الوضوء لم تتناول ذلك واعتدوا عن حديث جابر وعلى  
 بالما قبل الذي فيه ما وقد عارضت طرق حديث جابر فصلح لا احتجاج به على المطلوب  
 وقوى حديث علي ولكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم

• (باب الجذب بينهم تلوف البرد) •

(عن عمرو بن العاص لما بعث في غزوة ذات الـ لـ لـ قال احملت في ليلة باردة شديدة البرق فاشتقت ان غدت ان اهلك فتيهت ثم صليت باصحابي صلاة الصبح فلما ذهبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ذكر واذا لاله فقال يا عمر صليت باصحابك واثقت بجنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تتلوا آياته ثم كان الله بكم رحما فتيهت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

21

وفي فيه بعينه بالتعبئة الشديدة وسط قوله ادوان فدرابه الاصلي (الانحى امه) تعالى وفي

رواية زيادة في أرضه (محارمه) أي المعاصي التي حرمها كلنا والسرقه (٢٤٩) فهو من باب التمثيل والتشبيه بالشاهد

عن العائب فتشبه المكلف  
بالراعي والغفوس البهيمة بالانعام  
والمشبه باب بما حول الحجي  
والمحارم بالحجي وتناول المشبهات  
بالرفع حول الحجي ووجه التشبيه  
حصول العقاب بعدم الاحتراز  
عن ذلك كما ان الراعي اذا جره  
رعيه حول الحجي الى وقوعه في  
الحجي استحق العقاب بسبب ذلك  
فكذلك من أكثر من الشبهات  
وتعرض لمقدماتهم اوقع في الحرام  
فالتشبه بالعقاب بسبب ذلك  
(الا) ن الامر كما ذكر (وان في  
الجسد مضغة) أي قطعة من  
اللحم سميت بذلك لانها تمضغ في  
لحم لصغيرها وفي الفتح وعبرهم اهنا  
عن مقدار القلب في الرؤية وثبتت  
الواو بعد الا من قوله ألوان  
لكل ملك حي ألوان في الجسد  
مضغة وسقطت من ألان حي  
الله بعد المناسبة بين حي المولود  
وحى الله تعالى الذي هو الملك  
الحق لملك حقيقة الاله وثبتت  
في رواية غير أبي ذر نظرا الى  
وجوب التناسب بين الجملتين  
من حيث ذكر الحجي فيهما (اذا  
صلحت) بفتح الهمزة وقد تضم (صلح  
الجسد كله) وسقط لفظ كله عند  
ابن عساكر (واذا فسدت) أي  
المضغة أيضا (فسد الجسد كله)  
والتعبير بالاذ يتحقق الوقوع  
غالبًا وقد تأتي بمعنى ان كاهنا  
(الاهي القلب) انما كان  
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح  
الامير تصلح الرعية وبفساده تفسدوا شريف ما في الانبياء

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري تعليقا وابن حبان والحاكم  
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فقيل عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل عنه عن  
عمرو وبلاوطة لكن الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها إلا أنه غسل مغابته فقط وقال  
أبو داود وروى هذه القصة الاوزاعي عن حسان بن عطية وفيه قعيم ورجح الحاكم احدى  
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل  
ما أمكنه وتيمم للباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عند  
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوادي القرى وكانت هذه الغزوة  
في جمادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشفت أي خفت وحذرت قوله  
فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم  
عند شدة البرد ومخافة الهلاك الاول التيسر والاستبشار والثاني عدم الانكار لان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتيسر والاستبشار قوى دلالة امر  
السكوت على الجواز فان الاستبشار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل  
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى  
لا يجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة ولو كانت واجبة  
لامره بها ولان ما أمر به وقدر عليه فاشبهه سائر من يصلى بالتيمم قال ابن رسلان  
لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه ان يستن الماء أو يستعمله على وجهه يأمن الضرر  
مثل أن يغسل عضو أو يستنم وكما غسل عضو استمره ودفاه من البرد لزمه ذلك وان لم  
يقدر تيمم وصلى في قول أحمد ثم العلماء قالوا الحسن وعطاء يقتضيان وان مات ولم  
يجعله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وشك اذا برد عليهم الماء ان  
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما لفظه  
فيه من العلم اثبات التيمم لحوف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوخي  
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان التمسك بالعمومات حجة صحيحة انتهى وقوله وان  
التيمم لا يرفع الحدث لهامه متفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت باصحابك  
وانت جنب

\*(باب الرخصة في الجماع لعدام الماء)\*

(عن أبي ذر قال اجتمعوا في المدينة فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت  
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض  
للجنابة وليس قربي ما فقال ان الصبي يطهر لمن لم يجد الماء عشرين رواه أحمد  
وأبو داود والترمذي وهذا لفظه) الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا وقد اختلف  
فيه على أبي قلابه الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم  
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن بجدان قد وثقه الهبلي قال الحافظ وغفل ابن



من الرباعيات ورجاله كاهن - م كوفيون وفيه الحديث والعنينة (٢٥١) والسماع وأخرجه البخاري أيضا في البيوع

وكذا مسلم وأبو داود والترمذي  
والنسائي فيه وابن ماجه  
في الفتن ولشيخنا العلامة  
السيرة محمد بن علي الشوكاني  
رحمه الله كلام مبسوط على هذا  
الحديث في فتاواه المسماة بالفتح  
الرباني وذكرته أنا في كتابي دليل  
الطالب على أرجح المطالب  
بالفارسية وهو جدير بان يكتب  
بهاء الذهب فليراجع ولا يسع  
هذا المقام ذكره (عن ابن  
عباس رضي الله عنه - ما قال ان  
وقد عبد القيس) هو ابن أقصى  
ابن دعي أبو قبيلة كانوا ينزلون  
البحرين وكانوا أربعة عشر  
رجلا بلا شجر ويرى انهم  
اربعون فيصنعون ان يكون لهم  
وفادتان أو ان الاشرف اربعة  
عشرو لباقي تسع (لما أتوا النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) عام  
الفتح وكان سبب مجيئهم اسلام  
منهذين حبان وتعلمه الفاتحة  
وسورة اقرأ وكاتبته صلى الله عليه  
 وآله وسلم لجعاعة عبد القيس كتابا  
 فلما رحل الى قومه كتبه أياما  
 وكان يصلي فتسالت زوجته  
 لا يها المنذر بن عاذ وهو الاشج  
 اني انكسرت فعل بعلي منذ  
 قدم من يثرب انه ليغسل اطرافه  
 ثم يبتدئ الجبهة يعني الكعبة  
 فيصلي ظهره مرة ويقع أخرى  
 فاجتمعا فتعادنا ذلك فوقع  
 الاسلام في قلبه وقرأ عليهم  
 الكتاب وأسلوا وأجمعوا المسيح  
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أد) قال (من الوفد) شك شعبة أو

كالبيع والصوامع قال المانظ في الفتح ويؤيده روي بن عمرو بن شبيب باللفظ وكان من  
تبلي أغمايصه لحن في كتابهم وهذا نص في وضع النزاع فنثبت الخصوصية ويؤيده  
ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احدهم الانبياء يصلي حتى يبلغ  
محرابه قوله وطهورا يفتح الطاء اي طهارة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كالماء  
لا شتر اكهما في الطهوريات قال المانظ وفيه نظار وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء  
الارض العموم لنظ الارض لجمعها وقتها كده بقوله كلها كافي الرواية الثانية  
واسد دل التاتل بخصيص التراب عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا باللفظ  
وجعلت تربته الما طهورا وهذا خاص فينبغي ان يحمل عليه العام وأجيب بان تربة  
كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردبانه ورد في الحديث المذكور  
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه  
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليل الحكم بالتراب  
منههوم لقب ومنههوم اللقب ضعف عفيف عند أبواب المصنوع ولم يقل به الا الدقاق فلا  
ينتمض تخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهر التشريف فلو كان جائزا بغير  
التراب اقتصصر عليه وأنت خبير باننا لم يقتصر على التراب في هذه الرواية نعم  
الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيدي فجعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في  
حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة  
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من لتبعيض كما قال في الكشف انه لا ينهم  
احد من العرب من قول التاتل مسحت برأسه من الدهن والتراب الامعنى التبعيض  
انتمى فان قلت سلما اتبع بعض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التبعيض  
عليه في الحديث المذكور ومن الأدلة لذلك على ان المراد خصوص التراب ما ورد في  
التوران والسنة من ذكر الصعيد والامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في التساموس  
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره  
قال الزجاج لأعلم اختلافا بين اهل اللغة في ذلك قال الازهرى ومذهب اكثر العلماء ان  
الصعيد في قوله تعالى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للشعالي الصعيد  
تراب وجه الارض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق  
على وجوه على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد  
جل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال  
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب المعرة والشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو  
حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري الى انه يجزئ بالارض وما عليها وسيعقد المصنف  
لذلك بابا قوله أينما أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فأينما أدركت رجلا من أمي  
الصلاة وفي الصعيدين فأينما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وقد استدلل به على

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أد) قال (من الوفد) شك شعبة أو

أبو حنيفة (قالوا) نحن (أربعة) أي ابن زرار (٢٥٢) بن معدي بن عدنان وانما قالوا ربعة لان عبد الله بن مسعود من أولاده وعنه عن

البعث بن بكر لانهم بعث ربعة  
ويدل عليه ما عند المصنف في  
المرقة فلو انما هذا الحى من  
ربعة (قال) صلى الله عليه  
 وآله وسلم امر حبا بالقدم  
 أو قال (ربلوفد) وأول من قال  
مرحبا سيف بن ذي يزن كما فله  
العكرى وانصابه على  
المصدرية بقدر مضمرة رأى  
صارفوا رحبا بالضم أى ربعة  
حال كونهم (غير حبا) جمع  
نحو ما على اقية من أى غير اذنه  
او غير مستحقين للقدم  
مساردين دون حرب بن حبيب  
استخيه (كم ولانداى) جمع  
زدم على غير قياس ونحو جمع  
كذلك تباعا نغزيا لمشاكة  
والصين وذكر نقار  
ان ندما نغز في ندم جمعه  
الذكور على هذا قياس وفيه  
دليل على استحباب تافيس  
نظام وقد تكرر ذلك من النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ففي  
احديث مرحبا بأبى هاشم وفي  
قصة عكرمة بن أبي جهل  
مرحبا بلراكب المهاجرين وفي قصة  
فطمة مرحبا بابنتي وكما هيجة  
وفي حديث عائشة بن بشير الحارثي  
من أبيه عند الناس ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال للمدخل  
فلم عليه مرحبا عليك السلام  
(فقالوا) وللاصلي قالوا (يا رسول  
الله) فيه دليل على انهم كانوا  
حبر المقالة مسلمين وكذلك  
في قولهم الا فى كفار مغبر وفي قولهم الله ورسوله أعلم (انما لا يستطيع ان تأتيك) أى عن الاثبات البت

عموم انهم باجر الارض لان قوله فأيضا أدركت رجلا وأياما رجل صبعة عموم  
فبدخل فحتمه من زيجد ترا ووجد غيره من اجزاء الارض قال ابن دقيق العيد ومن  
خص من تيمم بالتراب بجهة ح الى ان يتيمم دابة لا يخص به هذا العموم أو يقول دل  
الحديث على انه يصلى رأيا أقول بذلك فيصلى على المسألة ويرد عليه حديث الباب  
فيه انظر فعنده مسجد وعنده طهورة وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط  
دخول الوقت لتيمم التقيد الامر بالتيمم وذلك الاشتراط اعترافا لاشافي ومالك وسعد بن حنبل  
سخر اذوت قطع وقد ذهب الى ذلك الاشتراط اعترافا لاشافي ومالك وسعد بن حنبل  
ورددوا استدلاله بقوله تعالى اذ انتم الى الصلاة فاعلموا ان قيام قبله والوضوء مخصصه  
اجتماعا ولستة وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى انه يجزى قبل الوقت كل وضوء وهذا  
هو الصاهر ولم يرد ما يدل على عدم الاجراء والمراد بقوله اذ انتم اذ أردتم القيام ارادة  
لقيام تكون في وقت وتكون قبله فميدل دليل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص  
الوضوء لاجماع

• باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله •

(عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امرتكم بأمر فاقوا  
منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث اصل من الاصول العظيمة وقاعدة من قواعد  
الدين لما فعه وقد نهى له صريح النثر ان قال الله تعالى فاقوا الله ما استطعتم فلك  
لاستدلال بالحديث على لدعوة عن كل ما خرج عن الطائفة وعلى وجوب الاثبات بما دخل  
تحت الاستطاعة من الأمور وبانه ليس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجبا للعتق  
عن جميعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء لدى يكفي لبعض الطهارة  
وهو كذلك وقد ثبت في ذلك زيد بن علي والمصنف والخنفية فقاموا به قط استعمل  
الماء لان عدم بعض المبدل في الانتقال الى البدل

• باب تعين التراب لتيمم دون بقية الجاهلات •

عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطيت ما لم يعط  
حد من الانبياء انصرت بالعرب واعطيت من اتبع الارض وسعيت أجد وجعل لي التراب  
طهورا وجعلت أمي خيرا لامر رواه أحمد الحديث اخرجه البيهقي في الدلائل وأيضا  
في حديث جابر المتفق عليه خمس النصار بالعرب وجعل الارض مسجدا وطهورا  
وتحليل الفاسم واعطاء الشفاعة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند  
مسلم خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلم وختم بي النبيون فيحصل منه ومن حديث  
جابر سبع خصال ولما سلم من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوقنا  
كصفوق الملائكة وذخر خلة الارض قال وذخر خلة أخرى وهذه الخلة المهمة  
بيننا وبين خزينة والناس وهي واعطيت هذه الآيات من آخرة سورة البقرة من كنز

(الافى الشهر الحرام) لحرمه القتال فيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرم ولعهد والمراد

شهر رجب كما سري في رواية  
البهيقي ولا يصح في رواية الافى  
شهر الحرام وهو من اضافة  
الصفة الى الموصوف كصلاة  
الاولى والبصريون ينعونها  
ويقولون ذلك على حذف مضاف  
أى صلاة الساعة الاولى وشهر  
الوقت الحرام وقول الحافظ  
هذا من اضافة الشئ الى نفسه  
كسجد الجامع تعقبه العيفى  
بان اضافة الشئ الى نفسه  
لا تجوز والظاهر انهم كانوا  
يخصونه بمزيد التعظيم مع  
تحريم القتال في الاشهر  
الثلاثة الاخرى (و) الحال  
(بيننا وبينك هذا الحى من  
كفار مضمر) مخفوض  
بالمضاف بالصفة للعلية  
والثانيث وهذا مع قولهم  
يا رسول الله يدل على تقدم  
اسلامهم على قبائل مضر الذين  
كانوا بينهم وبين المدينة وكانت  
مساكنهم بالبحرين وما والاها  
من اطراف العراق وعن ابن  
عباس عند المصنف ان اول  
جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم في مسجد عبد القيس  
يجوز ان من البحرين وهى قرية  
شمالية لهم وانما جمعا بعد  
رجوع وفداهم اليهم فدل على  
انهم سبقوا جميع القرى الى  
الاسلام قلت وفيه دليل على ان  
الجمعة تصح في القرى ولا يشترط  
انها المصر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه قنا ذلك في الروضة النديه شرح الدرر البهية (فرونا باصر فصل) بقدر

تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر فصارت الخصال نهما وفي حديث  
الباب زيادة أعطيت من اتبع الارض وسهيت أحمده وجعلت أمتي خيرا الامم فصارت  
الخصال ثنتي عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على  
الانبياء بسنت غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت أمتي خيرا الامم واعطيت السكوتر  
وان صاحبكم اصحاب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذ كرتين مما تقدم وله  
من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلتين كان شيطاني كافرا فاعانني الله  
عليه فأسلم قال ونسيت الاخرى فيمنعظم هذا به عشرة خصلة قال الحافظ في الفتح  
ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن أجمع المتبع وقد ذكر أبو سعيد عبد النيسابوري في  
كتاب شرف المصطفى ان الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة  
والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعيين التراب للتصريح في  
الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتعيم  
قوله نصرت بالرعب فهو مه أنه لم يوجد فيه النصر بالرعب السكن في مسيرة الشهر  
لقد ورد التقييد بهم في الصحيحين وفي أكثر منها بالاولى وأما دونها فلا ولا كن ورد في رواية  
في البخاري ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر وهى تشبه  
باختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر الا انه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه  
أكثر منه قال الحافظ في الفتح وهل هى حاصلة لامته من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن  
الماين في شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ والرعب يسبحى بين يدي أمتي شهرا قوله  
وأعطيت مفاتيح الارض هى ما سمل الله له ولا مته من افتتاح البلاد الممتعة والكفور  
المتعدرة قوله وجعلت أمتي خيرا الامم هو مثل ما نطق به القرآن قال الله تعالى كنتم خير  
أمة أخرجت للناس (وعن حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلاء على  
الناس بثلاث جعلت مصفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مصفونا  
وجعلت تربتها طهورا اذ لم نجد الماء رواه مسلم) قوله بثلاث المائتين مائة وقد بينها  
ابن خزيمة والنسائي وهى وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التنبيه  
على ذلك والحديث يدل على قصر التعيم على التراب للتصريح بالتراب فيه وقد عرفت  
البص في ذلك في باب اشتراط دخول الوقت قوله مصفونا كصفوف الملائكة وهى انهم  
يتنون المقدم ثم الذى يليه من الصفوف ثم يراصون الصف كما ورد التصريح بذلك في  
سنن أبي داود وغيرها

### • (باب صفة التعيم) •

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في التعيم ضربة للوجه واليد  
رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتعيم للوجه  
والكفين رواه الترمذى وصححه) قال ابن عبد البر أكثر الاثار المرفوعة عن عمار ضربة  
انها المصر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه قنا ذلك في الروضة النديه شرح الدرر البهية (فرونا باصر فصل) بقدر





ليكونه لم يكن لهم سبيل اليه من أجل كذا مضر أول كونه على (٢٥٥) التراخي أرشدته عندهم أو أنه

أما خبرهم في هذا الأمر الأول  
أولى وأما شكل قوله أمرهم  
باربع مع ذكر خمسة وأجيب  
بجوابه كثيرة لا طائل تحته وأتم  
جواب في المسئلة ما ذكره  
ابن الصلاح من أن قوله وأن  
تعدلو أمعطوف على أربع أي  
أمرهم أربع وباعطاء الخ  
لأنه يرتفع الاشتكال ومنها هم  
من أربع عن الحسن أي عن  
الآلة نافذة فيه وهي بفتح الحاء  
المهملة وسكون النون رفخ  
للمنة الغريبة وهي الجارة  
أو الجرار الخضر والجراة لها  
الجياد وسما أو متخذة من طن  
رهم ودم أو ما طن من الخضر  
بالحنتم المعمول لزجاج وغيره  
(و) عن الانتباه في الديار فم  
أب وتشد يد الباء والمد اليتن  
(و) عن الانتباه في (المتن)  
بفتح لثرت وكسر لتاف وموا  
ما ينقري أصل الخلة فيومع  
فيه (و) عن الانتباه في (المزق)  
ما صلي بالزفت (وربما قال نقي)  
وهو ما طن بالفتح ويتال  
التيرو هو نبت بحرق اذا يس  
تطلى به لسن وغيرها كما تطلى  
بالزفت (وقال اخف ظوهن  
وأخبروا بهن من وراء كم)  
أي الذين كانوا أو استقروا  
ومعنى النهى عن الانتباه في هذه  
الاولية بخصوصها لانه يسرغ  
اليها الاسكار فربما شرب  
منها لم يشرب بذلك ثم ثبتت  
الرخصة في الانتباه في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبته في سنة ١٢٠٠ من الهجرة النبوية

واحدة حتى تسبح الزيادة على ذلك المقدار وأما أهل القول الثالث فلم اقتلهم على  
ما يصح مقسكاله وجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على ندبة التثايت في التيم  
قوى ذلك الامام لم يردى والامر كذلك (وعن عمار قال اجنبت فلم أصب الماء فتمكنت  
في الصعيد وصليت هذا كرت ذلك لابي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان الكنيث  
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكفيه الارض وفتح فيه ما تم مسح به ما  
وجهه ركبه متنفذ عليه في لفظ عما كان يكفك لا تضرب كانيك في اتراب ثم تسبح  
فيه ما تم تسبح به ما وجهك واقبك الى الرصعين رواه ابو قطن) قوله فتمكنت وفي  
رواية فتمرغت أي تلمبت انما كان يكفك في مديله الى ان الواجب في التيم  
هي الصفة المذكورة في هذا الحديث وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث  
ضربة واحدة وقد تقدم ذكره في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ثم مسح  
بهما وجهه ركبه فيه ليل المذهب من قل انه ينتصر في مسح اليدين عن المسح  
واليه مذهب عطاء ومذاهب الاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وابن ماز وعامة أصحاب  
الحديث كذا في شرح مسلم وذهب علي بن أبي طاب عليه السلام بعبد الله بن عمر  
والسنة البصري واسمعي وسيد بن عبد الله بن عمرو وسفيان اشوري ومالك وأبو حنيفة  
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين وروى في شرح مسلم  
وروا في البحر أيضا عن ابي رافع والمؤيد بالله وأبي طاب وسفيان بن زياد وذهب  
لزهري الى انه يجب مسح الى البطين قال النسائي في مسند احمد من العلماء في انه  
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج بالقول بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني  
بحديث ابن عمر مرفوعا بنظ سبعة لوجهه وضرب يدهما الى المرفقين وقد تقدم عدم  
نفاذه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره احتجوا بالنسائي على الرصعين فائدة  
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار بن عبد الله في  
الآباط وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي واحتج بضمان ذلك حد المداعة وأجيب  
بأنه قصرها الخبر راجع الى بعض حد المداعة قال النسائي في التيم وما احسن  
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما  
عداهما فضيف أو ختم في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم  
فوزن به كرايدين مجملان أما حديث عمار فورا به كرايدين في الصحيحين وبذكر  
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الآباط فاما رواية المرفقين  
وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك  
وقع أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده  
فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في  
الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك

الرخصة في الانتباه في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبته في سنة ١٢٠٠ من الهجرة النبوية

فانتبهوا في كل دعاء ولا تشربوا مـكرا (٢٥٦) وفي هذا الحديث استعانة العالم في تنهيم الحاسرين والقهيم عنهم واستعجاب

قول مرحبا للزوار وذهب له لم  
ان كرام الفاضل واستنبط منه  
البضارى المعقلا على اخبار  
الاحاد ورواه ما بين بغدادى  
وواسطى وبصرى واشتمل على  
التحديث والاخبار والنعنة  
ونخرجه البضارى فى عشرة مواضع  
هنا وفى خبر الواحد وكذا فى العلم وفى  
الحدود وفى الزكاة وفى الخمس وفى  
مناقب قريش وفى المغزى وفى  
الادب وفى توحيد وانخرجه  
مسلم فى الايمان وفى المشربة  
وابودود والترمذى وقال  
مسلم صحيح والشافى فى العلم  
والايمان والحدود وفى نهج  
كل من تلك الامور والاحكام  
فتقدم صاحب الحديث وهو ابي  
صلى الله عليه وآله وسلم ما جمعه  
للاحكام وعمل الاحكام واحكمه  
عن عمر رضى الله عنه حديث  
الاحكام لثبوت وقدم تقدم  
فى اول الكتاب وغرض  
جداوى من ايراد هذا الحديث  
من زعم من المرحمة ان لايمان  
قول بالان دون عقد الكتاب فيه  
ان لايمان لا يله من نية واعتقاد  
كتاب (وزد هنا بعد قوله ونما  
الى امرئ مانوى فن كانت  
هجرته الى قه ورسوله) اى نية  
وعقد (فهجرته الى الله ورسوله)  
اى حكم وشرا كما قاله ابن دقيق  
العبد (وسردى فى الحديث) كما  
تقدم فى اول الكتاب وانما ابرز  
الضمير فى الجملة الاولى اقتصد

ورارى حديث اعرف بالمراتبه من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى فالحق مع  
 اهل المذهب الاول حتى يقوم دليل يجب لمصير اليه ولا شك أن الاحاديث المشتملة على  
 زيادة أولى بالتبول ولكن اذا كانت سالمة احتجاجهم او ليس في الباب نهي من ذلك  
 قوله وفي انظر هذه لرؤية ثبت عند البخاري معناه وانظروا وضرب بكتفيه الارض  
 ونسخ فيهم ثم مسحهم ووجهه ركبته قولا الى لرصعين هما غرة في الرغين وهما منصل  
 انهم قال اصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الخناب  
 يجب في

• (بَابُ مَنْ نِيَمَ فِي أَوَّلِ رَقْعَةٍ وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ) •

ر عن عطية بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة فحضر الصلاة  
 وبيع معهما مائة فتميمه سعيد طمعا فليما لم يوجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما للوضوء  
 والصلاة ولم يعد الا آخرهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال  
 لذي لم يعد ما أصبت السنة واجزا تلك صدقة وقال لذي ماء أو عار لئلا يجر مرتين  
 روه إساق وأبو داود وهذ بنظرة وقد روياه أيضا عن عطية بن يسار عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم (لم مرسل) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والحاكم ومرواها الدارقطني  
 موصو ثم قال تدر به عبد الله بن نافع عن ليث عن بكر بن عازم عن عطية عنه  
 موصولا وخلفه بن المبارك فوصله وكذا قال أبو بكر في الأوسط لم يروه متصلا الا  
 عبد الله بن نافع وقال موسى بن هرون رفعه عنهم من ابن نافع وقال أبو داود ورواه غيره عن  
 ليث عن عميرة عن بكر عن عطية مرسل قال ذكر أبي سعيد في بعض منوط وقد رواه  
 ابن أبي بكر في صحيحه موصولا من طريق أبي زهير الطيالسي عن ليث عن عمرو بن  
 الخثعم وعميرة بن أبي نجيبة جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن أبي عمير عن بكر فزاد بين  
 عطية وبين سعيد أب عبد الله مولى سمعيل بن عبيد الله وابن أبي عمير ضعيف ولا يلتفت إلى  
 زياد ولا تعز بهاروية الثقة عمرو بن خثعم ومعه مير بن أبي نجيبة وقد وثقه إساق  
 ويعني بركية بن حبان وثق عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرير  
 وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الحاق بن راهوية في مسنده أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يتم فتميم له الماء قرب منق قال فلم يأت إلا بالغة والحديث يدل على أن  
 من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد ذلك فراجع من الصلاة لا يجب عليه الإعادة واليه ذهب  
 أبو نعيم وإساق ومالك وأحمد ولا مام يحيى وقال الهادي والقاسم والمؤيد بالله  
 وأبو طالب وطائوس وعطاء الله اسم بن محمد بن بكر ومكحول وابن سيرين والزهري  
 وربيعة في حكم المندري وغيره ثم انجب الإعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع  
 بقاءه لقوله تعالى اقم الصلاة مع قوله داقتم إلى الصلاة فشرط في صحتها الوضوء وقد  
 أمكن في وقتها لقوله فاذا وجد الماء فليق الله وليه بشرته الحديث ورد بأنه لا يتوجه

اوله انبیا کرانه تعالی و پیرویه و عظم شاه ماسعرا اعدا ذکر نعمان اما ان ذکره \* هو المسک ما کررنه پتضوع الطلب

وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسباق يشترط بالحث على الاعراض عنهما ٢٥٧ (عن أبي سعيد) عفة بن عمرو

الطلب بعد قوله أصبت السنة وأبترأتك صلاتك واطلاق قوله فإذا وجد الماء مقيد  
بحديث الباب ويؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تصلوا صلاة في يوم مرتين  
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن ويحجب عنه بأنهم ما عند  
القائل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لان الاول قد قدس بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه  
وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فتعسف يخالف ما صرح به الحديث  
من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء  
عند المعتزلة والفقهاء وقال داود وسلمة بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تبطلوا  
أعمالكم وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه  
الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب  
وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه  
الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وسأني الكلام عليه قوله أصبت السنة أي الشريعة  
الواجبة قوله وأبترأتك صلاتك أي كسكتك عن النضاء والاجزاء عبارة عن كون الفعل  
مستقطا للاعادة

\*(باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها)\*

(عن أبي ران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصعيد الطيب طهور المسلم  
وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي  
وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي  
قلاية وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدام الماء والمصنف رحمه الله قد  
استدل بقوله فإذا وجد الماء فليمسه بشرته على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل  
الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لان هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت  
ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد السابق مقيد بمن  
وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فتخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد  
وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة  
قبل الفراغ منها داخلين تحت اطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قد ذكرناه في  
الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه  
يدل على عدم الوجوب المدعى

\*(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)\*

(عن عائشة رضي الله عنها انها استعارت من أسماء قلادة فمسكت فبعث رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم رجلا في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا  
بغير وضوء فلما أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك اليه فانزل الله عز وجل  
آية التيمم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله انها استعارت وفي بعض روايات انها قالت

ابن نعلبسة الانصاري الخزرجي  
البصري المتوفى بالكوفة أو  
بالدينية قبل الأربعين سنة  
احمدى وثلاثين أو احدى أو  
اثنين وأربعين وله في البخاري  
احد عشر حديثا (عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
إذا أفق الرجل فقة من  
دراهم أو غيرها (على أهله)  
زوجة أو ولد حال كون الرجل  
(بمقتضاها) أي يريد بها وجهه  
الله (فهو) أي الانفاق ولغير  
الأربعة فهي أي النفقة  
(صدقة) أي كالصدقة في الثواب  
لاحقيقة والاحرمت على  
الهاتمي والمطلبي والصارف له  
عن الحقيقة الاجماع واطلاق  
الصدقة على النفقة مجازا والمراد  
بها الثواب فالتشبيه واقع على  
أصل الثواب لافي الكمية  
ولافي الكيفية قال القرطبي  
أفاد منطوقه ان الاجرى الانفاق  
انما يحصل بقصد القرية سواء  
كانت واجبة أم مباحة وأفاد  
منه هو انه ان لم يقصد القرية  
لم يؤجر لكن تبرأ ذمته من  
النفقة الواجبة لانها عتلة  
المعنى وحذف المعمول يفيد  
التعميم أي أي نفقة كانت  
كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث  
الرد على المرجحة حيث قالوا ان  
الايان اقربا للسان فقط ورجاله  
خسة ما بين بصري وواسطي  
وكوفي ورواية صحابي عن صحابي  
المغازي والنفقات ومسلم في الزكاة

عن جرير بن عبد الله بن جبر (الجبلي) المجسبي المتوفى سنة احدى وخمسين (ربى الله عنه) قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله (وسله) شى عافدته وكان قدومه عليه سنة عشر في رمضان وروايه (على اتم) الصلاة في اي اعطاء الزكاة وصحح الجرجاني على الجرجاني (في الكل) وصلة ورود ليس للصحة أخرجه من روى فيه تسمية الصلح ديناً و... لا ما لان الدين يقع على العمل كما يقع على البول وهو فرض كفاية على قدر طاقته اذ علم انه يقرب الله ويأمر على نفسه لمكرمه فخشى فهو في سنة يجب على من علم بالمبيع عياناً يبيعه به، كان وأجزيها وعلى من يبيع نفسه به مثلاً أو مروجهما بل ساهى ولم يذكر صوم ونحوه لدخوله في بيع والطاعة والصح مشق من تحت اعمال ادا صفتة قولنا ما يانصع كفة جامعة مع... عبارة الحظ المنصوح له وهي من وجبر الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستحق بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحديث التي قيل فيها انها أحد اربع الدين وعن عدة فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي في هو وحده

انقطع عندى ولا شائسة بينهم فهو حقة ملك لا... واضافته في الرواية الثانية الى نفسها كونه في يد اقرها فملا ميرضوا استدلال جماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدد المطهرين له والتراب وليس في الحديث انهم فقدوا التراب وانما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب له لا مطهر... ووجه الاستدلال به انهم صلوا معه قد بين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ موعدة لا ذكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قال الشافعي وأحمد وجهور الحديث وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة فاصوص عن الثالث في وجوبها وصحة أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط له عادة ولم يشور عن أحد وروى قال لمزني ومخنون وابن المذركي واحتجوا بحديث الباب انه لو كانت واجبة بينهم اللهم ابي صلى الله عليه وآله وسلم الا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتوقف بن الاعادة فيجب عن السور في يتأخر لبيان عن وقت الحاجة وعلى هذا قول ابن دابل على وجوب عادة وقت ذلك وأبو حنيفة في المشهور وعنهما لا يصلي من قال أو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال... كما عنه الديوري لا يجب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكى الثوري في شرح المذهب عن اقدم تسميت الصلاة وتجب لاعتداله هذا قول خمسة قاله الحافظ في التلخ

### • (أبواب الحيض) •

قال في نفع أصله السيدان وفي تعريف جرياً دم امرأة قال في القاموس حاض المرأة تحيض حيضاً مجيئاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة... دمها ولحيض اسم ومصدر ومنه لحوسن لما يسلي اياه

### • باب في اعتبار عاد استحيضت عن عادتها •

عن عائشة قالت قال فطمة بنت أبي حميش لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة انحاض فلا طهر أفرغ اص... فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة وذهب قدرها فاغسل على عنك الدم وصلي رواه البخاري ولله في وثبو... اود وفي رواية للجماعة ان ما جاءه فاذا أقبلت الحيضة ودعى اص... لا مدد أدبرت فاغسل على عنك الدم وصلي زاد الترمذي في روايه وقال توضئي لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت وفي رواية للبخاري وان كان دعى الصلاة قدر الايام لقي كنت تحيضن فيها ثم اغتسلي وصلي الحديث قد استدلنا به في الكلام عليه في باب الغسل من الحيض وعرفنا ذلك في دلالته الى ان المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة فغسل الدم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضت قدره اغتسلت منه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحديث فمتوضاً لكل صلاة لا يصل بذلك الوضوء

محصل لعرض الدين كله لانه مضمون في المهور الى ذكره وهو من النجاسات وفيه اثبات من التابعين اسمعين وفيه أكثر

وكل روايته كوفيون غير مسند وفيه التحديث بالافراد والجمع والعنفنة ٢٥٩ وأخرجه البخاري في المستدرج والزكاة

والبيوع والشروط ومسلم  
في الايمان والترمذي في البيعة  
(وعنه) أي عن جرير الجلي  
(رضي الله عنه قال اني أتيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم فقلت يا رسول الله أبايعك  
على الاسلام فشرط) حتى الله  
عليه وآله وسلم (على) أي  
الاسلام (والنصح لكلم مسلم)  
وكذا كل مسألة وذمومية  
بدعائهم الى الاسلام وارشادهم  
الى الصواب اذا استشاروا  
فالتقييد بالمسلم من حيث  
الاجاب والافانصص للكافر  
معتبر بأن يدعى الى الاسلام  
ويشار عليه بالصواب اذا  
استشار واختلف العلماء في  
البيع على بيعه ونحو ذلك فجزم  
أحمدان ذلك يختص بالمسلمين  
واحتج بهذا الحديث (بإيافته  
على هذا) وهذا الحديث من  
الرباعيات ورواه ما بين كوفي  
وبصري وواسطي مع التحديث  
والسماع والعنفنة وأخرجه  
البخاري أيضا في الشروط ومسلم  
في الايمان والنسائي في البيعة  
والسير والشروط

### • (كتاب العلم) •

أي بيان ما يتعلق به وقدم على  
لاحقه لان العلم مدار كل شيء  
ولنا كتاب سمناه أيجاد العلوم  
وهو كتاب يحتوي على أحوال  
العلوم وأسمائها وتراجم أهلها  
المشهورين فن شاء الاطلاع على

أكثر من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة وقد بينا في باب  
غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاض الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها المكل  
صلاة أو للصلاتين أو من ظهر الى ظهر وعرف ذلك ان الحق انه لا يجب عليها الاغتسال  
الا عند ادبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هناك والحاصل انه لم  
يات في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقتضي بوجوب الاغتسال عليها لكل صلاة أو لكل  
يوم أو للصلاتين بل لادبار الحيضة كما في حديث فاطمة المذكور فلا يجب على المرأة غيره  
وقد أرى هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة مستوفاة في كتب القروع  
والاحاديث الصحيحة منها ما يقتضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما  
في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الآتي في الباب الذي بعده وهذا ومنها ما يقتضي باعتبار  
لعادة كما في أحاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حيضتك الحيضة التي  
تتميز بصفة الدم أو يكون المراد بقوله إذا أقبلت الحيضة في حق المعتادة والتمييز بصفة الدم  
في حق غيرها وفيبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون  
بمعرفة دم الحيض وقد يكون بمجموع الامرين وفي حديث حمنة بنت جحش بلفظ فحشي  
سنة أيام أو أربعة أيام وهو يدل على انه يرجع الى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح  
للاحتجاج كما عرفت ذلك في باب من قال تحيض سستا أو سبعا ولو كان صالحا لكان الجمع  
ممكنا كما سيأتي وقد أطال المصنفون في الفتنة الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم  
اضطرابا يبعد فهمه على أدعياء الطائفة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالحي في البيان  
والنقص في الاديان وبالغوا في التفسير حتى جاؤا بمسئلة المتخيرة قصيروا والاحاديث  
الصحيحة قد قضت بعدم وجوبها لان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحيضة  
وادبارها وكذلك الحديث الآتي في الباب الذي بعده هذا فانه صريح في أن دم الحيض  
يعرف ويقتصر عن دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المتخيرة والله الحمد ولم يبق ههنا  
ما يستصعب الا ورود بعض الاحاديث الصحيحة بالاحالة على صفة الدم وبعضها بالاحالة  
على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما كما ألف قوله قال توضئ لكل صلاة سباني  
الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بهذان ساق الحديث وفيه  
نبيه على انها لا تنطبق على عادة متكررة انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم

وقال لها المكثي قدوما كانت تحببك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة

رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي ولفظهما قال فلنظطر قد رويها التي كانت تحيض

فلترك الصلاة ثم لتنظر ما بعد ذلك فلنغتسل عند كل صلاة وتصلي قوله ثم اغتسلي قال

الشافعي وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

فيها اب العلم وحقائقها فليراجعه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا في رواية الاصيلي وكرية وفي رواية أبي ذر وغيره

ثبوت قبل كذب (عن أبي هريرة ٢٦٠ رضى الله عنه قال بينما) لم يم (انبي صلى الله عليه) وآله وسلم في مجلس

يحدث تقوم أى الرجال فقط  
أرو لساة تعالىان القوم شامل  
لرجاز و نداء (جاءه) أى انبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وفيه  
استعماله بدون اذواذا وهو  
فصير (اعرابي) الاعراب سكان  
البادية لا واحد منهم لم يظنه ولم  
يعرف معه نعم سماه أبو الهيثم  
هو الله عنه البرماوى ربيعة  
(فضل متى الساعة) استفهام  
عن وقت اتى تقوم فيه (قضى  
رسول الله صلى الله عليه) وآله  
(ولم يحدث أى ا قوم) فقال  
بعض القوم مع (صلى الله عليه  
وآله وسلم) ما قال فكره ما قال  
أى لدى قانه (وقال بعضهم بل  
لم يسمع حتى اذ قضى) صلى الله  
عليه وآله وسلم (حديثه) ونما  
له يجبه صلى الله عليه وآله وسلم  
لانه يحتمل أن يكون لا تنظر  
الوحي أو يكون مشغولا بجواب  
سائل آخر ويؤخذ منه أنه ينبغي  
للعاظم لقائى ونحوهما رعية  
تقدم لاسبق فالسبق (قال  
صلى الله عليه وآله وسلم (ين  
أراه) أى أظن انه قال أين  
(السائل عن الساعة) أى عن  
زمانها لانه من محمد بن فلان  
(ول) لاعرابي (ها أنا) السائل  
(بارسول الله قال) صلى الله  
عليه وآله وسلم (فاذا ضيعت  
الأمانة فانظر الساعة قال)  
الاعرابي (كيف ضاعتها قال)  
صلى الله عليه وآله وسلم بحبيسة  
(ذا وساد من) بضم الواو وقبيل  
يديد السبيل أى جعل الامر  
المتعلق بالدين كالخلافة والقضاء  
والاقتناء

ان غاها كان تناوعا غير ما أمرت به وقد قدمنا الكلام على هذا في باب غسل المستحاضة  
وارواية الاولى من الحديث قد أخرج نحوها البخارى وأبو داود بزيادة وتوضي لكل  
صلاة والحديث يدل على ان المستحاضة ترجع الى عادتها اذا كانت لها عادة وتغتسل عند  
مضيها وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله في الرواية الاخرى فلتغتسل عند كل صلاة  
استدل به انه يلو: بوجوب الغسل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضا (وعن  
القاسم عن زيب بنت جحش اسم اقات انبي صلى الله عليه وآله وسلم انها مستحاضة فقال  
تجس أيام أقرم ثم اغتسل وتوخر الظهرو فجل لعصر وتغتسل وتوخر المغرب  
وتجس لعشاء وتغتسل وتصليها جميعا وتغتسل لافجر رواء (السناني) الحديث اسناده  
في سنن السناني هكذا أخبرنا سويد بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن سفيان عن عبد الرحمن  
بن القاسم عن أبيه فذكره ورجله ثقات قال لزووى حديث الامر بالغسل ليس فيها  
شئ ثابت وحكى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جنة بنت جحش الذي  
سألتني وستعرف ما عليه والحديث استدل به من قال يجب الاغتسال على المستحاضة  
بكل صلاة أو تجمع بين الصلاتين بغسل واحد وقد تقدم الكلام على ذلك في الغسل  
(وعن أم سلمة انها سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة تهراق الدم فقال  
تتظر قدر المياي والايام التي كانت يحيضهن وقد رهن من الشهر فتدع الصلاة ثم  
تغتسل واتسدت ثم تصلي رواء الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الشافعي قال  
ابو داود اسناده على شرطيه ما قال البيهقي هو حديث مشهور الا أن سليمان بن يسار له  
يسمعه منه وفي رواية لابي داود عن سليمان بن رجاء لا أخبره عن أم سلمة وقال المنذرى  
لم يسمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن امرأة عن اوساقه  
لدارقطني وابن الجارود بقامه من حديث حضر بن جويرية عن نافع عن سليمان  
فه حديثه رجل عنها قوله تهراق على صبغة ماء بسم فاعله وفتح الهاء قوله ولتتذر  
لاستنفار ادخل الازار بين الفخذين ملويا كماي القاموس وغيره والحديث يدل على ان  
المستحاضة ترجع الى عادتها المعروفة قبل الاستحاضة ويدل على ان الاغتسال انما هو مرة  
واحدة عند ادبار الحيضة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على استحباب اتخاذ النفر  
ل يمنع من خروج الدم حال الصلاة وقد ورد الامر بالاستئذان في حديث جنة بنت جحش  
أيضا كما سألني ان شاء الله وقوله لتسدت نربسكون الناء المثلثة بعدها فاهام مكسورة  
تشدو على فرجها ما خوذ من ثمر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها

• (باب لعمل بالقيمين) •

(عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله عليه  
وآله وسلم اذا كان دم الحيضة فانه اسود يعرف فاذا كان كذلك فامسكى عن الصلاة فاذا  
كان لا أثر لتومئتي وصلي فانما هو عرق رواء أبو داود والسناني) الحديث رواء

ابن

(الى غير اهل) أى بولاية غير اهل الدين والامانات (فاتنظر الساعة) ٢٦٩ الفاء للتقريع أو جواب شرط محذوف

اي اذا كان الامر كذلك  
فاتنظر الساعة وقال ابن بطال  
فيه ان الائمة اعظمهم الله على  
عباده وفرض عليهم النصح واذا  
قلدوا الامر لغير اهل الدين  
فتدضيعوا الامانات وفيه ان  
الساعة لا تقوم حتى يؤمن الخائن  
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال  
وضعف اهل الحق من القيام به  
وانصرته وفيه وجوب تعليم  
السائل لقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم أين السائل وفيه مراجعة  
العام عند عدم فهم السائل لقوله  
كيف اضاعتم او هو ثمانى الاسناد  
ورجاله **ك**كلهم مدينون مع  
التحديث بالافراد والجمع  
واضعته وأخرجه البخارى  
أيضا فى الرقاق مختصرا وهو ما  
انفرد به عن بقية الكتب الستة  
**ع**(عن عبد الله بن عمرو) أى ابن  
العاصى رضى الله عنهما قال  
تخلف أى تأخر خلفنا (النبي)  
ولا يذرت خلف عنا النبي (صلى  
الله عليه وآله) (وسلم فى سفره  
سافراها) من مكة الى المدينة  
كأنى مسلم (فادر كذا) النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أى لحق بنا وه  
يفتح الكاف (وقداره قتنا)  
تأيت الفعل أى غشيتنا  
(الصلاة) أى وقت صلاة العصر  
كأنى مسلم (ونحن نتوضأ لجلنا)  
أى كدنا (نمسح) أى نغسل غسلنا  
خفيئنا أى مبقعا حتى يرى كانه  
مسح (على أرجلنا) جمع رجل  
لمقابل الجمع والافليس لكل الأرجلان والمراد بفس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحاه وأخرجه الدارقطنى والبيهقى والحاكم أيضا بزيادة فانما هو  
داوى رضى أو ركضة من الشيطان أو عرفانة قطع وهذا يردانكار ابن الصلاح والنزوى  
وابن الرفعة لزيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لانه من رواية عدى بن ثابت  
عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود **ق**وله فانه اسود يعرف  
قاله ابن رسلان فى شرح السنن أى تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا اهل التمييز  
انتهى وهذا يشيدان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة **س**كون العين المهملة  
وفتح الراء وقدروى بكسر الراء أى له رائحة تعرفها النساء **ق**وله عرف بكسر العين  
واسكان الراء أى ان هذا الدم الذى يجرى من عرقه فى أدنى الرحم ويسمى  
العازل بكسر الذا لالمججمة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان  
متصفا بصفة السواد فهو حيض والافهوا استحاضة وقد قال بذلك الشافعى والماصر  
فى حق المبتدأة وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسياقى  
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

**باب من يحبس سنا أو سبعة الفقدان عادة والتمييز**

(عن جنة بنت جحش قالت كنت استحاض حيضة شديدة كثيرة فحنت الى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم استفتيه وأخبره ووجدته فى بيت أختى زينب بنت جحش قالت قلت  
يا رسول الله فى استحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها قدمه معنى الصلاة والصيام  
فقال انعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا قالت  
هو أكثر من ذلك قال فتلججى قالت انما انج نجاف لسا سرك بامرين أى ما فعلت فقد  
جزأ عنك من الآخر فان قويت عايم ما فانت اعلم فقال لها انما هذه ركضة من ركضات  
الشيطان فتحيضى ستة أيام أو سبعة فى علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت انك قد طهرت  
واستنقيت فصلى أربعين أو ثمانين ليلة أو ثلاثين ليلة وأيامها فصومى فان ذلك  
يجزى لك وكذلك فاعلى فى كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهران ليلقات - يضمن وطهرهن  
وان دويت على ان تؤخرى الظهور وتجلى العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر  
جميعا ثم تؤخرى المغرب وتجلى العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاةين فاعلى وتغسلين  
مع الفجر وتصلين فكذلك فاعلى وصلى وصومى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وهذا أعجب الامرين الى رواءه أبو داود وأحمد وترمذى وصحاه  
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى والحاكم ونقل الترمذى عن البخارى  
تحسينه وفى اسناده ابن عقيل قال البيهقى تفرد به وهو مختلف فى الاحتجاج به وقال ابن  
منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجمعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعبه ابن دقيق  
العمد واستنكر منه هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يتبع الاجماع على ترك حديثه فقد  
كان أحدا واحدا والحمد لله الذى يحبون به وقد جعل على ان مراد ابن منده بالاجماع اجماع

لمقابل الجمع والافليس لكل الأرجلان والمراد بفس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم



(بأعلى صوته) استدله البخاري  
 لمجد وكثرة جمع أو غير ذلك  
 ويتصور بذلك ما إذا كان في  
 موضوعة ثابتة ثابتة في حديث  
 جبريل لبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ذا حسب وذكر السعة  
 استدله وعلاصونه الحديث  
 أخرجه مسلم (وويل) هي كنه  
 عبد بن وهب لم لا عتاب من  
 اسار جمع عقب هو المستأجر  
 يرى في حديثه لغيره  
 أي ويذكر صاحب الاعتقاد  
 المنصرين في غيبها والاعتقاد  
 هي خصوصية بلعنوبة مرين  
 أو ثلاث) شك من ابن عمر  
 (عن) عبد الله (بن عمر)  
 ابن عمر روى الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله (وويل) من  
 أشبه (أمن جبهه) (شجرة)  
 وفي رواية بن عبد الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم في بجمار فقال  
 ابن من لشجرة وفي رواية كنت  
 عبد الله صلى الله عليه وآله  
 ولا هو يا كل جوار لا يندب  
 ورفه أو انهم مثل لم لم استعير  
 المثل هنا كالتعارة لاسد  
 للمقدام لصل المحبة والصلة  
 العربية كله قال حال المسلم  
 المحبة الشان كحال الخلعة أو  
 صفته لغربية كصفته فاسلم  
 هو استبه والخلعة هي المشبه  
 بها (الخلعوني) فعل أمر أي ن  
 عرفوها بالخلعوني (ماهي) وقع  
 الناس في شجر البوادي  
 جعل كل منهم ينسبها بنوع من

٢٦٢ على جواز رفع الصوت بالعلم وانما يتم الاستدلال بذلك حيث تدق الحاجة اليه

من خرج الصحيح وهو كذلك قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فوهه ولم يقوا - مائة وقال  
 ترمذي في كتاب العلل انه قال البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن الا ان  
 ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قد روى في حديثه عن ابي حاتم عن ابن عتيق لم لا وهذه له الحديث أخرى  
 ويجب على البخاري ان ابراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشرين ومائة فيقال له أبو عبيد  
 الله بن - موعلى بن المربى وخليفة بن خياط وهو تابعي جمع عبد الله بن عمرو بن  
 ابراهيم بن زهير بن عاصم بن عتيق جمع عبد الله بن عمرو جابر بن عبد الله وأنس بن  
 موهو ربيع بنت معوز فكيف ينكر سماعة من ابراهيم بن محمد بن طلحة لندمه وأين  
 بن طلحة من هؤلاء في استدله وهو نظرا مشبوخه في الصحبة وقريب منهم في الطبقة فينظر  
 في صحة هذا عن بخاري وقال الخطابي ودترك العلماء القول بهذا الحديث واما ابن حزم  
 وهو هذا الحديث يروى عن ابن عتيق لم لا فلهذا ما لا ينقطع بين ابن جريج وابن عتيق فندروى من  
 ابن عتيق وزعم ان ابن جريج لم يسمع من ابن عتيق وبينهما ما لا ينفك عن ابن جريج وهو  
 ضعيف ورواه أيضا عن ابن عتيق شريك زهير بن محمد وكلاهما ضعيف وقال أيضا عمر  
 ابن طلحة الذي رواه ابراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لا يعرف الطلحة ابن اسمه عمر  
 وقد روى عن ابن جريج ما لا ينقطع بين ابن جريج وابن عتيق فندروى من  
 طريق زهير بن محمد بن ابن عتيق وما نفعه من زهير هذا فقد أخرج له الشيخان محققين  
 به في صحيحهما ورواه أحمد يستقيم الحديث وقال أبو حاتم محله الصدوق في حنظله شيء  
 وحديثه بشام ثم كرم حديثه العراق وقال البخاري في تاريخه اضعف ما روى عنه  
 عن بشام فنه من كبر ما روى عنه على البصرة فانه صحيح وقال عنه الدارمي ثقة  
 صدوق وله تأليف وقيل يحيى ثقة وقال ابن عدي وأهل الشام حيث روى عنه اخطوا  
 عليه واما حديثه ههنا في رواية أبي عاصم القدي عنده وهو صريح فهذا من حديث  
 ابن عدي ومعاوية بن طلحة الذي ذكره فريسي في الحديث من طريقه بل من طريق  
 عمر بن طلحة وقد ثبت ترمذي على ما لم ينقل عمر في هذا الاسناد أحد من الرواة الا ابن  
 جريج وان غيره يدعون عمران وهو اصواب واما شريك الذي ضعفه أيضا فرواه ابن ماجه  
 عن ابن عتيق من طريقه وشريك شريح له في الصحيح ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو  
 داود عن أحمد انه قال ان في لباب حديثين وثالثا في النفس منه شيء ثم فسره أبو داود  
 الثالث بانه حديث حنة ويحجب عن ذلك بان ترمذي قد نقل عن أحمد تضعيفه نصا وهو  
 أولى مما ذكره أبو داود لانه لم ينقل التعيين عن أحمد واما ما هو شيء وقع له ففسره به كلام  
 أحمد ووعلى فرس انه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء  
 أظهرت له صحته قولا اعلمت ان رصف أي أصناف القطن قولها فتلجمي قال  
 في الصحاح والقاموس اللجام ما شدي الحائض قال الخليل معناه فعلى فعلا يمنع سيلان  
 الدم واستراله كما يمنع لبجام استرسال الدابة واما الا تشارفه وان تشد فترجها بخرقه

جعل كل منهم ينسبها بنوع من الانواع وذهبت أفكارهم اليها وذهلوا عن الخلعة (قال عبد الله) بن عمر عريضة

(ووقع في نفسه انها الخلعة فاستحييت) أن اتكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٤ رضى الله عنهم هبة منهم وتوقير لهم

(ثم قالوا) حدثنا ما هي يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم (هي الخلعة) وعند البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينجات ورقها ولا ولا ولا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء وقد ذكر وافي نفسه ولا ينقطع غيرها ولا بعدم فيها ولا ينقطع غيرها ولا بعدم من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه ليعتبر ما عندهم من العلم ويعتبر ما لديهم من العقل والقهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوي (دخل رجل) جواب بينا وبيننا اذ دخل لكن الاصمعي لا يستفصح اذ واذ في جواب بينا وبيننا (على رجل فاناخه في رحبة (المسجد) أو ساحتها (ثم عقله) أي شده على ساقه مع ذراعه حبلا بعد ان في ركبة وفي رواية أبي نعيم اقبل على بعير له حتى أتى المسجد فاناخه ثم دخل المسجد وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعلقه ثم دخل وهذا يدل على انه لم يدخل به المسجد وهو رفع احتمال دلالة ذلك على طهارة ابوالابلي (ثم قال لهم ايكلم محمد بن أبي الله عليه وآله وسلم مكنت) أي مسموعا على وطاه (بين ظهراتهم) أي بينهم وزيد لفظ الطهر ليدل على ان ظهرا

عريضة توثق طرفها في حقب تشده في وسطها بعد ان تحتشي كرسفا فيمنع ذلك الدم وقولها انما ائج مجاج السيلان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه ثجا واستعمل مجازا في الكلام يقال للمتكلم مجاج بكسر الميم زيدا ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل وان صاب بهم او كاهه أراد الاضرار بالمرأة والاذى بمعنى ان الشيطان وجد بذلك سبيلا الى التلميس عليهم في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى انساها بذلك عاداتها فصارت في انتقدير كانه ركض بالآلة لقوله قصيضي بفتح الياء الفوقية والهاء المهملة والياء المشددة أي اجعلني نفسك حائضا والحديث استدله من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بمجعة ولو كان حجة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسهما والقاضية بالرجوع الى التميز بصفات الدم وذلك بان يحمل هذا الحديث على عدم معرفته العادة او عدم امكان التميز بصفات الدم واستدله ايضا من قال انها تجمعه بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحباته وعلى فرض صحة الحديث فهذا جمع حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث أيهما فعلا أجزأ عنك قال المصنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل لحيضها الذي تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع القريضة لهما بطهارة واحدة جائز ونعني العدد من السبعة والسبعة باجتهادها لا بشيئها انقلبه صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا رأيت ان قد طهرت واستنقبت استهي

#### \* (باب الصفرة والكدر بعد العادة) \*

(عن أم عطية قالت كئانا بعد الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو ذر والبخاري لم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحساكم وأخرجه الاسماعيلي في مستخرجه بالفظ كئانا بعد الكدر والصفرة شيأ يعني في الحيض والدارمي بعد الغسل قال الحافظ روقع في النهاية والوسيلة زيادة في هذا رواه العادة وهي زيادة باطلة وأما ما روى من حديث عائشة بالفظ كئانا بعد الصفرة والكدر حياء فقال النووي في شرح المذهب لأعلم من رواه هذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليستا من الحيض وأما في وقت الحيض فهما حيض وقد نسب القول بذلك في البحر الى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعبدي وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلاهم اذهواذي ولقوله تعالى حتى يطهرن ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحمة اذا رأيت انك قد طهرت واستنقبت فصلا وفي رواية عن القاسم ليس حياء اذا توسطه الاسود والحديث اذا رأيت الدم الاسود

محمد بن أبي الله عليه وآله وسلم مكنت) أي مسموعا على وطاه (بين ظهراتهم) أي بينهم وزيد لفظ الطهر ليدل على ان ظهرا



بدا) أي ظهر (لأن فقال) الرجل (أسألك ريثك) أي بجمعه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبلك الله) بجمعة الاستمهام الممدودة

(أرسلنا إلى الناس كلهم فقال)  
صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم-)  
أي يا الله (نعم) فليعلم بدل من حرف  
النسب وذكركم ذلك للتبليغ واللا  
الجواب قد حصل بنعم أو امتشاهد  
في ذلك بالله تأ كيدا لصدقه .  
(قال) وفي رواية فقال الرجل  
(أشددك) بفتح الهمزة وضم  
الشين أي أسألت (بالله) والباء  
للتسليم (آله أمرك) بالمد (ان نصلي  
الصلاة الخمس) بنون الجمع  
وفي رواية نصلي بالياء وكل ما وجب  
عليه وجب على أمته حتى يقوم  
دليل على الخصوصية وفي رواية  
الصلاة بالألف أي جنس الصلاة  
(في اليوم واليلة) قال صلى الله  
عليه وآله وسلم (اللهم- نعم قال)  
الرجل (أشددك بالله الله) بالمد  
(أمرك- أقصوم) بقاء الخطاب  
ولا يصل بالنون (هذا شهر من  
السنة) أي رمضان من كل عام  
باللام فيه ما لا يحد والاشارة لنوعه  
لأنه (قال) عليه السلام  
(اللهم- نعم قال) الرجل (أشددك  
بالله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ)  
أي بأن تأخذ (هذه الصدقة)  
المعروفة وهي الركة (من  
أغنيائنا فتنقسموا على فترائنا)  
من تغليب الاسم لكل بمقابله  
الغنياء إذ خرج نخرج الأغلب  
لأنهم معظم الأصناف الثمانية  
(وقال النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم الله- نعم) ولم يتعرض  
للحج قال في مصابيح الجامع  
الكرماني والزركشي وغيرهما لأنه كان معلوما عندهم في شريعة إبراهيم

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعمش عن حبيب  
وأيوب أبي العلاء كلاهما لا يصح منهما شيء وذكر في آخر الباب الاشارة الى صحة حديث  
غير عن عائشة ومدار على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن  
شبرمة عنها فرواه عن ججاج عنها موقوفا وكذلك رواه الثوري عن فراس عن الشعبي  
عن غير موقوفا ذكره المزني في الاطراف والحديث يدل على ان المسحاة تغتسل لكل  
صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا انها تتوضأ عند كل صلاة وقد ذهب الى  
ذلك الشافعي وسكن عن عمرو بن الزبير وسفيان الثوري واحمد وأبي ثور واستدلوا  
بحديث الباب وبالحديث الذي سبأني بعده وبما ثبت في رواية البخاري باللفظ وتوضأ  
لكل صلاة وغير ذلك وذهبت المعتزلة وأبو حنيفة الى أن طهارتهم سابقة لوقت فلها أن  
تجمع بين فرضيتين وما شئت من التوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث  
فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وتوضئي لوقت كل صلاة  
وسمعه من قريب أن الرواية لكل صلاة لا لوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل ان الكلام على  
حذف مضاف والمرأ لوقت كل صلاة فيجاب بما قاله في الفتح من أنه يجازيحتاج الى ال  
فالقوة يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة التي  
وبما في حديث أسماء باللفظ وتوضأ فيما بين ذلك وقد تقدم وبما ثبت في رواية البخاري من  
حديث عائشة وقد تقدم وسبأني (وعن عائشة قالت جئت فاطمة بنت أبي حبيش الى

النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اي امرأة استفاض فلا طهرا فأدع الصلاة فقار لها  
لا اجتنب الصلاة أيام محبضك ثم تنسلي وتوضئي لكل صلاة ثم صلى وان قصر لدم على  
الحصير رواه أحمد وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن  
حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله وتوضئي لكل صلاة وقال في آخره حرف ترك  
ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضئي وتركها لأنها زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة  
من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا البخاري وقد أعل الحديث  
أن حبيبا لم يسمع من عمرو بن الزبير راعيا مع من عمرو المزني فان كان عمرو المذكور في  
الاسناد عمرو بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فالاسناد منقطع لار حبيب بن أبي  
ثابت مدلس وان كان عمرو هو المزني فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد  
ضعيف والبرقي وعن دذنب زعمه رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء  
لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويندل على ان الغسل لا يجب للمرأة واحدة عندنا ضا  
الحبس وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

• (باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها) •

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في  
بيوتهم فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا لا والله عز وجل ويسألونك

عنه السلام وكنهه بطاعه على من صيد ٢٦٦ - لم أفقدوهم فيه ذكر الحبحم ثابتا عن أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن

[illegible]

عنه أسعد بن وقيل غامبذ كره لانه  
لم يكن فرض دهم به على قول  
زقدي بن حبيب بن قول  
ضمه كن سنة خمس وخمسة و  
تسعين مائة ث قدره كتاب بعد  
بروز أبي عن -- قول في  
تاريخ هوفى سائر الزمان  
من أخرج دهم قدره ث رسال  
الرسول في الدماء في الدماء  
== ث بعد زعمه خديجة  
ومعطاه عنه فتح مكة وبني  
حديث ابن عباس ث قوله  
أصعده ودخا في دهم  
رجوعه إليه ويدخل نوعد  
وخو بن ب بن هوزان في  
الدماء له بعد وتعه خبير  
وكانت في ثوب سنة ثمان  
و -- واب اسفوه صم كن  
في سنة ثمان وبه جرم بن حق  
وتبع عبدة غيره ما (وقد)  
ارجل اند كور لرسول الله صلى  
الله عليه وآله (أمنت) قبل  
(بما أي بلى) (جئت به) من  
خو وحده يفتل ث بكن  
خبارا واية ذهب الجدي  
ورجعه القضي عيس و  
حضر بعد اسلامه مستشهد من  
ارسل صلى الله عليه وآله  
ما أخبر به رسوله ايهم لأنه قال في  
حديث ثابت عن أنس عنه لم  
وغيره فن رسولك زعم وقال في  
رواية كريب عن ابن عباس عنه  
الطرا في أنتنا كتبك وانتنا رسلك  
(و ارسل من ورائي من قومي

وأرسلهم بن نعلبة أخو بني سعد بن بكر ومواقع من السوال والاستنهام على الوجه المذكور فن بقايا حدثنا

رجاء - من رآه منهم صلى الله عليه وآله وسلم وزاد مسلم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم

ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئن صدق ليدخلن الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخبر الواحد رتبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيده وفيه رواية الاقران لأن سعيدا وشريكنا بعيان من درجة واحدة وهما مديان (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلا) أي متلبا به مصاحبا له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يدفعه إلى عظيم البحرين) المنذر بن ساوي والبحرين بلفظ التثنية بلدين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملائكة لانه لملك ولاسلطنة للسكناء (فدفعه) أي فذهب به إليه فدفعه إليه ثم دفعه (عظيم البحر) بن كسرى بكسر الكاف وهو ابرويز بن هرم بن انوشروان وليس هو انوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا لقطة الالفان مما عسى اليه حاجة الانسان (فلما قرأه) أي قسرا كسرى الكتاب (خرقه) أي خرقة قال ابن شهاب الزهري (خسبت أن ابن المسيب قال) ولما خرقة وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

لثمام موسى بن اسمعيل بن حماد بن سنان عن أيوب عن عكرمة قد كره رجال اسناده ثقات محتج بهم في الحديث وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه يجوز الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود وصريح أبو داود نفسه انه لا يسكت الا عن الحديث الصالح الاحتجاج بغيره له حديث الامري بالترار وحديث لك ما فوق الازار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه وأما حديث حزام بن حكيم فورده الحافظ في التلخيص ولم يتركه عليه راسناده في سنن أبي دار وفيه صدوقان وبقيته ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالنووي في اسناده بقيمة عن سعيد بن عبد الله الا غطش ورواه الطبراني من رواية اسمعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي فان كان هو الا غطش فقد توبع بقيمة وبقيته جهالة لسمعة يدور الحافظ لا نعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عاكف رواه عن معاذ بن ابراهيم عن علي بن مرسله وإذا كان كذلك فعن معاذ إذا سار الالحديث الاول يدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بعمل دون محل من سائر المدن غير النرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلا بينه وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الازار من الحائض وعدم جوازها عداها فمن أجاز التخصيص بمنزل هذا المنهوم خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يعارض المنطوق الدال على الجواز والحد لاف في جوازه وعدمه قدس بحر في أول الباب (وعن عائشة قالت كانت احدا أنا إذا كانت حائضا فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يباشرها أمرها نأثر يزارني فورحيضتها ثم يباشرها متفق عليه قال الخطابي فورالحيض أوله ومعظمه قوله ان يباشرها المراد بالباشرة هنا التذات البشريتين لا الجماع قولها نأثر يزارني رواية للبخاري تنزه قال في الفتح والاولى اوضح والمراد بالترار ان تشد ارااته تستمرتها وما نختتم الى الركة قولها في فورحيضتها هو يفتح الناء واسكان الواو وهما كما قال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فورالحيضه معظمهم صها من فوران القدر وغايتها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

#### • (باب كفارة من أتى حائضا) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار ونصف دينار وراه الخمسة وقال أبو داود وهكذا الرواية الصحيحة قال دينار ونصف دينار وفي لفظ لترمذي إذا كان دما الحرف دينار وإن كان دما صفر فنصف دينار وفي رواية لا يجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض نصاب دينار فان أصابها وقد أدر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وآله ولما خرقة وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن



في السير (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله ٢٦٩ وآله وسلم) أي كُتِبَ الكتاب

بأمره (كتاباً) إلى الحجج أروا إلى  
لروم كما صرح بهما في كتاب  
اللباس عند البخاري (أو أراد  
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن  
مصدريه وهو ذلك من الراوي  
أنس (فقل له) صلى الله عليه  
وآله وسلم (أنهم) أي الروم أو  
الحجج (لا يترزّن كتاباً الاختوما)  
خوفاً من كُشف أسرارهم  
وهو منصوب على الاستثناء  
لأنهم من كلام غير موجب  
(فاتخذ) عليه السلام (خاتماً من  
فضة نقشه) بـ يكون القفاف  
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا  
المذكور (كأنى انظر إلى بياضه)  
حال كونه (في يده) الكريمة  
وهو من باب الطلاق الكل  
وارادة الجـ زهواً لافان الخاتم ليس  
في اليد بل في اصبعها وفيه القلق  
لان الاصبع في الخاتم لا الخاتم  
في الاصبع ومثله عرضت السابقة  
على المحوض فائدة ايراد الحديث  
في هذا الباب التنبيه على أن  
شرط العمل بالمسكينة ان يكون  
الكتاب محتوماً ليحصل الأمن  
من توهم تغييره لكن قد يستغنى  
عن ختمه اذا كان الحامل عدلاً  
موثقاً وفيه استحباب اتخاذ الخاتم  
من الفضة (عن أبي واقد)  
بكسر الدال اسمه الحرث بن مالك  
ابن عوف الصحابي (البيهي)  
البدرى في قول بعضهم المتوفى  
بمكة سنة ثمان وستين وليس له  
في البخاري الا هذا الحديث

نحوها الباقى من حديث ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب  
الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصرى  
وسعيد بن جبير وقتادة والاوزاعى والحق وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعى  
في قوله القديم واختلف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد عتق رقبة وقال الباقر  
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار أو النصف  
الدينار بحسب اختلاف الروايات راجعوا بحديث الباب فقال عطاء وابن أبي مليكة  
والشعبى والنخعي ومكحول وزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبى سليمان ويوب  
السختياني وسنيمان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الصحيح عن الشافعى  
وأحمد في الحديثين روايتين وجهيهما من الساق انه لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار  
والتوبة وأجوبوا عن الحديث بما سبق من المطاعن ولو اوالا صل البراءة فلا ينقل  
عنها الا بحجة وقد عرفت انما ض الرواية الاولى من حديث الباب ما صير اليها محتم  
وعرفت بما استغننا صـ لاحيتها للجمية وسقوط الاعتلالات الواردة عليها قال المصنف  
بعد ان ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطئ قبل الغسل انتهى

\* باب الحائض لا تصوم ولا تصلى وتقضى الصوم دون الصلاة \*

(عن أبي سعيد) في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله لم قال للنساء أليس شهادة المرأة  
مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلكن من نقصان عقولها أليس اذا حاضت لم تصل  
ولم تصم قلن بلى قال فذلكن من نقصان دينها مختصر من البخاري (الحديث أخرجه  
مسلم من حديثه وأخرجه أيضاً مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمسكت اليه الى ما تصلى  
وتنظر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وانقضاء عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه  
الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود وقوله لم تصل ولم تصم فيه اشعار بان منع  
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك الجاس والحديث يدل  
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو اجماع ويدل على أن  
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الايمان وايس المراد من ذكر نقصان عقول  
النساء لومهن على ذلك لانه لا مدخل لاختيارهن فيه بل المراد التحذير من الافتتان  
بهن وليس نقص الدين منحصراً فيما يحصل به الاثم بل في أعم من ذلك قاله في الفتح ورواه  
عن النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم  
بترك صلاتها من الحيض لكنها ناقصة عن المصلى وهل تناب على هذا الترك لكونها  
مكلفة به كما يشاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وتغل بالمرض عنها قال  
النووى الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض انه كان يفعلها بنية الدوام عليها  
مع أهليته والحائض ايسر كذلك قال الحافظ وعندي في كون هذا الفرق مستلزماً  
لكونها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضى

وقد صرح ابو ميرة في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن اسحق فقال عن أبي مرة ان اباً واقد حدثه (أن رسول الله





وحكى فتح اللام في الواحد رهنادر وفيه استحباب التحليق في مجالس ٢٧١ الذكور العلم وفيه أن من سبق إلى موضع منها

كان أحق به (فجلس فيها) وأما  
 الآخر (بفتح الخاء أي الثاني  
 وفيه رد على من زعم أنه يحتص  
 بالآخر لاطلاقه هنا على الثاني  
 (فجلس خلفهم) بالنصب على  
 الظرفية (وأما الثالث فأدبر)  
 حال كونه (ذاهبا) أي مستقرا  
 في ذهابه ولم يرجع والافادير بمعنى  
 مر ذاهبا (فلما فرغ رسول الله  
 صلى الله عليه وآله (وسلم) مما  
 كان مشغلا من تعليم القرآن  
 أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو  
 ذلك (قال ألا) بالتخفيف حرف  
 تنبيه والهمزة للاستفهام ولا  
 للنفي (أخبركم عن النفر الثلاثة)  
 فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله  
 فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر  
 الهمزة أي لجأ (إلى الله تعالى)  
 وانضم إلى مجلس الرسول صلى  
 الله عليه وآله وسلم (فأواه  
 الله إليه) بالمد أي جازاه بنظير  
 فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه  
 أو يؤويه يوم القيامة الخ ظل  
 عرشه قدسية الأيواء إلى الله تعالى  
 مجاز لاستحيائه في حقته سبحانه  
 فالمراد لازمه وهو إرادة إيصال  
 الحبيب ويسمى هذا المجاز مجاز  
 المشاكاة والمقابلة (وأما الآخر)  
 بفتح الخاء (فاستحيا) أي ترك  
 المزاحمة حياء من الرسول صلى  
 الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه  
 وعند الحاكم ومضى الثاني  
 قلبه لانه جاء فجلس قال في الفتح

معنى ذلك في إقاموس الحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها  
 أعلم على طهارة سوره من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال  
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكاة الحائض قال وأكلها رواه أحمد والترمذي  
 الحديث قال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه أيضا أبو داود ورواه كاهن ثقات  
 وأما غيره الترمذي لانه تفرد به العلامة بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حرام عن  
 عبد الله بن سعد في الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بالنظر اصنعوا كل شيء إلا  
 النكاح وهو شاهد صحة حديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سديد  
 الناس في شرح حديث الباب لما اعتضده رتقي في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن  
 له لولاه والحديث يدل على جواز مواكاة الحائض قال الترمذي وهو قول عامة أهل العلم  
 لم يروا بها كاة الحائض بأما قال ابن سديد الناس في شرحه وهذا مما أجمع الناس عليه  
 وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري أما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض  
 فالمراد اعتزلوا وطأهن

#### باب وطء المستحاضة \*

١ عن عكرمة عن جنة بنت جحش أنها كانت تستحاض ركة زوجها يجامعها وعنه أيضا  
 قال كانت أمه تستحاض وكان زوجها يعشاها رواه أبو داود وكانت أم حبيبة  
 تحت عبد الرحمن بن نوف كذا في صحيح مسلم ركة جنة تحت طلحة بن عبيد الله  
 أما حديثه الأول فأخرجه أيضا البيهقي قال النووي واستأذنه حسن وأما حديثه الثاني  
 ففيه اندم على وهو ثقة وكان أحد لا يروى عنه لانه كان ينظر في الرأي وفي سماع  
 عكرمة بن عمار من جنة وس أم حبيبة نظر قاله المنذري وهو لا يدلان على جواز جماعه  
 المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور ومكاه ابن المنذر عن ابن عباس وابن  
 المسيب والحسن البصري وعطاء بن سعيد بن جبير وقتادة ومجاهد بن سليمان وبكر بن  
 عبد الله المنزني والأوزاعي والثوري ومالك وإسحق والشافعي وأبي ثور واستدلوا بما  
 في الباب وقال القتي والحكم انه لا يأتيها زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع  
 أيضا وأهل القول باليقين ذلك بأن لا تعلم بالامارات أو العادة أن ذلك الدم  
 دم حيض ر في احتجاجهم بروايت عكرمة نظرا لان غاية ما انه فعل صحابي ولم ينقل  
 فيه التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الاذن له بذلك ولكنه ينبغي ان يعول  
 في الاستدلال على أن التحريم انما ثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع  
 منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الخليل بإسناده إلى عائشة  
 قالت المستحاضة لا يغشاها زوجها قالوا ولا ينبغي فيحرم وطؤها كالحائض وقد  
 منع الله من وطء الحائض مع لئلا بالاذى والاذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم  
 في حقها

فالمعنى انه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل ربيعة الثالث وفيه استحباب الأدب في مجالس العلم وفصل سد



والله ساقى في العلم (عن أبي بكر) نفعهم بضم الميم وفتح الفاء ابن الحارث الثقفى (ربى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قعد على بعيره) يعنى يوم النحر حجة الوداع واغافقه عليه لحاجته الى اسماع الناس فالتنى عن اتخاذهم وهذا ما نابر محمول على ما اذالم تدع الحاجة اليه (وامسك انسان بخطامه) بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك من الراوى وهو باعنى وهو الخط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى البكرة بضم الباء وتخفيف الراء المقتوحة ثم يشد فى طرفه المقود وهذا الممسك سماه بعض النساج بالالرواية النساقى عن أم الحصين قال حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عرين خارجة لما فى السنن من حديثه قال كنت آخذها بزمام ناقته عليه السلام فذكر بعض الخطبة فهو أولى ان يقسره الميم من بلال لكن الصواب انه هنا أبو بكر فقد ثبت ذلك فى رواية الاسماعيلى من طريق ابن المبارك عن ابن عوف وانظره خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته يوم النحر وامسكت اما قال بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من ذلك ان الشك من دون ابى بكر لا منه وقاعدة امسك الخطام صون على الله عليه وآله وسلم وفى رواية

• (باب سقوط الصلاة عن النفساء) •

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في القفاس أربعين ليلة لا يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتضام الصلاة القفاس رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وهو عنه أبي داود من طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كنيز بن زياد عن مسقة عن أم سلمة فهو أحد روايات حديث مسقة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على أنها تركت الصلاة أيام القفاس وقد وقع الإجماع من العلماء كافي الجران القفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب وقد اجتمعوا على الحائض لا تصلي وقد استلفنا ذلك

• (کتاب الصلاة) •

قال ان مووى فى شرح مسلم اختلاف العلماء فى أصل الصلوة وقيل هى الدعاء لاشتمالها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها ثنائية لشمادة التوحيد كما صلى من السابق فى خيل الحجابة وقيل هى من الملوين وهما ماء رقان مع الردف وقيل هم اعظمان وقيل هى من الرحمة وقيل أصلها الاقبال على الشيء وقيل غير ذلك انتهى

• (باب اقتراضها و متی کان) •

أولى ذوات الوقت والاصلي فتد (أي يوم ٢٧٤ هـ) برقع أي (فستأحق ظننا انه سيحييه - ويأمنه قال اليس) هو (يوم

الشرف لنا) وفي رواية في الوقت  
ففسار لي (حرف يحصر بالنبي  
ويشيد بظانه) قال صلى الله عليه  
والله عليه (فان شهر هذا سكا  
حتى ظن في سبب غيره  
فقال اليس بنى الحجة) بكر  
الملك انما صح وفاق لركنو  
هو ان شهر روابه قوم وقار  
فقرز له شهر فيه لفتح (قدا  
بلي) وفي رواية كرية والكشف في  
في بددها فذكر حتى ظنا  
السيدي به بعينه قال اليس  
بمكة وثبت السؤال عن الثلاثة  
عند البحري في المصاحح وحج  
وفيه شارة في نفوس اهل مور  
الكعبة الى اشارة وبنتاد  
منه الحجة في الحق، ثم الشرعية  
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان  
دمكم) اي فكمها واموالكم  
اي خذوا وعروضكم اي ثلها  
(منكم) حرم الان الذوات  
لان محرم فيه بقدر لكل ما يناسبه  
كذا قال الزركشي والبرمادي  
والعيني والحافظ ابن حجر وفي  
اصلاقهم هذا اللفظ نظر لان  
مذك لهم واخذوا ثلث وثلث  
المعرض غاي محرم اذا كان  
بغير حق فالافصاح به متعين  
ولاولى كما أفاده في مصابيح  
الجامع أن يقدر في الثلاثة كلمة  
واحدة وهي لفظ انتباهك التي  
موضوعها تناول النبي بغير حق  
كما من عليه القاضي فكله قال  
فان انتباهك دماكم واموالكم  
واعراضكم ولا حاجة الى تقدير مع كل واحد من الثلاثة لعمدة الصحابة على الجميع وعدم احتياجه الى

(عن عبد الله بن عمر - قال - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يزل ينادي على حسن شهادة  
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وآتاه الزكاة وجعل البيت وموم  
رمضان منفق عليه) قوله على خمس في بعض الروايات خمسة بالها او كلاهما صحيح فالمراد  
بروايه لها خمسة ركعات أو نحو ذلك وبروايه حذف الهمزة الخمس خصال أو دعائم  
أو قواعده ونحو ذلك قوله شهاة بالجار على البدل ويجوز رفعه خبر المبتدأ حذف  
أو بنية أخيرة حذف وتقديره أحدها أو منها قوله وأقام الصلاة الى المدأومة عليها  
والجواب يدل على ان كل لاسلام ونظامه بمذاهب الخمس فهو كخبايا اقيم على خمسة اعمدة  
وقد بينا لدى يدور عليه اركان الشهادة وبقية شعب الايمان كالآلة والذات للعباءة فظهر  
من هذا القليل ان الاسلام غير الاركان كما قال البيت غير اعمدة والاعدة غيره وهذا  
من تعميم مذهب أهل السنة وان اسلام عندهم التصديق بالقول والعمل والحديث  
أوردته عليه بن عمر في جواب من قال له انه تغزو فقال اني معك - قال صلى الله  
عليه وسلم يقول في لاسلام حديث فمدل به ان عمر على عدم وجوب غير ما اشغل  
عليه ومن جملة ذلك نفوز لان دسسه مني على حسن ليس هو منها قال لنووي في شرح  
مسلم اعلم انه هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعلايه اعتماده وقد جمع اركانه  
(وعن انس بن مالك قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم - لاصولوات ليلة أمري به

خمس ثم ذهب حتى جعلت خمساً - فورد يا محمد انه يدل اقول لدى وان لك به هذه  
لخمسة - يزروا أحمدوا - ساني والترمذي وصححه) الحديث في الصحيحين بالفظ هي  
خمس وهي خمسون وبالنظر من خمس ومن خمسون والمراد انهم خمس في العدد دخولون  
في لاجر ولا عدداد والحديث طرف من حديث الاسراء الطويل وقد استدل به على  
عدم فرضية ما راد على الخمس لاصولوات كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو  
كانت مؤكدة خذوا فلقوه - كما ذكر على جواز النسخ قبل الفعل واليه ذهب  
المشعر قال ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة لا ترى انه عز وجل نسخ الحسين بالخمس  
قبل ان صلى ثم فضل عليهم بن كمال لهم الثواب وتعهده ابن المنير فقال هذا ذكره  
طوائف من الاصوليين واشراح وهو منسك على من ثبت النسخ قبل الفعل  
كلاشاعرة ومنه كلام منزلة كونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ  
وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نسخة  
مبتكرة قال الحافظ في الفتح قلت ان اراد قبل البلاغ لكل أحد فمخوع وان اراد قبل  
البلاغ الى الامة فمسم ولكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسخا لكن هو نسخا فبسم  
الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كاف بذلك فمها ثم نسخ بعد ان باقه وقبل ان يفعل  
فالمسألة صحيحة لتصوير في حق صلى الله عليه وسلم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت اربعة اوتركت الصلاة لسفر على الاول رواه

التقدير غير الحقة والاعراض جمع عرض بكسر العين وهو موضع ٢٧٥ المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه

أر في سلفه (حكمة يومكم هذا  
في شهركم هذا في بلدكم هذا)  
شبه الدماء والاموال والاعراض  
في الحرمة باليوم والشهر والبلد  
لا ثم ار الحرمة فيها عندهم والا  
فالمشبه انما يكون دون المشبه  
به ولهذا قدم السؤال عنهم مع  
شهرتها لانهم رعيها اثبت في  
نفوسهم اذهى عادة سلفهم  
وتحرير الشرع طارئ وحيفتذ  
فانما شبه الشيء بما هو اعلی منه  
باعتبار ما هو رمة رر عندهم  
(ليبلغ الشاهد) اي الحاضر في  
الجلس (الغائب) عنه ولا يلبغ  
مكة برة فعل امر طاهره  
الوجوب وكسرت غينه لالتقاء  
الساكنين والمراد تباع القول  
المذكور اوجبه الاحكام فان  
الشاهد عني أن يبلغ من اي  
الاي (هو اوعى له) أي للحديث  
(منه) صله لافعل التفضيل  
وانه لي بينهم ما به للتوسع في  
الطرف كما يفصل بين المضاف  
والمضاف اليه كقراءة ابن عامر  
زين الكثير من المنكرين قتل  
أولادهم شركائهم بضم الزاي  
ورفع اللام ونصب الدال وخفض  
الهمزة وليس الفاصلة ايضا  
اجنبيا واستبطن الحديث  
ان حمل الحديث يؤخذ عنه  
وان كان جاهلا بعناه وهو ما جور  
بلاغه محسوب في زمرة اهل  
العلم وعبارة القبح وفي هذا  
الحديث من القوائد الخلت على

أحمد والبخاري) زاد من طريق ابن كيسان الا لمغرب فانها كانت ثلاثا والحديث  
يدل على وجوب التصروانه عزيمة لارخمة وقد أخذ بظاهر الحنزية والهادوية واحتج  
مخالقهم بقوله سبحانه ليس عليكم جناح ان تصروا من الصلاة وانى الجناح لا يدل على  
العزيمة واقصر انما يكون من شئ أطول منه قالوا ويدل على انارخصة قوله صلى  
الله عليه وسلم صدقة تصدق الله عليكم واجابوا عن حديث الباب بانه من قول عائشة  
غير مرفوع وبأنهم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطاط وغيره قال الحافظ وفي هذا  
الجواب نظر اما اولاه وعمل المجال للراوى فيه فله حكم الرفع واما ثانيا على تقدير  
تسليم انهم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو وجه لانه يحتمل ان يكون اخذته عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك واما قول امام الحرمين لو كان ثابتا  
خلف متواترا ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث  
عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعا وفي البعد ركعتين  
أخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض وذلك  
بان يقال ان الصلاة لو فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد  
الهجرة لا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة قالت فرضت صلاة  
الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأطمأن  
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر أطول اقراءة وصلاة المغرب  
لانما وترتها انتمى ثم بعد ان اسنة فرض الرباعية خفف منها الى السعة فزول  
الاية السابقة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان  
في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما خوذ مما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها  
وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكركه الدولابي واورد  
السميني بلفظ بعد الهجرة بعام أرشحوه وقيل بعد الهجرة باربعة ريوما فعلى هذا المراد  
بقول عائشة فافترت صلاة السفر اى باعتبار ما آل اليه الامر من التحفيف والمصنف  
ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لانها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من  
ذلك ان القصر عزيمة وانه لا يأتي بتحقيق ما هو الحق في باب صلاة السفر ان شاء الله تعالى  
(وعن طلحة بن عبيد الله ان اعرابا جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثائر الرأس  
فقال يا رسول الله اخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال الصلوات الخمس الا ان  
تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر رمضان الا ان تطوع  
شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الزكاة قال ما خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بشرايع الاسلام كلها اذ قال ولدى كرمك لا تطوع شيئا ولا انقص مما فرض الله على  
شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل ان صدق او دخل الجنة ان صدق متفق  
عليه) الحديث أخرجه ايضا ابوداود والنسائي ومالك في الموطا وغير هؤلاء قوله أن  
تبليغ العلم وجوازا التحمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شير طافي الاداءه قد يأتي في الاخر من يكون افهم من تقدمه



الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله ٢٧٧ ن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه

وآله وسلم حتى في اليوم الذي عينة  
و حقل ان يكون اقتدى بمجرد  
التخلل بين العمل والتكليف الذي  
عبر عنه بالتحول والثاني اظهر  
واخذ بعض العلماء من حديث  
الباب كرامة تشبيه غير الرواتب  
بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت  
معين داعيا وجاعا عن ما يشبه  
ذلك (عن أنس) ي ابن مالك  
كما في رواية الاصيلي (عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) انه  
(قال يسروا) أمر من اليسر  
نقيض العسر (ولا تعسروا)  
نهي من عسر تعسيرا واستشكل  
الاتيان بالثاني بعد الاول لان  
الامر بالاتيان بالشيء نهي عن  
ضده والجواب بانه نفاص  
بالا لزم كيدوبانه لواقصر  
هي الاول لصديق علي من اتى  
به مرعوا في الثاني غالب اوقاته  
فقال ولا تعسروا واتقوا التعسير  
في كل الاوقات من جميع الوجوه  
(وبشروا) امر من البشارة  
وهي الاخبار بالخير نقيض  
المذارة (ولا تنفروا) هي من  
نفر بالتشديد اي بشروا الناس  
أو المؤمنين بتفضل الله وقوابه  
وجزيل عطائه وسعة رحمته ولا  
تنفروا بهم بذكر التضييق وانواع  
الوعيد لا يقال كان المناسب ان  
يأتي بدل ولا تنفروا ولا تنفروا  
لا ينقض التبشير لا التغير  
لانهم قالوا المقصود من الانذار  
التنبيه فصرح بما هو المقصود

عصموا في ما هم واموالهم الابحى الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه  
ولاحد مثله من حديث أبي هريرة) قوله أمرت قال الخطابي مع لوم ان المراد  
بقوله أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله أهل الارثان دون أهل الكتاب  
لانهم يقولون لا اله الا الله ويقولون ولا يرفع عنهم السيف وهذا تخصيص  
بأهل الاوثان اتعايجتاج اليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت  
لغيرها موجبة للعصمة وأما حديث الباب فله محتاج الى ذلك من العصمة متوقعة  
على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها جميعا من غير ما لم والحديث يدل على أن من  
أخل بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ لم يقب وسما في ذكر الخلاف وبيان ما هو  
الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاستتابة وصفتها او مدتها خلاف معروف في الفقه  
قوله الابحى الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقاة الدم كالعصا  
وزنا المحصن ونحو ذلك او حل به أخذ من المال كإرواح الجنائيات وقيم المتاع وما  
وجب من النفقات وما أشبه ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستسره به يحضيه  
دون ما به ملته ويديه وفيه ان من أظهر الاسلام وأمر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر  
وهذا قول أكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الزنديق لا تقبل ويحكي ذلك عن  
أحمد بن حنبل قاله الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وارضه قال  
النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر ان يعرج له قال  
فذكروافيه خمسة أوجه لا صحابنا والاصوب فيها قولنا مطلقا لا لحديث الصحة  
المطلقة والثاني لا تقبل ويقتسم قتله لكنه ان صدق في توبته نفعه ذلك في ازالة  
فكان من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكررت منه  
لم تقبل والرابع ان أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه وان كان تحت السيف فلا  
والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يسبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا  
يعني القيام بالانذار المذكورة في الحديث من الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي أشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة  
في صحيح مسلم لا يأنظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جئت به فادفعوا  
ذلك عصموا في ما هم واموالهم الابحى بها (وعن أنس بن مالك قال لما توفي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ردت العرب فقال عربيا أبابكر كيف تقابل العرب فقال أبو بكر انما  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
واي رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا  
لم يبق في السنن وانه في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم  
حدثنا عمر بن أبوالعوام حدثنا معمر بن الزهري عن أنس ذكره وكلاه من رجال  
الصحيح الا عمران أبوالعوام فانه صدوقهم ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن  
منه ولم يقتصر على احدهما كالم يقتصر في الاولين اعموم النبوة في سياق النبي لانه لا يلزم من عدم التعسير ثبوت التبشير



يجوز قوله بشروا به -  
روا الجناس الخطي (عن  
ناوية) برأى بغيريات حضرين  
ب كتاب لوصي رسول الله  
لي الله عليه وآله وسلم ذات المناقب  
لجاء المتوفى سنة ستين ولهم  
لعمري ان وبعون سنة وله في  
لغيره ثمانية احاديث وهو اول  
ملوك الاسلام رضى الله عنه  
قال سمعت ابي (في رواية  
الاصلي) روى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم (اي كلامه  
حال كونه) يقول من يردقه  
عز وجل من المودة وهي صفة  
محبة لاحد طرفي الممكر  
لغيره وقوع (به خير) ي  
جميع خبرت وخبر اعطيت  
(بفقهه) ي بجهلة فقيها في  
الدين) و هذه غلة عنهم داخل  
عليه من اولى من الاصطلاح  
ليتم فهمه كل علم من علوم الدين  
ونكر غير ان يمد لتعميم ويشعر  
اللبس ولا تكثير لان اشكرك  
في - فالشرط كهي في سابق  
النفي أو التشكيك لتعظيمه لان  
المقام يقتضيه ومنه فهم الحديث  
ان من لا يتدقق في الدين اى يعلم  
قواعد الاسلام التي اشترط عليها  
الكتاب والسنة وما ينسب لها  
من افروع العصبة المأثورة  
فقد حرم عليه وقد خرج بو  
يعلى حديثهما ويمن وجه  
آخر ضعيف وزاد في آخره ومن  
لم يفتق في الدين لم يارك تنبه

ورنه من ذلك أبو بكرى مرآة له لعمر بل الذي فيه - ان عرا حنج على أبي بكرى اعزم  
على من ارادة قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
لا اله الا الله قال لا اله الا الله قد علم نفسه وماله فقال له أبو بكرى والله لا اقاتل من  
متر بين الله - لا تقاتلوا الا كراهة فان الزكاة حق المال والله لو منه وفي عقالا كانوا يؤدونه الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلتهم على منعه قال النووي وفي استدلال أبي بكر  
وعرض عمر بن الخطاب على أن - ما يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما رواه بن عمرو أنس وأبو هريرة يعني من الاحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة قال  
عمر بن الخطاب ما كان حجة بالحديث فانه بهذه الزيادة حجة عليه ولو مع أبو  
بكر هذه زيادة حجة اولى بالحجة بالقياس والعصم اه - وذكرنا هذا الكلام  
لنذكر بغير من منهم ورع اهل الصحيح والشارحين له خلاف ما ذكره السابق في هذه  
رواية - سابقا - كلاما على مرآة أبي بكر وعمر بن الخطاب في كتاب الزكاة والحديث  
يدل على ما دل عليه الذي قبله من - اهل بواحدة من هذه الخصال - بل الدموم ويجابح  
لما (وعن أبي سعيد الخدري قال سمعت عبي الله السلام وهو يلين الى النبي صلى الله  
عليه وسلم بهيئة تشبه بين أربعة فقال رجل يا رسول الله انما فقال ويلك اواست  
حق اهل ارض - بقي لله نولي رجل فقال - لهن اولية - يا رسول الله ألا ضرب  
عنه وقوله ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصلي يقول باسمه ما ليس في قلبه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلم أو مرأ - أتقرب عن قلوب الناس واثق طونهم  
مخبر من حديثه صلى الله عليه وسلم الحديث اخبره ما - ف وترك اطراف من اوائه  
وعنه قال ثم ظن ان به وهو من فقه ان يخرج من مشفى هذا قوم يتلون كتاب الله  
ينشطون - ركنه - لا فقههم قتل عمود انتهى قوله بذهبية على تصفير وفي رواية  
بذهبية بنحو - قوله بين أربعة هم - بينة بن حصن ولا قرع بن حابس وزيد الخيل  
وزرع معلقة بن عذابة وما مر بن الطفيل كذا في صحيح مسلم قال النووي قال  
نعم في كراهة ما - ف هرونة توفي قبل هذا بسنين واسواب الجزم بانه علقمة بن  
علائة كما هو مجزوم به في في روايات قوله وقال خالد الوليد في رواية عمر بن الخطاب  
وليس بينهما عارض بل كل واحد منهما اسناد في قوله لعله أن يكون يصلي فيه ان  
الصلاة موحية حتى الله ولكن مع بقية الامور المذكورة في الاحاديث الاخرى قوله  
ثم امر ان اتق - الخ معناه امرت بالحكم بالظاهر واقفه متولى لسرا انما قال صلى  
الله عليه وسلم فارقا لاولئك عصوامي دماهم وأموالهم لانتهاجهم على الله  
واحد استدل به على كذا لخوارج لانهم المراء - بقوله في آخره قوم يتلون كتاب  
الله في شرح الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي في  
ان شرح هو الخطيب بان الحديث واحد لم يدل على كذا لخوارج وقد كانت هذه

فقيه ابدوا لاطالب فقه فيصيح ان يوصف بانه ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ٢٧٩ ظهرا فضل العلم على سائر الناس وفضل

الثقة وهو التقه وهو التقه في الدين اى  
الكتاب والسنة على سائر العلوم  
بل لا علم الا ما علمه الله انبياءه  
وعلمه انبياءه انهم وما سوى ذلك  
فضل (وانما انا قاسم) اى اقسام  
بينكم تبليغ الوحي من غير  
تخصيص (والله يعطى) كل واحد  
منكم من الفهم على قدر  
ما تعلقت به ارادته تعالى  
فانه فارقت في انهم انهم منه سبحانه  
وتعالى وقد كان بعض الصحابة  
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا  
الظاهر الجلى ويحسم آخر منهم  
أو من القرن الذى يليهم او من  
أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل  
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من  
يشاء وقال الطيبى الوافى قوله  
وانما انا قاسم للعالم من فاعل  
بفقهه أو من مفعوله فعلى الثاني  
المعنى ان الله يعطى كلامه  
أراد ان يفقهه استعداد الدرك  
المعاني على قدره ثم ياهمى بالقائه  
ما هو لائق باستعداد كل واحد  
وعلى الاول فالمعنى انى اتى على  
ما يسوغ لى واسوى فيه ولا يرجع  
بعضهم على بعض والله يوفق كلا  
منهم على ما أراد وشاء من العطاء  
انتهى وقال غيره المراد القسم  
المالى لكن سياق الكلام يدل  
على الاول اذ انه أخير أن من أراد  
به خيرا يفقهه فى الدين وظاهره  
يدل على الثانى لان القسمة  
حقيقة فى الاموال نعم توجه  
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالاً من سائر المسائل واقدراً أيت اباً المعالى وقد رغب اليه الفقيه  
عبد الحق فى الكلام عليه فاعتذر بان الغلط فيها يصعب موقعه لان ادخال كافر فى الملة  
واخراج مسلم منها عظيم فى الدين وقد اضطررنا فيها قول القاضي أبى بكر الباقلانى  
وناهيه لانه فى علم الاصول وأشار ابن الباقلانى الى انهم ايمان المعوصات لان القوم لم  
يصرحوا بالتكثير وانما قالوا قولاً لا يؤدى الى ذلك وانا اكتشف لك فكتة الخلاف  
وسبب الاشكال وذلك ان المعتزلى مثلاً اذا قال ان الله تعالى عالم ولكن لا علم له وحى ولا  
حياة له وقع الاشتباه فى تكثيره لا فاعلمنا من دين الامة ضرورة أن من قال ان الله ليس  
بصحى ولا عالم كان كافراً وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له نهـ ليقول ان  
المعتزلى اذا نفي العلم نفي ان يكون لله عالم او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم ولا يكون  
فقيه له العلم نقيضاً لهـ هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماوردى ومذهب الشافعى  
وجاهير أصحابه وجاهير العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعى اقبل شهادة اهل  
الاهواء الا الخطائية وهم طائفة من الرافضة يشهدون موافقتهم فى المذهب بمجرد قولهم  
فرد شهادتهم لهـ هذا الابد عنهم وسيأتى الكلام على الخوارج مبسوطاً فى كتاب الحدود  
وقد استدلل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل ان يقبل توبة  
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول  
الله اتق الله زنديقاً وهو خلاف ما عترف به العلماء الزنديق وقد ثبت فى رواية اخرى فى  
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله والاستدلال بمثل  
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضي عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى  
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذكر فى هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازرى يحتمل  
ان يكون لم يفهم منه الطعن فى النبوة وانما سببه الى ترك العدل فى القسمة ويحتمل أن  
يكون استدلال المصنف ناظراً الى قوله فى الحديث اعلمه صلى الى قوله لم اوامر ان انقب  
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظهري التوبة وعصمة من يصلى فاذا كان الزنديق  
قد أظهر التوبة وفعل افعال الاسلام كان معصوماً الدم (وعن عبيد الله بن عدى بن  
خيار ان رجلاً من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى مجلس  
يسارته يستأذنه فى قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس  
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يشهد أن  
محمد رسول الله قال بلى ولا شهادة له قال اليس يصلى قال بلى ولا صلاة له قال أرأيت ان  
الذين نهي الله عن قتلهم رواء الشافعى واحمد فى مسنديهما) الحديث أخرجه أيضاً  
مالك فى الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المسلم له الناس بما يعترف من ظواهر  
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك مما لم يتعبدنا الله به ولذلك قال اتى لم اوامر  
ان انقب عن قلوب الناس وقال لا سامة لما قال له انما قال ما قال يا رسول الله تقية يعنى

اللاحق والسابق وقد يجاب بان مورد الحديث كان عند قسمة مال يخصه صلى الله عليه وآله وسلم وبعضهم يزاد مقتضى اقتضاه

فتعرض بعض من خني عليه  
من أراد به الخير يزيله في فهمه  
في أمور الشرع فلا يتعرض  
له مربي على وفقنا طسره  
المركا لله وهو الحق يسطر  
ويجزع ويريد ويتص والنبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قاسم  
الله ليس يعط حتى تنسب إليه  
الزيادة ولتصان واحدة شكل  
لخصر بتمامه صلى الله عليه وآله  
وسلم له صفات أخرى - روى قاسم  
والجواب ان هذا ورد على  
من اعتقد انه صلى الله عليه وآله  
وسلم يعطى ويقسم فلا ينفي الا  
ما اعتقده اسامع لا كل صفة  
من الصفات كان في لفتح وهذا  
الحديث مشغل على ثمة  
أحكام أحده فضل الثقة في  
الدين ثانيا ما لم يعط في الحقيقة  
هو الله وثالثها ان بعض هذه  
الامة تبقى على الحق اذ قاله قول  
لا توبى لول الله ولا في لائق  
بقسم الصفات وهذا اورد  
- لم في لكان مؤلف في الخمس  
والثالث لا توبى لول الله أو الساعة  
وقد اورد المصنف في الاعتصام  
لالتفاته الى - شلة عدم خلو  
الزمان عن مجتهد وسبق بسط  
الكلام فيه هناك اه (ولن  
ترال هذه الامة قائمة على امر  
قه) أى على الدين الحق لا يضرهم  
من) أى الذى خالفهم - حتى  
يأتى أمر الله) وحتى غاية لقوله ان  
زالوا شكل بان ما بعد الغاية  
مخالف لما قبلها اذ يلزم منه ان

الشهامة هل شئت عن قلبه واعتباره صلى الله عليه وسلم اظروا هوالاحوال كان ديننا  
له وجه في جميع أمور دينه صلى الله عليه وسلم لم يعمه العباس لما عذر له يوم بدر  
بانه مكره فتال له كان طاهر لك علينا كذلك حديثا ما قضى بما - مع فن قضيت له  
بني من مل أخيه فلا يأخذنه اعما قطع قطعة من نار وكذلك حديثا - فحكم  
بطله - وهو وان لم يثبت من وجه معتبر فله شواهد متفق على صحتها ومن اعظم  
اعتبارات لطهر ما كن منه صلى الله عليه وسلم مع المنافقين من التعاطى والمعاملة  
بما يقتضيه ظهرا لالحال

• (باب حجة من كفر تارك الصلاة) •

(ع) جبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواء  
الجماعة (والجماعة والجماعة) الحديث يدل على ان ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا  
خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكر الوجوب الا ان يكون قريبا عهد  
بالاسلام أو ينجح لظالمير مدة يعلم فيها وجوب الصلاة وان كان تركها تاركها تاركها  
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف الناس في ذلك فذهب لعترة  
والجاهير من السلف والخلف منهم مالك والشافعي الى انه لا يكفر بل ينفق فان تاب والا  
قتلناه حد كذا في المحسن ولكنه يقتل بال - ينفق وذهب جماعة من السلف الى انه يكفر  
وهو مروى عن عيسى بن أبي طالب عليه السلام وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل  
وبه قال عدي بن المبارك وصح بن راهويه وهو وجه بعض أصحاب الشافعي وذهب  
أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي الى انه لا يكفر ولا يقتل  
بل يعزرو ويحبس حتى يصلى اخرج الاقولون على عدم كفره بقول الله عز وجل ان الله  
لا يغفر أن يشرك به ويعف عما دون ذلك لمن يشاء وبما يأتى في الباب الذى بعده من  
الدلة واحتجوا على قتله بقوله تعالى فان تابوا وقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا بسلامهم  
وبقوله صلى الله عليه وسلم أمرت ان تقتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا  
الصلاة يؤتى الزكاة فاذلعتهم ما منى ما هم واموالهم لا يجتهدوا الحديث  
متفق عليه واولوا قوله صلى الله عليه وسلم بين اهدى وبين الكفر ترك الصلاة وسائر  
احاديث الباب على انه مستحق بترك الصلاة توبة الكافر وهي القتل أو انه محمول  
على المسخ أو على انه قد يؤلف به الى الكفر أو على انه فعله فعل الكفار واحتج أهل  
القول الثاني باحاديث الباب واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل  
القول الاول وعلى عدم اتمل بحديث: يجعل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وايسر فيه  
الله - لانه الحق انه كافر يقتل أما كفره فلان الاحاديث قد صحت ان الشارع سمى  
تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز اطلاق هذا الاسم  
عليه هو الصلاة فتركها مقتضى لجواز اطلاقه لا يلزمنا شي من المعارضات التي أوردتها

وهي معدومة فيها والمراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض أو هي غاية

أدوله لا يضرهم لأنه أقرب ويكون المعنى حتى يأتي بلاء الله فيضربهم خيفة فمكون ما بعدها محالاً لما قبلها وفي الفتح ان المراد بامر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الايمان ويبقى شوار الناس فعلمهم تقوم الساعة وقد جزم البخاري بان المراد بهم أهل العلم بالاسرار وقال أحمد بن حنبل ان لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم قال القاضي عياض أراد أحد أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث وقال النووي يحتمل أن تكون هذه الطائفة ذرية من أنواع المؤمنين يقوم بأمر الله من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر من أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل يجوز أن يكونوا من رقبين انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ما قال كذا عند رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فاق بجمار) بضم الجيم وتشديد الميم وهو شتم النخيل (فقال ان من الشجر شجرة وذو القرنين) أي مثلها كمثل المسلم فاردت أن أقول هي النخلة (وزاد في هذه الرواية فإذا أنا اصغر القوم فسكت) أي تعظيماً للاكابر وقد قدم شرح هذا الحديث مستوفى ومناسبة ذكر حديث ابن عمر هنا انه لما ذكر

الاولون لانا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع ككفر اهل الملحى الى التاويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما انه يقتل فلان حديث أم حنتل أن أم حنتل الناس يقتل بوجوب القتل لاستلزام مقاتلته وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الاول ولا أضع من دلائلها على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التجلي بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فقال فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإني لأغفر لهم فلا يخفى لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنسكرون فمن أنكر فقد برئ عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فلو أن اتقانهم قال لا ماصلو فجعل الصلاة هي المانعة من مقاتلته أمراء الجور وكذلك قوله تعالى في الحديث السابق له أنه يصلى فجعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحل دم امرئ مسلم لا يعارض منهومه المنطوقات الصحيحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة كما قال النووي ان الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ومن الأحاديث التي على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر جهاراً ذكره الحافظ في التلخيص وقال سنن الدارقطني عنه فقال روى أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصلاً وخالفه علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسل وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار من حديث أبي الدرداء دون قوله جهاراً وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً تارك الصلاة كافراً واستكرهه ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه عطية وإسحاق بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث جابر المذكور وحديث بريدة الذي ساقى وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تشرك بالله وان قطعت وحرقت وأن لا تترك صلاة مكتوبة متعمداً فمن تركها متعمداً فقد برئت منه الذمة ولا تشرب الخمر فانها مفتاح كل شر قال الحافظ وفي اسناد ضعيف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان وقال ابن الملاح والنووي انه حديث منكر واختلاف الثقاتون بوجوب قتل تارك الصلاة فالجمهور انه يضرب عنقه بالسيف وقبل يضرب بالخشب حتى يموت واختلقوا أيضاً وجوب الاستمابة قالها دوية توجيهها وغيرهم لا يوجبها لانه يقتل حداً ولا تنقطع التوبة الحدود كالزاني والسارق وقبل انه يقتل لكفره فقد جكي جماعة الاجماع على كفره كالمترد وهو الظاهر وقد أطلت الكلام المحقق ابن القيم في ذلك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند احضار الجمار اليه فهم أن المسؤول عنه النخلة قاله هم فطنهم



لاباحته كما خص نوع من الذنوب  
بالرخصة وان كانت بجلته  
مخطورة فالعنى هنا لا اباحه  
فى شئ من الحسد الا فيما كان  
هذا سبيله أى لا حسد محمود  
الا فى هذين فالاستثناء على الاول  
من غير الجنس وعلى الثانى منه  
كذا قرره الزركشى والبرماوى  
والكرمانى والعيونى وتعبه  
البدر الدماينى بان الاستثناء  
متصل على الاول قطعاً وأما على  
الثانى فانه يلزم عليه اباحه  
الحسد فى الاثنين كما سرح به  
والحسد الحقيقى وهو كما تقرر عنى  
زوال نعمه المحسود عنه  
وصيرورتها الى الحاسد لا يباح  
أصله فكيف يباح حتى زوال  
نعمه الله تعالى عن المسلمين  
القائمين بحق الله فيها انتهى  
عن ابن عباس رضى الله  
عنه ما قال ضمنى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم الى نفسه  
أرصدته كفى رواية مسند عن  
عبد الوارث وكان ابن عباس  
اذك غلاماً مميّزاً فاستفاد منه  
جواز احتضان الصبي القريب  
على سبيل الشفقة (وقال اللهم  
علمه) أى عرفه (الكتاب) أى  
القرآن العزيز والمراد تعليم  
لنظفه باعته بارداً لآله على معانيه  
وقال فى الفتح المسراد بالكتاب  
القرآن لان العرف الشرعى  
عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم  
من حفظه والفهم فيه وفى  
رواية مسند الحكمة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد  
من أنى بين لم يضيع منهن شيئاً استخفنا فاجتتهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم  
يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء الله وذنبه وإن شاء غفر له وأبو داود والفسافى  
وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد استقبص منهن شيئاً استخفنا فاجتتهن الحديث  
أخرجه أيضاً مالك فى الموطأ وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم  
يختلف عن مالك فيه ثم قال والخديث مجهول لا يعرف الا بهذا الحديث قال الشيخ  
نقى الدين التشيرى انظر الى تصحيح الحديث مع حكمه بانه مجهول وقد ذكره ابن حبان فى  
الثقات والحديث شاهد من حديث أبى قتادة عن ابن ماجه ومن حديث كعب بن عجرة  
عند أحمد ورواه أبو داود أيضاً عن الصنائجى قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة  
ابن الصامت وساق الحديث والخديث المدكور فى هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون  
الهاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب قيل اسمه رفيع وأبو محمد المدكور  
هو مسعود بن أوس بن زيد بن أسرم بن زيد بن ثعلبة بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل  
مسعود بن زيد يبيع بعثى الشاميين وقد عده الواقدى وطائفة من البدرين ولم  
يذكره ابن الصنفى ثم ذكره جماعة فى الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أى أخطأ  
ولم يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لانه فى القترى ولا يقال لمن أخطأ فى فتواه كذب  
وأيضاً قد ورد فى الحديث ما يشهد لما قاله كحديث الوتر حتى لم يوتر فليس منعه أى  
داود من حديث بريده وغيره من الاحاديث وساقى بسط الكلام على ذلك فى باب ان الوتر  
سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من  
ترك الصلاة وعدم استحقاقه للخلافة فى المارقرله ان شاء الله وذنبه وإن شاء غفر له وقد عرفنا  
فى الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينال المعصية ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب  
التي سماها الشارع كفراً وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخليد فى النار  
قوله استخفنا فاجتتهن هو قيد لازم لى لالتنى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه  
متمسك للمرجئة القائلين بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيم  
بعدم المانع كالحديث من قال لا اله الا الله ونحوها لورد النصوص الصريحة كتاباً وسنة  
بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده (وعن أبى

هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد  
يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أعتمها والا قبل انظر واهل له من تطوع فان كان له  
تطوع أكمات الفريضة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال المنروضة مثل ذلك رواه  
الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق طريقين متصتين بابى هريرة والطريق  
الثالثة بقم الدارى وكها الامطعن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المندرى بما يوجب ضعفه  
وأخرجه الفسافى من طريق اسنادها جيد رجالها رجال الصحيح كما قال العراقى وصحها  
الكتاب فيحمل على ان المراد بالحكمة أيضاً القرآن وفى رواية عنه عند الترمذى والفسافى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال لهم فقه في الدين وعلمه  
ناريس وفي رواية طاوس  
مع رأسه وقال لهم علمه  
الحكمة وتناول الكتاب  
وقد تحققت اجابته صلى الله  
عليه وآله وسلم فقد كان بن  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
وترجمته شرا من رئيس  
المفسرين والبرادى بالحكمة  
فقرآن وعلمه أو السنة  
او لم يصح في القول او الخشية  
وأنه من عنده أو ما قيل  
وما يشهد به عقل بعينه وور  
بفرقه ببر الأهم والوسواس  
وسرعة جواب مع الامية  
وقرب همارا سردها  
أهم في القرآن ع ابن  
عمر رضى الله عنه قال  
قلت هل كوني راكبا  
جاءوا بـ من حارسهم  
يشهدوا كروا لا في خصه بقوه  
(ن) وهي لا في من احبها  
حكاه الصالح ولم يقل حارسه لان  
الناس فحتمل اوحدة كد قاله  
كروا لان فقهه برصوى  
باب حارسه لا سمحنا  
جنى كبروة ليعنى لاجل  
في جواب الحارة قد سلم  
على انفسهم بلوقد حارة  
لرجسا كان ينفهم انه اقبل على  
فرس هجين وايس الامر كد  
على ان الجوهري حكى ان الحارة  
في الاقنى شاذة وأنان بالحرف  
أو بل غلط أو بعض أو كل من

ابن لطفان وأخرج حديث الحارث في المـ سندك وقال هذا صحيح الاسـ نادولم يحرجاه  
وفي ابـ عن نيم الداري عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال العراق  
واسـ سندك صحيح وأخرجه الحارث في المسندك وقال سندك صحيح على شرط مسلم وعن  
ابن عمر بن الخطاب في الاوسط وعن أبي سعيد قال العرائر روى في الطبريات في  
نـ بـ سلمى منها وفي اسناده حسين بن محروق نسبه الدارقطني الى الوضع وعن صحابي  
مـ سندك في المسند والحديث يدل على ان الحارث اقر نص من النقص كداته  
بموافق ورده المـ سندك في صحيح من قال بعدم الكفر لان نقصان انفراد اعم من  
نـ يكون نقصا في ادات وهو ترك بعضها أو في صفة وهو عدم استيفاء أذكارها أو  
ركبها وجبرانها بـ نوافل مشعر بانها مقبولة من علمها ان الكفر في ذلك وقد عرفت  
الكل من عى ذلك فيـ سندك ثم أورد من الأدلة ما يعترضه قول من لم يكن ترك الصلاة  
وعقبه بـ أوين لفظ كثر الواقع في الاحاديث فقد (ويعصدها المذهب عومات  
مـ ماروى عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد  
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكلمته  
ألقاها من مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل  
متفق عليه وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد أن لا اله الا الله  
ولم يأت به ذنوب بيكار رسول الله وسعد بن كلاب قال ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله  
وأن محمدا عبده ورسوله لأحرمه الله على الله قال رسول الله أفلا أخبرهم بالاس  
بـ يشهدون بـ يتكلموا خبرهم مع عدمه ونه تأملى أى خوف من لا ثم يترك الخبر  
به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل من دعوا  
مـ نجابه فتجمل كل نبي دعونه وأى احتياطات دعوى شاذة لا متى يوم القيامة هي بالله  
شاه الله من مات من ثمى لا يشرك الله شيئا روى عنه أيضا ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال ما من بشاعة من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه رواه البخاري  
وقد حوا حديثه كدرا علة أو على مـ في قد قارب الكفر وقد جاءت  
أحاديث في غير الصلاة أريد من ذلك فروى ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ما من مسلم فسد فسد فسد كدرا متفق عليه وعن أبي ذررانه مع رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لم يقول يس من رسل ادعى غير الله وهو يعلم لا كنروا من ادعى  
ما ليس له فليس من ادعى ما يتبوا مقبولة من انهم متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثان في الناس هم أهلهم كثر الطعن في القسب والنياحة على  
الميت رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال كان عمر ينام وأبى فنهاه النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم وقال من جاء بشئ دون الله فقد كفر لرواه أحمد وعن ابن عباس قال قال

وقال انما يجوز من جواز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ٢٨٥ وذكر ابن الاثير في قائد التمهيد

على كونها اني الاستدلال بطريق الاولى به لي ان الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لان من اشرف قال في الفتح وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الخبر الصحيح لا يندفع بعمله انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست مجرد الاثنية فقط بل الاثنية بقيت البشيرة لانها مظنة الشهوة (رأينا يومئذ قد فاهزت) أي قاربت (الاحتلام) والمراد به البلوغ الشرعي (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا) بالصرف وعدمه والاجود الصرف وكاتبته بالالف وسميت بذلك لما يعني أي يراقبهم من الدماء (الى غير جدار) قال في الفتح أي الى غير سترة أصلا قاله الشافعي وسبقنا الكلام يدز عليه لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرورين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية السبزار بلقط والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ليس شيء يستره (فررت بين يدي) أي قد دام (بعض الصف) قاله العبير باليد مجاز والافالصف لا يده وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (وأرسلت الاثان ترقع) أي تأكل وترقع وقيل معناه تسرع في المشي والاول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عن سائر نعت (ودخلت الصف) والكشميني في دخلت بالفاء

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخمر ان مات لقي الله كما عابدته (رواه احمد) انتهى كلام المصنف وأقول قد اطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاخلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلمها عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطلوب وان كانهم اختلفوا في خلود من أحسن بشي من الواجبات أو قارف شيئا من المحرمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك فالاعتزلة تجزموا بخلود والاشعرية قالوا يعذب في النار ثم ينقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لتساعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا التعريف باجماع المسلمين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المانع وهذا أولها السالف فحكي عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والامر وانتهى ورد بان راوى بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام اسلم عام خيبر سنة سبع بالاتفاف وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيره وحكي النووي عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقها وفرضها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ذكره في كتاب اللباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أعني الاختصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصارا من بعض الروايات لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدل على حجية تاما في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار بعد الاوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى محسوبا بسائر ما يتوقف عليه الاسلام ومستلزم له والكافر اذا كان لا يقرب بالوحدانية كالوثني والثنوي وقال لا اله الا الله وحاله الحال التي حكمنا بها حكمه بالسلامة قال النووي ويمكن الجمع بين الأدلة بان يقال المراد بالسحرة الجنة انه لا بد من دخولها الكل موحدا ما مباحلما معاني واما ما أخرجه بعد عقابه والمراد بتحریم النار تحريم الخلود وحكي ذلك عن القاضي عياض وقال انه في نهاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية والتصریح بان تركها موجب للنار وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من المحرمات وتوعد فاعلمها بالنار وأما الاحاديث التي أوردتها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالتزاع في اطلاق الكفر على تأكل الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مضيق التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة كما عرفت واتفقوا على تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره

في المشي والاول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عن سائر نعت (ودخلت الصف) والكشميني في دخلت بالفاء





صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأما ابن خمس سنين) قال في الفتح ٢٨٧ لم أر التقييم بالسنة عند قوله في شيء

من طريقه في التقييمين ولا في غيره مما من الجوامع والمسندين إلا في طريق الزبيدي هذه والزيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الأوزاعي يتضله على جميع مع سمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ رقد تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري قال حديثي محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فأدت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في اللامع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالأول أولى بالاعتقاد منه أسناده وفي القسطلاني ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع وقد تعقب ابن أبي صفرة البخاري في كونه لم يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبيدي في رؤيته إياه يوم التندق يختلف إلى بقى قريظة فقيه السماع منه وكان سنة حينئذ ثلاث سنين أو أربع فاهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه السماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبيدي أولى

مدفوع بان ذلك إنما يلزم لو اتحد المصلح وهو هنا مختلف فان محل الوجوب الولي ومحل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي (ومن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواء أحمد ومثله من رواية على له ولأبي داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم بن حديث عائشة قال يحيى بن معين ليس برويه الأحاد ابن سالم عن حماد بن أبي سليمان يعق عن إبراهيم عن الأسود عنها وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي عليه السلام قال البيهقي تشرد برقعته جرير بن حازم قال الدارقطني في العال وتفرديه عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكبيش فروياه عن الأحمش موقر فاورواه عطاء بن السائب عن أبي طبيان عن علي عليه السلام وعمر مرفوعا قال الحفاظ وقول ابن فضال وكبيش أشبه أصواب ورأى أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام وأمكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضا كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ روى أسناده مقال وبرد مختلف فيه وروى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس قال رأيت أسناده ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والاسم ماداموا متصفين بتلك الأوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكيا عن ابن حبان أن الرفع مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتب له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون فلا تتصف أفعاله بخير ولا شر إذ لا قصد له والموجود منه من صور الأفعال لا حكم له شرعا وأما في النائم فبقي بعد أن قصده منتف أيضا فلا حكم له من الأفعال حال نومه وللناس كلام في تكليف الصبي بجميع الأحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك النائم

#### • (باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة) •

(عن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الإسلام يجب ما قبله رواء أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضا بلغة أعملت أن الإسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضا من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أتؤاخذنا بما عملنا في الجاهلية بما ندين المؤمنين وأجاب ابن المنبر كما قال في الفتح ومصابيح السماع بان الجاهلي إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية

و محمود نخل سنة مقصود من كون  
شريعة ثابت بها كونه صحابا  
و ثم قصه ابن زبير فليس بها  
عمل سنة من ان في الجارية حتى  
تدحر في هذا الباب ولو يقال  
كيفية ارر كشي - قصة بن  
ار بر تحتج ان ثبوت سنة اعلی  
نرم به ری نی حق و حه  
الابر د به قد خرجها فی باب  
مستأب اریه من كابه هذا منی  
لورود حیثند لا یحقی به به  
(مس) ما (و) كن من ثم  
بقی فی داره ز دالد فی معلق  
ولو بن حبان صلغة واسوید کر  
و یوث فی هذ حدیث من  
اسوید جواز احصار اصیان  
بحس حدیث وزیارة امام  
اصحابه فی دورهم و مداعة  
صید نم و استدله علی نه منع  
من یكون ابن خمس ومن كن  
دینم یكتب به حصر و یس فی  
حدیث و لو فی تجویب ابهری  
میدر علیه بل الهی یبغنی  
فی ذلک عنبر انهم من هم  
خطاب سمع و ركن دون بن  
خمس و لا فلا و قال ابن رشید  
اظاهر انهم ارا و قد دید  
احسن انها مظنة لذلك لان  
بلوغها شرط لا بد من تحقه و لله  
أعم و قریب منه ضبط الفقهاء  
من التیمر بست اوسبع و ورج  
ام امطبة لا تم دید و من اقدم  
ما یشک به فی ان المرء فی ذلک الی  
الفهم فیختلف باختلاف  
الاشخاص ما و رده الخطیب  
من طریق بی عام قال ذهبنا

فمن سأل في الإسلام لم يؤخذ بما عرفت في الجاهلية ومن سأل في الإسلام أو خدع به قول  
والله أعرفه مقيد بالحديث أنه قول مطلق وحمل المطلق على المقيد واجب فهدم  
الإسلام ما كان قبله من شروط بلا حرج أن قوله يجب مما قبله أي يقطعها والمراد أنه يذهب  
ثم المأصلي بنى قوافله حزبه فشره وما طاعت التي أسأله قبل إسلامه ولا يجبها  
الحديث كبر من حرم عدمه لم وغيره أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرايت  
ثمور كنت نخث بها من أجل شية هل في فيها من شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم لم أسألك على ما سألت من خير وقد قل لما زري أنه لا يصح تقرب الكافر ولا  
يثاب على عمل صالح درسته لشركة لأن من شرط التقرب أن يكون عارفا  
بالتقرب إليه والكافر لا يعلم ذلك وبالله التوفيق وعلى تقرير هذا الاشكال  
ففي فتحه واستضعف ذلك لمؤوى فقال الصواب الذي عليه الحقيقة بل قيل  
بعضهم رجع فيه أب الكافر ذافه لآله لاجيلة كاصدقة واصله الرحيم ثم سلم  
ومات على الإسلام أنواب ذلك يكتبه

• أريد لمواقف •

لموقت جمع مميزات وهو اقدر نخدمه من الزمان والمكان

• (بوقت نظر) •

[illegible]

لخذه قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ٢٨٩ يعني إذا كان فهما وقصة أبي بكر بن المقرئ

الحافظ في تجميعه لابن أربع بعد  
ان امتحنه بحفظ سور من القرآن  
شهوة انتهت ما في الفتح قلت  
ومن ذلك القبيل سماع السيوطي  
من صاحب فتح الباري وهو ابن  
ثلاث كما يظهر ذلك من سنة وفاء  
الحافظ وسنة ولادة السيوطي  
وشرح بأخذه منه في التدریب  
شرح القريب وذكره على  
القاري في دياحة كتابه لمرة  
شرح المشكاة وذكر الشوكاني  
رحمه الله في إرشاد الفحول فلهذا  
للحافظ من هذه الجهة كما نقلت  
عنه في كتابي الجنة وحصول  
المأمول ونقله في المنهل الروي  
حاشية المنهج السوي أيضا  
وعبارة القسطلاني في هذا  
الموضع واستدل به أيضا على ان  
ثمين وقت السماع خمس سنين  
وعزاء عباس في الامناع لاهل  
الصنعة وقال ابن الصباغ وعليه  
قد استقر عمل أهل الحديث  
الآخرين فيكتبون لابن خمس  
فصا اعدا سمع ولمن لم يبلغها  
حضر أو حضر وحكى القاضي  
عباس ان محمود ابن عقيل  
الجنة كان ابن أربع ومن ثم  
صحح الاكثرون سماع من بلغ  
أربعين لكن بالنسبة لابن العربي  
خاصة أما ابن الجعفي فاذا بلغ  
سبعين انتهى (عن أبي موسى)  
عبد الله بن قيس الأشعري  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال مثل)

أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي أسناده ثلاثة مختلف فيهم أولهم  
عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابن مهادي لا يحدث عنه وقال أحمد مضطرب الحديث  
وقال النسائي ضعيف وقال يحيى بن معين وأبو حاتم لا يحتج به وقال الشافعي ضعيف وما  
حدث بالمدينة أصبح مما حدث يفتاد وقال ابن عدى بعض ما يرويه لا يتابع عليه وقد  
وثقه مالك واستشهد البخاري بحديثه عن موسى بن عقبة في باب التطوع بعد المكتوبة  
وفي حديث لا تخموا القاء أعدو والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عباس  
ابن أبي ربيعة قال أحمد متروك الحديث وقال ابن نمير لا أقدم على ترك حديثه وقال  
فيه ابن معين صالح وقال أبو حاتم شيخ وقال ابن سعد ثقة وقال ابن حبان كان من أهل  
العلم ولكنه قد توقع في هذا الحديث فأخرجه عبد الرزاق عن العجمي عن عمر بن نافع  
ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنحوه قال ابن دقيق العيد هي متابعة حسنة  
والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيفة قال ابن سعد كان قليل الحديث ولا  
يحتجون بحديثه وحديث ابن عباس هذا قد صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي قال  
ابن عبد البر ان الكلام في أسناده لا وجه له وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن  
ابن الحرث بن عباس فسلمت طريقته من التضعيف بعبد الرحمن بن أبي الزناد وكذلك  
أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة قال أبو عمر وذكره عبد الرزاق عن عمر بن  
نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث باساده وذكره أيضا عن عمر بن نافع بن جبير  
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي بإسناد  
حسن وصححه ابن السكيت والحاكم وحسنه الترمذي ولكن فيه ان لا مغرب وقتين ونقل  
عن البخاري انه خطأ ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال صحيح الاسناد وعن بريدة  
عند الترمذي أيضا وصححه وعن أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوانة  
وأبي نعيم قال الترمذي في كتاب العمال انه حسن البخاري وعن أبي مسعود عند مالك في  
الموطأ واهق بن راهويه والبيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله  
أبو داود وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد في مسنده والطحاوي وعن عمرو بن حزم رواه  
أصح بن راهويه وعن البراء ذكره ابن أبي خزيمة وعن أنس عند الدارقطني وابن السكيت  
في صحيحه والاسماعيلي في معجمه وأشار إليه الترمذي ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد  
الحاكم في الكنى وعن ابن عمر عند الدارقطني قال الحافظ بإسناد حسن لكن فيه عذمة  
ابن اصف ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيه محبوب بن الجهم وهو ضعيف  
وعن مجمع بن جارية عند الحاكم قوله في الحديث قم فصله الهاء ها السكت قوله حين  
وجبت الشمس الوجوب السقوط والمراد سقوطها للغروب وقوله زالت الشمس أي  
مالت الى جهة المغرب وقوله حين صار ظل كل شيء مثله الظل الستر ومنه قولهم أنا في  
في ظلك وظل الليل سواء لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماستر به الشخص من سقوطها

والمراد به عدم معرفة اربعة  
لشريعة (كمثل) بشاكتين  
اعيت النظر في كثير أصاب  
اعيت رضى فذكران منها) شى  
من لارص رص (نقية) أر  
مسة (قيلت منه من الشور  
فأثبتت الكلام) انبات ياب  
ررصاب (والمعش) لرضب منه  
لكنيم) وهو من ذكر الخاس  
بعد عام (وكانت منها الجذب)  
جمع جدد بفتح الدار على غير  
قياس وفي رواية أجاب بالهجة  
قال الاصميلي وبالمهمله هو  
الصواب أن لا تشرب ماء و  
تبت ولا يذراخذت بكسر  
الهمزة ونحوه والادال المعجمة  
وآخره مثناة من فوق قبلها  
ألف جمع الحدة وهي لارض لتي  
تتت الماء كعب دير وعند  
الدم على حرب بره مهملة  
قال الخطابي وايست هذه  
لرواية شئى قال في نفع وليس  
في احيين سوى روايتين فقط  
(امسكت الماء فنفع الله بها شى  
بالاجداب ولما صلي به الناس)  
والضمير المذكر لما (فشرى)  
من الماء (وسقوا) وواجه وهو  
ينفع السين (وزرخوا) ما يصلح  
لزرع والمسلم وكذا النشاف  
ورعوا من الرعى (وأصابها  
طائفة اخرى) وعند السفي  
أصاب (غماهي قيعان) بكسر  
الف جمع قاع وهو أرس  
منقوبة ملسا (لا تملك ما ولا  
تنت كلاً فذلك مثل من فقه)

قال ابن عبد البر كانت امامة جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلي  
يلة لاسراءه وذل صلاة شريت كدات الظهر على انشور قيل الصحيح كابت من حديث  
بن عباس عند الدارقطني قال الحافظ و الصحيح خذقه و ذكر ابن ابي خزيمة عن الحسن  
به ذكر له به مناسك عن الامامة لظهر نودي ان الصلاة جامعة فنزع الناس فاجتمعوا  
في يومهم فصلى بهم الظهر أربع ركعات يوم جبريل محمد ويوم محمد للناس لا يسمعونهم  
فيهم قرعة وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال مافع بن جبير وغيره لما أصبح  
جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم من ليلة نقي سري فيهم المبرعة الاجبريل نزل حين  
زغت شمس ولما سميت لولي قاصر فصبح به صباه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلى  
جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم وطول الركعتين الاولتين ثم قصر الباقيتين وسبأ في  
معه صنف وغيره في شرح حديث أبي موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على  
ذلك قال سري ان الصلاة قبل الامراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع  
شمس وقال أبو عمرو في جماعة من أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن  
عليه صلاة مفردة قبل الاسراء لما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان  
من غير توقيت ولا تحدي بركات معلومات ولا لوقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم  
يقدم ان من شئى ليسل ونصفه وثلثه وقدمه معه المساون نحو من حول حتى شق  
عليهم نزل نزل الله اتوا به عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلائمه ورحمة فلم  
يقو صلاة فريضة الا خمس والحد يثيدل على ان الصلوات رقتين وقتين الا المغرب  
وسبأ في الكلام على ذلك وعلى ان الصلاة لها رقت مخصوصة لا تجزئ قبلها بالا جماع  
وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك يعتد به وآخره مصير ظل الشئ مثله  
و ختلف العلماء في خروج رقت الظهر عصير ظل الشئ مثله أم فذهب الهادي ومالك  
ومائنة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يتي بعد ذلك  
فقد أخرج ركعات صلاة الظهر والعصر دافقاً في شرح مسلم واحتجوا بقوله  
صلى الله عليه وسلم صلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر  
في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وناهد اشتراهما في قدر أربع ركعات قال  
وذهب الشافعي والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى  
خرج وقت الظهر عصير ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت  
العصر واذا دخل وقت العصر لم يبق شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمر بن  
لعماس عن مسلم مرفوعاً بالفظ وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله  
مالم يحضر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان معناه فرغ من الظهر حين  
صار ظل كل شئ مثله وشرع في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله فلا اشتراك  
بينهما قال وهذا لا تأويل لمتعين الجمع بين الاحاديث لانه اذا حمل على الاشتراك يكون

(يعنى الله عز وجل (به فعل) ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الاول العالم العامل المعلم وهو كالارض

اطيبة شربت فانتفعت في  
نفسها وانبتت فنتفعت غيرها  
وانما انى الجامع للعالم المستغرق  
لزمانه فيه المعلم غيره لم يعم  
بنوافله ولم يتفقه فيما جع لكه  
آداء لغيره فهو كالارض التي

يستقر فيها الماء فينتفع الناس به  
(ومثل من لم يرفع بذلك رأسا)  
أى تكبر ولم يلتفت اليه من غاية  
تكرمه وهو من دخل في الدين ولم  
يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم  
يعلمه فهو كالارض السبعة التي  
لا تقبل الماء وتفسده على غيرها  
وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله  
الذى أرسلت به) الى من لم يدخل  
في الدين أصلا بل بلغه في كفره  
وهو كالارض الصماء الملاء  
المستوية التي يمر عليها الماء فلا  
تنتفع به قال في المصابيح وتشبيه  
الهدى والعلم بالغيث المذكور  
تشبيه مفرد بمركب اذ الهدى  
مفرد وكذا العلم والمشيئة به  
وهو غيث كثير أصاب أرضا منها  
ما قبلت فانبثت ومنها ما أمسكت  
خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تمك  
مركب من عدة امور كما تراه  
وشبهه من انتفع بالعلم ونفع به  
بارض قبلت الماء وانبتت الكلا  
واعشب وهو تمثيل لان وجه  
الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة  
من قبول المحل لما يرد عليه من  
الخبر مع ظهور اماراته وانتشارها  
على وجه عام الثمرة متعدى النفع  
على وجه عام الثمرة متعدى النفع

آخر وقت الظهر مجبولا لانه اذا ابتدأ حين صار ظل كل شئ مثله لم يعلم متى فرغ منها  
وحينئذ لا يحصل بيان حدود الاوقات واذاجل على ذلك الماء ويل حصل معرفة آخر  
الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ماء هذا لاوقات الخمسة  
دعوى منتقاة الى ايل خالص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتيقن هو الواجب  
حتى يقوم ما يلحق الى المصير الى الزيادة علم ما وفى الحديث أيضا ذكر بتبسة أوقات  
الصلوات وسيعقد المصنف لكل واحد منهم ما بابا وستكلم على كل واحد منها في باب  
ان شاء الله تعالى

\*(باب تجميلها وتاخيرها في شدة الحر)\*

(عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر اذا دحضت الشمس  
رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخارى ومسلم  
والنسائي والترمذى وقال صحيح وعن خباب عند الشيخين وعن أبي برزة عندهما أيضا  
وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جبريرة قال أبو حاتم ضعيف وقال البخارى  
منكر الحديث وعن زيد بن ثابت أشار اليه الترمذى وعن أم سلمة عند الترمذى أيضا  
قوله دحضت الشمس هو بفتح الدال والخاء المهملة وبعد هذا ضام مججمة أى زالت  
والحديث يدل على استحباب تنديعها واليه ذهب الهادى والداسم والشافعى والجمهور  
للاحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت وقد خص الجمهور بما عدا أيام شدة الحر وقالوا  
يستحب الابراد فيها الى ان يرد الوقت وينكسر الوهج وسيأتى تحقيق ذلك (وعن

أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما  
ذهب من النهار أكثر أو ما بقى منه روى أحمد وعمر أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا كان الحار أبردا بالصلاة واذا كان البارد جعل روى النسائي والبخارى نحوه

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شد الحر فبردوا بالصلاة فان  
شدة الحر من فيج جهنم روى الجماعة) حديث أنس الاول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي  
باب عن ابن عمر عند البخارى وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة  
عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للبخاري وكان  
آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الابراد وعن أبي سعيد عند البخارى  
وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والماكم والبلغوي  
وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن دينار وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن  
جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فأبردوا بالصلاة أى  
أخروها عن ذلك الوقت وادخلوا في وقت الابراد وهو الزمان الذى يتبين فيه انكسار  
شدة الحر ويوجد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أى صار في برد النهار فيج جهنم

ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى بابياتها الكلا



وفيه حينئذ لفت ونشر غيبه مرتب  
انتهى ملخصا وقال غير مشبه  
عليه الصلاة والسلام ما جاء به  
من الدين بالعبث العام الذي  
يأتى الناس في حال حاجتهم اليه  
وكذا كان حال الناس قبل  
مبعثه فكأن الغيب يحيى البلد  
الميت فكذا علوم الدين يحيى  
القباب الميت ثم شبه السامعين  
له بالاراسى المختلطة التى ينزل  
بها العيث وهذا الحديث فيه  
التحديث والغفلة ورواه كلهم  
كوفيون وأخرجه البخارى هنا  
فقط ومسلم فى فضائه صلى الله  
عليه وآله وسلم ولما فى العلم  
عن أنس (ولاصلى زيادة  
ابن مائة أنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان)  
وعنه انى يحدف ان (من  
أنطرا) بفتح الهمزة (الساعة)  
ى اقامة اى من علاماتها أن  
يرفع) بضم أوله (العلم) يموت  
جمله وقبس نقلته لاجمعه  
من صدورهم (و) أن (ينبت  
الجهل) بالفتح من الثبوت وهو  
ضد انى وعدم مسلم ويث من  
البث وهو الطهور والفشو  
(و) ان (يشرب) بضم الياء  
(الحس) أى يكثر شربه وفى  
النسخ عن قتادة ويكثر شرب  
الخرف المطلق محمول على المتباعد  
خلافا لمن ذهب الى انه لا يجب  
حد عليه والاحتياط بالجلها  
أولى لان حمل كلام النبوة على

الخلال السابقة عن المغيرة بلانظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الابراد وقد صحح أبو حاتم وأحمد بن حنبل لمغيرة وعنده البخارى حقه وظامن أعظم  
الدلة لدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولونسلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر  
لكانت أحاديث الابراد أرجح لانها فى الصحيحين بل فى جميع الامهات بطرق متعددة  
وحديث خباب فى مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من طرق (وعن  
أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سفره اراد المودن او يؤذن لظهور فقال  
لنى صلى الله عليه وآله وسلم ابردتم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى راسى التلؤل فقال  
الى صلى الله عليه وآله وسلم ان شدة الحر من فيج بهنم فاذا اشتد الحر فابدوا بالصلاة  
متفق عليه) قوله فى التلؤل قال ابن سيده التى ما كان شمساً ففسحه الظل والجمع افياء  
وفيه وفاء التى فيما تحول ونفياً فيه تطل قال ابن قتيبة يتوههم الناس ان الظل والى  
معنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أقول الم الى آخره وما الى فلا  
يكون الا بعد لزوال ولا يقال لما قبل الزوال وانما قيل لما بعد الزوال فى لانه ظل فاه من  
جانب الى حاب أى رجوع والى الرجوع ونسبه الهواء فى شرح مسلم الى هل اللغة  
والتلؤل جمع تل وهو الرطوبة من التراب المجموع والمراد انه أخر تأخير ككثير حتى صار  
للالؤل فى وهى منبطرة يسير لها فى العاءه الا بعد ذلك الشمس بكثير الحديث يدل  
على شروعية لابراد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله وفيه  
دليل على لابراد أولى وان لم يفتاوا المسجد من بعده لانه أمر به مع جماعهم معه  
انتهى اشار رحمه الله الى رد ما قاله السامعى وقد قدمنا حكاية ذلك

(باب أول وقت العصر وآخره فى الاختيار والضرورة)\*

قد سبق فى حديث ابن عباس وجابر فى باب وقت الطهر (وعن عبد الله بن عمر وقال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر  
ما لم ينصر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يستطع نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى  
نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس ربه أحمد ومسلم وانساقى رأبود اود  
وفى رواية لمسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قر الشمس الا قبل رفيه ووقت صلاة العصر ما لم  
ينصر الشمس ويستقطق قرنهما الا قبل قوله نور الشفق هو بالناء المثلثة أى نورانه واتشاره  
ومعظمه وفى القاموس انه حجرة الشفق الشارة فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها  
أو أعلاها وأول شعاعها قال فى القاموس وقوله ويستقطق قرم الا قول المراد به لما حية  
كما قاله الموى والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس وقد تقدم الكلام فى الظهر  
وسياقى الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل فى بابيه وأما وقت لعصر فالحديث  
يدل على امتداد وقته الى انصرار الشمس كما فى الرواية الاولى من حديث الباب والى

أقوى محله أمر ب فان السياق يفهم ان المراد بشرائط الساعة وقوع اشياء لم تكن معهودت حين المقالة فاذا ذكر شيئا كان



موجود عند المقالة فله على ان المراد به ٢٩٤ علامة ان يصح بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثرة والشمرة

أقرب (و) ان (يظهر) أي ينشأ  
(الزمان) يصح عن لغة أهل الحجاز  
ومعناه تنزيل وبنوهم هل يجد  
ولسبة الى لا وزنوى رضى  
لاخر زناوى فوجود المربع  
هو العلامة وقوع الساعة  
(وعنه) نى عن (رسى)  
فمنه قال لا حديثا  
لزم أى واقعه ولد كدب هو  
وبعد شرح أبوعوفه عرقانة  
(حديثه فيكم) منكم حديث  
(بعدي) ولمسلم لا يحدث أحد  
بعدي ولينصرت من طريق هشام  
لا يحدثكم غيري وحمل على أنه  
فله لعل لبصرة وقد كن هو  
أحر من مات به من أصحابه  
(سمعت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول من ودد أن  
واه صلبى ان من) أشرف  
الساعة ينظر بكسر التاء  
من الشدة (و) وله في الحديث  
واشكاح أن يرفع لعمرك  
لمسلم ولو تنافى بينهما  
افضل فيه معبرهما عن عدم  
قال في نسخ وهذا يقو الخ  
الخرج وذلك باعتبار زمان  
مبدل لاشراط ونهاؤها (و) ان  
(يظهر لجهل و) أن (يظهر) رما  
وتنصرا (و) (و) (يقل)  
الرجل) ساعة لفصل بين  
الساعة بقلتهم مع كثرة مساء  
يظهر لجهل ولزاد ويرفع لعلم  
لا انما حائل لشيطان قول

سواء قرأ أو غروبه كما في الرواية الثانية منه حديث من أدرك من العصر ركعة  
فان غروب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان أدرك بعضهم في الوقت مجزئ والى  
حديث الجمهور وقول أبو حنيفة آخره لا يصح فرار وقول الاصطخري آخره المثل لان  
وبعد هذا قضاء الأحاديث تر عليهم وسكهم استدلال الاصطخري بحديث جبريل السابق  
وفيه ادعى العصر اليوم لم يقل عدم صيرطل الشئ مثله واليوم الثاني عند مصيرطل  
اشئ مثليه وقد بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بجملة حديث  
جبريل على بان وقت الاختيار لا يمتد بوقت لا صطارروا باواز وهذا الجمل لا بد  
منه مع بنى الحديث وهو أدنى من قول من قال ان هذه الأحاديث ناسخة لحديث  
جبريل لان النسخ لا يصح مع ما كان الجمع وكذلك لا يصح جرحه وبؤيد هذا  
جمع حديثين متصدين وسياق هذا الحديث في كماله معذورا كان لوق في  
حتمه عند الغروب ومن كان غير معذورا كان لوقت له الى مثاليين ومادامت الشمس  
بصفة فان آخره الى اصفرار ما بعد ما كانت صلاته صلاة لما في المذكورة في  
حديث وأما أول وقت العصر فذهب المعتز والجمهور انه مصيرطل اشئ مثله تقدم  
في حديث جبريل وقول الشافعي لزيادة على المثل وقول أبو حنيفة لمثلان وهو فاسد  
ترده حديث الصحابة قول النووي في شرح مسلم قال أصحابنا العصر خمسة وفات  
وقت ضيقه واختيار حرز بلا كراهة يجوز مع كراهة وقت عذرة فماتت الفضيلة  
فوق وقتها ووقت ما حتمت لى ان يصيرطل اشئ مثليه ووقت الجواز الى ان صغر  
وقت بخور مع اسكره لى لا صفرار الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الطهر في  
حق من يجمع بين العصر والظهر لسنرا ومطرو يكون مصر في هذه الاوقات الخمسة  
فقد فئت كراهة غروب الشمس صارت فقه انتهى قول المصنف رحمه الله وفيه  
ربل على ان المغرب وقتان شفق الحرة وان وقت مدهر يعاقبه وقت العصر و  
تاخير العشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه ين على ان المغرب وقتان استدلال  
على ذلك بقوله الحديث ووقت المغرب ما بين شفق الشمس لى لوى في شرح  
مسند وذهب لمحققون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يعقب الشفق و  
يجوز تأخيرها في كل وقت من ذلك ولا يمتد بتأخيرها عن أول وقت وهذا هو الصحيح  
أو جواب الذي لا يجوز غيره وأجواب حديث جبريل صلى الله عليه وسلم في اليومين  
في وقت واحد من ثمة أرجح أحدها انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب  
وقت الجواز وهذا جاز في كل الاماكن سوى الطهر و انتهى انه متقدم في أول الامر  
مكة وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر  
بإدانة فوجب اعتمادها والثالث ان هذه الأحاديث أصح اسنادا من حديث بيان  
جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان شفق الحرة قد خرج ابن عباس في غرائب  
ماثل ولذا رفق البيهقي عن ابن عمر صفة غايظ الشفق الحرة فاذا غاب الشفق

وجبت في الغنم واحدا من اعلامة محضة لاسبب آخر بل يتدراقه في آخر الزمان ان يفل من بولد

من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسبات ظهور الجهل ورفع العلم (حق) أي

الى أن (يكون لخسين امرأة العليم الواحد) وهو من يقوم بأمرهن والام للعهد اشعارا بما هو معه ومن كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخصة بالذكور لكونها مشعرة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهو الدين لان رفع العلم يحل به والعقل لان شرب الخمر بحله والنسب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة التفتن تخل بهما قال الكرمانى وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان الخلق لا يتركون همل ولا نبي بعده نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فيتعين ذلك وقال القرطبي في المنهم في هذا الحديث علم من اعلام النبوة اذا خبر عن امور مستعق فوقع خصوصاً في هذه الازمان وقال في التذكرة يحتمل ان يراد بالقسيم من يقوم علمين سواء كان موطوات أم لا ويحتمل ان يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يتيق فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعى قلت وقد وجد ذلك من بعض امراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان وقوله لخسين امرأة يحتمل ان يراد به حقيقة العدد أو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وبترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

وسبت الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقفه وقد ذكر نحوه الحاكم وسد ذكره المصنف في باب وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخسأ في تحقيق ذلك في باب وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يحاسر رقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فقرفها أربعين مرة يذكر الله الا قليلا رواه الجماعة لا البخاري وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وبشكره قوله تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختلعت فيه فويل له على حقيقة وظاهر لفظه والمراد انه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنهم اليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتحييل نفسه ولا عوانه انهم انما يسجدون له وقيل هو على الجواز والمراد بقرنيه قرنيه علوه وارتناعه ولطائفه وغلبه اعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي هو تمثيل ومعناه ان تأخيرها بين قرني الشيطان ومدافعتهم عن تعجيلها كدافعة ذوات القرون المتدعة قوله فنقرفها المراد بالنقرف سرعة الحركات كقرف الطائر قال الشاعر لا أدوق النوم لا غرارا \* مثل حسو الطير ماء الشمار

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاصفرار والتصر يحذم من آخر صلاة العصر بلا عذر والحكم على صلاته بانها صلاة المنافق ولا أردع لذوى الايمان وأنزع اقلوب اهل العرفان من هذا وقوله يحاسر رقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم توجه الى من لا عذره وقوله فنقرفها أربعين مرة نصريح يحذم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز التأخير الى هذا الوقت من لا عذره وهذا من أوضح الأدلة القاصية بصحة الجمع بين الاحاديث الذي ذكرناه الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وأنا سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فيريد عليه شيئاً وأمر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكره يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره وقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول اتصف النهار ولم وكان أعلم منهم ثم أمره فاقام العصر والشمس مرقة ثم أمره فاقام المغرب حين غربت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طاعت الشمس أو كادت وآخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم آخر العصر فانصرف منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي لفظه صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وآخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فدعا السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة لا البخاري نحوه من حديث بريدة الاسلمى) حديث بريدة صحيح الترمذي وانظر

أو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وبترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنه ما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال (وفي رواية أبي ذر

والاصيلي وابن عساكر يقول  
(بيننا) بغير ميم (أنا نائم أتيت)  
فيهم الهزيمة وهو جواب بينا  
(بقدره) بغير ميم (من اللبن  
(حتى أني لأرى) بفتح الهمزة  
من الرؤية أو بمعنى العلم (الرى)  
بكسر الراء وتشديد الياء كذا  
في الرواية وزاد الجوهري حكاية  
الفتح أيضا وقيل بالسر  
الفتح وبالفخ المصدر (يخرج في  
الظناري) وفي رواية ابن عساكر  
والجوى من الظناري وللجوى  
في التعبير من اطرافى وفيها  
بمعنى على ويكون بمعنى يظهر  
عليها والظفر امامنا الخروج  
أو ظرفه وقال لارى بلفظ المضارع  
لاستحضار هذه الرؤية للسامعين  
وجعل الرى مرتبة تنزيلا له  
منزلة الجسم والافارى لارى  
فهو استعارة أصلية (شأ أعطيت  
فضلى) أى ما فضل من ابن  
القدح الذى شرب منه (عمر  
ابن الخطاب) رضي الله عنه  
(قالوا) أى الصحابة (فأواته)  
أى عيرته (يارسول الله قال)  
أولته (العلم) ووجه تفسير ابن  
بالعلم الاشتراك في كثرة النفع  
بهما وكونهما سببا للصالح ذلك  
في الاشباح والاشجى الارواح  
عن عبد الله بن عمرو بن  
العاصي) بآيات الياء بعد الصاد  
على الافصح (ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) ولم وقف  
في حجة الوداع) بفتح الواو اسم  
من ودع والفتح في جاء حجة هو الرواية ويجوز كسرها أى حال وقوفه (بمعنى) بالصبر وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين  
الوقتين فلما زالت الشمس أمر بلالا فاذا نثم أمره فاقام الظهر ثم أمره فاقام العصر  
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فاقام  
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني  
أمره فابرد بالظهر وأنعم أن يرد به أو صلى العصر والشمس مرتفعة أخرى فوق الذى  
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى  
الفجر فاسفروا ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يا رسول الله قال  
وقت صلاتكم بين ما رأيتم قولاً أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا  
أى لم يرد جوابا ببيان الاوقات باللفظ بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان  
بالفعل كما رقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب  
عليه بالنول ولا بالفعل كما هو الظاهر من حديث أبي موسى لان المعنى ان أحواله انه  
كان يجب من سألته عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم  
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك النووي قوله انشق الفجر أى طلع وقوله  
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان لذلك الوقت وقوله وقبت الشمس هو يتألف فيها  
موحدة متناهية يقال وقبت الشمس وقبوا وقبوا وغربت ذكركمناه في القاموس  
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب اجراء الشمس  
وفيه انه آخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها  
الى نصف الليل وهو بيان لاخر وقت الاختيار وسألتني تحقيق ذلك قال المصنف  
رحمه الله تعالى وهذا الحديث يعنى حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز  
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جابر عليه السلام لانه كان بمكة  
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان  
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما ان صلاة جابر  
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وصرحوا بان الوقت الاخر لصلاة المغرب رخصة وقد  
ذكرنا طرقا من ذلك في شرح حديث جابر وفيه زيادة ان ذلك في صبيحة ليلة الاسراء  
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينفي عنه هو وقتية ما عدا ذلك لكن حديث من  
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره  
منطوقات وهى أرجح من المفهوم ولا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما  
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس  
المذكور قبل هذا مانعا من التسلسل بتلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

• (باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي صلى العصر والشمس مرتفعة  
حين يذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة رواه الجماعة الا الترمذي

(للناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام أي حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه أو استئناف أي اعلة الوقوف

(بخاءه رجل) قال في الفتح لم أعرف

اسمه ولا الذي يعده في قوله بخاءه

آخر الظاهر أن العصاة لم يسم

أحدا الكثير من سأل اذ ذلك

(فقال) يا رسول الله (لم أشعر)

بضم العين أي لم أفطن (فخلقت)

رأسي (قبل أن أذبح) الهدى

(فقال) رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أي

لا أثم عليك ولا شيء عليك مطلقا

من الأثم لا في الترتيب ولا في ترك

النذية هذا ظاهره وقال بعض

النقهاء المراد نفي الأثم فقط

وفيه نظر لأن في بعض الروايات

الصحيحة ولم يأمر بكفارة (بخاءه

آخر) غيره (فقال) يا رسول الله

(لم أشعر فخرت) هدي (قبل أن

أرمي) الجوة (قال) وفي رواية

أبي ذر (قال) (ارم) الجرة (ولا

حرج) عليك في ذلك (فما سئل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن شيء) من أعمال يوم العيد

الرمي والنحر والحق والطواف

(قدم ولا آخر) بضم أولهما

على صيغة المجهول وفي الأول

حذف أي لا قدم ولا آخر لأنهما

لا تكون في المأني الأمكرة

على النصيح وحسن ذلك هنا

أنه في سماق النبي كما في قوله

تعالى وما أدرى ما يفعل بي ولا

بكم ولمس ما سئل عن شيء قدم

أو آخر (الاقال) عليه الصلاة

والسلام (افعل) ذلك كما فعلته

قبل أو متى شئت (ولا حرج)

عليك مطلنا في الترتيب ولا في القدية واليه ذهب الشافعي وأجد وعطاء وطاوس ومجاهد

ولبخاري وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوها وكذلك لأحمد وأبي داود  
معنى ذلك) قوله فيذهب في رواية لمسلم ثم يذهب الذاهب إلى قباه في رواية أيضا ثم يخرج  
الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجد بهم يصلون قوله الشمس مهر تنفحة حية قال الخطابي  
حياتها وجودها قال أبو داود في سننه بأسناده إلى خيمته أنه قال حياتهم أن نجد حرها  
قوله إلى العوالي هي القرى التي حول المدينة أبعد ما على غانية أميال من المدينة  
وأقربها أميلان وبعضها على ثلاثة أميال وبه فسرهما مالك كذا في شرح مسلم للنووي  
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد  
صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار  
ظل الشيء مثله قال النووي ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة وهو دليل لمذهب  
مالك والشافعي وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم السائلين بأن أول وقت العصر إذا  
صار ظل كل شيء مثله وفيه رد لمذهب أبي حنيفة فإنه قال إن وقت العصر لا يدخل حتى  
يصير ظل الشيء مثليه وقد تقدم ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم العصر فاتا رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أنا تريد أن تخر جزورا لنا  
وانا نحب أن تحضرها قال نعم فانطلق را انطلقا فناما معه فوجدنا الجزور لم تخر فخرت ثم  
قطعت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا  
أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخر الجزور فقمنا عشر قمم ثم  
طبع ففنا كل لجمه نضيجا قبل مغيب الشمس متفق عليه) قوله تخر جزورا لنا في القاموس  
الجزور البعير وأخص بالناقة الجزوردة الجمع جزائر وجزورات والحديثان يدلان  
على مشروعية المبادرة بصلاة العصر فان تخر الجزور ثم قسمته ثم طبعه ثم أكله نضيجا ثم  
الفرغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر فهو من  
حجج الجمهور ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر في صلاة جبريل وغير ذلك وكلها ترد ما قاله  
أبو حنيفة وقد خالفه الناس في ذلك ومن جملة المخالفين له أصحابه وقد تقدم ذكر مذهبه

(وعن بريدة الأسلمي قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقال بكروا  
بالصلاة في اليوم الغيم فإنه من فاتته صلاة العصر حبط عمله رواه أحمد وابن ماجه) الحديث  
في سنن ابن ماجه رجاله رجال الصحيح ولكنه وهم فيه الأوزاعي فجعل مكان أبي المليح أبا  
المهاجر وقد أخرجه أيضا البخاري والشافعي عن أبي المليح عن بريدة بنحوه والأمر بالتبكير  
تشهد له الأحاديث السابقة وأما كون فوت صلاة العصر سببا لإحباط العمل فقد أخرج  
البخاري في صحيحه من ترك صلاة العصر حبط عمله وأما تعييد التبكير بالغيم فلأنه منظمة  
التبأس الوقت فإذا وقع التراخي فربما خرج الوقت أو اصفرت الشمس قبل فعل الصلاة  
ولهذه الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله وتأكيده في الغيم والحديث من الأدلة الدالة  
على استحباب التبكير لكن مقيد بذلك القيد وعلى عظم ذنب من فاتته صلاة العصر

عليك مطلنا في الترتيب ولا في القدية واليه ذهب الشافعي وأجد وعطاء وطاوس ومجاهد

وهو الحق وقال مالك وأبو حنيفة في حقه أو أخره فليرق لذلك دما وتأولوا الحديث أي لا اثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لأعلى القصد فأسقط عنهم المخرج وأعذرهم لأجل الدين وعدم العلم ويدل له قول السائر لم أشعر وبؤيده أن في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ رويت وحلفت ونسبت أن أنحر وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسئلة وفي الحديث جواز سؤال العالم راكبا وماشية أو واقفا وعلى كل حال ولا يعارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم واستؤال عن الحديث في الطريق لأن المار قد يفتنى لا بعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة رد ذكر وقت حاجة إلى التعلم خوف القوات اما بالزمان أو بالمكان قال في القتح ورجال هذا الاسناد كلهم مديون

❦ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال يقبض العلم) أي بموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكره هذا لزيادة التأكيذ والإيضاح والافظهور الجهل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) ينتج الهاء وسكون الراء أخره جيم التثنية والاختلاط وأصله كثرة

٢٩٨ رحمه الله الترتيب واجب يجبردم لما روى ابن عباس أنه قال من قدم شيئا

وسياى ثلاث من زيد بيان

\*(باب بيان أن الصلاة الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها)\*

عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة الله قبورهم ويوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وسلم وأحمد وأبو داود وشعيلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كانزاهما الفجر فتأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هي صلاة المسري يعني صلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (ي) هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبد الله بن علي عليه السلام عن الصلاة الوسطى فسأله فقال كانزاهما الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سيد الناس وقد روى ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفقهم على أنها آكد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمرو وابن عباس وأبو سعيد الخدري وبهر بن زهير وأبي بن كعب ومرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سلمة وعبيدة السلماني والحسين البصري وإبراهيم النخعي والكلبي وقمادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر نقله عن هؤلاء النووي وابن سيد الناس في شرح الترمذي وغيره ما ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة القول الثاني أنها الظهر نقله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري واسامة ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شدداد ونقله المهدي في البحر عن علي عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروي عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتبه ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمرو وجابر وعطاء وكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجمهور أصحاب الشافعي وقال الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال وانما نص على أنها الصبح لأنهم لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث ورواه أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قبصة بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سيد الناس وغيره إلى البعض من العلماء وشرح المهدي في البحر بأنه مذهب الإمامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه ابن مقسم في تفسيره ونقله القاذبي عباس عن البعض القول السابع أنها إحدى الخمس مبهمة رواه ابن سيد الناس عن زيد

الراوى فهم ذلك من تحريفه  
الكريمة وحركتها كأنضارب قال  
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها  
في معظم الروايات وكانها من  
تفسير الراوى عن حفظه فان أبا  
عوانة رواه عن عباس الدورى  
عن أبي عاصم عن حفظة وقال  
في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه  
يضرب عنق الإنسان وقال  
الكرماني الهرج هو الفتنة  
فأرادة القتل من حفظه على  
طريق التجوز اذ هو لازم يعنى  
الهرج قال إلا أن يثبت ورود  
الهرج بمعنى القتل لغة قلت  
هى غفلة عما فى البخارى فى كتاب  
القتل الهرج القتل بالسان  
الحبشة وسبأى مباحث هذا  
لحديث هبة الله شاء الله تعالى  
اتهى ❦ (عن أسماء بنت أبي  
بكر) الصديق ذات النطاقين  
زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة  
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة  
ولم يسقط لها سن ولم يغيرها عقل  
أبها (قالت أتيت عائشة) أم  
المؤمنين رضى الله عنها (وهى)  
أى حال كون عائشة (تصلى)  
فقلت ما شأن الناس) فأتين  
مضطربين فزعين (فأشارت)  
عائشة (الى السماء) تعنى انكسفت  
الشمس (فاذا الناس) أى  
بعضهم (قيام) لصلاة الكسوف  
(فقلت) أى ذكرت عائشة رضى  
الله عنها (سبحان الله قلت آية)  
أى هى علامة لعذاب الناس  
(برأسها أى نعم)

ابن ثابت والريبع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول  
الثامن انهم اجمع الصلوات الخمس حكمها القاضي والنوى ورواه ابن سيد الناس عن  
البعض القول التاسع انهم اصلان العشاء والصبح ذكره ابن مقسم فى تفسيره أيضا  
ونسبه الى أبي الدرداء القول العاشر انهم الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الأبهري  
القول الحادى عشر انهم الجماعة حتى ذلك عن الامام أبي الحسن الماورى القول  
الثانى عشر انهم صلاة الخوف ذكره الدمياطى وقال حكماء لنا من يؤثق به من أهل العلم  
القول الثالث عشر انهم الوتر واليه ذهب أبو الحسن على بن محمد السخاوى المتبرى القول  
الرابع عشر انهم صلاة العيد انتهى ذكره ابن سيد الناس فى شرح الترمذى والدمياطى  
القول الخامس عشر انهم صلاة عيد الفطر حكماء الدمياطى القول السادس عشر انهم  
الجمعة فقط ذكره النوى القول السابع عشر انهم صلاة الضحى رواه الدمياطى عن  
بعض شيوخه ثم تردى فى الرواية احتج أهل القول الاول بالا حاديث الصحيحة الصريحة  
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة الا تنية وهو  
المذهب الحق الذى يتعين المصير اليه ولا يرتاب فى صحته من انصف من نفسه واطرح  
التقليد والعصية وجود النظر الى الادلة ولم يعتذر عن أدلة هذا القول أهل الاقوال  
الآخره بشئ يعتد به الاحديث عائشة انها أمرت أبو بنس يكتب لها من هذا الحديث  
سبأى ويأتى الجواب عن هذا الاعتذار وأما اعتذار من اعتذر عنه بان الاعتبار  
بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد فى مقابلة النصوص لان  
الوسطى لا تتعين أن تكون من حيث العدد بل وان تكون من حيث الفضل على انه  
لوسلم ان المراد بها الوسطى من حيث العدد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات اذ  
لا بد ان يتعين الابتداء ليعرف الوسط ولادليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل يرشد الى  
الابتداء لم ينقض لمعارضة الاحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لاخبار الصادق  
المصدوق ان الوسطى هى العصر فكيف يليق بالمتدين أن يقول على ذلك النظر  
المتبقى على شنا عرف هار ليهصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم تنادى ببيان ذلك واحتج أهل القول الثانى بان الظاهر متوسطة  
بين نمازيتين ربانها فى وسط النهار ونصب هذا الدليل فى مقابلة الاحاديث الصحيحة من  
الغرائب التى لاتقع لمنصف ولا متيقظ واحتجوا أيضا بقوله تعالى أقم الصلاة طرفى  
النهار وزلفا من الليل فلم يذكرها ثم أمرهم حيث قال لعلك الشمس وأفردها فى الامر  
بالحفاظة عليها بقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضا من السقوط بمحل لا يجهل نعم  
أحسن ما يحتج به اهتم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسبأيان وسند كرا الجواب  
عليهما واحتج أهل القول الثالث بان الصبح تانى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب  
النوم فى الصيف والنعاس وقصور الاعضاء وغفلة الناس وبورود الاخبار الصحيحة  
لأنها مقدمة له قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخوفها وأعلامه لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم)

قالت أئمة (نقمت) في الصلاة (حتى عرني) ٢٠٠ من علوت الرجل غابته ولكريمة تجلاني أي علاني وجلال الشئ ما غطى

به (العشي) بفتح الغين واسكان  
السين وبكسر الشين وتشديد  
الميم أيضا بمعنى الغشاوة وهي  
الغطاء وأصله مرض معروف  
يحصل بطول القيام في الحر  
ونحوه وهو نوع وطرف من  
الاضطراب والمراد به هنا الحالة  
الزريبة منه فاطفته مجارا  
ولهذا قالت (فجعلت أصب على  
رأسي الماء) أي في تلك الحالة  
ليذهب وروهم من قال بان صباها  
كان بعد الافاقة (فحمد الله عز  
وجل) (النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد  
من باب عطف العام على الخاص  
لان الثناء أعم من الحمد والشكر  
والمدح أيضا (ثم قال ما من شئ  
لم أكن أريته) بضم الهمزة  
أي عما يصح رؤيته لمعلا كروية  
الباري تعالى ويليق عرفانها  
يتعلق بأمر الدين وغيره (الا  
رأيت) رؤية عين حقيقة حال  
كوني (في مقام) هذا (حتى  
الجنة والنار) بالرفع فيهما على  
ان حتى ابتدائية والنصب على  
انها عاطفة على الضمير في رايته  
والجر على انها اجارة قال في النسخ  
رويناها بالحر كات الثلاث فيهما  
انتهى لكن استشكل البدر  
الداميني الجربانه لوجهه  
الا العطف على الجرود المتقدم  
وهو متنع لما يلزم عليه من زيادة  
من مع المعرفة والصحيح منعه  
(فاوصي الى) بضم الهمزة

في تأكيدها مرها انصفت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها وهذا الوجه  
ليست بشئ ولكن الأولى الاحتجاج لهم بما رواه القماني عن ابن عباس قال ادخل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها  
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فصلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من  
وجهين الأول ان ما روي من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من  
المدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم انه  
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يتطرق اليه من الاحتمال ما يتطرق  
الى الأول فلا يعارضه الوجه الثاني ما تقرر من التساعدة ان الاعتبار عند مخالفة  
الراوي روايته بما روي لا بما رأى فقد روى عنه أحد في مسنده قال قاتل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أضر العصر عن وقتها فلما رأى ذلك قال  
اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى املائي موتهم فارأوا قبورهم فارأوا كرا أبو محمد بن  
الفرس في كتابه في أحكام القرآن ان ابن عباس قرأ حافظا على الصلوات والصلاة  
الوسطى صلاة العصر على البدل على ان ابن عباس لم يرفع تلك المقالة الى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لم يبل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بحجة واحتج أهل القول الرابع  
بأن المغرب سبقت عليها الظهر والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول  
الخامس بأنها العشاء بمثل ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بأن  
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لان المفهوم من  
الايصاف بالمحافظة عليها انما كان لانها معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فان الناس  
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لانها تأتي في الاسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج  
أهل القول السابع على انها مبهمة بما روي ان رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة  
الوسطى فقال حافظ على الصلوات نصيبها فهي مخبوءة في جميع الصلوات خب ساعة  
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليسلة القدر في ايام الى شهر رمضان والاسم الاعظم في جميع  
الاسماء والكباثر في جملة الذنوب وهذا قول صحابي ليس بحجة ولو فرض ان له حكم الرفع  
لم ينتمض لمعارضه ما في الصحيحين وغيرها ما واحتج أهل القول الثامن بان ذلك أبعث على  
المحافظة عليها أيضا قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لان العرب لا تذكر الشئ مفصلا  
ثم تجمله وانما تذكر مجملاته تفصلا أو تفصل بعضها تبسيها على فضيلته واحتج أهل القول  
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العشاء والصبح لا أتوهما ولو حبو أو قوه  
من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلىها مع الصبح في جماعة كان  
كقيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر  
وغيره من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ورد  
بمثل ما رد واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

(أ: كم) بفتح الهمزة (تفتنون) بضم النون (تختبرون) في قبوركم مثل أو قرياء) بحذف النونين في مثل ورد

واثباته في تاليه (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقريه (قالت أسماء) رضي الله عنها ٣٠١

(من فتنة المسيح) لمصححه الأرض  
أولاً لأنه مسح العين (الدجال)  
الكذاب (يقال) للمفتنون  
(ما علمت بهذا الرجل) صلى الله  
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير  
المتكلم لأنه حكاية قول  
المالكين ولم يقل رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لأنه يصير  
تلقيناً لحجته وعدل عن خطاب  
الجمع في أنكم تفتنون إلى المفرد  
في قوله ما علمت لأنه تفصيل أي كل  
واحد يقال لذلك لأن السؤال  
عن العلم يكون لكل واحد  
وكذا الجواب بخلاف الفتنة  
(فأما المؤمن أو الموقن) أي  
المصدق بنبوته صلى الله عليه  
وآله وسلم (لا أدري بأيهما) روى  
رواية الأربعة أي ما المؤمن  
أو الموقن (قالت أسماء) والشك  
من فاطمة بنت المنذر (فيقول  
هو محمد رسول الله) هو  
(جاءنا بالبينات) بالمعجزات  
الدالة على نبوته (واللهدي)  
أي الدلالة الموصلة إلى البغية  
(فأجبنا واتبعنا) أي قبلنا نبوته  
معتقدين مصدقين واتبعناه  
فيما جاء به البناء والاجابة تتعلق  
بالعلم والاتباع بالعمل يقول  
المؤمن (هو محمد) صلى الله  
عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً)  
أي ثلاث مرات (فيقال) له  
(ثم) حال كونك (صالحاً) منتفعاً  
بأعمالك إذا صلاح كون الشيء  
في حد الانتفاع (قد علمنا ان  
كنت) بكسر الهمزة أي الشأن  
كنت (لموقنا به) أي أنك موقن بكفوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أو تبقى على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أي

ورق بأن ذلك لا يستلزم كونها الوسطى وعورض بما ورد في سائر الصلوات من القراءات  
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات  
فان خفتم فرجلاً أو ركباً أو دابةً وجوهاً للاستدلال كلها مردودة واحتج أهل القول  
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس  
وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فتعينت والنص الصريح الصحيح يردده واحتج أهل  
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به للذي قبله ورد بمثل ماردة واحتج أهل القول الخامس  
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ورد بالنص والمعارضة إذا تقررت  
هـ إذا علم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الأول معارضة  
يعتد بها في الظاهر إلا ما سيأتي في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وسـ تعرف  
عدم صلاحيته للمسك به (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصقرت فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوابهم وقبورهم  
نارا أو حشا الله أجوابهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذي وقال  
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال  
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد الترمذي وصححه وفي رواية لا جد أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وسماها ثلثاً الصلاة  
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة  
حسنه الترمذي في باب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن  
عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئاً وقيل يسمع منه  
حديث العقيقة وقال البخاري قال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح ومن  
أثبت مقدم علي من نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سعيد الناصر في شرح الترمذي  
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها وفي الباب عن عمر عند النسائي  
والترمذي وقال ليس بأسناد بأس وعن أبي هريرة عند الطحاوي والديمياطي وأشار  
إليه الترمذي وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوي وأشار إليه الترمذي أيضاً وهذه  
الأحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الأول  
الذي أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر هكذا وقع  
في صحيح البخاري ومسلم وظاهره أنه لم يفت غيرهما في الموطأ إنما الظاهر والعصر وفي  
الترمذي والنسائي بأسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل  
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من  
الليل ما شاء الله فأمر بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى

كنت (لموقنا به) أي أنك موقن بكفوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أو تبقى على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أي



غير المصدق بقلبه انبؤته (أو المراد) ٣٠٢ الشاك قالت فاطمة (لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري ههنا

انسان يقولون شيا فقلته )  
أى قات ما كان الناس يقولونه  
وفي رواية ذكر الحديث فى الخ  
وفي هذا الحديث اثبات عذاب  
القبر وسؤال الملكين وان من  
ارتاب فى صدق الرسول صلى  
الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته  
فهو كافر وان الغنى لا ينقض  
الوضوء مادام العقل باقيا الى  
غير ذلك لا يخفى (عن عقبه)  
بذم العيز وسكون النفاق  
وفتح الباب الموحد (ابن الحرث)  
ابن عامر القرشي النكح (انه)  
أى عقبه (تزوج ابنة) ولدا صلى  
بقنا (لأبي اهاب بن عزيز) بن  
قيس بن سويد التميمي الداري  
واسم ابنته غنية بفتح المعجمة  
وكسر النون وتشديد الباء  
وكنيتها أم يحيى (فأنته امرأة)  
قال الحافظ ابن حجر لم أقف على  
اسمها (فقات انى قد أرضعت  
عقبه) بن الحرث (والتي تزوج  
بها) أى غنية وفي رواية الاربعة  
بجذف بها (فقات لها عقبه  
ما علم انك) بكسر الكاف  
(أرضعتى ولا أخبرتنى) عبر  
بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً  
لاننى العلم حاصل فى الحال  
بخلاف ننى الاخبار فانه كان  
فى الماضي فقط (فرسكب)  
عقبه (الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) حال كونه  
(بالدينة) أى فيها (فسأله) أى  
سأل عقبه رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن الحكم فى المسئلة انما زلته به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف)

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومثله أخرجه أحمد والشافعي وأبو داود والترمذي  
حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء فى ذلك فمنهم من رجح ما فى الصحيحين كابن العربي  
ومنهم من جمع بين الاحاديث فى ذلك بأن النسخة كانت وقعت ما فمافكان ذلك كله فى  
أوقات مختلفة فى تلك الايام وهذا أولى من الاول لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوى  
عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن  
ابن أبي عبد الله الخدرى عن أبيه وهذا السناد صحيح جليل وأيضاً لا يصار الى الترجيح مع  
امكان الجمع على ان الزيادة متبولة بالاجماع او وقعت غير منافية لأمزيد قوله حتى  
احوت الشمس أو ما شئت رقى به من روايات الصحيح حتى غابت قيل ان ذلك كان قبل  
نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمداً وكان السبب فى النسيان  
الاشتغال بالعدو وكان هذا عذراً قبل نزول صلاة الخوف على حسب الاحوال وسيأتى  
البحث عن ذلك (وعن لبراء بن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات واصلوا صلاة  
العصر فقرأها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
فقال رجل هى اذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله  
أعلم رواه أحمد ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وائس له فى  
صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه مقسك لمن قال ان الصلاة الوسطى هى العصر  
بقراءة اللفظ المنسوخ وان لم يكن صريحاً فى المطلوب لانه لا يجب أن يكون معنى اللفظ  
الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما تمسك به من يرى انه غير العصر فائلا لو كان المراد  
باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن لنفسه فائدة فالقول الى لفظ الوسطى ليس  
القصود الاجماع ريجاب عنه بأنه أرشد الى ان المراد بالناسخ المبهمة نفس المنسوخ المعين  
ما فى الباب من الادلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونه العصر  
لانه خصه بارتص عليها فى الامر بالمحافظة ثم جاء الناسخ فى التلاوة متيقناً وهو فى المعنى  
مشكول فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم تعظيم أمر فواتها تحصيلها فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال الذى تنوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهله  
وماله روى بنصب اللامين ورفعهما وانصب هو الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور وعلى  
انه مقول ثان ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله وهذا تفسير  
مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه نقص هو أهله وماله  
وسلم فبقى بلا أهل ولا مال فليحذر من تقويتها كذا روى من ذهب أهله وماله وقال أبو عمر  
ابن عبد البر معناه غدا أهل اللغة والذقة انه كالأى يصاب بأهله وماله اصابة يطلب بها  
وتراو الوتر الجنابة التى يطلب نأرها فيجتم مع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار  
(وعن أبي يوسف مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت اذا

تباشرها وتفضي اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة أي ذلك بعيد ٣٠٣ من ذى المروءة والورع (فقد رُفِعَها

عقبه) بن الحارث رضى الله عنه صورة أو طلقه احتياطاً وورعاً لا حكم بثبوت الرضاع وفساد الشكاح اذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم فى أصل من الأصول نعم عمل بظاهر هذا الحديث أحدرجه الله فقال الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يميناً اقلت والحق هنا يبدأ أحد والحديث حجة على من خالفها ويؤيده قوله (ونكحت) غنية بعد فراق عقبه (زواج غيره) هو نظرب بضم المعجمة المشالة وفتح الزا واخره موحدة مصغر ابن الحارث (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) انه قال كنت أباً وابناً (ابن عمه عثمان بن مالك ابن عمرو بن العجلان الانصارى الخزرجى) كأفاده الشيخ قطب الدين القسطلانى قال الحافظ فى الفتح ولم يذكروا له وعند ابن بشكوال وذكره البرماوى انه أوس بن خولى وعمل بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أخى يشه وبين عمر لكن لا يلزم من المؤاخاة الجوار (من الانصار) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (فى) موضع أو قبيلة (بني) وفى رواية من بنى (أمية ابن زيدوهى) أى القبيلة وفى رواية ابن عباس كرو هو أى الموضع (من عوالى المدينة) قرى شبرقى المدينة بين أقربها وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأربعاً مائة (وكنا تناب التزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى لما بلغتها آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وفى الباب عن حفصة عندما لك فى الموطأ قال عمرو بن رافع انه كان يكتب لها مصحفاً فقالت له اذا انتهيت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذنى فآذنتها فقالت اكتب والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين استدلت بالحديث من قال ان الصلاة الوسطى غير صلاة العصر لان العطف يقتضى المغايرة وهو راجع الى الخلاف الثابت فى الأصول فى القراءة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فكون حجة كما ذهب اليه الخنيفة وغيرهم أم لا تكون حجة لان ما قلها لم ينقلها الا على انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من استدلت من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر لما عرفت من أن مذهبهم فى الأصول يأبى هذا الاستدلال وأوجب عن الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون الواو زائدة فى ذلك على حد زيادتها فى قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين وقوله وكذلك نصرف الايات وليقولوا درست وقوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله حكى عن التخليل أنه قال يصدون والواو مقعمة زائدة ومثله فى القرآن كثير ومنه قول امرئ القيس

فلما أجزنا ساحة الحى وانتهى \* بنا بطن خبت ذى حنقا عقنقل

وقول الآخر

فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن \* الا كلمة عالم بخيال

الثانى أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى الصفتين على الاخرى وهما الشئ واحد نحو قوله

الى الملائكة القرم وابن الهمام \* وليث الكتيبة فى المزدحم

وقريب منه قول الآخر

أكر عليهم دعلجا وابانة \* اذا ما اشتكى وقع الرماح تحمهما

فعطف ابانة وهو صدره على دعلج وهو اسم فرسه ومعلوم ان القرم لا يكر الاومعه صدره لما كان الصدر يلتقى به ويقع به المصادمة وقال مكى بن أبى طالب فى تفسيره وليست هذه الزيادة توجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سببويه حكى مررت بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هى العصر وان عطف بالواو انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى فى جواز العطف ومنه قول أبى دؤاد الا يادى

وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأربعاً مائة (وكنا تناب التزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

الانصارى (يوما) من العوالي الى رسول ٣٠٤ الله صلى الله عليه وآله وسلم له علم العلم (وانزل يوما) كذلك (فاذا نزلت) انما

سأط موت والمنون عليهم \* فلهم في صدق المقابر هام

وقول عدى بن زيد العبادى

وقدمت لاديم لراشيه \* فالتى قرلها كذبا ومينا

وقول عنزة

حييت من طلال تقادم عهده \* أقوى وأقرب بعد أم الهيثم

وقول الأسير

الأحبة اهند وأرض به اهند \* وهند أقى من دونها النأى والبعد

وهذا التأويل لابد منه لوقوع هذه القراءة المحتملة في مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد أنه تلا هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجري في حديث عائشة وحفصة ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهى صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد الناس في شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سياق حديث عائشة ما لفظه وهذا يتوجه منه كون الوسطى العصر لان تسميتها فى الحديث على المحافظة دليل تأكيدها وتكون الواو فيه زائدة كقوله آتيناموى وهرون الفرقان وضياء أى ضياء وقوله فلما أسماوتله للجبين وناديناه أى ناديناه الى انظارها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

عى أحدا به منها فزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ان قبلها صلاتين

وبعد صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد فى الصلاة الوسطى قال هى

أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجرة ولا يكون وراءه

الا الصف والصفان والتماس فى هاتلهم وفى تجارتهم فأنزل الله حافظوا على الصلوات

والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكنت عنه أبو داود

والمنذرى وأخرجه البخارى فى التاريخ والنسائى باسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك فى

الموطا والترمذى عن زيد أيضا والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وابن منيع وابن

جرير والضياء فى المختارة ورجال اسناده فى سنن النسائى ثقات قوله الهجير قال فى القاموس

الهجرة والهجير والهجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يسكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا لشد الحرارة والاثرا ان استدل

بهم من قال ان الصلاة لوسطى هى الظهر وأنت خير بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على العباد لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيها غاية ما فى ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هى الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

رجحة بخبر ذلك اليوم من لوى

وغيره وذا نزل) جارى (وهل)

معنى (مثل ذلك فنزل صاحبى

الانصارى يوم نوبته) أى يوما

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

اعتزل زوجته فخرج الى العوالي

(بجاء فاضرب يابى ضربا شديدا

قتل) انم هو) اسم يشار به الى

المكان البعيد (فتنزلت) بكسر

الزاي أى خفت لاجل الضرب

الشديد فنه كان على خلاف

العادة فاللقاء تعليمية وللبخارى

فى التنسيب قال عمر رضى الله

عنه كان يخوف ملكا من ملوك

عسان ذكرنا انه يريد ان يسير

البناء وقدامه ثلاث صدور بانه

قتلهم لعلهم يأتوا الى المدينة

فخفف ذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدث أمر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه

قلت قد كنت أظن ان هذا كان

حتى اذا صليت الصبح شددت

على تيبابى ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضى

الله عنها فالدخول عليها أبوها

عمر رضى الله عنه لا الانصارى

وقضية حذف طلق الى قوله

فدخلت يوههم أنه من قول

الانصارى فالنداء فى فدخلت

فسيحة تفصح عن المقدر

أى نزلت من العوالي فجئت الى

المدينة فدخلت (فاذا هى تبكى

فقلت طلقين) وفى رواية

أنه طاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطلقت نسائك) بهزمة

الاستفهام وقال العيني بحذفها  
(قال) صلى الله عليه وآله  
وسلم (لا فقلت) ولا أصبلي قلت  
(الله أكبر) تنجبا من كون  
الانصارى ظن أن اعتزاله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن نسائه

طلاق أو نائي عنه والمقصود من  
إيراد هذا الحديث هنا بيان  
الاهتمام بشأن العلم بالتناوب  
بالنزول على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم للتعلم وفي هذا الحديث  
الاعتماد على خبر الواحد والعمل  
بمراسيل الصحابة وفيه أن الطلاب  
لا يغفل عن النظر في أمر معاشه  
ليتعين به على طلب العلم وغيره  
مع أخذها بالخزم في السؤال عما  
يقوته يوم غيبته له لما علم من حال  
عمر أنه كان يتهافت على التجارة إذ ذاك  
وفيها أن شرط التواتر أن يكون  
مستند نقاته الأمر المحسوس  
لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها  
(عن أبي مسعود) عتبة بن عروة  
(الانصارى) الخزرجي البصري  
(رضي الله عنه) أنه (قال قال  
رجل) هو حزم بن أبي كعب كذا  
قال الحافظ في مقدمة الفتح ثم  
قال في الشرح في كتاب الصلاة

لم انف على تسميته ووهم من زعم  
أنه حزم لأن قصته كانت مع معاذ  
لامع ابن أبي كعب كذا في  
القسطاني قلت وقال هنا قيل  
هو حزم بن أبي كعب (يا رسول  
الله لا كذا أدرك الصلاة عما  
يطول بنا قلان) هو معاذ بن جبل

الثابتة في الصحابين وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لك منها جملتها نافعة وعلى فرض  
أن قول هذين الصحابين أصح ببيان سبب النزول لا بد من مناسبة فلا يترك من له  
أدنى الملم بعلم الاستدلال أن ذلك لا ينتهض لمعارضته ما يسلط على أنه يعارض المروى  
عن زيد بن ثابت هذا ما قدمنا عنه في شرح حديث علي فرائعه وأما إذا لمعت النظر  
فيمارس رنا في هذا الباب لا تشك بعدهما أن الوسطى هي العصر

فكن رجلا رجلا في الثرى \* وهامة همتة في الثرى

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما لفظه وقد احتج بهما من يرى تجهيل الظاهر  
في شدة الحر انتهى

### (باب وقت صلاة المغرب) \*

(عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت  
الشمس وتوارت بالجباب رواه الجماعة إلا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد  
ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وأبي داود وعن رافع بن خديج عند البخاري  
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وأبي داود والماكر وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي  
وهن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى  
موقوفاً وهو أصح وعن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلم وعن السائب بن يزيد عند  
أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائي والبخاري  
في مجمله قولاً وتوارت بالجباب وقع في صحيح البخاري إذا توارت بالجباب ولم يجسر للشمس  
ذكر الحالة على فهو "السمع وما يعطيه قوة الكلام وهو تفسير للجملة الأولى اعني قوله  
إذا غربت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس  
وهو مجمع عليه وابن المسارعة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها  
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي أنه ليس لها الوقت واحد وهو أول  
الوقت هذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو ثور أن لها  
وقتين الثاني منهما ما ينتهي إلى مغيب الشفق قال الزهري وأما كذا هذا القول  
بجهور الأصحاب ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسئلة على طريقتين أحدهما القطع  
بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق  
ولم أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل  
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وتعمد  
القائل بأن لها وقتاً واحداً بحديث جابر السابق وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما وبين  
الاحاديث القاضية بأن للمغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء  
بعد اتفاقهم على أن أول وقت المغرب غروب الشمس في العلامة التي يعرف بها  
الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس بكامله وهذا انما يتم في العصر وأما في العصر

فلا وقية - (برؤية الكوكب الليلى وبه قالت القاسمية واحتجوا بقوله حتى يطلع الشاهد  
والشاهد النجم أخرجه مسلم واللفظ من - حدث أبي بصرة وقيل بل بالاطلام واليه  
ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والامام  
يحيى لم يثبت اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم متفق عليه  
من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى ولم يثبت حديث جبريل من رواية ابن عباس  
بانظ فصلى في حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ولحديث الباب وغير ذلك وأجاب  
صاحب الجرح عن هذه الأدلة بانهم مطابقة وحديث حتى يطلع الشاهد مقيد بأنه ليس  
من المطلق والمقيد وغايته ان يكون طلوع الشاهد أحد ما رات غروب الشمس على أنه  
قد قيل ان قوله والشاهد النجم مدرج فان صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة  
الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عن داود والطبراني مرفوعا بلفظ لا تزال أمتي  
على الفطرة ما صلوا المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعا بعبارة روا بصلاة  
المغرب قبل طلوع النجم وحديث أنس ورافع بن خديج قال كنا صلى مع النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم رمى فيرى أحدا ناما وقع نبله وأما تروقت المغرب فذهب الهادي والقاسم  
وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو قوروداود الى أن آخره ذهب الشافعي والاحمد لحديث جبريل  
وحديث ابن عمر وابن العاص وقد مرأ وقال مات وأبو حنيفة انه يمتد الى الفجر وهو  
أحد قولي الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب اليه الشافعي (وعن عقبة بن عامر أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخر المغرب حتى تشتبك  
النجوم رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي استناده  
محمد بن اسحق واكنه صرح بالحديث وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عن داود بن  
ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب  
حتى تشتبك النجوم قال محمد بن يحيى اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد فذهبت أنا  
وأبو بكر الاعين الى العوام بن عباد بن العوام فأخرج اليما أصل أبي فاذا الحديث فيه  
وأخرجه أبو بكر البزار من حديث ابراهيم بن موسى عن عباد بن العوام بسنده ثم قال  
لا يعلم يروى يعني عن العباس الامن هذا الوجه ورواه غيره واحد عن عمر بن ابراهيم عن  
قتادة عن الحسن مرسل قال الترمذي وحديث العباس وقد روى عنه موقوفا وهو  
أصح قال ابن سبيل الناس و مراد البزار بالمرسل هنا الموقوف لانه متصل الاسناد الى  
العباس وذلك كراخلال بعد ايراد هذا الحديث قال أبو عبد الله هذا حديث منكر  
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكرهه تأخيرها الى اشتباك النجوم  
وقد عكست الروايف الضمنية فجعلت تأخير صلاة المغرب الى اشتباك النجوم مستحباً  
والحديث يرد قال النووي في شرح مسلم ان تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس مجمع  
عليه قال وقد حكى عن الشيعة فيه شي لا التمسك اليه ولا أصل له وأما الاحاديث الواردة

بأن جعلت دالاً وعرض بعدم  
أعادة الرواية لما ادعاه وقيل  
بأنه كان به ضعف فكان اذا  
رأى به الامام في القيام لا يرفع  
ركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا  
كاد يتم معه الصلاة ودفع بأن  
بخارى رواه عن القرياني بلفظ  
آخر عن الصلاة وحيث أنه لم يرد  
بأن لا أقرب من الصلاة في الجماعة  
لأن آخر عنها احكاماً من أجل  
التطويل فعدم مقارنته لادراك  
اصلاة مع الامام ناشئ عن تأخره  
عن حضورها ومسبب عنه فهو  
ن السبب بالمسبب وعمله بتطويل  
الامام وذلك لانه اذا اعتد  
التطويل منه تقاعد المأموم  
عن المبادرة ركوعاً الى حصول  
الادراك بسبب التطويل فيتأخر  
لذلك وهو معنى الرواية الاخرى  
المروية عن القرياني فالتطويل  
سبب التأخر الذي هو سبب  
لذلك الشيء ولادعى الى حمل  
الرواية الثابتة في الامهات  
الصحيحة على التخصيف قاله  
البدر الدمامي (فما رأيت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في  
موعظة أشد غضباً من يومئذ)  
وسبب شدة غضبه صلى الله عليه  
وآله وسلم اما مخالفة الموعظة  
لاحتمال تقدم الاعلام بذلك  
وبه صرح الحافظ في التلخيص أو  
للتخصيص في تعلم ما ينبغي تعلمه أو  
لارادة الاهتمام بما يلقيه على  
أصحابه ليكونوا من سمعاه على

وفي رواية أبي الوقت ان منكم منقرين ولم يخاطب المطول على التعيين ٣٠٧ بل عم خوف الخجل عليه لطفابه وشفقة

على جليل عافته الصكرية  
صلوات الله ولامه عليه (ثمن  
صلى بالثامن) أى متلبس بهم  
امامهم (فليخفف) جواب من  
الشرطية (فان فيهم المريض) الذي  
ليس بصحيح (والضعيف) الذي  
ليس بقوى الخلقة كالضعيف  
والسمن (وذا) أى صاحب  
(الحاجة) وللقابسي وذو الرفع  
أى وذو الحاجة كذلك وانما  
ذكر الثلاثة لانهم يجمع الانواع  
الموجبة للتحفيف لان مقتضى  
له اما في نفسه أولا ولاول  
اما بحسب ذاته وهو الضعيف  
أو بحسب العارض وهو  
المريض أولا في نفسه وهو ذو  
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)  
بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون  
نزول الكوفة المتوفى بها أو  
المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين  
وله في البخاري خمسة أحاديث  
(ان النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) سأل رجل) هو عمر والد  
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل  
الجارود وقيل هو زيد بن خالد  
نفسه (عن اللقطة) بضم اللام  
وفتح القاف وقد تسكن النون  
الملقوط وهو ماضع بسقوط أو  
غندلة فيجده شخص (فقال) له  
صلى الله عليه وآله وسلم وليكرمة  
قال (اعرف) بكسر الراء من  
المعرفة (وكأها) بكسر الواو  
مدودا مايربط به رأس الصبرة  
والكميس ونحوهما أو هو

في تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير وقد سبق ايضاح  
ذلك لانها كانت جوابا للسائل عن الوقت وأحاديث التجهيل المذكورة في هذا الباب  
وغيره اخبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي وانطب عليها الالعدر  
فالاغما عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب  
بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطولين  
رواه البخاري وأحمد والنسائي وزاد عن عروة طول الطولين الاعراف وللناسي رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطولين المص) قوله بقصار المفصل  
قال في الضياء هو من سورة محمد الى آخر القرآن وذكر في القاموس أقوالا عشرة من  
الجزرات الى آخره قال في الاصح أو من الجائبة أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو  
تبارك أو أنا فتحنا لك أو سبج اسم ربك الاعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الأقوال  
الى من قال بها قال وسعى مفصلا كثرة الفصول بين سورة أول قوله المنسوخ قوله  
بطولي الطولين في الفتح الطولين الاعراف والانعام في قول وتسميتهما بالطولين  
انما هو لعرف فيهما لانهما أطول من غيرهما وفسرهما ابن أبي مليكة بالاعراف  
والمائدة والاعراف أطول من صاحبتهما قال الحافظ انه حصل الاتفاق على تفسير  
الطولي بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت  
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم انه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب  
بالصافات وأنه قرأ فيها بحسب الدخان وأنه قرأ بسج اسم ربك الاعلى وأنه قرأ بالآتين  
والزيتون وأنه قرأ بعضه وانه قرأ بالمرسلات وانه قرأ بقصار المفصل وسألت في تحقيق  
ذلك في باب جامع القراءة في الصلاة ان شاء الله تعالى والمصنف ساق الحديث هنا  
للاستدلال به على ان اداء وقت المغرب ولهذا قال وقد سبق بيان امتداد وقتها الى  
غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى وكذلك استدلال الخطابي وغيره بهذا الحديث  
على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لان من قال ان لها  
وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله  
أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لان تعدد اخراج بعض الصلاة  
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يمتل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

• (باب تقديم العشاء اذا حضر على تجهيل صلاة المغرب) •

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل صلاة المغرب  
ولا تجهلوا عن عشايتكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت  
الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه متفق

الخط الذي يشديه الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أى ظرفها والشك من زيد بن خالد أو ممن دونه من الرواة (وعناصها)

بذكر العبر المهمة والنام هو الوعاء أيضا ٣٠٨ لان العنق هو الشئ والعطف لان الوعاء يثنى على مانعه وينعطف والمراد

الشئ الذي تكون فيه النفقة من خرقة أو جلدة ونحوهما أو هو الذي يلبس رأس القارورة وأما الذي يدخل فيها فهو الصمام بالمهمة المكسورة وانما أمر بعرفة ما ذكر لي عرف صدف مدعيها من كذبه ولعل لا يحتلط به (ثم عرفها) على سبيل الوجوب للناس بذكر بعض صفاتها (سنة) أي مدة سنة متصلة يعرف أولا كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب فورى التعريف بل المعتبر سنة متى كان وهل تكفي سنة متفرقة وجهان ثانيهما وبه قطع العراقيون نعم قال النووي وهو الأصح (ثم استمتع بها) أي بتلك اللقطة فإن جاز بها أي ما سكنها (فأداه) أي أعطاها جواب الشرط (أبى قول) يارسل الله (فضالة الابلى) ما كملها أو كملت أم لا وهو من باب إضافة الصفة الى الموصوف (فغضب) صلى الله عليه وآله وسلم أم لانه كان نهي قبل ذلك عن التقاطها وأما ان السائل قصر في فهمه فحس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين كذا في الفتح أي لانه لم يراع المعنى المذكور ولم يتنمأن له تقاس الشئ على غير نظيره لان اللقطة انما هو الشئ الذي سقط من صاحبه ولا يدري أين موضعه وليس كذلك الابلى فانها مخالفة للقطة اصما وصفة (حتى اجرت وجنتها)

عليه وللجاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وانه يسمع قراءة الامام) قوله حضر العشاء قال في القاموس هو طعام العشاء وهو ممدود كسما قوله قابله بالاعشاء أي بأكله الحديث الاول يدل على وجوب تقديم العشاء على صلاة المغرب ان حضر والمحدثان الاخران يدلان على وجوب تقديم العشاء اذا حضر على المغرب وغيرهما لما يشعرون به تعريف الصلاة من العموم وقال ابن دقيق العيد الا في اللام في الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية بل ينبغي أن يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذا وضع العشاء وأحدكم صائم قابله قبل ان تصلا وهو صحيح وكذلك صح أيضا قابله قبل ان تصلا صلاة المغرب انتهى وانت خبير بأن التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة لما تقرر في الاصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يلحق به له قرينة لحمل اللام على ما لا عموم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الاطلاق وقد تقرر أيضا في الاصول أن موافق المطلق لا يقتضي التمييز ولو سلمنا ما ذكره باعتبار أحاديث الباب لتأييدها لفظ العشاء يخرج صلاة النهار وذلك مانع من حمل اللام على العموم لم يتم له باعتبار حديث لا صلاة بحضرة طعام عند عدم غيره ولفظ صلاة نكرة في سياق النفي ولا شك أنها من صيغ العموم ولاطلاق الطعام وعدم تمييزه بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على بعض افراد العام وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شرح الحديث للام بتقديم العشاء كالنوى وغيره مقتضية لعدم اختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا انها اشتمال للغلب بالطعام وذهب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات متساوية الاقدام في هذا وظاهر الاحاديث انه يقدم العشاء مطلقا سواء كان محتاجا اليه أم لا وسواء كان خفيفا أم لا وسواء خشى فساد الطعام أو لا وخالف الغزالي فزاد فيه خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا فيه الاحتياج ومالك فزاد قيد أن يكون الطعام خفيفا وقد ذهب الى الأخذ بظاهر الاحاديث ابن حزم والظاهرية ورواه الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد واسحق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب تقديم الطعام ويجزوا ببطان الصلاة اذا قدمت وذهب الجمهور الى الكراهة وظاهر الاحاديث أيضا انه يقدم الطعام وان خشي خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره أبو سعيد المتولي وجهها البعض الشافعية وذهب الجمهور الى أنه اذا ضاق الوقت صلى على حاله محافظة على لوقته ولا يجوز تأخيرها قالوا الا ان مقصود الصلاة الخشوع فلا تسو له وظاهر قوله ولا تعجل حتى تفرغ انه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها وهو يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول القمات يكسرنها سورة الجوع قال النووي وهذا الحديث صحيح في ابطاله وقد استدل بالاحاديث المذكورة على أن الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح ان أريد به ان حضور الطعام مع

أي من الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أي تصنع بها أي لم تأخذها ولم

تساولها وفي رواية فمالك وفي رواية بغيرها وولافاء (معها سقاؤها) بكسر السين أي أجوافها فأنها تشرب فتسكن في بها أياها (وحذاؤه) بكسر الحاء أي خقه الذي غشي عليه (ترد الماء) أي هي ترد الماء (وترعى الشجر) أي إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أي فدعها (حتى يلقاها) (وبها) ما لكها إذا أنها غير فاقدة أسباب العود إليه لقوة سيرها يكون الحذاء والسقاء معها لأنها ترد الماء بربعها ونحوها وتنتفع من الدواب وغيرها من صغار السباع ومن التري وغير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أهى مثل ضالة الأبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لم ليست كضالة الأبل بل هي (للك) أن أخذتها (أولاً خين) من الألفظين أن لم تأخذها (أو للدب) يأكلها أن لم تأخذها أت ولا غير لفه واذن في أخذها دون الأبل نعم إذا كانت الأبل في القرى والأصهار فلتقتطع لأنها تكون حيلة معرصة للتلصص مطحعة للأطماع ومباحث ذلك علمها في بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أشياء غير منصرف (كرها) لأنه ربما كان فيها شيء سبباً للصيريم شيء على المسلمين فيلقههم به المشقة أو غير ذلك

التشوق إليه عذري ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير هذا لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذراً في تركها وقد استدل أيضاً بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب وقد تقدم الكلام في ذلك وقد الحق بالطعام ما يحصل تأخيرها تشويش الخاطر بجماع ذهاب الخشوع الذي هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام ولا شأن بحضور الطعام ومؤثر زيادة الاشتغال به والتطاع إليه ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسراً للحضور عن قرب بالمحاضر

• (باب جواز الركنين قبل المغرب) •

(عن أنس قال كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

يتدرون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون ركعتين قبل

المغرب ولم يكن بين لذار والاقامة شيء وفي رواية القليل رواه أحمد والبخاري وفي لفظ

كان صلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ركعتين به غروب الشمس قبل صلاة

المغرب فقبل لها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانا نصليهما ما فلم

يامرنا ولم ينها رواه مسلم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلي في ذلك

الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والفاعل لذلك عدد كثير من الصحابة وفي

المسئلة مذهبان للشافعي استحبهم ما جماعه من الصحابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد

واحق ولم يستحب ما الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم وآخرون من الصحابة ومالك

وأكثر الفقهاء وقال الخفي هو ما بدعة احتج من قال بالاستحباب بما في هذا الباب من

الأحاديث الصحيحة وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى

قبل المغرب ركعتين فقد ثبتت عائنه صلى الله عليه وسلم قولاً كما سيأتي وفعلاً وتقريراً واحتج

من قال بالكرهية بحديث عقبة بن عامر الذي قد مر ذكره في باب وقت صلاة المغرب وهو

يدل على شرعية تعجيلها وفعلاً ما يؤدي إلى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة

بشرعية الركعتين قبل المغرب محصاة لعدم أدلة استحباب التعجيل قال النووي وأما

قوله لم يؤدي إلى تأخير المغرب فهذا أخيل ما يذلل السنة ولا يلتفت إليه ومع هذا فهو

زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم النسخ فهو مجازف لأن النسخ

لا يصار إليه إلا إذا هجرنا عن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء

من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كما في النوافل لحديث إذا قيمت

وكان من هذه الاشبه السوال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (عليه)



صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لعنتهم ٣١٠ في السؤال وتكفهم ما لا حاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

الصلوة فلا صلاة واعلم أن التعامل للكرامة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشعر بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام الجماعة وكان فعلا للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ولا يجب أن ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب ولا بشي من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لم ينبج منها إلا القليل قوله نبي التنوير فيه للتعظيم أي لم يكن بينه وبين ما نبي التنوير الكثرة يتنقى اثبات القليل وهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قبل وقال ابن المنير يجمع بين الروایتين بحمل النبي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات للتقليد على الحقيقة وقد طول الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فيرجع إليه (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عبد الله بن شاذان شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي

رواية يبر كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة من شاذان رواه الجماعة) زاد الاسماعيلي في روايته عن أنوار يرى عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنها بالنظر قال في الثالثة وفي رواية لابي نعيم في المستخرج قالها ثلاثا ثم قال إن شاء قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة قال المذهب الطبري لم يردني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أي شريعة وطريقة لازمة وكان المراد انقطاع من يتبعها عن رواتب الغرائس ولهذا لم يعد لها أثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم وتعتب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب علم أقوله بين كل أذانين المراد بالأذانين الأذان والأقامة تغليباً للرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بحجج وصها والرواية الأخرى بعمومها وقد عرفت الخلاف في ذلك

وعن أبي الخير قال أتيت عتبة بن عامر فقلت له ألا أجعلك من أبي نعيم يركع ركعتين قبل

صلاة المغرب فقال عتبة أنا كنانة له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فما

يعنيك الآن قل الشغل رواه أحمد والبخاري) قوله ألا أجعلك بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب قول من أبي نعيم هو عبد الله بن مالك الحديث أني بفتح الجيم وسكون التثنية بعدها محجمة تابعي كبير مخضرم أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وقد عده جماعة في الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يعلم ما أحدهما الصحابة لا يقيم تابعي وقد فعلها وما الحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصيغة فيها خلاف مذكور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم الرقع وهل تشعر بإطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه

وس ل (الناس سلوني عما شئتم) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على أني نوحى أولى والأفهل لا يعلم ما يسئل مثل عنه من المصنفات لا بإعلام الله تعالى كما هو مقرر هذا النظر القسطلاني (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبي) يارب الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبول حذافة) قرني السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضى الله عنه (فقال) رجل (آخر) وهو عبد بن سالم كافي القهيد لابن عبد البر وأعظمه في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من مصنف في المبهومات ولا في أسماء الصحابة قال في الفتح وهو محال بلا مربية لقوله (فقال) من أبي يارب رسول الله فقال أبو سالم مولى شيبه) بن ربيعة وكان سبب السؤال طعن بعض الناس في نسب بعضهم على عادة الجاهلية (فلم أر) أبصر (عر) بن الخطاب رضى الله عنه (مافى وجهه) الوجهه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال يارب رسول الله أنا نتوب إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبك وفي حديث أنس بعد أن عمر بن الخطاب على ركبته فقال رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وعيها صلى الله عليه وآله وسلم نبياً والجمع بينهما ظاهر بأنه قد جمع ذلك فنقل من الصحابين ما حذفت ودل على اتحاد الجاهل اشتراكهما ما نقل قصة ابن حذافة ولا يقال كيف قضى (وعن)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣١١ أبو بكر فلان والحاكم مأمور أن لا يتقضى

وهو غضبان والجواب أن يقال  
أولا ليس هذا من باب الحكم بل  
من باب الغضب على الموعظة  
والتعليم والوعظ من شأنه أن  
يكون في صورة الغضب بان لان  
مقامه يقتضى تكافؤ الانزعاج  
لأن في صورة المذنب وكذلك المعلم  
إذا أنكر على من يتعلم منه سوء  
فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى  
للقبول منه وليس ذلك لازماً في  
حق كل أحد بل يختلف  
باعتلاف أحوال المتعلمين وأما  
الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما  
ثانياً فيقال هذا من خصوصياته  
له من العصبية فاستوى غضبه  
ورضاه ومجرد غضبه من الشيء  
بال على تحريمه أو كراهيته بخلاف  
غيره صلى الله عليه وآله وسلم  
(وعن أنس) بن مالك رضى الله  
عنه (عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم) أنه كان إذا تكلم بكلمة  
أعاده (أي الكلمة المفسرة  
بالجمل المفيدة (ثلاثاً) أي ثلاث  
مرات قال في الفتح قد بين المراد  
بذلك في نفس الحديث بقوله (حتى  
تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ  
والبيان قال الكرماني مثل هذا  
التركيب يشهر بالاستمرار وعند  
الاصوليين قال الحافظ وما دعاه  
الكرماني من أن الصيغة  
المذكورة تفيد الاستمرار مما  
ينازع فيه وللتزمذي والحاكم في  
الاستدراك حتى تعقل عنه ووهم  
الحاكم في استدراكه وفي دعواه

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك

واقامة نفسك قرعاً لا كل من طعمه في مهل ويتقضى المتوضئ حاجته في مهل رواه  
عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه  
وقد أخرجه فهو الترمذي من حديث جابر بن زيادة والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة قال  
الترمذي لا تعرفه إلا من حديث عبد المنعم وأسناده مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان  
برويه أحدهما عن الآخر فأولهما عبد المنعم بن زعيم قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان  
منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاوي بصرى لم يرضه  
يحيى بن سعيد وقال أبو نذرة ليس بقوي وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك  
وقال أحمد ليس بثقة وقال النسائي متروك وفيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي  
هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكلاهما أهيته قال الحاكم ليس في أسناده مطعون غير  
عمرو بن قاتد قال الحافظ لم يسمع إلا في روايته وهو لم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد  
المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية  
الفصل بين الأذان والاقامة وكرهه الموالاة بينهما في ذلك من تقويت صلاة الجماعة  
على كثير من المريدن لها لأن من كان على طعامه أو غير متوضئ حال النداء إذا استمر  
على كل الطعام أو قوض الصلاة فاتته الجماعة أو بعضها بسبب التجهيل وعدم الفصل  
لأنها إذا كان مسددة - كنهه بعيداً من مسجد الجماعة فالترخي بالاقامة نوع من المعاونة  
على البر والتقوى المندوب إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل  
على أن الله عز وجل قرب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها واقامتها بركعتين انتهى  
وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم  
البخاري باب حكم بين الأذان والاقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال  
ابن بطال لا أحد لذلك غيرته يمكن دخول الوقت واجتماع المصلين

\*(باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء)\*

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبنكم الأعراب على أهم  
صلاتكم المغرب قالوا والأعراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله والأعراب تقول  
هي العشاء لأن العشاء لغة أول نضال الليل والمعنى انتهى عن تسمية المغرب بالعشاء  
كما تفعل الأعراب فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها اذ من رجع إليه  
خصمه فقد غلبه وقد اختلف في علته انتهى عن ذلك فقيه بل هي خوف التباس المغرب  
بالعشاء وقبل العلية الجامعة أن تسميتها بالعشاء مخالفة لأذن الله فانه سمى الأولى المغرب  
والثانية العشاء الآخرة وقيل غير ذلك والله أعلم

\*(باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة  
في بقاؤها المختار إلى نصف الليل)\*

أبو البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري - هذه الترجمة على من كره إعادة

الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة ٣١٢ وعده من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب

على المستفيد الذي لا يحفظ  
من مرة اذا استعاد ولا عذر  
للمستفيد اذا لم يعد بل الاعادة عليه  
آ كذا من الابتداء لان الشروع  
ملزم وقول ابن ابي شيبة ان  
الثلاث غاية ما يقع به الاعذار  
والبيان (وان أقي على قوم فسلم  
عليهم - لا عليهم ثلاثا) أي ثلاث  
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند  
الاستئذان حديث اذا استأذن  
أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع  
وعورض بأن تسليمة الاستئذان  
لا تنفي اذا حصل الاذن بالاولى  
ولا تثبت اذا حصل بالنامية ثم  
يحتمل أن يكون معناه انه صلى  
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على  
قوم سلم تسليمة الاستئذان وادا  
دخل سلم تسليمة التحية ثم اذا قام  
من المجلس سلم تسليمة الوداع  
وكل سنة (عن أبي موسى)  
الاشعري (قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ثلاثة لهم أجران أولهم رجل  
وكذا امرأة (من أهل الكتاب)  
التوراة والانجيل لما تظاهرت  
نصوص الكتاب والسنة  
حيث يطلق أهل الكتاب أو  
الانجيل فقط على القول بان  
النصرانية نامضة لليهودية  
كذا قرره جماعة حل كونه قد  
(آمن بنبيه) موسى او عيسى  
عليهما السلام مع ايمانهم  
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم  
المنعوت في التوراة والانجيل  
الماخوذ له ايشاع على سائر النبيين وامهم

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت  
اصلاة رواء الدار قطنى) الحديث قال لدار قطنى في الغرائب هو غريب وكل رواه  
ثقات وقد رواه أيضا بن عساكر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل  
وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن  
عبد الله بن عمر مرفوعا ووقف صلاة المغرب الى أن يذهب حمرة الشفق قال ابن خزيمة  
ان صحت هذه اللقظة أغنت عن جميع الروايات لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ  
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة  
ابن الصامت وشاذ بن أسوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو يدل  
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور والحديث  
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة  
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناصر من أهل  
البيت والشافعي وابن أبي ايمى والثوري وابو يوسف ومحمد بن النعمان والخليل والفراء  
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي  
والمزني وبه قال الباقر لى هو الايض واحتجوا بقوله تعالى الى غسق الليل ولا غسق  
قبل ذهاب البياض ورد بأن ذلك ليس مانع كالنجوم وقال أحمد بن حنبل الاحمر  
في الصحارى والايض في البنيان وذلك قول لا دليل عليه ومن حجج الاولين ما روى  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة أشهر أخرجه أحمد  
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق قال  
ابن سبيل الماس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمعارب ان البياض  
لا يعيب الا عند ثلث الليل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به فصح  
بقينا ان وقتنا دخل قبل ثلث الليل الاول بيقين فقد ثبت بالنص انه داخل قبل مغيب  
الشفق الذي هو البياض فتيين بذلك يتيقنا ان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى  
وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق اجماعا لما تقدم في حديث جبريل وفي حديث  
التعليم وهذا الحديث وغير ذلك وأما آخره فسيأتى الخلاف فيه (وعن عائشة قالت

أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليله بالعمرة فنادى عمر نام النساء والصبيان فخرج  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينتظروها غيركم ولم تصل يومئذ الا بالمدينة ثم  
قل ما لوها فيمابين أن يعيب الشفق الى ثلث الليل رواء النسائي) الحديث رجال اسناده  
في سنن النسائي رجال الصحيح لاشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق  
عليه من حديثها بنحوه هذا اللفظ وفي الباب عن زيد بن خالد اشار اليه الترمذي وعن  
ابن عمر عندهم مسلم وعن معاذ عن أبي داود وعن أبي بكر رواء الخلال من حديث عبد الله  
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند البزار وعن أبي سعيد وعائشة وأنس وأبي

أى بانه هو الموصوف في الكتابين وقد ثبت ان الآية الكريمة هي قوله تعالى ٣١٣ أولئك يؤتوا أجرهم مرتين موافقة

لهذا الحديث لانهم انزلت في طائفة منهم آمنه اكتمد الله ابن سلام وغيره وباني ما في ذلك من المباحث في بابه ان شاء الله تعالى (و) انشائي (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (اذا ادى حق الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق موليه) يسكون الياسر جمع مولى تحصل مقابله الجمع في جنس العبد يجمع المولى اربيدخل مالو كالعبد مشترك بين موال والمراد من خدمتهم ووصف العبد بالمولك لان كل الناس عباد الله فيز به يكونه مملوك كالناس (ر) الثالث (رجل كانت عنده امه) زاد في رواية الاربعه يطأها بالهزمة فادبها) لتخلق بالاخلاق الحيدة (فاحسن تاديبها) بلطف ورفق من غير صف (وعاها) ما يجب تعليمه من الدين (فاحسن تعليمها) اعتمها فترزجها) بعد ان اصدقها (فلا أجرا) الضمير يرجع الى الرجل لاخير وانما لم يقتصر على قوله لهم أجران مع كونه دخلا في الثلاثة بحكم العطف لان الجهة كانت فيه متعددة وهي التاديب والتعليم والعقوبات واتزوج وكانت مظنة أن يستحق من الاجر أكثر من ذلك فاعاد قوله فله أجران اشارة الى أن المعتبر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسأني قوله أعتم أى دخل في العتمة وانه أخرها والعتمة لغة حلب بعد هوى من الليل بعد ان الصلوات والمراد من الصلاة العشاء وانما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعتمة محركة ثلث الليل الاول بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة اه وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها وهما مذهبان مشهوران للشافعي وقولان للمالك والشافعي فذهب فريق الى تقديمها بل التأخير محض باب هذه الاحاديث المذكرة في هذا الباب وذهب فريق آخر الى تقديمها بل التقديم محض بابان العامة الغالبه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي التقديم وانما أخرها في أوقات بسيرة لبيان الجواز والشغل والعدول ولو كان تأخيرها أفضل لوانطاب عليه وان كان فيه شقة ورد بان هذا انما يتم لولم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع لورود الاقوال كما في حديث ابن عباس وأنى هريرة وعائشة وغير ذلك وفيها تنبيه على فضيلة التأخير وعلى ان ترك المواظبة عليه لما فيه من المشقة كما صرح بذلك الاحاديث وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الاقوال وأما ما ورد من فضيلة أول الوقت على العموم فاحاديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤه عليها وهذا لا بد منه قوله لم تصل يومئذ بالمدنية أى لم تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة بالمدنية ذكره تافى الفتح قوله فيما بين أن يغيب الشفق الخ فقد تقدم ان تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه واعا وقع خلافه هل هو الاحرأ والايضر وقد ساف ما هو الحق (وعن جابر بن سمرة قول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء الآخرة وراه أحدهم سلموا سابق وعن عائشة قالت كانوا يصومون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل لال اول أخرجه البخاري وعن أنس هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أتو على امتي لأمتمهم ان يؤخر والعشاء الى ثلث الليل أو نصفه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه) الحديث الاول يدل على استحباب مطاق التأخير لعشاءه وسوا زوجه بالاسم وانما لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الاسمى الكراهة والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضا وامتداد وقتها الى ثلث الليل والحديث الثالث فيه التصريح بان ترك التأخير انما هو للمشقة وقد تقدم الكلام في ذلك وفيه بيان امتداد الوقت الى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر ابن الخطاب والشافعي واليهما والشافعي وعمر بن عبد العزيز الى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله وحديث أبي موسى في التعليم وقد تقدم وفي قول للشافعي ان آخر وقتها نصف الليل واحتج بما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول وقت العصر وفيه ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ويحدث أبي هريرة المدكورها ويحدث عائشة وأنس وأبي سعيد رسلاني وغير ذلك وهذه الاحاديث المصيرة اليها متعين لوجوه الاول لاشتغالها على الزيادة وهي مقبولة الثاني لاشتغالها على الاقوال والافعال

٤٠ نيل وانما اعتبر اثنين فقط لان التاديب والتعليم يوجبان الاجرى الاجنبى والاولاد وجميع الناس فلم يكن

مختصا بالامام في حق الاعتبار الا في العتق ٣١٤ والتزوج وانما ذكر الاخيرة لان التأديب والتعليم اكمل للاجر اذا تزوج

المرأة المؤدبة المعانة أكثر بركة وأقرب الى أن تعين زوجها على دينه وعطف بشئ في العتق وفي السابق بانقضاء التاديب والتعليم يتبعان في الوطء بل لا بد منه فافيه والعتق ينقل من صنف الى صنف ولا ينبغي ما بين الصنفين من البعد بل من الضدية في الاحكام والمناسقات في الاحوال فتاب انظروا الى التراخي بخلاف التاديب وغيره مما ذكر وما ذالم بطا الامة لسن ادبها هل له اجر ان ام لا فالجواب ان المراد تمكنه من وطئها شرعا وان لم يطأها وانما عرف العبد ونكر رجل في الموضعين الاخيرين لان المعروف بلام الجفر كالنكرة في المعنى وكذا لايمان في العبد باذون القسم الاول لانهم اطرف وآمن حال وهي في حكم الظرف لان معنى جازي راكبا في وقت الركوب وحاله اذ يقال في وجه الخزانة الاشعار بمائة عظيمة وهي ان الامار بيبه لا ينبغي في الاستقبال الاجرين بل لا بد من الايمان في عهدته حتى يستحق اجرهم بخلاف العبد فانه في زمان الاستقبال يستحق الاجرين أيضا فأتى باذا التي للاستقبال قاله البرماوى كالكرماني وتعبه في النسخ فقال هو غير مستقيم لانه مشق فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو عند البخاري وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله ايمارجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

وتلك أفعال فقط وهي لا تعارض ولا تعارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع كونها في الصحيحين فالحق ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب البحر من ان النصف مجمل فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد الى الفجر لحديث أبي قتادة عنده مسلم وفيه ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الاخرى فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالاجماع وأما حديث عائشة الا تبي بطن حتى ذهب عامة الليل فهو وان كان فيه اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنه مؤول للمناسبة (وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهجرة والعصر والشمس نقيصة والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احسا ما يؤخرها وحيا نايه لادراكهم اجتهادوا بهل وادراكهم ابطوا آخره اصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلح بغلس متفق عليه) قوله بالهجرة هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك من الهجرة وهو التزلزل لان الناس يتركون التصرف حينئذ شدة الحر ويقلون وقد تقدم تفسيرها ينحصر من هذا قوله والشمس نقيصة أي صافية لم تدخلها صفرة قوله اذا وجبت أي غابت والوجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجتهادوا فيه مشروعية ملاحظة احوال المؤمنين والمبادرة بالهجرة مع اجتماع المصلين لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا لتأذي بعضهم وأما الاقطار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاونة على البر والتقوى قوله بغلس الغلس بحركة ظله آخر الليل قاله في انما موس والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيدا بعدم اجتماع المصلين (وعن عائشة قالت اعتم الى صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى قام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لوقت الولا ان أشق على امتي رواه مسلم والشافعي) قوله اعتم قد تقدم الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كالتأخير لم يخرج بعد عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المنهور والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه لوقت الولا لا يجوز ان المراد به القول ما بعد نصف الليل لانه لم يقل أحد من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولا ان أشق على امتي فيه تصريح بما قدمنا من ان ترك التأخير انما هو للمشقة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة ما تنتظرونها قال أنس كأنني انظر الى ويص خاتمه لم تقدمت في عليه) قوله قد صلى الناس أي المعهودون هم صلى من المسلمين اذ ذلك قوله ويص خاتمه هو بالباء

عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله ايمارجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥) خرج من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي وامم امه حسانة وفي رواية معه بلال واور (قطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين اجمع الرجال (فوعظهن) بقوله اني رأيت كن أكثر أهل النار لا تكن تكثرن اللعن وتكثرن العشير وهذا أصل في حضور النساء بمجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النفلية لما رأهن أكثر أهل النار لانها معاملة لكثير من الذنوب المدخلة النار أولاً انه كان وقت حاجة الى المواساة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوه البر (فجعلت المرأة تلقى القسوط) بضم القاف وسكون الراء الذي يعلى بشحمة أذنها (والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يليق منه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في صارفه لانه يحرم عليه الصدقة وحذف المنعول للعلم به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن مضر (رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من أهدأ الناس بشفاعتك يوم القيامة قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (والله لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني) بضم اللام وقصها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) اي للذي رأيت (من حرصك على الحديث) اول رؤيتي بعض حرصك في بيان على الاول وتبعية ضيقة على الثاني (اعد لباس) الطائعات والعاصي (بشفاعتي يوم

الموحدة والصادق المسملة البريق والخاتم بكسر التاء وفتحها ويقال أيضا خاتام وخيتام أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعيه تأخير صلاة العشاء والتعليل بقوله اما انكم الخ يشعربان التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار للصلاة ومنتظر الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال ما تنظر نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة بصلاة العشاء حتى ذهب نخوم من شطر الليل قال فجاء فصلى بنا ثم قال خذوا مقامكم فان الناس قد أخذوا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلاة منذ انتظروها ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لآخرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والشافعي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه ليكن يؤاخذ على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء وجرؤه ومنه حديث لاسرأ موضع شطره أي بعضها قاله في القاموس قوله ولولا ضعف الضعيف هذا نصريح بأهمية التأخير ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث من صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قلت قد ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلاً وهو يثبت زيادة على أخبار ثلث الليل والاخذ بزيادة أولى اه وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

#### \* (باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها الا في مصلحة) \*

(عن أبي بركة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة عن عبد الله بن جابر وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس رراه القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسليمان قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الأحاديث على الكراهية ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد كرهه جماعة واعلظوا فيه منهم ابن عمر وعمر وبن عباس واليه ذهب مالك ورخص فيه بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو ذهب الكوفيين بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه لصلاتها وروى عن ابن عمر مثله واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البتة قبل خروج لوقت بعدة أو يكون معه من يوقظه والاهلة في الكراهية قبلها الثلاث يذهب النوم بصاحبه ويستغفره فتقوته أو يقوته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهية بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمى بالعشاء حتى ناداه عمر نام النساء والصبيان ولم يشكروا عليهم وبحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها

الحديث) اول رؤيتي بعض حرصك في بيان على الاول وتبعية ضيقة على الثاني (اعد لباس) الطائعات والعاصي (بشفاعتي يوم

التيامة) أي في يوم القيامة (من) ٣١٦ أي الذي (قال لا اله الا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خالصاً) من

الشرك في رآيه مخلصاً (من) قلبه (أو نفسه) شك من الرادي وقد يكفى بالطق باجد الجزأين من كلتي اسم ادة لانه صار شعارا لجموعهم واما في القلب لانه كيد اذا الاخلاص عمله القلب ولو صدق بقلبه ولم يلقظ دخل في هذا الحكم امكن لا تحكمكم عايم بالدخول الا ان يلقظ فهو للحكم باستحقاق الشفاعة لا انقص الاستحقاق وافعل هنالك على باب الجبل يعني سيد الناس من نطق بالتم اذ تدير أو التفضيل بحسب المراتب اي هو اسعد ممن لم يكن في هذه المرتبة من الاخلاص المؤكد بالغ غاية والدليل على ارادة تأكيد ذكر القلب لانه محل اخلاص كما مر وقال البدر الدمايني حله ابن بطال يعني قوله مخلصا على الاخلاص العام الذي هو من لوازم التوحيد ورواه ابن المنير بان هذا لا يحلونه مؤمن فتعطر صبغة أفعل وهو لم يسأله عن يستأهل شفاعته وانما سأل عن أسعد الناس به فيذ في ان يحمل على اخلاص شخص مختص ببعض دون بعض ولا يحمي تفاوت رتبة قول في الفتح وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعظيمه بل تقول في قوله من قال انتهى (عن عبد الله ابن عمر بن لعاصي رضى الله عنهما) نه (قل سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ولم يشكر عليهم قال ابن سيد الناس وما رأى هذا من هذا الباب ولا نعلمهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهي عنه وانما هودن السنة التي هي مبادئ النوم كما قال

وسنان اقصد الله من فرقت \* في جفنه سنة وامن بنام وقد اشار الحافظ في الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهي عنه قول والحديث بعده اسيا في الخلاف في ذلك (وعن ابن مسعود قال جذب لمارسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم السمر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال جذب يعني زجرنا عنه ثم اناعنه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد اشار اليه الترمذي وذكره الحافظ ابن سيد الناس في شرح الترمذي ولم يعقبه بما يوجب ضعفه وقد اخرج الامام احمد والترمذي عن ابن مسعود نحوه من وجه آخر بالفظ لا مر بعد الصلاة يعني العشاء الاخرة الا لا احد رجل مصل أو مسافر رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاسكان من حديث عائشة مرفوعا بالفظ لا مر الاثلاثة مصل أو مسافر أو عروس قول جذب هو يجيم فداي مهله مفتوحتين فباعه كمنع وزنا ومعنى ومنه سنة مجلبة في روعة الخير والحديث يدل على كراهة السمر بعد العشاء وسيا في الخلاف في ذلك (وعن عمر قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يهرعند أبي بكر الليلة كذلك في الامر من امر المسلمين وانما رواه أحمد وانما ترمذي) الحديث حسنه الترمذي أيضا وأخرجه النسائي ورجال الصحيح وانما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند البخاري ومسلم وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أبي برزة وعن أوس بن حذيفة أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس وسيا في الحديث استدله على عدم كراهة السمر بعد العشاء الحاجة قال الترمذي وقد اخذت أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم في السمر بعد العشاء فيكره قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء وخص بعضهم اذا كان في معنى العلم ومالا بد منه من الجواز وكثر الحديث على الرخصة وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء اذا كان الحاجة دينية عامة أو خاصة وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة وطريقة الجمع بينهما ان توجيه أحاديث الماع الى الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على صاحبه وأحاديث الجواز الى ما فيه فائدة تعود على المتكلم أو يقال دليل كراهة الكلام والسمر بعد العشاء عام مخصوص بدليل جواز الكلام والسمر بعد العشاء في الامور العائدة الى مصالح المسلمين قال النووي واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها الا ما كان في خير قيل وعلة الكراهة ما يؤدي اليه السمر من محافة غلبة النوم آخر الدليل عن القيام لصلاة الصبح في جماعة أو الا انهم في وقت النضلة والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته ذلك ولا أقل لمن آمن من ذلك من التكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعة

صلى الله عليه وآله وسلم) أن كلامه حال كونه (يقول) أي في حجة الوداع كما عند أحمد ولا يطعن في حديث (وعن

ابي امامة (ان الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعا يتزعمه) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بان يرفعه الى السماء

او يعموه من صدورهم (ولكن يقبض العلم بقبض ارواح العلماء) وموت جلتسه واظهر في وضع الانصار لزيادة تعظيم المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد بعد قوله الله أحد قال ابن المنير محو العلم من الصدور جاز في القدرة الا ان هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى اذ لم يبق) بكسر القاف من الابقاء وفيه ضمير يرجع الى الله تعالى أي حتى اذ لم يبق الله (عالما) وفي رواية لم يبق عالم من البقاء ولمسلم حتى اذ لم يترك عالما اخذ الناس رؤسا (بضم الراء) والهمزة والتنوين جمع رأس ولا يذركا في الفتح رؤساء بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (بجها لا) بالضم والتشديد (فأصلوا) بضم السين أي فسأهم السائل (فاقتوا) له (بغير علم) وفي رواية ابى الاسود عند البخاري في الاعتصام فيثبثون برأيهم (فأصلوا) من الضلال أي في أنفسهم (وأصلوا) من الضلال أي أضلوا السائلين واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد خلافا للعناية لا دلة أخرى تدل عليه والله الامر يفعل ما يشاء (عن ابى سعيد الخدري) رضي الله عنه وهو سعد بن مالك (قال قال النساء) وفي رواية قالت وكلاهما جاز في فعل الله الجمع (لأنبي صلى الله عليه وآله) أي انظر لنا فعا

(وعن ابن عباس قال رقت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندها لا نظرك كيف صلاة رسول صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فحدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله ساعة ثم رقد وساق الحديث رواه مسلم) الحديث استدله به من قال بجواز السمر طاقا لان الحدث الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبض بحاقبه طاعة ولا بأس بتقييده بحاقبه طاعة جميعا بين الأدلة كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز وللإشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بمنع السمر على التحريم ويمكن ان يقال ان العلة التي ذكرناها الكراهة منتهية في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لانه من غلبة النوم وعروض الكسل ويحجب بمنع أمنه من غلبة النوم مسندا بنومه في الوادي وأما منعه من عروض الكسل فمسلم ان لم يكن ذلك من الامور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الاختيار

### باب تسميته بالعشاء والعمة

(عن مالك عن حمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا وعليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العمة والعمة والصبح لأتوهما ولو حبوا متفق عليه زاد أحد في روايته عن عبد الرزق فقلت لمالك ما تسميهم ان تقول العمة قل هكذا قال لدى حديثي) قول لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول أي من مزيد الفضل وآثمة الاجر قوله لا توهما أي لا توالهمل الذي يدان فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حبوا أي زحفوا اذا أمنهم مانع من المشي كما يزحف الصغير ولا بن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء ولو حبوا على الرانق والركب الحديث يدل على استحباب اقامة بوظيفة الاذان والملازمة للصف الاول والمسايرة الى جماعة العشاء والتجسس أي الكلام على ذلك ويدل على جواز تسمية العشاء بالعمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري بلانظ أعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمة ومن حديث جابر عند البخاري أيضا باللفظ صلى لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء وهي التي تدعو الناس العمة ومن حديث غيره أيضا وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الا في فقال الحووي وغيره الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما انه استعمل ايمان الجواز وان النبي عن العمة للتبرية لا للتحريم وإثاني انه يحتمل انه خوطب بالعمة من لا يعرف العشاء فخطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العمة لانه أشهر عند العرب وانما كانوا يلقون العشاء على المغرب كما في صحيح البخاري ومسلم باللفظ لا تغابنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال والاعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه وقبل ان انتهى عن تسمية العمة عمة ناخ للجواز وفيه انه يحتاج في مثل ذلك الى معرفة التاريخ والعلم بتأخر حديث لمنع قال الحافظ في التلخيص ولا يعد ان ذلك كان جائزا

(وسلم عليا عليك الرجال) بلازمهم لك كل الايام يفعلون المدي ويحسن نساء ضعفة لا تقدر على من اجتمعتهم (فاجعل) أي انظر لنا فعا



(الثاني) من الايام تعلقافيه يكون نشوة ٣١٨ (من نفسك) اي من اختيارك لامن اختيارنا وعبر عن التعيين بالعدل

لانه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوما) ليعلمن فيه (لقيم فيه) أي في اليوم الموعود به (فوعظهن) أي فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقيم من فوعظهن من بوعاظ (واصرهن) بامور دينية (فكان فيما قال لهن ما يمكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان التقدير (لها ما يجاباس البارقات امرأة) من قدم (الثاني) والسائلة هي أم سليم كما عند أحمد والطبراني أو أم أيمن كما عند الطبراني في الاوسط أو أم مبشر كما بينه البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (الثاني) وحكم الرجل في ذلك كالمراة كما ساقى التنصيص عليه في الجنائز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يلبغوا الحنث) بكسر الاول أي الاثم والمعنى أنهم ما تواقبل البلوغ فلم يكتب الحنث عليهم ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال اعلق بالقلوب والمصيبة بهم عند النساء أشد لان وقت الحضانة قائم والسرفيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء العصاة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعدوان اطفال المسلمين في الجنة وان مات له ولدان حجاب من النار (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

ولما كثر اطلاقهم له من وعاءه لثلاث غلب السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رووا النبي استعملوا التسمية المذكورة واما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فادفع الالتباس بالمغرب والله اعلم اه (وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعقون بالابل رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي رواية لمسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء وانها تعتم بحلاب الابل) الحديث أخرجه نحوه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد حسن قاله الحافظ وأخرج نحوه أيضا البيهقي وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر اذا سمعهم يتولون العقبة صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال له ميمون بن مهران من أول من عي العشاء لعنة قال الشيطان والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء بالعنة وقد ذهب الى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ومنهم من قال بالجواز وقد نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ومنهم من جعله خلاف الاولى وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره قال الحافظ وهو الراجح واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم وقد تقرر ان جواز المصير الى الترجيح مشروط بتعذر الجمع ولم ينعذرهم هنا كما عرفت في شرح الحديث الاول قوله يعقون قد تقدم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء

• (باب وقت صلاة النجس وما جاء في التغليس به والاسفار) •

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم يتقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخاري ولا يعرف بعضهم بعضا قوله نساء المؤمنات صورته صورة اضافة الشيء الى نفسه واختلاف في تأويله وقد قدره فقيل تقديره نساء لانفس المؤمنات وقيل نساء الجماعات المؤمنات وقيل ان نساء هذه بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما ينال رجال القوم أي فضلاؤهم ومقدموهم وقوله كن قال الكرماني هو مثل أكاوني البراغيت لان قياسه الافراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متجللات ومتلفعات والمروط جمع مروط بكسر الميم الاكسية المعجمة من خرا أو صوف أو غير ذلك قوله لا يعرفهن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن نساءهن أم رجال وقيل لا يعرفن أعينهن قال النووي وهذا ضعيف لان المتلفعة في النار أيضا لا يعرف عينا فلا يتيق في الكلام فائدة وتعقب بان المعرفة انما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الاول لعبر عنه بنى العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتلفعة بالهم لا يعرف عينا فيه نظر لان لكل امرأة هيئة غريبة هيئة الاخرى في الغالب

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا) سهلا لا يناقش فيه (قالت) عائشة (نقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما

ذلك العرض) بكسر الكاف لانه خطاب المؤمن أي عرض الناس على الميزان (ولكن من فوق) الحساب) أي من فائضة الله الحساب أي من اسمة قصي حسابه وأصل المناقشة الاستفراج ومنه نقش الشوكه اذا استخرجها والمراد هنا المبالغة في الاستيناف (يملك) بكسر اللام واسكان الكاف جواب من الموصول المتضمن معنى الشرط ويجوز رفعه لان الشرط اذا كان ماضيا جاز في الجواب الوجهان والمعنى ان تحرير الحساب يقضى الى استحقاق العذاب لان حسنات العبد متوقفة على القبول وان لم تحصل الرحمة المقتضية للقبول لاتقع النجاة قال في الفتح وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهيم معاني الحديث وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يتخير من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتساوت الناس في الحساب وفيه ان السؤال عن مثل هذا يدخل فيما يخص الصحابة عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن اشياء وفي حديث أنس كانوا ينسألون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء ووقع نحو ذلك لغير عائشة ففي حديث حفصة انها لما سمعت لا يدخل النار احد من

ولو كان بدنه مغطى قال الباكي وهذا يدل على انهم كن سافرات اذ لو كن متقنعات لكان المانع من المعرفة تعطيتن لا التغليس قوله من الغلس من ابتدائية أو تعليلية ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة انه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه لان هذا الخبر عن رؤية المتلعة على بعد وذلك الخبر عن رؤية الجليس والحديث يدل على استصحاب المبادرة بصلاة الفجر في أول الوقت وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب العشرة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور والإزاعي وداود بن علي وأبو جعفر الطبري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة الى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحازمي عن بقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الحجاز واحتجوا بالاحاديث المذكورة في هذا الباب وغيرها وانصرح أبي مسعود في الحديث الاتي بانها كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يعد الى الاسفار وذهب السكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وهو مروي عن علي عليه السلام وابن مسعود الى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسفروا الفجر وسبأني ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الاسفار باجوبة منها أن الاسفار التبيين والتحقيق فليس المراد التبيين الفجر وتحقق طلوعه ورد بها أخرجه في شعبة وإسحق وغيرهما بلفظ ثوب بصلاة الصبح بالال حين يصبر القوم مواقع ثوبهم من الاسفار ومنها ان الامر بالاسفار في الآية الى المقرة فانه لا يتحقق فيها الفجر بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يحتمل انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين الفجر الاول والثاني طالبا للثواب فتبيل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم الاجر كم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها أجر فالجواب انهم يؤجرون على نيتهم وان لم تصح صلاتهم لقوله اذا اجتهد الحاكم فأخطأه أجزأ وقال أبو جعفر الطحاوي انما يتفق معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغلسا ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسفرا وهذا خلاف قول عائشة لانها حككت أن انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسفروا ودخلوا في الاسفار جدا لا ترى الى أبي بكر رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم

يجدنا قائلين (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفروا ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد لي أن يسفروا أبو داود) الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح وأصله في الصحيحين والنسائي وابن ماجه وانظره سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب ما صابحه خمس صلوات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

شبه يديرا والحديثية قالت آليس الله يقول وان منكم الاواردها فاجبت بقوله ثم نجي الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة

ظهور العموم في الحساب والورود والظلم فاذن لهم ان المراد في كل منها امر خاص ولم يقع مثله من الصلوات الا لظلم لا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكل فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي فيجعل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل نعمتنا كما قال تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رأيتم الذين يدألون عن ذلك فهم الذين سعى الله فاحذروهم ومن ثم انكر عمر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه (عن أبي شريح) بضم الشين وفتح الراء خويلد بن عمرو ابن مخرم الخزاعي الكوفي صاحب المتوفى سنة ثمان وستين (رضي الله عنه) وله في البخاري ثلاثة أحاديث (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النسخ أي ثاني يوم فتح مكة في العشرين من رمضان السنة الثامنة من الهجرة يقول قولاً سمعته أذناً) أصله أذنان لي فسقطت النون لاضافته الياء المتكاملة أراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذ به بواسطة وأقرب التثنية تأكيداً (رواه قباي) أي حفظه وحقق فهمه وثبت في عقله معاً (وابصرته عيناي) بناءً التأنيت كسمعة أذنأي لان كل ما هو في الان

على الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء قبل ان تدخلها الصفرة فينصرف الرجل من الصلاة فجاء في ذاك الحيلة قبل غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الافق وربما أخرها حتى يجتمع الناس ويصلي الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهم انهم كانت صلاة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ولم يذ كر رؤيته لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا أبو داود قال المذري وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة قال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سيد الناس اسناده حسن قوله فاسفر بهم قال في القاموس سفر الصبح يسفر اضاء واشرق اه الغلس بقايا الظلام وقد مر تفسيره والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الاسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات وبذلك احتج من قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الاحاديث (وعن انس عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نتم فناء الصلاة قلت كم كان مقدراً ما بين ما قال قد رخصت آية متفق عليه) الحديث أخرجه ابن حبان والنسائي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا انس اني أريد الطعام اطعم في شياً بجنته يقرأون فيه ماء وذلك بعد ما أذن بلال قال يا انس انظر رجلاً ياكل حتى يدعو زيد بن ثابت فجاء فتسبح معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة الحديث يدل أيضاً على استحباب التغليس وان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام وشرب والمدة التي بين الفرج من السجود والدخول في الصلاة وهي قراءة التمسين آية هي مقدرة لوضوء فاشعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اسفر وبالفجر فانه أعظم لأجر رواته) وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني قال الحافظ في التلخيص وصححه غيره واحداً قال وأبعد من زعم انه ناسخ للصلاة في الغلس وقد احتج به من قال بمشروعية الاسفار وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بينهما وبين أحاديث التغليس وقد تقررت في الاصول ان الخطاب الخاص بنا لا يعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر بالاسفار لا يشل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا على طريق الخصوصية ولا الظهور فلازمته للتغليس وموته عليه لا تقيد في مشروعية الاسفار لامة لولانه فعل ذلك وقوله معه الصحابة لكان ذلك مشعراً بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير الى التأويل كما سبق (وعن ابن مسعود قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغيبه ميقاتها الاصلتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ ميقاتها مذكراً عليه ولم لم قبل وقتها بغلس ولا حمدوا بخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

والرأس والمعنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالروية والمباشرة ٣٢١ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله

وسلم (به) أى بالقول الذى أحدثك  
(سأله) تعالى بيان لقوله تكلم  
به (واثنى عليه) من باب عطف  
العام على الخاص (ثم قال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (ان مكة  
حرمها الله) عز وجل يوم خاق  
السموات والارض (ولم يحرمها  
الناس) من قبل أن ينسبهم  
واصلها لهم بل حرمها الله  
تعالى بوجوبه فحرمها ابتداء  
من غير سبب يهزى لاحد فلا  
مدخل فيه لنبي ولا غيره ولا تنافي  
بين هذا وبين ما روى ان ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام حرمها  
اذا اراد انه بلغ تحريم الله واطهره  
بعد أن رفع البيت وقت  
الطوقان واندرست حرمتها واذا  
كان كذلك (فلا يحل لامرئ)  
بكسر الراء كالهزمة اذ هي تابعة  
لها في جميع أحوالها أى لا يحل  
لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم  
الآخر) يوم القيامة اشارة الى  
المبدء والمعاد (أن يسفك بها  
دما) بكسر القاء وقد نضم وهما  
لغتان قال في العباب فسفكت  
الدم اسفكه وأسفكه سفكا  
وهو صب الدم والمراد به القتل  
وفي رواية فيها بدل بها والباء  
معنى في (و) أن (لا يعذبها) بفتح  
الاء وكسر الصاد أى يقطع  
بالمضد وهو آلة كالقصاص  
(نجم) أى ذات سائر ولا زيد  
لنا كيد معنى النقي أى لا يحل له  
ان يعضد (فان) ترخص (أحد

جمعاً فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامه وتعشى بينهما ما ثم صلى حين طلع  
الفجر قائل يقول طلع الفجر ومثل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجان وقتهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم  
الناس جمعاً حتى يعتموا وصلاة الفجر هذه الباعة) قوله يجمع بجمع مفتوحة فمساكنة  
فمعين مهمله وهي المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام معنى أفاده القاموس  
وانما سميت المزدلفة جمعاً لان آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها أى دنا منها وروى  
عن قتادة انه قال انما سميت جمعاً لانه يجمع فيه بين الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها  
نهم يحققون بها ويردلفون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قوله  
حتى يعتموا أى يدخلوا في العتمة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخاري  
بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعنى ابن مسعود لو ان أمير  
المؤمنين أفاض إلا أن أصاب السنة فأدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فلم يزل  
يأبى حتى رمى بحجرة العقبة يوم النجرا انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب  
الاسنار لان قوله قبل ميقاتهم اقدمين في رواية مسلم انه في وقت الغلس فدل على ان ذلك  
الوقت أعنى وقت الغلس متقدم على ميقات الصلاة المعروفة عند ابن مسعود فيكون  
ميقاتهم المعهود هو الاسنار لانه الذى يتعقب الغلس فيصالح ذلك للاحتجاج به على  
الاسنار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابى ربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له انى  
أصلى معك ثم ألتفت فلا أرى وجهه فجلسنى ثم أحيا ناس فقرأ فقال كذلك رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى واحببت ان أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى  
عليه وآله وسلم يصليها واه أحد الحديث في استناده أبو الريح المذکور وقال  
الدارقطني مجهول وهو من جملة ما تملك به القائلون باستحباب الاسنار لان ابن عمر كان  
يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان من ذلك ما فعله ولا يخذلك ان غايه  
ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيا ناس بغلس واحيا ناس بغيره وهذا لا يدل  
على ان الاسنار أفضل من التغليس انما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل  
الامرين وذلك مما لا نزاع فيه اعما النزاع في الافضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ  
المتنازع فيه وهو نسخ لفضيلة المساف التغليس على عدم نسخ الجواز وذلك أمر  
متفق عليه (وعن معاذ بن جبل قال بعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن  
فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء فغلس بالفجر واطل القرارة فقدم ما يطيق الناس ولا تعلمهم  
واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدركوا  
رواه الحسين بن ميمون البغوي في شرح السنة وأخرجه ابى بن محمد في مسنده  
المصنف الحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية كما قال السيوطي في الجامع الكبير  
وفيه التفرقة بين زمان الشتاء والصيف في الاسفار والتغليس مع تلك العلة المذكورة

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه) ٣٢٢ وآله (وسلم فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له أىس الأمر كذلك

(إن الله تعالى) قد أذن  
 (رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم  
 خصصته (ولم يأذن لكم وإنما  
 أذن لي) الله في القتل فقط وفيه  
 التفات لأن نسق الكلام وإنما  
 أمر له أى لرسوله (فيها) أى  
 مكة (ساعة) أى في ساعة أى  
 مقدار من الزمان والمراد به يوم  
 الفتح (من نحر) وهى من طلوع  
 الشمس إلى العصر كما في حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده عند أحد فكاك في حقه  
 صلى الله عليه وآله وسلم ذلك  
 الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه  
 التمتع لاقسح الشجر ثم عادت  
 حرمت اليوم) أى تحريمها  
 المتبادل للراحة المنهومة من  
 لفظ الأذن في اليوم المعهود وهو  
 يوم الفتح ذعود حرمتها كان في  
 يوم صدور هذا القول لافى يره  
 (حرمته بالامس) الذى قبل  
 يوم الفتح (ولما بلغ شاهد)  
 أعانها لغائب) فاتباع  
 عن رسول فرض كفايه (عن  
 على بن أبى طالب أحد السابقين  
 إلى الإسلام والعشرة المبشرة  
 بالخلافة وثلثاء الراشدين  
 والعلماء الربانيين والشجعان  
 المشهورين ولى الخلافة خمس  
 سنين وثلاثة أشهر وأربعة  
 ناسع عشر رمضان سنة أربعين  
 عن ثلاث وثلاثين سنة (رضى الله  
 عنه) وكان نبيه عبد الرحمن بن  
 ملجم ينفذ مسمومه في الجوى  
 قسعة وعشرون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع

في الحديث ولكنه لا يعارض أحاديث التعليل لما في حديث أبي مسعود السابق من  
 التصريح بجواز قتله صلى الله عليه وآله وسلم لا لتعليل حتى مات فكان آخر الأمرين منه  
 وهذا الحديث طاهر في التقدم لما فيه من التاريخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من  
 تأويله بما تقدم

باب بيان أن من أجره بعض الصلوات في الوقت فإنه يتهاو وجوب المحافظة على الوقت

(عن أبي هريرة) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح

ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الجماعة وللبخاري إذا أدرك أحدكم

سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة

الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أمر الصبح قبل

أن تطلع الشمس فقد أدركه وأما أجر ومساواة الناس في ما جبهه والسجدة هنا

الركعة) قوله فقد أدرك قال النووي أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه

لا يكون بل يعتمد على كمال الصلاة وتكثيره وتحصل الصلاة ركعة بل هو

مما قول وفيه اشتراك في تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى وقيل

يعمل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفي رواية من حديث أبي

هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقي بعد غروب الشمس

لم تنفست العصر وقال مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة أيضاً

فليتم صلاته ولا يسأف فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يتضي ما فاته ولا يبيى فيلصق إليها

أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الإدراك باحتمال السبي وطهر

الحاضر واللام للكافر ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح

ركعة فقد صدق لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة

تتناول الفرض والمنل وهى خلافية مشهورة قال الترمذى وبهذا يقول الشافعى

وأحمد وصح وخالف أبو حنيفة فقال من طاعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح

دلت صلاته واحتج في ذلك بالأحاديث الواردة في النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس

ودعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة فهذا الحديث قال الحافظ وهى دعوى تحتاج

إلى دليل راسخ لا يصار إلى نسخ الأحكام والجمع بين الحديثين ممكن بان تحصيل أحاديث

النهي على ما لا سبب له من أنوافل انتهى قلت وهذا أيضاً جرح بما يوافق مذهب

الحفاظ والحنان أن أحاديث النهى عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فيبقى

لعام على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شئ من الصلوات إلا بدليل يخصه سواء كان

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالتزيب والترهيب ولا مفهوم

لذوله على لانه لا يتصور ان يكذب  
له لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
يخفى عن مطلق الكذب قال في  
المتن وقد اغترقوا من الجهلة  
فوصعوا احاديث في الترهيب  
والترهيب وقالوا نحن لم يكذب  
عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شرعته  
ومادروا ان تقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم ما لم يقل يقنعني  
الكذب على الله تعالى لانه  
اثبات حكم من الاحكام  
الشرعية سواء كان في الوجوب  
أو النسخ وكذا مقابلهما وهو  
الحرام والمكروه ولا يعتد به  
خالف ذلك من الكرامة حيث  
جوزوا وضع الترهيب والترهيب  
في تثبت ما ورد في القرآن  
والسنة واحتج بانه كذب له عليه  
وهو جهل بالعلم العربية وتثبت  
عنهم مما ورد في بعض طرق  
الحديث من زيادته ثبت وهي  
ما أخرجه البزري من حديث ابن  
مسعود بنظم كذب على ليل  
به التماس الحديث وقد اختلف  
في وصله واراد الوريح الدارقطني  
والحاكم ارساله وأخرجه الدارمي  
من حديث يعلى بن مرة بسند  
ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست  
اللام فيه لعله بل للصيرورة  
والعنى ان مال امره الى  
الاصالة او هو من تخصيص  
بعض افراد العموم بالذكرة ولا  
منهوم له انتهى (فانه) أى الشأن  
(من كذب على فليج النار) أى  
فليدخل فيها ذابوا وقديعوا الله تعالى عنه ولا يقطع عليه يدخول النار كسائر أصحاب الكفر وغيره وقد جعل

مدر كالأوقات وان صلاته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض أداها بالحديث  
يرده واختلقوا اذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالماتنظرون لم يجزوا به عقل  
والمعنى عليه يتيق والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه  
قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك علاج منه فهم الحديث وأصحهما عن  
أصحاب الشافعي انما ألزمه وبه قال أبو حنيفة لانه أدرك جزأ من الوقت فاستوى قليله  
وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بان التقييد بركعة مخرج شرج الغالب ولا يخفى  
ما فيه من ابعاد ما اذا أدرك أحد ركعة وجبت عليه الصلاة بالتناظر بينهما  
ومقتدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم اقرأ ويركع ويرفع ويسجد بسجدة  
والحديث يدل على ان الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداها قضاء وفي  
لأن اشكاله عندنا في الاصول قوله بسجدة المراد بها الركعة كذا في المختلف ومسلم  
في صحيحه وقد ثبت عندنا على ما عابى بالنظر ركعة مكان سجدة فدل على ان الاختلاف  
المنظور وقع من الرواية وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك بالنظر من أدرك  
ركعة قال الحافظ ولم يمتنع على راويه في ذلك فكان عليها الاعتقاد قال الحافظ في المراد  
بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها والركعة عما يكون تمامها سجودها فثبت على  
هذا سجدة انتهى وأدرك الركعة قبل خروج الوقت ليخص صلاة الفجر والعصر  
ثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بالنظر من أدرك  
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل  
ان تكون للام عهدية ويؤيده ان كلامهم ما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا  
مطابق وذلك يعني حديث الباب متين فيكمل اطلاق على المقيد انتهى ويمكن ان يقال  
ان حديث الباب دل على مفهومه على اختصاص ذلك بالحكمة بالفجر والعصر وهذا  
الحديث دل على وقوعه على ان حكم جميع اصلاوات لا يختلف في ذلك والمنطوق ارجح من  
المفهوم فيعين المصير اليه ولا شق له الى الزيادة التي ليست شافيا لمزيد قال النووي  
وقد تفق العلماء على انه لا يجوز الاعتماد التاخير الى هذا الوقت انتهى وقد قدمنا الكلام  
على اختصاص هذا الوقت بالمضطرب في أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال  
قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كيف أنت اذا كانت أمة أمرا يمتنون  
الصلاة أو يؤخرون الصلاة من وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فان أركعتك  
معهم فصل فانها لك ماله وفي رواية فان أقيمت الصلاة وان كنت في المسجد فصل وفي أخرى  
فان أدركك يعني الصلاة معهم فصل ولا تدل على فصل فلو صلى رواء أحمد ومسلم  
والساقى) قول يمتنون الصلاة أى يؤخرونها فيجعلونها كآيات الذي خرجت روحه  
والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فان المقول عن الامراء المتقدمين  
والتأخرين انما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخروها احد منهم عن جميع وقتها فوجب  
فليدخل فيها ذابوا وقديعوا الله تعالى عنه ولا يقطع عليه يدخول النار كسائر أصحاب الكفر وغيره وقد جعل

أو هو بانظ الامر ومعناه  
الخبير يؤيده رواية لم من  
يكذب على بلج النار ولا ينماجه  
فان الكذب على يوجب النار وقيل  
دعاء عليه ثم اخرج مخرج الذم  
وفي الحديث فليتبوأ عاقبة  
النار مكان فليج النار في حديث  
الباب عن علي ولم أجده في  
حديثه هه في الفتح ولا في  
القسطلاني ثم هو في حديث  
الزبير بلفظ سمعته يقول من  
كذب على فليتبوأ من التبوؤ أي  
فليخذمته من النار أي فيها  
فليج (عن سلمة) بفتح السين  
واللام (ابن الاكوع) سمعته  
من ابن عبد الله الاسدي المدني  
الموتى بالمدينة سنة أربع وسبعين  
وهو ابن ثمانين سنة وله في  
البخاري عشرون حديثاً قال  
سمعت النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) أي كلامه حال كونه  
(يقول من يقول على ما لم أقل)  
وكذا النقل ما قاله بلفظ يوجب  
تغير الحكم أو نسب اليه فعلا  
لم يرد عنه (فليتبوأ) جواب  
الشرط السابق أي فليخذل نفسه  
منزلاً يقال تبوأ الرجل المكان  
إذا اتخذته سكناً وهو أمره في  
الخبير أو بمعنى التمديد أو بمعنى  
التمكيد أو دعاء على فاعل ذلك  
أي بؤاء الله ذلك وقال الكرمانى  
يحتمل ان يكون الامر على  
حقيقته والمعنى من كذب  
فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه  
كده اقال وأولها وأولها فقد رواه أحمد بن إسحاق

حل هذه الاخبار على ما هو الواقع قوله فان أدركت الخ معناه صل في أول الوقت  
وتصرف في شغل فان صادفتم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وان أدركت الصلاة  
معههم فصل معهم وتكون هذه الثانية لأن نافلة الحديث يدل على مشرعية الصلاة  
لوقتها وترك الاقتداء بالامراء اذا أخروها عن أول وقتها وان المؤتم يصلح من غير دائم  
يصلح مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة  
الامراء في غير عصية اثلاثة طرق الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى  
ان خليلي أو صاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد المجديع الاطراف وقوله فانها لك نافلة  
صريح ان الفريضة الاولى والنافلة الثانية وقد اختلف في الصلاة التي تصلى مرتين  
هل الفريضة الاولى والثانية فذهب الهادي والاوزاعي وبعض أصحاب الشافعي الى  
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام  
يحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض أصحاب الشافعي  
ان الفريضة اكملها وعن بعض أصحاب الشافعي أيضاً ان الفريضة احدهما على  
لاهم فيحسب الله بأيتم ما شاء وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضاً كلاهما  
فريضة احتج الاولون بحديث يزيد بن عامر عن أبي داود مرفوعاً وفيه فاذا جئت  
الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليت ولتكن لك نافلة وهذه  
مكتوبة ورواه له رقطي بلفظ وليجعل التي صلى في بيته نافلة وأجيب بانها رواية شاذة  
مخالفة لرواية الحنابلة والثقات كما قال البيهقي وقد ضمه معناه النووي وقال الدارقطني  
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة  
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عن أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني  
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
حجته فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانصرف اذ هو برجلين  
في آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بهم ائجي بهم اترعدوا فراقصهم ما قال ما منعكم ان  
تصلوا معنا فقالوا يا رسول الله انما كنا قد صلينا في رحلنا قال فلا تنعلا اذا صلينا في رحلنا  
ثم أتينا مسجد الجماعة فصلوا معهم فانهم الكنا نافلة قال الشافعي في القديم اسناده  
مجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحافظ  
يعلى من رجاله لم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا جابر راو يا غير يعلى  
أخرجه ابن منبه في المعرفة ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في  
المطلوب ولان تأديبه الثانية بنية الفريضة يستلزم ان يصلى في يوم مرتين وقد ورد النهي  
عنه من حديث ابن عمر مرفوعاً لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن  
خزيمة وابن حبان وأما جملته مخصصة بما يحدث فيه فضيلة فدهوى عاطلة عن البرهان  
وكذا حماله على التكرير فغير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس باعادة الصبح

من النار) لما فيه من الجراءة  
على الشريعة وصاحبها صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يقلوا قتل العالم  
معنى قوله بالنظر غير لفظه لكنه  
مطابق لمعنى لفظه فهو سائق  
هذه الحققتين وعند البخاري عن  
أنس مرفوعا بالنظر ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال من تعدد  
على كذبا فليتبوأ عقابه من  
المات وهذا عام في جميع أنواع  
الكذب لان النكرة في سياق  
الشرط كالنكرة في سياق النفي  
في افادة العموم والختار ان  
الكذب عدم مطابقة الخبر  
للواقع ولا يشترط في كونه كذبا  
تعمده والخبر يشهد له دلالة  
على انقسام الكذب الى متعمد  
وغيره وقد ذهب الجويني الى  
كفر من كذب متعمدا عليه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يورده  
عليه ولده امام الحرمين وقال انه  
من عنوات والده وتبعه من  
بعده فضعنوه واتصل به ابن المي  
بان خصوصية الوعيد وتوجب  
ذلك اذ لو كان يطلق الدار كان  
كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره  
فانما الوعيد بالخلود قال وهذا  
قال فليقبوا أى فليخذها مباحة  
ومسكنا وذلك هو الخلود وبان  
الكاذب عليه في تحليل حرام  
مثلا لا يفتن عن استحلال ذلك  
الحرام أو الحمل على استحلاله  
واستحلال الحرام كفر والحمل  
على الكفر كفر وأجيب عن  
ريدل من متعمدا القتل الحرام

• (باب قضاء الفوائت) •

(عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا  
ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك. متفق عليه) ولم يرد في أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها  
فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وعن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول أقم  
الأول بان دلالة التبوي على الخلود غير مسألة ولو سلم فلان لم ان الوعيد بالخلود متمتع للمك



وأجيب عن الثاني بما لا نسله لم ان  
عليه في تحميد حرام مشاع  
قطعه بان الكذب عليه حرام  
وان ذلك الحرام ليس يستحل  
كما تقدم العصاة من المؤمنين على  
ارتكابهم الكبائر مع اعتقادهم  
حرمتها (عن أبي هريرة) لدوى  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال نسوا)  
بفتح التاء والسين ولحم أمر  
بصيغة الجمع من باب التفعّل  
(باسمى) محمد وأحمد (ولا  
تكننوا) بفتح التاءين وفي رواية  
الاربعة لا تكنوا بفتح الكاف  
ونون مشددة من باب التفعّل من  
باب تكفى يتكفى تكنوا وأمله  
لا تكنوا في ذقت إحدى  
التامين أو تكنوا بضم التاء وفتح  
الكاف وضم النون من باب  
التفعّل من كنى يكفى تكنية  
أو بفتح التاء وسكون الكاف  
وكلاهما من الكناية (بكفى) هو  
من باب عطف المنى على المذنب  
(ومن رأى في المنام فقد رأى)  
حتماً فان الشيطان لا يتحل في  
صوفى) أى لا يتحل بها رضى  
المواهب اللدنية في ذلك ما يكفى  
ويشئ (ومن كذب على متعمداً  
فليتبوأ عقده من النار) مقتضى  
هذا الحديث استواء تحريم  
الكذب عليه في كل حال واه  
في البتة والنوم وقد أورد  
البخارى ومسلم وغيرهما هذا  
الحديث عن جماعة من الصحابة  
وهم ثلاثون نفساً وورد أيضاً

الصلاة كرى رواه الجماعة الا البخارى والترمذى قوله من نسي تحميد بدليل الخطاب  
من قال ان العامد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشرط فيلزم  
منه ان من لم ينس لا يصحى والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى  
وسكان في البحر عن ابى الهادي والاستاذ ورواية عن القاسم والقاسم قال ابن تيمية  
حديث المصنف والمذاهب هم ليس لهم حجة قط يرد اليها عند التنازع وأكثروهم يقولون  
لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط  
بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقت أو طال البحث في ذلك واختار  
ما ذكره ودون معه والامر كما ذكره فان لم أقف مع البحث الشديد للموجبين  
بإجماع على العامد وهو من عدم ذكرنا على دليل ينفي في سوق المناظرة ويصلح للتحويل  
عليه في مثل هذا الاصل العظيم لا يحث فدين الله أحق ان يقضى باعتباره ما يتنص به  
اسم النفس المضاف من العموم ولكنهم لم يرفعوا اليه رأسا وأنهم ما جاؤا به في هذا  
المقام قوله ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسى يستلزم من مفهوم  
خطاب وجوب القضاء على العامد لان من باب التنبية بالادنى على الاعلى فتدل بقوى  
لخطاب وقياس الاولى على المطلوب وهذا مردود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد  
انه اخف حالاً من الناسى بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يسقط  
لانهم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عبثاً بخلاف الناسى والناسى فقد  
أمرهما الشارع بذلك وصرح بان القضاء كفارة لهما لا كفارة لهـ ما سواه ومن جملة  
حججهم ان قوله في الحديث لا كفارة لهما الا ذلك يدل على ان العامد مبرا من الحديث لان  
الناسى والناسى لا اثم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسى التارك سواء كان عن ذهول ام لا ومنه  
قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فأنساهم أنفسهم ولا يخفى عليك ان  
هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسى والناسى لعدم الائم الذي جعلوا  
الكفارة منوطة به والاحاديث الصحيحة قد صرح بوجوب ذلك عليهم ما وقد استضعف  
الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطا كما تكون عن  
العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاتيان بها فبما على انه لا يكفى مجرد التوبة  
والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما شبه ثوابه  
والمحتاج الى امعان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث فدين الله أحق أن يقضى  
لا سيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب  
الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصده تردد لانه يقول المتعمد  
لترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا  
بأدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضائق وان قول الذوى في شرح مسلم بعد  
كتابة قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهالة من الأفراط

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقهم على بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحاربي وأبو بكر البرزاري وأبو محمد يحيى بن صاعد

وقال الصيرفي رواه مستون نفسا من  
الصحابة وقال ابن منده أكثر من  
ثمانين نقشا وجمع طرقهم ابن  
الجوزي بخاروا التسعين وبذلك  
حزم ابن دحية وقال أبو موسى  
المديني يرويه نحو من مائة من  
الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن  
وضيف وساقط مع ان فيها  
ما هو مطاق في ذم الكذب عليه  
من غير تشديد بهذا الوعيد  
الخاص ونقل النووي انه جاء  
عن مائتين من الصحابة ولا جيل  
كثرة طرقهم أطلق عليه جماعة انه  
متواتر وعورس بان المتواتر  
شرطه استواء طرفيه وما بينهما في  
الكثرة وليست موجودة في كل  
طريق بفسردها وأجيب بان  
المراد من اطلاق تواتره رواية  
المجموع عن المجموع من  
ابتدائه الى انتهائه في كل عصر  
وهذا كافي في افادة العلم والعدد  
المعين لا يشترط في المتواتر بل  
ما أفاد العلم كفي والصفات  
العلمية في الرواية تقوم مقام العدد  
أوتر يد عليه كما قرر الحفاظ ابن  
عمر في نكت علوم الحديث وفي  
شرح نخبه الفكر وبين هناك  
الرد على من ادعى ان مثال المتواتر  
لا يوجد الا في هذا الحديث وبين  
ان أمثله كثيرة منها حديث من  
بني لله مسجدا والمسح على الخفين  
ورفع اليدين والشفاعة  
والخوض ورؤية الله في آخر  
والأمة من قريش وغير ذلك

المذموم وكذلك قول المقلبي في المنار ان باب القضاء ركب على غير ما ساس ليس فيه كتاب  
ولاسنة لى آخر كلامه من التقرير قطب لا كنفارة لها الا ذلك استدلال بالحصر الواقع في  
هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها ووجوب اعادة حضور وقتها  
من اليوم الثاني وسيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من  
آخر هذا الباب والامر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون حجة لمذهب  
من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف  
والمزني والكوفي وقال القاسم ومالك والشافعي وروى عن المؤيد بالله انه على التراخي  
واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من انه لما استيقظ النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بالنوم آخر قضاءها واقامادواروا حلهم حتى  
خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بان ذلك الوادي  
كان به شيطان ولا هل القول الاول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول  
الآخر وعلم ان الصلاة المتروكة في وقتها العذر النوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج  
وقتها المتدرا لها هذا العذر قضاء وان لم ذلك اصطلاح الاصول لكن الظاهر من الأدلة  
انهم آداه لا قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتقض دليل يدل على القضاء  
والحاشا لثان يدلا على وجوب فعل الصلاة اذا فاتت بنوم انسيان وهو اجماع قال  
المصنف رحمه الله تعالى به ان ما في حديث أبي هريرة وفيه ان النوات يجب قضاؤها  
على الفور وانها تقضى في اوقات النهي وغيرها ران من مات وعليه صلاة فانه لا تقضى  
عنه ولم يسم عنها القول لا كنفارة لها الا ذلك وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع  
لنا ما لم يرد نسخته انتهى (وعن أبي قتادة قال ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم  
نومهم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تسريط انما التدبر بط في المنة فاذ انسى احدكم  
صلاة أو رآها فليصلها اذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه  
أيضا أبو داود من حديثه قال الحفاظ واسناده على شرط مسلم ورواه مسلم بخوف في قصة  
نومهم في صلاة الفجر ولفظه ليس في النوم تسريط انما التدبر بط على من لم يصل الصلاة  
حتى يحى وقت الصلاة الاخرى فن فعل ذلك فليصلها حتى يتبهاها فاذا كان الغد  
فليصلها عند وقتها الحديث يدل على ان النائم ليس بمكلف حال نومه وهو اجماع ولا  
يافيه ايجاب الضمان عليه لما ألتفنه والزامه ارش ما جتاه لان ذلك من الاحكام  
الوضعية لا التكليفية واحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر  
الحديث انه لا تسريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضييقه  
وقيل انه اذا نعمد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلاة فغلبه ظنه  
انه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آثموا الظاهر انه لانهم عليه بالنظر الى النوم لانه  
فعله في وقت يباح فعله فيه فيسهله الحديث وأما اذا نظروا الى التسبب به للترك فلا  
ولنا اربعون حديثا في المتواتر مما بيناه الحرز الميكنون من لفظ النبي المصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٣٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل (حبس) أي منع (عن مكة القتل) بالقاف والفرقية

اشكال في العصبية بذلك ولا شك في انهم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الامتنال والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث قال اسى أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال ثم أذن

بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم الحديث أو رده مسلم مطولاً وذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحته وان أبا قتادة دعه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طرقاً منه قوله ثم أذن بلال فيه استحياب الأذان للصلاة الفائتة قوله فصل الخ فيه استحباب قضاء السنة الراتبة لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين قبل العداة هما سنة الصبح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه إشارة الى ان سنة قضاء الفائتة كسنة أدائها فيؤخذ منه ان فائتة الصبح يقضى فيها الى ذلك ذهبت الشافعية وسبب أي الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه ويؤخذ منه أيضاً انه يجهر في الصبح المتضمنة بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على الجهر في قضاء الفجر ثم انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه ليس فقط وحمل قوله كما كان يصنع على الافعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال

سرى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى

ابتظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يترجم دهنه الى طهوره ثم أمر بالافاد ثم صلى

الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فقالوا يا رسول الله الانعبدنا في وقتها من الغداة قبل

ايتها كم ربكم تعالى عن الربا ويقبله منكم رواه أحمد في مسنده) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبه والطبراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولاً عن أبي رباح العطاردي عن عمران وليس فيه ما ذكر الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الانعبدنا الى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن عن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في التلخيص واحتج بها وبعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلطف فاذا كان الغداة فليصلها عند وقتها وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلطف من أدرك منكم صلاة العداة من غداة فليقتض مثلها ويشهد بصحة ذلك الرواية مائة تقدم في أول الباب من حديث انس بلطف لا كفارة لها الا ذلك ويدل على صحته إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والعارضه برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان يريد قوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لانه ربما توهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

(أو الفيل) بالناء والتخفيف الحيوان المشهور والشك من شيخ البخاري ان فضل بن دكين وقال الكرمانى الفتك أي سقت الدم على غفلة لم تبدل القتلى ووجهه ظاهر لكن لأعماله روى كذلك ولا يبعد ان يكون تعصفا والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة للعبسة في غزوهم مكة ومعهم النبل فذبحها الله عنهم وساط عليهم الطير الابابيل مع كون أهل مكة يذذ الكذرا غمرة أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم اباه مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالبناء للمفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم المؤمنون) وروى سلط بفتح السين أي ساط الله رسول الله والمؤمنين (الا) ان الله قد حبس عنها وانها لم تحل (بفتح أوله وكسر ثانيه) (لا حد قبل ولا تحل) بضم اللام وفي رواية لم تحل وفي القنط لم تحل وهي أليق بالمستقبل (لا حد بعدى) أي لم يحكم الله في الماضي بالحل في المستقبل (الاوانها) أحلت لي ساعة من نهار الاوانها (ساعتى) في ساعة (هذه) التي أمكلم فيها بعد الفتح (حرام) يحرم الله تعالى مكة مصدر في الاصل يستوى فيه التذكير والتأنيث والافراد والجمع ولهذا أخبر عنها بالمد كرو هو حرام والاستشكال (لا يجتلى) بضم أوله

أى لا يقطع ولا يجوز (شوكها) كالعوسج وذكر الشوك دال ٣٢٩ على منعه قطع غيره من باب أولى وشيأى

ذكر الخلاف فيه في الحج ان شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسقة قطعها بقوله ما لك (الا لمنشد) أى معرف فليس لواحد لها غير التعريف ولا عليكها (فن قتل) أى قتل له قتل كافي الديات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (أما ان يعقل وأما ان يقاد) أى يمكن (أهل القتل) من القتل يقال أقدت القاتل بالقتول أى اقتصصته منه أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك وبهذا يزول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى وأما ان يقتل أهل القتل وهو باطل (بخارج رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين مججمة وهاء منونة كما في الفتح (فقال اكتبنى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لابي فلان) أى لابي شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطاب قل يا رسول الله لا يختلي شوكها ولا يعضد شجرها (الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة والهاء المججمة وهونبت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد النى (فانا نجعله في بيوتنا) لا نقف فوق الخشب أو يخط

النوى والحفاظ وغيرهما وأما رواية أبي داود فقال الحفاظ انها خطا من رواه اقال وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى وقد ذكر الحفاظ في الفتح انه رواه أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأى اها في السنن من حديث أبي قتادة الانصارى ولا ينفرد بها عمران حتى يقال في تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع من رواه لكنهم لا ينتهضون معارضته حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحفاظ بانها خطا قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان القاتلة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان التداين مشروران في السفر وان السنن الرواتب تقضى انتهى قوله عرسنا التعريس نزول المسافر آخر الليل للزوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو الزول أى وقت كان من ليل أو نهار فيما فازن ثم أقام شيأى الكلام على الاذان والاقامة في القضاء في باب من عليه قاتلة أخر الاذان ان شاء الله تعالى

#### • (باب الترتيب وقضاء لقوات) •

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كقار قريش وقال يا رسول الله ما كنت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتما فتوصأنا فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب متفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحفاظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر لجعله في مسند عمر قال الحفاظ تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف قوله يسب كقار قرىش لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كدت لفتة كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لهذا الاشتغال بالقتال وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقليل تركوها نسيانا وقيل شغلا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحفاظ وفي سنن الترمذى عن أبي سعيد ان ذلك قيل ان ينزل الله في صلاة الخوف فرجالاً أو ركباً ما وسىأى الحديث وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين القوات المقضية والمؤادة قابو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم القاتلة على خلاف بينهم وقال الشافعي والهادي والقاسم لا يجب ولا ينتهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحفاظ الا ان يستدل بعوم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى فيقوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشباه غير هذه انتهى وقد استدلل للموجبين أيضا بان توقيت المقضية بوقت الذكر أضيق

بالطين لتلايشق اذا بنى به (وقبورنا) نسديه فرح الجهد

المختلة بين اللينيات (فقال النبي  
 منه احد استغفاني منه فاستغفني  
 (الا الاذخر) ولا يصلي الا الاذخر  
 مرتين لئلا يكسره (عن ابن  
 عباس) رضي الله عنهما (قال لما  
 اشتد) أي حين قوى (بالنبي صلى  
 الله عليه) وآله (وسلم وجهه)  
 الذي توفي فيه يوم الخميس قبل  
 موته بأربعة أيام (قال اتوني  
 بكتاب) أي بادوات الكتاب  
 كالذوات والقلم فقبه مجاز  
 الحذف أو أراد بالكتاب ما من  
 شأنه ان يكتب فيه كالكاغد  
 وعظم الكتف كما صرح به في  
 رواية مسلم (اكتب) بالجزم  
 جوابا للامر ويجوز الرفع على  
 الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي  
 أمر بالكتابة (لكم كتابا) فيه  
 النص على الأئمة بعدى أو أبين  
 فيه مهمات الأحكام  
 (لا تضلوا بعده) بفتح الهمزة  
 وكسر الشافعي (قال عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه لمن  
 حضره من الصحابة (ان النبي  
 صلى الله عليه) وآله (وسلم) عليه  
 الوجب) الحال (عندنا كتاب  
 الله) هو (حسبنا) أي كافينا  
 فلا تكلف رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ما يشق عليه في  
 هذه الحالة من املاء الكتاب  
 ولم يكن الامر في اتوني للوجوب  
 وانما هو من باب الارشاد للاصلم  
 لاقرينة الصارفة الامر عن  
 الإيجاب الى التدب والاذا  
 كان يسوغ لعمرو رضي الله  
 عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ان تركه صلى الله عليه

٣٣٠ صلى الله عليه وآله وسلم) يوحى في الحال أو قبل ذلك او انه طلب  
 من توقيت المؤداة فيجب تقديم ما مضى و الخلاف في جواز التراخي انما هو في  
 المطلقات لا الموقوتات المضيق وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضية انفسها  
 وسند كره في شرح الحديث الآتي (وعن أبي سعيد قال حسبنا يوم الخندق عن الصلاة  
 حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كنيما وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين  
 القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاقام  
 الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام العصر فصلاها  
 فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام المغرب فصلاها كذلك قال وذلك  
 قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فربا لا أو ربكنا رواه أحمد والنسائي  
 ولم يذكر المغرب الحديث رجال اسناده رجال الصحيح وسيأتي ذكر من صححه وفي الباب  
 عن عبد الله بن مسعود وعنه الترمذي والنسائي بلنظ ان المشر كبر شغلوا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وساقا نحو الحديث وأخرج  
 نحوه مالك في الموطأ قوله بهوى الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وياء مشددة السقوط  
 والمراد بعد دخول طائفة من الليل والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتركة  
 لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف  
 كما في آخر الحديث والواجب بعد شرعيتها على من حبس بحرب العدو ان يفعلها وقد  
 ذهب الجمهور الى ان هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين الى  
 جواز تأخير صلاة الخوف اذا لم يتمكن من اداها او الصحيح الاول لما في آخر هذا الحديث  
 والحديث صرح بانها فائقة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم صرح  
 بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود صرح بانها أربع صلوات فن الناس من اعتقد  
 الجمع فقال ان وقعة الخندق بقيت أياما فسكان في بعض الايام الفاتت العصر فقط وفي  
 بعضها الفاتت العصر والظهر وفي بعضها الفاتت أربع صلوات ذكره النووي وغيره  
 ومن الناس من اعتقد ترجيح فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجح لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن  
 العربي قال ابن سبيل الناس والجمع أربع لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني  
 عن الشافعي حديث ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي  
 سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جميل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان  
 في صحيحهم ما وصحه ابن السكن وقد تقدم نحوه في باب الصلاة الوسطى على ان حديث  
 الباب ونحوه متضمن للزيادة فالصير اليه متعمدا واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط  
 لا يقدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته انه روى ما علم وزك  
 ما لم يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا  
 والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي

وآله وسلم الإنكار على عمر دليلاً على استنصوابه فكان ٣٣١ توفى عمر صواباً بالاسم والقرآن فيه

تيدان لكل شيء ومن ثم قال عمر  
حسبنا كتاب الله وعاش صلى  
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياماً  
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان  
واجباً لم يتركه لاختلافهم لأنه لم  
يترك التبليغ لاختلافه من خالف  
وقد كان الصحابة يراجعون في  
بعض الأمور ما لم يجزم بالامر  
فاذعزم امتثلوا وقد عده هذا من  
موافقة عمر رضي الله عنه وأما  
قول ابن عباس عن هذا ما حدث  
به من الحديث ان الرزية كل  
الرزية ما حل بين رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وبين  
كاتبه فقد كان عمر أفتى من ابن  
عباس (فاختلفوا) أي الصحابة  
عند ذلك فقالت طائفة بل  
نكتب لما فيه من امتثال أمره  
وزيادة الأيضاح (وكثر اللفظ)  
يحرر يك اللام والمجـمة أي  
الصوت والجلبة بسبب ذلك  
فلما رأى ذلك صلى الله عليه وآله  
وسلم (قال قوموا عني) أي عن  
جهتي (ولا ينبغي عندى التنازع)  
يحق أن يكون صلى الله عليه  
وآله وسلم كان ظهر له حين هم  
بالكتاب انه مصـلحة ثم ظهر له أو  
أوحى إليه بهـدان المصلحة في  
تركه فتركه ويستفاد من هذا  
الحديث جواز كتابة الحديث  
ومن حديث علي رضي الله عنه  
وكذا من قصة أبي شاه الأذن فيها  
والتمنى في حديث أبي سعيد  
الخدري عنده مسلم مرفوعاً

والناصر أبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الطاهر  
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
صلوا كما رأيتموني أصلي كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي  
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث  
يرد عليه قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على الاقامة للفوائت وعلى ان صلاة  
النهار وان قضيت له الا لا يجهر فيها وعلى ان تأخير يوم الجمعة في نسخ بشرع صلاة  
الخوف انتهى

### • (أبواب الاذان) •

الاذن لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة وشربا الاعلام بوقت  
الصلاة بالفاظ مخمصة وهو مع قلة ألفاظه مشغل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ  
في الفتح نقلاً عن القرطبي وقد اختلف في الافضل من الاذان والامامة وسيأتي ما يرشد  
الى الصواب وقد اختلف في أى وقت كان ابتداء شرعية الاذان فقبل نزل على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد  
فيه عبد العزيز بن عمران وهو عن لا تقوم به حجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال  
الحافظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمر وذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده  
طلحة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف  
وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو  
متروك قال الحافظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح  
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لمثبت عند  
الخزاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والذي من حديث عبد الله بن عمر قال  
كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون فيجمعون الصلاة ولايس ينادي بها أحد  
فتكلموا أو ما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم  
اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود فقال عمر ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة فقال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء  
وقت الاذان

### • (باب وجوبه وفضيلته) •

(عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة  
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا استخود عليهم الشيطان رواه أحمد) الحديث أخرجه أبو  
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة  
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا استخود عليهم الشيطان فعلمك بالجماعة فانما  
يا كل الذئب القاصية الحديث استدله على وجوب الاذان والاقامة لان الترك الذي

لا تكتبوا عنى شياً غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو الاذن ناسخ للنهي

وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستنبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بامر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنيف والتأليف والتشريح وحصل بذلك خير كثير ولله الحمد والممة (عن أم سلمة رضى الله عنها قالت استيقظت) أى تيقظت قالسين ليست هنا للطلب أى اقبه (النبي) وفي رواية أبى ذر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة) أى فى ليلة واقظ ذات زيدت للتاكيد وقال جار الله هو من إضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت ام سلمة لانها كانت ليبتها (فقال سبحانه الله ماذا) استفهام متضمن معنى التعجب لان سبحانه يستعمل له (انزل) بضم الهمزة والكسمة فى انزل الله المراد بالانزال اعلان الملائكة بالامر المقدس وهو مجاز أو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوحى اليه فى نومه ذلك بحاسه يفع بعده فعب عنه بالانزال (الليلة من القن) عبر عن العذاب بالفتن لانها اسبابه قاله الكرماني واستعمل المجاز فى الانزال والمراد به اعلام الملائكة بالقدور بركانه صلى الله عليه وآله وسلم رأى فى المنام انه سيقع بعده فتن وتفتق لهم

هو نوع من استحوذوا الشيطان يجب تجنبه والى وجوب ما ذهب أكثر العشرة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والاصطغرى كذا فى البحر ومجاهد والاوزاعى وداود كذا فى شرح الترمذى وقد حكى الماوردى عنهم تفصيلا فى ذلك فحكى عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته وقال الاوزاعى يعيدان كان وقت الصلاة باقيا والام بعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لم يذوأجزأه ولغيره عذر قضى وفى البصران القائل بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعى وروى عن أبى طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعى وأبى حنيفة انهما سنة واختلف أصحاب الشافعى على ثلاثة أقوال الاول انهما سنة الثانى فرض كفاية الثالث سنة فى غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة المرجعين للاذان قوله فى حديث مالك بن الحويرث الا فى فليؤذن لكم أحدكم وفى لفظ للبزارى فاذا نأتم أقيما ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والا أمر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ساقى ومنها ما فى حديث عبد الله بن زيد الا فى من قوله انها الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما ساقى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبى العاص اتخذتم وذا لا ياخذ على أذانه أجرا ومنها حديث أنس عند البخارى وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قومالم يكن يغزىنا حتى يصبح ويتظر فان سمع أذانا كفى عنهم وان لم يسمع أذانا غار عليهم ومنها طول الملازمة من قول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك فى سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخارى من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها فى جمع بأذنين واقامتين وجهذا الترتيب على ما فيه من الخلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبهم ما ولم يوجبهم ما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء اذان ولا اقامة عند البيهقى من حديث ابن عمر باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزى لا يعرف مرفوعا وقد رواه البيهقى وابن عدى من حديث أم عمر مرفوعا فى اسناده الحكم بن عبد الله الا يلى وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاستروا عين بالسكوت وعوراتهن بالبيوت (وعن مالك بن الحويرث ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل فى الاذان كما يعتبر فى امامة الصلاة وقد استدل بهما من قال بافضلية الامامة على الاذان لان تكون الاشراف أحق بهم امتشعر يزيد شرف لها وفى لفظ للبخارى فاذا أتممتا رجعا فاذا ولا تعارض بينه وبين ما فى حديث الباب لان المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما أن يؤذن

الخزائن أو أوحى اليه في نومته ذلك بما سبق بعده من الفتن فعبّر عنه بالانزال ٣٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبّر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وهو من المعجزات فقد قفحت خزائن قارص والروم وغيرهما كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح المغيرة بين الخزائن والله تقي أوضح لأن ما غير متلازمين وكم من قاتل من تلك الخزائن - ألم من الفتن (أيقظوا) أي نبهوا (صواحِب) وفي رواية صواحيبات (الخير) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وخصه من لأن من الحائضات حينئذ ومن باب ابدأ بنفسك ثم بمن يقول (قرب كاس مية في الدنيا) أو بآبار قيعة لا تمنع ادراك البشارة أو تنبيهة (عارية) أي بمعاقبة (في الآخرة) بفضيحة التعرى أو عارية من الحسنات في الآخرة فذهب بن بذلك إلى الصدقة وترك السرف قال في الفتح أشاوصلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استبصار أزواجه أي لا ينبغي لهن ان يتخافن عن العبادة ويقعدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديية ذكر الله بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر

فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدله من قال بوجوب الاذان لما فيه من صيغة الامر وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن معاوية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً هو بفتح الهمزة جمع عنق واختلف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله لأن التشوق يطيل عنقه لما يتطلع اليه فمعناه كثرة ما يرويه من الثواب وقال التضر بن شمير اذا ألبم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم ثلاثاً - هم ذلك الكروب والعرق وقيل معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب نصف السادة بطول العنق وقيل معناه أكثر اتباعاً وقال ابن الاعرابي أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض وغيره وروى بعضهم أعناقاً بكسر الهمزة أي اسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش الاذان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم فائضة وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله الا الله و لا همرة الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره الملقب والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن اذا كان فاعله غير متخذ أجرة عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة وقد استدل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهونص الشافعي في الامم بقوله أكثر أصحابي ذهب بعض أصحابه إلى ان الامامة أفضل وهونص الشافعي أيضاً قاله النووي وبعضهم ذهب إلى انهم مساوون وبعضهم إلى انه ان علم من نفسه القيام بمقوق الامامة وجرح خصاله ما فهمي أفضل والا فالاذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كج والمسيودي والقاضي ح - ين من أصحاب الشافعي واختلاف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يفعله وقال بعضهم بكرهه وقال محققوهم وأكثروهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعاً من حديث جابر التميمي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق مهمل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال محمد زكركه وذكر علي بن المديني انه لم يثبت واحده منهما وقال أيضاً لم يسمع مهمل هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الا هـ من أبي صالح يقيين لانه

والثاني عمرو بن دينار ويحيى عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استحباب



الاسراع الى الصلاة عند خشية الشر ٣٣٤ كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا حزبه

أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكبره أن يصلي وفيه التسبيح عدد رؤية الانبياء المهولة وفيه تحذير لعالم من يأخذ عنده من كل شيء يقع حذوله والارشاد الى سيدفع ذلك المحذور (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وفي رواية الاربعة لنا يعني امامنا وانا فاصلا لله لا لهم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشاء بكسر العين والمدأى صلاة العشاء في آخر حياته) قبل موته بثم و هكذا جاء مقيداً في رواية جابر (فلم) من الصلاة (قام فقال رأيتكم) أي أخبرني وهو من اطلاق السبب على السبب لان مشاهدته هذه الاشياء طريق الى الاخبار عنها والهمزة فيه متحركة أي قد رأيتم ذلك فأخبروني ولا تستعملوا في الاستخبار عن حالة بهيمة قاله القسطلاني وقال الحافظ والهمزة في رأيتمكم للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو ابصرتكم (ليستكم) وهي منصوبة على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا ثم قال فاضبطوها (هذه فان رأس) ولا يصلي فاعلى رأس (مائة سنة من) أي من تلك الليلة أي عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى من هو على ظهر الارض احد) من تربته اوتنه فونه عند مجيئه او المراد أرضه التي بها نشأ ومنه جاءت

بقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الاعمش قال وقال أبو بدر عن الاعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح وقال الثوري لم يسمع الاعمش هذا الحديث من أبي صالح وصح حديث أبي هريرة وعائشة جميعاً ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم بهذا الاسناد يعني مهيباً عن أبيه فهو من أربعة عشر حديثاً وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختارة وعن أبي أمامة عند أحمد وعن جابر عند ابن الجوزي في العلل ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الاسناد قالوا يا رسول الله لندتر كتماننا فمس في الاذان بعد ذلك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلتهم مؤذنونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست محفوظة وأشار ابن القطان الى ان البزار هو المتروك بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بانهم امن أفراداً أي حرة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فعرف من عهدتهم وأخرجهما ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الاعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بابي حرة قال ابن القطان أبو حرة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الانقطاع ويحجب عنه بأن الوساطة قد عرفت وهو الاعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعد له وأما الانقطاع الثاني بين الاعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيحجب عنه بان ابن عمر قد قال عن الاعمش عن أبي صالح ولا أراني الا قد سمعته منه وقال ابراهيم بن حبيب الرؤاسي قال الاعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الاعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة ذلك الدارقطني فثبتت هذه الطرق ان الاعمش سمع عن أبي صالح ثم سمع منه قال البهيمري والسكل صحيح والحديث متصل قوله الامام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد انهم ضمنناه على الاسرار بالقراءة والاذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخص نفسه وقيل لانه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق وقال الخطابي معناه انه يحفظ على القوم صلاتهم ومايس من الضمان الموجب للغرامة قوله والمؤذن مؤمن قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العالية والحديث استدله به على فضيلة الاذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع حالاً من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعن عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يحب ربك عز وجل من رضى غنم في شظية يحمل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظر الى عبدى هذا يؤذن

الأرض التي سدرت الجنابة فيها فليست ألد. تغران قال القسطلاني وهذا يدفع قول من استدل بهذا الحديث على موت الخضر كالمؤلف وغيره اذ يحتمل أن يكون الخضر في غير هذه الأرض المعهودة وأن سلباً أن أُل للاستغراق فقوله أحد عموم محتمل اذ على وجه الأرض الجن والإنس والعمومات يدخلها التخصص بادنى مرئنة وإذا احتل الكلام وجوها سقط به الاستدلال قاله الشيخ قطب الدين السطاطي رحمه الله انتهى وأجيب باوجه ودفع بدفعات ذكرها الحافظ في الفتح والاصابة وغيره في غيرها وليس هذا محل استنفاء هذا البحث وقد حققنا ذلك في كتابنا فتح البيان في مقاصد القرآن فمن شاء فليرجع اليه بتضع له الخطأ من الصواب وقال ابن بطال إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه المدة تحرم الجمل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم واعلمهم ان أعمارهم ليست كأعمار من تقدمهم من الأمم ليجتهدوا في الصلاة وقال الزووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حياة أحد بل بعد تلك الأيلة مائة سنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من اليمينوتة (في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث) الهلا

ويقيم للصلاة يخاف من فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث رجال اسنادهم ثقات وقد أخرجه أيضاً سعيد بن منصور والطبراني وابن أبي شيبة وفي البخاري والموطأ والنسائي باللفظ اذا كنت في غيمتك أو باديته فاذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا نسمه يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق والمقدمي والنسائي في الموعظ من سنته عن سلمان رفته اذا كان الرجل في أرض في أي قفر فوضأ فان لم يجدها لم يمسح بها في الصلاة ثم يقيها ويصليها الا أم من جنود الله صفاء ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الاذان للمنفرد فيكون صالحاً لرد قول من قال ان شرعية الاذان تختص بالجماعة وفيه أيضاً ان الاذان من أسباب المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً باللفظ يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي اسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب باللفظ المؤذن يغفر له مد صوته ويصدق من يسمع من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسن للمنفرد وان كان بحيث لا يسمعه أحد الشظية الطريقة كالجدة انتهى ويقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي باظهار المجمة

#### (باب صفة الاذان)

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهوله كاره لموافقة التصارى طاف بي من الليل طائف وأنا نائم رجل عليه ثوبان أخضر ان رفي يده ناقوس يحمله قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه الى الصلاة قال أفلا أدلان على خير من ذلك فقامت بي قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن محمد رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من اليمينوتة (في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث) الهلا

(زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ٣٣٦ وهي أخت أمه ابنة العكبري بنت الحرث وابنة هذه أول امرأة أسات

بعد حديثه وتوفيت بميمونة رضي الله عنها سنة إحدى وخمسين بسرق بالمدكان النبي بنى بها فيه انبي صلى الله عليه وآله وسلم وصل عليها ابن عباس لها في البخاري سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنده في بيتهما) المختصة بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه (فصل في النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء في المسجد ثم جاء منه إلى منزله) الذي هو بيت ميمونة أم المؤمنين والفاء في فصل في التي تدخل بين الجمل والمنفصل لأن التذليل اغما هو عقب الاجمال لأن صلاة صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه إلى منزله كانا قبل كونه عند ميمونة ولم يكنوا بعد الكون عندها (فصل في) صلى الله عليه وآله وسلم عتب دخوله (أربع ركعات ثم نام) بهذا الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه (ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة و مراده ابن عباس وقوله نام استفهام حذف همزة لقراءة المقام أو اخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة نام الغليم شك من الراوي وعبر بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة (فقامت عن يساره) بفتح الهمزة

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر غير بعيد قال ثم تقول اذا أتت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الصلاة فقامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذ الروايات ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاء فدعا ذات غداة إلى الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نام فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر رواه أحمد ورواه أبو داود من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال انهم الروايات ان شاء الله فقام مع بلال فألقى عليه ما رأيت فانه أتى صوتا من ذلك قال فقامت مع بلال فجاءت ألقى عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عربن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجرد رداءه يقول والذي بعثك بالحق افقد رأيت مثل الذي أرى فتعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلته الحمد وروى الترمذي هذا الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا من الطريقة الاولى الحاكم وقال هذه امثلة الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن اسحق عن الزهري ومتابعه هؤلاء هم محمد بن اسحق عن الزهري ترفع احتمال التسليم الذي تحتمله ضعف ابن اسحق وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمد سمع من أبيه وابن اسحق سمع من التيمي وليس هذا عماد له وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيها حكمه الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمار والوقفي عن محمد بن عبد الله عن عمار بن عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده حسن من حديث الأفرقي قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه القصة يعني في تقنية الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فخمسم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

وحكى التشديد للابن لغة فيه عن ابن عباس (الجعلني عن عمنه صلى) وفي رواية ٢٣٧ ابن عباس (روى) (خمس ركعات ثم

صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر (ثم نام حتى) أى الى ان (صمت غطيطة) يفتح المجهمة وكسرها المهملة الاولى وهو صوت نفس النائم عند استيقاظه وفي العصاب غطيطة النائم والخنوق تخيرهما (أو خطيطة) يفتح الخاء المجهمة وكسرها المهملة شئت من الراوى وهو يعنى الاول قاله الداودى وقال ابن بطال لم أجده بالخاء عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد نقل ابن الاثير عن أهل الغريب انه دون الغطيطة وفي الفتح الضمير أقوى منه (ثم خرج الى الصلاة) ولم يتوضأ لان من خصائصه ان نومه مضطجعا لا يتقضى وضوؤه لان عينية تنامان ولا ينام قلبه لا يقال انه مدارض بحديث نومه صلى الله عليه وآله وسلم في الوادى الى أن طلعت الشمس لان الفجر والشمس انما يدركان بالعين لا بالقلب (عن أبي هريرة) رضى الله عنه قال ان الناس يقولون اكثروا أبو هريرة) أى الحديث كافي البيوع وهو حكاية كلام الناس والاقوال أكثر وزاد البخارى في الزراعة ويقولون ماله ما هاجر بن والانصار لا يجدون مثل أحاديثه (ولولا آيتان) موجودتان (في كتاب الله تعالى ما) أى لما (حدثت حديثا) قال الاعرج (ثم يتلو)

الحديث فيه ترديد التكبير وقد ذهب الى ذلك الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحتجوا به بهذا الحديث فان المشهور فيه الترييع وبحديث أبي محذورة الآتى وبان الترييع عمل أهل مكة وهى مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من العصاة وغيرهم وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والمهادى والقاسم الى ثنيتين محتملين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية وبحديث أبي محذورة الآتى في رواية مسلم عنه وفيه ان الاذان مثنى فقط وبان التثنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يبال بتشقيق الاذان وابتار الاقامة وسيأتى والحق ان روايات الترييع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهى متبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها وفي الحديث ذكر الشهادتين مثنى مثنى وقد اختلف الناس في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصر الى عدم استحباب الترييع تمسكا بظاهر الحديث والترجيح هو العود الى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك لنوى في شرح مسلم وفي كلام الراعى ما يشهد ببيان الترجيع اسم المجموع من السرو والجهر وفي شرح المذهب والتحقيق والدقائق والتحرير انه اسم للاول وذهب الشافعى ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي الى ان الترجيع في الاذان ثابت لحديث أبي محذورة الآتى وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد قال في شرح مسلم ان حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث عبد الله بن زيد في أول الامر ويرجح أيضا عمل أهل مكة والمدينة به قال النووي وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم الى التخيير بين فعل الترجيع وتركه وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين الى صلاة الفجر يعنى قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فاقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده ضعف جدا وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والترمذى من حديث بلال بلنظا لتثويب في شئ من الصلاة الا في صلاة الفجر وفيه أبو اسمعيل الملاقى وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكيت لا يصح اسناده ورواه الدارقطنى من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال ان ابن أبي ليلى مولد سنة سبع عشرة ووفاته بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطا بها قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامى وابن أبي ليلى كوفي فكيف يسمع منه مع حداته السن وتباعد الديار وقد روى اثبات التثويب من حديث أبي محذورة قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال اذا كنت في أذان الصبح فقلت على الفلاح

ثم الكاتبين للعالم لما  
حدثكم أصلاً لكن لما كان  
الكتاب حراً وجب الاظهار  
فلهذا حصلت الكثرة لكثرة  
إجماعه ثم ذكر سبب الكثرة  
بقوله (ان اخواتنا) جمع أخ  
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير  
على أبي هريرة لغرض الالتفات  
وعدل عن الأفراد الى الجمع  
لقصده نفسه وامثاله من أهل  
الصفة والمراد اخوة الاسلام  
(من المهاجرين) الذين هاجروا  
من مكة الى المدينة (كان  
يشغلهم) بفتح الاول والثالث  
من اللام وحكى ذم أوله من  
الرابع وهو شاذ (الصحيح  
بالاسواق) بفتح الصاد واسكان  
الفاء كناية عن التباعد لانهم كانوا  
يضررون فيه يدايد عند  
المعاينة وسميت السوق لقيام  
الناس فيها على سوقهم (وان  
اخواتنا من الانصار) الاوس  
والنضير (كان يشغلهم  
العمل في أموالهم) أي القيام  
على مصالح زرعهم (وان  
أبا هريرة) عدل عن قوله واني  
لقصده الالتفات (كان يلزم  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بشبع بطنه) بالموحدة في أوله  
كذا للاصلي وفي رواية الاربعة  
باللام وكلاهما للتعليل أي لاجل  
شبع بطنه وهو بكسر الشين  
المجته وفتح الباء وعن ابن دريد  
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم  
لما اشبعك من الشيء وفي رواية ابن عباس

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان معطولا من حديثه وفيه هذه  
الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذومة وهو غير معروف الحال والحديث بن  
عبيد وفيه مقال ذكره أبو داود ومن طريق أخرى عن أبي مخذومة وصححه ابن خزيمة من  
طريق ابن جريج ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضا ابن خزيمة ورواه بقي بن  
محمد وروى التثويب أيضا الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان  
الاذن بعد سعي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال اليعمرى وهذا اسناد صحيح  
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن  
في الفجر سعي على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس اليعمرى وهو  
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخام عند البيهقي وقد ذهب  
الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين  
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وأبو داود وأصحاب الشافعي وهو رأي  
الشافعي في القديم ومكرهه عنده في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة واختلفوا في محله  
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى  
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في أذان العشاء وروى عن الشعبي  
وغيره انه يستحب في العشاء والفجر والاحاديث لم ترد بآبائه الا في صلاة الصبح لا في غيرها  
فالواجب الاقتصار على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره  
وقد ذهب العترة والشافعي في أحد قوليهم الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحدته عمر  
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا تريدوا في الاذان ما ليس منه ثم  
قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذومة وبلال قلنا لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس  
سلفنا فامر به اشعاروا في حال لاشرا عابجا بين الامم انتهى وأقول قد عرفت مما لم يرفع  
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت  
دون وقت وابن عمر لم ينكر مطلق التثويب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الاذكار  
عن علي عليه السلام بعد صحتها المتقدمة في مروى غيره لان المثبت أولى ومنه لم حجة  
والتثويب زيادة ثابتة فالقول به لازم والحديث ليس فيه ذكر سعي على خير العمل  
وقد ذهب العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن سعي على الفلاح فالواية قول مرتين سعي  
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب  
الشافعية فانالم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال  
في التصار ان الفقهاء الاربعة لا يختلفون في ذلك يعني في ان سعي على خير العمل ليس  
من الفاظ الاذان وقد أنكره هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره عن له  
اطلاع على كتب الشافعية احتج النائلون بذلك بما في كتب أهل البيت كما مالى أحمد بن  
عيسى والتجريدوا الاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسندا الى رسول الله صلى الله

المنسوب والمعنى انه كان لازم فانه باقوت لا يجر ٣٣٩ ولا يزرع (ويحضر) من أحوال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (مالي يلهدون) لانه يشاهد  
مالي يلهدون (ويحفظ) من  
أقواله صلى الله عليه وآله وسلم  
(مالي يحفظون) لانه يسمع  
مالي يسمعون قال البخاري روى  
عن أبي هريرة نحو من ثمانمائة  
رجل وروى عنه من الحديث  
ثمانمائة ألف وثمانمائة حديث  
وقال مامن أصحاب النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أحدا كثر  
حديثا مني ويشهد له حديث  
طلحة بن عبيد الله عند البخاري  
في التاريخ والحاكم في المستدرک  
واقطه لاشك انه سمع من رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
مالا نسمع وذلك انه كان مسكينا  
لا شيء له من مال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن  
أبي هريرة (رضي الله عنه) انه  
(قال قلت يا رسول الله اني أسمع  
منك حديثا) اسم جنس يتناول  
القليل والكثير (كثيرا) صفة  
اقوله حديثا (ان شاء) صفة  
ثانية والنسيان زوال علم سابق  
عن الحافظة والمدرکة والسهو  
زواله عن الحافظة فقط ويفرق  
بينه وبين الخطا بان السهو  
ما يقته صاحبه يادني تقيبه  
بخلاف الخطا (قال) النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لابي هريرة  
(ابسط يدك فبسطته) اي ابسط  
قال ابسطا مثلت أمره فبسطته  
والا فلزم منه عطف الخبر على

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا ان حى على خير العمل كانت على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن بها ولم تطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن  
يحيى روى ذلك عنه في جامع آل محمد وبعثنا أخرج البيهقي في سننه الكبير ما دام صحيح  
عن عبد الله بن عمر انه كان يؤذن يحيى على خير العمل احبانا وروى فيها عن علي بن  
الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى المذهب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم انه  
أذن بذلك قال المذهب الطبري روى ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة  
ابن سهل البدرى ولم ير وذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا وقول بعضهم  
وقد صحح ابن حزم والبيهقي والمذهب الطبري وسعيد بن منصور وثبت ذلك عن علي بن  
الحسين وابن عمر وأبي امامة بن سهل موقوفاهم مرفوعا ليس بصحيح اللهم الا ان يريد  
بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة  
الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة  
بذكر الفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهم مامن دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل  
على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روى من أنه الاذان الاول فهو منسوخ بالحديث الاذان  
لعدم ذكره فيها وقد ورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت النسخ  
بمثلها وروى الحديث افراد الاقامة الا التكمير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد  
اختلف الناس في ذلك وسند كذا وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا  
قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذي تضرب به النصارى لاقوات صلاتهم  
وجعله ناقوس والنقس ضرب الناقوس قوله حى على الصلاة حى على الفلاح اسم فعل  
معناه أقبلوا اليها رملوا الى الفوز والنجاح وقتعت المياه لسكونها وسكون المياه السابقة  
المدغمة قوله فانه أئدى صوتا منك أى أحسن صوتا منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ  
مؤذن حسن الصوت وقد أخرج الدارمى وأبو الشيخ بإسناد متصل بابي محذورة ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بنحو عشرين رجلا فاذنوا فاجابهم صوت أبي  
محذورة فعلمه الاذان وأخرجه أيضا ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة  
في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتا واذنا ولبعض شعراء  
قريش في أذان أبي محذورة

أما ورب الكعبة المستوره \* ومات لا محمد من سوره  
والنعمات من أبي محذوره \* لافعان فعلة مذ كوره

وفي رواية للترمذى بالفظ فقم مع بلال فانه أئدى أو أمد صوتا منك فالتى عليه ما قيل لك  
والمراد بقوله أو أمد صوتا منك أى أرفع صوتا منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان  
وسمي بذلك المصنف لذلك بابا بعد هذا الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان  
ويوتر الاقامة الا الاقامة رواء الجماعة) وليس فيه للنسائي والترمذى وابن ماجه

الانشاء وهو مختلف فيه (قال فغرف بيديه) من قبض فضله لانه جعل الحفظ كالشيء الذي يغرف منه ويرعى به في ردايه

ومثل بذلك في عالم الحس وقال عليه وآله (وسلم) لابي هريرة (ضعه) أي الحديث كما يدل عليه قوله في غير الصحيح فغرف بيده ثم قال ضم الحديث وعند البخاري في بعض طرقه لن يسطر أحدكم فوبه حتى أفضى مقالتي هذه ثم يجمعها الى مصدره وقد وقع في جامع الترمذي وحديث أبي نعم التصريح بهذه المقالة المبهمة في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين عافرض الله تعالى عليه فيعلمهن ويعلمهن الادخل الجنة قال أبو هريرة (فضعته ثمانيت شياؤه) أي بعد الضم وتنكير شياؤه بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث وغيره لان التكرار في سياق النفي يدل عليه وفي رواية ثمانيت شياؤه سمعته منه وعند مسلم ثمانيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث واخص منه ما جاء في رواية شعيب حيث قال فانسيت من مقالته تلك شيئا فانه ينهم تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لان أباهريرة يبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل ان يكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والتي رواها سعيد المقبري

الا اقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والختار عند محققى الطائفتين انها تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعى الذى يلزم تبعه وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لاشيافى أمورا لعبادة فانها انما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء فامر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصرح من ذلك رواية التستالى وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال قال الحاكيم صرح برفعه امام الحديث بلا مدافعة قتيبة قال الحافظ ولم يترد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي ويحيى ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم يتفرد عبد الوهاب وقدر واه البلاء ذرى من طريق أبي شهاب الحنط عن أبي قلابة وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والا أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة لما حكى عن بعضهم من ان الأمر لبلا ليدل على ذلك كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذمن المنقول ان بلال لم يؤذن لاحد به - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لابي بكر وقبل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامر واحد بالنام قوله ان يشفع الاذان يشفع أوله وفتح الفاء أى يأتى بالناظرة شفعاء وهو مفسر بقوله مننى مننى قال الحافظ لكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مشروطة فيجمل قوله مننى على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشبيع الاذان وتنفيته مخصصة بالأحاديث التي ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد ونحوه قوله الا اقامة ادعى ابن منده والأصحح ان قوله الا اقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها فالام نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسر او كذا أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يشهد في صحتها عدم ذكر خالد الخداه او قد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعا وسيأتى وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاقامة فانه يفتى كان تقدم في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير في أول الاذان أربع وهذا انما يمت في تكبير أول الاذان لافي آخره كما قال الحافظ وأنت خبير بان ترك استثناءه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوت لانه روايات التكرير زيادة مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلى ان الاذان منى وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على افراد الاقامة الا اقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا قرى في فتح الباري وهذا من المعجزات الظاهرات حيث ٣٤١ رجع صلى الله عليه وآله وسلم

من أبي هريرة النسيان الذي هو من لوازم الانسان حتى قيل انه مشتق منه وحصول هذا في بسط الرداء الذي ليس للعقل فيه مجال **وعنه** (أي عن أبي هريرة رضي الله عنه) (قال حفظت عن) وفي رواية النكثيين حتى من بدل عن وهي صريح في تلقينه من (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعائين) بكسر الواو والمدة تنفية وعاء أي ظرفين وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال أي نوعين من العلم (فأما أحدهما) أي أحد ما في الوعاءين من نوعي العلم فبثته أي نشرته وزاد الاصيل في الناس ودخلته الناه لتضمنه مع في الشرط (وأما) الوعاء (الاخر فلو بثته) أي نشرته وأدعته في الناس (قطع) وفي رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة كني به عن القتل وفي رواية الاسماعيلي اقطع هذا يعني رأسه وزاد في رواية ابن عساكر والاصيلي وأبي الوقت وأبي ذر والمستلي قال أبو عبد الله أي البخاري البلعوم مجرى الطعام أي في الحلق وهو المري قاله القاضي والجوهري وابن الاثير وعند الفقهاء الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً والمري مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم والبلعوم تحت الحلقوم وأراد بالوعاء الاول ما حفظه من الاحاديث وبالشافي

الشافعي وأحمد وجهور العلماء الى أن انساخ الاقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة قائم امثني مثني واستدلوا به في الحديث وحديث ابن عمر الآتي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى أقصى بلاد الاسلام ان الاقامة فرادى قال أيضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر قوله قد قامت الصلاة الاما لكافان المشهور عنه انه لا يكررها وذهب الشافعي في قديم قوله الى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ أنه يقول في التكبير الاول الله أكبر مرة وفي الاخير مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الاقامة إحدى عشرة كلمة مهر بن الخطيب وابنة وأنس والحسن البصري والزهرى والاوزاعي وأحمد واسحق وأبو قور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البغوي هو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأهل الدعوة الى ان الفاظ الاقامة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واستدلوا بها في رواية من حديث عبد الله بن زيد عن الترمذي وأبي داود بافظ كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة وقد تقدم ما في صحاح ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويحجب عن هذا الانقطاع بان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن جعرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال ادركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار فلاح الحديث لانه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعة الاعمش اياه عن عمرو بن مرة متبعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وان خالفاه في الاسناد أو سلافي مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في التلانيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة ان بلالا كان يثني الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن

ما كتبه من أخبار القتيبي وأثير السليمانية وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي اعدائه



أسماء أمراء الجور وأحوالهم  
وذمهم وقد كان أبو هريرة يكره  
عن بعضه ولا يصرح به خوفا  
على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله  
من رأس استنيز وامارة الصبيان  
يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية  
لأنهم كانت سنة استنيز من الهجرة  
واستجاب الله دعاء أبي هريرة  
فمات قبلها بسنة وستأتي الإشارة  
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب  
الفتن قال ابن المنير جعل الباطنية  
هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح  
باطلهم - م. حيث اعتقدوا أن  
لشريعة ظاهرا وباطنا وذلك  
الباطن إنما حصله الانحلال من  
الدين وقال قوم من المتصوفة  
المراد به علم الاسرار المصونة عن  
الاغيار المختص بالابرار لكن  
في كون هذا المراد نظر من حيث  
أنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة  
لتمانه مع ما ذكره من الآية  
الدالة على ذم لقمان العلم لا سيما  
هذا الشأن الذي هو لبثمة  
العلم عند أهله وأيضاً فإنه نفي عنه  
على العموم من غير تخصيص يصح  
فكيف يستدل به لذلك وأبو  
هريرة لم يكشف مستوره فيما  
أعلم فنأين علم أن الذي كتمه  
هو هذا نحن ادعى ذلك فعليه  
البيان فتدظهر أن الاستدلال  
بذلك طريق التوهم فيه ما فيه  
على أنهم في غفلة عن الاستدلال  
أذا شريعتهم ناطقة بأدلتهم من  
حقيقة... أولئك طريق الاحسان والالتزام

جده وهو سعد القرظ قال أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي  
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر وأما ما رواه  
أبو داود من أن بلال ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل  
وفي أسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق  
جنادة بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الاذان والاقامة مثنى مثنى وفي أسناده ضعف  
قال الحافظ وحديث أبي مخذرة في تقنية الاقامة مشهور وعنده النسائي وغيره انتهى  
وحديث أبي مخذرة حديث صحيح صحيح ساقه الحازمي في النسخ والمنسوخ وذكره  
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي  
وسمي إلى ما أخرجه عنه الخمسة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان تسع عشرة  
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث  
بارل الذي فيه الأمر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لأن أبا مخذرة من مسألة الفتح  
وبلا أمر بأمر الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون ناسخا وقد روى أبو الشيخ أن  
بلال أذن بعني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك  
إذا عرفت هذا تبين لنا أن أحاديث تقنية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما أسلفناه  
وأحاديث أفراد الاقامة وإن كانت أصح منها الكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن  
أحاديث التقنية مسئلة على الزيادة فالصير إليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها كما  
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز أفراد الاقامة وتنقيتها قال أبو عمر بن  
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وداود بن علي وعجم بن جرير إلى اجازة  
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحملوه على الاباحة  
والخيرية قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل  
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أو بعافى أول الاذان ومن شاء مثنى ومن شاء ثلث الاقامة  
ومن شاء أفرادها الاقوله قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى وقد أجاب  
المتأملون بأفراد الاقامة عن حديث أبي مخذرة باجوبة منها أن من شرط النسخ أن  
يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة وهذا ممنوع فإن المعتبر في النسخ مجرد الصحة لا الأهمية  
ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا إلى أن هذه الأنظمة في تقنية الاقامة غير محفوظة  
ورواها من طريق أبي مخذرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشفع الاذان  
ويوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمنسوخ وأخرجه البخاري في تاريخه  
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لأن القائلين بانها غير محفوظة غاية  
ما اعتذروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم  
وأما رواية ابتداء الاقامة عن أبي مخذرة فليست كروايتها التشفيح على أن الاعتماد  
على الرواية المستقلة على الزيادة ومن الاجوبة أن تقنية الاقامة لو فرض أنها محفوظة

أقول وثواب طريق القوم منهم  
الى بي. أي طالب رضى الله  
عنه فلو كان المراد به ذاعلم  
الامر ان كان على أحق به من  
أبي حريزة وقد روى البخاري  
عن أبي بصير قال قلت لعلي  
هل عندكم أي أهل البيت  
النبي كتاب أي مكتوب خصكم  
به رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم دون غيركم من أسرار علم  
الوحي كما يزعم الشيعة قال أي  
على أي لا كتاب عندنا الا كتاب  
الله أفهم أعطيه رجل مسلم  
أي من غوى الكلام الخ فثبت  
ان المراد بالوعاء الاخر ما يتعلق  
بأشراط الساعة وتغير الاحوال  
والملاحم في آخر الزمان وامارة  
الصبيان كما تقدم فيسكن ذلك  
من لم يأت الله ويعترض عليه من  
لا شعور له به (عن جرير) هو  
ابن عبد الله البجلي وكان يبيع  
الجمل طويل القامة بحيث يصل  
الى سنام البعير وكان نعله ذراعا  
(رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال له) وعند  
البخاري في بحثة الوداع قال  
لجرير (في بحثة الوداع) بفتح  
الحاء والواو عند جرة العقبة  
واجتماع الناس للرعى وغيره  
قال الحافظ وقد أنكر بعضهم  
لقطة له من قوله قال له لان جريرا  
انما أسلم بعد بحثة الوداع بنحو  
من شهرين فقد جزم ابن  
عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين  
يوما وبجزمه يعارضه قول البغوي وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المؤلف لهذا

وان الحديث بها ثابت لكأنه منسوخة فان أذان بلال هو آخر الامر لان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر بلال على أدائه واقامته قالوا  
وقد قيل لاحد بن حنبل ليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لانه حديث  
أبي محذورة بعد فتح مكة قال ليس قد رجعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة  
فاقر بلال على أذان عبد الله بن زيد وهذا أنهض ما أجابوه وليكم متوقف على نقل  
صحح ان بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدينة وأقر بالاقامة  
ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي فان ثبت ذلك كان دليلا لمذهب من قال بجواز الكل  
ويتعين المصير اليها لان قول كل واحد من الامر بن عقب الاخر مشعر بجواز الجميع  
لابلنسخ (وعن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وكذا  
اذا سمعنا الاقامة تؤذاننا ثم نخرجنا الى الصلاة رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث  
أخرجه أيضا الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي اسناده  
أبو جعفر المؤذن قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث وقال ابن حبان اسمه  
محمد بن مسلم بن مهران وقال الحياكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي قال الحافظ  
رواه الحياكم في ذلك ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المعيرة عن عيسى  
ابن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال الحافظ وأظن سعيدا وهم فيسه وانما  
رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيدا وثقة أبو حاتم ورواه ابن ماجه من حديث  
سعد القرظ مرفوعا كان أذان بلال مثنى مثنى واقامته مفردة وعن أبي رافع نحوه  
وهما ضعيفان وقد صرح اليعمرى في شرح الترمذي ان حديث ابن عمر اسناده صحيح  
والحديث يدل على ان الاذان مثنى والاقامة مفردة الا الاقامة وقد تقدم البحث في ذلك  
(وعن أبي محذورة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذا الاذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
أكرأثم - دأن لا اله الا الله أثم - دأن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن  
محمد رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمدا رسول الله  
مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله رواه  
مسلم والشافعي وذكر التكبير في أوله أربعين والخمسة عن أبي محذورة ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم علمه الاذان تسعة عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة قال الترمذي  
(حديث حسن صحيح) الرواية الاولى أخرجهما أيضا بترتيب التكبير في أوله الشافعي  
وأبو داود وابن ماجه وابن حبان وقال ابن القطان الصحيح في هذا ترتيب التكبير وبه  
يصح كون الاذان تسعة عشرة كلمة كافي الرواية الثانية مضموما الى ترتيب التكبير  
الترجيع قال الحافظ ما يكافئ ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بترجيع

الحديث في باب جنة الدواع ان النبي ٣٤٤ صلى الله عليه وآله وسلم قال بلير وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قاله

البغوي انتهى (استنصت الناس) استنصت من الانصات ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلم وورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ان انصتوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بعدي) أي بعد موتي هذا أو بعد موتي (كفار يضرب بعضهم رقاب بعض) مستعملين لذلك ولا تشبههم وياي الكفار في قتل بعضهم بعضا (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال قام موسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه خطيبا في بني اسرائيل فسئل أي الناس أعلم) أي منهم على حد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فعتب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول نحو الله أعلم وفي رواية الى الله واذا لتعليل والعتب من الله محمول على ما يليق به فيحمل على انه لم يرض قوله شرعا فان العتب الذي هو بمعنى تغييب النفس مستحيل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى اليه ان عبدا) أي بأن عبدا وبكسر ان على تقدير قال ان عبدا والمراد الخضر (من عبادي) كاتنا (بمعجم البحرين) أي ملحق بحري فارس والروم من جهة الشرق وبارقية وطينة (هو أعلم من) هذا ظاهر في أن الخضر

التكبير وهي التي ينبغي ان يمد في الصحيح انتهى وقدر واه أبو نعيم في المستخرج والبيهقي بترييع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مسنده فخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجهما أيضا الدارمي والدارقطني والحاكم في مسندهما والبيهقي وتكلم عليه باوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصح الحديث وأخرجه أيضا الطبراني قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والترجيع في الشهادتين بصير كل واحدة منهن ما أربعة الفاظ والجميع اثنين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوجيه في آخره قوله سبع عشرة كلمة بترييع التكبير في أول الإقامة وترك الترجيع وزيادة قد قامت الصلاة مرتين وباقي ألفاظها كالآذان فتكون الإقامة ذلك المقادير والحديث يدل على ترييع التكبير والترجيع وترييع تكبير الإقامة وتثنية باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على جميع هذه الاطراف مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ذور راجح لانه متأخر ومشغل على الزيادة لاسيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه اياه (وعن أبي محمد ذور قال قلت يا رسول الله على سنة الاذان فعلمه وقال فان كان صلاة الصبح قلت

الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله واه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد ابن عبد الملك بن أبي محمد ذور والحارث بن عبيد والاول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه

#### • (باب رفع الصوت بالآذان) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يقر له مدصوته ويشهده كل رطب ويابس رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطن لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعشى قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي العال لابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هبة يروي عن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بالنظ المؤذن يقر له مدصوته ويصدقه من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أجبر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمرو في الباب عن أنس عند ابن عدي وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الآذان

بحـدا الا طريق تقييد الاعلية  
 بامر مخصوص لقوله بعد ذلك  
 انى على غـلم من علم الله علمته  
 لا تعلمه انت وانت على علم علمك  
 الله لا أعلمه والمراد يكون النبي  
 أعلم أهل زمانه أى من أرسل اليه  
 ولم يكن موسى مهلا الى الخضر  
 فلا نقص به ان كان الخضر أعلم  
 منه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم  
 منه في أمر مخصوص ان قلنا انه  
 نبي أرسل ويحل بهذا التقرير  
 اشكالات كثيرة ومن أوضح  
 ما يستدل به على بقوة الخضر قوله  
 وما فعلته من أمرى وانما كانت  
 قصة موسى مع الخضر امتحانا  
 لموسى ليعتبر ووقع عند الناس  
 انه عرض في نفس موسى عليه  
 السلام ان أحد الم بوئ من  
 العلم ما ولى وعلم الله بما حدث به  
 نفسه فقال يا موسى ان من عبـاي  
 من آتاه من العلم ما لم أوتك وقد تب  
 ابن المنير على ابن طال ايراده  
 في هذا الموضع كثيرا من أقوال  
 السلف في التحذير من الدعوى  
 في العلم والحث على قول العالم  
 لا أدري بل سياق مثل ذلك في هذا  
 الموضع غير لائق وهو كما قال  
 رحمه الله وليس قول موسى  
 عليه السلام انا أعلم كقول أحد  
 الناس من ذلك ولا نتيجة قوله  
 كنتيجة قوالهم فان نتيجة قولهم  
 العجب والكبر وتنتيجة قوله  
 المزيد من العلم والحث على  
 التواضع والحرص على طلب  
 النبرع خطا لان موسى انما اعترض

لكونه سببا للمغفرة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالمجيء الى الصلاة فكل ما كان ادنى  
 لسماع المأمورين بذلك كان أولى واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يـ محذورة  
 الرجوع فارفع صوتك وهذا أمر برفع الصوت قبل هو تمثيل بمعنى انه لو كان بين  
 المكان الذى يؤذن فيه والمكان الذى يبلغه صوته ذنوب غلاة تلك المـافة لغنرها الله له  
 (وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قال له انى أرا لك تحب  
 الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو باديةك فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت  
 المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا يشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخارى والشافعى وابن ماجه) الحديث أخرجه  
 أيضا الشافعى ومالك في الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنم والبادية أى لاجل الغنم لان  
 فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعى وهو فى الغالب لا يكون الا بالبادية قوله فى  
 غنمك أو باديةك يحتمل أن يكون أو شك من الراوى ويحتمل أن يكون للتوسيع لان الغنم  
 قد لا تكون فى البادية ولانه قد يكون فى البادية حيث لا غنم فلو ارفع صوتك فيه  
 ليل لمن قال باستجاب الاذان للمتفرد وهو الرابع عد الشافعية قوله مدى صوت  
 المؤذن أى غاية صوته قوله جن ولا انس ولا شئ ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو  
 من العام بعد الخاص والحديث الاول يبين معنى الشئ المذكور وهذا ان لربط  
 والبابس لا يخرج عن الاتصاف باحدهما شئ من الموجودات وفى رواية لابن خزيمة  
 لا يسمع صوته شعرو ولا مدرو ولا جرو ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة  
 كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير متنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله  
 فى الجادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان شئ الا يسبح بحمده  
 وفى صحيح مسلم انى لا عرف حجرا كان يسلم على ومنه ما ثبت فى البخارى غيره من قول  
 النار أكل بعضى بعضها قال الزين بن المنير والسرفى هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم  
 الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الملقى فى الدنيا من توجهه  
 الدعوى والجواب والشهادة وقيل المراد بهذه الشهادة انهم ارالمشهود له بالفضل وعلاوة  
 الدرجة وكأن الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفى الحديث  
 استحباب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لا سيما  
 عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل اصبعيه فى اذنيه ويلوى عنقه عند الجميلة ولا يستدير) \*

(عن أبي جحينة قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالابطح فى قبة له جراء  
 من ادم قال فخرج بلال بوضونه فى ناضح وباتل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه حله جراء كاتى أنظر الى بياض ساقيه قال فتوضأ وأذن بلال فجعلت اتببع فاه  
 ههنا وههنا يقول عينا وشمالا حتى الى الصلاة حتى على الفلاح قال ثم ركزت له عنقرة فتقدم

بظاهر الشرع لا بالعقل الجرد ففيه حجة ٣٤٦ على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن

الامر (قال رب وكيف لي به) أي  
كيف الـ بيل اذلة ثم فقيل له  
احل) بالجزم على الامر (حوتا)  
أو سمكة كائنة (في مكمل)  
بكسر الميم وفتح التاء المنة  
الشوقية شبه الزنبيل يسع خمسة  
عشر صاعا كذا في العباب (فإذا  
فقدته) أي الحوت (فهو نم)  
يفتح الشاظر فبعضه في هذا أي  
العدو لا علم ذلك هناك (فانطق)  
موسى (وانطق بقية يوشع)  
غير منصرف للجملة والعامة (اب  
فون) منصرف كنوح ولوط  
على الفصحى وفي رواية في ذر  
ونطلق معه فتاده صرح بالمعينة  
لأن كيد والافلاصاحبة  
مستفاد من قوله فتاه (وحلا  
حوتا في مكمل) كما وقع الامر  
به وقد قيل كانت سمكة مملوكة  
وقيل في سمكة (حتى كما عند  
الضفة) التي عند ساحل البحر  
الموعود بلقي لخضر عنده (وضعا  
رؤسهم ما ونا ما فاسل الحوت)  
الميت المملوح (من المكمل)  
لأنه أصابه من ماء غير الحية  
الكائنة في أصل الضفة حتى إذا  
أصابها مقنضة للحياة كما عند  
المؤلف في رواية (فانخذس به)  
أي طريقه (في البحر سربا) أي  
مسلكا زاد في سورة الكهف  
وأمسك الله عن الحوت جربة  
الماء فصار عليه منسل الطاق  
(وكان) أحياء الحوت المملوح  
وامسالك جربة الماء حتى صار  
مسلكا (لحمي وفتاه) فافانطقا بقية أيلهما (بالجر على الاضافة) وروهما (بالنصب) على

فصلى اظهر ركة تين يمين يديه الحمار والكلاب لا يمنع وفي رواية تمر من ورائهم المرأة  
والماء ثم صلى العصر ثم لم يزل يصلي حتى رجع الى المدينة متفق عليه ولا يبدد ودرأيت  
بلا لا يخرج الى الا بطح فاذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه يمينا  
وشمالا ولم يستدر وفي رواية رأيت بالابوذن ويدور واتبعه فاه ههنا وههنا واصعاه  
في أذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبلة له حمارا أراه من ادم قال فخرج  
بلال بن زيد به باعنة فركبها فاصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حلة حمارا  
كأنى نظرا الى بريق ساقه رواء أحمد والترمذي وصححه الحديث أخرجه النسائي  
بزيادة فجعل يقول في أذنه هكذا يعرف بمسار شمالا وراية ما به زيادة رأيت به يدور في  
أذنه ~~كن~~ في استناده الحاج بن ارمطة ورواه الحارث بن زياد القناط وقال قد أخرجه  
الا انه ما لم يذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما  
ورواه ابن خزيمة بالنظر رأيت بلا لا يؤذن يتبعه بيمينه رأسه يمينا وشمالا ورواه من  
طريق أخرى بزيادة ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا رواه أبو عوف في صحيحه وأبو نعيم  
في مستخرج بزيادة رأى أبو جهم في بلا لا يؤذن ويدور واصبعاه في أذنيه وكذا رواه  
البيهقي وقال البيهقي الاستدارة ترد من طريق صحيح لأن مدارها على سفبان الثوري  
وهو ليس به من عون بن أبي جهم في نسخة انما سمعته عن رجل عنه والرجل لي توهم انه الحاج  
والحاج غير صحيح به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر  
أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهو صحيح عن عون الطبراني من  
طريق ادريس الاودى عنه وفي الافراد لا يرد قطعي عن بلال أمر بارسل الله صلى الله  
عليه وسلم اذا أذنا وأثنا لا يزيل أقدامنا عن مواضعها واستناده ضعيف  
قوله فن ناضح ونائل الناضح الاخذ من الماء بيمينه وضوئه صلى الله عليه  
وسلم والنائل الاخذ من ماء في جسد صاحبه لفراغ الماء لقصد التبرك وقيل ان  
بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينفعه على غيره وفي رواية  
في الصحيح ورأيت بلا لا يخرج وضو أفرايت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب  
منه شيئا عسج به ومن لم يصب أخذه من بلل صاحبه ووجه الرواية يبين المراد من تلك  
العبارة والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه قوله ههنا وههنا نظر فامكان والمراد بهما  
جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوي ولله حديث فوائده وفيه أحكام مما بقي بسط  
الكلام عليها في مواضعها والمنصود منه ههنا الاستدلال على مشروعية التفات  
المؤذن يمينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا  
مقيد بوقت التحية لئلا يقدح في الرواية وقد بوب له ابن خزيمة فقال باب المحراف المؤذن عند قوله حتى على  
الصلاة حتى على الفلاح بضمه لا يـ لانه كله وانما يمكن الاضمار بالهم بالمحراف الرأس  
وقد اختلفت الروايات في الاستدارة فبعضها انه كان يستدير وفي بعضها لم يستدير

ارادة يجمعهم وفي مسلم كالبضاري في التفسير بقية يومهم ما وليتم ما وهو ٣٤٧ الصواب اقوله (فلما أصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجمعه  
اذ لا يقال أصبح الا عن ايل (قال  
موسى لنتباهنا غدا) بفتح  
المججمة مع المد وهو الطعام يؤكل  
أول انهار (لقد اقمنا من سفرنا  
هذا نصبا) أي تعبنا بالاشارة لسير  
البقية والذي يليه ما يدل عليه  
قوله (ولم يجد موسى) عليه  
السلام (مسا) وفي نسخة شيا  
(من النصب حتى جاوز المكان  
الذي أمر به) فالتى عليه الجوع  
والنصب (فقد له فتاه رأيت)  
أي أخبرني ما دهاني (اذا وينا الى  
الصخرة فاني نسيت الخوت) أي  
فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت  
وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه  
أي وما أنساني ذكره الا الشيطان  
وانما نسى به للشيطان هضمنا  
لنسيه (قال موسى ذلك) أي  
أمر الخوت (ما كنا نبي) أي هو  
الذي كان طالب لادعاء لامة  
وجدان المطلوب (فارتداعلي  
آثارهما) أي فرجعا في الطريق  
الذي جآقنه يقصان (قصصا)  
أي يتبعان آثارهما اتباعا (فلما  
أتيا الى الصخرة) وفي نسخة  
انتهما (اذا رجل مسجبي) أي  
مغلى كاه (بشوب) أي نائم (أو  
قال نسجبي بشوبه) شك من  
الراوي (فسلم موسى) عليه  
السلام (فقال الخضر وائي) أي  
كيف (بارضك السلام) وهو  
غير معروف بها وكانها كانت دار  
كفر وكانت تحبهم غيره وعنده

كساف ولكنهم تروا الاستدارة الامن طريق حجاج وادريس الاودي وهما ضعيفان  
وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العرزمي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من  
هو مثله - م أو امثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر  
آخر جه أبو داود كما تقدم قال الحافظ ويكنى الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها  
استدارة الرأس ومن تفاهى عن الاستدارة الجسد كما ومشي ابن بطال ومن تبعه على  
ظاهره فاسم تدل به على جواز الاستدارة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على الاستدارة  
المؤذن للاسماع عند التلفظ بالجميعتين واختلاف هل يستدير يدينه كاه أو بوجهه فقط  
وقد ما قارناز واختلاف أيضا هل يستدير في الجميعتين الاولتين مرة وفي الثانية مرة  
أو يقول حتى على الصلاة عن يمينه ثم حتى على الصلاة عن شماله وكذا في الاخرى وقد رجع  
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال ولا قول أقرب الى نقط الحديث  
انتهى كلامه بالمعنى وروى عن احمد انه لا يدور الا اذا كان على منارة يقصد اسماع أهل  
الجهتين وبه قال أبو حنيفة واصحق وقال النخعي والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور  
وهو رواية عن أحمد انه يستحب الاتفات في الجميعتين يميناً وشمالاً ولا يدور ولا يستدير  
سكان على الارض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اسماع الناس  
وقال ابن سيرين يكره الالتفات والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقييد وأما  
الدور فقد عرفت اختلاف الاحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصار الى  
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الاصبعين في الاذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما  
العلماء الاولى ان ذلك ارفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد  
القرظ عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به سمع  
انه يؤذن قال الترمذي استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن اصبعيه في أذنيه في الاذان قال  
واستحبه الاوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الاحاديث كما قال الحافظ تعيين الاصبع  
لنى يستحب وضعها وجرم النووي بانها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الالة

• (باب ادن في أول الوقت وتقرينه عليه في الفجر خاصة) •

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن انما زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي)  
قوله لا يحرم أي لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه لمحافظة على الاذان عند دخول  
وقت الظهور بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما سبأ وفيه أيضا  
ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة  
مرفوعا المؤذن أم لك بالاذان والامام أم لك بالإقامة وضعفه واعل تضعفه له لان في  
استناده شريكا القاضي وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله وقال  
ليس يحفظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك وهو ضعيف  
البضاري في التفسير وهل بأرضي من كلام وفيه دليل على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو

كان الخضر يعلم كل غيب يعرف موسى ٣٤٨ قبل ان يسأله (فقال أنا موسى فقال) له الخضر أنت (موسى بن اسرائيل قال

نم) أنا موسى بن اسرائيل قال هل أتبعك على أن تعالني فاعلمت) أي من الذي علمك الله علما (رشدا) ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطا في أبواب الدين فان الرسول ينبغي أن يكون اعلم من أرسل اليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقا وقد راعى في ذلك غاية التواضع والادب فاستجبه لنفسه واستأن أن يكون تابعه لرسالته أنه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله ايضا موسى لكن لا يمكن موسى مرسلا الى الخضر فقد يورهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليتأمل (قال انك ان تستطيع معي صبر) فاني أفعل أمور اظاهرها منا كبر وباطنها تحط بها يا موسى اني على علم من علم الله عليه لا أعلمه أنت وأنت على علم عني الله لا أعلمه وهذا لا بد من تأويله لان الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى له لكاف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال ستجدني اشاء الله تعالى صابرا) معك غير منكسر عليك (ولا أعصى أمرا) أي ستجدني صابرا وغير عاص قال القائلني وتعليق الوعد بالمشيئة اما للتمين واما للعامة بصعوبة الامر فان الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا) على الساحل حال كونهم ما عيشان على ساحل البحر ليس لهما مشقة فرت بهما فينة في كلامهم

وبه ارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي ولنا في باقظ انه قال صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني أي خرجت لانه يدل على ان المقيم شرع في الإقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فيشرع في الإقامة عند أول رؤيته له قبل أن يراهم غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا ويشهد لهذا ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا ساعة يقول المؤذن الله اكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعبدل الصنوف وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومسنن أبي عوانة انهم كانوا يعبدلون الصنوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي قتادة انهم كانوا يتومنون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ان ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه من الخروج فيشق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك حديث الباب وفيه ان ليرضة تغني عن تحية المسجدين انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمتنع أحدكم أن ينادي بلال من يحوره فانه يؤذن أو قال ينادي بليل ليرجع قائمكم ويرقط نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحدكم في رواية للبخاري أحد منكم شك من الراوي وكلاهما يفيد العموم قوله من يحوره بفتح أوله اسم لما يؤق كل في السحر ويجوز الضم وهو اسم النعل تقول ابرجع بفتح الياء وكسر الجيم الخفيفة يستعمل هذا لازما ومتعديا تقول رجعت زيدا ولا يقال في المتعدى بالثقل ومن رواه بالضم والمتعدى فقط داخلا لا يصير من الترجيع وهو التردد وليس مراد هذه وانما معناه يريد القاسم أي المتعبد الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا أو يتحرج ان كان له حاجة الى الصيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بالغسل والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب الى منوعيته الجمهور ومطابقا وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناسر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يكفي به الصلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعتب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى المنزل فعلم ما ذكره من نطق بخلافه ربهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة الا في وهو يدل على عدم الاكتفاء من حديث زيار بن الحرث عنه دأبي داود يدل على الاكتفاء فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة فذمه الى ان طلع الفجر فأمره فاقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ وأيضاهي رقة عين وكانت في سفر ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضح ويدل أيضا على عدم الاكتفاء ان الاذان لما ذكره كورق دبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

لان المنام يفتنى كلام التابع  
(أن أى لأن يحملهما) أى  
لاجل حالهما اياهما يعرف  
الخضر فحملوهما) أى الخضر  
وموسى (بغير نول) بفتح النون  
أى بغير أجرة ولم يذكر يوشع  
معهما كما فى قوله فانطلقا معشيان  
لانه تابع غير متصوب بالاصالة  
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب  
معهما لانه لم يتبع لذكرك بعد ذلك  
لكن فى رواية فحملوهما بالجمع  
وهو يقتضى الجزم بركوبه  
معهما فى السفينة (فجاء  
عصمور) بضم أوله وحكى ابن  
رشيق فى كتاب الغرائب فتحه  
قبل وسمى به لانه عصى وفتر قاله  
الدميرى وقيل انه الصرد  
(فوقع على حرف السفينة  
فنه تفرقة أو تفرتين فى البحر  
اقال الخضر يا موسى ما تنص  
على وعلمك من علم الله) أى من  
معلومه (الاص) كنز هذه  
لعمشور فى البحر) وعند البخارى  
أيضا ما على وعلمك فى جنب علم  
الله الا كما أخذ هذا العصفور  
بمنارهم من هذا البحر أى فى  
جنب معلوم الله تعالى وهو  
أحد من سياقا من السوق هنا  
وأبعد عن الاشكال ومنسب  
لواقع هذه العلم يطلق ويراد به  
المعلوم بدليل دخول حرف  
التميز وهو من فى قوله من علم  
الله لان العلم القائم بذات الله  
تعالى صفة قديمة لا تتبعض  
فليس انه لم يعلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يبدله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

اي جمع قائم لكم الحديث فهو لهذه الاغراض المذكورة لالاعلام بالوقت والاذان هو  
الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت  
وتعقب بان الاعلام بالوقت أعم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج  
المسئعون من الاذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال  
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومديديه عرضا أخرجه أبو داود وبعث أخرجه أيضا من  
حديث ابن عمر ان لا تؤذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان  
يرجع فينادى ألا ان العبد نام قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية  
ان التقدير قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان تذكيرا كما يتبع للناس اليوم  
وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بان الاول منه لا يمتنع لمعارضته ما فى  
الصحيحين لا سيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثانى فلا حجة فيه لانه قد صرح بانه  
موقوف أكابر الأئمة كاحمد والبخارى والذهلى وأبى داود وأبى حاتم والدارقطنى والاثرم  
والترمذى وجمروا بان حاد اخطأ فى رفعه وان الصواب وقته وأما التأويل المذكور  
فقال الحافظ فى الفتح انه مردود لان لذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد انقضت  
الاحاديث على التعبير بلنظ الاذان قطعاً فحمل على معناه الشرعى مقدم ولان الاذان  
الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التمس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت  
الذى كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أى وقت يشرع فى ذلك فقيل انه يشرع وقت  
الصهر ووجه جماعة من أصحاب الشافعى وقيل انه يشرع من النصف الاخير ووجه  
النووى وتأول ما خالفه وهو قيل يشرع للصبح الاخير فى الشتاء وفى الصيف للنصف  
الصبح قاله الجوينى وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان من هذه اطلاق  
لفظ بليل وقيل بعد آخر اختيار العشاء وقد ورد ما يشرع بتعيين الوقت الذى كان بلال  
يؤذن فيه وهو ما رواه النسائى والطحاوى من حديث عائشة انه لم يكن بين أذان بلال  
وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا وينزل هذا وكانا يؤذنان فى بيت مرتبة كما أخرجه أبو داود  
فهذه الرواية تشهد اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوى ان بلالا وابن  
أم مكتوم كانا يقصدان وقتا واحدا فيخطئ بلال ويصيبه ابن أم مكتوم وقد اختلف فى  
أذان بلال بليل هل كان فى رمضان فتتأخر فى جميع الاوقات فادعى ابن القطان الاول  
قال الحافظ وفيه نظروا والحكمة فى اختصاص صلاة الفجر اهذان من بين الصلوات ما ورد  
من الترغيب فى الصلاة لا أول الوقت والصبح يأتى غالباً بعقب النوم فتناسب ان ينصب  
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت (وعن سمرة بن  
جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرنكم من محورك أذان بلال  
ولا يياض الافق المستطيل هكذا حتى يستأجر هكذا يعنى معترضا روزه مسلم وأحمد  
والترمذى ولفظه ما لا يمنعكم من محورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر



ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم  
 بين فلول من قراع الكتائب  
 أي لا عيب وقيل هذا  
 الطائر من الطيور التي تعالج  
 منافيرها بحيث لا يعاقبها ماء  
 البتة (فعمد الخضر الى لوح من  
 ألواح السقينة فتزعه) بفاس  
 فانخرقت ودخل الماء (فقال له  
 موسى) عليه السلام هؤلاء  
 (قوم جالونا بغير نول) أي بغير  
 أجر (عمدت) بفتح الميم الى  
 سقنتهم فخرقتهم (تفرق) مزارع  
 اغرق أي لا تغرق (أهلها)  
 ولا ريب ان خرقها سبب لدخول  
 الماء فيها المفضي الى غرق  
 أهلها (قال) الخضر (ألم أقل  
 انك لن تستطيع معي مجرا)  
 ذكره بما قال له قبل (قال) موسى  
 (لا تأخذني بما نسيت) أي  
 بالذي نسيت أو بغيري أو بشئ  
 نسيت به معنى وصيته بان لا يعترض  
 عليه وهو اعتذار بالنسيان  
 أخرجه في معرض النهي عن  
 المؤاخذة مع قيام المنازع لها  
 وزاد في رواية أبو الوقت  
 وذروا ترهقة من أمري عمرا  
 أي ولا تنفسي عمرا من أمري  
 بالمضايقة والمؤاخذة على المنسي  
 فان ذلك يعسر على متابعتك  
 (فكلمات) المسئلة (الاولى من  
 موسى) عليه السلام (نسيانا  
 فانطلقا) بعد خروجهما من  
 السقينة (فاذا غلام يلعب مع  
 الغلمان) والغلام اسم للمولود  
 الى ان يبلغ وكان الغلمان عشرة وكان الغلام أطرفهم وأوضاهم واسم الغلام حيسون أبو حيدر

المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه  
 ولا جد والبخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر والمسلم ولم يكن بينهم ما الا ان ينزل هذا  
 ويرقى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا صفة هذه الاشارة مبينة في صحيح  
 مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود باللفظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده  
 ورفعها حتى يقول هكذا وفوج بين اصابعه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع  
 أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ووضع المسبحة  
 على المسبحة وميديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا وفسرها جري  
 بأن المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعتض هو الفجر الصادق ويقال  
 له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب  
 السرطان وفي البخاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال  
 بأصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بن أبي ايوب  
 احدهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم في  
 رواية للبخاري حتى ينادى وبذلك الزيادة أعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر أو ردها  
 في الصيام قوله ولم لم يكن بينهم ما هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر  
 وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من الفتح  
 ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من  
 رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله  
 ابن عمر عن القاسم عن عائشة باللفظ ولم يكن بينهما ما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا  
 قال النووي في شرح مسلم قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتبع  
 هذا اذانه لدعائه ونحوه في قرب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم بمناهب  
 ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث  
 يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها  
 ونقل عن بعض أصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم  
 تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت  
 الزيادة اثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال  
 أبو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد الا أن يمنع من ذلك  
 ما يجب التسليم له انتهى والمستحب ان يتعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث  
 ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البداءة أقرع بينهم وفي الحديث  
 دليل على جواز اذان الاعمى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن  
 آخر يديله للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمى وعن ابن

وعن الفضالة يعمل بالفساد ويتأذى منه الواد وعن الكلب يسرق المتاع بالليل ٢٥١ فاذا أصبح لجأ الى آتويه فيه قولان لقلة

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) اي جزأ الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في بدء الخلق فاخذ الخضر برأسه فتطمعه هكذا وأومأ سنيان باطراف أصابعه كأنه يطفئ شيئا وعن الكلب صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله والقاه في فاقطلع للدلالة على انه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترك واستكشف حال (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقتلت) الهمة لم تلبست للاستفهام الحقيقى فهي كافي قوله لم يجدك يقيمها قوى (نفسا زكية) بالتشديد أى طاهرة من الذنوب وهى أبلغ من زكية بالتخفيف وقال أبو عمرو بن العلاء الزاكىة التى لم تذب قط والزكية التى أدبت ثم غفرت ولذا اختار قراءة التخفيف فانها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم وزعم قوم انه كان بالغايه عمل بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص انما يكون فى حق البالغ ولم يرها قد أدبت ذنبا يقتضى قتلها أوقات نفسا فتقاد به به على ان القتل انما يباح حدا أو قصاصا وهكذا الامرين منتف وكان قتل الغلام فى ابله بضم الهمزة والباء وتشديد اللام المفتوحة مدينة قرب بصرة وعبدان (قال) انضر لموسى عليه السلام

عباس كراهة اقامته وللحديثين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها فى شرح حديث ابن مسعود

\*(باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان)\*

اعن أبى سعيدان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة وفى الباب عن أبى رافع عند النسائى وعن أبى هريرة عند النسائى أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوى وعن ابن عمر عند أبى داود والنسائى وعن عائشة عند أبى داود وعن معاذ عند أبى الشيخ وعن معاوية عند النسائى قوله اذا سمعتم ظاهره اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعدا وصمم لا تسمع له المتابعة قاله النوروى فى شرح المذهب قوله فتقولوا مثل ما يقول المؤذن ادعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انتفت الروايات فى الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العمدة فى حذفها قاله الحافظ قوله مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال لي شعير بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح فى ذلك ما رواه النسائى من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الا فى بعده ذوا الحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن فى جميع ألقاظ الاذان الحيعلتين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الحيعلتين بحديث عمر الا فى نقولوا يقول مثل ما يقول فيما عند الحيعلتين وأما فى الحيعلتين فيقول لاحول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع ان يجمع بين الحيعلة والحوقة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله فى الحديث فتقولوا التعميد بالقول وعدم كفاية امرار الجوابية على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال البيهقى لا تفتاقهم على انه لا يلزم المجيب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لان المماثلة وقعت فى القول لا فى صفة ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع لرفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا الاذكار والسر والجهر مستويان فى ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن فى جميع الحالات من غير فرق بين المصلى وغيره وقيل يؤخر المصلى الاجابة حتى يفرغ وقيل يجيب الا فى الحيعلتين قال الحافظ والمشهور فى المذهب كراهة الاجابة فى الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والجماع لا يقل والقول بكرهه الاجابة فى الصلاة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث ان فى الصلاة لشغل فلا دليل على الكراهة

(الم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا) بزيادة لى فى هذه المرة زيادة فى المكافئة بالعقاب على رفض الوصية والومع بقوله

التبأت والصبر لما تذكر منه الاشتزاز ٣٤٢ والاستسكار ولم يرعوا بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستسكار ثاني مرة

(قال ابن عينة) سفيان (وهذا  
أوكد واستدل عليه بزيادة  
للفي هذه المسئلة فأنطلقا حتى  
أثبا) وفي رواية حتى إذا أنبا  
موافقة للتزليل (هل قرية) هي  
انطاكية أو بلة أو ناصرة  
أو بركة أو غيرهن فلما وافياها  
بعد غروب الشمس (استطعما  
أهلها) واستضافوهم (قابوا أن  
يضيفوهما) ولم يجدوا في تلك  
القرية قري ولا مأوى وكانت  
ليلة باردة (فوجدوا فيها) أي في  
القرية (جدارا) على شاطئ  
الطريق وكان حكمه ما بقي ذراع  
بذراع تلك القرية وطوله على  
وجه الأرض خمسة أذراع  
وعرضه خسون ذراعا (يريد أن  
ينقص) أي يقطع فاستعيرت  
الارادة للمشارفة والافالحدار  
لارادته حقيقة وكان أهل  
القرية يعمرون تحتها على خوف  
(قال الخضر يده) أي أشار بها  
وفي رواية فصح يده (فاقامه)  
وقيل نقضه وبناه وقيل بعمود  
عمده وفيه إطلاق القول على  
الله (قال موسى) وفي رواية  
فقال له موسى أي للخضر  
(لو شئت لأخذت عليه أجرا)  
فيكون لنا قنونا وباعة على سفرنا  
قال القاضي كأنه لما رأى  
الحمرمان وماس الحاجة  
واشتهغاله بما لا يعنيه لم يتألك  
نفسه (قال) أي الخضر لموسى  
عليهما السلام (هذان فراق بيني وبينك) باضافة الفراق الى ليين ضافة صديري الى الطرف

و يؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة السلام فيها وهو أهم من الاجابة  
للمؤذن وظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع  
وعنه وفيه منسب لمان قال بوجوب الاجابة لان الامر يقتضيه بحقيقة  
وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وفيه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب  
وذهب الجمهور الى عدم الوجوب قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة فلما تشبهوا قال خرج من  
لنا قالوا فإنا قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن علما ان الامر بذلك للاستحباب  
وربما ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال انه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة  
واحتمال ان الرجل الذي سمعه انبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن لم يقصد الاذان  
واجيب عن هذا الاخير بانه وقع في بعض طرق هذا الحديث انه حضرته الصلاة وقد  
عرفت غير مرة ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بنا وهذا منه  
والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا  
أو جماعة قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فن رأى الاقتصار على الاجابة  
للاول اصح بان الامر لا يقتضي التكرار ويلزمه على ذلك ان يكفى بالاجابة مؤذن مرة  
واحدة في العمر (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد  
ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان  
محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح  
قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله  
قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود) الحديث أخرج  
البحاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول قال الحافظ في الفتح وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر اسنادا  
متصلا بعبسي بن طلحة قال دخلنا على معاوية فنادى مناد بالسلامة فقال الله أكبر الله  
أ أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد ان لا اله الا الله فقال معاوية وأنا  
أشهد ان لا اله الا الله فقال اشهد ان محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد ان محمدا  
رسول الله ولما قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم  
صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا حول ولا قوة الا بالله في شرح مسلم قال أبو الهيثم  
الحول الحركة أي لا حركة ولا استعانة الا بمشيئة الله تعالى وكذا قال ثعلب وآخرون  
وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا  
بمعصيته ولا قوة على طاعته الا بمعونته وحكي هذا عن ابن مسعود وحكي الجوهر في لغة  
غريبة ضمنية انه يقال لا حول ولا قوة الا بالله قال والحول والميل بمعنى ويقال في

على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى الفرق الموعود بقوله فلا تصاحبني ٣٥٣ وتكون الاشارة الى الاله الثالث

أي هذا الاعتراض سبب الفرق  
أو الى الوقت أي هذا الوقت  
وقت الفرق (قال النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يرحم الله  
موسى) انشاء بلفظ الخبر  
(لودنا) بكسر الدال الاولى  
وسكون الثانية أي والله لودنا  
(لومبر) أي صبره لأنه لومبر  
لا بصراً أعجب الاعاجيب (حتى  
يتص) على صيغة المجهول  
(عليه من أمرهما) رتمام هذه  
القصة في كتاب الله العزيز  
وتسيرنا فتح البيان في مقاصد  
القرآن فارجع اليهما ان شئت  
وهذا الحديث أخرجه البخاري  
في أكثر من عشرة مواضع وفيه  
رواية تابعة عن تابعي وصحابي  
عن صحابي وفيه التصديق  
والاخبار بصيغة الافراد  
والسؤال (عن أبي موسى)  
عبد الله بن قيس الاشعري  
رضي الله عنه (قال جاء رجل الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال يا رسول الله ما القتال في  
سبيل الله فان أحدنا يقاتل  
غضباً والغضب حالة تحصل  
عند غلبان الدم في القلب لارادة  
الاتقام (ويقاتل حمية) وهي  
الاشفة من النسي أو الحافظة  
على الحرم (فرفع) رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
(اليه) أي الى السائل (رأسه)  
الشريف (قال) أبو موسى

التعبير عن قولهم لا حول ولا قوة الا بالله الحوقة هكذا قال الزهري واه كثرون وقال  
الزهري الحوقة على الاول وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوة  
واللام من اسم الله وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة والاول أولى  
لثلاثة فصل بين الحروف ومثل الحوقة الحوقة في سبب على الصلاة وعلى الفلاح والبسملة  
في بسم الله والحمد لله في الحمد لله والهيالة في لا اله الا الله والحمد لله في سبحان الله انتهى  
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك توحيد وشاء على  
الله تعالى وانقياد اطاعته وتوحيده اليه بقوله لا حول ولا قوة الا بالله في حصل هذا فقد  
حاز حقيقة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرد صلى الله عليه وسلم  
الشهادتين والجميعتين في هذا الحديث مع ان كل نوع منهما مني كما هو المشروع اقتصد  
الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم كل نوع شطرا تذيلا على باقيه  
والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي

امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلا لا أخذ في الاقامة فلما  
ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر

الاقامة بنحو حديث عمر في سائر الاذان رواه أبو داود) الحديث في اسنائه رجل مجهول  
وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على  
استحباب مجابوية المقيم اقرله وقال في سائر الاقامة بنحو حديث عمر وفيه أيضاً انه  
يستحب السماع الاقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها  
قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من

الاقامة أي وفي ذلك خلاف اعله يأتي ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

القاومة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم

القيامة رواه الجماعة الامساليا وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن الطحاوي وعن

أنس عند ابن حبان في فوائد الاصبهانين له وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضاً في كتاب

الاذان وعن أبي امامة عند الضياء المنذري ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عفير بن

معدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عمرو بن ميمون قوله رب هذه الدعوة

التامة بفتح الدال والمراد بها دعوة التوحيد بدت قوله تعالى له دعوة الحق وقيل لدعوة

التوحيد تامة لانه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة وقال ابن التين

وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هي ما يقرب به يقال

توسلت أي تقربت وتطلق على المنزلة العالية وسياق تفهيمها في الحديث الذي بعده هذا

قوله والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسيراً للوسيلة

الرجل وفيه جواز وقوف المستقفي بعدد ٢٥٤ أو الحاجة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل بمقتضى القوة العقلية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الاسلام أو كلمة الاخلاص (هى العليا) لمن قاتل غن مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فانه من اعلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لا يلفظه لان الغضب والحسنة قد يكونان لله تعالى أو اغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمانى مختصرا اذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب اطال ذلك ونحسنى ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان اقتال اسم فاعسل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ فان أحدهما يتناول الخ ويكون عبرة عن العاقل والحديث من جوامع الحكم وفيه شاهد بالحديث انما الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبروان النضل الذى ورد في المجاهدين مختص عن قاتل لاعلامدين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال بينما أنا مشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء في رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما في فرع اليونانية وعند البخارى في موضع آخر بالهاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله عليه وآله

قوله مقام محمود أى يحمد القائم فيه وهو يطابق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أى ابعثه يوم القيامة فالقمة مقام محمود أو ضمن ابعثه معنى أنه أو على انه منه عول به ومعنى ابعثه اعطيه ويجوز ان يكون حالا أى ابعثه ذامقام محمود والتسكير للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقام أى مقام محمود بكل لسان وقد روى التعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى وهذا يرد على من أنكروا بونه معرفا كالنورى قوله الذى وعدته أراد بذلك قوله تعالى عسى أن يبعثن ربك مقام محمودا وذلك لان عسى في كلام الله لا وقوع قال الحافظ والموصول ما بديل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للمذكورة وسبب أى تفسير حلت له الشفاعة في الحديث الذى بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عشر مرات ثم سلوا الله على الوسيلة فانهم انزله في الجنة لا تنبى الا بعد من عماد الله وأرجوان اكون أنا هو فتن سال الله على الوسيلة حلت عليه الشفاعة روى الجماعة

البخارى وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلوا على هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبواها متعين قوله ثم سلوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الافعال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حلت عليه الشفاعة وفي الحديث الاول حلت له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حلت أى استحققت ووجبت أو زلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لان الم تنكسر قبل ذلك محرمة قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك نوابا للقائل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمؤمنين واجيب بان له صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كما دخل الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عيسى عن بعض شيوخه انه كان يرى حتما ص ذلك بن قاله بحمصا مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لامن قدم بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك قال الحافظ وهو يحكم غير مرضى ولو كان لاخراج الغافل اللاهى لكان أشبه قال المهملة في الحديث الحضر على الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجا. الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة روى أحمد وابوداود والترمذى الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والاضياء في المختارة وحسنه الترمذى ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ نودي بالاذان فحمت أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الراشدي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي روى مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساءتان

موضع آخر بالهاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله عليه وآله

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أي يعتمد ٣٥٥ (على عسيب معه) يفتح الأول وكسر الثاني أي

عصا من جريد النخل (فترنفر من اليهود) أي عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة قال في الفتح لم أقب على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ فيه) برفع يجيئ على الاستشفاف وينصبه على معنى خشية أن يجيئ فيه (بشيء تكرهونه) ولا على هذا زائدة وبالجزم على جواب النهي قال الحافظ ابن حجر وهو الذي في روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (أنسانيته) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح) ألا كثر على اسم سألوا عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن خبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرباء أو عن خلق عظيم روحاني وقيل إن اليهود قالوا لتريث إن فسر الروح فليس ينبي ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ بشيء تكرهونه أي إن لم يتسره لأنه يدل على نبوته وهم يكرهونه أو بسط ذلك في تفسيرنا فتح البيان (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سألوه قال ابن مسعود (فقلت إنه يوحى إليه ففقت) حتى لا تكون مشوشا عليه أو ففقت حائلا بينه وبينهم (فلما نبلي عنه) أي انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذي كان يتغشاه حال الوحي (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بثبات الواو كالتنزيل وبغيرها كافي رواية (عن الرسول قد

تفتح لهم أبواب السماء) وقيل راح نزل عليه دعوته عند حضور المدا للصلاة و اصفى سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبل الراي ثم ساقه مرفوعا من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن حويد البلوي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إن أو قطعية رحم كما في الأحاديث الصحيحة وقد وردت تعين أدعية تقال حال الأذان وبعد منه وهو بين الأذان والإقامة منها ما سلف في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه المعمرى من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا بلفظ من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمر بن الخطاب أن رجلا قال يا رسول الله إن المؤذنين ينضلون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهيت مسل تعطه ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت قال علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا القبال ليلك وأدبارنم ارك وأصوات دعائك فاعف عني وقد عني ما تدعي به صلى الله عليه وسلم لما قال الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد قالوا ما يقول رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غير هذه

\*(باب من أذن فهو يقيم)\*

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أخاهذا أذن قال فاذت ودلت حين أضاء العجر قال فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فاراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداه فان من أذن فهو يقيم رواه الخمسة إلا النسائي وانظره لاحد) الحديث في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي إنما نعرفه من حديث الأفریقی وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا كتب حديث الأفریقی قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم انتهى قال في البدرا المنير ضعفه لكثرة روايته لأمسكرات مع علماء وزهده وروايات المنكرات كثيرا يعترى الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قبل لم نر الصالحين في شيء كذب منهم في الحديث انتهى وكان سفيان الثوري يعظمه وقال ابن أبي داود إنما تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن يسار فقبل ابن رأيته فقال بافر يقيمة فمالوا ما دخل

يتغشاه حال الوحي (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بثبات الواو كالتنزيل وبغيرها كافي رواية (عن الرسول قد

الروح من أمر ربى) أى من الابداعيات الكائنة ٣٥٦ بكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر

موسى عليه السلام في جواب  
ومارب العالمين بكربى ضفته  
اذ الروح لدقة بوليك معرفة  
ذاته الابعوارض غيرة عما يلبس  
فلذلك اقتصر على هذا الجواب  
ولم يبين الماهية لكونها مما  
استأثر الله بعلمها ولان في عدم  
بيانها تصديقا انبوة نبينا صلى  
الله عليه وآله وسلم وقد كثر  
اختلاف الحكماء والعلماء قديما  
وحديثا في الروح واطلقوا أعنة  
النظر في شرحه وخاضوا في  
غمرات ماهيته والذي اعتمد عليه  
عامة المتكلمين من أهل السنة  
ان الجسم لطيف في البعد سار  
فيه سريان ماء الورد فيه وعن  
الاشعري النفس الداخل الخارج  
(وما أوتوا) بصيغة الغائب في  
أكثر نسخ الصحيحين (من العلم  
الا) علما أو آيات (قليل) أو لا  
قليل لا منكم أى بالنسبة الى  
معلومات الله تعالى التى لانهاية  
لها وتتمام البحث في الروح في  
كتاب التفسير والحق انه مما  
استأثر الله تعالى بعلمها فالجواب  
حول بابها مع قوله العلم وقصر  
الفهم عما لا يكاد يشرح له صدور  
أهل الحق واليقين (عن أنس  
ابن مالك) رضى الله عنه (ان روى  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ومعاذ بن جبل) روى عنه (أى  
راكب خلفه) (على الرحل) يفتح  
الراء وسكون الحاء وهو للبعير  
أصغر من الثقب وعند الجزار  
في الجهاد انه كان على حمار

مسلم بن زيد ارافرية قطيعون البصرى ولا يعلموا ان مسلم بن يسار آخر يقال له أبو  
عثمان الطنبذى وعنه روى في الباب عن اس عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما يقيم من اذن أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الاذان وفي اسناده  
سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال  
ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال المسازى في كتابه النسخ  
والمسوخ وانفق أهل العلم في الرجل يؤخذ ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في  
الاولوية فقال أكثرهم فرق الامر متسع وعن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الجواز أبو  
حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من ذن فهو يقيم قال الشافعى  
وذا أذن الرجل أبيت ان يتولى الإقامة والى اولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهاء وبة  
واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذى سأتى وسأتى  
الكلام عليه والاخذ بحديث الصادق أولى لان حديث عبد الله بن زيد الا فى كان  
أول ما شرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصادق بعده بلا شك قاله الحافظ  
المعمرى فاذا أذن واحد فقط فهو الذى يقيم واذا أذن جماعة دفعة واحدة فاعلى من  
يقيم منهم فهو الذى يقيم وان تشاحوا اقرع بينهم قال ابن سبيل الناس المعمرى  
ويستحب ان لا يقيم في المسجد الواحد الا اذا لم تحصل به الكفاية انتهى

(وعن عبد الله بن زيد انه رأى الاذان قال فبنت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته

فقال الله على بل قالته فاذن فار دان يقيم فقلت يا رسول الله انارأت اريد ان اقيم

قال فاقم أنت فاقام هو واذن بلال رواء أحمد وأبو داود الحديث في اسناده محمد بن  
عمر والواقى الانصارى البصرى وهو ضعيف ضعفه القطان وابن غير ويحيى بن معين  
واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر  
اسناده احسن من حديث الافريقى وقال البيهقى انهما لم يتخالفا لان قصة الصادق  
بعد وذكروا ابن شاهين في النسخ وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال  
كان أول من أذن في الاسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واسناده  
منقطع لانه رواء الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الاحاديث التى لم يسمعها  
الحكم من مقسم وأخرجه الحاكم وفيه ان الذى أقام عمر قال والمعروف انه عبد الله  
ابن زيد والحديث استدل به من قال بعدم اولوية المؤذن بالإقامة وقد تقدم ذكرهم  
في الحديث الذى قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصادق وأرجحية الاخذ به على  
انه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والاولوية باعتبار غيره من الامة  
والحكمة في التخصيص تلك المنزلة التى لا يشاركه فيها غير أعنى الرؤيا فالحق غيره به  
لا يجوز لوجهين الاول انه يؤدى الى ابطال فائدة النص أعنى حديث من أذن فهو يقيم  
ويكون فاسدا الاعتبار الثانى وجود الفارق وهو مجرأ مانع من الالتحاق

معناه هنا الاجابة والسعة المساعدة كانه قال لبيان واسعه ادراك ٣٥٧ ولكنهما ينبغي معنى التأكيذ والتسكين

(باب الفصل بين التداين بجلسة)

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال  
لقد أعجبتني ان تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة وذكر له يث وفيه فجاء رجل  
من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لم أر أيت من اهتمامك رأيت رجلا كان  
عائمه فبينما أخضرين فقام على المسجد فاذن ثم بعد عدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول  
قد قامت الصلاة وذكر الحديث رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من  
حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه الشيخ في  
كتاب الاذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد  
قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود  
حدثنا أصحابنا ان أراد أصحابه فيكون مسندا والافه ومرسل وفي رواية ابن أبي شيبة  
وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فقهير الاحتمال الاول ولهذا صححها  
بن حزم وابن دقيق العيد وقد قدمنا في شرح حديث انس انه أمر بلال ان يندفع  
الادان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث بها فارجع اليه  
والمديث استدله على استحباب النص بين الادان والإقامة لقوله فاذن ثم بعد عدة  
وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من أبواب الوقوات  
والكلام على بنية فوائد الحديث قد مر في أول الاذان

(باب النهي عن أخذ لاجرة على الادان)

عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ  
مؤذنا لا يأخذ على أذانه اجرا رواه الخمسة الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذرى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على  
أذانه اجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البكالى قال سمعت رجلا قال لابن عمر اني لا أحبك  
في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال سبحان الله أحبك في الله وتبعضني في الله  
مال نعم تلك تسأل على أذانه اجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عليهن  
اجر الاذان وقراءة القرآن والمقام والقضا ذكره ابن مسعود الناس في شرح الترمذي  
وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان  
أعطى غيري مثله فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن  
لث الاحتساب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرطاً على الادان والإقامة الهادي والقاسم  
وانه اصروا بوجوه حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي  
يجب اعل عليه ولا يؤجر وقال الشافعي في ان لم أحب ان يكون المؤذن متطوعين قال  
وليس امام ان يرزقهم وهو يجب من يؤذن متطوعاً ممن له أمانة الا ان يرزقهم من ماله

(قال معاذ) يا رسول الله اهل اخبر به الناس فيستبشروا وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

اجابة بعد اجابة ولم يعاد بعد  
اسعاد وقيل في أصل ليلى  
واشتقاقه غير ذلك (قال) يا معاذ  
قال ليلى يا رسول الله وسعدك  
ثلاثا) يعني ان نداه لمعاذ واجابة  
معاذ كان ثلاث مرات (قال)  
ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله  
وان محمداً رسول الله) شهادة  
(صدقا) فيه احتراز عن شهادة  
المنافق (من قلبه) متعلق بقوله  
صدقا أو بقوله يشهد فعلى  
الاول الشهادة لفظية أي يشهد  
بلفظه ويصدق بلسانه وعلى  
الثاني قلبية أي يشهد بقلبه  
ويصدق بلسانه (الاحرمه الله  
على النار) فان قلت طاهر هذا  
يقضى عدم دخول جيع من  
شهادته الشهادة بين النار ما فيه من  
التعميم والتأكيذ وهو مصادم  
للدلالة القطعية الدالة على دخول  
طائفة من عصاة الموحدين النار  
ثم رجوع بالشفاعة اجيب  
ان هذه قيد عن يأتي بالشهادتين  
تائباً ثم يموت على ذلك اوان  
المراية التحريم فتأخير الخلود  
لا أصل الدخول اوانه خرج  
مخرج الغالب اذ الغالب أن  
الموحد يعمل بالطاعات ويجتنب  
المعاصي اومن قال ذلك مؤذيا  
حسه وفرضه أو المراد تحريم  
النار على اللسان الناطق كتحريم  
موضع السجود أو المراد النار  
التي أعدت للكافرين لا الطيبة  
التي افردت لعصاة الموحدين



وسلم (إذا) أي أن أخبرتهم (يتكلموا) ٣٥٨ أي فعدوا على الشهادة المجردة وفي رواية يتكلموا من التكول وهو الامتناع

أي يمنعوا عن العمل اعتقاداً على مجرد التلقظ بالشهادتين واستدل بعض منكم على الاشاعة من قوله يتكلموا على أن العبد اختياراً كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذة مونة) أي موت معاذة وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يرجع الضمير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأعيا) أي فيجبنا عن الاتيان كتم ما أمر الله بقبليغه حيث قال وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليعينه للناس ولا يكتمونه ودل صنيع معاذة على أنه عرف أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم والالسا كان يخبر به أصلاً أو عرف أن النهي مقيد بالاتكال فاخبر به من لا يخفى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد والاول وجه لكونه أخر ذلك إلى موته وقال القاضي عياض لعل معاذاً لم يفهم النهي لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن لمعاذي التبشير فلقبه عمر رضي الله عنه فقال لا تبشروني ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا أن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها قال فردته فردته وهذا معدود من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

قال ولا أحب أحد يلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً يؤذن منطوقاً فان لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه إلا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية فان الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيد والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة انتهى فقام المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص وقتياً ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البيهقي وقد عده ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخذرة أنه قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فاذنت ثم أعطاني حين قضيت التأذين مرة فيماني من فضة وأخرجه أيضاً النسائي قال البيهقي ولا دليل فيه لوجهين الأول أن قصة أبي مخذرة أول ما سلم لانه أعطاه حين علمه الأذان وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص في حديث عثمان متأخر الثاني أنها واقعة تطرق إليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التأليف لحدائث عهد الإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفين قلوبهم ووقائع الاحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلمها الاستدلال لما يتيق فيها من الاجمال انتهى وأنت خبير بأن هذا الحديث لا يرد على من قال أن الأجرة انما تحرم إذا كانت مشروطة لا إذا أعطيتا بغيره مثله والجمع بين الحديثين بمنزلة هذا من

• (باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقم للأولى ويقم لكل صلاة بعدها) •

(عن أبي هريرة قال عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت

شمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ كل رجل برأس راحته فان هذا منزل

حضرنا فيه الشيطان قال فنعلمنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدة ثم أقيمت الصلاة

فصلى الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه سجدة في الفجر وقال

فيه قام ربلا فاذن وأقام وصلى) الأمر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من

حديث أبي هريرة بلفظ وأمر ربلا فاقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الواي

وفيه من حديث أبي قتادة أن ربلا أذن قوله عرسنا قد تقدم تفسيره في باب قضاء

الفوائت قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب

مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدة

يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراجعة قوله فاذن وأقام استدلال به

على مشروعية الأذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب إلى استحبابهما في القضاء

الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والأوزاعي

ورواه المهدي في البحر قولاً لا شافعي أنه لا يستحب الأذان واحتجوا به بأنه لم ينقل في قضاائه

الحديث أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط ومهمة الفهم ولا يبدل المعنى اللطيف ٣٥٩ لمن لا يستأله ومن يخاف عليه الترخيص والانتكال لتقصيره فمعه وفيه

جواز الارداق وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلة معاذ من أعلم لانه خصه بمأذ كروفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه واستثذانه في اشاعة ما يعلم به وحده (عن أم سلمة) هند بنت أبي امية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنها قالت جاءت ام ساهم بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم التجارية الانصارية وهي والدة أنس بن مالك (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على بابه وانما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التمهيلية أى ان الله لا يمتنع من بيان الحق فكذا اننا لا امتنع من سؤالي عما بالمحتاجة اليه وبعبارة التبع ان الله لا يأمر بالحيلة في الحق وهذا أولى وانما قالت ذلك بسط العذرها في ذكر ما تنهي النساء من ذكره عادة بحضور الرجال لان نزول الحق ممن يدل على قوة شهوتهن للرجال ولهذا قالت عائشة كما ثبت في صحيح مسلم فضعت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بغسلها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضمة الاسم

الاربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سلمنا فقره خوف اللبس وسيأتي حديث قضاء الاربع بعد هذا الحديث مصرحاً فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومهم في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين أحدهما ما لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فلهذا أذن وأهمله الراوي ولم يعلم به والثاني لعله ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب متحقق لا سيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا اثبات الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله ان عيني تنام ولا ينام قلبي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والالم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح العمد هو الاول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

ان اركان شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من ايلي ما شاء الله فامر بلا فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسناده باس الا ان أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله) الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له الا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي جزم به الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم قال البيهقي وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حديثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي شهاب عن الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدله على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء القنوت وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طر فامن الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطرفا في باب الترتيب في قضاء القنوت

• (أبواب ستر العورة) •

• (باب وجوب سترها) •

وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أنها تتجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

عليها غسل (إذا) أي خين (رأت الماء) ٣٦٠ أي المني إذا استبقظت فاذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية أي إذا رأت

وجب عليها الغسل وجعل رؤية المني شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم ترم الماء لا غسل عليها قالت زينب (فغطت أم سلمة) رضى الله عنها أو قالت أم سلمة على سبيل الالتفات من باب التجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً فاستندت إليه التغطية ذال الأصل فغطيت قال عروة وغيره (تعني وجهها) وعند مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع له تشبه أيضاً فيحتمل حضورهما معاً في هذه القصة (وقالت) أم سلمة (بارسول الله وتحتلم المرأة) أي أتري المرأة الماء وتحتلم (قول) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تحتلم وتري الماء وفيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على إيمانها أسكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكرت عليها (تربت عيئك) أي افتقرت وصارت على التراب وهي كلمة جارية على السنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب (فبم يشبهها ولدها) وفي حديث أنس في الصحيح فن أين يكون الشبه ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فأيها أعلا أو سبق يكون منه الشبه قال القسطلاني وفي هذا الحديث ترك الاستحباب لمن عرضت له مسألة انتهى

(عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت لبارسول الله عوراً تشاماً نافي منها وما نذر قال احفظ عورتك من الامن زوجتك أو ماملك عيئك قلت فإذا كان التوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال قاله تبارك وتعالى أحق أن يستحيأمنه رواء الخمسة إلا النساء) الحديث أخرجه أيضاً النسائي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز بن بكير عن أبيه عن جده قال قال المصنف وقد علقه البخاري وحده عنه الترمذي وصححه الحسائي وأخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا فإذا زاد بعد قوله قاله أحق أن يستحيأمنه أنظر من اللبس وقد عرف من السياق أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله لبوني المراد بقوله أحق أن يستحيأمنه أي فلا يعصى ومفهوم قوله الامن زوجتك أو ماملك عيئك يدل على أنه يجوز لأهله النظر إلى ذلك منه وقيل أنه يجوز له النظر ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكما دل مفهوم الاستحباب على ذلك فتدلل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض ويدل على أن التعري في الخلاء غير جائز مطلقاً وقد استدلل البخاري على جوازها في الغسل بقصة موسى وأيوب وعمايل على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي بالنظر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخائط وحين ينفضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرمهم ويدل على ما أشعر به الحديث مفهوماً ومنطوقاً من عدم جواز النظر للرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة حديث أبي سعيد الخدري عنده مسلم وأبي داود والترمذي بالنظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة امرأة ولا ينفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تنفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد والحديث يدل على وجوب السترة للعورة كما ذكر المصنف لقوله فقط عورتك وقوله فلا يرينها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب سترة العورة وتمسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه المجازي أي هو المدب ورد بان سترة العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والالهاب كما علم في علم البيان وتمسكوا أيضاً بما يأتي من كشفه صلى الله عليه وسلم لفضله وسيأتي الجوار عليه والحق وجوب سترة العورة في جميع الأوقات والأوقات فضلاً الحاجة وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعنه الغسل على الخلاف الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا في الزوجة والامة كما في حديث الباب وأطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك

• (باب بيان العورة وحدها) •

(عن علي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرزن خذك ولا تنظر

باسكان المجبة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (فامرت المقداد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمرو زاذني

رواية ابن عساكر ابن الاسود  
وايمر بانيه واناريا وتبناه أو حالفه

أوتزوج بامه فنسب اليه وانما  
أبو عمرو بن ذمالة ليه سرائي

رهم من السابقين الى الاسلام  
المترقي سنة ثلاث وثلاثين

في خلافة عثمان رضي الله عنهما  
(ان يسأل) أي بأن يسأل (النبي

لنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فسأله) عن حكم المذي (فقال)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(فيه) أي في المذي (الوضوء)

لا أنه لم يرد فيه دليل  
بما في الحديث على جواز الاعتقاد

على الخبر المظنون مع القدرة  
على المنطوق وهو خطأ في

الدين. ان السؤال وقع وعلى  
بعض رواه في التلخيص (عن عبد الله

ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله  
عنه) ان رجلا قام في المسجد

النبوي، لم يعرف اسم الرجل  
(فتسأل يا رسول الله من أين

تأمرنا أن نزل) أي بالاحلال  
وهو رفع الصوت بالتلبية في

الحج والمراد به هنا الإحرام مع  
التلبية والسؤال عن موضع

الإحرام وهو الميقات المكاني  
وبعد فادمنه أن السؤال عن

مواقيت الحج كان قبيل السفر  
من المدينة (فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم يهل)  
بضم الياء أي يحرم (أهل

المدينة من ذي الحليفة) بضم  
المهملة وفتح اللام (ويهل أهل

الى نخدحى ولا ميت رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أحمد وأبو داود  
حديث علي وفيه ابن جريج عن حبيب وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن  
ابن جريج قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل ان الواسطة  
بينهم ما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن غاصم قال الحافظ فهذه  
أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيب لم يسمعه من عاصم وان يثبته ما رجلا ليس بثقة وبين  
اليزان الواسطة بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المندرج في الدارقطني  
ومع ذلك الهيم ثم بن كليب تصریح ابن جريج باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ  
والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك المعتز والشافعي وأبو حنيفة قال  
النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة التبل  
والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جريج والاصطخري قال الحافظ في ثبوت ذلك عن  
ابن جريج انما رفق قد ذكر المثل في تهذيبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا  
بما سياتي في الباب الذي بعده هذا والحق ان الفخذ من العورة وحديث عن هذا وار  
كان غير منتهض على الاستقلال في الباب من الاحاديث ما يصلح للاحتجاج به على  
المطلوب كما ستعرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الاتيم ان في الباب الذي بعده هذا فهما  
واردان في قضايا معينة مخصوصة يطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على  
أصلها باحتمال لا يطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم  
كلى واطهر اشرع عام فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد  
يتساع في كشفه لاسيما في مواطن الحر ومواقف الخصاص وقد قرر في الأصول ان  
القول أرجح من النعل (وعن محمد بن جحش قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر

ولخده مكشوفتان فقال يا معمر غط نخدك فان الغندين عورة رواه أحمد والبخاري في

تاريخه) الحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه تعاقبا والحاكم في المستدرک كلهم من

طريق اسمعيل بن جعفر عن العلامة بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه

ذكره قال الحافظ في التلخيص رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن

لم أجد فيه تصریحاً بتعديل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً قال وقد

وقع لي حديث محمد بن جحش هذا سلسلة بالمجدين من ابتدائه الى انتهائه وقد أمليت له

في الأربعين المتبينة والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه  
وبيان ما هو الحق ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جد له ولا يبه  
صحة وزينب بنت جحش هي عمته ومعمر المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة  
القرشي العدوي (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة

رواه الترمذي وأحمد وانظره مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ونخده خارجة  
وقال غط نخدك فان نخد لرجل من عورته) الحديث في اسناده أبو يحيى القنات شاف

الى أرض العراق (من قرن) بفتح الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتة ديرابسل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورقه وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجّة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلاً) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الهمزة والنون ويجوز ضم السين على ان لا نافية وكسرها على انها نافية والاول لا يذر (لتقصر ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا تورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من

الى أرض العراق (من قرن) بفتح الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتة ديرابسل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورقه وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجّة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلاً) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الهمزة والنون ويجوز ضم السين على ان لا نافية وكسرها على انها نافية والاول لا يذر (لتقصر ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا تورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من

الى أرض العراق (من قرن) بفتح الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتة ديرابسل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورقه وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجّة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلاً) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الهمزة والنون ويجوز ضم السين على ان لا نافية وكسرها على انها نافية والاول لا يذر (لتقصر ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا تورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من

(فان لم يجد النعائين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكثرة اللام وسكونها ٣٦٣ غطفت على فليلبس (حسنى) ان (يكونا)

أى غاية قطعهما (تحت الكعبين)

وهذا من بديع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفصاحته لان المترول مختصر بخلاف الملبوس لان الاباحة هى الاصل فحرم ما ترك لبسين ان ما سواه مباح وفي هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده - لة الاضطراب في قوله فان لم يجد النعائين وليست اجنبية

عن السؤال لان حالة السفر

تقتضى ذلك ومحل هذه المباحث

في باب الحج وهذا آخر احاديث

كتاب العلم ولما فرغ المؤلف من

ذكر احاديث الوحي الذى هو

مادة الاحكام الشرعية وعقوبه

بالايمان ثم العلم لم شرع يذكر

أقسام العبادات مرتباً لذلك

على ترتيب حديث الصحيبين

بني الاسلام على خمس شهادة

أن لا اله الا الله وان محمداً رسول

الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة

وحج البيت وصوم رمضان وقدم

الصلاة بعد الشهادتين على

غيرها لكونها أفضل العبادات

بها الايمان وابتهاد بالطهارة

لانها فتاح الصلاة كما في حديث

أبي داود باسناد صحيح ولانها

أعظم شروطها والشروط مقدم

على المشروط طبعاً فقدم عليه

وضعا فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوضوء)

وهو بالضم السعل وبالفتح الماء

الذى يتوضأ به وحكى في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة وهى الحسن والنظافة لان المصلى يتنظف به فيصير وضياً وقد

بهم لاف مفتوحات أى كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فالحمير قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم ادلا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخارى على خلافه وزاد البخارى في هذا الحديث عن أنس بلطف وان ركبتى لتمس فخذنى الله وهو من جملة صحيح القائلين بان القحذ ليست بعورة لان ظاهره ان المس كان بدون الخاتل ومس العورة بدون خاتل لا يجوز ورد بها في صحيح مسلم ومن تابعه من ان الازار لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وآله وسلم لم ويمكن أن يقال ان الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وسلم وظاهر سياق أى عوانة والجوز فى من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلطف فاجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير وان ركبتى لتمس فخذنى الله وانى لا يرى بياض فخذه وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف

(باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة)

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان قاعداً في مكان فيه ماء فكشف

عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاء رواه البخارى) الحديث في البخارى في كتاب

الصلاة باللفظ الذى ذكرناه في شرح حديث عائشة قد تقدم الكلام على الحديث

هنا لك وهو بهذا اللفظ المذكور هنا في المناقب من صحيح البخارى واسم تدل المصنف

به وبما بعده لمذهب من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة

فقال الشافعى انها ليست عورة وقال الهادى والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول

الشافعى انها عورة وأما السرة فالقائلون بان الركبة عورة فائون بانها غير عورة وخالفهم

في ذلك الشافعى فقال انها عورة على عكس ما مره في الركبة والاحتجاج بحديث الباب

لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان له مذر الدخول في الماء وقد

تقدم في الغسل أدلة جوازه والخلاف فيه وأيضاً تعطينا من عثمان مشعر بانها عورة

وان أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واسم تدل القائلون بان الركبة

من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلنظ عورة الرجل ما بين سترته الى

ركبته وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده بلنظ عورة الرجل

ما بين سترته وركبته وحديث عبد الله بن جعفر عند الهماكم نحوه قالوا والحديث دخل في

المحدود كالمرفق وتغليب الجانب الحضر ورداً ولا بان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير

وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الهجر رواه عن عباد

ابن كثير عن أبي عبد الله الشافعى عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث

عبد الله بن جعفر فيه أصرم بن حوشب وهو متروك وبالمنع من دخول الحديث في المحدود

والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضاً

وقال آخرون بل الامر على عموم من غير تقدير حذف انه في حق المحدث على اليجاب وفي حق غيره على الذنب وقال بعضهم كان على اليجاب لكله لا لظهورا كان أو غير ظاهر ثم نسخ بصره مندوبا ويبدل له هذا ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كالأوغر طاهرا فمات على وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله قال عمد افعله أي لبيان الجواز (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل الله (صلاة من) أي الذي (أحدث) أي وجد منه الحدث الا كبر كالجناية والحيض والدم غير انما قض للوضوء (حق) الى ان (يتوضأ) بالماء أو ما يقوم مقامه فتقبل ولا تجزئ حينئذ والذي يقوم مقام الوضوء بالماء هو اتيمع وأنه يسمى وضوا كما عند النسائي بإسناد صحيح من حديث أبي ذر انه صلى الله عليه

وله وسلم القبول بن السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدل المهدي في البحر لقائلين بان الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسئل من سرتك الى ركبتك رتبة قبيل أبي هريرة سر السرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ويمكن الاستدلال لمن قال ان السرة والركبة ليست من العورة عما في ابن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث واذا زوج أحدكم خادما عبده أو أجبده فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي أيضا ولكنه أخصر من الدعوى والدليل على مدعي انه عورة ولو اجب البقاء على الاصل والتمسك بالبرائة حتى ينقض ما يتعين به لا يقال فان لم يوجد ولرجوع الى معنى العورة لغة هو الواجب ويضم اليه الفخذ ان بالنصوص السابقة وعن عمر بن اسحق قال كنت مع الحسن بن علي فلتبيننا أبو هريرة فقال أرني اقبل منك حديث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سرتهم رواه أحمد الحديث وإسناده غير بن اسحق الهاشمي مولا هم وفيه مقال وقد أخرجه الحاكم رحمه الله بإسناد آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدل به من قال ان السرة ليست بعورة وهو لا يشهد المطلوب لان فعل أبي هريرة حجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزام ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قبل زبيبة الحسن أ. الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الانصاري قال البيهقي وإسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس باللفظ وأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيبته أخرجه الطبراني وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح ليس في حديث أبي ليلى ترد بين الحسن والحسين اغما هو الحسن وقد وقع الاجماع على ان القبل والبر عورة وللزام باطل فلا يكون الحديث مقسكا لمن قال ان السرة ليست بعورة وقد سكت المهدي في البحر الاجماع على ان سر الرجل ليست بعورة ثم قال وفي دعوى الاجماع نظر وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه قوله فقال بقميصه هذا من التعبير بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من امرئ عاقد حنزه النفس قد حسر عن ركبة فيه فقال ابشروا هذا ربكم قد فتح بابا من ابواب السما يساهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد صلوا فرضة وهم ينظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح فانه قال حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا المنصور بن شميل حدثنا جاد بن ثابت عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو فذكره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقبيا اذا جاءه عقبه وقال في النهاية ارمع في قوله عقب أي أقام في مصلاه بعدما يشرع من الصلاة

وسلم على التيمم انه وضوء لكونه قائما قامه وانما اقتصر ٣٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا يخفى

ان المراد قبول الصلاة من  
كان عند ثبوتها في مع  
بقي شروط الصلاة واستدل  
بهذا الحديث على ان الوضوء  
لا يجب لكل صلاة لان القبول  
اتقنى الى غاية الوضوء وما بعدها  
مخالف لما قبلها فاقضى ذلك  
قبول الصلاة بعد الوضوء  
مطلقا تدخل تحته الصلاة  
الثانية قبل الوضوء الثانية  
قاله ابن دقيق العيد واستدل  
به على بطلان الصلاة بالحديث  
رواه كان خروجه اختياريا  
أر ضطرارا بالعدم التفرقة في  
الحديث بين حدث وحدث في  
حالة دور حالة (قال رجل من  
حضر موت) بنسخ الماء المهمة  
وسكون الضاد المهمة بل بالعين  
وقبيلة أيضا (ما الحديث يا أبا  
هريرة قال) هو (فساء) بضم  
الفاء والممد (او ضراط) بضم  
الضاد وهما يشتركان في كونهما  
ربما خارجا من الدبر لكن الثاني  
مع صوت وانما فسر أبو هريرة  
الحديث بهما تنبيه بالاختلاف على  
الاغاط ولا سم ما قد يقعان في  
الصلاة أكثر من غيرهما وأنه  
اجاب السائل بما يحتاج الى  
معرفة في غالب الامر والا  
قال حدث يطلق على الخارج  
المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى  
الوصف الحكمي المقدر قيامه  
بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية  
وعلى المنع من العبادة المرتب

يقال صلى السوم وعقب فلان قول. حذره لنس في الساموس حفر في حفرة دعه من  
خلفه وبالريح طعنه وعن الامر بجهله وأزجه ه والحديث من ادله من قال ان الركبة  
ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من  
موجبات الاجر وأسباب مباهاة رب العزة ملائكته بمن فعل ذلك (وعن أبي الدرداء)  
قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قمل أبو بكر أخذ باطرف ثوبه حتى  
ابدى عن ركبتيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر هلم وذكر  
الحديث رواه أحمد والبخاري قوله غامر الغامر في الاصل الملقى بنفسه في الغمرة  
وغمرة الشيء شدته ومن دحه الجمع غمرات والمراد بالغامرة هذا المخاصمة أخذ من الغمر  
الذي هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن الركبة ليست بعورة قال المسنف  
رحمه الله والحجة منه انه أقروا على كسب الركبة ولم ينكره عليه ه

• (باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار  
رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واعد الدارقطني  
بالوقف وقال ان وقف الله به واعد الله لكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والوسط  
من حديث أبي قتادة بل لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينة او لا من جاريه  
بلغت الحيرة حتى تختم قوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار وقد تقدم الكلام على  
لفظ الا وما يدل عليه والحائض من بلغت سن الحيض لا من هي ملائمة للبعض  
فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بالنظر لا يقبل الله صلاة  
امرأة قد حاضت الا بجمار وقوله الا بجمار هو بكسر الجيم ما يغطي برأس المرأة قال  
صاحب الكم النصار النصف وجمعه الخمر وخبر والحديث استدل به على وجوب ستر  
المرأة لاسها حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعدم ذكر  
الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر وفرقت المعتزلة والشافعية وأبو  
حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل  
والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهم ما ورد ذكرنا لنظ الحديث في شرح  
حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا وجماروا أبو داود أيضا بلفظ اذا  
زوج أحدكم عبدا امته فلا يتظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا  
الحديث ما صرح ببيان في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالخمر حاشا شعرها  
فليس بعورة وكأى العمل في الجواز على كشف الاما لرؤسهن هكذا حكم عنه ابن  
عبد البر في الاستدكار قال امرأتي في شرح الترمذي والمشهور عنه ان عورة الامة  
كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فتقبل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين  
والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعية في أحد أقواله وأبو حنيفة في

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء رافعا للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا تنفس الخارج لان



الواقع لا يرتفع فلم يبق ان يعنى هو المراد هنا تفسير أبي هريرة  
له بنفس الخارج لا بالخروج  
ولا بالمنع والحديث استدلال به على  
ان ما عدا الخارج من السبيلين  
كافي والجحامة ومن الذكر غير  
ناقض ولكنه استدلال بتفسير  
أبي هريرة وليس بحجة على خلاف  
في الاصول (١) (وعنه) أى عن  
أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) حال كونه (يقول) بافظ  
المضارع استحضارا للصورة  
الماضية أو لاجل الحكاية عنها  
(ان امتي) المؤمنين (يدعون)  
بضم أوله وفتح ثائه (يوم القيامة)  
على رؤس الشهاد حال كونهم  
(ضرا) بضم الضمير المجهلة وتشديد  
الراء جمع اخر أى ذواته - رة  
وأصلها بياض في جهة القوس  
والمراد به هنا النور يكون في  
وجوههم حال كونهم (مجهلين)  
من التجهيل وهو بياض في  
اليدنين والرجلين والمراد به  
الذو وأيضاً أى يدعون يوم  
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى  
يسمون بذلك ويحتمل ان تكون  
هذه علامة لهم في الموقف وعند  
الحوض ثم تنقل عنهم عند  
دخولهم الجنة (من) أى لاجل  
(أنزل الوضوء) أو من سببية أى

(١) بما مضى الاصل قلت قد صح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قامتوا كما أخرجه أحد وأهل  
السنة وهو حديث حسن

ولهذا يشواهد تقوية انظر السيل الجرار اه سيد نور الحسن خان ولد المواقف سلمه الله تعالى

أحدى لروايتين عنه ومالك وقيل والقدمين وموضع الخلخال والى ذلك ذهب القاسم في  
قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه  
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي  
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المنسرين من الاختلاف  
في تفسير قوله تعالى إلا ما ظهر منها وقد استدلل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط  
في صحة الصلاة لأن قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قبل وقد اختلف  
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن  
بعض المالكية التفرقة بين الذكور والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يطل تركها  
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه  
البخاري تعليقا بآية قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه  
قال قلت يا رسول الله انى رجل أتصعد أفصلى في القميص الواحد قال نعم زره ولو بوشوكة  
وسألتى الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزرر وتجديت به زبن  
حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب ويجاب عن هذه الأدلة بأن غايتهما إغادة الوجوب وأما  
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط فلا تصلح للاستدلال به عليها الآن الشرط  
حكم وضعى شرعى لا يثبت بمجرد الاوامر نعم يمكن الاستدلال بالشرطية بحديث الباب  
والحديث الآخر به - وهو حديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ لا يقبل الله من امرأة  
صلاة حتى توارى زينةا ولا جارية بلغت المحيض حتى تختمر لكن لا يصح والاستدلال  
بذلك عن شوب كدر لانه لا يقال نحن نمنع ان نرى القبول يدل على الشرطية لانه قد نرى  
القبول عن صلاة الابن ومن في جوفه الثمر ومن يأتى عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع  
وثانياً بان غاية ذلك ان الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاو  
الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنه وهذا  
معنى لا يوجد في عورة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود  
والنسائي بلفظ كان الرجال يصومون مع النبي صلى الله عليه وسلم لم عاقدن أزواجهن على  
أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا  
زاد أبو داود ومن ضيق الأزروه هذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراها  
بحديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة مفتوحة فكنت اذا وجدت قفاصت  
عنى وفي رواية خرجت استنى فتألت امرأة من الحى الاتعظوا عما است قارة لكم  
الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب  
فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضى تركه عدم الصحة وقد احتج القائلون بعدم الشرطية  
على مطلوبهم بحجج فقهية واهية منها قولهم لو كان الستر شرطاً في الصلاة لاختص بها  
ولا تقتصر الى النية ولكن العابر العريان يقتل الى بدل كالعابر عن القيام ينتقل الى  
القيود والاقل مندوض بالايان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها والثاني باستتال

بسبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز قصها فان الغرة والتجليل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منهما (فن استطاع) أى  
قروا استطاعة قرينة قاضية  
بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى  
ايجابه أحد من الأئمة (منكم  
ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا  
من مقدم رأسه وما يجاوز  
وجهه زائدا على القدر الذى  
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه  
وان يطيل تجليله بان يغسل  
بعض عضده أو يستوعبها كما  
روى عن أبي هريرة وابن عمر  
(فليسجل) ماذا كرم من الغرة  
والجليل فالحق قول محمد بن  
إسماعيل لم يه ولمسلم فليطيل غرته  
وتجليله وهذا الحديث وغيره  
مصرح باستحباب تطويل  
الغرة والتجليل وهما مستحبان  
بلا خلاف واختلاف فى القدر  
المستحب على أوجه أحدها  
تسحب الزيادة فوق المرفقين  
والكعبين من غير تقدير والثاني  
الى نصف العضد والساق  
والثالث الى المنكب والركبتين  
قال اننوى وأحاديث الباب  
تقتضى هذا كله وادعى ابن  
بطال وعياض وابن التين اتفاق  
العلماء على عدم استحباب الزيادة  
فوق المرفق والكعب وروايته  
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله  
وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه  
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر  
باسناد حسن وعمل العلماء  
وقتواهم عليه وبه قال القاضى  
حسين وغيره من الشافعية

لقبله فانه غير مقرر الى النية والثالث بالاجتزاع عن القراءة والتسبيح فانه يصلى ساكنا  
(وعن أم سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصل المرأة فى درع وخمار وليس عليها  
أزار قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها رواه أبو داود وعن ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت  
أم سلمة وكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال  
فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه رواه النسائي والترمذى وصححه ورواه أحمد ولقظه ان نساء  
النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن الدليل فقال اجعله شبرا فان ان شبرا لا يستر من عورة  
فقال اجعله ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه ايضا الحاكم وعمله عبد الحق بان مالكا وغيره  
رووه موقفا قال الحافظ وهو الصواب ولا يمكنه قد قال الحاكم ان دفعه صحيح على شرط  
البخارى اه وفي استاده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ  
من السابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضرو - قصص بن  
عياض واسمعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة  
بذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر وابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا يفتى  
الغاوها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر  
هو للجماعة كما هم يدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليها وسماى  
الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجليل من كتاب اللباس وقد استدل بحديث أم  
سلة قال فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا  
الح كما فى التلخيص على ان ستر بدن المرأة من ثمر وطهجة الصلاة لان تقييدنى اللباس  
تفطية القدمين مشعر ان اللباس فيما عدا ما وليس الافساد الصلاة وأنت خير بان هذا  
الاشعار لو لم يستلزم حصر اللباس فى الافساد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة  
وعدم كمالها مع صحتها باس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها أن يفيد الشرطية فى النساء  
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل بان لم يستغن القدمين من عورة المرأة لان قوله  
يغطي ظهوره قد صمى ايدل على عدم القوة وهكذا استدلل من قال بالشرطية بما فى  
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم لم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما  
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك  
وفيه أيضا حجة لمن قال ان قد صمى المرأة عورة قول فى درع وهو قصص المرأة الذى يغطي  
بدنها ورجلها يقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا قال ابن رسلان  
الظاهر ان الراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على قبض الرجل لانه زائد  
على الارض

• (باب النهى عن تجريد المنكبين فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها) •

والحنفية وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى زاد على هذا أو بقص فقد اسامو ظلم فالمراد به الزيادة فى عدد المرات أو النقص

الوضوء واقصر هناء على الغرة  
لدا لهما على الآخر وخصها  
بالذكر لان محلها أثمرف اعضاء  
الوضوء وأول ما يقع عليه النظر  
من الانسان وجل ابن عرفة فيما  
نقل عنه أربعة - مد الله الابي الغرة  
والتجيب على انهما كناية عن  
انارة كل الذات لانه مقصور  
على اعضاء الوضوء ووقع عند  
الترمذي من حديث عبد الله  
ابن بسر وصححه - أمستى يوم  
القيامة غمر من السجود بحجته  
من الوضوء قال في المصباح وهو  
معارض بظاهر ما في البخاري  
عن عبد الله بن زيد بن عاصم  
(الانصاري) المازني قتل في  
ذي الحجة بالحرة في آخر سنة ثلاث  
وسنتين وله في البخاري نسخة  
أحاديث (رضي الله عنه انه ثكا)  
بالالف أي عبد الله بن زيد كما  
صرح به ابن خزيمة (الى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم الرجل)  
بالتصريف رواية نه شكى مبنيا  
للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه  
النووي (الذي يجبل اليه) أي  
يشبه له والمعنى يظن والظن هنا  
أعم من تساوي الاحتمالين أو  
ترجيح أحدهما على ما هو أصل  
اللغة من أن الظن خلاف  
اليقين (انه يجب الشئ) أي  
الحدث خارجا من دبر وصرح  
به الاسماعيلي ونظمه ينجبل اليه في  
صلاته انه يخرج منه شئ وفيه  
العديل عن ذكر الشئ المستقدر

(عن أي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد

ليس على عاتقه منه شئ رواه البخاري ومسلم وما كان قال على عاتقه ولا جحد الافظان)  
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في لفظ لا يصلي قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بإثبات  
الماء ووجهه ان لا نافية وهو خبر به في النهي قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب  
مالك بإفظ لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بإفظ لا يصلي بزيادة  
نون التأكيد ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بإفظ نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شئ العائق ما بين المنكبين الى أصل  
العنق والمراد انه لا يتزلف وسطه ويشد طرفيه في الثوب في حقويه بل يتوشح به ما على  
عاتقه فيحصل الستة من اعلى لبدن وان كان ليس بعوده أو لا يكون ذلك امكن في سنة  
الغرة قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا اتر به ولم يكن على عاتقه منه شئ  
لم ومن أن تكشف عورتها بخلاف ما اذا جسد به بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى  
امساكه يده فيشتمل بذلك وتفته سنة وضع اليد على اليمرى تحت صدره  
ورفعهما والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد قال النووي ولا خلاف  
في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته واجمعوا ان الصلاة في ثوبين أفضل  
ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب لو احدثا لم يكن على عاتق المصلي منه شئ وقد  
حل الجهم وره هذا النهي على التنزيه عن أحدهما لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه  
وعنه أيضا تصح وبأثم وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعى الاجماع على جواز ترك  
جعل طرف الثوب على العانة وجعله صارفا للنهي عن التحريم الى الكراهة وقد نقل  
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا  
وعقد الطحاوي له باب في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والخفي  
ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الأصل أن يصلي  
مشقلا ونضاف اترز ونقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره  
قال الحافظ اكر المعروف في كتب الشافعية خلافاه راستدل الخطابي على عدم الوجوب  
بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على نهض نسائه وهي نائمة قال  
ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لان يتز به وينضل منه ما كان  
لعاتقه وفيما قاله نظر لا يجنى قاله الحافظ اذا نقر ذلك عدم صحة الاجماع الذي جعله  
الكرماني صارفا للنهي قالوا يجب الجزم بمناه الحقيق وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب  
لواحد حال الصلاة على العائق والجزم بوجوده مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي  
حتى ينفذ دليل يصلح للصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا بما بين الاحاديث  
كما سيأتي التصريح بذلك في حديث جابر وقد عمل ظاهرا الحديث ابر حزم فقال وفرض

بالجزم فيها على النهى وبالرفع على النفي والشك من الراوى وكنه من ٣٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المدينى (حق)

أى الى أن (يسمع صوتا) من  
دبره ويخرجه (أو يجدر بها) منه  
والمراد بتحقيق وجوده ما حتى  
انه لو كان اخذتم لا يشم أو أصم  
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس  
المراد تخصيص هذين الامرين  
بالبقين لان المعنى اذا كان أوسع  
من اللفظ كان الحكم للمعنى  
قاله الخطابي وهذا الحديث اذا  
استعمل الصبي ورث وصلى عليه  
اذ لم يرتخصيص الاستئلال دون  
غيره من أمارات الحياة كالحركة  
والنبض ونحوهما وهذا  
الحديث فيه قاعدة لكثير من  
الاحكام وهو أصل في حكم بقاء  
الاشياء على أصوارها حتى يتيقن  
خلاف ذلك ولا يضر الشك  
الطارى عليهم والعلماء متفقون  
على ذلك وأخذهم هذا الحديث  
بجهور العلماء حتى يتيقن الطهارة  
وشك في الحدث عمل ييقن  
الطهارة أو يتيقن الحدث وشك  
في الطهارة عمل ييقن الحدث  
ودل حديث الباب على صحة  
الصلاة ما لم يتيقن الحدث قال  
الخطابي ويستدل به ان أوجب  
الحد على من وجد منه ريح  
الخر لانه اعتبر بوجوده ان الريح  
ورتب عليه الحكم ويمكن  
الفرق بان الحد وتدرأ بالشبهة  
والشبهة هنا قائمة بخلاف الاول  
فانه متحقق (عن ابن عباس  
رضى الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم نام) مضطجعا

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه فان لم يفعل بطلت  
صلاته فان كان ضيقا انزله وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن  
نافع مولى ابن عمر والتخفى وطاوس (وغن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليضأ الف بطرفيه رواه البخارى وأحمد وأبو داود  
وزاد على عاتقيه) أخرج هذه الزيادة أحمد وهو كذا الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين  
عن شيبان وقد جعل الجهور هذا الامر على الاستحباب وخالفه في ذلك أحمد والخلاف في  
الامر ههنا كان الخلاف في النهى في الحديث الذى قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة  
عند الجماعة كاهم وعن سلمة بن الاكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البزار  
والموصلى في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسعد عند البغوى في معجم الصحابة والمحسن بن  
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن  
عباس عند أحمد باسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن  
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبرانى وعن طلق بن على عند أبي داود وعن عباد بن الصامت  
عند الطبرانى وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة  
عند أحمد وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية  
عند الطبرانى وعن عبد الله بن أنيس عند الطبرانى أيضا وعن عبد الله بن مرسجس عند  
الطبرانى أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي  
داود وعن على بن أبي طالب عند الطبرانى وعن معاذ عند الطبرانى أيضا وعن مهاوية عند  
الطبرانى أيضا وعن أبي امامة عند الطبرانى أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى  
الموصلى وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبرانى وعن أم حبيبة عند أحمد وعن  
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند أحمد  
باسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا صليت  
في ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فارتزبه متفق عليه ولانظر لاحد  
وفي لفظه آخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به  
على منكبيك ثم صل واذا ضاق من ذلك فشد به حقويك ثم صل من غير رداء) قوله فالتحف  
به الالتفاف بالثوب التغطى به كما أفاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه  
فيه صلى مكشوف المنكبين بل يرتزبه ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيه كون بمنزلة الازار  
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جازا لارتزبه من دون كراهة وهذا  
يجمع بين الاحاديث كما ذكره الطحاوى وغيره واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق  
الذى يتعين المصير اليه قاله قول بوجوب طرح الثوب على العاتق والخالفه من غير فرق بين  
الثوب الواسع والضيق ترك العمل بهذا الحديث وتعمير مناف للشريعة السمعة وان  
امكن الاستئناس به بحديث ان رجلا كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاكفى

اضطجع وليس امرأه في بل بينهما عموم ٣٧٠ وخصوص من وجهه لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر بل كان سفيان

أزهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال  
جلوساً عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى  
الحقوب يقع الماء المهمة موضع شد الأزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الأزار  
الذي يشد على العورة حقوا

• (باب من صلى في قبص غير مزررتيد ومنه عورته في الركوع أو غيره) •

(عن سلمة بن الأكوع قال قالت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس على الاقيص  
واحد قال فزرره وان لم تجدا الاشوكة رواءاً أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه  
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمقه البخاري في صحيحه ووصله  
في تاريخه وقال في اسناده نظر قال الحافظ وقد بينت طرقه في تغليق التعليق وله شاهد  
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضاً عن اسمعيل بن أبي أويس عن  
أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد رجلاً رواءاً أيضاً عن مالك بن  
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالحديث  
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي متصل الاسناد أو يكون  
التصريح في رواية عطاء وهو ما فهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري وأما  
من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهداً لاتصالها وطريق  
عطاء أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن  
إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس  
بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره محذوراً وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند  
الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محذوراً فيحتمل على بعد أن يكون ناجحاً برواية  
الحديث ووجهه عنهما الدراوردي والافذ كرمحمد فيه شاذ كذا قال الحافظ قولاً في الصيد جاء  
في رواية بلفظ أنا كون في الصف وفي أخرى بالصيد وقد جمع ابن الأثير بين الروايات  
في شرحه للمسندين بما حصله ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج أن يكون خفيّاً قال ليس عليه  
ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصف معناه ان يصلي في جماعة وليس عليه  
الاقيص واحد فربما بدت عورته وذكر الصيد لانه مظنة للرسوخ في الجبال لا يمكن معه  
الاكتراث من اللباس قوله فزرره هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزره وفي رواية أبي  
داود فزرره وفي رواية ابن حبان والنسائي زرره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه  
لئلا تبدي عورته ولولم يمكنه ذلك الابان يغرز في طرفه شوكة يستمسك بها والحديث يدل على  
جواز الصلاة في الثوب الواحد وفي القميص منفرداً عن غيره مقيداً ببقاء الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي  
الرجل حتى يحتمز رواءاً أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البصث عنه في سنن أبي داود  
ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فيمنظر في نسبة المصنف له  
إلى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الأمر بشد الأزار على الحق وقد تقدم لان الاحترام

اضطجع الحديث مطولاً قال  
اضطجع فنام وإذا اختصره قال  
نام أي اضطجعا أو اضطجع أي  
فناماً (حق) إلى أن (نفخ) ثم قام  
فصلى أي قالها بدون قوله نام  
وبزيادة قام (عن اسامة بن زيد)  
ابن حارثة الكلابي المدني الحب ابن  
الحب وأمه أم أيمن المتوفى بوادي  
القرى سنة أربع وخمسين في  
البحاري سبعة عشر حديثاً  
(قال دنع) أي رجع (رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) من  
وقوف (عرفة) بعرفات الاول  
غـ بممنون وهو اسم الزمان وهو  
التاسع من ذى الحجة والثاني  
الموضع الذي يقف به الحاج  
(حق إذا كان) صلى الله عليه  
وآله وسلم (بالشعب) بكسر  
السين المجمة وسكون العين  
المهمة الطريق المعهود للحجاج  
(نزل) صلى الله عليه وآله وسلم  
(فبال ثم توضعاً) بما لم يزم كافي  
زوائد المسند باسناد حسن (ولم  
يسبح الوضوء) أي خففه  
لأجله الدفع إلى المزدلفة وفي  
مسلم فتوضأ وضوءاً خفيفاً وقيل  
معناه مرة مرة لكن بالاسباغ  
أو خفف استعمال الماء بالنسبة  
إلى غالب عاداته واستبعد  
القول بان المراد به الوضوء  
المغوى وابتعد منه القول بان  
المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة)  
بالنصب على الأغراء أو بتقدير  
أزيد أو اتصل الصلاة (يا رسول  
الله فقال الصلاة أمامك) أي وقت الصلاة أو مكانها (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) بما لم يزم أيضاً شد

(فاسبح الوضوء هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعادته من غير ان يفصل بينهما  
بصلاة قاله انطاكي وفيه نظر  
لاحتمال أن يكون أحدث (ثم  
أقيمت الصلاة فصلى المغرب) قبل  
حط الرجال (ثم أباخ كل انسان  
مننا) بعيره في منزله ثم أقيمت  
العشاء (أي صلاتها) فصلى ولم  
يصل بينهما) ومحلي مباحث هذا  
الحديث كتاب الحج (عن ابن  
عباس رضي الله عنهما أنه توضأ)  
زاد أبو داود في أوله اتحبون أن  
أريكم كيف كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يتوضأ فدا  
بأنا فيه ماء (فغسل وجهه)  
من باب عطف المفصل على  
المجمل ثم بين الغسل على وجه  
الاستئناف فقال (أخذ غرفة  
من ماء فغمض بها واستنشق)  
وظاهره ان المضغطة والاستنشا  
بغرفة من بجله قبل الوجه  
لكن المراد بالوجه ألاما هو  
أعم من القروض والمسنون  
بإل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر  
المضغطة والاستنشا بغرفة  
مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء  
فجعل بها هكذا أضافها الى يده  
الانحرى) أي جعل الماء الذي في  
يده في يديه جميعا لكونه أمكن في  
الغسل لان اليد الواحدة قد  
لا تتوعب الغسل (فغسل بها  
وجهه) أي بالغرفة والأصلي  
وكرية بماء أي باليدين (ثم أخذ  
غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى  
ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا

شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فارتبه عند الشيخين كما  
تقدم لان الاتزان شد الاراعلى الحق فيكون هذا النهي مقيدا بالشوب الضيق كما في غيره  
من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن  
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لم في رهط من منية فبايعناه وان قبضه لمطابق  
قال فبايعته فدخلت يدي من قبضه فمسست الخاتم قال عروة فباريت معاوية ولا اباة في  
شتمه ولا سرا لمطابق أزارهما لا يزرران أباد رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه  
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان  
قرة بن اياس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير ابيه معاوية وفي اسناده أبو مهمل بيم ثم هاه  
مفتوحتين ولا مخرقة الجعني الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكر ابن حبان قوله  
وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل النخيلي وقيل ابن تشير وهو أبو مهمل المذكور الراوي  
عن معاوية بن قرة قوله وان قبضه بكسر الهمزة لانهم ابعدهوا والحال قوله لمطابق أي غير  
مشدود وكان عادة العرب أن تكون جيويمهم واحدة فربما يشدونها وربما يتركونها  
مفتوحة مطلقة قوله فمسست بكسر السين الاولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة ببركاته  
ويخبر به من لم يره قوله الامطابق بكسر اللام وفتح القاف والحديث يدل على ان اطلاق  
الزرار من السنة والمصنف أورد ههنا قوله ما منه انه معارض بحديث سلمة بن الاكون  
الذي روي ايس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر  
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإراد ههنا الاستئناف به على جواز اطلاق  
الزرار في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول  
على ان القميص لم يكن وحده اه

\*(باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد)\*

(عن أبي هريرة ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال  
أولكلكم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته ثم سأل رجل عرفة قال  
ذاوسع الله فوسعوا بجمع رجل عليه ثيابه صلى لي رجل في ازار ورداه في ازار وقبص في  
ازار وقباصي سراويل ورداه في سراويل وقبص في سراويل وحباني تيسان وحباني تيسان  
وقبص قال وأحسبه قال في ثوبان ورداه) قوله ان سائلا ذكره من الائمة البرخسي الخنفي  
في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أولكلكم ثوبان قال الخطابي لفظه استخبار  
ومعناه الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في نعمته الفتوى من طريق القسوى  
كأنه يقول اذا علمت ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان  
فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال  
الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد كرهت لمن لا يجد الا ثوبا  
واحدا اه قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال

(فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد ان قبض قبضه من المياه ثم نقض يده كما في رواية أبي داود مع زيادة مسح أذنيه ففى

حتى) أي إلى أن (غسلها)  
والرشد قد يراد به الغسل ويؤيده  
قوله هنا حتى غسلها والرشد  
القوى يكون معه الاسالة وعبر  
به تنبيهها على الاحتراز عن  
الامراف لان الرجل مظنة في  
الغسل (ثم أخذ غرفة أخرى  
فغسل بها رجله اليمنى اليسرى)  
والقائل يعني زيد بن اسلم او من  
هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن  
عباس (هكذا رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ)  
حكاية حال ماضية وفي هذا  
الحديث دليل الجمع بين المضمضة  
والاستنشاق بغرفة واحدة قال  
القسطلاني وأولى الكيفيات  
٢ ان يجمع بين ثلاث غرفات  
بتمضمض من كل واحدة ثم  
يستنشق فقد صح من حديث  
ابن زيد وغيره وصححه النووي  
هـ واستدل ابن بطلال بهذا  
الحديث على أن الماء المستعمل  
طهور لان العضو اذا غسل مرة  
٣ أقول الثابت من فعله صلى  
الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين  
المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغرفة  
بكا في البخاري والروايات المختلفة  
عن لفظ ثلاثين في ان يحمل على  
هذا الرواية المفيدة بالثلاث  
وقد ورد الفصل بين المضمضة  
والاستنشاق بكا في حديث طه  
ابن مصرف وقد أعلوه بجهالة  
مصرف وابنه طه ولكن من  
استاده ابن الصلاح انظر السيل  
البحرار المتدفق على حدائق الازهار للشوكلي رضى الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى النووي

انما كان عن الجواز وعدمه لاعتنا الكراهة قوله ثم سال رجل هر يحتمل أن يكون ابن  
مسعود لانه اختلف هو وابي بن كعب فقال ابني الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة  
وقال ابن مسعود انما كان ذلك في الثياب فله تقسام عمر على المنبر فقال القول ما قال  
أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذان قول عمر  
وأورده بصيغة الخبر ومراعاة الامر قال ابن بطلال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنبر  
الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان يجمع رجل عليه ثيابه فحين ثم فصل الجمع  
بصور قال ابن مالك تضمن هذا فائدة تين الاولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى  
والمعنى يصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق  
امرؤ من ديناره من درهمه من صاع عمره قوله في سراويل قال ابن سيده السراويل فارسي  
معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله  
وقبالة قصر وبالماء قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الذي اذا ضمت  
أصابك وهو بذلك لانضمام اطرافه قوله في ثياب التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة  
وهو على هيئة السراويل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قومه واحسبه القائل  
أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمر وجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط  
وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسرتها وأكثرها ستة عمالا  
لهم وضم الى كل واحد واحد اخر من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد  
الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد  
صححة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لأعلم صحته  
وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل سرح بذلك القاضي عياض وابن عبد  
البر والقارطي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين اشعار  
بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاه متفق  
عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية  
عمر بن الحارث عن أبي الزبير ورواه أبو داود ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن  
أبيه قال اما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر به هذا اللفظ الذي ذكره  
المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سباني قوله متوشحاه قال ابن  
عبد البرحايكا عن الاخفش ان التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده  
اليمنى فيلقبه على منكبيه الايمن ويلقى طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على  
منكبيه الايسر قال وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في  
ثوب واحد متوشحاه والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشح به  
المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاه في بيت أم سلمة قد أتى طرفه على عاتقه رواه الجماعة)  
قوله متوشحاه في البخاري والترمذي مشتملا وفي بعض روايات مسلم ملتصقا به وقد جعلها

واحدة فان الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يابيه وايضا ٢٧٢ فالغرة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو

قلت والحق ان الماء المستعمل طاهر مطهر عر بلا لاصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور واليه ذهب عطاء وسفيان الثوري وجميع أهل الظاهر وهو المنقول عن الحسن البصري والزهرى والنخعي وأحمد قولى مالك وأحمد قولى الشافعى وفى رواية عن أبي حنيفة (عن أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الحلاء) أى أراد دخوله (قال اللهم انى أعوذ بك من الخبيث) بضمتين وقد تسمى الباء رخص عليهم فغير واحد من أهل الأئمة نعم صرح الخطايب بان تسميتها بمذموم وعد من أغاليط المحدثين وان ذكره عليه النووى وابن دقيق العيد (والخبائث) أى ألؤذ بك والتجنى من ذكران الشياطين واناثهم وغير بلقطة كان للدلالة على الثبوت والدوام وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعيذ اظهار العبودية ويجهز بها للتعظيم والافهوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحذو من الانس والجن وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبيد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب باسناد على شريط مسلم بلقطة الامر قال اذا دخلت الخلاء فقلوا باسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات وفي زيادة البسملة قال الحافظ ابن

النوى بمعنى واحد فقال المشغل والمتوشع والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا وقد سبقه الى ذلك الزهرى وفرق الاخفش بين الاشتغال والتوشع فقال ان الاشتغال هو أن يلتصق الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه الايسر قال والتوشع وذكرا قد منعنا عنه في شرح الحديث الذى قبل هذا وقائدة التوشع والاشتغال والاتصاف المذكورة في هذه الاحاديث أن لا ينتظر المصلى الى عورة نفسه اذا ركع ولتلايسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال قوله قد ألقى طرفيه على عاتقه قد تقدم الكلام في ذلك والحديث يدل على ان الصلاة لا تنفى الثوب الواحد صحيحة اذا توشع به المصلى أو وضع طرفه على عاتقه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام في ذلك

\*(باب كراهية اشتغال الصماء)\*

(عن ابي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحتجب الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شئ وأن يشغل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه منه يعنى شئ متفق عليه وفى لفظ لا حد نهى عن ابستين ان يحتجب أحد كفى الثوب الواحد ليس على فرجه منه شئ وان يشغل في ازاره اذا ما صلى الآن يخالف بطرفيه على عاتقيه) قوله ان يحتجب الاحتباء ان يبعد على ألبتية وينصب ساقيه ويلتصق به ثوبا ويقال له الجبوة وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شئ فيه دليل على ان الواجب ستر السواطين فقط لانه قيد النهى بما اذا لم يكن على القرح شئ ومقتضاه ان القرح اذا كان مستورا فلا نهى بقوله وان يشغل الصماء هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو ان يجعل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سميت صماء لانه يسد المنافذ كما فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها شقوق وقال الفقهاء هو ان يلتصق بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً قال النووى فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لا تعرض له حاجة فيتعسر عليه اخراجه فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة قال الحافظ ظاهر سياق البخارى من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور فيه امر نهي وهو موافق لما قال الفقهاء ولفظه سيأتى في هذا الباب وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو جهة على الصحيح لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر قوله وفى لفظ لا حد هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة فى المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهى غير صالحة لتقييد النهى بحالة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الا ما استثنى والنهى عن الاحتباء والاشتغال لكونه ما مظنة الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة قوله ابستين هو بكسر اللام لان المراد بالنهى الهيئة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس والحديث يدل على تحريم هاتين اللبستين لانه المعنى الحقيقى للنهى وصرفه الى الكراهية مقتضى دليل (وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشتغال الصماء

بجروم أرهاق غير هذه الرواية وظاهر ذلك تأخير التعوذ عن البسملة قال فى المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة خصوص



الخلافة لان الشياطين تحضر الاخيلة ٢٧٤ لانه جرفه اذ كرا الله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلافة فوضعت له وضوءاً) بنسخ الواو أى ما يتوضأ به وقيل بأوله اياه ليستجى به قول في الفتح وفيه نظر (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان خرج من الخلافة (من وضع هذا) الوضوء (فاخبر) على صبغة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف الفعلية على الإسمية وبالعكس أى أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ابن عباس والخبر خالقه سميونة بنت الحرث لان ذلك كان في بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم دفعه في الدين) اتقادعاه لما تفرس فيه من الذكاء مع صغر سنه بوضعه الوضوء عند الخلاء لانه أسير له صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو وضعه في مكان بعيد منه لاقتضى مشقة ما في طلبه الماء ولودخل به إليه لكان تعريضا للأطلاح عليه وهو يقتضى حاجته ولما كان وضع الماء فيه اعانة على الدين فاسب أن يدعوله بالنفقة فيه اذ لمع به على امرار النفس في الدين احصل المنفع به وكذا كان قاله ابن المنذر وغيره (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الانصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه وتوفي غازيا بالروم سنة خمسين وقيل بعد هاله في البخاري سبعة أحاديث (قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء بسبب

والاحتباء في ثوب واحد ليس على فربه منه شيء رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري ثم عن ابنة ميم واللبستان اشغال الصماء والصماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبنة الاخرى احتباؤه بشوبه وهو جالس ليس على فربه منه شيء) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله

### \*(باب النهي عن السدل والتام في الصلاة)\*

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي لرجل فاه رواه أبو داود ودولاحد والترمذي عنه انه نهى عن السدل ولا ين ماجه النهي عن تغطية القدم) الحديث قال الترمذي لانه رفته من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا الا من حديث مسلم بن سميان وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه في تغطية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هدايتهم انهم اخرجوا أصل الحديث مع انهم لم يخرجاه وفي الباب عن أبي بصيرة عند الطبراني في معاجم الثلاثة والبخاري في مسنده وفي اسناده حفص بن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك الخنفي وقد ضعفه ابن معيز وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتبناه من حديث ابراهيم بن طهمان عن الهيثم فان كان محدوظا فهو أحسن من روايته حفص وفي الباب أيضا عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدم به بسير بن رافع وليس بالقوى وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وليس بثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فمنهم من لم يحتج به لانه رد عمل بن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخلال مثل أحمد عن حديث السدل في الخلافة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال عمل بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضعفه الجمهور يحمي بن معيز وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يحطى ويحالف على قتله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه له هذا وحديثا آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم لحديث أبي هريرة وعمل بن سفيان لم يتفرد به فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وترك يحيى لم يكن الا قوله انه كان قد ربا وقد قال ابن عدي أرجوانه لاباس به قول نهى عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب التمهيد انما يأنه أن يكتف بشوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قول وهذا طرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو ان يضع وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سدا أى ارحاه وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى

خمين وقيل بعد هاله في البخاري سبعة أحاديث (قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء بسبب

(أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر الهمزة على النون وبضمة الهاء على النون ٣٧٥ (ولا يواجه ظهره) جزم بحدف الياء على

النهي أي لا يجعلها مقابل ظهره وفي رواية مسلم ولا يستدبرها يقول أو غائط والظاهر منه اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره أكرام القبلة عن المواجهة بالعبادة ويؤيده قوله في حديث جابر إذا هرقنا الماء وقيل مقار النهي كشف العورة وحديثه فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالولاء مثلاً وقد نقله ابن شاس من المالكية قولاً في مذهبه هم وكان قائله تسكت برواية في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بقرؤكم ولكن المحمودة على حالة قضاء الحاجة جهاب من الروايتين (شرقاً وغرباً) أي خذوا في ناحية المشرق أو ناحية المغرب وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم إماماً كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فانه يتصرف إلى جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال ثمانية (٣) أرجحها لا يجوز ذلك لافي الصغرى ولا في البغياض واحتج أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً بحديث الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهم ما قالوا إلا المنع ليس (٣) قال في سبل السلام اختلف

بصيب الأرض اه فعلى هذا السدل والأسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر ومنه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته وفي حديث عائشة أنها سدلت قناعها وهي محرمة أي أسبلته اه ولا مانع من جعل الحديث على جميع هذه المعاني أن كان السدل مشتركاً بينا وجعل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روى أن السدل من فعل اليهود أنخرج الخلال في العلى وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن عبيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام أنه خرج فرأى قوماً يصلون قد سدلو أثابهم فقال كانهم ألبسوا ثيابهم فخرجوا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه وذكره في القاموس والنهاية في القاء لافي القاف والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لانه معنى النهي الحقيقي وكرهه ابن عمر ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره في الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى لا بأس به وروى ذلك عن مالك وأنت خير بانه لا موجب للعدول عن التحريم ان صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغطي الرجل فاه قال ابن حبان لانه من زى المحوسر قال وانما زجر عن تغطية الفم في الصلاة على الدوام لاعتدالتاؤب بمقدار ما يكظمه الحديث اذا ثاب أحدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل وهذا لا يتم إلا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلاة المصريح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدلل به على كراهة أن يصل الرجل ملتصقاً كما فعل المصنف

#### \*(باب الصلاة في ثوب الحرير والعصب)\*

(عن ابن عمر قال من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال سمعتان لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمته يقول رواه أحمد) الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعفه وتام الخطيب وابن عساكر والدبلي وفي أسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير في إرشاده وهو لا يعرف وقد استدلل به من قال ان الصلاة في الثوب المغصوب أو المغصوب عنه لا تصح وهم العترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعي تصح لان العصيان ليس بنقص الطاعة لا تغير لباس الصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في الثوب المغصوب عنه والمغصوب عنه بالاولى وأنت خير بان الحديث لا ينتهض للعبية ولو سلم فعقني القبول لا يستلزم نفي العصاة لانه يريد على وجهين الاول يراد به الملازم لنفي العصاة والاجراء المحقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به والثاني يراد به نفي الكمال والفضيلة كما في حديث نفي قبول صلاة الا بقبول المغاضية لزوجها ومن في جوفه خير وغيرهم عن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا الشرح

العلماء في أعلى خمسة أقوال أقربهم المحرم في الصغرى دون العمران قال الشوكاني رحمه الله وهذا القول ليس بعييد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك كذا في الروضة اه سجد على حسن خان الولد الآخر للمؤلف سلمه الله

الاحرمة القبلية وتعتبها وهذا ما في ٣٧٦ فوجود في الصحاري والبيانات ولو كان مجرد الحائل كافيًا لجاز في الصحاري

ومن ههنا تعلم ان اني القبول مشترك بين الامرين فلا يحمل على أحدهما الا لدليل فلا يتم الاحتجاج به في موطن النزاع وقال أبو هاشم ان استبرج لجلال لم يفسدها المصوب فوجه اذ هو فضله قال الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على ان النقود تتعين في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية انها تتم في اثني عشر موضعا ومحل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو مرد متفق عليه ولا حرج من صنع امر على غير امرنا فهو مردود) قوله ليس عليه امرنا المراد بالامر هنا واحد الامور وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو مرد المصدر بمعنى اسم المنعول كما بينته الرواية الاخرى قال في الفتح يحتاج به في ابطال جميع العقود المنية وعدم وجود غراتها المترتبة عليها وان انتهى يقتضي الفساد لان المنيات كلها ليست من امر الدين فيجب ردها ويستفاد منه ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه امرنا والمراد به امر الدين وفيه ان الصلح انما ساد منتهى والنكاح عليه مستحق الرد اه وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا يأتي عليه الحصر وما أصرحه وادله على ابطال ما فعه له الفقهاء من تقسيم البدع الى اقسام وتخصيص الرد بعضها بالخصوص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسند اليه هذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل بدعة ضلالة طالبا لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقته حجر او استرحت من الجادلة من موطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد متمسكا بما تقر في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الاعداء امر يؤثر عدمه في العدم كالتحريم أو وجود امر يؤثر وجوده في العدم كالمنايع فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد الاصطلاح مسند اليه هذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائلا هذا امر ليس من امره وكل امر ليس من امره مرد فهو مرد وكل رد باطل فهو باطل فلهذا باطل فالصلاة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها ما كان يتركه ليست من امره فتسكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر المنعول أو المترك ما نعا باصطلاح أهل الاصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا على ذكر قال في الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعد فان معناه من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يثبت اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال

لوجود الحائل من جبال واودية أو غيرهما من أنواع الحائل وهو مذهب أبي حنيفة ومجاهد وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور وكذا قال النووي في شرح مسلم ونسبه في البصر الى الاكثر رواه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاوزاعي وعن السلف من الصحابة والتابعين وهو قول أبي أيوب الانصاري قال الامام الشوكاني في السبل الجرار ولا يصرف ذلك ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك فقد عرفنا ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة الا ان يدل دليل على ارادة لاقتدائه في ذلك والا كان فعله خاصا به وهذه المسئلة محررة مقررة في الاصول ابلغ تحرير وذلك هو الحق كما لا يخفى على منصف ولو قدرنا ان مثل هذا الفعل قد قام ما يدل على التماسي به فيه لكان ذلك خاصا بالعمرة فان ابن عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة كذلك بين لبيتين واما بيت المقدس فلم يكن فيه الاحديث معقل بن أبي معقل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رآه ولم يخشى أن نستقبل القبلتين يقول أو غائط أخرجه أبو داود وفي اسناده أبو زيد الرازي عن معقل وهو مجهول لا تقوم به حجة ولم يرد في بيت المقدس غيره وقد نزل خطابي الاجماع على عدم تحريم استعمال بيت المقدس وما قبل من به

ان بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس من اطل الماطلات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه ما نه) أي ابن عمر كما صرح به... لم (كان يقول ان ناسا) كأي أيوب وأبي هريرة ومهقل الأسدي وغيرهم ممن يرى عموم الهي في استقبال القبلة واستدبارها (يقولون اذا قدمت على حاجتك) كناية عن التبرز ونحوه وذكر القعود لكونه الغالب والافلا فرق بينه وبين حالة القيام (فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس) (١) بفتح الميم وسكون القاف و... الدال وبضم الميم وفتح القاف ولشديد الال والاضافة فيه اضافة الموصوف الى صفته كسجد الجاهل (ع) فقال عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) (لنشد ارتقيت) أي صعدت وفي بعض الاصول رقيت (يوماعلى ظهر بيت لنا قرأت) أي أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله) (و- لم) حال كونه (على لبنتين) وحال كونه (مستقبلا بيت المقدس لحاجته) أي لاجلها أو وقتها وللمزمذ الحكيم اسند صحيح فرأيت في كنيف قال في الفتح وهذا يرد على من قال بمن يرى الجواز مطلقا بمقتل أن

(١) قلت ولم يرد في بيت المقدس الحديث معقل بن أبي معقل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهني أن تستقبل القبلة يول أو غائط أخرجه أبو داود في اسناده أبو زيد وهو مجهول

به كذلك وقال الطوق هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كناية مشتمل أن يقال في الوضوء بما نجس هـ هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو محرر ودفعه هذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الاولى ومفهومه ان من عمل على خلافه أمر الشرع فهو صحيح فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لامتثل الحديثان بجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فاذن حديث الباب نهى أدلة الشرع انتهى (وعن عتبة بن عامر قال اهدى

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج حريز فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزاعا عننا شديدا كالكار له ثم قال لا ينبغي هذا للمعتبر متفق عليه) قوله فخرج ففتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو التبا المخرج من خاف وحكى أبو بكر التبريزي عن أبي العلاء المعري جوارضه وأوله وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه هو أكيد ردومة كما سرح بذلك البخاري في اللباس والحديث استدل به من قال بتحريم الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوايه والناصر والمنصور بالله والشافعي وقال الهادي في أحد قوايه وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يحيى وأكثروا فقهاء انها روضة فقط مستدلون بأن علل التحريم الخلاء لا خيلاء في الصلاة وهذا تخصيص للنص بخيلاء الخلاء وهو لا ينبغي الاتفاقات اليه وقد استدلوا بالجواز الصلاة في ثياب الحرير بعد ما عادت صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الصلاة وهو دود لان ترك اعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ويدل على ذلك حديث جابر بن محمد مسلم بلنظ صلى في قبة ديباح ثم نزعه وقال نهاني جبريل وسياق وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه قال المصنف وهذا في حديث الباب محمول على انه لبسه قبل تحريمه لا يجوز أن يظن به انه لبسه بعد التحريم في صلاة ولا غير ها ويدل على اباحته في أول الامر ما روى أنس بن مالك ان أكيد ردومة أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس أو ديباح قبل أن ينهى عن الحرير فلبسه ما فتجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لم نأيدل سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها رواء أحد انتهى قال في البحر فانه لم يوجد غيره صحت فيه وفاقا بينهم فان صلى عاريا بطلت صلاته وقال أحمد بن حنبل يصلي عاريا كالنجس وقد اختلفوا هل تجزئ الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح انها تجزئ عند الجمهور مع التحريم وعن مالك بعد في الوقت انتهى وسياق البحث عن لبس الحرير وحكمه قريبا (وعن جابر بن عبد الله قال لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبله من ديباح أهدى اليه ثم أوشك ان نزعه وأرسل به الى عمر بن الخطاب فقبل قد أوشكت

نزعته يا رسول الله قال نهاني عنه جبريل عليه السلام فجاءه عريكي فقال يا رسول الله

يكون رأه في القضاء وكونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهم ما لم يقع بهم ما عن الأرض وبرد

هذا الاحتمال أيضا ابن عمر  
كان يرى المنع من الاستقبال  
في القضاء لا بسائر كبارواه أبو  
داود وغيره وهذا الحديث  
مع حديث جابر عند أبي داود  
 وغيره مخصص لعموم حديث  
أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر  
الأشراف على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في تلك الحالة وإنما قصد  
السطح لضرورة كافي لرواية  
الأخرى فحانت منه التفاتة كما  
في رواية البيهقي ثم لما اتفق له  
رؤيته في تلك الحالة من غير قصد  
أحب أن لا يخل ذلك من فائدة  
حفظ هذا الحكم الشرعي انتهى  
قلت ليس في حديث ابن عمر أن  
ذلك كان بعد النهي وبأنه  
موافق لما كان عليه الناس قبل  
النهي فهو منسوخ (١) صرح  
بذلك ابن حزم وفي حديث جابر  
ابن صليح وليس بالمشهور  
قوله ابن حزم والأولى في الجواب  
أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يعارض القول الخاص كما  
(١) وأما حديث عائشة عند  
أحمد وابن ماجه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت ذكر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن  
ناسا يكرهون أن يمسوا القبلة  
بأرجلهم فنهوا أو قد فعلوها  
حولوا مائة من قبل القبلة لوضع  
لكان ناهيا لكن في أسناده  
خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم  
هو مجهول وقال الذهبي هذا  
الحديث منكر كذا في الروضة

كرهت أمر أو أعطيتني فاني فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك ببيعته فباعه بالنسي  
درهم رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنصومه هنا قوله من ديباج الديباج  
هو نوع من الحرير قيل هو ما غلظ منه قوله ثم لوشك أي أسرع كما في القاموس وغيره  
والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وبأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلا  
على الحل لانه محمول على انه لبسه قبل التحريم بدليل قوله فاني عنه جبريل ولهذا حصر  
الغرض من الاعطاء في البيع وسيأتي تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله  
فيه معنى الحديث دليل على أن أمته عليه السلام أسوته في الاحكام انتهى وقد قرر في  
الاصول ما هو الحق في ذلك والادلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله  
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
فاتوه وقل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

\*(كتاب اللباس)\*

\*(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)\*

(عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في  
الدينام يلبسه في الآخرة وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير  
في الدنيا فإن يلبسه في الآخرة منفق عليه ما) الحديث ياريد لان على تحريم لبس الحرير لما  
في الاول من النهي الذي يقتضي بحقيقة التعميم وتعليل ذلك بان من لبسه في الدينام  
يلبسه في الآخرة وظاهره كناية عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة  
واباسهم فيه احري فغن ابسه في الدينام يدخل الجنة روى ذلك النسائي عن ابن الزبير  
وأخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي  
والحاكم عن أبي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك  
أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلانظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما  
يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كافي في كتب اللغة وشروح  
الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا اذا فسر عن لحرمة له أو من  
لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السبعة الا الترمذي يلتزم انه رأى عمر حله من  
استبرق تباع فاني سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجعل  
بها للعبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم انما هذه لباس من لا خلاق له  
ثم لبث عمر ماشاء الله أن يلبث فأرسل اليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجة ديباج فاني عمر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت انما هذه لباس من لا خلاق له ثم  
أرسلت الي بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم اني لم أرسلها اليك لتلبسها ولكن لتبيعها  
وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عتبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل  
هذا انك فان قوله لا يلبس في هذه الأمة بين ارشاد الى أن لبس الحرير ليس من ذممة

تقرر في الاصول (عن عائشة رضي الله عنها ان أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

(اذا تبرزن) أي اذا خرجن الى السرايا للبول والغائط (الى الماصغ) مواضع آخر المدينة وأما كن معروفة من جهة البقيع جمع منصف بوزن مقعد قال الداودي سميت بذلك لان الانسان ينصف فيها أي يخلص (وهو) أي المناصع (صعيد أفج) أي واسع والظاهر ان التفسير مقول عائشة (فكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اجيب نساءك) أي امنعهن من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضي الله عنه (نخرجت سودة بنت زمعة) بالفقهاء أو بسكون الميم قال في النهاية وهو أكثر ما سمعنا من أهل الحديث والفقهاء يقولونه القرشية العامرية رضي الله عنها هي (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر وقيل في خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أي في ليلة (من الليالي عشاء) وكانت امرأة طويلة فتنادها (عمر) بن الخطاب (الا) حرف استفتاح يفهم به على تحقيق ما بعده (قد عرفناك يا سودة) حرصا على أن ينزل) أي على نزل (الحجاب فانزل الله عز وجل) (الحجاب) أي حجبكم الحجاب والمستقلى آية الحجاب وزاد أبو

المتقين وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة والحرير والديباغ لهم في الدنيا واكرم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وحذيفة وعمر وأبي عامر وسناني واذا لم تغد هذه الأدلة التحريم فمافي الدنيا محرم وأما معارضتها بما سياتي فستعرف ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم الى ابن علية وقال انه انفعدا الاجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم اباحتها وقال أبو داود انه لبس الحرير عشرون نقسا من الصعابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الاجماع على ان التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلا بعموم الاحاديث ولعله لم يبلغه التخصيص الذي سياتي وقد استدلل من جواز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف ومنها حديث اسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياتي في باب اباحة النسي من الحرير وسند كرا الجواب عليه هنالك ومنها حديث المسور بن مخرمة عند الشيخين انه ما قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية فذهب هو وأبوه الى أبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه ملبسا من ديباج مزرووق قال يا مخرمة خبا نالك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أَرْضِي مخرمة الجواب ان هذا فعل لا ظاهره والاقوال سريجة في التحريم على انه لا نزاع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الامرين كما يثبت بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسياتي في باب ما جاء في لبس الحرير وسند كرا الجواب عليه هنالك ومنها ما تقدم من ليس جماعة من الصحابة له وسياتي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لم لبس مستقمة من سندس أهداه له ملك الروم ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاء فقال اني لم اعطكها التلبس قال فما أصنع قال أرسل بها الى أخيك التحياني أخرجه أبو داود والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم لم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بامر صلى الله عليه وآله وسلم لم ليعفر أن يبعث بها للتحاني فالجواب عنه كالجواب الذي سياتي في نزع حديث لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للخزع على ان الحديث غير صالح للاحتجاج لان في اسناده على بن زيد بن جده عان ولا يحتج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لقباء الديباغ وتقسيجه للاقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه متقدم على أحاديث النهي كما انه ليس فيها ما يدل على انها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة ومن مقويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون صاعيا ويعد كل البعدان يقدموا على ما هو محرم في الشريعة ويعد ايضا ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه

عوانة عن ابن شهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا بغيره

وهذا أحد المواضع الأحد عشر  
 وقع الأمر بوقف ما أراد أحب  
 عمر أيضا أن يحجب أشخاص  
 مباغلة في السرف فلم يجب إلى ذلك  
 لأجل الضرورة إلى الخروج  
 بدليل رواية عائشة قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أدن  
 ليكن أن يخرجن في حوائجكن  
 وعلى هذا فقد كاهن في التستر  
 عند قضاء الحاجة حالات أو لها  
 بلطافة لأنهن كن يخرجن بالليل  
 دون النهار كما في حديث الباب  
 وحديث عائشة في قصة الافك  
 كذا لا يخرج الاله إلى ليل ثم  
 نزل الحجاب فتمت بالنسب لكن  
 كانت أشخاص من ربما تميز  
 ولهذا قال عمر لسودة في المرة  
 الثانية بعد نزول الحجاب اما والله  
 ما تخفين عليا ثم تحدثت الكف  
 في البيوت فتستترن بها كما في  
 حديث عائشة في قصة الافك  
 أيضا فان فيها وذلك قبل أن يخذ  
 الكف وكانت قصة الافك قبل  
 نزول آية الحجاب قال ابن بطال  
 فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء  
 التصرف فيما بين الحاجة اليه  
 من مصالحهن وبه مراجعة  
 الادنى للأعلى فيما يتبين له أنه  
 الصواب وحيث لا يقصد التعتف  
 وفيه منقبة لعمرو وفيه جواز  
 كلام الرجال مع النساء في الطرق  
 لضرورة وجواز الاعتلاظ في  
 القول لكن بقصد الميرونية  
 جواز وعظ الرجل أمه في الدين  
 لأن سودة من أمهات المؤمنين  
 وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينظر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة ابن

٣٨٠ التي واثق عرفها نزول القرآن فقوله أحب نساء المراد منه ستروجوهن قليا

وقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا  
 هل يحرم الباسم الحرير أم لا فذهب الاكثر إلى التحريم قالوا لان قوله على ذكر كورامق  
 كافي الحديث الرأى يعمهم والحديث ثوبان عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قدم من غزوة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيت فاطمة فوجدها قد عاقت سترا على  
 بابها وحلت الحنين بندين من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظن انه انما منعه ان يدخل  
 ما رأى فتهتكت الست وفكت القليلين عن الصبيين فانظروا إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يكن فاخذه منهما وقال يا ثوبان اذهب بهذا إلى آل فلان الحديث وهذا وان  
 كان واردا في الحلبة ولكنه مشعر بان حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم  
 في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بان في آخر الحديث ما يشعر به عدم  
 التحريم فانه قال نحن أهل بيت لانستغرق طيباتنا في حياتنا الدنيا أو كما قال وقد ثبت  
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بالغضة فالعجوبها كيف شئتم والصغار غير  
 مكاني وانما التكليف على الكبار وقد روى ان اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر  
 وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب  
 إلى أمك وقال محمد بن الحسن انه يجوز الباسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم  
 العيد لانه لا تكليف عليهم وفي جواز الباسم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها  
 جوازه والثاني تحريمه والثالث يحرم بعد سدس التمييز واختلفوا في المقدار الذي يستثنى  
 من الحرير لرجال وس. يأتي الكلام عليه (وعن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال أهل الذهب والحرير الاناث من أمتي وحرم على ذكورهم وأحد والنساق  
 والترمذي وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي  
 اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقال الدارقطني في العمل  
 بسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي  
 هند عن أبي موسى معلول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف وصححه  
 أيضا ابن حرم كما ذكر الخافظ وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن  
 نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في العمل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي  
 هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن  
 عبيد الله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى  
 وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنساق وابن ماجه وابن حبان  
 بافظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حرير فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله  
 ثم قال ان هذين حرام علي ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لائهم وبين النساء الاختلاف  
 فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الخافظ وهو اختلف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن  
 لم يبق انه قال حديث حسن ورجاله معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

ابن وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينظر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة ابن

اليه حتى نزلت الآية وكذا في أذنه لهن بالخروج كذا في الفتح ٣٨٦ (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا خرج) من بيته أو من بين  
 الأسس (لحاجته) أي البول  
 أو الغائط ولفظة كان تشعر  
 بال تكرار والاستقرار (أجى أنا  
 و غلام) زاد البصري في الرواية  
 الثانية منها أي من الانصار كما  
 صرح به الامام علي وفي رواية  
 لم يخفى أي مقارب لي في  
 السن والغلام هو المترعرع قاله  
 أبو عبيد وقال في المحكم من لدن  
 النظام الى سبع سنين وحكي  
 الزنجشري في أساس البلاغة  
 ان الغلام هو الصغير الى حد  
 الاتهام فان قيل له بعد الاتهام  
 غلام فهو مجاز وفي القسطان  
 العلام الذي طر شاربه وقيل هو  
 من حين يولد الى أن يشب ولم يسم  
 الغلام وقتئذ هو ابن مسمود  
 ويكون مسماء غلاما مجازا  
 وحينئذ يقول أنس منا أي من  
 الصحابة أو من خدمه صلى الله  
 عليه وآله وسلم وأما رواية  
 الامام علي التي فيها من الانصار  
 فلعلمهم ان تصرف الراوي حيث  
 رأى في الرواية مناسخها على  
 القبيلة فرواها بالمعنى وقال من  
 الانصار أو من اطلاق الانصار  
 على جميع الصحابة رضى الله عنهم  
 وان كان العرف خصه بالاولى  
 والخروج وقيل أبو هريرة وقد  
 وجد لذلك شاهد وسماه انصاري  
 مجازيا لكن بعده ان اسلم  
 أبي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو  
 هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد نسكن (اداة) بكسر الهمزة وفتح الهمزة من جلد

ابن أبي حبيب ورجح التتافي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة  
 عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ  
 الصواب أبو أفلح وقد أعلم ابن القطان بجهالة حال رواه ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فاما  
 عبد الله بن زريق فقد وثقه العجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن  
 أبي الصعبة فقد ذكر ابن حبان في الثقات واحمه عبد العزيز وفي الباب أيضا عن عقبه  
 ابن عامر عند البيهقي باسناد حسن وعن عمر بن عبد البر والطبراني وفيه عمرو بن جرير  
 البجلي قال البزار لين الحديث وعن عبد الله بن عمر ونحو حديث أبي موسى عند ابن ماجه  
 والزار وأبي يعلى والطبراني وفي اسناده الافريقي وهو ضعيف وعن زيد بن أرقم عند  
 الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد له منا كبير وعن  
 وائل بن الاسقع عند الدارقطني واسناده مقارب وعن ابن عباس عند الدارقطني  
 والبزار باسناد واه وهذه الطرق متعاضدة بكثير ما ينجبر الضعف الذي لم تخل منه واحدة  
 منها والحديث دليل للجماع القائلين بتصريح الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما  
 نساه وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي عليه السلام قال هديت الى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم حلة سيرة فبعت بها لي فلبستها فعرفت العصف في وجهه فقال اني  
 ما بعت بها ليك لانهما انما بعتت بها اليك لتشفقها خيرا بين النساء متفق عليه)  
 قوله أهديت له أهدا هاله ملكا يله وهو مشرك قوله له الحلة على ما في القاموس  
 وغير ممن كتب اللغة ازارودا ولا تكون له الامن ثوبين أو ثوب له بطانة وهي بضم  
 الحاء قوله سيرة بكسر السين المهملة بعد هاء مناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف معدودة  
 قال في القاموس كعناية نوع من البرود فيه خطوط صفراء ويخاطط حرير والذهب  
 الخالص انتهى قال الخطابي هي برود مضاعة بالقزوكذا قال الخليل والاسمعي وابوداود  
 وقال آخرور نه اشبهت خطوطها بالسيور وقيل هي مختلفة الالوان قاله الازهرى  
 وقيل هي وثني من حرير قاله مالك وقيل هي حرير محض وقال ابن سيده انها ضرب من  
 البرود وقال الجوهرى انها ما كان فيه خطوط صفراء وقيل ما يعمل من القز وقيل ما يعمل  
 من قباب اليمن وقد روى تنوين الحلة و اضافتها والمحققون على الاضافة قال القرطبي  
 كذا قيد عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب اضافة الشيء الى صفته على ان سيديويه قال  
 لم يأت فعلا صنة قوله خراج خمار وقوله بين النساء زاد في رواية فشققته بين نسائي  
 وفي رواية بين القواطم وهن ثلاث فاطمة بنت رسول الله وفاطمة بنت أسد أم علي  
 وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن القواطم اربع والرابعة فاطمة  
 بنت شيبه بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان والحديث يدل على المنع من لبس الثوب  
 المشوب بالحرير ان كانت السيرة تطلق على الخلوط بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو  
 المشهور عند عامة اللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال وقد رجع

هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد نسكن (اداة) بكسر الهمزة وفتح الهمزة من جلد



البخاري بهذا على الاستنجاء بالماء وتشهد له روايات أخرى كحديث عطاء بن أبي ميمونة إذا تبرط حاجته أتبعه بياه فيغسل به وهذا عند البخاري وعند ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل الغيضة فتضى حاجته فأتاه جرير بأداة من ماء فاستحيى وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من غائط قط الا مسح ماء وعند الترمذي وقال حسن صحيح فيها قالت من أزواجي ~~كن~~ أن يغسلوا أثر الغائط والبول فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله وهذا يرد على من كره الاستنجاء بالماء ومن نهي وقعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم لا يجوز الاستنجاء بالاجار مع وجود الماء والسنة قاضية عليهم استعمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم الاجار وأبو هريرة عنه ومعه أداة من ماء والذي عليه جمهور السلف والخلف رضي الله عنهم ان الجمع بين الماء والجر أفضل فيقدم الجرس تخف النجاسة وتقل مباشرتها يده ثم يستعمل الماء وسواء فيه الغائط والبول كما قاله ابن سيراق وسليم الرازي وكلام الثعالبي الشافعي في محاسن الشريعة يقتضي

بعضهم انه الخالص لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتاض عن الثوب المصمت وسيأتي وسنة عرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب ويدل الحديث ايضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس بن مالك انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سيرة رواء البخاري والنسائي وابوداود) قوله ام كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية قوله بردة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية أبي داود بردة اسيرة بالنسبين والحديث من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

• (باب في أن افتراش الحرير كابسه) •

(عن حذيفة قال نهانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة وان أكل فيها وعن لبس الحرير والدياج وان نجلس عليه رواء البخاري) الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وأن نجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على الحرير واليه ذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور وبه قال عمرو وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص والبيهقي: ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وقال القاسم وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس انه يجوز افتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبعض الشافعية واحتج لهم في الجريان انشراح موضع اهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقز قال اذلا خلاف فيها وهذا دليل باطل لا يغني التعويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وانه فاسد الاعتبار وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن علي عليه السلام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على المياثر والمية ثرقسي كانت تصنعها النساء لمعولتهن على لرحل كاتقاطف من الارجوان رواء مسلم والنسائي) قد اتفق الشبان على النهي عن المياثر من حديث البراء وأخرج الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام باللفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن ابن التميمي وعن المية مرة وفي رواية مياثر الارجوان ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله قوله على المياثر جمع ميثرة بكسر الميم وبالناء المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعومة وباء ميثرة واولاكنها قلبت لكسر ما قبلها كيزان وميعاد وقد فسر ها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواء المصنف عنه وكذلك فسر ها البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المياثر على أربعة أقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمياثر ثرقسي

مخصصه بالغناط فان اراد الاقتصار على أحدهما فانه أفضل لكونه ٣٨٣ يزيل عن النجاسة وأثرها والج

يزيل العين فقط والخشبي المشكل  
يتعين فيه الماء على المذهب  
ويستتر في الحجر الطهارة الا  
في الجمع بينه وبين الماء كما نقله  
صاحب الاجازة عن الغزالي  
كذا في القسطلاني وذهب  
الشافعية والحنفية الى عدم  
وجوب الماء وان الاجازة تكفي  
الا اذا تعدت النجاسة الشرح  
أي حلقه الدبر وقال بقوله هم  
بعض الصحابة والتابعين وذهب  
جماعة الى عدم الاجتزاء بالحجارة  
للسلامة وجوب الماء وتعيينه  
وقالوا حديث الباب مصرح  
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
استنجد بالماء قلنا النزاع في تعيينه  
وعدم الاجتزاء بغيره ومجرد  
فعل النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لا يدل على المطلوب والالزم  
القول بتعيين الاجازة لان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فعله  
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)  
عن أنس بن مالك (من ماء  
وعنزة) وكان اهداهما صلى الله  
عليه وآله وسلم النجاشي كما في  
طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم  
للغوارزي (يستنجد بالماء)  
ويشرب بالعنزة الارض الصلبة  
عند قضاء الحاجة لا يرد عليه  
الرشاش أو يصل اليها في القضاء  
أو ينعج بها ما يعرض من  
الهوام أو يركها يجنبه أن يكون  
إشارة الى منع من يروم المرور  
بقربه لا لئلا يمتدحها عند قضاء  
الحاجة لان صاحبها دائما يستتر الاسفل ولا يعبره ليس كذلك وعن شعبة العنزة عصا عليه زج بالضم وهو السنان

القسي بفتح الناف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغريب  
الحديث هي ثياب مضطربة بالحريز تعمل بالقسي بفتح القاف موضع من بلاد مصر على  
ساحل البحر قريب من تينس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردى الحرير فابدلت  
الزاي سيناً قوله من الارجوان هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الاحمر كذا في شرح  
لسنن لابن رسلان وقيل الارجوان الحرة وقيل الشديد الحرة وقيل الصباغ الاحمر  
الثاني والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حريز وقد خصص بعضهم بالمذهب  
فقال ان كان حريز الميثة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالتنسي للتحريم والا فالتنسي  
للمتنزه والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الامة مبني على ان خطابه صلى الله  
عليه وآله وسلم لواحد خطاب ابقية الامة والجميع عليه حكم عايم وفي ذلك خلاف  
في الاصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية بالنظر تنسي كما عرفت وهو دليل على عدم  
اختصاص ذلك بعلى عليه السلام

### • (باب اباحة يسير ذلك كالماء والرقعة) •

(عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ابوس الحرير الا هكذا ورفع لسا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما متفق عليه وفي  
لفظهم . عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري  
وزد فيه . أحمد وأبو داود وأشار بكسره) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار  
أربع أصابع كاطرازوا السجاف من غير فرق بين المرسكب على الثوب والمنسوج  
والمحول بالابرة والترقيع كالتطريز ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب  
بالاولى وهذا مذهب الجمهور وقد أغرب بعض المالكية فقيل يجوز اهلـم وان زاد على  
الأربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا أطن ذلك يصح  
عنه ردها دوية اني تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم  
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين الاخذ بها (وعن أسماء انها أخرجت جبة طيالة  
عليها البنية شبر من دياج كسرواني وفرجها مكفوفين به فتأت هذه جبة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فتح  
نعلها للمريض يستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر) قوله جبة طيالة  
هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطبائفة جمع طيلسان  
وهو كساء غليظ والمراد ان الجبة غليظة كأنها من طيلسان قوله كسرواني بفتح الكاف  
وسكون السين وفتح الواو ونسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكشوفين القرب  
في الثوب الشـق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها هو ما المراد بقوله فرجها  
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على  
انه أرفع أصابع أو دونها وفوقها اذا لم يكن مصمتا كما بين الأدلة ولكنه يأتي الحمل على

عليه وآله وسلم لم شهد أحد أو ما بعدهما واختلف في شهوده بدراة في البصري ثلاثة عشر حديثاً توفي بالمدينة أو بالكوفة سنة أربع وخمسين (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) (وسلم إذا شرب أحدكم ماء أو غيره) (فلا ينفس) بالجزم على النهي كالفعين اللاحقين بالرفع على النقي (في الأناة) أي داخله وحذف المفعول بقيد العموم ولذا قد روي أو غيره وهذا النهي للتأديب لا لإرادة المبالغة في النظافة لانه ربما يخرج منه ويبقى فيضال الماء فيعافه المصارف وربما تروح الأناة من يزاردي بعددته فيفسد الماء لطافته فيسب أن يبين الأناة عن قه لا تلمع التنفس في كل مرة (وإذا أتى الخلاء) فبال كما فسره الرواية الثانية (فلا يسذ كره) وكذا دبره (بيمينه) حالة لبول (ولا يتمسح بيمينه) أي لا يستنج بيمينه إنما عن عمامة مافيه أذى أو مباشرته وربما يتذكر عند تناوله الطعام ما مباشرته بيمينه من لاذي فينفر طبعه عن تناوله والتنصيص على الذكر لانه مفهوم له بل فرج المرأة كذلك وإنما خص الذكر بالذكر

لأربع فادون قوله في حديث الباب شبر من ديساج وعلى غير المهمة قوله من ديساج فان الطائر انما من ديساج فقط لانه ومن غيره الا ان يصار الى الجواز للجمع كما ذكرنا يمكن أن يكون التقدير بالشبر الطول تلك اللبنة لا تعرضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضاً دليل على استحباب التجمل بالثياب والاستشفاء بما ينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الأدب المفرد للبخاري انه كان يلبسهم للوقفة والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج بن ابى عمرو عن أسماء انهما قالت كان يلبسهما اذا اتى العدة وجمع وأخرج الطبراني من حديث علي النهي عن المكثف بالديساج وفي اسناده محمد بن بهادة عن أبي صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رأى رجلاً عليه حبة من زرقة أو مكثفة بحريز فقال له طوق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلل بعض من جواز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للحبة المكثفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الحبة جميعها حرير خاص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الحواش على الاستدلال بحديث مخزومة (وعن معاوية قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن

ركوب النمار وعن ابس الذهب الامقطع عاروا أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الاميمون القناد وهو مقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه على النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن معدي كرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحرير وجلود السباع وفي اسناده بقبه بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النمار في رواية النور في كلامها جمع غمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخيت وأجر من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود وفيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيها من الزينة والخلاء ولا يفي الهمم وعموم النهي شامل للمذكي وغيره قوله وعن ابس الذهب الامقطع الا بدفيه من تقييد القطع بالقدرة المعنوية عنه لا بما فوقه مما بين الاحاديث قال ابن رسلان في شرحه من أي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا يقطع قطعاً يسيرة منه فجعل حلقته أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخلاء والتكبر وقد يضبط الكثير منه بما كان نصاً بالتجب فيه الزينة والكفاة واليسير بما لا تجب فيه انتهى وقد ذكرنا هذا الكلام لخطابي في المعام وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لان جنس الذهب ليس يحرم عليه من كاحرم على الرجال قبله وكثيره

• (باب لبس الحرير للمريض) •

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد لرسول عوف والزبير لابس

الرجال في الاحكام لا ما خص فل تنودي وقد اجمع العلماء على انه مسمي عنه بن الجوهري انه يني تنزيه الحرير

وإدب لانتهى تحريم وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام وأشار إلى تحريمه ٣٨٥ جماعة من أصحابنا انتهى قال

الشوكاني في نيل الأوطار قلت وهو الحق لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارف ولا وجه للحكم بالكراهة فقط انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بتطعمهم مرة من الرباعي أي لحقه قال تعالى فاتبعوهم مشرقين ومغرباً وصل وتشديد المثناة الفوقية أي مشيت وراه (و) قد خرج لحاجته فكان لا يلتفت (و) راه وهذه كانت حالته الشريفة في مشيه (فدنوت) أي قربت (منه) لاستأنس به كما في رواية الاسماعيلي وزاد فقال من هذا فقلت أبو هريرة (فقال ابغني) من الثلاثي أي اطلب لي يقال ابغيتك النبي أي طلبته لآ أو من المزيد أي أعني على الطلب يقال ابغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه قال العيني كالحافظ ابن حجر وكلاهما روايتان ولا يصح فيقال أبغ لي بهم مرة قطع وباللام بدل النون (أجباراً) استنفذ بها) بالجزم والرفع والاستنفاض الاستخراج ويكفي به عن الاستنجا كما قاله المطري وفي القاموس استنفضة استخراج واستنجد واستنجى وفي القاموس استنفض من النفث وهو ان يهز الشيء لطير غباره قال القزاز وهذا موضع استنفض أي تنقيته من الغبار المشالة على أو

الحرير لحكمة كانتهم ما رواه الجماعة إلا أن لفظ الترمذي أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن عوف إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالقمل فرخص لهم ما في قصص الحرير في غزاة لهما) وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر وزعم الهب الطبري أن قراد به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي قوله في قصص الحرير بضم القاف والميم جمع قبص ويرى بالافراد قوله لحكمة بكسر الحاء وتشديد الكاف قال الجوهرى هي الحرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبعده للقمل كما في رواية الترمذي وهي أيضاً في الصحيحين والتقييد بالسفر بيان للحال الذي كان عليه لالتقييد وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف وجهه أنه شاعل عن التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجهور على خلافه والحديث يدل على جواز لبس الحرير لعذر الحكمة والقمل عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه ويقاس غيره مما من الحاجات عليهم ما إذا ثبت الجواز في حق هذين العصاةين ثبت في حق غيرهما ما لم يقدح دليل على اختصاصهم بذلك وهو مبني على الخلاف المشهور في الأصول فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصاً لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس بهما الفارق

\*(باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره)\*

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً بخاري على بغلة يضاء عليه عمامة خرسوداء فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخاري في تاريخه وقد صح لبعده عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي رواه البخاري في التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلي قال وابن خازم ما أدري أدرى النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم أن هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان قال المنذري عبد الله بن خازم هذا بائع المصحة والراي كنيته أبو صالح ذكر بعضهم أن له مصحة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذکور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً الحديث وأعل عبد الله بن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المبهم في الحديث وقد مرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل الراي قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عمامة خرس قال ابن الأثير الخنز نيساب تنسج من صوف وبريسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره

قال نحوه) أي نحو هذا اللفظ كاستجى ٣٨٦ أو استنظف والتردد من بعض رواته (ولأنه) بالجزم على النهي ولأنه

ببَيِّنَات التَّحْصِيَةِ عَلَى النَّبِيِّ (بِعَظَم  
وَلَارُوث) لَأَنَّهُمْ مَطْعُومَانِ  
لِلْجَنِّ كَمَا عِنْدَ الْخَارِيِّ فِي الْمَبْعَثِ  
أَنَّهُ هَرِيرَةٌ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِمَا نَفَرَّغَ مَا بِلِ  
الْعَظَمِ وَالرُّوثِ قَالَ هُمَا مِنْ طَعَامِ  
الْجَنِّ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَعْرُودٍ  
عَنْهُ أَيْ دَرْدَانٍ وَقَدْ دَاخِلُ الْجَنِّ  
قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا مُحَمَّدُ إِنَّ  
أُمَّتَكَ عَنِ الْاسْتِجْجَاءِ بِالْعَظَمِ  
وَالرُّوثِ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِنَافِهِ  
رِزْقًا فَهَنَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ إِنَّ  
زَادَ اخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ وَقِيلَ  
النَّهْيُ فِي الْعَظَمِ لِأَنَّهُ لَزَجٌ فَلَا  
يَتِمَّ لِقَاطِعُ النَّجَاسَةِ وَحِينَئِذٍ  
فَيُلْقَوْنَ بِكُلِّ مَا فِي مَعْنَاهُ كَزَجَاجِ  
الْإِمْلَاسِ أَوْلَانَهُ لَا يَتِمُّ لِقَاطِعُهُ مِنْ  
بَقِيَّةِ دَمٍ تَعَلَّقَ بِهِ فَيُكُونُ  
مَا كَوْنُ النَّاسِ وَلِأَنَّ الرُّوثَ  
يُجَسَّسُ فَيَزِيدُ وَلَا يَزِيلُ وَيُلْحَقُ بِهِ  
كُلُّ نَجَسٍ وَمُتَجَسِّسٍ وَيُرِيدُهُ  
مَارِوَاهُ لِدَارِ قَطْنِي وَصَحَّحَهُ مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ  
يَسْتَجْبَى بِرُوثٍ أَوْ عَظَمٍ وَقَالَ  
إِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ وَفِي هَذَا رَدٌّ  
عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْاسْتِجْجَاءَ بِهِمَا  
يَجْزِي وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا عَنَّهُ  
وَيُلْحَقُ بِالْعَظَمِ كُلِّ مَطْعُومٍ  
لَا دَمِيَّ طَرْمَتَهُ وَقَدْ نَبِهَ فِي  
الْحَدِيثِ بِاقتِصَارِهِ فِي النَّهْيِ عَلَى  
الْعَظَمِ وَالرُّوثِ عَلَى أَنْ مَاسَاوَاهُمَا  
مَجْرِيٌّ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَخْتَصًّا

الْخِزَامِ دَابَّةً ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَى الثُّوبِ الْمُتَخَذِ مِنْ وَرْهَاتِهِ قَالَ الْمُنْذِرِيُّ أَصْلُهُ مِنْ وَرْهَاتِ الْأَرْبِ  
وَيُسَمَّى ذِكْرُ الْخِزَامِ وَقِيلَ أَنَّ الْخِزَامَ مِنْ ثِيَابِ الْأَبْرِ يَسْمُوهُ فِي النَّهَايَةِ مَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْخِزَامَ  
لِذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَخْلُوطٌ مِنْ صُوفٍ وَحَرِيرٍ وَقَالَ عِيَّاضُ فِي  
الْمَشَارِقِ أَنَّ الْخِزَامَ مَخْلُوطٌ مِنَ الْحَرِيرِ وَالْوَبْرِ وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ وَرْهَاتِ الْأَرْبِ ثُمَّ قَالَ فَسَمِيَ  
مَخْلُوطَ الْحَرِيرِ مِنْ سَائِرِ الْأَوْبَارِ خِرَافَةً وَالحديث قد استدل به على جواز لبس الخبز وأنت  
خبر بان غاية ما في الحديث أنه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عمامة  
أخر وذلك لا يثبت جواز لبس وقد ثبت من حديث علي بن أبي طالب عن أبيه عن حماد بن عمار عن  
داود بن أبي النسيب أنه قال **كساني رسول الله صلى الله عليه وسلم حلته** سيرة فخرجت  
بهم فأتيت الغضب في وجههم فاطرتم أجزابهم نسياني هذا اللفظ الحديث في التيسير فلم  
يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز لبس وهكذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يجله سيرة يا رسول الله كسوتهم وأوقدت في حلته عطاردا  
ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى لم أ كسوها التباس ما هذا اللفظ أي داود  
وبهم فأتيتهم لئلا لا يلزم من قوله كساني جواز لبس على أنه قد ثبت في تحريم الخبز  
ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي وكذلك حديث معاوية وقد  
استدل به هذا الحديث أيضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك إلا على أحد  
اقتباسه لغيره وقد تقدم ذكر بعضه ما وقد اختلفت الناس في المشوب وسبب أني بيان ما هو  
الحق قوله وقد صرح إمامنا عن غير واحد من الصحابة لا يَحْفَافُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِي فَعَلٍ بِبَعْضِ  
الصحابة وإن كانوا عِدَّةً كَثِيرَةً وَالْحُجَّةُ أَعْلَاهُ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَنْهُمَا الْقَائِلِينَ بِجَحْمَةِ الْإِجْمَاعِ  
وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ الْخِزَامُ لَمْ يَلِ أَنَّهُ حَلَالٌ لَكَانَ الْحَرِيرُ الْخِزَامُ حَلَالًا لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي  
دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ لَبَسَ الْحَرِيرَ عَشْرُونَ صَحَابًا وَقَدْ خَبِرَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ  
أُمَّتِهِ أَقْوَامٌ يَسْتَحْبُونَ الْحَرِيرَ الْحَرِيرُ وَذَكَرَ الرَّعِيدُ الشَّدِيدُ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ

نَسْخِ أَيْ اقْتَرَدَ وَالْخِزَامُ يَرْثِي أَي (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ اتَّخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الثُّوبِ الْمَصْنُوعِ مِنْ قَزٍّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَا السَّدَى وَالْعَلَمُ فَلَا تَرَى بِهِ  
بِاسْمِهِ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) الْحَدِيثُ فِي اسْمِهِ مَخْصِيفٌ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَدْ ضَعَفَهُ فَيُرَادُ أَحَدُ  
قَالَ فِي التَّقْرِيبِ هُوَ صَدُوقٌ سَمِيَ الْخِزَامُ خِزَامٌ بِأَخْرَجَهُ وَرَجَى بِالْإِجْمَاعِ وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ  
وَأَبُو زُرْعَةَ وَبَقِيَّةُ رِجَالِ اسْمِهِ نَقَاتٌ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالتَّحْقِيقُ بِإِسْنَادٍ  
حَسَنٍ كَمَا قَالَ الْخِزَامُ فِي النَّسْخِ قَوْلُهُ الْمَصْنُوعُ بِضَمِّ الْمِيمِ الْأَوَّلِيِّ وَقَدْ نَقَحَ الثَّانِيَةَ الْمُخَفَّفَةَ وَهُوَ  
الَّذِي جَمِيعُهُ حَرِيرٌ لَا يَخْلُوطُ قَطْنٌ وَلَا غَيْرُهُ قَالَ ابْنُ رِثْلَانَ قَوْلُهُ أَمَا السَّدَى بِفَتْحِ السِّينِ  
وَالدَّالِ بوزن الحصى وبِقَالَ سَتِي عَشْرَةً مِنْ فَوْقِ بَدَلِ الدَّالِ لِقَوْلِهِ بَعْضُ وَاحِدٍ وَهُوَ خِلَافُ  
الْعَمَّةِ وَهُوَ مَا مَدَّ طَوْلًا فِي النَّسْجِ قَوْلُهُ وَالْعَلَمُ هُوَ رَسْمُ الثُّوبِ وَرَقَّةٌ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ  
وَلَا ذَلِكَ كَالطَّرَازِ وَالصَّحَافِ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى حِلِّ لِبَاسِ الثُّوبِ الْمَشُوبِ بِالْحَرِيرِ وَوَقَدْ

دَلَّاهُ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ وَأَمَّا طَاهِرٌ فَلَمْ يَكُنْ لِيُخَصِّصْ بِهِ هَذَيْنِ بِالنَّهْيِ مَعْنَى وَأَمَّا خُصَالُهُ بِذَلِكَ كَثِيرَةٌ اختلف

وجودهما وفي الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجتزاء ٢٨٧ به ما قال أبو هريرة (فأنتبه) صلى الله

عليه وآله وسلم (بأحجار بطرف)  
أى فى طرف اثني عشر موضعاً الى  
جنبه وأعرضت عنه لما قضى  
صلى الله عليه وآله وسلم حاجته  
(اتبعه) أى ألقاه (به) أى  
اتبع المحمل بالأحجار وكفى به  
عن الاستنجاء واستناب منه  
مشروعية الاستنجاء وهل هو  
واجب أو سنة وبالقول قال  
الشافعي وأحمد لا مره صلى الله  
عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة  
أحجار وكل ما فيه تعدد يكون  
واجباً كركل الكلب وقال  
مالك وأبو حنيفة رحمه الله  
والمزني من الشافعية هو سنة  
واحتجوا بحديث أبي هريرة عند  
أبي داود مرفوعاً عن استحي  
فلم يوتر من فعل فقد أحسن ومن  
لا يخرج الحديث قالوا وهو  
يدل على انتهاء المجموع لا الابتداء  
وحده قال الامام الشوكاني في  
السميل الجرار وظاهر الاحاديث  
انه واجب لاجتماع الامر به  
والنهي عن تركه وظاهرها  
انه يكفي ولا يحتاج به ذلك  
الى أن يستنجي بالماء بل عجز  
فعل الاستنجاء بالأحجار يطهر  
وان لم يذهب الاثر اذا قد فعل  
ما أمر به من استعمال ثلاثة  
أحجار فان عدل عن الاستنجاء  
الى الاستنجاء بالماء فهو أطيب  
وأطهر فان جمع بينهما فقد  
فعل الاتم الاكمل وأما الايتار  
بأحجار الاستنجاء فليس ذلك  
الا دنة كما في حديث من استحي  
فلم يوتر من فعل فقد أحسن ومن  
لا يخرج الحديث وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

اختلف الناس في ذلك قال في البحر مثله ويحمل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب  
اجماعاً فيما انتهى وكلا الاجماعين ممنوع اما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن  
السلامة ابن دقيق العيد انه انما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع  
أصابع لو كانت منفردة بالنسبة الى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن  
علمية في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية الى  
انه لا يحرم الا ما كان حريراً خالصاً لم يخالطه ما يخرج عنه ذلك كما روى ذلك الريعي عنهم  
وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالباً  
فيه أو مساوياً تغليباً الجانب الحظر ولا دليل على تحليل المشوب الاحديث ابن عباس  
هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الاول الضعف في اسناده كما عرفت الثاني انه  
أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر بما هو أعم من ذلك كما تقدم في  
حله السيراء من غضبه صلى الله عليه وسلم لما رأى علياً يلبس الهاء والقول بأن حلة  
السيراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل  
أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث علي السابق في السيراء بلانظ  
قال علي اهدي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيراء اما سداها حريراً واما  
لحمته فأرسل بها الى فائتمة فقلت ما أصنع بها البسم قال لا اني لأرني لك ما أكره لمنسى  
شفته احمر الثلاثة ولا ثمة فشققتهما أربعة أخرى وسما في الحديث وهذا صريح بان تلك  
السيراء حبوطة لآخر خالص ومن ذلك حديث أبي ربحانة عند أبي داود والنسائي وابن  
ماجه وفيه النهي عن عشره من أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريراً مثل الاعاجم وان  
يجعل على منكبها حريراً مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم  
الحرير بدون تقييد فالظاهر انها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة  
بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استغناء الشارع من مقدار الاربع الاصابع من  
الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار متجماً كما في القطعة الخالصة أو موزعاً كما في  
الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك  
الاطلاقات لما عرفت ولا مقتضى الجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوباً  
الاقول ابن عباس فيما أعلم فانظر أيم المنصف هل يصلح جعله جسراً اذا دغنه الاحاديث  
الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدوه هل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل  
العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده  
عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبيه عن  
الاجماع على الخطأ ~~يكن~~ أن يقال ان خصيفاً المذكور في اسناد الحديث قد وثقه  
من تقدم واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين أحدهما صحيح والاخر حسن كما  
سلف فانتفض الحديث للاحتجاج به فان قلت قد صرح الحافظ ابن حجر ان عهدة الجمهور

الا دنة كما في حديث من استحي فلم يوتر من فعل فقد أحسن ومن لا يخرج الحديث وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

صلى الله عليه وآله وسلم وخروجا من الخلاف ٣٨٨ فانه شرط عند أحد وان أخره بعد التيم لم يجزه (عن ابن مسعود رضى  
 الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغنط) أى  
 الأرض المطمئة لتضام حاجته  
 فالمراد به معناه الغوى (فأمرني  
 أن أتبعه بثلاثة أحجار) وفي  
 طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها  
 والأماط لهما في حديث سلمان  
 أنها نار رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أن نكتفي بدون ثلاثة  
 أحجار كما رواه مسلم وأحمد وبه  
 أخذ الشافعي وأحمد وأصحاب  
 الحديث فاشترطوا أن لا ينقص  
 من الثلاث مع مراعاة الانتفاء  
 إذ لم يحصل بها فيزد حتى ينقضي  
 ويستحب حينئذ الإتيان بقوله  
 من استجمر فليوتر وليس  
 بواجب لقوله فلا حرج وهي  
 زيادة حسنة رواها أبو داود  
 وبهذا يحصل الجمع بين الروايات  
 في هذا الباب (فوجدت) أى  
 أصبت (حجرين ولقيت) أى  
 طلبت الحجر (الثالث فلم أجده)  
 أى الحجر (فأخذت روثه) زاد  
 ابن خزيمة في روايته في هذا  
 الحديث أنها كانت روثه حمار  
 ونقل التيمي أن الروث مختص عما  
 يكون من الخيل والبعال  
 والحجر (فأتيته) صلى الله عليه  
 وآله وسلم (بها) أى بالثلاثة  
 (فأخذ الحجرين وألقى الروثه)  
 استدل به الطحاوي على عدم  
 وجوب الثلاث قال لأنه لو كان  
 مشترطا لطلب ثلثا كما قال  
 وغفل رحمه الله تعالى عما  
 أخرجه أحمد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث قال فيه ما أتى الروثة وقال أنها ركس اتني بجعر ورجاله ثقات في

في جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السراة  
 قلت ليس في أحاديث الحلة السراة ما يدل على أنها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها  
 كما في حديث عمرو بن دينار وغيره مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال  
 جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنهم الحرير الخالص فأي  
 دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بسائر التفسيرات المتقدمة والحاصل  
 انه لم يأت المدعون للعزل بشئ تركن النقص اليه وغاية ما جادلوا به أنه قول الجمهور وهذا  
 أمرهين والحق لا يعرف بالرجال وما دعوى الإجماع التي ذكرها صاحب البحر فهاهي  
 بأول دعاويه على أن الراجح عند من أطلق نفسه عن وثاق العصبية الويسية عدم حجية  
 الإجماع إن سلم إمكانه ودقوعه ونقله والعلم به وإن كان الحق منع الكل وأحسن  
 ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عمامة الخز لماني النهاية  
 من أن الخز الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال  
 في المشارق أن الخز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحيته للاحتجاج  
 به على المطلوب ما أسفناه في شرحه على أن النزاع في معنى الخز مجرد مانع مستعمل  
 (وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكفوفة  
 بحرير ما سداها وما لمحتها فأرسل بها إلى فأتيته فقلت يا رسول الله ما صنعت به البسم قال  
 دوايكن اجعلها خرا بين القواطع رواه ابن ماجه) الحديث في أسناده يزيد بن أبي زياد  
 رفيه متل معروف وأما هبة بن برة الراوي له عن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه  
 أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والذوق قوله بين القواطع قد تقدم ذكر اسمائهم في شرح  
 حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا  
 الكلام على ذلك وذكرنا استدراكه منوعه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا تتركوا الخز ولا الفخار رواه أبو داود) الحديث رجال أسناده ثقات  
 وقد أخرجه أيضا الساقى وابن ماجه والكلام على الحلة تفسيرا وحكما قد تقدم  
 ركزت الكلام على الفخار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن  
 عوف قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول **يكونن من أمي أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكر كلاما قال يسخ منهم**  
**آخرين فرددوا وخنازير إلى يوم القيامة** رواه أبو داود والبخاري تعليقا وقال فيه يستحلون  
 الخبز والحرير والخمر والمعازف) الحديث رجال أسناده في سنن ابن داود ثقات وقد  
 وهم المصنف رحمه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري قوله  
**يكونن من أمي** استدل به هذا على أن استحلال الحرمان لا يوجب لقاعه الكفر  
 والخروج عن لامة عقوله الخز بانها المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الجعدي وابن  
 الأثير وذكره أبو موسى في باب الحساء والراء الملهة متلين وهو الفرج وكذلك ابن رسلان

أخرجه أحمد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث قال فيه ما أتى الروثة وقال أنها ركس اتني بجعر ورجاله ثقات في

اثبات كذا في الفتح وزاد القسطلاني وأنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى ٣٨٩ بطرف أحد الطبرين عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يصح بها ثلاث مسهات وذلك حاصل ولو واحد له ثلاثة أطراف وقد تقدم قريباً البحث في عدم ثبوت الثلاث فلم يكن من ذلك على ذكر (وقال هذا ركس) بكسر الراء أي رجس كافي رواية ابن خزيمة وابن ماجه في هذا الحديث بالجيم قال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني ركس وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الردم من حالة الطهارة الى حالة العاسة قال تعالى اركسوا فيها أي ردوا فكأنه قال هذا رد عليك انتهى قال الحافظ ولو ثبت ما قال اركان يفتح لراء وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا وأغرب الناس فيقال الركس طعمام الجن قال الحافظ وهذا ان ثبت في اللغة مزيج للاشكال وفي القاموس الركس رد الشيء مقابلاً لوقاب أوله على آخره فان قلت ما وجه اتيانه بالروثة بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالاجار أجيب بأنه قاس الروث على الخمر فيجامع الجود فقطع صلى الله عليه وآله وسلم قياسه بالفرق أو بإبداء المانع ولا كنهه ما قاسه الا لضرورة عدم المنصوص عليه وقد ذكر الشاذ كوني ان في الحديث تدليساً وقال انه لم يسمع في التدليس بأخيه منه وقد رده في الفتح فليرجع اليه والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالروثة (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحاً النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

في شرح السنن ضبطه بالمهملتين قال وأصله حرح مخذف احد الحامين ووجهه اسراح كفرخ وافراخ ومنهم من شدد الراء وليس بجيد يدير دانه يكثر فيهم الزنا قال في النهاية والمشهور الاول وقد تقدم تفسير الخز وعطف الحري على الخز يشعر بأنهم ما متغيرون قوله آخرون وفي رواية آخرون قوله قرذة بكسر القاف وفتح الراء جمع قرذ وفي ذلك دليل على ان المسخ واقع في هذه الامة وروى ابن أبي الدنيا في كتاب الملاحى عن أبي هريرة مرفوعاً يسخ قوم من هذه الامة في آخر الزمان قرذة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس يشهدون أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون قالوا فما بالهم قال اتخذهوا المعازف والدفوف والقيانات فباتوا على شربهم ولهوهم فأصبحوا وقد مسخوا قرذة وخنازير وليرن الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع اليه وقد مسخ قرذاً وخنزيراً قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى يشي الرجلان في الامر فيمسخ أحدهما قرذاً أو خنزيراً ولا يمنع الذي نجاهنهما ما رأى بصاحبه أن يعصى الى شأنه حتى يقضى شهوده قوله والمعازف بعين مهملة فزاي مجمعة وهي أموات الملاحى قاله ابن رسلان وفي القاموس الملاحى كالعود والطنبور انتهى والكلام الذي أشار اليه المصنف تبعه الابن داود بقوله وذكر كلاماً هو ما ذكره البخاري بلفظ ولا ينزلن أقوام الى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم يأتيهم يعني الفقير لحاجته فيقولون ارجع اليها غداً فيبيع العلم عليهم انتهى والعلم يفتح العين المهملة واللام هو الجبل ومعنى يبيع العلم عليهم أي يذكركم عليهم سم فيفتح والحديث يدل على تحريم الامور المذكورة في الحديث للتعود عليهم بالخسف والمسخ وانما لم يسند البخاري الحديث بل علاقه في كتاب الاشرية من صحيحه لاجل الشك الواقع من المحدث حيث قال أبو عامر وأبو مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاني الاشعري صحابي زل الشام وقيل هو عبيد بن وهب وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عامر صحابي يعد في الشاميين

\*(باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاحمر)\*

(عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصفرين المعصفر هو المصبوغ بالعصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعصفر وهم المعتزلة واستدلوا أيضاً على ذلك بحديث ابن عمر وحدث على المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الاباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء بالكراهة للتنزيه وحلوا انتهى على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصقرة زاد في رواية أبي داود والنسائي وقد يدل على المنع من الاستجمار بالروثة (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحاً النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل



اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين  
 أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قاله  
 المورى وقد أجمع المسلمون على  
 أن الواجب في غسل الأعضاء  
 مرة مرة وعلى أن ثلاث سنة  
 وقد جرت الأحاديث الصحيحة  
 بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين  
 وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء  
 ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف  
 دليل على جواز ذلك كله وإن  
 الثلاث هي الكمال والراحة  
 تجزئ (١) (عن عبد الله بن  
 زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا  
 الأذان (رضي الله عنه أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
 توضأ فغسل أعضاء الوضوء  
 (مرتين مرتين) بالنصب فيهما  
 على المذعول انطلق كالسابق  
 وفي الباب أحاديث صحاح  
 وحسان وضعاف وفيه دليل على  
 أن التوضؤ مرتين يجزئ ويجزئ  
 ولا خلاف في ذلك (عن عثمان  
 ابن عفان رضي الله عنه أنه دعا  
 بأنام) فيه ماء الوضوء (فأفرغ)  
 أي فصب (على كفيه) ففراغا  
 (ثلاث مرار) والظاهر أن المراد  
 أفرغ على واحدة بعد واحدة  
 لا عليها وقد بين في رواية أخرى  
 أنه ففرغ يده اليمنى على اليسرى  
 ثم غسلها وقوله غسلها  
 قد مر من قبل بين كونه غسلها  
 (١) قل شو كافي في الدرر البهية  
 ويستحب التثنية في غير الرأس

أن يصبغ بها ثيابه كلها وقال الخطابي انتهى منصرف إلى ما صبغ من الثياب وكأنه  
 نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة فتصره على صبغ الجميع دون  
 الثياب وجعل انتهى متوجها إلى الثياب ولم يلتفت إلى تلك الزيادة المصرحة بأنه كان  
 يصبغ ثيابه بالهرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم غير صفرة العصر انتهى عنه ويريد ذلك ما سيأتي في باب لبس الأبيض  
 والأسود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران  
 وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي  
 بعده أنه لا يلزم من نهيهم له نهى سائر الأمانة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن  
 ظاهر قوله نهى أن ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول نهىكم وهذا  
 الجواب ينبغي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم  
 على الواحد من الأمة هل يكون حكا على بقيتهم أولا والحق الأول فيكون نهيه له على  
 وعبد الله نهى الجميع لأمانة ولا يعارضه صبغه بالصفرة على تسليم أنها من الصفرة لما تقرر  
 في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التامس الخاص لا يعارض قوله الخاص بأتمه  
 فلا راجح تحريم الثياب المعصرة والعصفر وإن كان يصبغ صبغا محرما كما قال ابن القيم فلا  
 معارضة بينهما وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة  
 حمراء كما يأتي لأن النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحرة وهي الحرة  
 الخاصة عن صبغ العصفر وسياق ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا وقد  
 قال البيهقي رآه الدول الشافعي أنه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن  
 الصفرة إلا ما قال على نهى ولا أقول نهىكم أن الأحاديث تدل على أن النهي على العموم  
 ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بهائم  
 ذكر باسناد ماصح عن الشافعي أنه قال إذا صح الحديث خلاف قولی فاعملوا بالحديث  
 (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أقبلنا مع رسول صلى الله عليه وآله وسلم  
 من ثنية فالتفت إلى وعلى ربيعة مصرجة بالعصفر فقال ما هذه فعرفت ما كره فأتيت  
 أهلي وهم يسجرون تنورهم فقد فتق فيه ثم أتيت من العدة فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة  
 فأخبرته فقال لا كسوتهم بعض أهلئروا أم أحمد وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه  
 لا بأس بذلك للنساء الحديث في اسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال  
 مشهور ومن دونه ثقات قول من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية  
 إذا خروا إذا خربن فتح الهمزة والذال المججمة المنقطة وبعدها ألف ثم خاء مججمة على  
 وزن فاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربطة بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت  
 ثم طاء مهملة ويقال رائطة قال المنذري جاءت الرواية به ما وهي كل ملافة منسوجة  
 بنسج واحد وقيل كل نوب رقيق لين والجمع رباط قوله مضرجة بفتح الراء المشددة

الخ وقال في السبل الجرار أن الزيادة على المرة منونة غير واجبة اه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى أي

مجموعتين أو متفرقتين والراجح نوب غسل الكفين معا ويذل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهما ثلاثا ولو أراد

التفريق لقول غسلهما ثلاثا ثلاثا في رواية الام بن زكريا ثلاث مرات وفيه غل ل ل ل قبل ادخالهما الاناء ولو لم يكن عقب نوم احتياط وفيه دليل على ان غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك باتفاق العلماء (فغسلهما) أي كفيه قبل ادخالهما الاناء (ثم أدخل عينه في الاناء) فأخذ منه الماء وأدخله في فيه وفيه الاغتراف باليمين (فضمض) بأن أدار الماء في فيه وفي رواية فتمضمض والمضمضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يذره ثم يحججه قال النووي واقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط ادارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم ان الادارة شرط والمعول عليه في مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تبني معرفة الحق والذي في القاموس وغيره ان المضمضة تحريك الماء في الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء في انفه وفي رواية استنثرأى أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق فالاستنثار أعم قاله في التلخيص وقال ابن الاعرابي هما واحد قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي هي الانف والمشهور الاول وعن الشراء يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر اذا نثر النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أحمد وداود الطاهري وغيرهما واستدلوا

أي ملطحة قوله يسجدون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء محارمه واقاربته وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه الانكار على احراق الثوب المنتقع به لبعض الناس دون بعض لانه من اضاعة المال المنهي عنها ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأى علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لبس ثوبين معصفرين فقال أملك أمرتك بهذا قال قلت أغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وقد جمع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر ألا ياحرقهما ما ندبا ثم لما أحرقهما ما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتهم بعض أهلك اعلامه بأن هذا كان كافيا لو فعله وان الامر للنسب ولا ينفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لان القضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروايتين بمثل هذا بل هما قصتان مختلفتان وغايته انه صلى الله عليه وسلم في احدي القضيتين غلظ عليه وعاقبه فأمره باحراقهما واهل هذه المرة التي أمره فيها بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وان كان بعيدا من جهة ان صاحب القصة يبعد ان يقع منه اللبس للمعصفر من أخرى بعد ان سمع فيه ما سمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال النسيان كائن وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وسلم المصاهرة على الاحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وسلم باحراقهما من باب التعليل والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك

(وعن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التختيم بالذهب

وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر وراه الجماعة

الا البخاري وابن ماجه) قوله نهى في هذا اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد

تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي عليه السلام وتعبته قوله القسي

قد تقدم ضبطه تفسيره في شرح حديث علي في باب ان اقتراس الحرير كلبه قوله وعن

القراءة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القراءة في هذين المحلين لان وتطبيقهما

انما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم نهى ان اقرأ

القرآن راكعا أو ساجدا فاما الركوع فعظم ما فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في

الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مربوعا بعيد ما بين

المتكبين لشعر يباغ شعمة أذنيه رأيت في حلة جرا لم أر شيئا قط أحسن منه متفق عليه)

الحديث أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وأبو داود وفي الباب عن أبي جحيفة عند

البخاري وغيره رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة جراء مشرما صلى الى

اذ احرك النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أحمد وداود الطاهري وغيرهما واستدلوا

واختصوا بأدلة ضعاف أجاز  
عنهم لحاظ في الفتح واشوكاني  
في التل وقد بين لما رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل  
لينافد أوم عابها ولم يحفظ أنه  
أدخل بهم مامرة واحدة كما قرره  
ابن القيم في الهدى وقد اعترف  
بجماعة من الشافعية وغيرهم  
بضعف دليل من قال بعدم  
وجوب ما وأورد ابن سيد  
الغمام في شرح الترمذي الأدلة  
القاضية بالوجوب من الأحاديث  
وبهم إذ علمت أن المذهب الحق  
وجوب المضمضة والاستنشاق  
والاستنثار (ثم غسل وجهه  
ثلاثا) وكذلك سائر الأعضاء إلا  
الرأس فإنه لم يذكرفيه العدد  
وحد الوجه من قصاص الشعر  
إلى أسفل الذقن طولا ومن  
شهوة الأذن إلى شهوة الأذن  
عرضا وفيه تأخير عن المضمضة  
والاستنشاق وقد ذكرنا  
أن حكمة ذلك اعتبارا بأوصاف  
الماء لأن اللون يدرك بالبصر  
والطعم بالفم والريح بالأنف  
فقدمت المضمضة والاستنشاق  
وهم واجبان قبل الوجه وهو  
مفروض احتياطاً للعبادة وقد  
أجمع العلماء على أن الواجب  
غسل الأعضاء مرة واحدة وإن  
ثلاث سنة ثبتت الإقتصار  
من فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
على مرة واحدة ومرتين كما  
قد علم استدلل بهم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

العنزة بالناس ركعتين وعن عامر المزني عند أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحن وهو يخطب على بقله وعليه برد أحمر وعليه  
السلام أمامه يعبر عنه قال في البدر المنير وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان  
له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه  
نحوه بدون ذكر الأحمر والحديث احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية  
والمالكية وغيرهم وذهبت المعتزلة والخنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا به حديث عبد الله  
ابن عمر والذي سألني به هذا وسأني في شرحه إن شاء الله تعالى ما يتبين به عدم انتهازه  
للاحتجاج واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لأن  
العصفر يصبغ صبغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا أن الحق أن ذلك النوع  
من الأحمر لا يحل لبسه ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خر جثا  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى علي رواحنا وعلى أبلنا أكسية فيها  
خيوط عهن أجرف قال ألا أرى هذه الحرة قد علمتكم فقمنا سرا عاة ولرسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فأخذنا ألكسية فنزعناها عنها وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن  
في إسناده رجلاً مجهولاً ومن أدلتهم حديث أن امرأة من بني أسد قالت كنت يوماً عند  
زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابنا بمغرة والمغرة صبغ  
أحمر قالت فبينما نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى  
المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ما نعت وأخذت  
فغسلت ثيابها وارت كل حرة ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما  
لم ير شيئاً دخل الحديث أن رجلاً أودود في إسناده إسماعيل بن عياش وابنه وفيه مما قال  
مضموراً وهذه الأدلة غاية ما فيها الوصل صحتها وعدم وجدان معارض لها الصراحة  
والتحريم فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها ما في إسناده من المقال الذي ذكرنا  
ومعارضته بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي  
عن المياثر الحرة وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث  
علي قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثة الحمراء ولكنه  
لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فما  
الدائم على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن  
أدرك أدلتهم حديث رافع بن برد وأورافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بلطف أن  
الشیطان يحب الحرة فلما تم والحرة وكل ثوب ذي شهرة أخرجه الحاکم في الكافي وأبو  
نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني  
عن عمران بن حصين مرفوعاً بلطف أياكم والحرة فانهم أحب الزينة إلى الشيطان وأخرج  
نحوه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلاً وهذا إن صح كان أنصر أدلتهم على المنع

(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم ترضأ على الولاء

ثم قال هذا (٢) وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (الى) أى مع (المرفقين) يفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغسان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخاري في الصوم وكذا المسلم فيها تقديم اليمنى على اليسرى وكذا القول في الرجلين أيضا (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عددا للمسح كغيره فاقضى الاقتصار على مرة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الحق لان المسح مبنى على التخميف فلا يقاس على الغسل لان المراد منه

(١) قلت الثابت عن الشارع بعملة وضوءه هو غسل الاعضاء مقدمة لما قدمه القرآن ومؤخرا لما أخره وكذلك الثابت عن الحاكمين لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعين له فهذا هو الوضوء الذى شرعه الله لعباده في كتابه ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل وأما كون الواو ونم لا تنفيذ الترتيب أولا تنفيذ فلا احتياج الى بيانه بعد دوامه واستقراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اه سيد نور الحسن خان

(٢) ولم يصح من قال ان الاشارة بقوله هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به الى نفس القفل لا الى هياته وولاته فهذه دعوى مجردة عن الدليل بل لاشارة

والكذلك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للعله الجراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأمر الشيطان يحب الحرة ولا يصح أن يقال ههنا فعله لا يعارض القول الخامس بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لان تلك اللة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان صح ذلك الحديث قلت قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأني به فيه كان خصصه عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الاحمر مختصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ وجرم بضعفه لانه من رواية أبي بكر البدلي وقد بانغ الجوز فاني فقال باطل فالواجب لبقائه على البراءة الاصاية المعتقدة بافعاله الثابتة في الصحيح لاسيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها الا أياما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان بنانيمان منسوجان بخطوط حمر مع الاسود وغلط من قال انها كانت حمر اجمعا قال رهي معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان الصحابي قد وصفها بأنها سحراء وهو من أهل اللسان والواجب الحل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والمصير الى الجراز على كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه الا بموجب فان أراد ان ذلك معنى الحلة الجراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان اراد ان ذلك حقيقة شرعية فيها فالحائز الشريعة لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لانهم السان ولسان قومه فان قال انما سمرها بذلك التفسير للجمع بين الالفة فكون كلامه آيا عن ذلك لتصرجه بتخليط من قال نعم الجراء البحت لا ملحق اليه لامكان الجمع بدونه بما ذكرنا مع ان جملة الحلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في اثنا كلامه من اسكاره صلى الله عليه وآله وسلم على القوم الذين رأى على رءسهم كسيرة فمخطوط حمر وفيه دليل على كراهية ما فيه المخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله قوله في الحديث يباغ شمة اذنيه هي اللين من لآذن في اسفلها وهو معاق القرط مما رقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره فههنا الى شمة اذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منكمبه وفي رواية الى انصاف اذنيه وعاتقه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذى يبلغ شمة اذنيه وهو الذى بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذى يضرب منكمبه وقيل كان ذلك لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها باغت المنكب واذا قصرها كانت الى انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر وفي فتح الباري ان في لبس الثوب الاحمر سبعة مذاهب الاول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام وطه وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن اسيب والنفخي والشعي وأبي تلابة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقا ولم يفسر

انما هي الى تلك الامة وقوله لعل جميعها لا الى الشئ المجرد كذا في السيل سيد نور الحسن خان ٥٠ نيل ل

المبالغة في الاسباغ (١) وقد صرحنا ٣٩٤ الاحاديث بالمرأة وفيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة لان

المناطق بصدق مرة وفيه خلاف وروى أبو داود من وجهين صحيح أحدهما بن خزيمة وغيره في حديث عثمان بثلاث مسح الرأس والزينة من العدل مقبولة قاله الحافظ في الفتح قال القسطلاني وهو مذهب الشافعي كغيره من الأعضاء وأجيب بأن رواية المسح مرة انتهى إيمان الجواز قال الإمام الربيعي محمد بن علي الشوكاني في السيل الجرار والاحاديث الصحيحة **الحديث** ثمة ان مسح الرأس مرة واحدة لم يثبت في تشبيهه ما يصلح للاحتجاج به وقد وضحت ذلك في شرح المنقذ وذكرنا جميع ما ورد في افرادهم من تشبيهه وتعليلاته وكل رواية من روايات التثنية فلم يرجع اليه من أرادته (ثم غسر رجله غسلا ثلاث مرار الى أي مع (الكعبين) وهذا العظامان لمرتفعاه عند مفصل الساق والقدم (ثم قال) عثمان رضي الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوضا وضوا وضوا وضوا هذا أي مثله لئلا يكون وضوا وضوا فرق من حيث ان اللفظ مثل (١) قول الاحاديث الصحيحة اسكنية دالة على أن المسح بالرأس مرة واحدة لم يثبت في تشبيهه ما يصلح للاحتجاج به فالتثنية مسه لا في مسح الرأس مرة أو وضعا أو مكانا في

الحافظ الى قائله عينا انما ذكر اخبارا رأينا يعرف بها من قال بذلك الثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحجارة دون ما كان صبغه خفيفا ساج ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد الرابع يكره لبس الحجر مطلقا لتصده الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة جاء ذلك عن ابن عباس الخامس يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسيج وينع ما صبغ بعد النسيج جئنا الى ذلك الخطابي السادس اختصار النهي بما صبغ بالعصفر ولم يصبه الى أحد السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكم عن ابن القيم انه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المقام ان النهي عن لبس الاحمر ان كان من أجل انه لبس الكندارة لقول فيه كالتقول في الميثرة الحمراء وان كان من أجل انه نزع النساء فهو راجع الى الزجر عن تشبه النساء فيكون النهي عنه لانه وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك والافلا في قوى مذهب اليه مالك من التفرقة بين المسح في الحفل وفي البيوت (وهو عبد الله بن عمرو قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجرا عليه ثوب احمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي وأبو داود وقال معناه عند أهل الحديث انه كره

العصفر وقول رواته ما صبغ بالحجارة من مدرار غيره الاباس به اذا لم يكن معصفرا) الحديث قال الترمذي انه حسن غريب مر هذا الوجه انتهى وفي اسناده أبو يحيى لقته وقد اختلف في اسمه فقيل عبد الرحمن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل مسلم وقيل زيا وقيل يزيد قال المندري وهو كوفي لا يحتج به قال أبو بكر البرز هذا الحديث لا نعنه يروى بهذا اللفظ لا عن عبد الله بن عمرو ولا نعنه طريقا لا هذه الطريق ولا نعنه رواه سريال عن الحق بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف الاسناد ون وقع في نسخ الترمذي انه حسن والحديث احتج به القائلون بكرامة لبس الاحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المجتهد عنه بأنه لا يمتنع لادعاءه لال به في متابله الاحاديث القاضية بالباحة لما فيه من المقتل وبأنه واقعة عين فيجتمعا أن يكون تركه عليه بسبب آخر وحله البس في علي ما صبغ بعد النسيج لا ما صبغ غزلا ثم نسيج فلا كراهة فيه قال ابن البرزعي بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلة كان لأجل الغزو وفيه نظر لانه كان قتيب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو وقد قدمنا الكلام على حجج الترمذيين من قولهم لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه فيه جواز ترك الرد على من سلم وهو مرتبة لم يمتنع منه ردعاه وزجره عن معصيته قال ابن رسلان ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا ما أرد عليك لا لك ما تركت مني عنه وكذلك يستحب تركه على أهل البدع والاممادى الطاهرة تحقيرهم وزجر اولئك قال كعب بن مالك فسلمت عليه فوثقه ما راد السلام لي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسجه الى أهل الحديث جميع حسن لانتم من احاديث القاضية بالجمع من لبس ما صبغ بالعصفر

يقتضى المساواة من كل وجه الا في الوجه الذي يقتضى التغاير بين الحقيقةين ٣٩٥ بحيث يخرجان عن الوحدة ولا يفظن

لا يقتضى ذلك واعلمها استعملت هنا بمعنى المثل مجازاً لانه لم يتروك

عما يقتضى المثلية الا لا يقدح

في المقصود قاله ابن دقيق العيد

قال الرماوى في شرح العمدة

وانما حمل نحو على معنى مثل

مجازاً أو على جل المتصود لان

الكيفية المرتب عليها ثواب

معين باختلال شئ منها يحتل

الثواب المترتب بخلاف ما يفعل

لامتنال الامر مثل فعله صلى

الله عليه وآله وسلم فانه يكتفى فيه

باصل الفعل الصادق عليه

الامر انتهى ووقع في بعض

طرق الحديث بلفظ مثل كما عند

البخارى في الرقاق كذا

عند مسلم وهو معارض لقول

النووى انما قال نحو وضوء

ولم يقل مثل لان حقيقة مماثلته

لا يقدح عليها غيره نعم عليه صلى

الله عليه وآله وسلم بحقائق

الاشياء وخشيت الامور لا يعلمها

غيره وحينئذ فيكون قول

عثمان مثل يقتضى الظاهر

(ثم صلى ركعتين) وفيه

استحباب صلاة ركعتين عقب

الوضوء (لا يتحدث في ما نفسه)

بشئ من الدنيا كما رواه الحكيم

الترمذى في كتاب الصلاة

وهى في الزهد لابن المبارك

ايضا وفي المصنف لابن أبي شيبة

وحيث قد لا يؤثر حديث نفسه

في أمور الآخرة أو يتفكر في

معاني ما يتلو من القرآن وقدم

\*(باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزعفر والملونات)\*

(عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض

فانها اطهر واطيب وكنتموا فيها موتاكم رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه)

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم واختلاف في وصله وارساله قال الحافظ

في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعى وأحمد

وأصحاب السنن الا النسائي بلفظ لبسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم

وكنتموا فيها موتاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى بمعناه وفي لفظ للحاكم خير

ثيابكم البياض فالبسوها أحياكم وكنتموا بها موتاكم وصحح حديث ابن

عباس ابن القطان والترمذى وابن حبان وفي الباب أيضاً عن عمران بن الحصين عند

الطبرانى وعن أنس عند أبي حاتم في المعال وعند البزار في مسنده وعن ابن عمر عند

ابن عدى في الكامل وعن أبي الدرداء مرفوعه عند ابن ماجه بلفظ أحسن ما زرتكم

الله به في قبوركم ومما جاءكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض

رتكفئوا الوثى به لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيظ فظاهر وأما كونه

أطهر فلان أدنى شئ يقع عليه يظهر فيغسل اذا كان من جنس النجاسة فيكون نقياً

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في عائته ونفق من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من

الدنس الامر المذكور في الحديث ليس الوجوب اما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله

عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتقريره لجماعة

منهم على لبس البياض وأما في الكفن فلما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث

حسن من حديث جابر مرفوعاً انه قال في أحسنكم فوجدت يافكفن في ثوب حبرة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها

الحبرة رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة

أعدها قال الجوهري الحبرة كعنية بر يمان يكون من كان أو قطن سميت حبرة لانها

محمرة أى مزينة والتجبير التزين والتحسين والخطيط ومنه حديث أبي ذر الحمد لله

الذى أطعنا الخبير والبسنا الخبير وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالاً للوسخ من غيرها

(وعن أبي رزمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه

الجماعة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذى وقال لانعرفه الا من حديث عبيد الله

ابن ابياد انتهى وعبيد الله وأبوه ثقتان وأبو رزمة بكسر الراء وسكون الميم بعد هاء

منالمة مفتوحة واسمه رفاعه بن يثرب كذا قال صاحب التقریب وقال الترمذى اسمه

حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الاخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضاً من

أنفع الألوان للابصار ومن أجملها في عين الناظرين (وعن عائشة رضى الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجيئ بجيشه في صلته وقال في الفتح المراد ما تسترل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث

يقتضى تكسبها منه فاما ما جمعت من ٣١٦ الخطرات والوساوس ويتعد ذرذرتها فذلك معقوعه نعم هو بلا

رب دون من سلم من الكل  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
انما ضمن الغفران لمن زاعى  
ذلك بجاهدة نفسه من خطرات  
الشیطان ونفيا عنه وتزغ  
قلبه ولا ريب ان المنجدين عن  
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر  
الله تعالى على قلوبهم يحصل  
لهم ذلك وروى عن سعد بن  
الله عنه انه قال ما كنت في صلاة  
فحدثت نفسي فيها بغيرها قال  
الزهري رحم الله سعدا ان كان  
لما مؤنا على هذا ما ظننت ان  
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال  
الذوي المراد لا يحسد بها بشئ  
من أمور الدنيا ولو عرض له  
حديث فأعرض عنه حركات  
له هذه الفضيلة لان هذا ليس  
من فعله وقد غفر لهذه الأمة  
ما حدثت به نفوسها هذا معنى  
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله  
والحاصل ان الصيغة مشعرة  
بشيئين أحدهما ان يكون غير  
مغلوب بورود الخواطر النفسية  
لان من كان كذلك لا يقال له  
حدث لا تفاء الاختيار اي  
لا بد من اعتباره فانها ان  
يكون مراد الحديث طائفة له  
على وجه التكلّف ومن وقع له  
ذلك فهو ما وبغته لا يقال انه  
حدث نفسه انتهى بجواب  
الشرط قوله (عندله) مبنيا  
لحفظه وفي رواية غفر الله  
(ما ننتم من ذنبه) من الغفائر  
دين البكار كما في مسلم من التصريح به فالماضي يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تأخر وفي نيل

حرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غدة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه  
أحمد بن مسلم والترمذي وصححه قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كما امر  
صوف أرحم وأجمع مروط كذا في القاموس وقيل لي كما من خزاو كان قوله مرحل  
بهم مضمومة وراهمه مضمومة منقوطة وحامه مضمومة مشددة ولا م كمظم وهو يرد فيه تصاویر  
قال في القاموس وتفسير الجوهرى اياه بازاء خز فيه علم غير جمد انما ذلك تفسير المرحل  
بالحيم انتهى وتلك التصاویر هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الواحد  
وعلى ما يوضع على لرواحل يستوى عليه الركاب والترحل مصدر رحل المبرأى وشاء  
قال انووى والمراد تصاویر رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وسأني الكلام  
على حكم ما فيه صورة في الباب الذي به هذا الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس  
السواد وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت صبغت للبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح لصوف فتذفها قال واحسبه  
قال وكان يعجبه الريح الطيبة (وعن أم خالد قالت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثياب  
فيها خيصة سوداء فقال من ترون نكرو وهذه الخيصة فأسكت القوم فقال اذوني بأم  
خالد فأتى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلبسها بيده وقال أبلى وأخلى مرتين  
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا  
والسنا لباسان الحبشة الحسن رواه البخاري قوله خيصة بفتح الخيصة وكسر الميم وبالصاد  
المهملة كساه مربع له علمان قوله نكرو وهذه ثيابون لامة كلام قول فأسكت القوم بضم  
الهمزة على البناء المعجوز قوله أبلى وأخلى هذا من باب التنازل والدعاة للباس بأن  
يعملوا بلبس ذلك النوب حتى يلبى ويخرجوا منه وأنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوب  
جديد كذلك وأخرج ابراهيم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى  
على عمر بن الخطاب ثوبا فضرب بس جديد وعش جديد ومث شهيدا وأخرج أبو داود  
برعيل بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له تبلى ويخلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح  
سين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلّف بالغة الخيصة ومعناه حسن الحديث  
يدل على أنه يجوز لغيره ما لبس السواد ولا أعلم في ذلك خلافا (وعن ابن عمر انه  
كان يصبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقيل له لم تصبغ ثيابك وتدهن بالزعفران فقال الى  
رأيت أجب اصبغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصبغ به ثيابه  
رواه أحمد بن محمد بن أبي داود والنسائي بخلافه ما وجد كان يصبغ ثيابه كاهن حتى  
عمامة) الحديث في أسنده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي  
ان زعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما  
صفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فاني أحب أن أصبغ بها

قال

دين البكار كما في مسلم من التصريح به فالماضي يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تأخر وفي نيل

الاول طار رتب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة ٣٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك التقيد فلا

قال المذنب ذرى واختلاف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاة للعبة بالصفرة وقال آخرون أراد يصفر ثيابه ويلبس ثيابا مفرقا انتهى ويؤيد الاول الثاني تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي قوله حتى عساهته بالنصب والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهى الرجل عن المعصفر وفيه أيضا مشروعية الادهان بالزعفران ومشروعية صبغ اللعبة بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغون فالتصبير بغيره ما وجد ابن حنبل رجلا قد خضب لحيته فقال اني لا ارى الرجل يحبي ميتا من السنة وقد تقدم الكلام على الخضاة في باب تغيير الثياب بالحناء والكم

\*(باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور وانتهى عن التصوير)\*

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا نقضه) رواه البخاري وأبو داود وأحمد وافظه لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليب الا نقضه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشبه الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك لقوله فيه تصليب أي صورة تصليب من نقش ثوب أو غيره والتصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تبعده النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف والاضاء المبه أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف المفتوحة والاضاد المعجمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره والقصب الح كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير وعلى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان ما لكة زوجة كانت أو غيرها المأثرت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوى بالقصيب الذي في يده الى كل من فيخبر لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى مر على ثمانمائة وستين صنما وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اله ورائي في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحجبت ورأى صورة ابراهيم واسماعيل بأيديهم ما الا لزام فقال قاتلهم الله والله ان استقسما بالالزام قط قال النووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التعريم وهو من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه لما عمت أو لا غيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار وفلس وانه وحائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجبال الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعمد متناه هو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة وسادة ونحوها مما عمت فليس بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأنى لا يجزى الا على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال الأحاديثكم

تحصل الا بمجموعهما وظاهره صغرة جميع الذنوب وقيل انه مخصوص بالصغار لورود مثل ذلك مقيدا بحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما مما اجتبت الكبائر انتهى وعبارة الفتح ظاهره يم الكبائر والصغار لكن العلماء خصوا بالصغار لورود مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية وهو في حق من له كبائر وصغار في ليس له الا صغار كفرت عنه ومن ليس له الا كبائر خفف عنه منها بقدر ما صاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبائر يزاد في حسناته بتظير ذلك وفي الحديث التعليم بالنهل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترقب في أعضاء الوضوء للالتفات في جميعها وبهم والترقب في الاخلاص وتحذير من الهوى في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على معصية فانه يحضر المرء في حال صلته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية البخاري في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تعتروا بالاستكثار من الاعمال البتة بناء على ان الصلاة تكفرها فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأنى لا يجزى الا على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال الأحاديثكم



حديثه الاول ايه) تاسمه في كتاب الله تعالى ٣٩٨ (ما حدثتكموه) أي ما كنت حريصا على محدثكم به (سمعت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول لا يتوضأ رجل بحسن وضوءه) بأن يأتي به كاملا بآدابِه وسننه (ويصلي الصلاة) المقرضة (الا) ورجل (غفر له ما بينه وبين الصلاة) التي تليها كما في مسلم أي من الصغائر (حتى يصليها) أي يفرغ منها حتى غاية تحصيل المدة في الطرف إذا غفران لا غاية له وقال في الفتح حتى يصليها أي يشرع في الصلاة الثانية قال عروة (والآية ان الذين يكفون ما أنزلنا من المينات أي التي في سورة البقرة الى قوله وبلغهم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وان كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبليغ ومن ثم استدلل بها في هذا المقام لان العبرة بموم الانظ لا بخصوص السبب على ما عرف في محل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه (قال من توضأ فليستثر) بأن يخرج ما في أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبازالة ما فيه من النمل تصح شارب الحروف وفيه طرد الشيطان لما عند البخاري في بدء الخلق اذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خيشومه وانخيشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة لان ما يتقدم من الغبار ووطوبية الخياشيم قد اذنت في الشياطين فهو

بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت وسبأ في قال ولا فرق في ذلك كله بين ما له ظل وما لا ظل له قال هذا لطيف من مذهبنا في المسئلة وبمعناه قال بجاهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف انما ينهي عما كان له ظل ولا بأس باله ورا التي ليس لها ظل وهو هذا مذهب باطل فان المثل الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لمورنه ظل مع باقي الاحاديث المطلقة في كل صورة وقال لزهري انتهى في الصورة على المذموم وكذلك استعمل ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقعا في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط محتم أو غير محتمن عدا لا بظاهر الاحاديث لا سيما حديث النفرة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون يجوز منها ما كان رقعا في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغبيره قال القاضي عياض لا ما ورد في اللعب بالبنات لمغار البنات والرخصة في ذلك أن كن كرمالك شراء الرجل ذلك لا بذته وادعى بعضهم ان اباحة اللعب بالبنات مفسوخ بهم هذه الاحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترعه قالت فتقطعته وسادتين فكان يرتفق عليهما متفق عليه وفي لفظ أحمد فقطعته

مرفقتين فلقد رأيت من كثرة على احدهما وفيها صورة) قوله فترعه فيه الارشاد الى ازالة التصاوير المنة وثمة على الستور قوله فتقطعته وسادتين فيه ان الصورة والتمثال اذا غير لم يكن به ما بأس بعد ذلك وجاز اقتراشهما والارتفاق عليهما قوله فكان يرتفق في اقاموس ارتفق اتكاف على مرفق يده أو على الخد قوله فقطعته مرفقتين تغبيره مرفقة كدكتسة رهي الخد والحديث يدل على جواز اقتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيرا ما يتجنبه لرؤساء تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ناني

جبريل فقال اني كنت أبيتك الليلة فلم يمنعني ان أدخل البيت الذي أنت فيه الا انه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين فوطآن وأمر بالكلب يخرج فذهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادأ

الكلب جرو وكان الحسن والحسين تحت فضلهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي ومعه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله الليلة في رواية أبي داود البارحة قوله قرام ستر بكسر القاف وتخفيف الراء التمرين وروى به حذف التنوين والاضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذو ألوان قوله فيه تماثيل وفي رواية لمسلم وقد سترت سهوة لي بقرام والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية للنسائي قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه

تصاوير

على عادة العرب في نسبتهم المستخبت والمستبشع الى الشيطان وذلك ٣٩٩ عبارة عن تكسيه عن القيام الى الصلاة

ولامانع من حمله على الحقيقة  
بل هو الاولى وهل بيته لعموم  
الناسين أو نحوه من من لم يعمل  
ما يحترس به في مناهة كفر آية  
الكبرى وظاهر الامر فيه  
للوجوب وقول العيني ان  
الاجماع قائم على عدم وجوبه  
باطل يردده تصریح ابن بطال بان  
بعض العلماء قال بوجوبه وعند  
الجمهور ان الامر فيه للندب  
(ومن استجمر) أي مسح محل  
التجويب بآروهي الاجار الصغار  
(فليوتر) تقدم الكلام على  
معنى الايتار وحله بعضهم على  
استعمال الجوز فانه يقال  
تجمر واستجمر أي فلما أخذ  
ثلاث قطيع من الطيب أو  
يتطيب بثلاثاً أو أكثر وترا  
والاول أظهر (وعنه) أي عن  
ابي هريرة (رضي الله عنه) أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال اذا توضأ أي اراد ان  
يتوضأ) أحدكم فليعمل في انقه  
أي ماء كذا في البخاري من رواية  
ابي ذر وسقط قوله ما من رواية  
الا كثرين لدلالة الكلام عليه  
(ثم لينثر) من الشاة في المجرى  
وفي رواية لينثر من باب الاقتعال  
كذا عند ابي ذر الاصيلي (ومن  
استجمر) بالاجار (فليوتر)  
بثلاث أو خمس أو سبع أو غير  
ذلك ولواجب الثلاثة لحديث  
مسلم لا يستجبي أحدكم بأقل من

تصاوير واختلاف الروايات يبين بعضها بعبارة قوله فريض الميم أي فقال جبريل عليه  
السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله يصير كهية الشجرة لان الشجر ونحوه  
على الارواح فيه لا يحرم صنعه ولا ان كسب به من غير فرق بين الشجر المثمرة وغيرها  
قال ابن رسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا مجاهد اذ افانه جعل الشجر المثمرة من المكروه  
لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما يكافى الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب  
بخلق خلقا كخلق قوله وأمر بالستر رواية أبي داود وهو كذلك قوله وأمر بالكاب قوله  
منتبذين أي طروحين على الارض ولفظ أبي داود منبذين قوله وكان للعسن  
والسبن فيه جواز تربية جرو الكاب للولد الصغير وقديس تبدل به على طهارة الكاب  
وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذه لغير الاصطلاح قوله تحت ضد بنفخ الذون  
والضاد المجهمة فعل بمعنى مفعول أد تحت متاع البيت المنضوذة به فوق بعض وقيل  
هو السرير بمعنى بذلك لان الضد يوضع عليه أي يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث  
مسروق شجر الجنة ضد من أصلها الى فرعها أي ليس لها سوق بارزة ولكنها منضوذة  
بالورق والثمار من أسفلها الى أعلاها والحديث يدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت  
أنتي فيها تمثيل أو كبا كما ورد من حديث أبي طحفة لانصاري عند البخاري ومسلم وأبي  
داود والترمذي والنسائي باللفظ قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه  
كاب ولا تمذي والنسائي باللفظ قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه  
السياحين غير الحفظة وملائكة الموت قال في معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالعركة  
والرحمة وأما الحفظة فلا يثارون الجنب وغيره قال النووي في شرح مسلم سبب امتناع  
الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه  
كاب كثرة أكله الفحاشات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء في الحديث والملائكة ضد  
الشياطين وخص الخطابي ذلك بما كاي يحرم اقتناؤه من الكلاب وبعلا يجوز تصويره  
من الدور لا كاب الصبي والمشيئة ولا الصورة التي في البساط والوسادة وغيرهما فان  
ذلك لا يمنع دخول الملائكة والظاهر انه عام في كل كاب وفي كل صورة وانهم يمتنعون من  
الجميع لطلاق الاحاديث ولان الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
تحت الدبرير كان له فيه عذرقانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل  
ذلك الجرو (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للذين يصنعون هذه  
الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحبوا ما خلدتم وعن ابن عباس وجاءه رجل فقال  
أني أصور هذه التصاوير فافتنى فيما فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول كل مصور في النار يجهل له بكل صورة صورها نفسا تعذب في جهنم فان كنت لابد  
فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليها الحديثان يدلان على أن التصوير  
من أشد المحرمات لا نوعا عليه بالتعذب في النار أن كل مصور من أهل النار  
ثلاثة حجار فاخذ بهما الحديث اشاعي واحمد ومحاب الحديث فاشترطوا ان لا يقص من الثلاثة فان حصل الانقاص بها

ثلاثة حجار فاخذ بهما الحديث اشاعي واحمد ومحاب الحديث فاشترطوا ان لا يقص من الثلاثة فان حصل الانقاص بها



الادخال لا يتقرب عليه كراهة كن أدخل يده في انام واسع فاعترف منه ٤٠١ باناء صغير من غير أن تلامس يده الماء وانما ظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء  
و يلحق به اناء الغسل واذ بقي  
الانية قياسا لكون في الاستصحاب  
من غير كراهة لعدم ورود النهي  
فيها عن ذلك وخرج بذلك الاناء  
البرك والحياض التي لا تنسد  
بغمس اليد فيها على تقدير  
نجاستها فلا يثقلها والنهي  
(فان أحدهم لا يدرى أين  
باعت يده) من جسده هل لاقت  
مكانا لها راحة أو نجاسة  
أو جرحا أو أثر الاستنجاء بالأجار  
بعد بلل المحل أو اليد بوضوء عرق  
ومفهوما أن من درى أين باتت  
يده كن ان عليها خرقه مثلا  
فاستيقظ وهي على حالها انه  
لا كراهة نعم يستحب غسلهما قبل  
غسلهما في الماء لتقليل فقد صح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
غسلهما قبل ادخالهما في الاناء  
في حالة النجاسة فاستحبابه بعد  
النوم أولى ومن قال كمالا ان  
الامر للتعبد لا يفرق بين شاة  
ومتيقن والامر للندب عند  
الجهور لان الامر المضمّن الشك  
لا يكون واجبا في هذا الحكم  
استحبنا بالاصل الطهارة ووجهه  
الامام أحمد على الوجوب في نوم  
الليل دون النهار لقوله أين باتت  
يده لان حقيقة المبيت تكون  
في الليل ووقع التصريح به  
في رواية أبي داود بالنظر اذا قام  
احدكم من الليل وكذا عند  
الترمذي واجيب بأن التعليل

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في المخافة وأما حديث مالك بن عمير فخرجه  
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشهد له حديث سويد بن  
قيس قال جابت أنا وخرمة العبدى بن لمن هجر فأتينا به مكة فجاها نارسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يمشي فساو مناسرا ويل فيعنا ومن رجل فزن بالاجر فقال له زن واربح  
رواه الخمسة وصححه الترمذي وسيأتي في أبواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمير  
المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن حماد بن حرب عنه وقد  
صرح كثير من الأئمة بنبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل قال في الهدى  
فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها  
وقد روى في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى  
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود اليمانية والبرد الاخضر ولبس  
الجبة والقباء والتميص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية لقسطلاني وأما  
السراويل فاختلف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فجزم بعض العلماء بانه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما يجوز به النووي في ترجمة عثمان رضي  
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام  
الى يوم قتله فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه مكن قد ورد في حديث أبي يعلى  
الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوم ما مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فجلس الى البراز فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق  
وزان يزن فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان زن راجحا فقال الوزان ان هذه  
كلمة ما معتمها من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الخفاء في دينك ان لا تعرف  
نبيك فطرح الميزان ووثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبلها فاجذب  
يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ليا هذا انما تنعل هذا الاعاجم يلو كها  
واست بملك انما أمارجل منكم فآخذ فوزن وأرج وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاجله عنه فقال صاحب الشيء أحق بشيئته أن  
يحملة الآن مكن كون ضعيفا يجزعه فيعينه أخوه المسلم قال قلت يا رسول الله وانك  
لتلبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالستر فلم أجد  
شيئا استرمنه وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى ورواه الطبراني في الاوسط  
والدارقطني في الافراد والعقيلي في الضعفاء ومدايره على يوسف بن زياد الواسطي وهو  
ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وهو أيضا ضعيف لكن قد صح  
شرائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة وهذا  
قال أبو عبد الله الحارثي في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله  
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله أعلم وقد أورد أبو سعيد عبد المنيس ابوري

وهو صحيح لكن كونها تؤثر  
التجسس وان لم يتغير فيه نظر لان  
مطابق التأثير لا يدل على خصوص  
التأثير بالتجسس فيحصل ان  
تكون الكراهة بالمتيقن اشد  
من الكراهة بالماضون قاله ابن  
دقيق العيدود مراده انه ليست  
فيه دلالة قطعية على من يقول ان  
الماء لا ينجس الا بتغيره وبمقتضى  
من الحديث استحباب غسل  
النجاسات ثلاثا لانه اذا مر به  
في المشكوك ففي المحقق قولي  
والاخذ بالوثيقة والعمل  
بالاحتياط في العبادة والكتابة  
عما يستحب منه اذا حصل  
الفهام بها واستنطق قوم منه  
فوائد اخرى ذكرها في نسخ  
وهذا الحديث خرجها ستة  
وهما تنبيه وهو انه ينبغي  
لسامع لقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم ان يتلقاها باقبول وقع  
الخواطر الراءة لها فتدبغلغنان  
شخصا مع هذا الحديث فتدال  
واين تبيت يده منه فاستيقظ من  
النوم ويده داخل دبره مشدود فتدال  
عن ذلك واقنع قاله القسط لاني  
عن عبد الله بن عمر رضي الله  
عنه وقد قيل له (والقاتل عبيد بن  
جريح المذني) رأيتك لا تمس من  
الاركن) أي أركان المكة بمكة  
الاربعة (الا) الركنين (الي) فبين  
تغليبوا الا فاذي فيه الخطر الاود  
عراق لانه الى جهته ولم يقع  
التغليب باعتبار الاسود وخوف الاشتباه على جاهل وهو اباقيان على قواعد ابراهيم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المحرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه  
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص  
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن  
غريب انه نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرده وهو مروى وروى بعضهم  
هذا الحديث عن أبي عميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم  
سلمة قال وسمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح  
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا قاضي مرو وقال المنذري ولا بأس به وأبو عميلة يحيى  
ابن واضح أدخله الجار في الضعفاء ووثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب  
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن  
في الاستمرار من الرداء والازار الذين يحتاجان كثيرا الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف  
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستتر عورته  
ويستر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف ما لبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب  
من الانسان كان أحب اليه من غيره وهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الانصار بالشعار  
الذي يلي اليه بخلاف غيرهم فانه شبههم بالثار وانما هي القميص فيصالان الا دعي  
يتقدم فيه أي يدخل فيه ليدل على تفرده في حديث المرجوم انه يتمص في آخر الجنة أي  
ينغمس فيها (وعن أسماء بنت يزيد قالت كانت يد كم قميص رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم لي لرسخ رداءه يورود ترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يلبس قميصا قصيرا يدين والطول رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه  
النسائي أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي نسخة ده شهر بن حوشب وفيه مقول  
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا  
الحسن بن صالح ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح  
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان بن وكيع أضعف منه  
ولكن شرط الاول يشهد له حديث اسمعيل وهذا وسطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر  
الا في نسخة بالازار والعمامة وانتميه قول الى الرسخ بالسين المهملة هذا القبط  
لترمذي ونظ الى داود الرسخ بالصاد المهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها  
عين مبهمة وهو منفصل ما بين الكف والساعد ويقال لمن فصل الساق والقدم رسغ أيضا  
قاله بن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان السنة في الاصطلاح  
لا تتجاوز الرسخ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكام لواحدة الطوال التي هي  
كالخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة وهي مخالفة لسنة وفي جوازها نظر  
فان من جنس الخيل لانه انتهى وقد صار أشهر الناس بخالفة هذه السنة في زمانها هذا  
العلماء في أي أحد منهم وقد جعل القميصه كمين يصلح كل واحد منهم ان يكون جبنة

والسلام ومن ثم خصاً أخيراً بالاستسلام وعلى هذا الوافي ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها انتداباً به ولهذا لما  
وردهما ابن الزبير على سواهما  
استلهاما وقد صرح استلامهما عن  
معاوية وروى عن الحسن  
والحسن رضي الله عنهما وظاهر  
في الحديث ما انفرد ابن عمر  
بإسلام اليمانيين دون غيره  
عن رأيهم عبيد وان سائرهم  
كان يسلم الأربعة ثم قال ابن  
جريح لابن عمر رضي الله عنهما  
ورأيك تباين (بفتح التاء والباء  
انفعال السببية) اكسر السنين  
وسكون الباء التي لا شعر عليها من  
السبت وهو الخلق وهو ظاهر  
جواب ابن عمر التي أوهى التي  
عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ  
بالقرط والسبت بالضم يندبغ  
به أو كل مدبوغ أو التي أسبغت  
بالدباغ أي لانت أو نسجة إلى  
سوق السبت وانما عتص على  
ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل  
العمى وانما كانوا يلبسون المعالي  
بالشعر غير مدبوغة وكانت  
المدبوغة تعمل بالطائف وغيره  
(ورأيك تصبغ) فوبك أو شعرك  
(بالصفرة ورأيك اذا كنت)  
مستقرا (بمكة أهل الناس) أي  
رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول  
ذی الحجة للأحرام بالحج (اذا رأوا  
الهلال) أي هلال ذی الحجة (ولم  
تمل أنت حتى كان يوم التروية)  
الثامن من ذی الحجة لانهم كانوا  
يرقون فيه من الماء ليستعملوه في  
عرفة شربا وغيره وقيل غير ذلك  
(أما الأركان)

أو قيصا أصغر من أولاده أو يقيم وليس في ذلك شيء من الفسادة الدنيوية إلا العبث  
وتثقيب المؤنة على النفس ومنع الانتفاع بالبدن في كنسير من المنافع وتعريضه لسرعة  
التمزق وتشويه الهيئته ولا الدينية المخالفة السنة والأسبال والخيلاء قال ابن رسلان  
والظاهر ان نسائه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكامهن إلى الرسغ اذلو  
كانت أكامهن تريد على ذلك لتقبل ولتقبل لوصول اليها كما نقل في الذيل من روايات  
النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جرفه خيلاء لم ينظر الله اليه قالت يا رسول الله  
فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخينه شيبرا قالت اذن ينكشف أقدامهن قال  
يرخينه ذراعا ولا يزدن عليه ويفرق بين الكف اذا ظهروا بين القدم ان قدم المرأة عورة  
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كل  
تقصير القميص لا تطويله أسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن باع)

عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال  
بافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه رواه الترمذي الحديث أخرجه نحوه مسلم  
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه  
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخت طرفيها بين  
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة  
وداء يلبسها في العيدين ويرخينها خلفه قال ابن عدي لا أعلم به عن أبي الزبير غير  
العرزمي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخت ذؤابتيه من ورائه قولا سدل  
السدل الأسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخاء والحديث يدل على استحباب  
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث دكانة بن عبد يزيد  
الهاشمي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول فرق ما بينا وبين المشر كبر  
العمامة على القلائس قال ابن التيم في الهدى وكان يلبس القلائس وبغير عمامة ويلبس  
العمامة بغير قلائس انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارتداء العمامة بين الكتفين  
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال عمى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة  
لم يذكروا داودا منه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عباس قال بعث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم  
أرسلها من ورائه أو قال على كتفيه اليسرى وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن  
مولى يقال له هرمن قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه  
قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار  
الصالحين المتسكين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال وفي الحديث النهي

فإن أنت حينئذ والرؤية هنا تجتمع البصرية والعينية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما مجيبا لابن جريح (أما الأركان)

الاربعة (فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس (الا) كنيين (اليمايين وأما

السعال السببية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعرو ينو ضافيا) أي في النعل (فاما أحب أن ألبسها) فيه التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجله النمر بقتين وهما في نعليه (وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغها فاما أحب أن أصبغ بها) يخمر صبغ ثيابه لما في الحديث المروي في سنن أبي داود وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته أو شعره لما في السنن انه يصفر به خفيه وكن أن كثر الصباغة والتابعين يحضب بالصفرة ورجع الاول القاسمي عياض وأجيب عن الحديث المستدل به الثاني بحتمال انه كان يطيب به ما لانه كان يصبغ بهما (وأما الالال) بلحج واعمرة (فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس حتى تنبعث به راحته) أي تستوي فاقعة الى طريقه والمراد ابتداء الشروع في أفعال النسب واليه ذهب الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلالة جالس الحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهمل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن وقال آخرون الافضل أن يهل من أول يوم من ذي الحجة ويحل هذه المباحات كتاب الحج وهذا الحديث خامس الاسناد ورواه كلهم

عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقعطة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقعطة عمامة ابليس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسنل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتطحي ونهى عن الاقتعاط ان المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتطحي ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئا والتطحي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذنة تحت الحنك والتطحي تطويف العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العم ثم هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواصفة ان ترك الاتصاف من بقايا عمائم قوم لوط وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين حنكاً وان أحدهم لو اتقن على بيت المال لكان به أمينا وقال القاسمي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المأكروه ما خالف زى العرب وأشبه زى العجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتني مالك حتى أجازره أو يعون حنكاً وقد روى الترمذي عن جماعة من السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طائوس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما تنقله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقعطة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء بدون ذكر الذؤابة قال فدل على ان الذؤابة لم يكن يرخصها دائماً بين كنفه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفسد لها بين يدي ومن خلقي وروى الطبراني عن عائشة قالت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وارخى له أربع أصابع وفي اسناده المتقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فانه أعرب وأحسن قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث نو بان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الخفاف بن رثيدن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مدينون وفيه رواية الاقران وفيه الحديث والاختبار ٤٠٥ والعنفة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس

وسلم وأبو داود في الخلع والنفاق  
في الطهارة وابن ماجه في اللباس  
واكل وجهه هو مولها (عن  
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت  
كان النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) يحب التيمن (لأنه كان يحب  
النال الحسن إذا مضى العبد أهل  
الجنة وزاد البخاري في الصلاة  
من رواية شعبة ما استطاع فتمه  
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع  
ما من (في تنعله) أي حال كونه  
لباسا لنعل أي الابتداء باليسر  
اليمن (وترجله) الابتداء بالمشي  
اليمن في تسريح رأسه ولحيته  
(و) في (طهوره) بضم الطاء لأن  
المراد تطهره وتفتح أي الابتداء  
بالمشي اليمن في الغسل واليسر  
في اليدين والرجلين على اليسرى  
وفي سنن أبي داود من حديث أبي  
هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا  
نوضأتم فايدوا أيامنكم فان قدم  
اليسرى كره ووضوءه صحيح وأما  
الكتمان والتدنان والأذنان  
في طهوره دفعة واحدة (و) كذا  
في البخاري من رواية أبي الوقت  
بأنه قال الواء هو من عطف العام  
على الخاص ولغيره باستطاعها  
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم  
يحب التيمن (في شأنه كاه) وتأكيده  
الشأن بقوله كاه يدل على التعميم  
فيدخل فيه ثوب الخوف  
والسر اويل والخلف ودخول  
المسجد والصلاة على مئذنة الامام  
ومئذنة المسجد والاكل والشرب

وسلم قبايولي والباحق يعممه ويرى لها من جانبها الايمن نحو الاذن وفي اسناده جميع  
ابن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم اطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضى للجزم بالتحريم  
قال النووي في شرح المهذب يجوز لبس العمامة بارسال طرفها وبغير ارسالها ولا كراهة  
في واحد منها ما لم يصح في النسي عن ترك ارسالها شيئا وارسالها ارسالا فاحشا كارسال  
الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة ان عبد الله بن الزبير كان  
يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعيد عن رشدين  
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر قال  
السيوطي في الخواص في الفتاوى وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد  
روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف  
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويفرزها من  
ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة أذرع والظاهر انها كانت  
نحو العشرة أو ذوقها يسير انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور  
من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الادارة والغرز وارسال الذؤابة  
فهذه الارصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غير ما هو بعد اقراره  
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

• (باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه  
وكراهة الشهرة والاسبال) •

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في  
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الله جل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا  
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبير بطر الحق ونخص الناس رواه أحمد ومسلم) قوله  
ان الله جميل اختلعه في معناه فقيل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء  
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم وجميع بمعنى مكرم  
ومسمع وقال أبو التمام القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذى النور والبهجة  
أي ماله كمالا وقيل معناه جميل الأفعال بكم والنظر اليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه  
ويثيب عليه الجزيل ويشكر عليه قال النووي واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا  
الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي  
اسناده مقال والمختار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين  
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقا وما منع الشرع من اطلاقه  
منعناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية  
تتلقى من موارد الشرع ولو قضيت بتحليل أو تحريم لكنا مشتبكين حكايه لغير الشرع انتهى  
وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما يرد به  
والا لانهما من تقسيم الانظار وقص الشائب وتقف الابط وحلق الرأس والخروج من الخلاه وغير ذلك مما في معناه الاما خص



ونما استحب التيامر فيها منه من باب لازالة والقاعدة نكل ما كان من باب التكرير والبرين فبالعين والافيه نيسار وحلق الرأس من باب البرين لامن باب الارابة وقربت الابتداء به به يمين قول في التخرج وحقيقة الشأن ما كن فعلا مقصودا وما يستحب فيه استياس ليس من الافعال المقصودة بل هي ام تروكها وما غير مقصودة وهذا كله على تقدير ثبات الواو وماعلى استناطها فتوله في شأنه كاه متعلق بمحبته لا بلتين أى يجهه التمين في شأنه كاه التمين في تنعله الى آخره أى لا يترك ذلك سفر او لاحضرا ولا في قراغه ولا في شغله ونحو ذلك وقد بسط القول في ذلك القسطلاني في ارشاد اسارى وفي هذا الحديث الدلالة على شرف الميمين وهو سداسى الاسناد ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه رواية لابن عن الاب وقريشيين من أتباع التابعين وآخرين من التابعين والتحديث والاختبار والنعنة وانخرجه البخارى في الصلوات واللباس ومسلم في الطهارة ووداود في اللباس والترمذى في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزينة وابن ماجه في الطهارة (عن أنس ابن مالك) الانصارى (روى الله عنه) أنه قال رأيت (أى ابصرت) رسول الله صلى الله عليه وآله (و- لم) خال أنه قد (حانت) أى قربت (صلاة له سر) وهو بالزراعة كما رواه قتادة عبد المؤمن سوق

الشرع ولا يمنعه فاجازته طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب وسنة متواترة ارجاع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختله وافيه فاجازته طائفة وقالوا الدعاء به والثناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون اكونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضى عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقول الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها انتهى والمثلة مدونة في علم الكلام فلا تطيل فيها المقال قوله بطر الحق هو دفعه ونكاره ترفعا وتجبر قاله النووي وفي القاموس بطر الحق ان يتكبر عنده فلا يقبله قولاً ونحوه النحاس هو بقين مبهمة مفتوحة وصادمهم له قبلها ميم ساكنة وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضى عياض لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخارى الا بالطاء ذكره ابوداود في مصنفه وذكره ابوسعيد الترمذى وغيره والغصص قال النووي بمعنى واحد وهو احتقار الناس والحديث يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى اغاية ولهذا ورد التحديد بمقتضى اختلاف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر لدخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووي وهذا التأويلان فيهما بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن التكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل على هذين التأويلين اذ يخرج جبرله عن المطلوب بل الظاهر ما اختاره القاضى عياض وغيره من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جزاؤه لو جازاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول ودله ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التى وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة واحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضاً يدل على ان محبة لبس الثوب الحسن وان فعل الحسن وبخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شئ وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الهاوى ذكر ذلك ابن عسبد البر والقاضى عياض وقد جمع الحفاظ ابن بش كوال في اسمه أقوال الاستوفاه النووى في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الشباب وهو يقدر عليه تواضعاً لله عز وجل دعاه الله عز وجل على رؤوس الخلائق حتى يجبره في حال الايمان أيتمن شامروا واحمد والترمذى الحديث حسنه الترمذى وقدر واه من طريق عباس بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن معمر عن سهل بن معاذ بن

بالمدينة (فالتمس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم يصبوا الماء (فأقروا)  
 منبئاً للمفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم بوضوءه) بفتح  
 الواو أي بأما فيه ماء ليتوضأ به وفي رواية ابن المبارك بخار رجل  
 بقدر فيه ماء يسير وروى  
 المذهب أنه كان مقداره وضوء  
 رجل واحد (فوضع رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم  
 في ذلك الاناء) الشريعة  
 الكريمة (وأمر الناس أن) أي  
 بأن (يتوضأوا) أي بالتوضي  
 (منه) أي من ذلك الاناء (قال)  
 أنس رضي الله عنه (فأريت) أن  
 أبصرت (الماء) حال كونه  
 (ينسج) أي يخرج (من تحت)  
 وفي رواية ينور من بين  
 (أصابعه) فتوضأوا (حتى توضأوا  
 من عند آخرهم) أي توضأوا  
 الناس حتى توضأ الذين عند  
 آخرهم وهو كناية عن جميعهم قاله  
 الكرماني أي لم يبق منهم أحد  
 والشخص الذي هو آخرهم  
 داخل فيه هذا الخبر لأن  
 السياق يقتضي العموم والمبالغة  
 لأن عند هذا معنى في وحشي  
 لتدريج ومن البيان وقيل حتى  
 هنا حرف ابتداء ومن لأغاية  
 واستنبط من هذا الحديث  
 استحباب التماس الماء لمن كان  
 على غير طهارة والرد على من  
 أسكر المجزأة من الملاحظة وفيه  
 اعتراف المتوضي من الماء  
 القليل لا يصير الماء مستعملاً واستدل به الشافعي على أن الأمر بغسل اليدين قبل ادخالها

أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الرحيم بن ميمون قال الناس  
 ليس به بأس وضوءه ابن معين وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه  
 استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها القصد التواضع ولا شك  
 أن لبس ما فيه به جال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والتفليس والكبر  
 وقد كان هديته صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يتيسر من  
 اللباس الصوف تارة والقطن أخرى والكتان تارة وليس البرود الجانية والبرد  
 الأخضر ولبس الجبة والقبا والقميص أن قال فالذين يمتنعون عما أباح الله من  
 الملابس والمطاعم والمناكح تزهوا وتعبداً بازارهم طائفة قايلاً بهم فلم يلبسوا إلا أشرف  
 الثياب ولم يأكلوا إلا أطيب وألين الطعام فلم يلبسوا الخشن ولا أكلوا تكبراً وتجبراً  
 وكلاً الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف  
 كانوا يكبرهون الشريطين من الثياب العالي والتخنض وفي السنن عن ابن عمر رفعه من  
 لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو اسحق الأصفهاني  
 بأسند صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة  
 صوف وازار صوف وعمامة صوف فاشتمأ عنه محمد وقال أظن أن أقواماً يلبسون  
 الصوف ويقولون قد لبسناه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أنهم أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم قد لبس الكتان والصوف والقطن وسنة نبينا أحق أن تتبع ومتصود  
 ابن سيرين.. هذا أن قوماً يرون أن لبس الصوف داعماً أفضل من غيره فيعتزونه  
 ويمنعون أنفسهم من غيره وكذلك يتحرون زياداً من اللباس ويتحرون رسوم  
 وأوضاعاً وهياً يرون الخروج عنها منكراً وليس المنكر إلا التقييد بها والمحافظة  
 عليه وترك الخروج عنها والحاصل أن الأعمال بالنيات فليس المتخنض من الثياب  
 تواضعاً وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر أن لبس غالي الثياب  
 من المقاصد الصالحة الموجبات للمثوبة من الله ولبس العالي من الثياب عند الأمن  
 على النفس من التماس المشوب بنوع من التكبر قصد الوصول بذلك إلى غمام المطالب  
 الدينية من أمر يعسوف أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما  
 هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجبات للأجر لكنه لا بد  
 من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعاً (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة رواه أحمد وأبو داود  
 وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً النسائي ورجال أسنده ثقات رواه أبو داود عن شيه  
 محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه أبو جاتم مبرزة له عدة مصنفات عن أبي عوانة  
 الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفى وقد أخرج له البخاري في الأتياع عن  
 المهاجر بن عمرو والبساحي وقد أخرج له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضاً

وبقية هذه المباحث محلها  
علامات النبوة قال ابن بطال  
حديث نبي المائنة جمع من  
العصاة الا أنه لم يرو الا من  
طريق أنس وذلك لطول عمره  
واطلب الناس علو السنه كذا  
قال وقد التقاضى عياض هذه  
التصريح واحد العدد الكثير من  
الثقات عن الجهم الفقيه عن  
الكافة متصلا عن جهم من  
العبادة بل لم يؤثر عن أحد منهم  
انكار ذلك فهو ملحق بالقطي  
من مجازاته انتهى فانظر كم بين  
الكلامين من التفاوت وهذا  
الحديث من الروايات ورجاله  
ما بين تيسر ومعدى وبصرى  
وفيه التحديث والاخبار  
والنعنة وأخرجه البخارى  
في علامات النبوة وعرو حافظ  
ابن حجر هذا الموضع هناك  
تحريرا بانها مسلم والترمذى  
في المناقب وقال حسن صحيح  
والنسائي في الطهارة وبالله  
التوفيق (وعنه) أى عن أنس  
رضي الله عنه (ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق  
رأسه) لشريرة في حجة الوداع  
أى أمر اخلاقه فاضاف  
الفعل اليه مجازا واختلف  
في الذى حاق فالصحيح انه معمر  
ابن عبد الله كما ذكره البخارى

(١) قلت قد تقدم ان الامر  
بغسل اليدين قبل ادخالها الاناء

من طريق محمد بن عيسى عن القاضى شريك عن عثمان بذلك الاسناد قوله من لبس  
ثوب شهرة قال ابن الاثير الشهرة طهور الشئ والمراد ان ثوبه يشتهر بين الناس لمخالفة  
لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس اليه أبصارهم ويختال عليهم بالهيب والتكبر قوله  
ألبسه الله تعالى ثوب منلة لفظ أى داود ثوبه بامثله والمراد بقوله ثوب منلة ثوب يوجب  
ذاته يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يعزبه على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله  
منلة في تلك الرواية انه منلة في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة  
في الدنيا يعزبه ويقتصر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر به بذاته  
واحتقاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا  
لتأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ تلعب فيه النار  
والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث محتضا بنقيس  
التياب بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوبا يخالف لمبوس الناس من الفقراء ليراه الناس  
فيستحبوا من لباسه ويعتقدوه قاله ابن رسلان واذا كان اللبس مقصدا لاشتهار في الناس  
فلا فرق بين رفيع الثياب ووضعها والموافق لمبوس الناس والمخالف لان التحريم  
يدور مع الاشتهار والمعتبر المقصد وان لم يطابق لواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان  
أحدثني ازارى يسترخى الآن أن أعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء  
وراء الجملة انه أن مسل وأبن ماجه والترمذى لم يذكر واقصة أبي بكر قوله خيلاء فعلاه  
ضم الخاء المجهمة بمدود والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبخر والخيلاء كلها بمعنى  
واحد يقال خل واختال اختيالا اذا تكبر وهو رجل خال أى متكبر وصاحب خال أى  
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين للمرق وهو هنا مجاز عن  
الرحمة أى لا يرجه الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هى السببية فان من  
نظر الى غيره وهو في حالة ممتنة رجه وقال في شرح الترمذى عبر عن المعنى الكائن عند  
النظر بالنظر لان من نظر الى متواضع رجه ومن نظر الى متكبر رجه فالرحمة والمقت  
متساويان من النظر والحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلاء والمراد بجره هو جره على  
وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسفل من الكعبين من الازار  
في النار كما ساقى ظاهر الحديث ان الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في  
قوله من جر من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف تصنع  
النساء بذيولهن قال يرخينه سيرا فقات اذا تنكشفت أقدامهن قال فيرخينه ذراعا  
لا يردن عليه أخرجه النسائي والترمذى ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الاسبال  
للنساء كما شرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله خيلاء يدل بفهومه  
ان جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون اخلافا هذا الوعيد قال ابن عبيد البرقة فهو انه

وتجه الله وقيل هو خراش بن أبيه والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحديبية (كان أبو طلحة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري  
 البخاري زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى في سنة سبعين كابي هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه  
 وآله وسلم وآخرجه أبو عوانة في صحيحه واغفله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلق خلق رأسه ودفع إلى أبي طلحة  
 الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسمه بين الناس ورؤاه مسلم أيضا باختلاف اللفظ واتحاد المعنى قال النووي  
 فيه استحباب البداءة بخلق الشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لأبي حنيفة وفيه طهارة شعر آدم وبه  
 قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

الجوار غير الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا أنه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص  
 الشافعي قال البري يطي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها  
 للخيلاء وغيرها خفيف اقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى قال ابن العربي  
 لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجره خيلاء لان النهي قد تناوله لفظا  
 ولا يجوز له ان يتناول لفظا ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست  
 في قائم ادعى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم  
 جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس ويدل على عدم اعتبار  
 التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن  
 سليم من حديث طويل فيه وارتفاع ازارك الى نصف الساق فان آيت فالى الكعبيين  
 واياك واياك الازار فانها من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرجه الطبراني من  
 حديث أبي امامة قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ خلقنا عمر بن  
 زارة الانصاري في حلة ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى  
 معها عمر فقال يا رسول الله اني أحسن الساقين فقال يا عمر وان الله تعالى قد أحسن كل  
 شيء خلقه يا عمر وان الله لا يحب المسبل والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمر لم يقصد  
 الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره  
 لست ممن يفعل ذلك خيلاء وهو نصريح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون  
 للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فانها من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على  
 انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل  
 ذلك اختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذ بظاهر حديث جابر ترده الضرورة  
 فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء به ويزده  
 ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره لما عرفت وبهذا يحصل الجمع بين  
 الاحاديث وعدم اهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين  
 رسالة طويلا تجزم فيها بتحريم الاسبال مطلقة وأعظم ما تمسك به حديث جابر وأما حديث

(١) وفيه التبرك بشعره صلى  
 الله عليه وآله وسلم وفيه المواصلة  
 بين الأصحاب في الطيبة والهدية  
 قال في الفتح أقول وفيه ان  
 المواصلة لا تستلزم المساواة وفيه  
 تنقيح من يتولى التفرقة على  
 غيره انتهى أقول واذا كان  
 مطلق شعر آدم طاهرا فالله  
 الذي يغسل به طاهر وقيل ان  
 شعره صلى الله عليه وآله وسلم  
 مكرم لا يقاس عليه غيره وأجيب  
 بأن الخصوصية لا تثبت الابدال  
 والاهمل عدمها وعورض بما  
 يطول في دعوى عبادة السمان  
 التابعي الكوفي أحد المخضرمين  
 فقال لأن تكون عندي شعرة  
 منه أحب الي من الدنيا وما فيها كذا  
 في البخاري وهذا الحديث من  
 الخامسة ورواه ما بين تنقيح  
 ومدنى وكلام أئمة أجلاء وفيه  
 الاخبار والتحديث والعنفنة  
 وأخرجه مسلم والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه وقال  
 الترمذي حسن صحيح (عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه) انه قال

٥٢ نيل ل  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نرب الكلب  
 أي ولغ ولو ما ذونا في اتخاذه بطرف لسانه (في) وفي رواية من (انه أحدكم فليغسله سبعاً) أي سبع مرات لتجاسته المغلظة  
 وهذا الامر يقتضي القور لكن الله الجمهور على الاستحباب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الا انه وقوله في انه أحدكم خرج  
 (١) ولبعض العلماء في أحوال شعرائه وتقسيها وتبريكها رسالة سماها السيوف المرفقات على أهل الشعرات اه  
 سيد علي حسن خان

مخرج الغالب لا للقيء وخرج بقوله شرب وكذا أولغ ما إذا كان جامداً إلا أن الواجب حينئذ القاء ما أصابه الكلب بقمه ولا يجب غسل الأنا حينئذ إلا إذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما أصابه فقط سبغاً لأنه إذا كان ما فيه جامداً لا يسمى أخذ الكلب منه شرباً ولا ولو غاص في الماء لم يبق ولم يقع في رواية مالت الترتيب ولا ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين والاضافة في قوله إذا حدثكم ملغى اعتبارها لأن الظاهرة لا تنوقف على ملك ومفهوم الشرط في قوله إذا أولغ يستتضي قصر الحكم على ذلك لكن إذا

٤١٠

أوافق مثلاً ويكون ذكر الولوغ للغالب والقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في شرح المذهب اختصاص الغسل سبعاً (١) بالولوغ ولا يلحق بذلك بقية أعضائه كقدمه ورجله وفي الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محالها إلى ما يجاورها بشرط كونه مانعاً وعلى تعييس المانعات إذا وقع في جرمها نجاسة وعلى تعييس الأناة الذي يتصل بالمانع وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر بإزالة الماء ولو دنت عليه النجاسة وهو حقيقة في إزاحة جمعه وأمر بغسله وحقيقته تتأقبي بما يسمى غسلاً ولو كان ما يفصل به أقل مما أريق وخالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فأما المالكية فلم يقولوا باتباع أصلا مع إيجابهم التبييع لأن الترتيب لم يقع في رواية مالك كتابة دم قال القرافي منهم قد صنفه الأحاديث فالجيب منهم كيف لم يقولوا بها وأطال

أبي امامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لا يحب المسبل وحديث الباب مقيد بالخلاء وجعل المطلق على المقيّد واجباً وأما كون الظاهر من عروانه لم يقصد الخلاء فاجتمع هذا الظاهر معارض الأحاديث الصحيحة وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد أسبالاً وذكر عموم الأسبال لجميع اللباس ومن الأحاديث الدالة على أن الأسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسر وأقاعدها ثلاثاً قلت من هم خابوا وخسر وأقال المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب أو الفاجر وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال بينما رجل يصلي مسبلاً أزاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه صلى وهو مسبل أزاره وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل وفي أسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه وما أخرجه أبو داود من جلة حديث طويل وفيه قال للناس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله لا يحب المسبل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأسبال في الأزار والقميص والعمامة من جرسيما خيلاً ثم ينظر الله إليه يوم القيامة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه (الحديث في أسناده عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما عرفته انتهى وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرجه البخاري وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر هذا الحديث أن أسناده حسن والحديث يدل على عدم اختصاص الأسبال بالثوب والأزار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث قال ابن رسلان والطبراني والرداوي والشافعي قال ابن بطال وأسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة انتهى وأما المقصد الذي جرت به العادة فقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أكام القميص تطويلاً زائداً على المعتاد من الأسبال وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد

القول في ذلك في الفتح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) (قال كانت الكلاب تقبل وتدبر) حال كونها (في المسجد) النبوي المدني (في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله) (والمسلم) يكونوا (يرشون نياماً) (بأناء) وفي ذكر الكون عبارة ليست في حديثه وكذلك في انظر للرش حيث اختاره على لفظ (١) (قاعدة) وهذا هو المختص بولوعه وليس فيه ما يدل على نجاسة دانه كلها الحمار عظاما ودماعاً وعروفاً والحاف هذا بالقباس على الولوغ بعيد جداً كذا في السيل اهـ سيد نور الحسن خان

الفعل لان الرش ليس فيه جريان الماء بخلاف الفعل فانه يشترط فيه الجريان فتعني الرش ابلغ من نفي الفعل واقط شيئا ايضا عام لانه مذكورة في سياق النفي وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان اعاب به يصل الى بعض اجزاء المسجد واجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرتفع بذكره ثم ان دلالة لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد بالفعل من ولوغه وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح الحديث ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبهذه

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو داردم من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب ابن سعيد المذکور روحه بن توفلا حجة فيه ان استدله على طهارة الكلاب للاتصاف على نجاسة بولها قاله ابن المنير ولكن يقدح في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا كل حديث صحيح عن نقل عنه وان بول ما يؤكل لحمه طاهر وقال ابن المذر المراد انها كانت تبول خارج المسجد في مواضعها ثم تقبل وتدر في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق قال ويعد أن تترك الكلاب تقبل في المسجد حتى تغمسه بالماء فيه والا قرب ان يكون ذلك في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الاسماعيل في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول باعلى صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد

على المعتاد في اللباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرامه تنق عليه ولا جمل ولا جمل ما أسفل من الكعبين من الازاري النار) قوله بطرامه تقدم ان البطر معناه مع في الخيل وفي القاموس البطر النساط والاشروقة احتمال النعمة والدش والخيرة والطغيان وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا ويجوز ان تكون ما مذكورة موصوفة بأسفل قال الخطابي يريد ان الموضع الذي يناله الازار من أسفل الكعبين في النار فكيف بالشوب عن يمين لابس ومعه ان الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه أمره في الآخرة كقوله اني أرا في أعصر خرايعني عنيا فسماه بما يؤول اليه غالباً وقبل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزرة المسلم الى نصف الساق ولا يخرج ولا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وحديث الباب يدل على ان الاسبال المحرم انما يكون اذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار الخيل وعدمه

• (باب منى المرأة ان تلبس ما يحكى بدنهما وتشبه بالرجال) •

(عن أسامة بن زيد قال كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضية كشيقة كانت مما هدى له دحية الكلبي فكسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك لا تلبس القبطية فقالت يا رسول الله كسوتها امرأتى فقال مرها ان تبجل تحتها غلالة فاني أخاف أن تهف بهم عظامها رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبخاري وابن سعد والرويانى والبارودي والطبراني والبيهقي والضيافة في المختارة وقد

كفت أمت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عاما في جميع الأزمنة لانه أمم مضاف لكنهم مخصوص بمقابل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وبهذا الحديث استدلال الحنفية على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس والهوا وذهب اثرها وعليه يقول أبو داود حيث قال باب طهارة الارض اذا ليست ورجاله الستة ما بين بصري وابلى ومدني وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

والعنفة وانخرجه ابوداود والسماعيلي وابونعيم (وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرال العبد في ثواب صلاة) لاحقيقتها والامتنع عليه الكلام ونحوه قال الكرماني ذكر صلاة ليشعربان المراد نوع صلاته التي ينتظرها وبشارة لقسطا لاني ليشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أي مادام وهي رواية انكشيم في (في المسجد ينتظر الصلاة ما يحدث) أي ما لم يأت بالحديث أي مدة دوام عدم الحديث وهو يوم ما خرج من السبيلين وغيره وتتمام هذا الحديث فقال ٤١٢ رجل أعجمي ما يحدث بأبى هريرة قال الصوت يعني الضربة ونحوها وفي رواية

أبي داود وغيره لا وضوء، من صوت أدرى مع فكانه قال لا وضوء الم من ضراط أوفاء وانما خصمها بالذكر دون ما هو أشد منهم ما يكونها لا يخرج من من غلبا في المسجد غير ما فانه هون السؤال وقمع عن الحديث لخاص وهو المهود وقوعه غالبا في الصلاة وهذا الحديث من الربايات ورجله كلهم مدينون إلا آدم مع انه دخل المدينة وفيه الحديث والعنفة (عن زيد بن خالد) المدي العجمي رضى الله عنه (قال قالت عثمان بن عفان) رضى الله عنه (قلت أرايت اذا جامع الرجل امرأته أو أمته (فلم يمس) بعمامته وسكون ما به (قال عثمان يتوصا كما يتوصا للصلاة) أي الوضوء الشرعي لا الاغوى وانما امره بالوضوء احتياطا لان العالب خروجه المذي من الجامع وان لم يشعربه (ويغسل ذكره) لتنجسه بالمذي وهل يغسل جميعه أو بعضه

خرج نحوه ابوداود عن دحية بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطى فاعطاه منها فطية فقال اصدعها صدعين فقطع أحدهم اقيصا وأعطى الآخر امرأته فاحتج به فلما أدبر قال ومرا امرأتك فجعل تحتها فوبالا يصفها وفي اسناده ابن الهيثم ولا يخرج حديثه وقد تابع ابن الهيثم على روايته هذه ابواعباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري قوله فطية قال في القاموس بضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسرها وقال القاسمي عبا عن بالضم وهي نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر قوله غدرلة لغلاة بكسر العين المعجمة شعار يلبس تحت الثوب كما في القاموس وغيره والحديث يدل على أنه يجب على المرأة ان تستبرأ من بثوب لا يصفه وهذا شرط سائر العورة وانما أمر بالبثوب تحتها لان الله تعالى ثياب رفاق لائسرة البشرة عن رؤية المناظر برتسها (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

دخل على أم سلمة وهي تحت حمر فقال لية لاليتين رواه أحمد وابوداود) الحديث رواه عن أم سلمة وهب مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبهه لمجهول وفي الخلاصة نه وثقه بن حبان قوله وهي تحت حمر الراول للعال والقدير دخل عليه احسان كونهما تصلى فخارها يقال اختمرت المرأة وتحتمرت اذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعم اذا لبس العمامة قوله فقل لية بفتح اللام ونشيد الياور لنصب على المصدرد الناصب فعل مقدر والتمديد الرويه اية قوله لا ليتين أمرها ان تلوى خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لا مرتين ثلاثا يشبهه احسنه وهاتدوير عمامته الى جال اذا اعتموا فيكون ذلك من التشبه بالمحرم وسماق نه محرم الى لعموم من ومن تحصر (وعن أبي هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم صفات من أهل النار لم أرهم بعد نساء كاسيات عاريات مائلات على رؤسهن أمثال اسممة البخت المائلة لا يرين الجنسة ولا يجدن ريحها ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم) قوله صفات من أهل النار فيه ذم هذين الصنفين قال النووي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من نعمة الله

عاريات

المتنجس قال الامام الشافعي بابا في ومالك

بالقول والواو لا تبدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين ان يغسل الذكرك قبل الوضوء أو بعده على وجهه لا يفتقض الوضوء معه (قال عثمان) رضى الله عنه (سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد (فما أتت عن ذلك علما) أي ابن أبي طالب رضى الله عنه (والزبير) بن العوام (وطهية) بن عبيد الله (وابي بن كعب) رضى الله عنهم (فأمروني) وفي رواية فأمره أي الجامع (بذلك) أي بان يتوصا والمندوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل بناوضه

الامر بالفعل (١) وأما الامر بالوضوء فهو باق لانه مندرج تحت الغسل واما صحت الاستدلال به والحكمة في الامر به قبل ان يجب الغسل اما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا يسهل الموطوءة فدلالته على المطلوب من هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المعتاد لاعلى الجزء الاخير وهو عدم الوجوب في غير المندوخ وقد انعقد الاجماع على وجوب الغسل بعد أن كان في العصابة من لا يوجبها الا بالانزال كالمذكورين. وبعض أصحاب الظاهر ورجال هذا الحديث احدى عشر رجلا ما بين كوفي وبصري ٤١٣ ومسنون وفيهم ثلاثة من التابعين

وصحاحيان بروى أحدهما عن  
الأختر والتحديث والعنونة  
والأخبار والسؤال والقول  
وأخرجه البخاري أيضا في الشهادة  
وكذا مسلم رحمهما الله عن أبي سعيد  
الخدري (سعد بن مالك الأنصاري)  
(رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أرسل  
إلى رجل من الأنصار) هو عتيان  
بكسر العين ابن مالك الأنصاري  
كما في مسلم أو صالح الأنصاري  
فيما ذكره عبد الغني بن سعيد  
أورافع بن خديج كما حكاه ابن  
بشكوال ورجح في اختص الأول  
ولمسلم مر على رجل فيعمل على  
أه حربه فأرسل إليه (فجاء وأرأسه  
قطرة) أي ينزل منه الماء قطرة  
قطرة من أثر الغتسال واستناد  
القطر إلى الرأس مجاز فسال الوادي

(فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا) قد (أعجلك) من فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقرر له (نعم) أعجلتني (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعجلت) بضم الهمزة وكسر الجيم وفي (وخطت) وفي رواية أخرى (خطت) وكذا (فعليك الوضوء) وأولئك من

(۱) وعما یؤید ذلك حدیث أبی بن کعب قال ان الفتیاء التي كانوا یقولون المامن المامن خمسة كان رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم رخص بهما فی أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدھا اه کذا فی الروضة الندیقة شرح الدرر البهیة اه  
السید نور الحسن خان

عاريات من نكحها وقيل معناه تستلحق بعض بدنهن أو تكشف بعضه اظهار الجاهلها ونحوه  
وقيل تليس قوباً رقيقاً يصف لون بدنهن بقوله ما دلالات أى عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه  
عميلات أى يعلن غيرهن فعلمهن المذموم وقيل ما دلالات بعشرين متجترات عميلات لا كفاهن  
وقيل ما دلالات بمشطهن مشطه البغايا المميلات بمشطهن غيرهن تلك المشطه قوله على  
رؤسهن امثال أسنمة البخت أى يكرمن شعورهن وبه ظمنها بلف عمامة أو عصاية أو نحوها  
والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المهجمة والتاء المنسأة لابل الخمر اسانية  
والحديث ساقه المصنف للادستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكى بدنهن وهو أحد  
التفاسير كما تقدم والاخبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجدر بريح الجنة مع ان  
ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما شتم عليه الحديث  
من صنات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرجل  
يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه  
أيضاً الساقى ولم يتكلم عليه أبو داود ولا الترمذى ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج  
أبو داود عن عائشة أنها قالت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء  
وأخرج البخارى وأبو داود والترمذى والنساقى وابن ماجة عن حديث ابن عباس قال  
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المنسبات من النساء بالرجال والمنسبين من الرجال  
بالنساء وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوساً وهى  
تمشى مشية لرجل فقال من هذه فقيل هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس منكم من تشبه بالرجال من النساء قوله لبس المرأة  
ولبس الرجل رواية أبي داود لبسة في الموضوعين والحديث يدل على محرم تشبه النساء  
بالرجال والرجال بالنساء لأن اللعن لا يكون الا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور وقال  
الشافعى في الام أنه لا يحرم زى النساء على الرجل وانما يكره فكذلك عكسه انتهى وهذه  
الاحاديث ترد عليه ولهذا قال الثورى في الروضة والصواب ان تشبه النساء بالرجال  
وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المترجلات

[illegible]

مسلم ولا رواية احط بهم اللهم ارحم من يقرأ هذه الدعاء من خوفك المحزون

(١) ومما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال إن الفتيان التي كانوا يقولون المأمن المأمن

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَخَصَّ بِهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَصْرَ نَابًا بِالْإِعْتِسَالِ بِهَذَا كَذَا فِي الرُّو

السيد والمسيح

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26



الراوى اولتنوابع الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عدم الانزال باهر خارج من ذات الشخص أو من ذاته لا فرق بينهما فى إيجاب الوضوء لا الغسل لكنه منسوخ وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه انزال وهو مروى عن عائشة وأبي بكر وعمر وإتته وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين وبه قال الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنخعي والثوري وفى الحديث جواز الاخذ بالقرائن وفيه إيجاب الدوام على الطهارة ٤١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عليه تأخير اجابته (عن المغيرة)

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود  
الثقة فى الصحابي الكوفى اسلم  
قبل الحديث وروى امرأة الكوفة  
توفى سنة خمسين على الصحيح له فى  
البخارى احد عشر حديثا (رضى  
الله عنه انه) أى المغيرة (كان مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم فى سفر وانه ذهب لحاجة له  
وأدى عرونة معنى كلام ابيه  
بعبارة نفسه والافكان السياق  
يقضى ان يقول قال أبى كنت  
وكذا قوله (وان مغيرة جع)  
أى طفق (يصب الماء عليه وهو  
يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أى  
بغسل ما مضى على الأصل (ومسح  
برأسه) ياء الاصاق (ومسح  
على الخفين) أعاد لفظ مسح دون  
غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح  
بمختلف الغسل فانه تمكيد  
لسابق واستدل بهذا الحديث  
البخارى على الاستعانة فى الوضوء  
لكن من يدعى ان الكراهة  
مختصة بغير المشقة أو الاحتياج  
فى الجملة لا يستدل عليه حديث  
اسامة لانه كان فى السفر وكذا

آخر جوهن من يوتكمم وأخرج أبو داود من حديث أبى هريرة قال أتى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بمخنة قد خضب يديه ورجليه بالخناء فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقى الى النقيع قيل يا رسول الله  
الانقله قال انى نمت ان أقتل المساكين وروى البيهقى ان أبابكر أخرجه مخنتا وأخرج  
عمر واحدا

• (باب التيامن فى اللبس وما يقوله من استجد قويا) •

(عن أبى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لبس قميصا بدأ بيمينه وعن أبى  
سعد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استجد قويا ساء باسمه بيمينه أو  
قيما أو ردا ثم يقول اللهم لا اله الا انت كوتنيه أسألك خيرا وخيرا ما صنعت له وأعوذ  
بك من شره وشر ما صنع له رواهما الترمذى) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائى وذكره  
الحافظ فى التلخيص وسكت عنه وشبه له حديث اذا توضأتم واذا لبستم فأبدأ بيمينكم  
أخرجه ابن حبان والبيهقى والطبرانى قال ابن دقيق العيد هو حقيق بان يصح وبشبه له  
أيضا حديث عائشة المتفق عليه بالفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه  
التيامن فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء  
فى لبس القميص بالميامن وكذلك لبس غيره لعموم الاحاديث الدالة على مشروعية  
تقديم الميامن والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وأبو داود وحسنه الترمذى قوله  
سماء باعه قال ابن رسلان فى شرح السنن البداء بيمين الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ  
فى ذكر النعمة واظهارها فان فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهرا ومرة ذكره  
مضمرا قوله أسألك خيرا هكذا لفظ الترمذى ولفظ أبى داود أسألك من خيره بز ياد من  
ولفظ الترمذى أعمر وأجمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليك بالجوامع  
الكوامل اللهم انى أسألك خيرا كله ولفظ أبى داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله  
فى آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخيرا ما صنع له هو استعماله فى طاعة الله تعالى  
وعبادته ليكون عون له عليه أقوله وشر ما صنع له هو استعماله فى معصية الله ومخالفته

أمره

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار للماء

بجماع الاعانة فاما الصب فهو خلاف الاولى لانه ترفه لا يلبق بالمعبد وعروض بانه اذا فعله الشارع لا يكون خلاف  
الاولى والجواب انه قد يقع له ايهان الجواز فلا يكون فى حقه خلاف الاولى بخلافنا وقبل مكرمه والاولى واما الاستعانة  
فى غسل الاعضاء فمكرمه قطع الاستعانة واما احضار الماء فلا كراهة فيه أصلا قال الحافظ ابن حجر **ممكن** الافضل  
خلافه وقال الجلال الحلى ولا يقال انها خلاف الاولى هذا الحديث من **الاسميات** ورواه ما بين يدي واسيطى

أمره والحديث يدل على استحباب • ما الله تعالى عنه • لبس الثوب الجديد وقد أخرج

الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما اشترى عبد ثوبا بدينار أو بنصف دينار

فحمد الله الالم يبلغ ركبتيه حتى يغفر الله له

وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحد إذ كبرجرح

والله أعلم

تم

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب التبعات) •

ومدني وفيهم ثلاثة من التابعين  
والحديث والاختبار والفتنة  
وأخرجه البخاري أيضا في  
الطهارة والجمع ومسلم فيه أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

• (ترجمة مؤلف نبيل الاوطار من كتابه البدر الطالع  
بمخاسن من بعد القرن السابع) •

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم المصنعاني مؤلف هذا الكتاب قد برزت عادة  
كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجوا لانفسهم في مصنفاتهم  
التاريخية فاقوا في المصنف غير الله لهم وقد تقدم تمام نسبة الى آدم عليه السلام  
في ترجمة والده رحمه الله تعالى • ولده سبحانه ووجه بخطه في وسطه ثم ار الاثنى الثامن  
والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى ورضي عنه ليلة  
الاربعاء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ بحمل سلفه  
الما تقدم ذكره في ترجمة والده وهو هجرة تشوكان وكان اذ ذاك قد اتقل والده الى صنعاء  
واستوطنها ولكن خرج الى وطنه في أيام الخريف فولاه صاحب الترجمة هنالك ونشأ  
بصنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وحققه على الفتيمة حسن بن عبد الله الهبل  
وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء ثم حفظ الازهار للامام المهدي ومختصر  
الفرائض للعصيفري والمهجة للعريزي والكافية والشافعية لابن الحاجب والتمهيد  
للفتناني والتلخيص للقرطبي والغاية لابن الامام وبعض مختصر المنتهى لابن  
الحاجب ومنظومة الجزري ومنظومة الجوزي زار في العروضة وآداب البحث للضمد  
ورسالة الوضع له ايضا وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبيل الشروع في الطلب  
وبعضها بعد ذلك ثم قبل شروعه في الطلب كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التاريخ  
ومجاميع الادب من أيام كونه في المكتبة فطالع كتب عدة ومجموع كثيرة ثم شرع في  
الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح الناظري لمختصر  
العصيفري وقرأ في شرح الازهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم  
الدائني والعلامة أحمد بن عامر الحدادي والعلامة أحمد بن محمد الخرازي وبه انتفع في  
النقح وعليه فخرج وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة وذكر عليه قراءة شرح  
الازهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح الناظري وحواشيه وفي أيام  
قراءته في الفروع شرع في قراءة الحقوققرأ المهجة وشرحها على السيد العلامة اسمعيل  
ابن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرحها  
للأزهري والحواشي جميعا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي وشرح السيد الملقب  
على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والعلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي  
وأوله من أوله الى آخره على كل واحد منهم • وقرأ شرح الخبيص على الكافية  
وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي من أوله الى آخره وكذلك قرأه من  
أوله الى آخره على شيخنا العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح الجامعي على  
الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام المتوكل - على الله اسمعيل من اوله الى آخره. وقرأ شرح الرضى على الكافية على  
العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وبقى منه بقية يسيرة وقرأ شرح السافية للطف الله  
الغياث جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح ايساغوجي للقاضي  
زكريا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي جميعا وشرح التهذيب لشيخنا  
ولليزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى الخولاني من اولهما الى آخرهما وشرح  
الشمسية للقطب وحاشيته للشيخ على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي  
واقصر على البعض من ذلك وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله  
الغياث على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة  
على بن هادي عرهب والشرح المطول للسعد التتقازني أيضا وحاشيته للشايبي  
والشيخ على اما المطول لخميرة وكذلك حاشية الشايبي واما حاشية الشريف فاتفق  
اليه الحاجة وقرأ الكافي وشرحه لابن اقامان على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي  
جميعا وشرح العاينة على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وحاشيته لسيلان وشرح  
العضد على المختصر وحاشيته للسعد وما تدعو اليه الحاجة من سائر الحواشي وكذلك  
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وشرح جمع الجوامع للصفي وحاشيته لابن أبي  
شريف على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وكذلك شرح القزويني لافقري  
وشرح المواقف للعضدية للشيخ على البعض من ذلك وقرأ شرح الجزرية  
على العلامة هادي بن حسين القاري وقرأ جميع شفاء الامير الحسين على العلامة  
عبد الله بن اسمعيل النهمي وسمع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الاكوع وقرأ  
في البحر والزخار وحاشيته وتفسيره وضوء النهار على شرح الازهار على الشيخ  
السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولا يكمل الا وقرأ الكشاف وحاشيته للسعد وبعد  
انقطاعها حاشيته لاسراج مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه العلامة الحسن  
ابن اسمعيل المغربي وتم ذلك الافوتايير في آخر الثالث الاوسط وسمع البخاري من اوله  
الى آخره على السيد العلامة على بن ابراهيم بن أحمد بن عامر وسمع صحيح مسلم جميعا وسمع  
الترمذي جميعا وبعض موطا مالك وبعض شفاء القاضي عياض على السيد العلامة  
عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع منه بعض جامع الاصول وبعض مسند القسافي وبعض  
مسند ابن ماجه وسمع جميع مسند أبي داود وتخرجه بالامندري وبعض المعالم للخطابي  
وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وكذلك بعض المنتقى  
لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع شرح بلوغ المرام على  
العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وقات بعض من اوله وكذلك سمع على العلامة  
عبد القادر بن أحمد بعض فتح الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرح مسند لم لتووي  
وبعض شرح العمدة على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والتفريع في علوم الحديث  
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي والفتية وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى  
و بعض ألفية الزين العراقي وشرحه على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع

منظومة الجزار وجميع شرحها في العروض على شئفة المذكور وشرح آداب  
 البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والخالدي في القرائن والضرب  
 والنوايا والمساحة وطرقة ابن الهائم في المناخضة على السيد المعارف يحيى بن محمد  
 الحوفي وبعض مصاحح الجوهرى وبعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر  
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي سماه فلك القاموس هذا ما أمكن سرده من مجموعات صاحب  
 الترجمة ومقرراته وله غير ذلك من المجموعات وأما ما يجوز زله وروايته بما معه من  
 الاجازات فلا يدخل تحت الحصر كما يحكى جموع أئيد وكأنت قرائن لما تقدم ذكره  
 في صنعاء اليمن ولم ير حل لا عذار أحدها عدم الاذن من الوالدين وقد درس في جميع  
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرر أخذهم عنه في كل كتاب من تلك الكتب  
 وكثيرا ما كان يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قراءة أخذ عنه تلامذته بل ربما  
 اجتمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان تبلغ دروسه  
 في اليوم واليلة الى نحو ثلاثة عشر درسا منها ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه  
 تلامذته واستمر على ذلك مدة حتى لم يبق عنده أحد من شيوخه مالم يكن من جملة ما قد  
 قرأه صاحب الترجمة بل انفراد بمقرراته بالنسبة الى كل واحد منهم على انفراد الاشياء  
 العلامة عبد القادر بن أحمد فاته مات ولم يكن قد استوفى ما عنده ثم ان صاحب الترجمة  
 فرغ منه لاقادة الطلبة فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس  
 في فنون متعددة واجتمع منها في بعض الاوقات التفسير والحديث والاسول والنحو  
 والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتفهيم والجدل والعروض وكان في أيام قرأته  
 على التلميذ وقرأته لتلامذته يفتي أهل مدينة صنعاء بل ومن بغداد ابل ترد عليه  
 الفتاوى من الديار الناصية وشيوخه اذ ذاك احياء وكادت الفتيا تدور عليه من  
 عوام الناس وخوادمهم واستمر يفتي من نحو العشرين من هم رفعا بعد ذلك وكان  
 لا يأخذ على الفتيا شيئا تنزهها فاذا عوتب في ذلك قال أنا أخذت العلم بلا عن فإريد  
 اتفاقه كذلك وأخذ عنه الطلبة كتبا غير الكتب المتقدمة مما لا طريق له فيها الا  
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها  
 كعلم الحكمة التي منها علم الرياض والطبيعي والالهى وكعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم  
 الوضع وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فمنها شرح المفتي كان تبيينه في أربع  
 مجلدات كبار أرشده الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد  
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض عليه ما به ضامته وما ناقض تمامه ومنها  
 حاشية شفاء الاوام في مجلد وهذا الكتاب في مجلد ومنها الدرر البهية وشرحها الدرر  
 المضية في مجلد والقوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة في مجلد وسبأ في آخر  
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات الجارلان تحرير هذه الترجمة كان قبل تاليفها ومن  
 المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله كالمجمل لشيخه  
 وتلامذته وقد ذكرنا كبارهم فيما تقدم وراى من هذا الكتاب وبغية الارب من مغني

اللابيب نظم ذكر فيه امانتس الحاجة اليه وشرحها ونظم كناية المنحفظ ولم يبيض وكان  
نظمه لهاتين المنظومتين في أوائل أيام طابعه والمختصر البديع في الخلق الواسع  
ذكر فيه خلق السماء والأرض والملائكة والجن والانس وسر غائب ما ورد في ذلك من  
الآيات والاحاديث وتكلم على اقسام في مجلد لطيف ولكنه لم يبيعه والمختصر الكافي  
من الجواب الشافي وطيب النشر في جواب المسائل العشر وعقود الزبرجد في  
جديد مسائل علامة نهد والصور الهندية المسئلة على الرياض الندية ورسالة في  
احكام الاستجمار ورسالة في احكام النفاس ورسالة في كون تطهير الثياب والبدن  
من شرائط الصلاة أم لا ورسالة في الكلام على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في الصلاة ورسالة في صلاة التوبة والتول الصادق في مائة الناسق ورسالة  
 في أسباب بحد السهم وتنظيف لسمع بإبطال أدلة الجمع والرسالة المكمل في أدلة  
 البسطة واطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من لاختلال  
 ورسالة في وجوب الصوم على من لم يفطر اذا وقع الاشهاد بدخول رمضان في النهار  
 ورسالة في جواب من يشر العبادة مع مشقة ورسالة في كون أجزاء الحج من الثلث ورسالة  
 في كون الخلع طلاقا أو فسخا ورسالة في حكم الطلاق ثلاثا ورسالة في الطلاق البديعي  
 ورسالة في تنقية المطابقة ورسالة في كون رضاع الكبير يقتضي التحريم بعذر وفيما  
 يقتضي التحريم من الرضاع ورسالة فيمن حلف ليقضي دينه غدا ارشاه الله تعالى  
 ورسالة في بيع الشيء قبل قبضه وتنبيه مذوى الحجا في حكم بيع الرجا وثقنا المال في  
 حكم زيادة ائمن لاجل الاجل ورسالة في اهبه لبعض الاولاد ورسالة في جواز استناد  
 الحاكم في حكمه الى تقرير العدول وانتول المهر في حكم لبس المعصفر وسائر  
 أنواع الاحمر والبحث المنذر عن تحريم كل مسكر ومفتن ورسالة في الوصية بالثلث  
 ضمرا ورسالة في القيام باصل الجهر بالتعظيم ورسالة في احكام لبس الحرير ورسالة  
 في حكم الخابرة واتحاف المهرة بالكلام على بيت لاعدوى ولا طيرة ورسالة في حكم  
 بيع الماء ورسالة في حكم صبيان الذين اذا مات ابواهم ورسالة في مسائل من السيد  
 العلامة على بن اسمعيل ورسالة في حكم طلاق المكره وابطال دعوى اذ جاع على  
 تحريم مطلق السماع ورسالة في حكم الجهر بالذكر وعقود الجمان في شأن حدود  
 البلدان وما يتعلق به امن الضمان ورسالة على مسائل لبعض علماء الخجاز ورسالة في  
 الكوف هل لا يكون الا في وقت معين على التقطع أم ذلك يتخلف وزهر القسرين النافع  
 بقضائل المعمرين وحل الاشكال في اجبار اليهود على التقاط الازيال والابطال  
 لدعوى الاختلال في حل الاشكال وتقويق النبال الى ارسال المقال ورسالة في  
 مسائل وقع الاختلاف فيها بين أهل كوكبان ورسالة في حقوق ثواب القرعة من الاحياء  
 الى الاموات والتشكيك عن التشكيك لم يقود ان تشكيك وارشاد الغبي الى  
 مذهب أهل البيت في محب النبي ورفع الجناح عن نالي المباح والبيعة في مسألة  
 الرقية ورسالة في حكم المولا والتول المقبول في رد خير المجهول من غير صحابة الرسول

وامنية المنشوق الى تحقيق حكم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد  
في الاطلاق والتقييد والصوارم الحداد القاطعة - لا تؤمقالات أرباب الاتحاد  
والبحث المسلم بقوله تعالى الأمن ظلم وجواب السائل عن تفسيره - دير القصر منازل  
وويل الفحامة في نفسه - ويو جاعل الذين اتبعوه - فوق الذين كفروا الى يوم القيامة  
وتحرير الدلائل فيما يصح بين الامام والمؤمن من الارتفاع والانخفاض والبه - د  
والحائل وقح القدير في الفرق بين المذرة والتعذير والتخالف الا كابر باسناد الدفاتر  
وتنبية المشتبهات الاعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في  
الحكم بالعلم من الحكم والدر النضيد في اخلاص التوحيد وايضاح الدلالات على  
احكام الخيارات ودفع الاعتراضات على ايضاح الدلالات والتوضيح في تواتر ما جاء  
في المنتظر والرجال والمسيح والابحاث الوضيفة في الكلام على حديث حب الدنيا رأس  
كل خطيئة واشراق الزميرين في شأن الحكم اذا تخلف عن الوعد - د الخصمين  
واقول الجاني في ليس النساء للعلي والابحاث البديعة في وجوب الاجابة الى  
حكم الشريعة والقول المفيد في حكم التقليد والوثني المرقوم في تحريم حلية  
الذهب على العموم وارشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث  
ذي اليمين وهداية القاضي الى نجوم الاراضي وايضاح القول في اثبات العول  
والامعة في الاعتقاد بادر الزكعة من الجمعة وأدب الطلب ومنتهى الارب وقد  
تعقب هذه المصنفات مصنفات كثيرة يطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الكتاب  
الله جامع بين الدراية والرواية ويرجو الله ان يعين على تمامه - د وفعله ثم من الله وله  
الحمد بقامه في أربعة مجلدات كبار وشرع في كتاب في أصول الفقه سماه ارشاد لفصول  
الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو الا ان في عمله أعانه الله على تمامه ثم تم ذلك به - د  
الله في مجلد وقد جمع من رسائله ثلاثة مجلدات كبار ثم لحق به - د ذلك قدر مجلد ثم مجلد  
خامس وسعى الجميع الفتح الرباني في فتاوى محمد الشوكاني وجميع ذلك رسائل  
مستقلة وابحاث مطولة وأما الفتاوى المختصرة فلا تنحصر أبداً وهو الا ان يشتغل  
بتصنيف الحاشية التي جعلها على الازهار ومحاها السيل الجرار المتدفق على حدائق  
الازهار وهي مستقلة على تقرير ما دل عليه الدليل ودفع ما خالفه والتعرض لما ينبغي  
التعرض له أو الاعتراض عليه من شرح الحلال وحاشيته وهذا الكتاب ان أعان الله  
على تمامه فسيعرف قدره من يعرف بالقضائل ولا يجحد ما وهب الله لعباده من الخير ثم  
ثم هذا الكتاب بمعونة الله وألف بعده شرح عدة الحصن الحصين وتم ذلك والله الحمد وألف  
أيضا قطر الولي على أحاديث الولي في مجلد صغير وألف أيضا نثر الجوهر على حديث  
أبي ذر في كرايس وألف أيضا در السحابة في مناقب القرابة والعصابة في مجلد وقد  
أخذ عنه أهل العلم كثيرا من مصنفاته كلها الا النادر وكنيها في بعضها - د طائفة  
بعد طائفة وطلبة بعد طلبة وصارت في جميع المدارس اليمنية بل انتشرت الى الحرمين  
ومصر والشام والى الهند وشراد الطالبون لها من أهل الديار القاصية بابلغ الاغنان

وهذا من التمدد بشفعة الله عز وجل وأما شفعة ربك فحدث فليس هذا الامن تفضل  
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي استب باهل لبعض ذلك ولعلكن  
 التفصلات الربانية تطلق العاجز بالقادر وتفضل الله عز وجل واسع وعطاؤه جهم وكان  
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في تلك الفنون وقراءة تلامذته اهلها عليه مع غيرها  
 وتصنيف بعض ما تقدم تحريره قبل ان يبلغ صاحب الترجمة أو بعين سنة بل درس في شرحه  
 للمنتقى قبل ذلك وترك التقليد واجتهد رأيه اجتهاداً طاقاً غير مبدع وهو قبل الثلاثين  
 وكان منجمه ما عن بني الدنيا لم يقف باب أمير ولا قاض ولا صاحب أحد من اهل الدنيا  
 ولا خضع لمطلب من مطالبها بل كان مشتغلاً في جميع أوقاته بالعلم درساً وتدرساً وافتاءً  
 وتصنيفاً عاتشاً في كنف والده رحمه الله تعالى راغباً في محبة الساسة اهل العلم والادب  
 وملاقاتهم والاستغناء عنهم واقادتهم وربما قال الشعر اذا دعت لذلك حاجة بكواب  
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو مطارحة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه  
 من الاشعار في كتابه وما كتب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضاء في مدينة صنعاء بعد  
 موت من كان متولياً بالقضاء الا كبر به اوقد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام  
 المنصور حفظه الله في حرف العين وهو حال تحريره هذه الاحرف مستقر على ذلك ولم يدع  
 الاشتغال بالعلم وان كان اشتغاله الآن بالنسبة الى ما كان عليه ليس شياً وكان دخوله  
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الآن يسأل الله الذي لا اله الا هو الخليم  
 الكريم وب العرش العظيم أن يحسن ختامه وينيله من خيرى الدارين مرامه  
 ويسدده في أقواله وأفعاله وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطرق الى الحقيقة فيمقور  
 بفيل دقائق الطريقة اللهم اجذبني الى جنابك الى جذبتي يعصني عندها من سكر غروره  
 واقف له خوذة تخلصه من هجاب المظلم الى معارف الحقيقة ولا تخرجه من هذه الدار  
 الابعد ان يسبح في بحار حبك ويغسل ادران قلبه بمياه قربك فانت اذا شئت جعلت  
 المرید مراداً

اذا كان هذا الدمع يجري صباية • على غير ليلى فهو دمع مضيع  
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى ليلى بعين ترى بها • سواها وما طهرتهم بالمدامع  
 وتلاذمتها بالحديث وقد جرى • حديث سواها في خروق المسامع

بل أقول كما قال الآخر

الا ان وادي الجزع أضفى قرايه • من المسك كافوراً وأعواده رندا  
 وما ذاك الا ان هدا عشية • تنست وجرت في جوانبه بردا

(وأقول)

أما راض بما قضى • واقف تحت حكمه  
 سائل ان أفوز بالسخير من حسن خلقه

وما أحسن قول من قال



العشوي يرحى من بني آدم \* فكيف لا يرحى من الرب

(وأقول مجيزاً لهذا البيت)

فانه أرافى منهم \* حسي به حسي به حسي

تت الترجمة وطابت باليتها ازدادت

قال المؤلف رضي الله تعالى عنه في كتابه البدر الطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان ساق  
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف أي والده في  
صنعه بالشوكا نسبة الى شوكا وهي قرية من قرى السهامية إحدى قبائل خولان  
بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكا قال في  
القاموس وشوكا موضع بالبحرين وحسن باليمن وبلدة بين سرخس وایيوردمنه  
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو العلاء عيسى بن محمد الشوكاني اه وهو الحصن  
الذي ذكره فان هذه التي ينسب اليها صاحب الترجمة من أعظم الحصون باليمن وقال  
الخطيب في كتابه الذي سماه الاكتساب في الانساب في حرف الشين المجهمة ما لفظه  
الشوكاني بفتح اوله وسكون ثانيه وكافي بعدها الف ونون نسبة الى بلدة من ناحية  
جازان بين سرخس وایيوردمنها أبو العلاء عيسى بن محمد بن عيسى الشوكاني كان شيخا  
عالمًا اه وثم موضع باليمن آخر يقال له شوكا بقرب مدينة ذمار وسمعت من بعض  
الثقات ان ثم موضعاً ثالثاً لادراة يقال له شوكا فان لم يكن أحد المجلين حصناً  
كان مرا صاحب القاموس هو المحل الذي ينسب اليه صاحب الترجمة وان كانا  
حصنين أو أحدهما لم يحسن الجزم بان مراده أحدهما ون الاخر وفي سيرة الامام  
الهادي يحيى بن الحسين انه نزل بمحل يقال له شوكا من بلاد نجران وهذا يفيد ان باليمن  
أربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكا ونسبة صاحب الترجمة الى شوكا ليست  
حقيقية لان وطنه وطن سلفه وقرابته بمكان عدني شوكا ينيه وبينها جبل كبير  
متايل يقال له الهجرة ويقال له هجرة شوكا فن هذه الحقيقية كان انتساب أهله الى  
شوكا وهذه الهجرة معمورة باهل النضال والصلاح والدين من قديم الزمان لا يخلو  
وجود عالم منهم في كل زمن ولكنه يكون تارة في بعض البطون وتارة في بطن آخر ولهم  
عند سلف الائمة جلالة عظيمة وفيهم رؤساء كبار ناصروا الائمة ولا سيما في حروب الاتراك  
فان لهم في ذلك السد البيضاء وكان فيهم اذ ذاك علماء وفضاة يعرفون في سائر البلاد  
الاولانية بالقضاة كانوا يفرقون في القبائل ويدعونهم الى الجهاد ويحثونهم على  
حرب الاتراك وكان من بعض صنعاء من الاتراك يغزون الى هذا المحل غزوة بعد غزوة  
ويحربون فيه البيوت ويعودون الى صنعاء وغزوه في بعض السنين في يوم عيد تركوهم  
حتى اجتمعوا في المسجد لالة العيد فلم يشعروا الا وجنود الاتراك قائمون على أبوابه  
فدنا منهم فقتل منهم جماعة وفر آخرون وأسرا الاتراك أكابرهم ودخلوا بهم الى صنعاء اه  
هذا ما يتعلق بالنسب شوكا كان له من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا المتحلي بقرائنه البيان والمعاني العلامة حسين بن  
 محمد بن السبيعي الانتصاري المعاني فقال  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (ترجمة الامام الحافظ الرباني القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعاني المعاني) \*

هو الامام العلامة الرباني والسبيل الطالع من القطر المعاني امام الاثنية ومنق  
 الامة ببحر العلوم وشمس الفهوم سندا لجهتدين الحقاظ فارس المعاني والالفاظ  
 فريد العصر فادرة الدهر شيخ الاسلام وقدة الانام علامة الزمان ترجمان الحديث  
 والقرآن علم الزهاد أوجد العباد قاصع المبتدعين آخر المجهتدين رأس الموحدين  
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الى مثلها قاضي قضاة أهل السنة  
 والجماعة شيخ الرواية والسماحة عالي الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر  
 الاجداد المطلع على حقائق الشريعة ومواردها العارف بفواضل امة قاصدها قال  
 تليذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد البهكلي في كتابه فتح العود في أيام الشريفة  
 جود كان مولد شيخنا العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة  
 سنة اثنتين وسبعين بعد المائة والالف كما أخبرني بذلك في بلدته هجرة شوكان ونشأ على  
 العقاف والطهارة وما زال يجمع النشأت ويحضر المكرامات له قراءة على والده  
 ولازم امام الفروع في زمانه القاضي العلامة أحمد بن محمد الحراري واستفح به في الفقه  
 وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة اسمعيل بن حسن والعلامة عبد الله بن  
 اسمعيل التهمي والعلامة القاسم بن محمد الطولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصليين  
 عن العلامة حسن بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من  
 العلوم مجد زمانه علامة أوانه السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن  
 أحمد الحسني الكوكباني وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر  
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف  
 وافق على تحققة الخلاف والمؤلف وصار مشارا اليه في علوم الحديث بالبيان  
 والجل في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب  
 نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لجلد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار  
 لم تكمل عين الزمان بمثله في التحقيق أعطى فيه المسائل حقه في كل بحث على طريق  
 الانصاف وعدم التقيد بذهب الاسلاف وتناقله عنه مشايخه فن دونهم وطار  
 في الآفاق في حياته وقرئ عليه مرارا واستفح به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء  
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التحرير البليغ وكان تالينه في أيام مشايخه فنبهوه  
 على مواضع منه حتى تحروله التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين فني الرواية  
 والرواية من التفسير وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل سماه الدرر البهية وشرحه  
 شرحا فافعا سماه الدرر البهية المضية أو رد فيه الأدلة التي يخالفها ذلك المؤلف وله قبل  
 القام حاشية على شفاء الأوام للامام حسين بن محمد الامام وله در السهابة في  
 مناقب القرابة والعصابة وله الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة وإرشاد

في القاموس  
 ويذكر  
 وبالكسر  
 وسماحة

(قوله المغربي)  
 قرى صنعا  
 لا الى المغرب  
 فانهم كاتبه

الفصول الى تحقيق الحق من علم الاصول يعز نظيره في جمعه وترصيفه في مجلد كبير  
 والسيل الجرار المتدفق على - دائق الازهار كان تاليقه في آخر مدته ولم يؤلف بعده  
 شيئا قريبا علم وقد تكلم فيه على عيون من المسائل وصحح من المشروع ما هو مقيد  
 بالدلائل وزيف ما لم يكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتعليل والسبب  
 في ذلك انه نشأ في زمن جماعة من المقلدة الجامدين على التعصب في الاصول والقروع  
 ولم تزل المصاولة والمقاولة بينهما وبينهم - دائرة ولم يزلوا ينددون عليه في المباحث  
 من غير حجة فجعل كلامه في ذلك الشرح في الحقيقة موجه اليهم في التنفير عن التقليد  
 المذموم وايقاظهم الى النظر في الدلائل لانه يرى تحريم التقليد وقد ألف في ذلك  
 الرسالة التي سماها القول المفيد في حكم التقليد وقد تحاماهما احوا جماعة من  
 علماء الوقت وأرسل اليه أهل جهة - مهام اليوم والمقت وثارت من أجل ذلك  
 فتنة في صنعاء اليمن بين من هو مقلد ومن هو مقتد بالدلائل توهما من المقلدين انه  
 ما أراد الا اهدم مذهب أهل البيت لان الازهار هو عمدتهم في هذه الاعصار وعليه في  
 عبادتهم والمعاملة المدار وحاشاه من التعصب على من اوجب الله محبتهم وجعل أجر  
 فيناصل الى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة صودتهم لان له الولاء التام لهم وقد نشر  
 محاسنهم في مؤلفه در السعاية بما لم يحتاج بعده رتبة لرتاب على ان كلامه مع الجميع من  
 أهل المذهب - واه بسوا لان المأخذ واحد والرد واحد والخطب يسير والخلاف  
 في المسائل العلمية الظنية سهل لانها مطارح أنظار والاجتهاد يدخلها والمصيب من  
 المجتهدين في ذلك له أجران والخطي له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان  
 ما بين راد ومرد وعليه وكل مأخوذ من قوله ومتروك الا صاحب العصمة عليه أفضل  
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الاسلامية في القروع والاصول على اختلاف  
 أنواعها عرف ذلك وهان عليه سلوك هذه المسالك ومن وزن الامور بالانصاف لا تخفى  
 عليه الحقيقة ومن جدد على التقليد وضاق عاينه عن مدار الاستدلال فغاله والاعتراض  
 على المجتهدين ولا ينبغي أن يضايق المجتهد في اجتهاده لاجل توقفه في موقفه الذي هو  
 التقليد وقد تنضل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز الالف - المجتهد والاجتهاد غير  
 متعذر ومن اعترض على المجتهد فيما أدى اليه اجتهاده فقه - قد تجبر الواسع وجرى على  
 خلاف نهج السلف من أهل العلم ثم أبا قد جبرت مقاصد السيل الجرار في مواقف سميت  
 نزهة الايبصار وهو واف بالقصود من ايراد تلك الادلة من غير تعرض لما يقع به بساط  
 الالفة من الناس ولا مترجم له تاريخ حافل سماه البدور الطالع بحاسن من بعد القرن  
 التاسع جرى فيه من ذلك الوقت الى زمانه وابتدأ فيه بكرا عبد اليمن ابراهيم الولي  
 المشهور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جعلت فتاواه ورسائله بخاتم  
 في مجلدات وسماها ابنه العلامة علي بن محمد بالقص الرباني وله في الادب البعد الطويل وله  
 اشعار كثيرة مدونة قد رتبها ابنه المذكور على حروف المعجم بخاتم في ديوان وقد أخذت  
 عنه في كثير من الهنون العالية وأخذت عنه غالب مؤلفاته وموته طفئ على اليمن

مصباحهم المنير ولا أظنهم يرون مثله في حقيقة العلوم والتحرير وقد برت يني وبينه  
مكتبة أدبية ومراسلة لمسائل علمية هي عتدي منية بخطه وعلى الجلة فأرأى مثل  
نفسه ولا رأى من رأى مثله علماء وروعا وقيام بالحق بقوة جنان وسلاطة لسان وقد  
افرد ترجمته تليذه الأديب محمد بن حسن الشهباني الذماري مؤلف قصره على ذكر مشايخه  
وتلامذته وسيرته وما انطوت عليه شائله وما قاله من شعر وما قيل فيه جاء في مجلد  
ضخم وكانت وقته في شهر جمادى الآخرة في سنة خمسين بعد المائتين والالف وكان  
قد توفي قبله عدة يسيرة ولده العلامة علي بن محمد وهو أحد محقق العلماء وعن لازم والده  
في جميع المعارف حتى بلغ ذروة العلوم وتحقيقه ونديقا وقد شاركته في الأخذ على والده  
في كثير من مقروآت وقد كنت قلت في والده مرأى لولا الاطالة لذكرتم انتم في المنقول  
من نفع العود ملخصا وجدت على ظهر كتابه الدراري الماضية بخط بعض علماء صنعاء  
اليمين انه قد ولد ولاية القضاء من جهة الامام المنصور بالله علي بن العباس في أوائل شهر  
شعبان سنة ١٢٢٩ وتوفاه الله يوم الاربعاء في السادس والعشرين من سنة ١٢٥٠  
وكان بين وفاته ووفاته ولده العلامة علي بن محمد نحو شهر وكان قد توفاه الله قبله فلم يظهر  
والده جرحا ولا حرقا وكان ولدا صالحا عالم برفا في جميع العلوم وكان نادرة زمنه على  
صغر سنه قيل انه توفي وهو في حدود العشرين السنة من العمر رحم الله الجميع برحمته  
وذكره تصانيف عتدها ثلاثة وخمسين كتابا باسمائها قال السيد الجليل الاكل  
العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الاهل مفتي مدينة زيدا رحمه الله في  
كتابيه المسمى بالنفس الباني والروح الريحاني في اجازة القضاء في الشوكاني ما لفظه  
وعن تخرج بسببى الامام عبد القادر بن أحمد الحسني امام عصرنا في سائر العلوم  
وخطيب دهرنا في ايضاح دقائق المنطوق والمفهوم الحافظ المسند لطيفة الهادي  
في ايضاح السنن النبوية الى الهجة عز الانام محمد بن علي الشوكاني يلفه الله في  
الدارين أقصى الاماني (شعر)

ان هز أقلامه يوما ليعملها • أنالك كل كبحي هز عامه

وان أقر على رقب أنامه • أقر بالرق كتاب الانام

واقدمعرب العالمين من بحر فضله الواسع هذا القاصي الامام ثلاثة أمور لا اعلم انها  
في هذا الزمان جمعت لغيره الاول سعة التبصر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها  
وأصنافها الثاني سعة التلاميذ المحققين والنبلاء المدققين أولى الانهام الخارقة  
والفضائل الفاتقة الحقيق ان يشدد عند حضور وجههم الفقير ومشاهدة غوصهم  
على جواهر المعاني التي استخرجها من بحر الحقائق غير يسير (شعر)

اني اذا حضرتني ألف محبرة • تقول أخبرني هذا وحديثي

صاحت بعة ورتها الاقلام ناطقة • هذي المكارم لا قعبان من لبن

الثالث سعة التأليف المهررة والرسائل والجاوبات المهمة التي تناسى في كثرتها  
الجهالة الفحول وبلغ من تنقيها وتحقيقها كل غاية وسول وقد أذكرني بعض

في القاموس العقدة شجروها  
حول الدار والمحلة كالعقدة  
الجمع عقدة اه

المعدين أن مؤلفاته الحاصلة إلا ثمانمائة وأربعة عشر مؤلفاً عدد سور كتاب الله تعالى قد شاعت في الأمصار التاسعة فضلاء عن القرية ووقع بها الانتفاع والله عز وجل المسؤول أن يبارك للإسلام والمسلمين في أوقاته وأن يمتنع بحياته آمين (شعر)  
 كلنا عالم بأنك فينا • نعمة ساعدت بها الأقدار  
 فوقت نفسك النفوس من الشرو زيدت في عمرك الأعمار  
 وقد اعتنى بشرح مناقبه وفضائله عدة من العلماء الاعلام والجهابذة الغضام منهم  
 السيد العلامة إبراهيم بن عبد الله الحوفي ومنهم بهض علماء كوكبان عظماء القدر  
 كبراء الشان ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلي ومنهم القاضي العلامة محمد  
 ابن حسن الشهي الذماري في كتاب حافل سماه التقصار في جريد زمن علامة الأمصار  
 ومنهم الخبير العلامة والبر القهامة لطف الله بحفاف وبالجملة فعل القول في هذا  
 الامام ذو سعة فان وجدت لساناً فاقلاً فقل

زدني العلامة ما تشارفعة • وليصنع الحاسد ما يصنع  
 فالدهري يحوى كما ينبغي • يدري الذي يخفى أو يرفع  
 والله المسؤول أن يزيد مما أولاه وان يصلح لكل منا آخره وأولاه فضلاً من رب العالمين  
 وكرامته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله وللمترجم له كتاب الخفاف الا كابر  
 باسناد القاتر ذكر فيه مشايخه الاعلام وأسماء كتبه المقررة والمسموعة ومروياته  
 على القام فمن أراد الزيادة فعليه بالكتاب المذكر فان الناظر فيه يقضي من ذلك  
 المحجب الجباب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته قطرة من بحر فضائله التي لا تحصى وذرة  
 من وادي قواضله التي لا تستقصى تشهد بذلك مؤلفاته وتنطق به مصنفاته والله  
 يختص برحمته من يشاء وهو الذاب عن شريعة الاسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين  
 الحنيفي وكم أبدى من حكم ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه أو يفسه بمجرد الهوى  
 بقول غير وجهه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباغي الجاحد

وما ضر نور الشمس أن كان فاطراً • اليها عيون لم تزل دهرها عينا  
 غير ان الحسد يجعل صاحبه على اتباع هواه وأن يتكلم فمن يحسده بما يلقاه وما  
 أحقه بقول القاتل

حسدوا الفتي اذ لم يالوا عليه • قال قوم أعداءه وخدوم  
 قاله تعالى المسؤول ان يقيمتا شرور أنفسنا وحصادا أسفنتنا مجته وفضله وقدره  
 عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه انه قال كان الناس ورثا لا شول فيه فصاروا اليوم  
 شو كالأورق فيه فاذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف بر ماتوا وأشراره  
 ان يسمعوا الخير أخفوه وان سمعوا • شرا اذا عوا وان لم يسمعوا كذبوا

فاللائق كلف الخاطيء من علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة بمن مضى من علماء  
 السنة المطهرة وقصر النظر على كتبهم المنقحة المهررة هذا وللمترجم له مؤلفات  
 مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطلب ومنتهى الارب وقصيدة  
 المذاكرين شرح عدة الحصن الحصين وارشاد النقات الى اتخايق الشرائع على التوحيد

والمعاد والقبول وداعلى الخبيث موسى بن ميمون الاندلسى اليهودى فى ظاهره المتند  
 والزنيق فى باطن المعتقد والطود المنيف فى الاتصاف بالسعد من الشريف فى المسئلة  
 المشهورة التى تنازع فيها بين يدى تهور لك وشفاء العلل فى حكم الزيادة فى الثمن لجمرد  
 الاجل وشرح الصدور فى تحريم رفع القبور وطيب النشر فى المسائل العشر جواب  
 على القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد البهكلى ورسالة أجاب بها على الشريف  
 ابراهيم بن أحمد بن اسحق ومنها الصوارم الهندية المسلوطة على الرياض الندية لابطال  
 قول من أوجب غسل الفرجين قبل الوضوء وجعله من أركانه كما هو مذهب الزيدية  
 ورسالة فى اختلاف العلماء فى تقدير مدة النكاح ورسالة فى الرد على القائل بوجوب  
 التحية والقول الصادق فى حكم الامام الفاسق ورسالة فى حد السفر الذى يجب معه  
 قصر الصلاة وله تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع يعنى جمع المسلاتين فى الحضر رداعلى  
 القائلين بجوازهم من الزيدية والرسالة المكملة فى أدلة البسطة واطلاع أرباب الكمال  
 على ما فى رسالة الجلال فى الهلال من الاختلال ورسالة فى حكم الطلاق البدعى هل يقع  
 أم لا ورسالة فى أن الطلاق لا يتبع الطلاق ورسالة فى حكم رضاع الكبير هل يقتضى  
 التحريم أم لا ورسالة تنبيه ذوى الجاه على حكم بيع الرجا ورسالة القول المحرر فى حكم  
 لبس المعصفر وسائر أنواع الاحر وعقود الزبرجد فى جيمد مسائل علامة ضعد ورسالة  
 فى ابطال دعوى الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر لنسرين فى حديث  
 المعمرين واتحاف المهرة فى الكلام على حديث لاعدوى ولا طيرة وعقود الجمان فى  
 بيان حدود البلدان وأخرى مماها ارشاد الاعيان الى تصحيح ما فى عقود الجمان  
 رداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الديلى ورسالة حل الاشكال فى اجبار ايهود  
 على التقاط الاقبال وأخرى رداعلى مناقضها السيد العلامة عبدالله بن عيسى بن محمد  
 الكوكبانى التى مماها ارسال المقال على ازالة حل الاشكال فرد شيخ الاسلام المترجم  
 له على تعقبه بتقويق النبيل الى ارشاد المقال ورسالة البيغة فى مسئلة الرؤية  
 يعنى رؤية الله فى الآخرة بين فيها مذهب أهل السنة وزيف فقال أهل البسدة  
 والتشكيك على التفكيك وارشاد الغبي الى مذهب أهل البيت فى مصب النبي  
 ورسالة رفع الجناح عن نافي المباح هل هو ما موربه أم لا والقول المتبول فى رد خير  
 المجهول من غير صحابة الرسول وجواب السائل عن قول الله تعالى والقمر قد رماه منازل  
 وأمنية المتشوق الى معرفة حكم علم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق  
 العيد فى الاطلاق والتقييد ورسالة وبيل القمامة فى قوله تعالى وجاعل الذين اتبعوك  
 فوق الذين كفروا الى يوم القيامة ورسالة فى قول الهدئين رجال اسنادهم ثقات ورسالة  
 البحث الملم المتعلق بقوله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والبحث  
 المسفر عن تحريم كل مسكر ورسالة الدواء العاجل لدفع العبد والصال ورسالة  
 عجبية فى رفع المظالم والمآثم والدوا النصيب فى اخلاص كلمة التوحيد ورسالة فى  
 وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفائرة فى اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاخرة ونزعة الاحداق في علم الاشتقاق ورفع الرية فيما يجوز وما لا يجوز من  
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الامام والمؤمن من الارتقاع والانخفاض  
 والبعث والحائل وكشف الاسرار عن حكم الشفعة بالحوار والوشى المرقوم في تحرير  
 التحلي بالذهب للرجال على العموم وكشف الاسرار في ابطال القول بقضاء النار ورسالة  
 في الارشاد الى مذهب السلف سماها التصف في الارشاد الى مذهب السلف جواب  
 سؤال ورد عليه من علماء مكة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على ظاهرها من غير  
 تأويل ورسالة الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقال أهل الاتحاد ورسالة على  
 حديث الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه ورسالة اشراق النعيرين في بيان  
 الحكم اذا تخلف عن الوعد أحد الصالحين ورسالة في حكم التسعير ورسالة تنوير الجوهر  
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة منحة المنان في أجرة القاضي والسجبان ورسالة في  
 مسائل العول ورسالة تنبيه الامثال على جواز الاستعانة من خالص المال يعني طلب  
 الولاية بالجوهر من الاغنياء ظلماء من المال يسمونه معونة وقطر الولي في معرفة الولي  
 والتوضيح في نواتر ما جاء في المهدي المنتظر والرجال والمسبح ورسالة في حكم الاتصال  
 بالسلطين ورسالة جيد النقد في عبارة الكشاف والسعد ورسالة بغية المستفيد  
 في الرد على من أنكرا الاجتهاد من أهل التقليد والروض الواسع في الدلائل المنيع  
 على عدم المحصر علم البديع ورسالة فتح الخلاق في جواب مسائل عبد الرزاق  
 مشقة على جواب مائة وخمسين سؤالا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي  
 لا يقع المقام لبسطها وذكركم ها واما الابحاث التي اشتملت عليها افتا واد المسماة بالفتح  
 الرباني فكثيرة جدا اذ كل بحث منها في الحقيقة كالرسالة غالباً وبالجملة قال الكلام في نشر  
 فضائله بمرتبة وعباب زخار لا يقع له هذا المقام وفيما ذكرناه كفاية لاولي الالباب  
 والله يقول الحق ويهدي الى الصواب وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله  
 وصحبه من بعده حرره الفقير الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبيعي  
 الانصاري الجبلي وفقه الله لصالح الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع  
 الاول سنة ١٢٩٦ هـ

• (وهذه ترجمة مولانا النواب على القدر والجاء حرسه الله وأبقاه) •

هو السيد الامام والعلامة الهام أبو السبطين الحائز الشرفين السامى على القرطين  
صدر العلماء الاعلام المسنين وعدة الكرام المحدثين المعتمدين بحسب السنة  
قامع البدعة شريف الخبار عظيم المقدار الذى اقتضت به بهو يال على جميع الاقطار  
وانشرت بوجوده علوم السنة والاثر وصنف في ذلك الاسناد الكبار مولانا  
ومن بالفضل والاحسان اولانا والايام أمير الملك السيد صديق حسن خان بهادر  
لا قال مشرقا يدركه الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أنته الخلافة منقادة • اليه تيجر أذيالها

فلم تك تصلى لاله • ولم يك يصلح الاله

له النسب العالى على سائر النسب لأنه من سلالة سيد الهيم والعرب تتصل سلالة  
نسبه الشريف وعنصره اللطيف الى حضرة سيد السادات وقدة السادات  
زين العابدين ع بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده  
نهار يوم الاحد ليله تاسع عشر من جادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف  
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والهيئة يلدته بريلي  
موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريمة من بريلي الى بلدة قنوج موطن  
أبائه الكرام ذوى العلا والاحترام ولما طعن في السنة السادسة انتقل والده  
الشريف الى رحمة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتيمًا ونشأ على العفاف  
والطهارة وما زال يحج مع القشاش ويحرق المكرمات له قراءة على المشايخ الكرام  
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد در الدين خان مفتي بلدة دهلي من تلامذة  
الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابني الشيخ  
التقى الاجل • • • • • في الوقت أحمد بن عبد الرحيم الدعوتاه ولي الله المحدث الدهلوى  
رحمه الله ومنهم الشيخ التقى الصالح مجديده قوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد  
اصحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محسن  
السبكي الانصارى المسمى الحديدي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحائزى تلميذ  
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني  
أيضا واجتهد في اتقان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس  
والقآل في وصار رأسا في المعقول والمتقول وأحرز جميع المعارف واتفق على تحقيقه  
الموافق والمخالف وصار مشارا اليه بالبنان والجل في معرفة غوامض علوم الشريعة  
عند الرهان له عاقباته في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة سرعة بهيبة  
وفي التأليف ما يكتف به من كبراديس العديدة في يوم واحد ويصنف  
الكتب الضخمة في أيام قليلة وطالع بفرط شوقه وصحح ذوقه كتب كثيرة ودواوين  
شقي في العلوم المتعددة والقنون المتنوعة ومرعاهها مورايا لفا على اختلاف  
المجاثم وتباين أنواعها وأنى عليها يصعب همته باحسن ما يكون حتى حصل منها على



فوائد كثيرة وعوائد كثيرة اغتنته عن الاستفادة من ابناء الزمان واقتتته من  
مذاكر فضلاء الاوان وجمع بعونه تعالى وحسن توفيقه واطيف تيسيره من ثنائس  
مكتيب العلوم والتفسير والحديث ما يعسر عدده ويطول حذوه وأدعى من ضروب  
الفضائل العلمية والتحقيقات النفيسة ما قصرت عنه أيدي أبناء الزمان ويجهزون  
ببانه ترجحان الصراع عن ابراز هذا الشأن ثم انه عافاه الله ألقى عصا التسيار والترحال  
بمعروسة به وپال من بلاد مالوة الدكن فنزل بها نزول المطر على الدمن فاقام بها  
وتوطن وأخذ الدار والسكن وعول وتوكل واستوزر وناب وآنق وصف واشتغل  
بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخليص أسرارها من شوب  
الآراء ومقاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير فيما أعلم  
والله يختص برحمته من يشاء وعلماء الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد الى  
اتباع السنة وفرو ذلك في مؤلفاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبتت به المنفعة لهم على  
رغاب أهل الحق وشمر بعضهم عن ساق الجد والابتهاد في الدعوة الى الاعتقاد التوحيد  
ورد الشرك والتقليد باللسان بل باليد واللسان لكن لم يدون أحد منهم أحكام  
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خاصة من آراء الرجال  
نقية عن أقوال العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة  
مما طبع واشتهر وشاع وسارت بها الركب الى اقطار العالم من العرب والهنود  
منها بالبحار واليمن وماليها ومصر والعراق واقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند  
والهندو بلغار ومليبار وبلاد القرم وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده  
المؤمنين وكتب علماء الآفاق اليه ومحمدوها ومفسروها ورسائل جمة أتتوافيها على تلك  
التأليف ودعوا له بخير الدنيا والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليه  
وهذه الرسائل موجودا كثرها في أواخر مؤلفات مولانا المترجم له فمن ارادها  
فليراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكينا عنهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله  
من المال الجما كنير والحكم الكبير والاولاد السعداء والنسب الحميد والحسب  
المزيد ما يقصر عن كشفه لسان الصراع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الواقف عليه  
الايقين وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافة مقتديا بسلافة بقم  
الحال ولسان المثال اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور وان تعدوا  
نعم الله لا تحصوها ان الانسان اظلم كفار وقد طعن الآن في عشر الخسعين من  
العمز المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وقد لا حبة والانصار وكثرة  
الاعداء الجاهلين بالقضايا والاقدار والمرجوع من رب العالمين ان يجعله الله تعالى بمن  
قال فيه -مواتيناه في الدنيا -نقوانه في الآخرة فان الصالحين والحمد لله الذي جعله  
محسودا لاحاددا وصابرا شاكرا ولم يجعله قظا غليظ القلب معاتدا وقهرا لحسد  
مأهله بدأب صاحبه فقتله وهذه أسرار مكتبة الموافقة على ترتيب سروف المحرم  
المطبوعة في مطبعة رياسته به وپال المحمية وغيره من البلدان العظام ويزيد الله

في الخلق ما يشاء وهو المتفضل ذو الانعام

• (حرف الالف) •

كتاب

أجسد العلوم • تحاف النبلاء المتقين بأحياء ما ترأفها المحدثين بالفارسي  
• الاحتواء في مسئلة الاستواء • الادراك في تخريج أحاديث رد الاشراك • الاذاعة  
لما كان وما يكون بين يدي الساعة • أربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة • افادة  
الشيوخ في معرفة الماسخ والمنسوخ فارسي • الاكسير في أصول التفسير  
فارسي • اكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة • الانة ناد الرجح في شرح  
الاعتقاد الصحيح

• (حرف الباء الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلعة في أصول اللغة • بلوغ السؤل من  
أقضية الرسول

• (حرف التاء الفوقية) •

• عمة الصبي في ترجمة الاربعين من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف التاء المثلثة) •

ثمار التنكيث في شرح آيات التقيت فارسي

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسوة الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء المهملة) •

• حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي • الحرز المكنون من أفظ المعصوم المكنون  
• حصول المأمول في علم الأصول • الحطة في ذكر الصحاح الستة • حل الاسئلة  
المشكلة

• (حرف الخاء المعجمة) •

خبثته الاكواب في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

دليل طالب الى أسرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المعجمة) •

ذخر الحق في آداب الملقى

• (حرف الراء المهملة) •

رحلة الصديق الى البيت العتيق • الروضة الندية شرح الدرر البهية • رياض

## الجنة في تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الدهاب المروم في بيان أنواع الفنون وأسماء العلوم وهو القسم الثاني من أيجاد العلوم • ساسة العبد في ذكر شايخ السند فارسي

• (حرف الشين المجهلة) •

شمع أئجهن في ذكر شعراء زمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المجهلة) •

ضالة لاشد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأيس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المجهلة) •

ظفر الاطلى بما يجب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

العالم الخفاق في علم الاشتقاق • العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة • عون الباري بحل أدلة البخاري أربع مجلدات

• (حرف الغين المجهلة) •

غصن البان المورق لمحسنات البيان • غنية القاري و ترجمة ثلاثيات البخاري

• (حرف الفاء) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيث بفتح الحديث • الفرع الدامي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصد السبيل الى ذم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة النسب • قطف القمر في مناقب أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس عما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لف القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الاغلاط • لقطه الجبلان عما قس الى معرفته طاجة الانسان

• (حرف الميم) •

شعرا كن الغرام الى دروخت دار السلام \* مراتع الغزلان في تذكار ادياء الزمان  
 \* منك الختام شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي منهج الوصول الى اصطلاح  
 احاديث الرسول باللسان الفارسي

\*(حرف النون)\*

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

\*(حرف الواو)\*

الوثى المرقوم في بيان احوال العالم المنشور منها والمنظوم وهو القسم الاول  
 من ابيجدالعلوم

\*(حرف الهاء)\*

هداية السائل الى أدلة المسائل بالفارسي

\*(حرف الياء)\*

بقطة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار واصحاب النار هـ ذاما وقع في الماضي  
 والى الا كن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا  
 الاوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلي عن الطراد في وصفه  
 فان الكلام فيه بجملة ترتيب وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله  
 الموفق لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير الى  
 رحمة ربه الكريم الجارى حسين بن محسن السبعي الانصارى العياشى الساكن  
 حاليلا بدمية و بال حررها الله عن الزوال وصلى الله على خير خلقه و خاتم رسله محمد  
 وآله وصحبه من بعده وشرف وكرم وسلم بتاريخ شهر ربيع الاخر سنة ١٢٩٦

(تقاريف تروق الاقطار على عون الباري ونيل الاوطار)

لما سمرت بمصر من هذين الكتابين شمس طبعهما وازدهى من روضهما الانيق  
جميع بينهما قرظهما ما يبعث بهما ابداء العلماء وأفاضل الادباء والنبلاء فمن قرظهما  
محررا المشكلات بشواقب أفكاره ومحبرا الطروس بـدائع لواضع أقطاره الحـبـر  
الكامل والضرير الناضل حضرة الشيخ محمد البسيوني أوحد  
الاعلام بالجامع الازهر فله دوره كيف وشي وحبر وهالك  
فاتق مبانیه ورائق شائق معانيه

ان أجل زينة تليسماعرائس العصف حليا واكمل حلية من نفائس العصف بماتقيا  
وأبهى مائتة قدله محاف على الالاياب وأنهى مائتة دالية وكاتب بحافل الاذواق  
ويستطاب هذه الفائق أن تفضل على الانسان بالآلة المتواتره وذكره الاثني  
أن جل منه بالبيان باطنه وظاهره وهما دليل الاوطار كما يجب ويختار وصلاته  
المتصلة وسلاسه المسلسل وتبجلاته المكمله واكرامه الذي لا يحيط بكنهه بحمل ولا  
مفصل على من أنزل عليه كتابه الكريم وأرشد بعون الباري الى صراطه المستقيم  
واتبع الملوك آثاره واقتفت أخباره وعلى آله وأصحابه خير آل واصحاب ما وفق  
بكمال حسن الطبع مجتهد الى الصواب (وبعد) فلما كان من أكبر منة الاشتغال  
بكتب السنة اذا تمسك بها مقسك بالسبب الاقوى والعمل بها هو والتقوى  
والاخلاص في السر والنجوى وهذا من الله فضل كبير وخير كثير وكان من أعظم  
من بحرا به اعتكف ومن بحر ها الخضم اعترف وبلغ غاية لا وصول اليها ونهاية لمكانة  
لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقال بعثه فضلا ولا شرقا وحسب البنية كالاوكتي شيخ  
الاسلام والمسلمين والنجمة في الدنيا والدين الاستاذ محمد بن علي الشوكاني متعه الله  
تعالى بالمشاهدة في دار التهانى المجتهد المطلق والخاص الذي هو أعظم موق من أفق  
عمر في احياء السنة الحمدية والاخبار الصحيحة النبوية حتى أتى بفيل الاوطار  
من أسرار منتقى الاخبار الشاهدة بالتقدم عن سواء وعلومه على من داناه ولعمري  
اقدأبقى له الذكر الجليل وانه على فضله لا كبر شاهد كما قيل

تلك آثارنا ندل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسفراء العظيم المجزات آياته غير المتشابه بحكمته  
فما ذاب قول الواصف والكل عند حده واقف

وعلى تفتن واصفيه مدحه • يقف الزمان وفيه مالم يوصف

فما أعظم مؤلفه من مؤلف قد أجاد وما كل من ألف وفي بالمراد وكم ربي كثيرين من  
الائمة المحققين وكأنه الكتاب وهم عنوانه ولنم الانسان وهم لسانه وكفى بتليذه  
العلامة الهامم من همام والفهامة الامام من امام الملك المؤيد صاحب العزم المؤيد  
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البضاري من لا يوازيه في فضله  
موازيه حاشا ان يجاريه محاري من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين أبيه الملك

وشرف العلم وساد في قومه بالبذل والحلم فقه من عالم فاضل ومات عادل في المخلقات  
عند ازديح معارك الافهام كمل في البيان من فتح مبين وهل بعد اتحاف النبل  
منه بالفضل لغير اليقين وتاهيك بمن له في كل فن استحكام وبلوغ المرام وحسين  
لهما كليل الكرامه من دليل على انه صاحب التقدم والامامه وكيف لا وله بغيه  
الرائد وهو الملبأ في كل فن لكل طالب قاصد وهكذا هكذا تكون الملوك في المعارف  
وحسن السلوك فدهر كمال طاعات وحسن اتباعات وابطال ابتداءات في  
احكامه ثالث العمرين واشراق أيامه ثالث النيرين ومن له مثله الاحتواء على  
الكالات والادراك لما ليس له من المعاني غايات فبذلك يخرج الوصول ونيل المرام  
وبلوغ السؤل ولاخر وفي القرع النامي من الاصل السامي وبالجملة فان له الجنبه  
والموعظة الحسنه وكفى بعون الباري من كتاب وفق فيه الى الصواب كتاب يجمل  
في اتقانه وحسن أساليبه عن النظر ولا يساعد على الاطاعة بوصف لطافته كيبه  
تعبير حقيق بان يدور بالنور على صدور والحوار كتاب عام الانتفاع شاهد ملولته  
بانه عظيم الاطلاع ولما سار في الخافقين مسير النيرين وقصدته الطلاب من كل  
باب اعتنت بطبعه لعموم نفعه تاج الملوك المكل شاهجهان بيكم ما كتبه وپال  
الحصية ومن هي بها الحضرة الساطانيه حرم الملوك المشار اليه والمعول في استقامة  
ملكها عليه وأنفقت على طبعه منها احسانا وتفضلا وامانة ولما أشرقت شمس  
كمال طبعه بهامش نيل الاوطار وكان له حلية كانه له سوار قات مؤرخ ذلك والله  
أعلم بما هنالك

حدد تقنا بلا بيل الابصار \* معربات عن أطيب الاخبار  
عن نسيم الصبا ولو كان معالو \* لاعتن البان عن شذى الازهار  
رافعا حسنه عن ابن كثير \* واويا عن مشارق الانوار  
عن خطيب الاطيار لابن ربيع \* عن زهير في منبر الانصار  
عن شقيق زاهد عن نفسه \* ساد عن مسلسل الانهار  
عن جنان المنثور عن ائمة المن \* ظوم منها عن عقد تيك الدواري  
أن نيل الاوطار وفي بشرح الصدور طبعا لتابعون الباري  
فبينيل الاوطار نلنا هراما \* ثم في جمع سنة المختار  
نصرت جمع مسائل للشو \* كافي فيه لها أعز اقتصاد  
فقدنا الصدور منه بالشرح منضمنا اليه خزائن الاسرار  
وبعون الباري تفضل صدق \* في شرح اختصار البضاري  
شرح ذي الاقتدار في العلم ذي ملك \* به وپال الاغر النجار  
ووفت بالجميل زوجته في \* طبع منظوم هذه الاسفار  
كفقت صرف ما اليه دعا لجا \* لالتزام من فضلها المدار  
فجزى الله جامعين خيرا \* وحيث هم منازل الابرار

وغدت في النساء صاحبة فو \* قرجال الافضال ذيل الفخار  
 كتب في الحديث أغنت حديثنا \* عن قديم من سالف الاعصار  
 قد ضلت بطوننا بحجـ واش \* كحسلي معاصم بسـ وار  
 فلي العذر في عذار محيا الطبع منها اذا خلعت عـ ذاري  
 كل حسن فيما سواهن طبعها \* ليس الامنـن بالـ ستعار  
 ولدي أن تكمل المطبع فيها \* وتجلي الكمال في المضمـار  
 واستنار الوجود منها بما قد \* خجبت منه طلعة الاقار  
 قلت فيها تمت فارخ بطبع \* وقت ذيل الاوطار عون الباري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٤٦ ٢٤٤

سنة ١٢٩٧

وعن قرطهما علامة أوانه وفهامه زمانه صاحب الانشاء الآخذ بقول الالباء  
 حضرة الشيخ محمود العالم التقى الابرأء أعيان مدرسي الجامع الأزهر  
 ولقد أحسن المقال وأبدع فيما قال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لك اللهم ان مننت علينا بنيل الاوطار ونشكر ان أحضرت اليانا بشهادة  
 الاذهان من جليل الاسفار ونصلي ونسلم على نبيك المرسل على هاهو أجمع من نيرات  
 الدراري وعلى آله وأصحابه واتباعهم المستعنيين على اغتنام المفاخر بعون الباري  
 • (أما بعد) • فها منحه الله الاقطار المصرية من جليل الكتب المرسلة من الاقاليم  
 الهندية أربعة كتب جليلة المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون  
 الاسفار من السنة النبوية كافلة بما تشقت من نقائس الطريقة الحمديه مبرزة  
 ما اكن في أكنة الدفاتر الغريبة مخروجة ما اجتنب في بطون الاسفار العجيبة مع تحقيق  
 للمقاصد وتخليص لآكد الموارد وتم تزيينها بأعنان المنقول طاريا وتنقيح  
 تقضى منه الابواب عجا وكيف لا وأحدها مصنف الامام الكبير والقادة في كل  
 خطير البالغ في كل فن غاية الامنية الزاهد الورع السيد في ابن تيمية وثانيها شرحه  
 الذي جمع فأوعى واحكم ما قصده أصلا وفرعا للامام المجتهد والامام المفرد الآتي  
 فيه بما يطرب المنان والمثاني فاضل الاقاليم العينية العلامة الشوكاني وثالثها  
 التجريد الصريح للجامع الصحيح تصنيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه  
 الشاوح للصدور المشهور فليسك بهجاء مهمات الامور السالفة في جادة السبيل  
 بهاهو أجمع وأجمع من اتبع المسبوك لحضرة الامام المجتهد السيد محمد صديق بن حسن  
 الحسيني التنوخي البخاري قرين السيد المتهتمة المعظمه فواب شاهياني يكرم التي هي  
 بتلك الاقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها الله من جزيل الكياسة وحازته  
 من جليل المعية والسياسة والايه التي تخردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة  
 التي ألبت كل غضنفر ملايس الانقياد من الفجاج الشاسعه والشفيع بحسب المنافع  
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الطيرية أصدرت اذنها الكريم  
 بطبع الكتب الأربعة المذكورة فارسلت اضر وطبعت بالطبعة الكبرى في  
 أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن صنيعها المرسل جداول النفع في كل واد  
 والمدني للبعاني ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين  
 قاله بقمه ورقه بقمه خادم العلم الشريف بالأزهر محمود العالم



ومن قزطه المودعي الذي شهد له اسان البراعه بانه المشار اليه في ميدان افصاحه  
والبراعه الرافل في مال المعلوم المتجلي في المنطوق والمقهورم حضرة الشيخ  
محمد عبد الرحيم أحد الاعلام بالجامع الازهر لازال محليا الطروس  
بقرائد الجوهز وهالكه مقدمه بانيه الابهي ورقيق  
معانيه الاطيب الاشمسي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

حدائق التلا في افواره وتسفر عن نيل الاوطار أقماره وتجلي برونقه السطور وتجلي  
باسناد منتقى أخباره صفحات الدهور وملاحة وسلام على السيد الطاهر المستقدم  
أمير ارمعون الباري وعلى آله وأصحابه الألبوث الضواري ما أسندت الاحاديث اليه  
وما ألقت الجوامع العصبة في الامه • (أما بعد) • فقد سرحت الطرف في روضات  
الحضات ونعمت الفكر فيما أبرزته يد الكرامات ونظمت عقوده الجوهريه  
أفكار الابداع وقلدت العصر بنظم قلائد الاختراع ألا وهو شرح الحديث  
الذي اشتهر صيته في الآفاق وجمع من المحاسن والدقائق ما يقضي بالسباق المسمى  
بنيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار فاذا هو طرز بالجوهر على صفحات السطور  
لما حوى من الحقائق الرائقة والتدقيقات الفاتكه الشارحة للصدور حيث  
أودعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والشوارد ما لا يدخل تحت حصر ولا يحيط  
بكمها أحد من أهل العصر كيف لا ومؤلفه مجتهد لزمان فادرة الاوان  
الامام المشتهر في الاصول والفروع المقتدر في كل الفنون كما تشهد له تاليفه اليه  
وتصانيفه المهمه المرموقة بالعيون شيخ الاسلام وتاج المحققين فابغة زمانه سيدنا  
ومولانا لعلامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني رحمه الله برحمته بجاه خير الخلق أجمعين  
وقد تم فيه من الاحاديث الواردة العصبة ما لم يمه فرب عليه الامام العلامة أبو البركات محمد  
الدين عبد السلام مصنف المقتن الصحيح (أسرار منتقى الاخبار) الذي أفرغ فيه كل  
القريحه وجمع فيه الاحاديث النبويه المشقة على أصول الاحكام التي هي مستند  
كل امام وبالجمله فهو الشرح السابق في الميدان ينظر اليه با كسير النظر ذوو البصيرة  
من الفضلاء ذوي القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة  
بولاقي الميرية الكبرى المستكملة بجميع الادوات فمترسبة اجزاء على غاية من التحصين  
والاتقان تقع اقبه الامه على مدى الازمان (وقد زاده) وبقاويه ساه وبهجة  
مازین هوامشه والطرر بانواع اللطائف والتحقيقات الفرر من الشرح المسمى  
بعمون الباري لحمل أدلة البخاري على التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح  
المشتهر بالزبيدي مختصر البخاري وهو شرح لم ينسج على منواله ولا يشكر أحد  
على مثاله فهو أعذب من الرحيق على منادمة الرقيق واهنا من الورد على حياض  
العود وأشهى من غر الرياض وأحلى من الناعسات المراض لانه حوى من الدقائق  
وأحرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصرين من المدنيين والأتاقيين فانه أمان

مخدرات الافكار وأبرز عرائس الابدكار وجمع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق  
 بالتعرض للمذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاصولية والقروع الاجتهادية  
 فلا يدرك شأوه الفحول وقد برز في الوجود على أكمل طباع وأجمل وضع مأمول  
 كيف لا ومواقفه العلامة الاوحد العلم المفرد خاتمة الفضلاء المحققين ونادرة أهل  
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات وتشهد اليه الرجال في المهمات  
 الجامع بين الفضيلتين فضيلتي العلم والنسب الشريفين الحائزين لرتبة السيف والقلم  
 ذوالدولة والعزالاتم السيد الهمام الامجد المؤيد بنصر مولاه اليارى الشريف  
 الحبيب أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسيني القنوي بخي البخاري ملك  
 مملكة بهو بال سالبا لاقطار الهندية حرسه الله وبلغه الاماني بجاه خير البرية فهكذا  
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم المسلوك من الاشتغال بالعلم الشريف  
 وحمل الشريعة الفراء التي ينال بها كل قدر منيف لانهم الكواكب المقتدى بهم  
 ان أفلت الاقار الهادون للامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة ونخار كما قيل في هذا  
 القبيل

أنتم للورى كواكب علم • في اقتداء ان غابت الاقار

يا حب الله دولة قد حوتكم • كل عز و زاد فيه الفخار

وكان طبع هذين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على طرف ذات السما وال  
 التقية النقية ربة القواضل والفضائل التي ديدنها حب العلوم ونشر ما ينفع في الدين  
 والديان من هاتيك الرسوم فقد ظهرت نفقاتها في مصرنا وعادت بالقواضل العميمة  
 على أهل عصرنا فهي صاحبة السعد والمجد الاثيل الواحدة السيادة عن أصولها جليل  
 عن جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والشيم السنية وكل خصلة من خصال الاجلال  
 الملكة المفخمة والرئيسة المعظمة نواب شاهجان يكرمها مملكة مدينة بهو بال ادام الله  
 عزها وسعدها ونورها ومجدها ووفقها الى أمثال هذه النيرات التي تذكر على مدى  
 الدهور وتنال بها الاجور وترتقي بها أعلى القصور ومحاسن عمام طبعهما الاجتهاد  
 العلامة الفاضل والرحلة الكامل الحائز كل خصلة علمية المحترم الشيخ أحمد الباي  
 الحاي أحمد الفضلاء الازهرية وكيل ثقة هذا الكتاب نعم الله المقاصد ولا زال  
 يشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد ما يخرج المرام وقاح مسك الختام وصلى  
 الله وسلم على سيد الاولين والآخرين واسطة عقد النظام وعلى آله وأصحابه بدور اقام  
 القدير الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوى

خادم العلم الشريف بالازهر المعهود

ومن قرطهم مامعدن اللطائف وكثر المعارف والعوارف بهجة الادباء وأوحد  
القبلاء أحد مشاهير الجامع الازهر الجليلي الشأن حضرة العلامة  
الشيخ السيد عبد الغني رضوان وهالك لذي سلافه  
وشذى عبير أعرافه

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

نحمدك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار وبعثت على رأس كل  
مائة من السنين من يجدد لهذه الامة أمر الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث بالدين القويم والشافي بزلال حديثه كل قلب سقيم وعلى آله الذين نصروا  
دينه بعون الباري فتغنى بحديث مدحهم كل غادوسارى \*(أما بهـد)\* فان أجل  
العلوم نفرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرقان أسرار  
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وتشديد معالم مبادئها الرفيعة  
واحيا ما اندرس من شعائر الدين واهداه من ضل عن طريق الحق المبين وقد قبض  
الله تعالى له هذا الامر العزيز المثل الرفيع المثل الامامان الهمامان والعلمان  
الاولحان والسيدان الكاملان والقميران الطالمان والبصران المتسلطان  
والطودان الشاخصان الاذان هـ جاء على موارد متاهل العلوم وان فقر قابا للتعليم  
والتعلم بمحققان وفي ارتضاع مدى المعارف وارتشاف كاش العوارف أخوان  
نديمان فهما كالشرقدين ولا أقول كأنهما الظالديان فلا يكاد ان في فضيلة يشترقان  
وكل أخ يقارقه أخوه \* نعم رأيك الا لفرقدان

وهـ ما الملك المؤيد من الله تعالى باطقه السارى أبو الطيب صديق بن حسن بن  
علي الحسيني القنوجي البخاري واستاذ الامنوح من ربه بغيل الاماني شيخ الاسلام  
محمد بن علي الشوكاني فاما الاول فقد شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع  
الصحيح بهـ هذا الشرح الذي ليس كمثل كتاب ولقد أدنى فيه من علوم السنة بالهجب  
المحجب ففاق كل وجيز ووسيط ووسيط ودل على ان مواقفه البصائر الخضم المحيط  
وان له في سعة الاطلاع أقوى يد وأوسع باع مع فهم كالسحر الحلال مما لم يخطر  
نظيره لاحديال وسماء بعون الباري لحل أدلة البخاري فله دره ما أعرفه بالمثون  
والاسانيد واعلم بالجوامع والمسائيد ولا غرو فكم الملك ملوك الحكم والكلام  
صفة المتكلم فما ظنك بعلم انضم الى ملك وسلطنه فما أحسن رونقه الباهر وما أحسنه  
فهذا عليه رونق العلم وحده \* وهذا عليه رونق العلم والملك

فلا أحرم الله المسكين من أمثاله وأبانه جميع ما ربه وآماله وأما الثاني فانه شرح  
كتاب المنتقى للعلامة محمد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الامام بهـ هذا الشرح  
الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار الدال على شدة معرفته بماتل  
المخلاف والوفاق وقوة استنباطه واستنتاجه فاته طول البه الاعناق وترقب

لعمان بركة الاحـ داق وتنسكب في تحصيل شوارده دموع الـ ماق وتسابق اليه  
 فرسان التحصيل فلا يجد كل الى نيسله من سبيل  
 وتب تسقط الاماني حسرى \* دونها ما وراهن ورا  
 فقه من امام جليل وحيهـ امام نبيل ادام الله عليه غيث احسانه وشـهـ له بعهوه  
 وغفرانه وقصارى الامراه ليس لهذين الكتابين نظير في هذا الباب عند ذوى العقول  
 الذكبة والالباب لكثرة فواتدهما مع شدة اختصارهما بفزى الله مؤلفيهـ ما  
 أحسن الجرا باحساناته الواقرة وجهنا معهما في دار الآخرة

الحـ لله ما أنقى لنا طـهـ ما \* وما رجونا من افضاله وقعا  
 أنـمـل الاوطار يـقى بهـ دهـ طاب \* كاد هذا يعون البارى قد شنعنا  
 ما مثل ما ألف الشوكاني قطروى \* ولا يـمـلـى البخارى صـهـهـ ما  
 كـنى بكل دايـهـ الا أن صاحبهـ \* أجـلـ من كان بالعرفان مـطـلـعا  
 لله منـهـ برين قد كـمـلا \* وفيـهـ العـلا يدرا هـ مـطـلـعا  
 لله كم قد مدت أيديهمـ ما عـلا \* جزاهـهـ الله خيرا بالذى صنعنا  
 يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما \* قد دـهـ دـهـك فـأرا كـنـهـ ما  
 والطبعـ في مصر لا تختار لـرقتهـ \* قد ألبـهـ امنـهـ الى انجافهـ خلعا  
 فقلت مـذـكـمـ لا طبعـهـ أؤرخهـ \* بمنتهى طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠٢١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرظهم به أديب مصره ونشوة سلافة عصره بهجة الوقت وتحفة الزمان  
العلامة الأمامي عثمان أفندي رضوان

والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها ان كلا من هذين الكتابين كتاب مسطور  
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا يأتية الباطل من بين يديه ولا  
من خلفه وهل يأتي بمثله الزمان أو هل آق على الانسان لا والذي خلق الانسان علمه  
ايمان اقدأعرب فهامة يعرب وقطان واقام على وجوه الاجهاز آيات بينات فان  
لم تصدقوا به قاتوا بعشر سور مثله مفتريات فكل مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين  
الانقياد اليه فصاحة من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا تكون كتب الاحاديث  
النبوية وهكذا هكذا ترسل عرائس البلاغة مختالة في الحلل العبقريّة وهما في  
الحديث غاية وفيهما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون لشيء مما انتظار وبعون  
الباري هما بلوغ المرام للقضاء واتحاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين  
ومؤلفين ما من مؤلفين فله در الاسماء الشوكاني قدس سره فضلا الركب المعاني  
ولعمري فيكم في العلم أفاض ونفع ولوتره الدهر بغير أبي الطيب الحسيني ما شفع فما  
هو الاشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء وحقيقة كما تكون الايات تكون  
الابناء ولما ليس نيل الاوطار بالطبع حلة الجمالة وغدا يبعون الباري كأنه البدر  
وهو الهالة قلت مادح احسن وضعهما ومؤرخ اعلم طبعهما وان لم أكن من فرسان  
هذا الميدان وأنا الفقير اليه سبحانه عثمان عبدالغني رضوان

ساجع اليمن بالبراعة غني \* في رياض من البلاغة غنا  
مهـ رب يا بالقي صحيح أحاديث قديما تروى فرادى ومنفى  
حيث نيل الاوطار بالطبع وافي \* مقردا في الجلال حسا ومعنى  
بعد نيل الاوطار ما من كتاب \* في صحيح الحديث يعنى ويقفى  
للامام الشوكاني جل مقامه \* من امام والكل منه أدنى  
من يضاهاى محمدا عند ربى \* وعليه في محكم الذكرائى  
بالكتاب المبين جاءونا \* حين أن جاء فابه آمنا  
واستقار تدور به بسناها \* فازاحت ليل الجهالة عنا  
وأرتنا صوغ المعاني عقودا \* وعلى حسن سبكها عودتنا  
لم يدع مجزا محمدا لا \* جاءنا منه مظهرا ما استكنا  
وبتحقيق الحق كم قد أرانا \* منه حسن الارشاد دأبا وفنا  
شرح الصدر شرحه للمعاني \* بعنان في اللطف تشجي المعنى  
يسترق العقول منها بطرف \* صير الحس رايا عنة قنا  
قد كساه الطبع الجميل جمالا \* وبعون الباري قد ازداد حسنا  
ان عون الباري عليه بهاء \* هالة البدر في كمال وأسنى  
أو سواريز هو بغانية أو \* نمرات من فوق غصن يحنى

ياله ياله كتابا عظيما \* ليس ما في الزمان يحكيه وزنا  
 ما بدا في فن الحديث بدقما \* ببيان الامعان فيه تثنى  
 جرد ذيل القصار عجبا على ما \* صنف الغير من قديم وأغنى  
 ورواه كما علمنا كنعين \* يصحح الاسناد فضلا ومنا  
 ما عجيب وانه للعسيفي \* وأبي الطيب الذي جعل شأنا  
 وتعالى كما ترى عن تظير \* في عماء الكمال وازداد عينا  
 صادق الوعد بالوفاء طبعها \* وأبو الطيب المسمى المذكي  
 من رضاه في المثلوك جميعا \* وهو ابن الحسين يانم إينا  
 لم يدع في الانام عدلا لكسرى \* ولدى الجود فاق معناه معنا  
 ما يجاريه من يجاريه الا \* صير الهام منه للسيف رهنا  
 من يحاكيه في الوري وهو فرد \* شاديت العلا وأسس مبني  
 أبدل النقي والضلال رشادا \* وكذا الخوف في نواحيه أمنا  
 وتبا هت به به وبال لما \* فرض العدل منه فينا وسنا  
 وبعون الباري يدوم علاه \* لالي غاية وما هو به في  
 مزايا من الطبع قلنا \* أدرك الطبع منتهى ما في  
 علمت شاهجان يكتم فيه \* انه في كل السمات يعني  
 فاعتت بالانفاق طبعها عليه \* ليسم الجميع دون استننا  
 بالهام لكه به وبال صارت \* مذكولتها في ارتقاء تم في  
 أحكمت فيها حكمها واقامت \* للمعالي فيها من العدل ركا  
 والحسيني بنت به نسم كفوا \* قد اقامته بالنباية صونا  
 وكنتي شاهدا وأقوى دليل \* بالكاتبين للذي قد قلنا  
 فنبيل الاوطار كان مرادى \* وبعون الباري أرى المتني  
 وهما في الحديث أعلى وأغلى \* أيوازيهما السوي لا وأنى  
 لبسا طبعها حلة الحسن لما \* سمع الدهر بالذي كان ضنا  
 ثم لما تكامل الطبع لطفنا \* فيه ما بالغ النهاية حسنا  
 قات في تاريخهم ما يتشعر \* راق شكلا ورق مبني ومعني

طبع نبيل الاوطار انتهى بخير

٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق عينا

٥١٨ ١٢٦ ٢٤٤ ٠٠٧ ٣٠١ ١٠١

سنة ١٢٩٧

(ولبعض فضلاء الهند تقریظاً نضر من النضار.

على نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار)

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي شرح بعارف عوارف السنة النبوية مد دوراً ولبائنه ورقح بسماع  
أحاديثها الطيبة أهل وداده واصفياته فشرح سر سراته هم في رياض روضه قدسه  
وثنائه أحده على ما وفق من ارشاده وأسد من آلائه وأشكره على فضله المتواتر  
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المفرد في  
صعديته بعز كبرياته موصول من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدربه  
في سلسله خاصته وأحبابه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بصدق القول  
وحسنه رحمة لاهل أرضه وسمائه الماسخ للمختلف الموضوع بشوارق بوارق آلائه  
فانقرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وأنبيائه صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله وأصحابه وخلفائه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم  
العلوم قدراً وأرقها شرفاً وغزيراً اذ عليه مبني قواعد أحكام الشريعة الاسلامية  
وبه تظهر تفاصيل مجلات الآيات القرآنية وكيف لا ومصدره عن لا ينطق عن الهوى  
ان هو الاوحى يوحى فهو المفسر للكتاب وانما • نطق النبي لنبيه عن ربه

وان كتاب نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للامام الرباني والحافظ الصمداني  
محبي السنة وقامع البدعة محمد بن علي الشوكاني اليماني الصنعاني قد أظهر من  
كنوز طائها له اليه ابريز البلاغة وابرز حازقة صب السبق في ميدان البراعة  
وأحرز وأتى من القوائد بما لم يسبق اليه ولا عرج أحد عليه فانفردي بكثره فرائد  
القوائد وزوائد العوائد فلذا رجح على غيره من كتب هذا الفن وتحركت بالثناء  
عليه ألسن اولى التحقيق والظن واطما لما زاد الشوق الجاوز حد الطوق الى  
الوقوف على هذا الكتاب واستجلاء عرائس فوائده الخبأة في فضون الابواب لاسيما  
نبلاء العصاة الحديثية اولى الآراء السديدة والاخلاق السنية ولما لم يكن في بلاد  
الهند متمسكاً ولا أحد له من علماته متذكراً وعز وجوده في هذه البلاد واعيا  
طلابه طلبة الحديث الامجاد حتى انفلقت دون مرامهم أبوابه وعجزت عن اكتسابه  
ذات يدهم وتعددت اسبابه فحينئذ توجهت عناية مولانا الامام والسيد الهمام  
أبو السبطين الحائز للشرفين صدر العلماء الاعلام المسنين وعمدة المحدثين المعتمدين  
شريف النجار عظيم المقدار الذي افترضت به بهو بال على جميع الاقطار واتشبهت  
بوجوده علوم السنة والاثمار النواب والاجام أمير الملك السيد صديق حسن خان  
بهادر لافال مشير قادر كاله الباهر الاوى والاحق بقول القائل المفاخر

أنته الخلافة منقادة • اليه تجر وأذيا لها

فلم تك تصلح الاله • ولم يك يصلح الاله

الى تحصيل هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذلك فيه نقائص الاموال الجياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد بن الانصاري البغدادى بلغه الله جميع الامار  
 يبذل وسعه في التصحيح عن ذلك المطلب الى ديار العرب فلم يرل الشيخ المذكور من عمرا  
 همته الى انجاح ذلك المرام وباذلا وسعه وسعيه التام الى ان يسرا الله بعد برهته من  
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق نسخة صحيحة مقرونة  
 على مؤلفها مزيينة ببعض الحقائق وزيادات اثبتت بقلم مصنفها فلما وصل الشيخ  
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتحلت برؤيته الانتظار  
 تنافس فيه المتنافسون ورغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كنسير من  
 العلماء والفضلاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جم غفير من الاذكياء والقبلاء ومن  
 حيث انه نسخة واحدة ولا يتم بها الكل طالب وراغب عوم الفائدة مع كبر حجمه  
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يعم نفعه لاعداد من حاضر وباد الا يتيسر طبعة ليقتطف  
 كل عارف من غرات فوائد بعديته ولما وقفت عليه ربة المحاسن والفضائل الجسيمة  
 شمس الاقبال ما كتبه ويا من تحلت بالثناء عليه الادواء وبلغت من كل وصف  
 جليل منتهاه فواب شاهجان بيكم صاحبه ادام الله تعالى اقبالها وبارك في اولادها  
 وأحفادها عن لها أن يطبع فأرسلته الى دار الطباعة العامة الزاهية الزاهرة بمحروسة  
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفضائلها  
 مذكورة مأثورة ايم نفعه ويتضح لقطه ويتيسر على الطلاب تحصيله ويتضح  
 لكل طالب وراغب طريقه وسيله فعسى أن يكون ذلك خراوذا اذ هو المقصد  
 الاعلى الجليل والمقصد الاسنى الجليل فطبع به الجفاء في هذا الزمان غرة وللصدور  
 به انشراح وللعيون قرة حيث طبع على الوجه المرئى الجليل وقوبل حتى تصح على  
 نسخة مصنفه أثابه الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي بعثته قتم الصالحات وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين





صفحة	
١٤	(كتاب الطهارة)
١٤	*(أبواب المياه)*
١٤	باب طهورة ما البحر وغيره
١٩	باب طهارة الماء المتوضأ به
٢٢	باب بيان زوال تطهيره
٢٥	باب الرداء من جعل ما يغترف منه المتوضأ بعد غسل وجهه مستعملا
٢٦	باب ما جاء في فضل طهورة المرأة
٢٨	باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة
٢٤	باب أسرار إله الله
٣٥	باب سور الهمر
٣٧	آب ب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها
٣٧	باب اعتبار العدد في الوضوء
٣٨	باب الحت والقرص والعنود عن الأثر بعدهما
٤١	باب تعين الماء لازالة النجاسة
٤١	باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة
٤٤	باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة
٤٥	باب بضح بول الغلام اذا لم يطعم
٤٨	باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه
٥١	باب ما جاء في المذي
٥٢	باب ما جاء في المنى
٥٥	باب ان ما لا نفس له سائل لم ينجس بالموت
٥٦	باب في أن الأدمى المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره وأبرأؤه بالانفصال
٥٧	باب النهي عن الانتفاع بجلد ما لا يؤكل لحمه
٥٩	باب ما جاء في تطهير الدباغ
٦٢	باب تحريم اكل جلد الميتة وان دبغ
٦٢	باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ
٦٤	باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح
٦٥	(أبواب الاواني)
٦٥	باب ما جاء في آنية الذهب والفضة
٦٧	باب النهي عن التضييب بهما الا يسير الفضة
٦٨	باب الرخصة في آنية الصفر ونحوها

باب استحباب مخمير الاواني	٦٨
باب آنية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام التخلي)	٧٠
باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه	٧٠
باب ترك استحباب مفيه ذكر الله	٧٢
باب كف المتخلي عن الكلام	٧٢
باب الاداء والاستقرار للمتخلي : القضاء	٧٣
باب نهى المتخلي عن استقبال القبلة واستديارها	٧٥
باب جواز ذلك بين البنيان	٧٨
باب ارتداد المسكان الرخو وما يكرهه تخلي فيه	٨١
باب البول في الاواني للعاجة	٨٤
باب ما جاء في البول قائما	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالماء	٨٨
باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء	٩١
باب في الحاق ما كان في معنى الاجزاء	٩٣
باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة	٩٤
باب النهي أن يستنجي بمطعم أو بماله حرمة	٩٤
باب ما لا يستنجي به لجهالة	٩٥
باب الاستنجاء بالماء	٩٦
باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وسنن الفطرة)	٩٩
باب الحث على السواك وذكريات كده	٩٩
باب تسوك المتوضئ بأصبعه عند المضغضة	١٠٢
باب السواك للصائم	١٠٣
باب سنن الفطرة	١٠٥
باب الختان	١٠٨
باب أخذ الشارب واعفاء اللحية	١١١
باب كراهة تنف الشيب	١١٣
باب تغيير الشيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة السواد	١١٣
باب جواز اتخاذ الشعر كراهة واستحباب تقصيره	١١٨
باب ما جاء في كراهية القرع والرخصة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكتمال والادهان والتطيب	١٢٢

باب الاطلاء بالنورة	١٢٥
(أبواب صفة الوضوء فرضه وسننه)	١٢٦
باب الدليل على وجوب النية له	١٢٦
باب التسمية للوضوء	١٢٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده انوم الدليل	١٣٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٣٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٣٩
باب المبالغة في الاستنشاق	١٤٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب	١٤٣
باب استحباب تخليل اللحية	١٤٤
باب تعاهد المأقين وغيرهما من غشون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة	١٤٧
باب تحريك الخاتم وتخليل الأصابع وذلك ما يحتاج إلى ذلك	١٤٨
باب مسح الرأس كله وصدته وما به من مسح بعضه	١٥٠
باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الأذنين من الرأس وأنهما معهما بماء	١٥٥
باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح الصدغين وأنهما من الرأس	١٥٧
باب مسح العنق	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين ويان أنه القرض	١٦٢
باب التيمم في الوضوء	١٦٥
باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً وكراهة ما جاوزها	١٦٦
باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الوضوء	١٦٩
باب جواز المعاونة في الوضوء	١٧٠
باب التنديل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الثنتين)	١٧٢
باب في شرعيته	١٧٢
باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعاً	١٧٥

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب اختصاص المسح بظهر الخلف	١٧٩
(أبواب نواقض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السائل	١٨١
باب الوضوء من الخارج الخيس من غير السيلين	١٨٢
باب الوضوء من النوم اليسير منه على إحدى حالات الصلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس القبل	١٩٢
باب الوضوء من لحوم الابل	١٩٥
باب المتطهر يشك هل أحدث	١٩٧
باب استحباب الوضوء للمسلاة والصواف ومس المصنف	١٩٨
(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)	٢٠٢
باب استحباب الوضوء مسمة النار والرخصة تركه	٢٠٢
باب فضل الوضوء لكل صلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأكيده لاجل الجنب واستحباب الوضوء لاجل الاكل والشرب والمعاودة	٢٠٨
باب جوار ترك ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من المنى	٢١١
باب استحباب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه	٢١٣
باب من ذكر احتلاما ولم يجد بالاً أو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم صوابه ٢١٧	٢٢٥
باب اغسل من الحيض صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب تحريم القراءة على الحائض والجنب صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اللبس فيه اذا لم يتوضأ	٢٢٨
صوابه ٢٢٠	
باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال صوابه ٢٢٣	٢٣١
أبواب الاغسال المستحبة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل العيدين	٢٢٩

باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لكل صلاة	٢٣٣
باب غسل المغص على إذا فاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في تقضمها	٢٣٩
باب استحباب تقضم الشعر غسل الحيض وتقبيع أثره فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى أنه قد يربذ لك استحبابه أو أن مادونه يجزى إذا سبغ	٢٤٣
باب الاستئذان عن الأعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوه	٢٤٣
باب الدخول في الماء بغير إزار	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
( كتاب التيمم )	٢٤٦
باب تيمم الجنب لاهل الألة إذا لم يجد ماء	٢٤٦
باب تيمم الجنب للجرح	٢٤٧
باب الجنب يقيم نخوف الرد	٢٤٨
باب الرخصة في الجماع إعدام الماء	٢٤٩
باب اشتراط دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي به صلاته فإنه يستعمله	٢٥١
باب تعيين التراب للتيمم دون بقية الجاهلادات	٢٥٢
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥٦
باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها	٢٥٧
باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة	٢٥٧
أبواب الحيض	٢٥٨
باب بناء المعتادة إذا استحيضت على عادتها	٢٥٩
باب العمل بالقياس	٢٦٠
باب من تحبص ستاً أو سبعاً بعد العادة والقياس	٢٦١
باب الصفرة والكثرة بعد العادة	٢٦٣
باب وضوء المستحاضة لكل صلاة	٢٦٤
باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها	٢٦٥
باب كفاية من أتى حائضاً	٢٦٧

صيفة	
٢٦٩	باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقتضي الصوم من الصلاة
٢٧٠	باب سؤار الحائض ومواكاتها
٢٧١	باب وطء المستحاضة
٢٧٢	كتاب النفاس
٢٧٣	باب أكثر النفاس
٢٧٣	باب سقوط الصلاة عن النفاس
٢٧٣	(كتاب الصلاة)
٢٧٣	باب اقتراضها ومقاييسها
٢٧٦	باب قتل تارك الصلاة
٢٨٠	باب حجة من كفر تارك الصلاة
٢٨٢	باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه من بخلافه في الدار ورجاله ما يرحى لاهل الكفار
٢٨٦	باب أمر الصبي بالصلاة قربة لا وجوباً
٢٨٧	باب ان الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة
٢٨٨	(أبواب المواقيت)
٢٨٨	باب وقت الظهر
٢٩١	باب تجهيلها وتأخيرها في شدة الحر
٢٩٣	باب أول وقت العصر وأخره في الاختيار والضرورة
٢٩٦	باب ما جاء في تجهيلها وتأخيرها مع الغيم
٢٩٨	باب بيان ان الوقت طى وما ورد في ذلك في غيرها
٣٠٥	باب وقت صلاة المغرب
٣٠٧	باب تقديم العشاء الاحضير على تجهيل صلاة المغرب
٣٠٩	باب جواز الزكوات قبل المغرب
٣١١	باب في ان تسميتها بالغروب أولى من تسميتها بالعشاء
٣١١	باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة الخ
٣١٥	باب كراهية النوم قبلها والسهر بعدها لافي مصلحة
٣١٧	باب تسميتها بالعشاء والعمة
٣١٨	باب وقت صلاة الفجر وما جاء في تغليبها والاستدراك
٣٢٢	باب ان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فانه يتهاون وجوب المحافظة على الوقت
٣٢٥	باب قضاء القوائت
٣٢٩	باب التعريف في قضاء القوائت

باب رفع الصوت بالاذان	٣٤٤
باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوي عنقه الخ	٣٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقدم عليه في القصر خاصة	٣٤٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٣٥١
باب من أذن فهو يقيم	٣٥٥
باب الفصل بين النداءين بجملة	٣٥٧
باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان	٣٥٧
باب فيمن عليه فوات ان يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها	٣٥٨
(أبواب ستر العورة)	٣٥٩
باب وجوب سترها	٣٥٩
باب بيان العورة وحدتها	٣٦٠
باب من لم ير الفضل من العورة وقال هي السواتان فقط	٣٦١
باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة	٣٦٣
باب أن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها	٣٦٥
باب النهي عن تجريد المنسكين في الصلاة الا اذ وجد ما يستر العورة وحدها	٣٦٧
باب من صلى في قبص غير من رتبة بدو منه عورته في الركوع أو غيره	٣٧٠
باب استحباب الصلاة في ثوبين وجزاها في الثوب الواحد	٣٧١
باب كراهة شتم الصائم	٣٧٣
باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة	٣٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٣٧٥
(كتاب اللباس)	٣٧٨
باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء	٣٧٩
باب في ان افترش الحرير كلبسه	٣٨٢
باب اباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة	٣٨٢
باب لبس الحرير للمريض	٣٨٤
باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره	٣٨٥
باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاحمر	٣٨٩
باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزعفر والملونات	٣٩٥
باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والاستور والنهي عن التدوير	٣٩٧



باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل	٤٠٠	صفحة
باب الرخصة في اللباس الخليل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة والاسباب	٤٠٥	
باب نهى المرأة ان تلبس ما يمكن بدنها أو تشبه بالرجال	٤١١	
باب التيامن في اللبس وما يقول من استجدثوا	٤١٤	

• (تمت) •

(فهرست عون الباری لهذا الجزء)

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣٧	صفحة
كتاب الايمان	١٣٦	
كتاب العلم	٢٥٩	
كتاب الوضوء	٢٦٣	

• (تمت) •

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تحريف افظ  
أو خطأ حرف وقد تركنا الخطأ الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه  
وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٤	ذلال	زلال
٦	٤	فان	فانه
٨	١٢	صفة	صيفة
-	٢٩	يرجع	ترجع
١٢	٨	المحدثين	المحدثين والفقهاء
-	٢٥	مشاحة	مشاحة
١٥	٢٨	لم يتفرد	لم يتفرد
١٧	٢٨	لسائل	لسائل
١٨	١٢	البخارى	للبخارى
١٩	٨	تعابوا	تعابوا
-	٢٦	ادا	اذا
٢٠	١٩	لى	الى
٢١	١٩	اتى	التى
٢٢	٥	اللغة و	اللغة وبين
-	١٨	فجبكان	فجبكم ان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	اترمذى	اترمذى
-	٢٥	لاحديث	الاحاديث
٢٧	٢١	لمصنف	المصنف
-	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٢	عده	بعده
-	١٤	دالامه	اذا لاقته
-	١٩	عمر	عذر
-	٢٤	للون	اللون
٢٩	٣	نويان	نويان
٣٠	٤	الخصر	الحظر
٣١	٤	عنه عن عبد الله بن	عنه عن عبد الله بن عبد الله بن
-	١١	عبد الله بن	عبد الله بن عبد الله

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٢	١٨	نه	انه
٣٥	٣	بالسبع	بالسبع
٤٥	١٨	الذكر	الذكر
٤٨	٤	يخرجوا	يخرجوا
٤٩	٢٢	دليل	دليل على
=	٢٥	أبوال	بأبوال
٥١	٢٣	بينهما	بينها
٥٣	١١	راية	رواية
٥٦	١٠	فيقبل	فيقبل
=	١٧	دع ليها	دع ليها
=	١٩	رجل	رجل
٥٩	٢٠	فرح	فرح
=	٢١	يجزون	يجزون
٦١	١٠	تنتفع	تنتفع
٦٧	٣٠	راويه	راويه
٦٩	١٣	خمير	خمير
٧٢	٢٨	ظهر	ظهر
٧٣	٢	حشى	حشى
٨١	٣٠	وقد	وقد
٨٢	٢١	مه	منه
٨٣	٢٣	مضمته	مضمته أى غائطه
٨٥	١٠	بالطشت	بالطشت ٣
٨٩	٣٠	ميس	ليس
٩١	٤	لنظله	لنظ
٩٢	٢٧	فليوتر	فليوتر
=	٢٨	ابن	وابن
٩٤	١٣	بسند	بسند
١٠١	١٩	مذهب	مذهب
١٠٢	٢٩	علي وزيد	علي بن زيد
١١٢	١٨	بجفتها	بجفتها
=	٢٤	زده	ترده

٣ هكذا بالسين في كل موضع

صواب	خطا	سطر	مصحفة
حتى اذا	حتى	٩	١١٥
تكرمة	يكرمه	١١	➤
رواه	زاه	٣١	➤
أجزها	آخذها	١٠	١٢١
ماقي	باقي	١٥	=
الشرك	الشر	٢٠	=
عند التساق	عند	٧	١٢٢
تخييار	تخييار	٢٩	١٢٨
سليمان بن	سليمان	١٠	١٣٧
وأبو عاصم	وعاصم	٩	١٤١
حتى	حتى	٢٧	١٤٢
تفرد	تفرد	٢	١٤٤
بالمظ كان يخال لحيته وبدل عارضيه	بالمظ كان	٢٩	➤
وفي انظ كان			
القطان	لقطان	٦	١٥٧
العمامة	العمامة	٢٩	١٥٩
محي الدين النووي	محي الدين	٥	١٦٧
الثاني من	الثاني	٢٤	١٦٩
الاسناد	الاسناد	٢٧	-
قدمه	قدميه	٢٠	١٦٩
يجير	يجير	٢٢	➤
مصح	مصح	٦	١٧٥
أبي عيسى	أبي عيا	٢٣	=
متعلين	بنعائين	٢٣	١٧٦
يشمل	شمل	٧	١٩٢
القلاس	العلاس	١٨	١٩٣
بسمرة أيضا	بسمرة	٢٦	-

صواب	خطا	سطر	صفحة
عن جابر بن	عن رجل عن	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا مجلز	هؤلاء	١٨	١٩٦
ديدا له	ديداو	٢٤	=
من	مر	٣١	=
ذا	ذى	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	=
يحيى	ى	٣٠	٢٠١
هو	وهى	٢٥	٢٠٢
تحول	يحول	٩	٢٠٣
الحكمة فى الوضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه		٢٢	٢١٠
بين	بن	١١	٢١٣
يحيى	اى	٥	٢٢٧
سعيد بن منصور	سعيد	١٧	٢٢٩
الخلق	الخلق	-	٢٣٣
توجب	بوجوب	٣	٢٣٤
منها	منها	٥	=
ستعرف	سيعرف	=	=
عيسى	عيا	٣١	٢٤١
واه	واهى	١٢	٢٤٣
عرو	عر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	البالعة	٨	٢٥٠
قذكره	وذكره	١٦	=
السراج	الشرح	١٩	=
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورا	٢٦	٢٥٥
سواده	واده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبرنى	١٦	=
عميره	عيره	٢٢	=
رجالا	رجلا	٢٩	٢٥٧
التيم	لتيم	٢١	=
تصلى	يصلى	=	٢٥٨

صواب	حطا	سطر	صفحة
العادة	لعادة	١٠	٢٥٩
التعسير	التسير	١٨	=
عادتها	علايتها	٢٣	٢٦٠
قوبا	قوبا	٢٧	=
التاء	الياء	٦	٢٦٣
نصف	النصف	٥	٢٦٩
سعيد بن منصور	سعيد	٢٥	٢٧٠
للراى	للراوى	٧	٢٧٥
تطوع	تصوع	٤	٢٧٦
بلجهور الشريعة	بلجهور	٢٢	=
يقصر	قصر	٢٥	=
العد	عد	٢٦	=
ان	ان	٣٠	=
الشهادة	لشهادة	٥	٢٧٧
حدثنا	حدثه	٢٩	=
فان	فا	٧	٢٧٨
كادت	كات	٣١	=
أسمع	سمع	٣	٢٨٠
الصلاة	صلاة	٨	=
الزيادة	الزيادة	٤	٢٨٢
الاجبار	الاخبار	٢٠	٢٨٦
منها	منها	٦	٢٩١
أيضا	يضا	١١	=
المبني	المبني	٢٣	٢٩٩
التشوف	التشوق	٧	٣٠٩
التعجب	التعجب	٢٥	٣١٠
الشناء	السقاء	١٢	٣١١
العله	العله	٢٨	=
الابالمدينة	لابالمدينة	١٦	٣١٣
ذلك	لك	٣٠	=
المنع	لمنع	٢١	٣١٧
على	على	٣٠	٣٢٢

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاحاديث	لاحاديث	٢٢	٢٢٥
وهم	وهو	٩	٢٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٤	٢٢٩
فاته	فاته	١٨	٢٣٠
استحوذ	استحوذ	٢٨	٢٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٢٣٢
تشوقا	تشوقا	٥	٢٣٣
المتشوف	المتشوق	٦	=
تصنع	نصنع	٢٨	٢٣٥
لرويا	الرويا	٥	٢٣٦
X	رواه أحمد	٩	-
لنقص	يقصد	١١	٢٣٤
يستدير	يستدير	١٣	=
يخرج اليه	يخرج	٢٤	-
يدعى	ندعى	١٦	٢٥٥
نقول	يقول	١٧	=
رواية	روايات	٢٨	=
أبي داود	أبي دواود	٢٠	=
أخرجه	أخرج	٢	٢٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	=
قال	قال	٢	٢٥٧
مسلم وانظروا	مسلم	٣	٢٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٢١	٢٦١
أقوال	قوال	١	٢٦٢
يلزمهم	يلزمهم	=	٢٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٢٦٧
فزره	فزره	٧	٢٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٢٧٥
ضعفاه	ضعفه	=	=
الزبدية	لزيدية	٤	٢٧٦

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٧٧	٧	لامستقل	لاستقل
=	٢١	منزعته	مانزعته
٢٧٨	=	الكنا	الكنا
٢٧٩	٢	سياني	مناقي
٢٨٠	٢٢	د هـ	هند
٢٨٢	٤	حلة	حلة
٢٨٣	٥	استن	السن
=	٢١	جمعا	جمعا
٢٨٤	٢٩	محرم	محرم
٢٨٩	٦	مرفوعا	مرفوعا بلقط
=	١٢	الملاهي	المعازف الملاهي
٢٩١	٥	امس	X
=	٨	كسوتها	كسوتها
=	١٠	قضيتان	قضيتان
٢٩٢	٢١	أنس	الحسن
٢٩٣	١٠	ابقاء	البقاء
=	٢٤	منكبيه	منكبيه
=	٢١	السيب	المسيب
=	=	يفسه	يفسه
٢٩٤	٢٢	الرد	الرد
=	٢٤	العر	التين
٢٩٥	١٢	الوقى	الموقى
٢٩٥	٢٢	بر	برد
٢٩٦	٢٢	يخلف	يخلف
٢٩٧	٢٩	نقص	نقص
٢٩٨	٢٢	لرؤساء	الرؤساء
٢٩٩	٢٧	خلائتم	خلائتم
٤٠٠	٢٩	صحبوا	تحبوا
=	٢٧	بعث	بعث من
٤٠٢	٥	غيلة	غيلة
=	٧	مرو	مرو



صواب	خطا	سطر	تصحيفه
تملة	تملة	٢	٤٠٥
الواسعة	لواسعة	٢٨	٤٠٦
ن	ن	١٠	٤٠٧
يقورها	يفرزا	١٣	٤٠٨
ن	ن	٢٦	٤٠٩
لتقوير	اعرف	٢٧	٤١٠
تجبر	تجبر	٤	٤١١
نوب	نوب	٨	٤١٢
قوبا	لربا	١٩	٤١٣
سما	سما	١٧	٤١٤
أهـ	أرهـ	٣	
أرجل	أرجل		
يتشبه	يتشبه		

\*(محمد افقه وعونه)\*

• (بيان ما وقع في طببع الجزء الاول من كتاب عون الداري من تحريف الفاظ  
أو خطا حرف وقد تركا منه الذي يتبادر اليه ذهن كل قاطر  
فيه وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٤	٣	نذر	نذر
١٤	٢٧	محمد	محمد
١٦	٢١	اقتنى	اقتنى
٢١	٣١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
٣١	٣٤	المستقلق	المستغلق
٤١	١١	دفعنا	وقفا
٤٣	٢٢	الملى	الملى
٤٦	٣٢	لتواعد	المقواعد
٥١	٧	قد دخل	قد دخل فيه
٦٢	٢٤	ترفع	ترفع
٧٨	٣٣	ربيع	ربيع الاول
٨٩	١١	لى	صلى
٩٩	٨	لجمل	المحمل
١٤٦	٢٧	تأه	أتاه
١٤٧	٢	حسبا	حسا
١٥١	٥	البكرامى	البكرامى
١٦١	١٧	له	له لا
١٧٢	١٣	ايمن	الايمان
١٧٣	١	يقر	يقر
١٨٢	١٩	قال	قال
١٨٣	٤	ار	ان
٢٠٧	٩	انما	انما
٢١١	٢٦	نقله	نقله
٢١٥	١٨	طمعوا	طمعوا
٢٣٢	٢٠	الاجماع	الاجماع على
٢٧٤	٢١	فقيهما	فقيه
٢٨٨	٦	نه	انه
	٢٨	لان	لان

صواب	خطا	مطر	صحيحة
ثلثة	ثلثة	١٣	٢٨٩
سواء	شوة	٣٥	٢٩٢
أوتفيد	أولاتفيد	٢٧	٢٩٣

• (تم بحمد الله وعونه) •

